



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

### Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

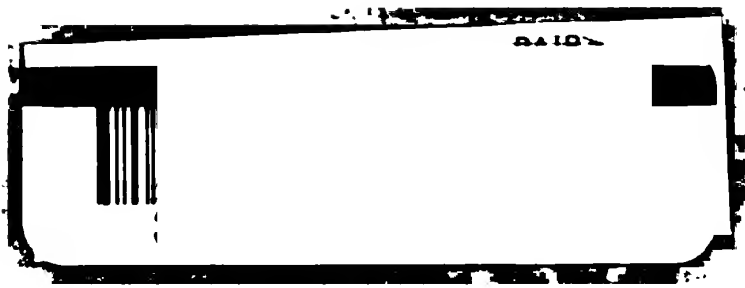
We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

### About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>









١٢٩٢  
al-Tā'ir, Muṣṭafā ibn Muḥammad

شرح العلامة الشيخ مصطفى بن أبي عبد الله بن محمد بن

يونس بن النعمان الطائي المسمى كنز البيان

مختصر توفيق الرحمن على متن الكنز

للعلامة عبد الله بن أحمد بن محمود

النسفي في مذهب الإمام

الاعظم أبي حنيفة

النعمان

Sharḥ al-Tā'ir

﴿وبهامشه الذخائر الاشرافية في ألباز الحنفية للشيخ

الإمام ابن الشحنة الحنفي نفعنا الله بهم آمين﴾

اورعته في هذا الكتاب سنة ١٢٩٢ لله والحمد لله رب العالمين

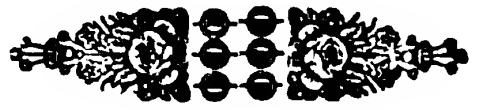
(RECAP)

2272

• 7006

• 83

• 1889



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾  
الحمد لله الذي كشف  
بالعلماء كل مشكل وملغز  
وأوضح بأفهامهم كل  
عويص ومتشابه ومميز  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحدده لا شريك له الرفع  
الفقهاء على العباد وشرفهم  
وعزز وأشهد أن محمدا  
عبده ورسوله المؤيد بكتابه  
الذي أوضح وأعجز المنزل  
عليه في مبين آياته انما  
بخشى الله من عباده العلماء  
ليبين فضلهم الأبرز صلى  
الله عليه وعلى آله وأصحابه  
ذوى الشرف الباذخ  
والحظ الأميز ﴿وبعد﴾  
فإن الفقه عماد الدين  
وحبله المتين المصعد  
إلى أفق الحق المبين به  
تعرف الأحكام ويفرق  
بين الحلال والحرام ما خذه  
كتاب الله وسنة رسوله  
و بالجري على موجه يبلغ  
المؤمن من سعادة الدارين

النهي عنه بلامعارض وحكمه الثواب بالترك  
امثالا لله تعالى والعقاب بالفعل والكفر باستحلال المتفق عليه والمكروه ما ثبت  
النهي عنه مع المعارض وحكمه الثواب بالترك امثالا وخوف العقاب بالفعل  
والمفسد هو الناقض للعمل المشروع فيه وحكمه العقاب بالفعل عما وعدمه سهوا قال  
المصنف رحمه الله تعالى بعد افتتاحه بالبسملة الحمدلة والصلاة والسلام على سيد الانام

### كتاب الطهارة

قدمها لانها شرط الصلاة وهو مقدم على الشروط (فرض الوضوء) الفرض لغة  
التقدير وشرعا ما امر (غسل وجهه) الغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر  
وأقله قطرتان في الاصح (وهو من قصاص شعره) فالبا (الى أسفل ذقنه) طولا (والى  
شمحتى الاذن) عرضا ولو بعد النبات خلا فلا يبي يوسف (ويديه برقيقه) أى مع  
مرقيقه (ورجليه بكعبيه) أى مع كعبيه والمراد بالكعب هنا العظم المرتفع في جانب  
القدم (ومسح ربع رأسه) من أى جانب في الصحيح (و) مسح ربع (لحيته) الكثيفة  
في رواية والاصح أنه يفترض غسل ما يلاقى بشرتها كما يفترض غسل بشرة الخفيفة  
(وسنته) أى الوضوء (غسل يديه) ثلاثا (الى رصغيه ابتداء) أى في ابتداء الوضوء  
(كالسمية) بأن يقول بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل الافضل  
بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ (وسنته) (السواك) قبل الوضوء وقيل حالة  
المضمضة (وسنته) (غسل فيه) ثلاثا (و) غسل داخل (أنفه) ثلاثا بعياء جديدة مع  
الاستيعاب (وسنته) (تخليل لحيته) بكف ماء من أسفلها الغير المحرم (و) تخليل  
(أصابعه) أى أصابع يديه ورجليه (وسنته) (تليث الغسل ونيتته) أى نية رفع  
الحدث أو اباحة الصلاة (وسنته) (مسح كل رأسه مرة) واحدة (وسنته) (مسح  
أذنيه) ولو (بعائه) أى بعاء الرأس وادخال الاصابع في صمماخه ما (وسنته)  
(الترتيب المنصوص) بأن يبدأ أولا بوجهه ثم بذراعيه ثم برأسه ثم يختم برجليه  
(وسنته) (الولاء) وهو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول (ومستحبه) أى  
الوضوء (التيامن) أى بداهته باليمنى (وسنته) (مسح رقبته بظاهر اليدين)  
ومسح الخقوم بدعة (وينقضه خروج نجس) بالفتح (منه) أى المتوضي سواء خرج  
من السيلين ولو بالظهور أو من غيرهما بشرط السيلان والريح الخارجة من الدبر  
ناقضة لا من القبل والذكر (و) ينقضه (قيل مل فاه) بحيث لو لم يتكاف لخرج منه  
(ولو) كان القى (مرة) بالكسر أى صفراء (أو علقا) أى دما غليظا فلو ما نعا من جوف  
أو رأس نقض قل أو أكثر (أو طعاما أو ماء) ولو من ساعته بعد ما وصل الى معدته والا  
فلا (لا) أى لا ينقضه لو كان (بلغما) سواء علام من جوفه أو نزل من رأسه وسواء ملاً  
الغم أولا (أو دما غلب عليه البزاق) بخلاف ما اذا غلب الدم أو استويا احتياطا  
(والسبب) أى سبب القى وهو الغثيان (يجمع متفرقة) عند محمد وهو الاصح

غاية سؤله وقد صنف فيه  
العلماء ونوعوا وتفننوا في  
أقنانه وفرعوا فمنهم من  
دون الاحكام مجردة عن  
الادلة ومنهم من نصب  
الخلاف وجمع بين الحكم  
والدليل والعلة ومنهم من  
اقتصروا على المتفقة صوراً  
المختلفة حكماً ومنهم من  
اعتنى بالشوارد والغرائب  
التي لا يعرّفها الا من غرر  
علماً ومنهم من دون من  
المسائل الفقهية ما يقع  
على طريق اللغو والتعمية  
والاحجية قصداً الى  
تشحيذ الازهان وتحلية  
للتنويح لتلايل الطالب  
الكسلان ولم يفتني والله  
الحمد التأليف في فن منها  
غير الاخير من اعترافى بقلة  
البضاعة وكثرة القصور  
والنقصير فاحسبت أن  
أجمع ما وقفت عليه في هذا  
الباب وأبرز جميع ما عثرت  
عليه من هذا النوع في هذا  
الكتاب ولم أقف لاحد  
من أئمتنا على تصنيف  
مفرد في هذا النوع الظريف  
سوى تأليف العلامة ابن  
الغزالي في معناه التهذيب  
لذهن اللبيب ذكر فيه

مسائل فاليها من الحيرة  
والعدة وأضاف اليها  
مسائل دونها بكتير من  
العدة وجعل في آخره  
طرفا من المسائل التي لا  
لا يجوز فيها اطلاق الجواب  
ويتوقف فيها على التفصيل  
تحصيل الصواب فجمعت  
الى ما في كتابه ما أمكنني  
جمعه من العدة والحيرة  
وأضفت الى ذلك أشياء من  
كتب الشافعية بسيرة  
وابتكرت كثيرا من  
الصور ونظمت عدة  
أجوبة عن نظم أسئلة من  
غير وسلكت فيه طريق  
الايجاز والاختصار فرارا  
عن الاملال والانكار  
(ومهمته) بالذخائر الاشرفية  
في ألغاز الخفية ولم أَدع  
لهذا النوع الاستيعاب ولا  
أنه لا يمكن الزيادة على  
مسائل هذا الكتاب ولئن  
فسمع الله في الاجل ومن  
فراغ البال وبلوغ الامل  
لأجعله جامع المذاهب  
الاثمة الاربع وأكون  
ان شاء الله تعالى عن أوسع  
النظرفيه وأشبع وبالله  
سبحانه وتعالى على ما  
قصدت أستعين فهو الموفق

(و) ينقضه (نوم مضطجع) على الجنب (ومتورك) أي متكى على أحد رجليه  
(و) ينقضه (انغماء) وهو الغشي (وجنون) وهو زوال العقل (وسكر) بأن يدخل في  
مشيته تحول وفي أكثر كلامه تلغثم (و) ينقضه (قهقهة مصل) صلاة ذات ركوع  
ومجود (بالغ) وهي ما يكون مسموعا له ولجيرانه بخلاف الضحك والتبسم (و) ينقضه  
(مباشرة فاحشة) وهي أن يباشرها متجردين وتنتشر آلتها ويلاقى فرجها (لا)  
ينقضه (خروج دودة من جرح) كما لو خرج منه العرق المدني وهو الذي يقال له فرتيت  
(و) لا ينقضه (مس ذكر) ولو بباطن الكف (و) لا لمس بشرة (امرأة) ولو بشهوة  
(وفرض الغسل غسل فيه وأنفه) أي المضمضة والاستنشاق (و) غسل (بدنه) أي  
ما يمكن غسله منه فيغسل السرة وبشرة اللحية ولو كثرة وتغسل فرجها الخارج ويجب  
تحرير الخاتم والقرط الضيقين (لا) يجب (دلكه) أي البدن (ولا) يجب (ادخال الماء  
داخل الجلد لا لقلق) الذي لم يخن ولو جنبا (وستته) أي الغسل (أن يغسل يديه)  
ابتداء الى رسغيه (وفرجه) وان لم يكن به نجاسة (ونجاسة لو كانت على بدنه ثم يتوضأ)  
وضوء الصلاة فيمسح رأسه ويؤخر غسل رجليه ان كانا في مستنقع الماء والا فلا (ثم  
يغسل الماء على بدنه ثلاثا ولا تنقض) المرأة (ضفيرة ان بل أصلها) والاوجب النقص  
(وفرض) الغسل (عند) خروج (من ذى دفق و) ذى (شهوة عند انفصاله) عن محله  
عند ما وعند أبي يوسف يعتبر ظهوره على وجه الشهوة أيضا (و) فرض عند (تواري  
حشفة) وهي ما فوق الختان ولو بمائل توجد معه الحرارة على الاصح (في قبل أو دبر)  
لأدنى حى مشتهى (عليهما) أي الفاعل والمفعول لو مكفين فلو أحدهما مكفا فعليه  
فقط وان لم ينزل (و) فرض الغسل (عند) خروج (حيض ونفاس) بشرط انقطاعهما  
(لأمدى) وهو الذي يخرج عند الملاعبة (و) لا (ودى) وهو بول غليظ أبيض يعقب  
الريق منه (و) لا عند (احتلام بلابل) سواء كان رجلا أو امرأة (وسن) الغسل  
(للجمعة) أي لصلاتها (والعبدان والاحرام وعرفة ووجب) الغسل على المسلمين (للميت  
ومن) أي على من (أسلم جنبا والا) أي وان لم يكن جنبا (ندب) ويتوضأ بماء السماء  
(و) بماء (العين والبحر) وكذا بماء النهر والبر والثلج والبرد (وان غير طاهر) ولو من  
خلاف جنس الارض (أحد أوصافه) أو كلها وهي اللون والطعم والرائحة (أو أنتن) أي  
يتوضأ به وان أنتن (بالمكث لا) أي لا يتوضأ (بماء تغير بكثرة الاوراق) بأن خرج عن  
رقته وسيلانه وان لم تتغير أوصافه وكذا الماء الذي تقع فيه الباقلا والخص ونحوهما  
(أو) زال عنه اسم الماء (بالطبخ) بخلاط طاهر كالمرق والباقلا ونحوهما ولو بقي على رفته  
(أو اعتصر من شجر) كالرياس (أو ثمر) كالغنب وكذا ما يخرج من الشجر بلا عصار  
(أو غلب عليه غيره اجزاء) أي من جهة الاجزاء ان كان المخالط مائعا لا وصف له كالماء  
المستعمل فان كان المطلق رطلين والمستعمل رطلا جاز ولو بالعكس أو استويا  
والغلبة في مائع له وصف واحد كما البطيخ بظهوره وفي مائع له وصفان كاللبن بظهور  
أحدهما وفي مائع له ثلاثة أوصاف كاللبن بظهور اثنين منها (ولا) يتوضأ (بماء داخن)

الى كل خير والمثبت عليه  
والمعين وهو حسبي ونعم  
الوكيل

✽ كتاب الطهارة ✽  
مسائل المياه ✽

✽ (مسئلة) ✽ ان قيل أى  
ماء أفضل من مياه الدنيا  
كلها وماء زمزم وغيرها  
✽ (الجواب) ✽ أنه الماء  
الذى نبع من أصابع النبي  
صلى الله عليه وسلم ويلغز  
لهما وجه آخر فيقال أى  
ماء لم ينزل من السماء ولا  
خرج من الارض ولا اعتصر  
من شجر ويجوز به الوضوء  
✽ (مسئلة) ✽ ان قيل أى  
ماء جار يجوز به الوضوء في  
القليل منه دون الكثير  
✽ (الجواب) ✽ أنه منبع  
العين اذا كان أربعة أذرع  
في مثلها فمادونها جاز  
الوضوء فيه واذا كان خسا  
فما فوقها لا يجوز الوضوء فيه  
وفرق بينهما بأن الكثير  
يدور فيه المستعمل ولا  
يخرج منه وفي المسئلة  
خلاف وقد بسطت الكلام  
فيها في شرحي لمنظومتي  
الفروق يسر الله اكملها  
✽ (مسئلة) ✽ ان قيل أى  
حوض صغير لا يجري فيه

أى راكد وقع (فيه نجس) بالفتح تغير أولا (ان لم يكن عشرين في عشر) أى عشرة  
أذرع في عشرة بذراع المساحة وقيل بذراع الكرباس (والا) بأن كان عشرين في عشر  
وكان عميقا لا يظهر ماتحته بالاغتراف فهو (كالجارى وهو) أى الماء الجارى (ما يذهب  
بتبنة) وقيل ما يعده الناس جاريا وهو الاصح (فيتوضأ منه) أى من الماء  
الجارى تحقيقا أو تقديرا (ان لم ير أثره) أى أثر النجس بعد وقوعه فيه (وهو لون  
أو طعم أو ريح) أما لو ظهر فيه أثره فإنه يكون نجسا (وموت ما) أى حيوان  
(لادم فيه) أى فى الماء الدائم القليل أو فى غيره من المائعات (كالبق والذباب  
والزنبور والعقرب والحية والسمك والضفدع) ولو بر ياليس له دم سائل (والسرطان)  
ونحوها ككلب الماء وخنزيره (لا ينجسه) والماء المستعمل لقربة (كالوضوء على  
الوضوء اذا اختلف المجلس وكغسل اليد للطعام ومنه) (أو رفع حدث اذا استقر في  
مكان) وفي الكافي اذا زال عن البدن وهو الاصح (طاهر لا مطهر) للاحداث  
بخلاف الاخبار خلافا لمحمد (ومسئلة البثر) الخلافية يضبطها حروف (بحط)  
بكسرتين صورتها جنب أو محدث مستنجع ماء انغمس في بثر بلانية ولا نجاسة يبدنه  
ولم يتدلك بالماء والرجل نجسان عند الامام وعلى حالهما عند أبي يوسف وطاهران  
عند محمد وهو الصحيح (وكل اهاب) هو اسم جلد غير مدبوغ ولو جلد فيل (دبغ)  
حقيقة أو حكما وكان قابلا للداغة (فقد طهر) ظاهر أو باطنا ولا يعود نجسا باصابة  
ماء مطلقا في الاصح (الاجلد الخنزير والآدمي) فإنه لا يطهر بها واذا ذبح أهل  
التسمية ما يقبل التطهير طهر جلده دون لحمه على الاصح (وشعر الانسان) بعد الموت  
(و) شعر (الميتة) غير المنتوف (وعظمها طاهران) سوى شعر خنزير (وتنزع البثر)  
أى ماؤها ان أمكن (بوقوع نجس) وان قل قطرة بول أو دم (لا) أى لا تنزع  
(بمعرتى ابل وغنم) أراد به ما لا يستكثره الناظر وكذا الزوت والخلى ولا فرق بين  
صحيح ومنه كسر ولا بين بثر فلاة ومصر على الصحيح (و) لا بوقوع (خر) حمام وعصفور  
بخلاف خر أو زوبط ودجاج (وبول مايثو كل نجس) مخفف فلو وقع في بثر نزع الماء  
كله خلافا لمحمد (لا ما لم يكن حدثا) أى ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا كقئ قليل  
ودم غير متجاوز بخلاف دم استحاضة ورعاف (ولا يشرب) بول مايثو كل لحم (أصلا)  
ولو لتداوى وعند محمد يشرب مطلقا وعند أبي يوسف للتداوى فقط (و) ينزع  
(عشرون دلو أو سطا) وهو دلو تلك البثر (بعوت فحوفارة) كعصفور وصعوة والفارتان  
كفارة والثلاثة كالدجاجة والست كالشاة وهو الصحيح (و) ينزع (أربعون) دلو  
(بنحو) أى بعوت بنحو (حمامة) كدجاجة ترس نور وجوبا وخمسون استحبابا  
(و) ينزع (كله بنحو شاة أو انتفاخ) أى ينزع كله بانتفاخ (حيوان أو تفسخه)  
فيه ولو صغيرا هذا ان أمكن نزعها (و) ينزع (مائتان) الى ثلثمائة (لو لم يمكن نزعها)  
بأن كانت معينة (ونجسها مئلات) أى ثلاثة أيام ولياليها (فأرة منتفخة) أو  
منتفخة (جهل وقت وقوعها) وقالا من وقت العلم (والا) أى وان لم تكن منتفخة

أومة فسحة نجسها (مذيوم وليلة) عنده خلافا لهما (والعرق كالسور) أى عرق كل حيوان كسوره طهارة ونجاسة الاعرق الحمار فطاهر والسور ما يبقية الشارب في اناه أو حوض (وسور الادي) مطلقا ولو جنباً أو حائضاً أو كافراً أو أنثى (و) سور (الفرس وما يؤول كل لحم طاهر) سور (الكلب والخنزير وسباع البهائم) كاسد وفهد وغر (نجس و) سور (الهرة) الاهلية (والدجاجة الخلاء) أى المسبية وكذا شاة جلالة ونحوها بخلاف محبوسة فلا يكره سورها (وسباع الطير) كالبارى والصقر ونحوها (وسواكن البيوت) كالخية والعقرب ونحوها (مكروه) تنزيها عند وجود غيره (و) سور (الحمار والبغل) الذى أمه أذن (مشكوك) فى أنه مطهر أو لا فلو كانت أمه فرساً أو بقرة لم يكره (يتوضأ به) أى بكل واحد من سور الحمار والبغل (ويتيمم ان فقه ما) مطلقاً ولم يجد الاسورهما (وأيا) من الوضوء والتيمم (قد صح) حتى لو توضأ ثم تيمم أو عكس جاز (بخلاف نبيذ التمر) وهو ما ألقى فيه تمرات حتى صار حلو الكنه رقيق سيال فاذا لم يجد غيره فعن الامام انه يتوضأ به وقال أبو يوسف يتيمم واليه رجع الامام وبه يفتى وقال محمد يجمع بينهما

### باب التيمم

الماء يجوز الوضوء فيه ولا نجس بغمس اليد فيه ان كانت متنجسة (فالجواب) أنه حوض الحمام اذا كانت الايدي متداولة الاغتراف منه غرافة مداركا والماء داخل فيه قال فى البرازية وعن الامام أن حوض الحمام كالماء الجارى وعن الامام نعم اذا كن الغرف متداركا والماء يدخل من الانبوب ساوى الداخل الخارج أم لا حتى لو كانت على يد المغترف نجاسة والحالة هذه لا يتنجس وكذلك البئر انتهى وهى مسألة مهمة يعنى بها (مسئلة) ان قيل أى ماء جارى مجرى واحد ثم يخالطه نجس يكون طهورا فى وقت نجسا فى آخر (فالجواب) ان هذا ماء عمل بجراه بخص ونورة خلط به ما راد عذرة فالما الجارى على ذلك نجس عند أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله تعالى وإذا كان جريه قويا يكون طاهرا (مسئلة) ان قيل أى ماء طهور اغترف منه انسان فى كوز طاهر فكان مافى

وهو لغة القصد وشرعا قصد الصعيد الطاهر لازالة الحدث وستنه ثمانية الضرب بباطن كفيه واقبالهما وادبارهما ونفضهما وتفرج أصابعه والتسمية والترتيب والاولاد (يتيمم لبعده ميلا) وهو ثلاث الفرمخ أربعة آلاف ذراع (عن ماء أو) لمرض (خاف اشتداده أو امتداده باستعمال الماء أو بالتحرك للاستعمال أو لم يقدر على استعمال الماء بنفسه فلو قدر بغيره يتيمم عنده لا عندهما والمصور فاقد الطهورين والعاجز عن المرض يؤخرها عند الامام وقال لا يتشبه وجوبه بوجوبه يفتى (أو برد) بأن خاف الجنب أن يقتله البرد أو يمرضه ولم يجد ثوبا يديه ولا مكانا يأويه ولا ماء مسخنا ولا ماء يسخن فانه يتيمم ولو فى المصر وأما المحدث فالاصح عدم جواز التيمم له بالمصر اجماعا (أو خوف عدو أو سبع) يمنعه أو يخاف على نفسه الهلاك أو الخبس أو على ماله منه أو على نفسه من فاسق عند الماء (أو) خوف (عطش) على نفسه أو دابته ولو كلبا وكذا لو احتاجه لجن (أو فقد آلة) الاستقاء (مستوعبا وجهه ويديه) حتى لا بد من نزع الخاتم والسوار أو تحريكهما وتخليل الاصابع وبه يفتى (مع مر فقيه) فلو قطعت يده من المرفق مسح موضع القطع ولو فوق المرفق لا (بضربتين) متعلق بيتيمم (ولو) كان (جنباً أو حائضاً بطاهر) أى يتيمم بطاهر (من جنس الارض) وهو ما لا يحترق ولا ينطبع كالتراب والرمل والحجر ونحوها بخلاف ما يحترق فيصير رمادا كالشجر والحنة ونحوها أو يلين كالحديد والرصاص ونحوها (وان لم يكن عليه) أى على جنس الارض (نقع) أى غبار حتى لو وضع يديه على حجر لا غبار عليه ولو مغسولا جاز (وبه) أى بالنقع يجوز التيمم (بلا عجز) عن التراب خلافا لأبى يوسف (ناويا) أى يتيمم ناويا استباحة الصلاة أو قرينة مقصودة لا تتأدى بلا طهارة كصلاة



جنازة ومجدة تلاوة بخلاف ما لو تيمم لدخول مسجد ولو جنباً أو مس مسح كذا  
(فلما) أي فلهذا بطل (تيمم كافر) سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة  
كالصلاة أولاً كالاسلام (لا وضوء) أي أن توضع الكف يريده الاسلام ثم أسلم فهو  
متوضئ (ولا تنقضه ردة) فلو تيمم مس لم ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ثم أسلم فهو على تيممه  
(بل) ينقضه (ناقض الوضوء) وقدره ماء فضل عن حاجته فهي تمنع التيمم ابتداء  
(وترفعه) انتهاء مطلقاً في الصلاة أو في غيرها (وراجى الماء يؤخر الصلاة) فبالإلى  
آخر الوقت المستحب ولو لم يرج فالأفضل صلاته في أول الوقت (وصح) التيمم قبل  
الوقت و (صح) (لفرضين) وأكثر وما شاء من الواجبات والنوافل أداؤه وقضائه (و) صح  
لاجل (خوف فوت صلاة جنازة) أي كل تكبيراتها ولو وليا ولو جى بأخرى أن  
أمكنه التوضؤ بينهما فلم يتوضأ أعاد التيمم واللا به يفتى (أو) خوف فوت كل  
صلاة (عيد) ولو أمما (ولو) كانت صلاته (بناء) كما لو شرع فيها بالوضوء ثم سبقه  
حدث يتيمم ويبني خلافاً لها (لا) أي لا يصح التيمم (لغوت) صلاة (جمعة و) صلاة  
(وقت) لأن لها خلفاً بخلاف الأولين (ولم يعد أن صلى به ونسى الماء في رحله) ثم  
تذكر بعد الصلاة بخلاف ما لو نسي ثوبه وصلى ثوباً أو في ثوب نجس أو مع نجاسة  
ومعه ما يزيلها أو توضأ بماء نجس أو صلى بمحدثاً ثم تذكر فانه يعيد أجمعاً (ويطلبه)  
وجوباً (غلو) وهي ثلثمائة ذراع إلى أربع مائة (انظن) المسافر (قربه والا) أي  
وان لم يظن قربه (لا) يفترض (ويطلبه) لزوماً (من رقيقه) ولا يعجل بالتيمم (فان  
منعه تيمم وان لم يعطه إلا ثمن مثله) أو بغن يسير (وله ثمنه) فاضلاً عن حوائجه  
الاصلية (لا يتيمم والا) أي وان لم يكن معه ثمنه أو لا يعطيه إلا بغن فاحش كدينار  
لكون (يتيمم ولو) كان (أكثره) أي أكثر بدنه مساحة في الجنابة وعدد في الوضوء  
(مجر وحائيم) لا غير وكذا ان استويا (وبعكسه) وهو ما لو كان أكثر بدنه مهيأ  
وأقله مجروحاً (يغسل) الصحيح (ويصح) على الجريح (ولا يجمع بينهما) أي بين الغسل  
والتيمم ولو بيده قروح يضرها الماء دون باقي أعضائه يتيمم إذا لم يجد من يغسل  
رجله وقيل مطلقاً

### باب المسح على الخفين

(صح) المسح (ولو) الماسح (امرأة لا) أي لا يصح لو (جنباً) لأنه لا يتأتى الاغتسال مع  
وجود الخف ملبوساً (ان لبسهما على وضوء) فلو تيمم ولبس ثم وجد الماء لا يصح (تام)  
فلو غسل رجله أولاً ولبس خفيه وأحدث قبل اتمام الوضوء لا يصح ويعتبر تمامه  
(وقت الحدث) أي قبيله لا متصلاً به (يوماً وليلة للقيم وللأسافر ثلاثاً) من الأيام والليالي  
وابتداء المدة (من وقت الحدث) فلو توضأ مقيم مثلاً عند طلوع الفجر وأحدث بعد ما صلى  
الظهر يصح في الغد إلى مثل تلك الساعة (على ظاهرهما مرة) لا على باطنهما ولو مسح  
على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخف يجوز ولو على العقب أو على ما فوق

الكعبين لا (ثلاث) أي بقدر ثلاث (أصابع) اليد أصغرها طولاً وعرضاً في الصحيح ولا بد أن يمسح مقدار ثلاث أصابع من كل رجل (يبدأ من) قبل رأس (الأصابع) فيضع أصابع يديه على مقدم خفيه ويمد يدهما متوجهاً (إلى) أصل (الساق) اتباعاً للوارد فلو بدأ من الساق جاز وكره (والخرق الكبير) في أي جانب إذا كان منفرداً يرى ماتحته (يمنعه وهو) أي الخرق الكبير (قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها) فلو فوق الأصابع كانت هي المعتبرة والصغير والكبير سواء (وتجمع) الخرق (في خف) واحد (لافيهما) وأقل خرق يجمع لينعم المسح ما تدخل فيه المسئلة لا مادونه (بخلاف النجاسة) المتفرقة في الخفين أو الثوب أو البدن فانهما تجمع فان زادت على قدر الدرهم منعت (و) بخلاف (الانكشاف) أي انكشاف العورة لو كان متفرقاً والجمع يبلغ ربع أدنى عضو من الأعضاء المنكشفة يمنع (وينقضه ناقض الوضوء وزرع خف) واحد وخفين بالاولى (و) ينقضه (مضي المدة أن لم يخف ذهاب رجليه من البرد) لانه مع الضرر يصير كالجبيرة وهي غير موقته لكن يستوعبه بالمسح حينئذ (وبعدهما) أي بعد زرع الخف ومضي المدة وهو على وضوئه (غسل رجليه فقط) دون بقية أعضائه (وخروج أكثر القدم) من الخف (تزرع) كله في الصحيح وعن محمد بن بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لم يبطل وهو الأصح (ولو مسح مقيم فساقر قبل) تمام (يوم وليلة مسح ثلاثاً) من الأيام والليالي (ولو أقام مسافر بعد) مسح (يوم وليلة تزرع) خفيه وغسل رجليه (والأ) أي وإن أقام قبل مسح يوم وليلة (يتم يوماً وليلة وصح) المسح (على الجرموق) الشامل للخف إن كان صالحاً للمسح ولبسه قبل أن يحدث وما يلبس من الكرباس المجرد تحت الخف لا يمنع المسح (و) صح المسح على (الجورب المجلد) أي الذي وضع الجلد على أعلاه وأسفله (و) على (المنعل) أي الذي وضع الجلد على أسفله (و) على (الثخين) أي الذي يقوم على الساق من غير شد (لا) أي لا يصح المسح (على عمامة وقلنسوة وبرقع وفقازين) وهما ثنية قفاز وهوشى يلبسه النساء والصيدون في أيديهم (والمسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك) كعصابة الفصد (كالغسل) لما تحتها فلو مسح على جبيرة إحدى الرجلين لا يجوز المسح على خف الأخرى (فلا تنوقت) هذه الثلاثة بوقت تنقض بعضيه (ويجمع) المسح عليها (مع الغسل ويجوز) المسح عليها (وإن شدها بلا وضوء ويمسح على كل العصابة) سواء (كان تحتها جراحة أولاً) وعن ابن زياد إن مسح على أكثر جاز ولا فلا وعليه الفتوى هذا إذا كان غسل ماتحتها يضره والافعليه التزرع وغسل ما حول الجراحة والمسح على الجراحة ولو ضربه مسح الجبيرة تركه (فإن سقطت) الجبيرة (عن بره بطل) المسح فلو كان في الصلاة استقبل (والأ) أي وإن سقطت لا عن بره (لا) يبطل فيمضي على صلاته (ولا يفتقر) المسح (إلى النية في مسح الخف والرأس)

### باب الحيض

أشرة فوقعت في البئر وأخرجت حية وجب تزرع جميعها لأنها إذا رأت الهرة ترمى بيولها فتوجب تزرع السكل وإذا ماتت فيها انما يجب تزرع عشرين دلوا إلى ثلاثين **مسئلة** **مسئلة** أن قيل أي رجل طاهر انغمس في البئر أفسدها وأي رجل جنب إذا فعل ذلك لا يفسدها (فالجواب) أن الأول رجل طاهر انغمس فيها بنية الاغتسال فانه يفسد الماء بمعنى أنه يسلبه وصف الطهورية والثاني رجل جنب انغمس فيها لاخراج الأول لا يفسدها لمكان الضرورة **مسئلة** **مسئلة** أن قيل أي إنسان غسل بعد موته فسقط في بئر ولم يخرج منه شيء من النجاسات فنحسها وأوجب تزرع جميع ما فيها (فالجواب) أنه الكافر وهي من مسائل منظومتي في الفروق قال حجة الاسلام الكراييسي كافر ميت غسل ثم أوقع في ماء نجسه ولو غسل ميت مسلم ثم أبقى في ماء لم ينحسه وعاله بأن علمنا بنجاسة الكافر بموته ولم يوجد ما يوجب الحكم



بطهارته وهو جواز الصلاة

عليه فاستوى وجود الغسل وعدمه. لكن رأيت في البرازية الكافرا إذا وقع بعد الموت قبل الغسل في الماء نجس الماء والمسلم قبل الغسل والكافر بعده لأن عندي فيه نظر. أفقد نص في التنجيس والمزيد على أن الكافر كالخنزير قال وإن وقع قبل الغسل بنجس سواء كان مسلماً أو كافراً لأنه نجس والله أعلم (مسئلة) ان قيل أي شيء طاهر قليل صب في بئر ولم يغبر شيئاً من أوصافها لكنه سلبها الطهورية (فالجواب) أنه الماء المستعمل عند سجدة رحمة الله فلا يجوز الوضوء منها إلا بعد تزح عشرين دلو أو سوى المصبوب لأن الجنس عنده لا يكون مستهلكاً في جنسه وانما يزيد فيه وأصل المسئلة في كتاب الأيمان وقد أوضحتها في كتابي زهر الروض والله الموفق (مسئلة) ان قيل أي بئر لا يجوز الوضوء منها لم ينزح منها دلو واحد (فالجواب) أنها بئر صب فيها الدلو الأخير من بئر وجب تزح دلاء منها فإنه لا يجوز الوضوء منها ما ينزح دلو ويترد السؤال في دلوين وثلاثة وأربعة بحسب المصبوب فيها (مسئلة) ان قيل أي ماء

(هو) لغة السيلان وشرعاً (دم ينفضه) أي يدفعه (رحم) هو منبت الولد في البطن يخرج به الرعاف ودم الاستحاضة والجراحات وما يخرج من دبرها يخرج بقوله (امرأة) ما يخرج من رحم غير المرأة بقوله (سليمة عن داء) دم الياس والنفاس لأنه بمنزلة الداء وبقوله (وصغر) ما تراه بنت دون تسع (وأقله ثلاثة أيام) وأوسطه خمسة (وأكثره عشرة) من الأيام والليالي (وما نقص) عن الثلاثة (أو زاد) على العشرة فهو (استحاضة وما سوى البياض الخالص) من الألوان (حيض) مطلقاً (ينع) الحيض (صلاة وصوما) ووطأ (وتقضيه) أي الصوم على التراخي في الأصح (دونها) أي دون الصلاة للخروج (و) ينع (دخول مسجد) ولوللعبور (و) ينع (الطواف وقربان ماتحت الأزار) وهو ما بين السرة والركبة فيستمتع بماء داء بوط وغيره ولو بلا حائل (و) ينع (قراءة القرآن) يقصده ولو دون آية (و) ينع (مسه) أي القرآن ولو آية (الابغلاف) وهو الجلد المنفصل كالخريطة ويكره مسه بالسك وهو الصحيح (ومنع الحدث) الأصغر (المس) لا القراءة (ومنعهما) أي القراءة والمس (الجنابة والنفاس) الاقراءة الآيات المشتملة على دعاء أو ذكر بنيتها (وتوطأ) الحائض (بلا غسل بتصرم) أي انقطاع دم الحيض (لا أكثره) أي بعد عشرة أيام (و) لو انقطع (أقله) أي أقل مدة الحيض وهو عادتھا (لا) توطأ (حتى تغتسل أو يعضى عليها أدنى وقت صلاة) بأن يعضى عليها زمن يسع الاغتسال والتحرية ولبس الثياب في الصحيح ان انقطع في آخر الوقت أو يعضى عليها وقت صلاة كامل حتى تصير الصلاة ديناً في ذمتها ان انقطع في أوله ولو انقطع لدون عادتھا اغتسل في آخر الوقت وتصل وتصوم ولا توطأ ولا تنزح بزوج آخر ما لم تبلغ عادتھا وهي طاهرة لا احتياط (والطهر المتخلل بين الدمين في المدة) أي مدة الحيض والنفاس (حيض) في مدة الحيض (ونفاس) في مدة النفاس (وأقل الطهر) الفاصل بين الحيضتين وكذا بين النفاس والحيض (خمسة عشر يوماً ولا حداً أكثره) لأنه قد يمتد سنين وقد يستغرق العمر (الأعند) الاحتياج إلى (نصب العادة) لأجل انقضاء العدة (في زمن الاستمرار) أي استمرار الدم فيقدر طهرها للضرورة بشهرين وعليه الفتوى فتنة قضى عدتها بسبعة أشهر (ودم الاستحاضة) حكمه (كرعاف دائماً لا يمنع صلاة) لا (صوما) لا (وطأ) ولو زاد الدم على أكثر (أيام) (الحيض) أيام (النفاس) ولها عادة أقل من الأكثر (فما زاد على عادتھا) وتجاوزاً لا أكثر فهو (استحاضة) فإن لم يجاوزاً لا أكثر فالكل حيض ونفاس (ولو) كانت المرأة (مبتدأة) بأن بلغت بالدم واستمر بها (لحيضها) من كل شهر (عشرة) أيام (ونفاسها أربعون) يوماً والباقي استحاضة فيهما (وتتوضأ المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق بطن أو انفلان ريج) أي خرج به غتسة (أو رعاف دائماً أو جرح لا يرقأ) أي لا يسكن دمه (لوقت كل فرض ويصلون) أي المعذرون (به) أي بذلك الوضوء في الوقت (فرضا ونفلاً) إذا لم يوجد منهم حدث آخر (ويبطل) وضوؤهم (بخروجه) أي الوقت (فقط)

تغيرت أوصافه الثلاثة بما لا يقصده المبالغة في التنظيف ويجوز الوضوء به (فالجواب) أنه الماء الذي وقعت فيه أوراق الأشجار من الخريف فتغيرت أوصافه الثلاثة ذكره في النهاية ونقله عن الاساتذة ولى فيها تحرير التشنيف يسر الله أكمله (مسئلة) ان قيل أى غدير مساحتها ذراع في مائة وهو نجس مع أنه غير متغير بالنجاسة (فالجواب) أن هذا غدير بقي فيه ماء متنجس أقل من عشرة أذرع في مثلها ودخل فيه ماء طهور قلبه لا حتى بلغ القدر الذي ذكرناه فإنه يكون نجسا ونقل في جوابه مع الفقه أن أبا بكر العياضى يقول انه اذا بلغ عشرين بصير طاهرا (وجواب آخر) وهو أن يكون في طريق الماء الذي يصل منه الى الغدير نجاسة والماء يجري عليها وهو قليل ويجتمع في الغدير فكله نجس وقد توهم ذلك بعضهم في ماء بركة الغيل بالقاهرة قال شيخنا العلامة ابن الهمام وهو تلميذ جدى شيخ الاسلام أبى الوليد رحمهما الله تعالى في شرحه للهداية وما بركة الغيل بالقاهرة طاهران كان عمره طاهرا وأكثر عمره على ما عرف في ماء السطح (مسئلة)

لا بدخوله ولا بهما (وهذا) أى حكم المذورين (ان لم يمض عليهم وقت فرض الاوذلك الحدث يوجد فيه) هذا شرط دوام العذر وشرط ثبوته أن لا يجد في وقت الصلاة زمانا يتوضأ أو يصلى فيه خاليا عن الحدث وشرط انقطاعه خلوق وقت كامل عنه (والنفاس دم يعقب الولد) أو أكثره ولو متقطعا عضو أو عضو أو ان لم يترد ما يجب عليها الغسل وهو المذهب واكتفيا بالوضوء وصح (ودم الحامل استحاضة) ولو في حال الولادة قبل خروج الاكثر ولو بعده كان نفاسا ثم انزل مستقيما فالعبرة لصدره أو من كوسا فلسرته (والسقط) هو الذى يسقط من بطن أمه ميتا (ان ظهر بعض خلقه) كظفر وشعر (ولد) شرعا فقصر المرأة به نفسا والامة أم ولد وتنعى به العدة ونحو ذلك (ولا حد لقله) أى النفاس (وأكثره أربعون يوما والزائد) على الأربعين (استحاضة ونفاس) أم (التوأمين) وهما ولدان بينهما أقل من ستة أشهر (من) الولد (الاول) وقال محمد من الأخير وانقضاء العدة من الأخير اجماعا

### باب الانجاس

هى جمع نجس يطلق على الحقيقى والحكمى والحدث خاص بالحقيقى والحدث بالحكمى (يطهر البدن والثوب) وغيرهما من النجاسة (بالماء) ولو مستعملا (وبمائع مزيل كالخل وماء الورد) ونحوهما إذا عصران عصر (لا) بمائع غير مزيل مثل (الدهن) واللبن (و) يطهر (الخف بالدلك) بالارض على وجه المبالغة (بنجس ذى جرم) كالروث والعدرة والدم وهو الصحيح (والا) أى وان لم يكن النجس ذى جرم كالبول (يفسل) رطبا كان أو يابساً ملحوظ بشئ أو لا وعن الامام وأبى يوسف أنه اذا الزق به تراب أو رمل وجف طهر بذلك وهو الصحيح (و) المتنجس (بـ) أى يابس (يطهر) (بالفرك) سواء كان على الثوب أو البدن غليظا أو رقيقا منيه أو منيها وهو الاصح وهذا اذا كان مستنجيا أو لا فلا يطهر الا بالغسل (والا) بأن كان رطبا (يفسل و) يطهر (نحو السيف) كالمرآة والسكين وغير المنقوش والمصدى والزجاج والخشب الخراطى (بالسح) على الارض أو بالصوف أو خشن الاقشة ونحوها ولا فرق بين الرطب واليابس والعدرة والبول فى الصحيح (و) تطهر (الارض باليبس) بالشمس أو الظل (وذهب الاثر) بالنسبة (للاصالة للتيمن) أى لاجله لا لشرائط الصعيد الطيب فى النص (وعنى قدر الدرهم كعرض الكف) فى المائع وفى الجامدات يعتبر الدرهم المثلثالى وهو عشرون قيراطا (من نجس مغلظ) وهو عند الامام ما ورد فى نجاسته نص لم يعارضه آخر ولا خرج فى اجتنابه والمختلف بخلافه وعنه أن المغلظ ما اتفق على نجاسته والمخفف بخلافه وهو قولهما (كالدلم) المسفوح الدم الشهيد فى حقه لا فى حق غيره والباقي فى اللحم المهزول ونحوه (والخر) رضى باقى الاثرية روايات التغليظ والتخفيف والطهارة (وخر) الدجاج وبول ما لا يؤكل لحمه ولو صيدا لم يطهر (والروث) سواء كان روث ما كول أو غيره (والخثي) وعندنا نجاسته ما خفيه وكذا بعر الابل والغنم (و) عفى (مادون ربع الثوب) الكامل فى الاصح (من) نجس

ان قيل أى ماء كثير مقدار  
لا يجوز به الوضوء وإذا نقص  
جاز الوضوء به (فالجواب)  
أنه ماء حوض أعلاه ضيق  
لا يساويه وأسفله عشر في  
عشر يتوضأ من أسفله إذا  
بلغ الماء اليه لا من أعلاه  
وجعل كأن المانع وقع الآن  
كذا في فتاوى البرازي  
(مسئلة) ان قيل أى غدير  
عظيم طهور لو اغتسل انسان  
في جانب منه متصل به  
اتصالا تاما لم يجز غسله  
(فالجواب) انه اغتسل في  
جانب منه فيه حيفة فحقت  
الحيفة لا يجوز كذا في ملقط  
السيد ناصر الدين وهو موضع  
بحث لانهم نصوا على أن  
الغدير العظيم كالجارى وهو  
لا ينحس بما ذكرولى فيه  
تحقيق فيما كتبتة على مواضع  
الدرس من الهداية بالخانقاه  
الشيخونية رحم الله واقفها  
(مسئلة) ان قيل أى ماء في  
اناء وهو طهور مباح أو مملوك  
لانسان مملوكا طيبا وليس  
بشور ومع ذلك يكره شربه  
والوضوء به (فالجواب) انه  
ماء في جب وقعت فيه فارة  
وأخرجت حية وان فعل جاز  
مع الكراهة كذا في الهداية  
وينبغي أن يقيد بما اذا لم تكن  
الفارة هاربة من الهرة لانها  
حالة الهرب ترمى بمولها فيكون  
نجسا وفي موضع آخر سنور

(مخفف كبول ما يؤكل لحمه) بول (الفرس وخرطير لا يؤكل) لحمه كالصقر والبارى  
وعند محمد كلها طاهرة وأما خرطير يؤكل لحمه فطاهرة اتفاقا لا الدجاج والبط والاوز  
(و) عني (دم السمك) عني (لعاب البغل والحمار وبول انتفخ كرؤس الابر)  
والجانبان سواء (والنجس المرنى) عينه (يظهر بزوال عينه) وأثره ولو جرة هذا اذا  
صب الماء عليه أو غسله في الماء الجارى فلو غسله في اجانة يطهر بالثلاث اذا عصر في  
كل مرة (الاما) أى الاثر الذى (يشق) زواله بأن يحتاج في ازالته الى شئ غير الماء  
كالصابون فانه معفو عنه وان كان كثيرا (وغیره) أى غير المرنى وهو الذى لا يرى  
بعد الجفاف يطهر (بالغسل ثلاثا) وجوبه بأسبعمع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب  
بخلاف عكسه للخروج من الخلاف ولا يحكم بنجاسة الماء اذا لاقى الثوب المتنجس  
ما لم ينفصل عنه (والعصر) فى (كل مرة) هذا اذا غسل فى الاجانة فلو غسل فى الماء  
الجارى طهر بلا عصر وكذا اذا غسل فيه ما لا ينعصر ولا يشترط فيه التجفيف  
(و) بتثليث الجفاف فيما لا ينعصر) عندهما وقال محمد لا يطهر أبدا (وسن الاستنجاء  
بنحو حجر منق) كدرو خرقه ونحوهما والاستنجاء مع موضع النجس أو غسله (وماسن  
فيه عدد) أى لا يقدر بالمرات الا أن يكون موصوفا فيقدر بالثلاث أو السبع فى حقه  
(وغسله) أى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان أمكنه بلا كشف عورة (أحب)  
وأفضل والاحرم الكشف مطلقا وان تجاوزت النجاسة المخرج وزادت على قدر  
الدرهم بخلاف ما لو كشفها للاغتسال حيث لا يصير فاسقا لانه لا يتأتى بدونه (ويجب)  
الغسل (ان جاوز النجس المخرج) وكان المتجاوز بانفراده قدر الدرهم فان كان أكثر  
فرض (ويعتبر القدر المانع) للصلاة وهو الاكثر من قدر الدرهم (وراه موضع  
الاستنجاء) فان لم يزد المتجاوز الا بالضم الى ما فى المخرج لا يمنع خلافا لمحمد واذا أصاب  
المخرج نجاسة من غيره لا يطهر الا بالغسل فى الصحيح (ولا يستنجى بعظم و) لا (روث  
و) لا (طعام و) لا (عين) لكرهه ذلك ويستنجى الرجل بأوسط أصابعه لا بجميعها  
والمرأة برؤس الاصابع ويلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ولا يجوز له  
الشروع فى الوضوء حتى يطمئن بزواله

### ﴿ كتاب الصلاة ﴾

هى لغة الدعاء وشرعا الاركان المعهودة المخصوصة ولما كان سبب وجوبها الوقت بينه  
بقوله (وقت) صلاة (الفجر من) طلوع (الصبح الصادق) وهو البياض المعترض فى  
الافق (الى طلوع الشمس و) وقت (الظهر من) الزوال الى بلوغ الظل (أى ظل كل  
شئ) مثليه سوى النفى (أى فى الزوال وقال آخره اذا صار ظل كل شئ مثله وبه يفتى  
والايسر فى معرفة الزوال ما روى عن محمد وهو أن يقوم الرجل مستقبل القبلة فاذا  
صارت الشمس على حاجبه الايمن فقد زالت (و) وقت (العصر منه) أى من بلوغ الظل  
مثليه أو مثله (الى الغروب و) وقت (المغرب منه) أى من غروب الشمس (الى غروب  
الشفق وهو البياض) الذى بعد الحرة وقالوا هو الحرة وبه يفتى (و) وقت (العشاء والوتر

وقع في جب فأخرج حيوان  
قوضا به أجزأهم وان اهراقوه  
أحب الى وهو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى (مسئلة) ان  
قيل أى ماء طاهر بالصفات  
المذكورة أعلاه يجوز  
الوضوء منه ولا يجوز شربه  
وليس هو فى اناه من طبع  
ولا متشمس (فالجواب) انه  
ماء مات فيه مضاف بحرى  
وتفتت قالوا انه لا يجوز شربه  
لضرر يحصل منه ويجوز  
الوضوء به لانه حيوان مائى  
ليس له دم سائل (مسئلة)  
ان قيل أى ماء قليل فى اناه  
أدخل مكلف محدث فيه  
عضوا من أعضائه بنية  
الطهارة ولا يسلبه ذلك  
الطهورية (فالجواب) انه  
ماء أدخل فيه محدث رأسه  
أو خفيه يريد المسح وهل  
تكون كذلك الجبيرة فيه  
اختلاف كفى أصل المسئلة  
ولى فيه تحرير فى كتابي تشنيف  
المسمع بشرح الكنز والوقاية  
والجمع أعاننا الله على اكمله  
(مسئلة) ان قيل أى ناحية  
فيها مياه متعددة فى أما كن  
متفرقة يكره استعمال الماء  
من بعض أما كلها دون  
البعض مع استواء الكل  
فى الطهارة والطهورية وفى  
عدم التغير والتغير الذى  
لا يضر (فالجواب) انها آبار  
الحجر يكسر الحاء وهى ديار

منه) أى من غروب الشفق (الى الصبح) لكن (لا يقدم) الوتر (على العشاء  
لترتيب) كما لا تقدم الغائنة على الوقتية (ومن لم يجد وقتها) أى العشاء والوتر بأن  
كان ببلدة اذا غربت الشمس طلع الفجر كبلغار (لم يجبا) عليه (ونذب تأخير)  
صلاة (الفجر) فى الازمنة كلها بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده بطهارة لو فسد الا  
للحاج بمنزلة فالتغليس أفضل (و) نذب (تأخير ظهر الصيف والعصر) فى كل زمان  
(مالم تتغير الشمس) بأن لا تحار العين فى رؤية قرصها والتأخير الى التغير يكره تحريما  
(و) نذب تأخير (العشاء الى الثلث) والتأخير الى النصف مباح والى النصف الاخير  
بلا عذر مكره تحريما (و) نذب تأخير (الوتر الى آخر الليل لمن يشق) من نفسه  
(بالانتباه) وان لم يشق به أو تر قبل النوم (و) نذب تعجيل (ظهر الشتاء والمغرب) فى  
كل وقت (و) نذب تعجيل (ما فيها عين) كالعصر والعشاء (يوم غيم) أى غيم (ويؤخر  
غيره فيه) أى يستحب تأخير ما لا عين فيه كالفجر والظهر والمغرب فى يوم الغيم (ومنع)  
المكلف منع تحريم للنهى (عن الصلاة وسجدة التلاوة وصلاة الجنائز عند الطلوع  
والاستواء والغروب) مطلقا (العصر يومه) فيجوز مع الكراهة بخلاف عصر رأسه  
فانه غير جائز اعلم أن انشاء التطوع فى هذه الاوقات يجوز ويكره تحريما وأما قضاء  
الفرض والواجب وصلاة جنازة حضرت فى غيرها والمنذور مطلقا فلا ينعه دفعها  
(و) منع (عن التنفل) ولوله سبب (بعد صلاة الفجر والعصر لا) أى لا يمنع بعدها (عن  
قضاء فائتة) لا عن (سجدة تلاوة) لا عن (صلاة جنازة) منع عن التنفل (بعد  
طلوع الفجر) الصادق (بأكثر من سنة الفجر) منع عن التنفل (قبل) صلاة  
(المغرب) بعد الغروب لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة (و) منع عن  
الصلاة سنة كانت أو نفلا (وقت الخطبة) أى خطبة كانت لان الاستماع فى الكل  
واجب (و) منع (عن الجمع بين صلاتين فى وقت بعذر) الا فى عرفة ومنزلة فان  
جمع فسد لو قدم وحرم لو أخر

### باب الاذان

هو لغة الاعلام وشرعا اعلام على الوجه المخصوص (سن) سنة مؤكدة على الصحيح  
(للفرائض) الاعتقادية دون غيرها بتربيع التكبير فى أوله (بلا ترجيع) وهو أن  
يخفض بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع به صوته (و) بلا (لحن) بزيادة حرف أو  
نقصه أو تطريب (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح أذان الفجر الصلاة خير من النوم  
مرتين) وخص به لانه يؤدى فى حال نوم الناس وغفلتهم (والاقامة مثله) أى مثل  
الاذان (ويزيد بعد فلاحها) أى فلاح الاقامة (قد قامت الصلاة مرتين ويترسل فيه)  
أى يفصل فى الاذان بين كلماته (ويحذر) أى يسرع (فيها) أى فى الاقامة ندبا  
(ويستقبل بهما) أى بالاذان والاقامة (القبلة) ولو تركه كره تنزيها (ولا يتكلم  
فيهما) فلو تكلم استأنف الاذان دون الاقامة (ويلتفت) أى فى الاذان والاقامة  
(عينا وشمالا) مع ثبات قدميه مكانهما (بالصلاة والفلاح) أى يلتفت عينا عند حى على



ثم ودفع في جميع البخاري ان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن استعمال آبار الحجر  
وهي ديار ثمود الا بئر الناقة  
وأمرهم أن يرقوا ما استقوا  
منها وأن يطرحوا العجين  
وفي رواية له أيضا وأن يعلقوا  
الابل العجين وهذه نقلتها  
من الأغار الا سنوي ولا  
استحضر فيها نقلا عن أئمتنا  
وينبغي القول فيها بما قاله  
الشافعية لان الحديث صحيح  
فيكون استعمال هذه المياه  
في الطهارة وغيرها مكروها  
أو حراما كذا في شرح المذهب  
والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
أي ماء طهور كاف للوضوء  
غير ملوك لا حد ولا هو محتاج  
اليه لنفسه ولا دابته يجوز  
التيمم مع وجوده (فالجواب)  
انه ماء قليل وضع في جب في  
الفلاة يجوز التيمم مع وجوده  
الا أن يكون كثير فيستدل  
به على انه للشرب والوضوء  
ويجوز للغني والفقير الشرب  
من هذا الماء (مسئلة) ان  
قيل أي حوض فيه ماء يجوز  
التوضي فيه فاذا نقل ذلك  
الماء منه الى حوض آخر من  
غير أن ينقص منه شيء أو  
يخالطه شيء يمتنع الوضوء فيه  
(فالجواب) انه حوض عشر  
في عشر يجوز التوضي فيه  
فاذا نقل منه الماء الى حوض  
أعلاه دون عشر في عشر ولكنه

الصلاة وشمالا عند حى على الفلاح (ويستدير) المؤذن (في صومعته) رهي المنارة  
لومتسعة (ويجعل أصبعيه في أذنيه) وان لم يفعل فحسن (ويثوب) في جميع الصلاة  
والتشويب العود الى الاعلام بعد الاعلام (ويجلس بينهما) بقدر ما يحضر الملامون  
مع مراعاة الوقت المستحب (الا في المغرب) فيسكت قائما قدر ثلاث آيات قصتر  
(ويؤذن للفائتة ويقيم وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوائت وخير فيه) أى في الاذان  
(للباقى) ان اتحد مجلس القضاء فلو اختلف يؤذن ويقيم لكل (ولا يؤذن قبل وقت)  
وقال أبو يوسف يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل (و) ان أذن قبله (يعاد فيه)  
وكرهه أذان الجنب واقامته (باتفاق الروايات الا أذان المحدث في ظاهر الرواية  
(و) كرهه (اقامة المحدث) وقيل لا (و) كرهه (أذان المرأة والفاسق والقاعد) الا اذا  
أذن لنفسه (والسكران) كصبي لا يعقل ومجنون ومعتوه (لا) أى لا يكرهه (أذان العبد  
وولد الزنا والاعمى والاعرابي وكرهه تركهما) أى الاذان والاقامة (للمسافر) أى  
لا يكرهه تركهما (المصل في بيته في المصير) لان أذان الحى واقامته يكفيه وان كان عما  
ليس له مسجد حى كن بمنزلة المفازة (ونذبا) أى الاذان والاقامة (لهما) أى للمسافر  
والمصل في بيته (لا) أى لا يندبان (للنساء) سواء صلين بجماعة أولا

### باب شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه الشيء وليس منه كالطهارة للصلاة (هي طهارة بدنه) أى بدن  
المصلي (من حدث) بنوعيه وهو النجاسة الحسكية (و) من (خبث) مانع وهو النجاسة  
الحقيقية (و) طهارة (ثوبه) من خبث وكذا ما يتحرك بحركته أو ما بعد حامله كصبي  
متنجس ان لم يستمسك والا لا (ومكانه) أى موضع قدميه أو احداهما ان رفع الاخرى  
وموضع جبهته على الصحيح ويديه وركبتيه ان سجد عليها والا على الظاهر لا موضع  
أنفه اتفاقا (وسرعورته) عن غيره ولو حكة فلا تصح لو صلى عريانا في مكان مظلم ومعه  
سائر ولا يضر نظره اليها من جيبه وأسفل ذيله (وهي) أى العورة (ما تحت سترته الى  
تحت ركبته) فالسرة عندنا ليست بعورة والركبة عورة (وبدن) المرأة (الحرّة) كلها  
(عورة الا وجهها وكفيها وقدميها) في الاصح (وكشف ربع ساقها عنع) جواز الصلاة  
(وكذا الشعر) النازل من الرأس في الاصح كالذى يوازي الرأس فانه عورة اجماعا  
(والبطن والفخذ والعورة الغليظة) وهي الدبر والذكرو الانثيان أى حكمها حكم  
الساق في أن انه يكشف ربعه مانع (والامة) قنة أو مدبرة أو نحو ذلك (كالرجل) في أن  
عورتها من تحت سترتها الى تحت ركبتيها (وظهرها وبطنها عورة) أيضا والجنب تبع  
للجنب والحنثى الرقيق كالامة والحر كالحرة (ولو وجد) المصلي (ثوباً ربعه طاهر وصلى  
عاريًا لم تجز) صلاته (وخبر ان طهرا أقل من ربعه) بين أن يصلي عريانا قاعدا بايما  
وبين أن يصلي فيه قائما بركوع ومجود وهو أفضل وكذا اذا كان كله متنجسا (ولو  
عدم ثوبا) أى ساترا ولو حريرا أو نباتا أو طينا يلطخها به (صلى قاعدا موميا بركوع  
ومجود وهو) أى القعود (أفضل من القيام بركوع ومجود) ولو وجد ما يستر بعضها

يسمع جميع ذلك الماء يمنع  
الوضوء فيه (مسئلة) ان قيل  
سباع الطير لا يكون سورها  
مكروها (فالجواب) انه روى  
عن أبي يوسف رحمه الله ان  
ما كان منها محبوبا يعلم  
صاحبه انه ليس على منقاره  
قذر لا يكره سورة قال في  
التجديد والمزيد واستحسن  
المشايخ هذه الرواية فيجوز  
أن يفتى بها (مسئلة) ان قيل  
أي رجل مسلم مكلف يكون  
سوره نجسا (فالجواب) انه  
شارب الخمر حال شربه للخمر  
كذا في واقعات الحاصل  
وتحفة الفقهاء (مسئلة) ان  
قيل أي قرينة اذا فعلها  
المكاف بنية لا تصح واذا  
فعلها بدون نية صح  
(فالجواب) انها مع الرأس  
اذا أدخل في الاء بنية  
المسح لا تصح لان الماء صار  
مستعملا بأول الملاقاة  
وان لم ينو لا يصير مستعملا  
فيصح وهذا على قول  
مرجوح منسوب الى الامام  
محمد بن الحسن رحمه الله  
والصحيح عن خلافه وقد  
أوضحت ذلك في كتاب  
التشنيف وحررت المسئلة  
كما ينبغي (مسئلة) ان قيل  
أي موضع في الطهارة  
الصغرى غسله فرض في وقت  
وليس بفرض في وقت آخر  
(فالجواب) انه الذن

وجب استعمل الماء في الوضوء  
الدبر (و)  
بعمل يمين  
ولا تعتبر  
أي صلا  
يفصل بها  
أي نية  
أي تعين  
غيره ان  
في الفرض  
ينوى اليه  
(واستقبحه)  
(ولغيره)  
ان بقي شيء  
والمرضى  
أي وجهه  
والتابعين  
العالم بها  
(استدار)  
(جهات)  
امامه في  
(فرضها)  
النفيل  
بحيث لو  
(والقعود)  
(بصنع)  
واجب  
طويلة بقا  
واحدة ك  
أما تقديم  
أي تسكب  
(والقعود)

والعارض قبل نبات النخبة  
غسله فرض وبعد نباتها  
ليس بفرض كذا في الحيرة  
وهذا في العارض على قول  
أبي يوسف وفي الذن  
بالاتفاق والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أي عضو في الطهارة  
الصغرى يسن غسله ست  
مرات وهو يغسل ست  
مرات (فالجواب) أنه ما  
اليدين يسن غسلهما في  
ابتداء الوضوء ثلاثا وعند  
غسل اليدين ثلاثا (مسئلة)  
ان قيل أي وضوء يجب فيه  
غسل جميع أعضاء الوضوء  
مرتين ومسح الرأس مرتين  
(فالجواب) أنه وضوء رجل  
عنده ما أن في إناه من أحدهما  
ماء ورد منقطع الرائحة  
والآخر ماء طهور ولم يعرف  
الماء من ماء الورد فإنه يجب  
عليه الوضوء بكل منهما  
ليكون محصلا للطهارة بيعة  
(مسئلة) ان قيل أي عضو  
يستحب فيه بل يسن لكل  
عضو أن يغسل ست مرات  
(فالجواب) أنه في الصورة  
السابقة فإنه ثلث الغسل  
بكل منهما يحصل بكل عضو  
ست غسلات (مسئلة) ان  
قيل أي وضوء يسن فيه  
غسل بعض الأعضاء اثنتي  
عشرة مرة (فالجواب) أنه  
وضوء من عنده ما أن في  
إناه من أحدهما نجس ولا

في القعدتين على الصحيح (ولفظ الاسلام) مرتين دون عليكم (وقنوت الوتر) وهو  
مطلق الدعاء وكذا تكبيرة القنوت (وتكبيرات العيدين) وكذا تكبير ركوع  
الثانية منهما (والجهر والاسرار فيما يجهر به) (ويسر) فيه لف ونشر مرتب الاول  
للاول والثاني للثاني (وسنهما رفع اليدين للتحرية ونشرا أصابعهما) أي تركها بحالها  
(وجهر الامام بالتكبير) وكذا بالتسميع والاسلام لحاجته الى الاعلام بالشروع  
والانتقال وأما المؤتم والمفرد فيسمع نفسه (والثناء) أي قراءته وهو سبحانه الله  
الح (والتعوذ والتسمية والتأمين) وكونهن (سرا ووضع يمينه على يساره تحت سترته)  
وأما المرأة والخنى المثل فيضعان على الصدر (وتكبير الركوع) كذا الرفع  
منه) بحيث يستوى قائما والتسميع والتحميد عند الرفع منه (وتسبيحه) أي تسبيح  
الركوع بأن يقول سبحانه رب العظيم (ثلاثا وأخذ ركبتيه بيديه وتفرج أصابعه  
وتكبير السجود وتسبيحه) أي تسبيح السجود بأن يقول سبحانه رب العلي (ثلاثا  
ووضع يديه وركبتيه) على الارض (واقتراش) الرجل (رجله اليسرى ونصب)  
رجله اليمنى) في القعدتين (والقومة) بين الركوع والسجود (والجلسة) بين السجودتين  
(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في القعدة الأخيرة (والدعاء) بما يستحيل  
سؤاله من العباد (وأدأبها نظره الى موضع سجوده) قائما والى قدميه راكعا والى أرنبته  
ساجدا والى حجره قاعدا والى منكبه اليمين واليسر مسلما (وكظم فمه) ولو بأخذ شفته  
بسنه (عند التثاؤب) وان تعذر يضع ظهر السكف على الفم (واخراج) الرجل (كفيه  
من كفيه عند التكبير) الاول للضرورة كبرد أما المرأة فتجعل يديها في كفيها (ودفع  
السعال ما استطاع والقيام) لمام ومؤتم (حين قيل) في الإقامة (حتى على الفلاح  
وشروع الامام مذقيل قد قامت الصلاة) في المرة الاولى ولو أخر حتى أتمها لا بأس به  
اجماعا وهو قول أبي يوسف

(فصل) في كيفية تركيب أفعال الصلاة (وان أراد) المصلي (الدخول في  
الصلاة كبر) لو قادرا (ورفع يديه حذاء أذنيه) والامة كالرجل والحرة ترفع حذاء  
منكبيها (ولو شرع) المصلي (بالتسبيح أو التهليل) أو غيرهما من كل ذكر يدل على  
التعظيم ولو مشركا كالرحيم والكريم في الاصح وخصه أبو يوسف بالله أكبر والله  
الاكبر والله كبير والله الكبير (أو) شرع (بالفارسية) أي غير العربية من أي  
لسان كان (صح) سواء كان يحسن العربية أولا وعندهما لا يصح الا اذا كان لا يحسن  
العربية وقد صح رجوعهما الى قوله في الدر عن المتارخانية أن الشروع بالتلبية به صح  
مطلقا اتفاقا (كما لو قرأها) أي بالفارسية حال كونه (عاجزا) عندهما واليه صح رجوع  
الامام (أو ذبح وصلى بها) صح (لا) أي لا يصح (باللهم اغفر لي) ونحوه كما لا يصح بالسلمة  
(ووضم) الرجل (يمينه على يساره تحت سترته) وهو سنة قيام له قرار فيه ذكر مسنون  
فيضع مال الثناء والقنوت وصلاة الجنازة لا في القومة بين الركوع والسجود وبين  
تكبيرات العيدين لعدم القرار (مستفتحا) أي قائلا سبحانه الله الح ويستفتح كل

يسيره قال في البرازية ان  
 اختلطت الاواني الطاهرة  
 بالنجاسة والغلبة للطاهر  
 يجزى والا في حال الضرورة  
 للشرب لا للوضوء بل يتيمم  
 ومع هذا الوضوء بالماء من ان  
 مسح موضع واحد بالماء من  
 لا يجزى له لانه اختلط الماء  
 الطاهر بالنجس وان مسح  
 موضعين يجوز لان المسح  
 بالطاهر يخرج عن العهدة  
 ثم اذا مسح بالنجس موضعا  
 آخر نجس لكن ليس  
 عنده ما يغلبه ويعذر بجهله  
 (مسئلة) ان قيل أى وضوء  
 يجب فيه مسح الرأس مرتين  
 في موضعين متغايرين ولا  
 يصح ان مسح في موضع واحد  
 (فالجواب) أنه الوضوء  
 المذكور في الصورة السابقة  
 يسن فيه غسل كل من اليدين  
 بكل من الماء من ست مرات  
 وقد علم وجهه مما تقدم  
 (مسئلة) ان قيل أى فرض  
 يكون تقديم سنة (فالجواب)  
 أنه غسل اليدين الى الرسغين  
 في ابتداء الوضوء حتى لا  
 يكون غسلهما عند غسل  
 اليدين الى المرفقين فرضا  
 (مسئلة) ان قيل أى رجل له  
 الوضوء عند ارادة الحدث  
 (فالجواب) انه رجل أراد  
 معاودة أهله يستحب له  
 الوضوء لانه أنشط كذا في  
 الحديث من فتاوى البرازي

مصل الا المقتدى اذا شرع امامه في القراءة (وتعوذ سرا) اماما أو منفردا (للقراءة) اذ  
 التعوذ تبعد للقراءة (فيأتي به المسبوق) لقراءة (لا المقتدى) لعدمها (ويؤخر) الامام  
 التعوذ (عن تكبيرات العيدين) لقراءة بعدها (وسمى) غير المؤتم (سرا) أول (كل  
 ركعة) لا بين الفاتحة والسورة (وهي آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست  
 من الفاتحة ولا من كل سورة وقرأ الفاتحة وقرأ بعدها (سورة أو ثلاث آيات)  
 قصارا أو آية طويلة (وأمن) أى قال آمين (الامام والمأموم سرا) أى يسن استمراره  
 مطلقا لجميع (وكبر) المصلي للركوع (بلامد) أى بلا اشباع حركة الهمزة المفرط والمد  
 الفاحش سواء كان في قوله الله أو في همزة كبر لانه مبطل (وركع ووضع يديه على  
 ركبتيه وفرج) في الركوع (أصابعه وبسط ظهره) حتى لو وضع على ظهره قدح ماء  
 لا يستقر (وسوى رأسه بعجزه) أى لا ينكسه ولا يرفعه (وسمى فيه) أى في الركوع  
 (ثلاثا) سواء كان اماما أولا (ثم رفع رأسه واكتفى الامام) عند الرفع من الركوع  
 (بالتسميع) بأن يقول مع الله لمن حمده فقط (واكتفى المؤتم) أى المقتدى (والمنفرد  
 بالتحميد) وصفة التحميد بنالك الحمد أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا لك الحمد أو اللهم  
 ربنا ولك الحمد وهو الاحسن وقيل يأتي المنفرد به ما هو الاصح (ثم كبر) للسجود  
 (ووضع ركبتيه) على الارض (ثم يديه) ضامأ أصابعه (ثم وجهه بين كفيه بعكس  
 النهوض وسجد بأنفه) أى على ما صلب منه (وجهته) جميعا (وكره بأحدهما)  
 وقال لا يجوز الاقتصار على الانف الابه ذروا اليه صم رجوعه وعليه الفتوى (أو بكور  
 عمامته) وهو دورها ان وجد حجم الارض أو على فاضل ثوبه (وأبدي ضبعيه) أى أظهر  
 عضديه في غير زحمة (وجافى) أى أبعد (بطنه عن فخذه ووجهه أصابع رجله نحو  
 القبلة وسمى فيه) كل مصل (ثلاثا والمرأة تنخفض) فلا تبدى عضديها (وتلرق بطنها  
 بفخذيها ثم رفع رأسه) الى قرب القعود على المعتمد (مكبرا رجليه) بين السجدين (مطمئنا  
 وكبر) للسجدة الثانية (وسجد مطمئنا) وكبر (للهوض) أى للقيام (بلا اعتماد)  
 يديه على الارض (و) بلا (قعود) عند رفع الرأس من الثانية الى القيام (و) الركعة  
 (الثانية كالاولى) فيفعل فيها مثل ما فعل في الاولى (الا انه) أى المصلي (لا يثنى) فيها  
 (ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا) في سبعة مواطن تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد واستلام  
 والصفاء المروءة وعرفات والجرات وقد ضبطها المصنف (في) حروف (فقعس صمعج)  
 وصفة الرفع في هذه المواضع مختلفة في الثلاثة الاول حذاء الاذنين وفي استلام الحجر  
 وعند الجرتين حذاء منكبيه جاعلا باطنهما نحو الحجر في الاول وفي الثاني نحو الكعبة  
 وعند الصفاء المروءة يرفعهما كالأعلى نحو ابطنيه باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما  
 فرجة وان قلت (واذا فرغ من سجدة الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس  
 عليها ونصب عنقه ووجهه أصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه  
 وهي) أى المرأة (تتورك) أى تخرج رجلها من جانبيها الايمن وتتمكن وركبها من  
 الارض لانه أستر لها (وقرأ) المصلي (تشهد ابن مسعود) وجوبا كما بحثه في البحر وكلام



غيره يفيد نفيه فان زاد في القعود الاول بان قال اللهم صل على محمد سهواً ومجداً للسهو ويشير عند الشهادة بالمسححة على المعتمد (وفيما بعد) الر كعتين (الاوليين) من الغرض (اكتفى بالفاتحة) مع غنية له عن قراءتها حتى لو سجد ثلاثاً أو سكت قدرها جاز (والقعود الثاني) في صفة الجلوس (كلاول وتشهد) في القعدة الثانية (وصل على النبي صلى الله عليه وسلم) فيها (ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن والسنة) نحو اللهم اغفر لي (لا) بما يشبه (كلام الناس) وهو ما لا يستحيل سؤاله منهم نحو اللهم اعطني كذا وكذا (وسلم مع الامام كالتحرية) أي كما يكبر التكبير الاول معه وقالوا لا افضل فيه ما بعده (عن عينه) أي سلم عن عينه (ويساره ناري القوم والحفظة) ولا يعين عدداً والتعبير بالحفظة دون المكتبة ليشمل كل مصل ولو عمراً (و) ناوياً (الامام في الجانب الايمن) ان كان فيه (أو اليسر) ان كان فيه (أو) ناوياً (فيهما) أي في التسليمتين على الاصح (لو) كان الامام (محاذياً) للمتدي (ونوى الامام) أيضاً (القوم بالتسليمتين) في الاصح \* (فصل وجهر) الامام وجوباً بحسب الجماعة فان زاد عليه أساء (بقراءة الفجر وأولي العشاءين) أي المغرب والعشاء (ولو) كان الفجر والعشاء (قضاء) جهر بقراءة (الجمعة والعيدين) والترأويح والوتر بعدها (ويسر في غيرها) أي في غير هذه الصلوات (كمتنفل بالنهار) فانه يسر (وخير المنفرد فيما يجهر) أي في صلاة يجهر فيها ان أدى والا فضل الجهر ويكتفى بأدائه وفي السرية يخافت حتماً على المذهب (كمتنفل بالليل) فانه يخير (ولو ترك) المصلي (السورة في أولي العشاء قرأها) وجوباً (في الآخرين مع الفاتحة جهراً) وهو الاصح وفي رواية يخافت بهما (ولو ترك) المصلي (الفاتحة) في الاوليين (لا) يقرأها في الآخرين للزوم تكرارها (وفرض) القراءة آية) ولو قصيرة من الفاتحة أو غيرها ان كانت كلمتين كأم يلد أو أكثر نحو فقتل كيف قد رفلو كلمة كدها متان أو حرفاً كص فالاصح عدم الجواز وقال لا بد من ثلاث آيات قصار أو آية طويلة (وستنها في السفر الفاتحة وأي سورة شاء) هذا اذا كان على عجلة من السير والافيقراً في الفجر والظهر نحو البروج وفي العصر والعشاء دون ذلك وفي المغرب بالقصار جداً (و) سنها (في الحضر طوال المفصل) من الحجرات الى آخر البروج (لو) كان (فجر أو ظهراً) واتسع الوقت (وأوساطه) منها الى لم يكن (لو) كان (عصر أو عشاء وقصاره) منها الى آخره (لو) كان (مغرباً وتطال) قراءة (أولي الفجر) على وجه السنة اجماعاً بقدر الثلث وقيل النصف (فقط) وفي سائر الصلوات كذلك عند محمد وإطالة الثانية على الاولى بثلاث آيات تكرر تنزيها اجماعاً في غير ماوردت به السنة (ولم يتعين شيء من القرآن لصلاة) على سبيل الغرض بل تعيين الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التعيين كالسجدة وهل أتى لفجر كل جمعة (ولا يقرأ المؤتم) ولو الفاتحة في السرية فان قرأ كرهه تحريماً (بل يستمع) ان جهر (وينصت) ان أسر (وان) وصلية (قرأ) الامام (آية الترغيب أو التهيب) وكذا الامام لا يشتمل بغير القراءة سواء أم في الغرض أو النفل وكذا المنفرد في الغرض أما في

(مسئلة) ان قيل أي وضوء وغسل لا يجوز فيه الا تيان بشئ من السنن الفعلية كالتكرار ونحوه (فالجواب) انه وضوء رجل ضاق عليه وقت الصلاة فلو أتى بذلك خرج الوقت ذكره الاسنوي (مسئلة) ان قيل أي طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل بعدمه (فالجواب) انها طهارة المعذور كالاستحاضة ومن بعثها لانه اذا انقطع وقت صلاة كاملة بطلت طهارته واذا وجد فيه بقيت الطهارة (مسئلة) ان قيل أي رجل صاحب جرح سائل ولا يعطى له حكم صاحب الجرح السائل (فالجواب) انه رجل منع الجرح من السيلاان بعلاج الحشو ونحوه فيخرج من أن يكون صاحب جرح سائل وكذا المقتصد والمستحاضة فان لم يقدر على منع السيلاان فهو معذور بخلاف الحائض والنفساء اذا قدرت على منع السيلاان حيث لا تخرج عن كونها حائضاً ونفساء (مسئلة) ان قيل أي رجل عرقه ينقض وضوءه وينجس ثوبه (فالجواب) انه مدمن الخمر وهذا فرع غريب جداً مأخوذ من كلام الامام الزاهدي في شرحه المختصر

القدوري في مسئلة فارق  
الدجاجة فانه نقل عن غير  
الاصول ان عرق الدجاجة  
الجلالة نجس ثم قال فعلى  
هذا يكون عرق مدم من الخمر  
نجسا ببل أولى لان تأثير  
المانع في العرق فوق تأثير  
غيره وقال وما أسمع من  
كان عرقه نجسا يكون ناقضا  
لوضوئه على قاعدة المذهب  
لانه خارج مجس وهو  
تخريج ظاهر (مسئلة) ان  
قبل أى شئ ينقض الوضوء  
وليس بتهمة ولا نوم ولا  
شئ خارج من البدن  
فالجواب انه الانغماس  
والجنون والسكر (مسئلة)  
أى رجل يجب عليه الوضوء  
من الاشهاد (فالجواب)  
انه رجل خرج منه المذى  
يقال أشهد الرجل اذا  
امضى نقلتها من خط ابن  
وهبان في كتابه الذى سماه  
الاجوبة المفصلة (مسئلة)  
ان قبل أى شئ يخرج من  
ذكر الانسان ويسيل ولا  
يجب بخروجه وضوء ولا  
غسل (فالجواب) ان هذا  
الخارج دهن قطره انسان  
في احليله فغاب فيه ثم مال  
منه لا يعيد الوضوء عند أبى  
حنيفة رحمه الله تعالى  
خلافا لابي يوسف لان  
بينه وبين الجوف حائل  
وانه لم يفسد صومه فلم يختلط

النفل فلا بأس بأن يسأل اللجنة أو يتعوذ من النار (أو خطب أوصلى) الخطيب (على  
النبي صلى الله عليه وسلم) الا أن يقرأ الخطيب بأيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
الآية فيصل السامع في نفسه (والناتى) أى البعيد (كالقريب) في افتراض الانصات

### (باب الامامة)

(الجماعة سنة) في الصلوات الخمس وما في حكمها كالترأويح ووتر بعد هادون النفل  
(مؤكد) أى شبهة بالواجب في القوة اما في الجمعة والعيدين فشرط الجواز (والاعلم)  
بأحكام الصلاة اذا كان يحفظ فرض القراءة (أحق بالامامة ثم الاقرأ) أى الاحسن  
تجويدا (ثم الاورع) الورع الاحتراز عن شبهة الحرام (ثم الاسن ثم أحسنهم وجهها) الى  
آخر ما ذكره في أصله فان استواء أقرع بينهم أو الخيارات للقوم ولو قدموا غير الاولى  
أساؤا بلائهم (وكره امامة العبد) ولو معتقا (والاعرابى) الجاهل (والفاسق والمتدع)  
أى صاحب بدعة لا يكفر بها كالذى ينكر الرؤية بخلاف صاحب البدعة المكفرة  
كن ينكر خلافة الصديق فلا تصح امامته (والاعلم) ان لم يكن أفضل القوم وينبغي  
جر بأن هذا القيد في العبد والاعرابى وولد الزنا بحر (وولد الزناو) كره (تطويل)  
الامام (الصلاة) بالقوم زيادة على قدر السنة تحريما (و) كره تحريما (جماعة  
النساء) وحدهن (فان فعلى يقف الامام) منهن (وسطهن كالعراة) أى كما يقف امام  
العراة وسطهم (ويقف الواحد عن يمينه) أى الامام محاذياله وان كان المقتدى أطول  
فوقع مجوده امام الامام لم يضره وان صلى عن يساره أو خلفه كره (و) يقف (الاثنان  
خلفه) فلو توسطهم اكره تنزيها وان كثر القوم كره تحريما (ويصف) الامام (الرجال  
ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء) بأن يأمرهم بذلك (فان حادثه) ولو بعضوا واحدا وخصه  
الزليعى بالساق والكعب (مشتهاة) حالا كبنت تسع مطلقا وثمان أو سبع لو صالحة  
للجماع أو ماضيا كعجوز (في صلاة مطلقا) خرجت الجنابة (مشتركة تحريم) بأن يكونا  
بانيين تحريمهما على تحريم الامام (وأداء) ولو حكما كلا حقين بعد فراغ الامام بخلاف  
المسبرقين والمحاذاة في الطريق (في مكان متحد) فلو كان على دكان مثل قامة الرجل  
وهى على الارض أو بالعكس لم تفسد (بلا حائل) كاستطوانة ونحوها (فسدت صلاته)  
لو مكلفا والا (ان نوى) الامام (امامتها) وقت شروعه لا بعده والافسدت صلاتها كما  
لو أشار اليها بالتأخر فلم تتأخر وشرطوا كونها عاقلة في ركن كامل وكون الجهة متحدة  
(ولا يحضرن الجماعات) مطلقا ولو عجائز في الفجر أو غيره وعليه الفتوى (وفسد اقتداء  
رجل بامرأة) وخنثى (أوصي) مطلقا ولو في جنازة وقفل وهو المختار (وطاهر بعذور  
وقارى بأبى) وهو الذى لا يحسن القراءة ولا الكتابة (ومكتس) أى لا بس (بعار وغير  
موم) وهو الذى يصلى بركوع ومجود (بموم) أى عاجز عنه (ما) ومفترض بمنقل  
(وبفترض) فرضا (آخر) لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا (لا) أى لا يفسد (اقتداء  
متوض بمتيمم و) لا (غاسل) لرجليه (بما مع) على الخف أو الجبيرة (و) لا (قائم بقاعد)  
يركع ويسجد (و) لا قائم (بأحد) أى منحن (و) لا (موم بمثله) الا أن يرمى الامام

بالنجاسة بخلاف ماذا  
 احتقن به من التجنيس  
 (مسئلة) ان قيل أى طهارة  
 تنقض الطهارة (فالجواب)  
 انها طهارة المعذور بزوال  
 عذره (مسئلة) ان قيل أى  
 طهارة متيقنه تزول بالشك  
 فى الحدث (فالجواب) انها  
 طهارة من نام لان النوم  
 ليس نفسه حدثا وانما هو  
 مظنة الحدث فادبر الحكم  
 عليه ولا يتيقن فيه بوجود  
 الحدث ذكره الاسنوى فى  
 الغار (مسئلة) ان قيل أى  
 حدث تيقنه ويشك فى  
 الطهارة ومع ذلك لا يأخذ  
 بتيقن الحدث (فالجواب)  
 انه حدث من كان محدثا  
 فتوضأ فشك فى بعض  
 أعضائه بعد تمام وضوئه  
 فانه يغنى عليه ولا يلزمه  
 الاتيان بالمسكوك فيه اذا  
 تكرر ذلك منه وهذه الصورة  
 ذكرها الشيخ كمال  
 الدين الاسنوى قال ولا  
 يكفي ما ذكرناه لانه شك  
 فى أصل الطهارة لافى  
 طريان الحدث (وجواب  
 آخر وهو أن يقال انه رجل  
 محدث جلس للوضوء ومعه  
 ماء ثم قام وشك أنه قام قبل  
 الوضوء أو بعده لا يتوضأ لانه  
 أخذ الماء والجلوس دليل  
 الوضوء غالبا (مسئلة) عكس  
 هذه ان قيل أى رجل متوضئ

معه طجعا والمؤتم قاعدا أو قائما فلا يجوز على المختار (ومتنفل بمفترض وان ظهر أن  
 امامه محدث) أو جنب أبى ثوبه أو بدنه نجاسة (أعاد) المقتدى ويلزم الامام اعلام  
 القوم لومعينين بالقدر المكن ولو بكتاب أو رسول ولو أخبر الامام انه كان مجوسيا  
 لا يقبل قوله وصلاة القوم جائزة (وان اقتدى أمى وقارى بأمرى أو استخلف أميا فى  
 الآخر بين) ولو فى التشهد (فسدت صلاتهم)

### باب الحدث فى الصلاة

(من سبقه حدث) سماوى غير مانع للبناء كالجنب (توضأ) على الفور وبني ولو منفردا  
 أو امرأة والاستئناف أفضل (واستخلف) من يصلح للإمامة (لو) كان الحدث (اماما)  
 والمدرک أولى من لاحق ومسبق (كما) يستخلف (لوحصر) أى يحجز (عن القراءة  
 وان خرج) أى المصلى (من المسجد بظن الحدث) فعلم أنه لم يحدث (أو جن أو احتمل) بأن  
 نام فيها (أو أغشى عليه استقبال) وان صلى فى الصحراء فلو اماما فالعبرة لمجاوزة الصفوف ولو  
 تأخر ولمجاوزة السترة أو موضع السجود ولو تقدم ولو منفردا فلو وضع سجوده من كل جانب  
 (وان سبقه حدث بعد التشهد توضأ وسلم وان تعمد) أى الحدث بعد التشهد قبل  
 السلام (أو تكلمت صلاته وبطلت) الصلاة (ان رأى متيمم) أو المقتدى به (ماء)  
 كافيا للوضوء وقدر على استعماله (أو تمت مدة مسحه) وكان واجدا للماء (أو نزع خفيه  
 بعمل يسير) فلو يعمل كثيرت صلاته اتفاقا (أو تعلم أمى سورة) أو آية بأن تذكرها  
 أو قرئت عنده فحفظها (أو وجد عارثوبا) تجوز فيه الصلاة (أو قدر موم) على الركوع  
 والسجود (أو ذكر) صلاة (فائتة) عليه أو على امامه وفى الوقت سعة وهو صاحب  
 ترتيب (أو استخلف) الامام القارى (أميا) وقيل لافساد لو كان بعد التشهد بالاجماع  
 وهو الاصح (أو طلعت الشمس فى الفجر أو دخل وقت العصر فى الجمعة) على اختلاف  
 القولين (أو سقطت جبرته عن بره) أو زال عذرا المعذور (بأن لم يعد فى الوقت الثانى  
 وبطلان الصلاة فى هذه المسائل قول أبى حنيفة وعندهما تمت وبقولهما يفتى (وصح  
 استخلاف المسبوق) والمدرک أولى كما مر (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام) قدم مدركا  
 للسلام ثم لو أتى بغيره كقهقهة (تفسد بالنافى صلاته) أى المسبوق (دون) صلاة  
 (القوم كما تفسد) صلاته (بقهقهة امامه لى) أى عند (اختتامه) خلافا لهما (لا) أى  
 لا تفسد صلاة المسبوق (بخروجه) أى الامام (من المسجد وكلامه ولو أحدث) المصلى  
 (فى ركوعه أو سجوده توضأ وبني وأعادهما) أى الركوع والسجود وجوبا (ولو ذكر  
 راكعا أو ساجدا سجدة فسجدها لم يعد هما) والافضل أن يعيدهما (وتعين المأموم  
 الواحد للاستخلاف بلانية) فإذا توضأ الامام دخل معه فى صلاته لتحول الإمامة اليه

### باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(يفسد الصلاة التكلم) ولو ساهيا أو مخطئا (والدعاء بما يشبه كلامنا) فحوالهم  
 البنى ثوبا (والانين) وهو أن يقول آه (والتأوه) وهو أن يقول أوه وارتفاع بكائه

شك في الحدث يجب عليه  
الوضوء ولا يأخذ بيقين  
الطهارة (فالجواب) أنه  
تذكر دخوله الخلا لا الحدث  
بل شك فيه يتوضأ لانه  
دليل الحدث غالباً ذكره  
في البرازية عن محمد وخرج  
عليه الجواب الذي قبله  
**مسئلة** ان قيل أى  
متوضئ ينتقض وضوءه  
بالقهقهة قبل الشروع في  
الصلاة ولو شرع فيها وقهقهة  
لا ينقض وضوءه (فالجواب)  
ان هذا رجل أدرك أول  
الصلاة مع الامام فسبقة  
الحدث فذهب ليتوضأ ويبنى  
فجاء وقد فرغ الامام فصلى  
تلك الركعة وفعل قبل  
التسليم لا وضوء عليه لانه  
كان خلف الامام وقد سلم  
الامام فخرج بسلامه من  
الصلاة فلم تكن قهقهة  
ناقضة وهذا قياس قول محمد  
أما على قولهما فعليه  
الوضوء (مسئلة) ان قيل  
أى رجل عاقل بالغ قهقهة في  
صلاة ذات ركوع وسجود  
فلم ينتقض وضوءه (فالجواب)  
أنه رجل نام في الصلاة  
قائماً وقهقهة لا ينتقض  
وضوءه لان القهقهة انما  
جعلت حداً بشرط أن  
تكون جنابة وفعل النائم  
لا يوصف بالجنابة (مسئلة)  
اذا قيل أى رجل مكاف

بصوت ان حصل منه حروف (من وجع أو مصيبة) راجع للثلاثة لا لريض لا يملك  
نفسه عن أنين وتأوه للضرورة (لا من ذكر جنة أو نار) كما لو استعطف كلباً أو هرة  
أو ساق حمّاراً (والتخنج) بحرفين (بلا عذر) بأن لم يكن مضطراً اليه أو بلا غرض  
صحيح فلو لتحسين صوته أو ليهتدى امامه أو لاعلام أنه في الصلاة فلا فساد على الصحيح  
(وجواب عاظم بريح الله) ولو من العاطس لنفسه لا (وفتحه على غير امامه) الا اذا  
أراد التلاوة وكذا الآخذ الا اذا تذكر قبل تمام الفتح (والجواب) أى جواب  
مستفهم عن نداء (بلا اله الا الله) الا اذا أراد به اعلام انه في الصلاة وكذا التحميد  
والتسبيح بأن أجاب به من أخبره بما يعجبه ويسره (والسلام) للتحية ولو ناسياً أو للتحلل  
لوعامداً (ورده) أى السلام (وافتحاح العصر أو التطوع) بالتكبير بعد ركعة الظهر  
ويصير من تقلا إلى التطوع أو العصر ان لم يكن صاحب ترتيب (لا) أى لا يفسدها  
افتتاح (الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يكون منتقلاً (وقرأته من مصحف) ولو آية على  
الصحيح اذا كان مستفهماً (وأكله وشربه) عامداً أو ناسياً قليلاً أو كثيراً (ولو نظر إلى  
مكتوب) قرأنا أولاً (وفهمه أو أكل ما بين أسنانه) وكان دون الحصاة أو  
قدرها في الصحيح (أمرت مارت) امرأة (في موضع سجوده لا تفسد) صلاته  
(وان أثم) الفاعل ولو أمرت في غير موضع سجوده لا يأنم في الأصح وهذا في  
الصحراء والسجد الكبير والا كره المرور بلا حائل كيفما كان على الراجح (وكره  
عبثه) وهو ما لا غرض فيه شرعاً (بنوبه وبدنه وقلب الحمى) لا للسجود التام فبرخص  
(مرة) وتر كها أولى (وفرقة الأصابع) وكذا تسميها (والتخصر) وهو وضع اليد  
على الخاصرة (والالتفات) بوجهه وبخوخر عينيه مكره وتزيمها بالصدر مفسد  
(والاقعاء) أى الجلوس مثل الكلب (وافتراش) الرجل (ذراعيه) أما المرأة فينبغي لها  
ذلك (ورد السلام بيده) وباللسان مفسد (والتربع بلا عذر وعقص شعره) وهو أن  
يجمعه على هامته ويشده بخيط أو نحوه (وكف ثوبه) وهو رفعه من بين يديه أو من  
خلفه عند السجود (وسدله) وهو أن يجعله على رأسه أو كتفيه ويرسل أطرافه من  
جوانبه (والتثاؤب) ولو خارج الصلاة (وتغميض عينيه وقيام الامام) في الطاق  
(لا سجوده في الطاق) وقدماء خارجة (وانفراد الامام على الدكان) أى قيامه وحده  
في مكان مرتفع قدر الذراع على الصحيح (وعكسه ولبس ثوب فيه تصاوير) لذوات  
الارواح (وأن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجذائه) عينة أو يسرة أو محمل سجوده  
(صورة) ولو في وسادة منصوبة (الا أن تكون) الصورة (صغيرة) بحيث لا تبدل للناظر  
الا بالتأمل (أومة طوعة الرأس أو لفة ردى روح) كالشجر ونحوه (وعدا لى  
والتسبيح) باليد في الصلاة ولو نفلأما باللسان ففسد وبرؤس الأصابع والقلب لا يكره  
نكحارج الصلاة (لا) يكره (قتل الحية والعقرب) ولو بعمل كثير في الاظهر ان خاف  
الاذى والا كره (و) لا تتركه (الى ظهر قاعه) يتحدث (الا اذا خاف الغلط بحديثه  
(و) لا) الى مصحف أو سيف معلق أو موضوع (أو) الى (شمع أو سراج) بخلاف الجمر



مستيقظ في صلاة مطلقة  
فهقه ولم تنقض طهارته  
(فالجواب) انه رجل صلى  
بطهارة الاغتسال وهذا  
قول صحيح طائفة فان  
القهقهة انما تنقض الوضوء  
لا الغسل والجمهور على  
خلافه وقد حققناه في شرح  
الوهبانية (مسئلة) ان قيل  
أي طهارة توجب الطهارة  
(فالجواب) انها الطهارة  
الحاصلة عن انقطاع دم  
الحيض والنفاس (مسئلة)  
ان قيل أي جنب يجب الماء  
في المصرا ولا يأثم بترك  
الاغتسال (فالجواب) أنه  
المسرة الجنبية اذا حاضت  
(مسئلة) ان قيل أي محتم  
رأى الببل وهو مكاف ولا  
يجب عليه الغسل (فالجواب)  
ان هذا محتم لما أدرك  
الاحتلام فيدركه قبل  
خروج الماء منه حتى فترت  
شهوته ثم خرج الماء بدون  
شهوة فانه لا يجب عليه  
الغسل عند أبي يوسف  
خاصة لانه يشترط مقارنة  
الشهوة للخروج عن رأس  
الذكر (مسئلة) ان قيل  
أي رجل رأى المني ولا يجب  
عليه الغسل (فالجواب)  
ان هذا رجل خرج منه المني  
لا على وجه الدفق والشهوة  
وهذا يستقيم على مذهب  
أصحابنا كذا في الخبر

الموقود (و) لا على بساط فيه تصاوير ان لم يسجد عليها  
فصل (كره استقبال القبلة بالفرج في الصلاة) أي عند البول والغائط  
(واستدبارها) في الصحيح (وغلق باب المسجد) الخوف على متاعه وبه يفتي  
(والوطء فوقه والبول والتخلى) وهو التغوط لانه مسجد الى عنان السماء (لا) يكره  
ما ذكر (فوق بيت) جعل (فيه مسجد ولا تشبه بالجص وما الذهب) اذا فعل من مال  
نفسه الحلال أما اذا فعله المتولى من مال الوقف فيضمن

### (باب الوتر والنوافل)

(الوتر واجب) وهو الاصح (وهو ثلاث ركعات بتسليمة) حتى لو اقتدى فيه بمن  
يسلم على رأس الركعتين وسلم فسدا فقتله على الاصح (وقنت) المصلي (في ثالثه قبل  
الركوع أبدا بعد ان كبر) رافعا يديه (وقرأ) المصلي (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة)  
أو ثلاث آيات وجوبا (ولا يقنت لغيره) أي الوتر (و يتبع المؤتم قانت الوتر) في قراءة  
دعاء القنوت (لا) يتبع قانت (الفجر) بل يقف ساكنا في الاظهر ولو نسي القنوت  
وتذكره في الركوع لا يقنت في الاصح وكذا بعد الرفع منه اتفاقا ولو قنت بعد الرفع من  
الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو (والسنة قبل) فريضة (الفجر وبعد)  
فريضة (الظهر و) بعد فريضة (المغرب و) بعد فريضة (العشاء ركعتان) قدم سنة  
الفجر لانها أقوى السنن ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل  
الظهر (و) السنة (قبل) فريضة (الظهر و) قبل (الجمعة و) بعدها أربع وندب الأربع  
قبل العصر وخير محمد بن الأربع والركعتين (و) ندب الأربع (قبل العشاء و) بعد  
حتى لو ترك لا يستوجب اساءة (و) ندب (الست بعد المغرب) مع المؤكدة على الظاهر  
(وكره الزيادة على أربع) ركعات (بتسليمة) واحدة (في نفل النهار وعلى ثمان)  
ركعات (ليلا) أي في نفل الليل (والأفضل فيهما رباع) وعندهما في الليل مثني (وطول  
القيام أحب من كثرة السجود) وقيل العكس أحب (والقراءة فرض في ركعتي  
الفرض) مطلقا ولكن تعيينها في الأوليين واجب (و) القراءة فرض في (كل) ركعات  
(النفل و) كل (الوتر ولزم النفل بالشروع) فيه قصدا (ولو عند الغروب والطلوع)  
والاستواء حتى لو أفسده قضاء (وقضى ركعتين لو نوى) في النفل (أربعا وأفسده بعد  
العود الاول أو قبله أو لم يقرأ فيهن) أي الأربع (شيئا أو قرأ في الأوليين) لا غير  
(أو) قرأ في (الآخرين) لا غير أو قرأ في الأوليين واخذ في الآخرين لا غير أو في  
الآخرين واحدى الأوليين لا غير (و) قضى (أربعا لو قرأ في احدى الأوليين  
واحدى الآخرين) لا غير (أو) قرأ في (احدى الأوليين) لا غير (ولا يصلي بعد  
صلاة مفروضة (مثلها) في القراءة أو في الجماعة أو لا تعاد عند توهم الفساد للنهي)  
(ويتنفل قاعدا) كما في التشهد وبه يفتي (مع قدرة القيام ابتداء و) كذا (بناء) بعد  
الشروع بلا كراهة في الاصح (و) يتنفل (راكبا) خارج المصرا ميبا الى أي جهة  
توجهت دابته ولو قدر على النزول أو كان على سرجه نجس كثير عنه - لا أكثر (و) اذا

وعندي في

للقائل ان يمنع كون هذا منيا  
لان الدفق والشهوة مأخوذان  
في تعريفه ويمكن الجواب  
على قول أبي يوسف وهو  
ما تقدم في المسئلة السابقة  
(مسئلة) ان قيل أي زوج  
جامع امرأته ولا يجب عليه  
الاغتسال (فالجواب) انه  
زوج دون البلوغ (مسئلة)  
ان قيل أي رجل جامع  
امرأته ولم يغتسل مع وجود  
الماء وقدرته على استعماله  
وصلى بوضوء وصحت صلاته  
ولم يكن الاغتسال فرضا  
عليه (فالجواب) انه كافر  
جامع امرأته ثم أسلم وتوضأ  
وصلى فانه لا يفترض عليه  
الاغتسال لان الكفار  
مخاطبون بالشرائع وفي  
التجنيس والاصح انه يلزمه  
لان صفة بقاء الجنابة بعد  
الاسلام كبقاء صفة الحدث  
(مسئلة) ان قيل أي انسان  
أرسل المني مع الدفق  
والشهوة ولا يجب عليه  
الاغتسال (فالجواب) ان  
هذا صبي كان ما ذكر سبب  
بلوغه قال في القنية الظاهر  
انه لا يلزمه الغسل قلت  
الصحيح خلافه وأن عليه  
الغسل وقد حرت ذلك  
وبينت منشأ الخلاف فيها  
وفي التي قبلها والتي ستأتي  
في الحائض في التشنيف

افتتح راكبا ثم نزل (بني بنزوله لا بعكسه) وهو ما لو افتتح نازلا فركب بل يستقبل (وسن)  
سنة مؤكدة (في) شهر (رمضان عشرون ركعة) سوى الوتر (بعشر تسليمات)  
ووقتها (بعد العشاء قبل الوتر وبعده) حتى لو صلاها قبل العشاء لم تجز ولو بعد الوتر  
تجوز (بجماعة) على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل مسجد أساءوا لا لو ترك بعضهم  
(والختم مرة) واحدة ولا يترك لسكسل القوم وقيل الافضل في زماننا قدر ما لا يشغل  
عليهم (بجماعة بعد كل أربع ركعات) (بقدرها) أي الاربع (ويوتر) أي يصلي الوتر  
(بجماعة في رمضان فقط) أي لا في بقية الشهور ويكره أن يصلي تطوع بجماعة خارج  
رمضان لو على سبيل التداعي بأن يقتدى أربعة بواحد

### باب ادراك الفريضة

(صلى) منفرد (ركعة من الظهر) ونحوها بأن قيدها بسجدة (فأقيم) الظهر في مصلاه  
بأن شرع الامام فيه (يتم شفعا) أي يضم اليها ركعة أخرى ويسلم فان لم يقيد بها  
بالسجدة يقطع ويقتدى وهو الصحيح (ويقتدى) مفترضا (فلو صلى ثلاثا) من الرباعية  
(يتم) منفردا (ويقتدى متطوعا) في غير وقت كراهة (فان صلى) المنفرد (ركعة من  
الفجر أو المغرب فأقيم يقطع) المصلي (ويقتدى) بالامام وكذا الوقام الى الثانية ولم يقيد بها  
بسجدة فان قيدها مضى فيها ولم يشرع مع الامام فان شرع معه في المغرب أتم أربعين  
(وكره خروجه) أي الشخص (من مسجد أذن فيه) والمراد به دخول الوقت (حتى  
يصلى وان صلى) الفرض (لا) يكره الخروج (الا في الظهر والعشاء ان شرع) المؤذن  
(في الإقامة) فانه يكره وان صلى أما اذا لم يشرع فلا بأس بالخروج (ومن خاف فوت  
الفجر) مع الامام (ان أدى سنته اتم) أي اقتدى (وتركها والا) أي وان لم يخف بأن  
رجا ادراك ركعة على المذهب وقبل التشهد (لا) أي لا يتركها بل يأتي بها عند باب  
المسجد ان وجد مكانا والا تركها (ولم تقض) سنة الفجر (الاتبع) للفرض قبل الزوال  
من يومه لا بعده (وقضى) السنة (التي قبل) فرض (الظهر) والجمعة (في وقته) قبل  
شفعه) أي اذا شرع مع الامام وترك الاربع قبل الظهر يقضيها في وقته أولا ثم  
الركعتين وعليه الفتوى ولو خرج الوقت لم يقضها وحدها ولا تبعا وكذا سائر السنين  
(ولم يصل الظهر) ونحوه (جماعة بادراك ركعة بل أدرك فضلها) ولو بادراك التشهد  
لكن ثوابه دون المدرك (ويتطوع) ماشاء (قبل الفرض ان أمن فوت الوقت) بأن كان  
في الوقت سعة (والا) أي وان لم يأمن (لا) يتطوع بل يحرم التطوع لتقويت الفرض  
(وان أدرك امامه راكعا فأكبر) المدرك (ووقف حتى رفع) الامام (رأسه لم يدرك)  
تلك (الركعة) فيكون مسبوقا فيقضيهما بعد فراغ الامام بقراءة ولو واقفه في الركوع  
كان مدركا لها (ولو ركع مقتدا) قبل الامام (فأدركه امامه فيه) أي في هذا الركوع  
(صح) ركوعه وكرهه والا لا يجزيه

### باب قضاء الفوائت

الترتيب

بما يبلغ الفؤاد (مسئلة) ان  
 قيل أي جنب مقيم صحيح  
 مكاف واحد للماء الطهور  
 الكافي لغسله لا يجب عليه  
 الاغتسال (فالجواب) انه  
 جنب غسل سائر بدنه  
 وبقيت لمعة لم يصبها الماء  
 اما النسيان او كانت على  
 موضع من جسده نقطة شمع  
 لم يصل الماء الى ماتحتها  
 فانه جنب لعدم تجزئ  
 وصف الجنابة على الصحيح  
 لا يحل له الصلاة ولا قراءة  
 القرآن ولا كل ما يشترط  
 لفعله الطهارة ولا يجب عليه  
 الاغسل ذلك الموضع الذي لم  
 يصبه الماء فقط ويلغز بها  
 على وجه آخر فيقال أي  
 جنب يكفي لطهارته وارتفاع  
 جنابته وجواز صلاته وزن  
 مثقال من ماء ويجب بما  
 تقدم والله أعلم (مسئلة) ان  
 قيل أي امرأة طهرت من  
 حيضها ويجوز لها ان  
 تتوضأ وتصل ولا يجب عليها  
 الغسل مع قدرتها على الماء  
 واستعماله (فالجواب)  
 انها امرأة كافرة طهرت  
 من الحيض ثم أسلمت  
 لا يلزمها الاغتسال قال في  
 التجنيس والفرق على قول  
 البعض ان الجنابة مستدامة  
 فيعطى لدوامها حكم  
 الابتداء اما الخروج عن  
 الحيض غير مستدام فافترقا

وبين الفوائت مستحق أي  
 كرافائنة وكذا لا يجوز قضاءه

سريب بين الفائنة والوقتيه (بضيق  
 الوقت) المستحب في الأصح (والنسيان) للفائنة لانه عذر (وصيرورتها) أي الفوائت  
 (سمتا) غير الوتر ولو قد عجز عن وج وقت السادسة وهو الأصح (ولم يعد) الترتيب  
 (يعودها) أي الفوائت (الى القلة) بأن قضى بعضها حتى قل ما بقي (فلوصل الى فرضا)  
 كعجز مثلا (ذا كرافائنة ولو) كانت (وترافسد فرضه) فسادا (موقوفا) حتى لو صلى  
 بعده خمس صلوات ولم يقض الوتر حتى خرج وقت الخامسة عاد الكل جائزا وان قضاءه  
 قبل خروجه عاد الكل فاسدا وعندهما تفسد فسادا باتا

### باب مجود السهو

(يجب) في الصحيح (بعد السلام) عن عيئه فقط سواء كان بزيادة أو نقصان (سجدتان  
 بتشهد) وصلاة على النبي عليه السلام ودعاء في الصحيح (وتسليم) وفيه ايماء الى أنه يرفع  
 التشهد دون القعدة بخلاف الصليبية حيث ترفعهما وكذا التلاوية على المختار (ترك  
 واجب وان تذكر) ترك الواجب (و) يجب على المقتدى (بسهو امامه لا) يجب عليه  
 ولا على امامه (بسهو فان سها) المصلي (عن القعود الاول) في الفرض ولو عمليا (وهو  
 اليه) أي القعود (أقرب) من القيام (عاد) اليه وجوبا وقعود تشهد ولا يسجد في  
 الأصح (والا) بأن كان الى القيام أقرب (لا) يعود الى القعود ويعتبر ذلك بالنصف  
 الاسفل فان كان مستويا كان الى القيام أقرب (والا لا) (ومجد للسهو) لترك الواجب  
 وفي ظاهر الرواية ان لم يستوقفا ثم يعود وان استوى قائما لا فان عاد فسدت صلاته  
 وقيل لا وهو الاشبه (وان سها عن) القعود (الاخير عاد ما لم يسجد) للركعة التي قام  
 اليها (ومجد للسهو) لتأخير فرض القعود (فان سجد) للزائدة عاد ما لو ناسيا (بطل  
 فرضه برفعه) الجبهة عند محمد وبه يفتي فلو سبقة حدث قبل رفعه توضأ وبني خلا فالابي  
 يوسف (وصارت) الركعات الخمس في الر باهي (نفلا) عندها خلا فالمجد (فيضم) اليها  
 ركعة (سادسة) ندبا وقيل وجوبا ولو في العصر ورابعة في الفجر وأما المغرب فتصير  
 أربع (وان قعد في) الركعة (الرابعة ثم قام) ولم يقيد الخامسة بالسجود (عاد) الى  
 القعود (وسلم وان سجد للخامسة ثم فرضه وضم) اليها ركعة (سادسة) ندبا أو وجوبا على  
 مامر (لتصير الركعتان نفلا) ولو في العصر على الأصح (ومجد للسهو) في الصورتين  
 ثم هما لا تنوبان عن السنة الراتبة بعد الفرض في الأصح (ولو مجد للسهو في شفع  
 النطة) أن يبنى عليهما آخرين (لم يبن شفعاً آخر عليه) ولو بني صح وكره  
 مجدة بخلاف ما لو صلى المسافر الظهر مثلاً ركعتين وسها فيهما أو مجد  
 بامة فانه يتم أربعاً ويعيد السجدة (ولو سلم) أي لو قطع (الساهي)  
 (بغيره) توقف الامر (فان سجد) الامام للسهو بعد الاقتداء به

ولي فيه بحث أو دعت في التشنيف (مسئلة) ان قيل أي مسئلة حاضت ثم طهرت من الحيض ولا يجب عليها الاغتسال بل تتوضأ وتصلي مع القدرة على الماء واستعماله (فالجواب) انها التي حاضت وكان سبب بلوغها كمالا في مسئلة الغلام قريبا وعندي بينهما فرق لان تحقق البلوغ حصل بالحيض قبل الانقطاع بخلاف الاتزال وتحقيقه عما تكفل به التشنيف أعان الله على اكمله (مسئلة) ان قيل أي جنب توضأ وتغضمض واستنشق وأفاض الماء الطهور على بدنه ثلاثا ولا يكون طاهرا بل هو جنب مع انه لم يخرج منه بعد الاغتسال مني ولا غيره فالجواب انه رجل في أسنانه كوان يبق فيها الطعام فلم يصل الماء الى ماتحته في المضمضة والاستنشاق قال بعض مشايخنا والناس عنه غافلون وفي التحنيس انه اذا كان بين أسنانه طعام فلم يصل الماء تحته جاز لان ما بين الاسنان رطب والماء مبيط لطيف يصل الى كل موضع غالبا ثم ذكر ما قدمناه عن الصدر الشهيد حسام الدين وقال ذكره في

(صح) اقتداء الغير به (والا) بأن أتى بما يمنع البناء (لا) يصح اقتداءه به (ويسجد) لساها (للسهو وان سلم) ناويا (للقطع) أي قطع الصلاة ما لم يتحول عن القبلة أو يتكلم (وان شك) المصلي قبل الفراغ (انه كم صلى) أثلاثا أو أربعافان عرض له ذلك (أول مرة) بأن لم يكن الشك عادة له وهو الصحيح (استأنف) الصلاة بعمل مناف وبالسلم قاعدا أولى (وان كثر) الشك (تحري) فان وقع تحريه على شيء أخذ به (والا أخذ بالقل) وبني عليه ويقعد في كل موضع يتوهم انه موضع قعوده ويسجد للسهو في جميع صور الشك (وان توهم صلى الظهر) مثلا (انه أتمها فسلم ثم علم انه صلى ركعتين أتمها) أربعافا (ومجد للسهو) بخلاف ما لوطن انه مسافر أو بالجمعة أو التراويح وهو في الظهر أو العشاء أو كان قريب عهد بالاسلام فظن الغرض ركعتين حيث تفسد صلاته

### باب صلاة المريض

قد يكون المرض حقيقيا (ان تعذر عليه القيام) كله بحيث لو قام لسقط (أو) حكما ان (خاف زيادة المرض) به أو بطل برئه أو دوران رأسه أو يجد وجعا شديدا به (صلى قاعدا) كيف شاء على المذهب (يركع ويسجد) فان لحقه بالقيام نوع من المشقة لم يجز له تركه وان قدر على بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر (أو) صلى (موميا ان تعذرا) أي الركوع والسجود أو السجود فقط (وجعل سجوده) أي أيماء سجوده (أخفض) من أيماء ركوعه (ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه فان فعل) أي رفع شيئا يسجد عليه (وهو يخفض رأسه صح) على انه أيماء لا يسجد على الاصح (والا) أي وان لم يخفض رأسه بل وضع المرفوع على وجهه (لا) يصح (وان تعذرا القعود أو ما) بالركوع والسجود (مستلقيا) على ظهره جاعلا رجليه الى القبلة ويضع تحت رأسه وسادة وينصب ركبتيه ان قدر تخاميا عن مدرجليه الى القبلة (أو) أو ما مضطجعا (على جنبه) ووجهه الى القبلة والاول أولى (والا) أي وان لم يستطع الأيماء برأسه (أخرت) عنه الصلاة فلا تسقط ولو كثرت مادام يفهم مضمون الخطاب كما صححه في الهداية وصح قاضي خان وغيره انها تسقط اذا كثرت وان كان يفهم وهو ظاهر الرواية (ولم يور بعينه وقلبه وحاجبه وان تعذرا الركوع والسجود لا القيام أو ما قاعدا) وهو المستحب (ولو مرضي) المصلي (في صلاته يتم بما قدر) على الاصح وقيل يستأنف (ولو صلى) المريض بعد صلاته (قاعدا يركع ويسجد فصح) من المرض (بني) على صلاته قائما (ولو صلى بعضها) (موميا) ثم قدر على الركوع والسجود (لا) يبني بل يستأنف (وللتطوع أن يتكلى على شيء) كعصا وحائط (ان أعيا) أي تعب وكره بلا عذر في الصحيح (ولو صلى) فرضا (في فلك قاعدا بلا عذر) وهو دوران الرأس (صح) ولو وقع القدرة على الخروج وقال لا يجوز الا من عذره وهو الاظهر ويلزمه التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلاة وكل ادا رتب به السفينة ولا تجوز الصلاة فيها بالأيام اتفاقا



الواقعات للناطقي وفي

فتاوى أبي بكر ابن الفضل  
والفقيه أبي الليث خـلاف  
هـذا فيبقى الاحتياط أن  
يفعله انتهى (مسئلة) ان  
قبل أى رجل بالغ اقتض  
بكرا ولم يجب عليه الغسل  
(فالجواب) اقتض بكرا ولم  
يسئل لان العذرة تمنع  
الالتقاء (مسئلة) ان  
قبل أى موضع ينتقض  
الوضوء بوصول النجاسة  
اليه ولا يجب غسله في  
الغسل من الجنابة (فالجواب  
انه داخل جلدة الاكلف  
فيجوز اغتسال الاكلف  
وان لم يدخل الماء داخل  
الجلدة لانه خلقة ولوزن  
اليها البول نقض الوضوء  
لانه على عرضية الخروج  
والخروج هو الغالب وجعل  
بعض القول بالنقض قولا  
يوجب الغسل ولم يفرقه  
(مسئلة) ان قيل أى امرأة  
ليست بمنجى ولا حائض  
ولا مستحاضة حتى انها  
لا تدع الصلاة ومع ذلك  
لا يستحب لها الاغتسال  
وامسالك زوجها على  
اتيانها (فالجواب) انها  
امرأة تحيض من دبرها  
لا تدع الصلاة لان هذا ليس  
بحيض ويستحب أن تغتسل  
عند انقطاع الدم واذا  
أمسك الزوج عن الاتيان

والخلاف في غير المربوطة في الشط أما المربوطة في الشط فكالشط لا تجوز الصلاة  
فيها قاعدا اجماعا في الاصح والمربوطة في لجة البحر والرياح تحركها تحريكاً شديداً  
كالسائرة والافسكة الواقعة بالشط في الصحيح (ومن أغنى عليه أوجن خمس صلوات)  
أودونها (قضى ولو أكثر) من الخمس (لا) يقضى للحرج

### (باب سجود التلاوة)

(يجب بأربع عشرة آية منها أولى الج) أما ثانيتهما فصلاتية (و) منها (ص) والاعراف  
والرعد والنحل والامراء ومريم والفرقان والنمل والتميز وحمل السجدة والنجم  
وانشقت واقراً (على من تلاولو) كان (اماماً أو سمع ولو) كان (غير قاصد) للسمع  
(أو) كان (مؤثماً) وان لم يسمع حقيقة أو اقتدى به بعد التلاوة (لا) يجب (بتلاوته)  
أى المؤتم لا عليه ولا على امامه لا في الصلاة ولا بعدها (ولو سمعها) أى آية السجدة  
(المصلى من غيره) عن ليس معه في الصلاة (سجد) المصلى (بعد الصلاة ولو سجد)  
المصلى (فيها) أى في الصلاة (أعادها) أى السجدة (لا) يعيد (الصلاة ولو سمع)  
آية سجدة (من امام فائتم به قبل أن يسجد) الامام للتلاوة (سجد معه) ان اقتدى به  
(بعده) أى بعدما سجد (لا) يسجد أصلاً (وان لم يقتد به) سجدها ولم تقض (السجدة  
(الصلائية) التي وجبت في الصلاة بتلاوته أو بتلاوة امامه (خارجها) أى خارج  
الصلاة (ولو تلاها) أى آية السجدة (خارج الصلاة فسجد) لها (وأعاد) هذه الآية  
(فيها) أى في الصلاة (سجد) فيها مرة (أخرى وان لم يسجد) لها (أولا كفته)  
سجدة (واحدة) عن التلاوتين في الاصح (كن كررها) أى الآية الواحدة (في  
مجلس) واحد فانه تكفيه سجدة واحدة (لا) أى لا تكفيه سجدة واحدة ان كررها  
(في مجلسين) بل يجب لكل تلاوة سجدة (وكيفيته) أى السجود (أن يسجد  
بشرائط الصلاة) سوى التحريم ونية تعيين الآية (بين تكبيرتين) مندوبتين وبأنى  
فيها تسبيح السجود في الاصح (بلا رفع يدي) بلا (تشهدو) بلا (تسليم) وتتأدى  
بسجود الصلاة مطلقاً وكذا بالركوع ان نواها ولم ينقطع فور القراءة (وكره أن يقرأ  
سورة ويدع) أى يترك (آية السجدة) في الصلاة أو غيرها (لا عكسه) أى لا بأس  
بقراءة آية السجدة وترك ما سواها واعلم أن سجدة الشكر مكروهة عند الامام وقال  
هي قربة يثاب عليها وبه يفتى وهيئتها كسجدة التلاوة

### (باب صلاة المسافر)

السفر شرعاً قطع مسافة تتغير بها الاحكام (من جاوز بيوت مصره) من الجانب الذي  
خرج منه حال كونه (مريد اسير أو سطا) وهو سير الابل ومشى الاقدام (ثلاثة  
أيام) من أقصر أيام السنة ولا يشترط سير اليوم بتمامه بل الى الزوال (في بر أو بحر  
أو جبل) مع الاستراحات المعتادة حتى لو أمرع فوصل في يومين قصر ولو اوضع طريقان  
أحدهما مدة السفر والآخر أقل قصر في الاول لا الثاني (قصر الفرض الرباى) دون

كان أحب لمكان الضرورة وهو الدم عن الفرج كذا في التجنيس والمزيد (مسئلة) ان قيل أى جنب يحرم عليه الصلاة والطواف دون القراءة (فالجواب) انه جنب تيمم عن الجنابة ثم أحدث ذكره الاسنوى وقال قال النووي وغيره ولا يعرف لذلك صورة غير هذا وفي تسميته جنبا بحث عندنا لكنه عندنا من صور مبنية على قول ضيف لا يعول عليه ولا يعمل به وهو القول بتجزى الطهارة فاذا تغمض جنب على هذا القول جازله قراءة القرآن واذا غسل يديه جازله مس المصحف والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى جنب يجوز له دخول المسجد واللبث فيه من غير أن تكون له ضرورة فيه (فالجواب) أنه الكافر اذا أذن له المسلم لضرورة المسلم (مسئلة) ان قيل أى عضو في الطهارة ان غسله لم يجزه وان مسح بجزءه وان تيمم لم يجزه (فالجواب) ان هذا رجل توضع عليه خفيه ثم أحدث ثم قوض ثم نزع أحد خفيه فان الرجل المتزوع خفها لا يجزى غسلها ما لم ينزع الخف الآخر وتغسل الاخرى

غيره ويصير فرضه ركعتين (فلو أتم) صلاته أربعاً (وقعد في) الركعة (الثانية) قدر التشهد (صح) فرضه والاخرى ان نافلة وأساء (والا) أى وان لم يقعد في الثانية قدر التشهد (لا) يصح الا اذا نوى الإقامة حين قام للثالثة قبل تقيدها بسجدة ولا يزال يقصر (حتى يدخل مصره) أى بيوت اقامته (أو ينوي إقامة نصف شهر ببلد أو قرية) لا بمغارة (ولا بمكة ومكة) ونحوهما من كل موضعين مستقلين الا اذا نوى أن يقيم بالليل في أحدهما ويخرج في النهار الى الآخر (وقصر ان نوى أقل منه) أى من نصف شهر (أو لم ينو) الإقامة (وبقي سنين) في موضع بأن عزم أن يخرج غداً أو بعد غداً ولم يعزم على شيء (أو نوى عسكر ذلك) أى نصف شهر (بأرض الحرب وان حاصروا مصر) بخلاف من دخلها بأمان فانه يتم (أو حاصروا أهل البغي في دارنا في غيره) أى في غير مصر للتردد بين القرار والفرار (بخلاف أهل الاخبية) كعرب وركبان نوا الإقامة في المغارة فانهم لا يقصرون (وان اقتدى مسافر بقيم في الوقت صح) الاقتداء (وأتم) صلاته مع الامام سواء أدركه في الشفع الاول أو الثاني (و) لو اقتدى به (بعده) أى بعد خروج الوقت (لا) صح اذا كان في رباعية (وبعكسه) وهو ما لو اقتدى مقيم بمسافر (صح فيهما) أى في الوقت وبعده فاذا سلم المسافر يتم المقيم بقراءة في الاصح ويستحب للامام أن يقول لهم أتوا صلاتكم فأتوا قوم سفر (ويبطل الوطن الاصل) وهو ما يكون بالأهل أو بالتوالد (بمثله) اذا لم يبق له بالاول أهل فلو بقي لم يبطل بل يتم فيهما (لا) أى لا يبطل الوطن الاصل بانشاء (السفر) وكذا لا يبطل بوطن الإقامة (و) يبطل (وطن الإقامة بمثله و) بانشاء (السفر) بالوطن (الاصل) والاصل أن الشيء يبطل بمثله وبما فوقه لا بما دونه (وفائتة السفر والحضر تقضى ركعتين) راجع لفائتة السفر (وأربعاً) راجع لفائتة الحضر (والمعتبر فيه) أى في كل واحد من السفر والإقامة (آخر الوقت) وذا بقدر التحريم فان كان آخر الوقت مسافراً وجب عليه ركعتان والاف أربع (والعاصي) بالسفر كالمسافر لطلب الزنا أو قطع الطريق (كغيره) في الترخيص برخص المسافرين (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الاصل دون التبعية كالمرأة) فانها تباع للزوج بشرط أن تستوفي مهراً (والعبد) فانه تباع للمولى (والجندى) فانه تباع للامير اذا كان يرتق منه ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم في الاصح

### باب صلاة الجمعة

(شرط أدائها بالمصر) فلم تجزى القرية (وهو) أى المصر (كل موضع له أمير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود) وهو الصحيح وقيل هو ما لا يسع أكبر مساجده أهله المكلفين بها وعليه فتوى أكثر الفقهاء (أو مصلاه) أى صلى المصر وهو ما حوله لمصالحه اتصل به أولاً والمختار للفتوى تقديره بفرسخ (ومنى مصر) فتجوز إقامة الجمعة فيها

لانه لا يجوز الجمع بين  
الغسل والمسح ولا يجزئيه  
المسح عليها لانه ظهر بها  
أثر الحدث السابق ولا يجزئيه  
التيمم لعدم شرطه والله  
أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
رجل ماء مع على الخف  
لم يستكمل مدة المسح  
ولم يحدث يلزمه غسل  
القدمين (فالجواب) أنه  
رجل ماء مع على الجبائر  
وسقطت عنه بره يلزمه تزع  
الخفين وغسل القدمين  
كذا في العدة قلت ويمكن  
أن يجاب بأنه خاض في ماء  
فابتل أكثر احدى رجليه  
فانه يجب عليه التزع وغسل  
القدمين لامتناع اجتماع  
الغسل والمسح والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى  
عضو من أعضاء الوضوء  
لا يكون غسله مشروعا مع  
كون المتوضى صحيحا لعله  
به (فالجواب) أنه الرجلان  
إذا كان المتوضى متحققا  
(مسئلة) ان قيل أى عضو  
من أعضاء الوضوء إذا غسله  
المتوضى فادعنا ولا تحل  
له الصلاة (فالجواب) انه  
احدى رجلي المتخفف اذا  
غسلت وهو لا يس الخف  
عاد محذورا لانه لا يحدث  
السابق الى الاخرى لانه  
لا يجوز الجمع بين الغسل  
والمسح (مسئلة) ان قيل

هـ لا أمر الموسم (لا عرفات) أى عرفات غير مصر  
(وتؤدى) الجمعة (في مصر في مواضع) أى في موضعين فأكثر (والسلطان) ولو تغلبا  
لا منشور له (أو نائبه) الأمور باقامتها ولو عبد أولى قضاء ناحية (ووقت الظهر  
فتبطل) الجمعة (بمخروجه) وهو فيها قبل ما قد قدر التشهد اتفاقا (والخطبة قبلها)  
حتى لو صلا بلا خطبة أو صلا وقتها أو خطب قبل الوقت لم تجز (وسن خطبتان)  
خفيفتان قدر سورة من طوال الفصل (بجلسة بينهما) قدر ثلاث آيات (بطهارة) من  
الحدث بنوعيه والحدث (قائما) مستقبل القوم بوجهه متعوذا في ابتدائها في نفسه  
متقلدا سيفا في بلدة فتحت عنوة (وكفت) للخطبة المفروضة مع الكراهة (تحميدة أو  
تسيحة أو تهليلة) بنيتها فلو حمد لعطاسه لم تنب عنها (والجماعة) ولو عبيدا أو  
مسافرين أو مرضى (وهم ثلاثة سوى الامام فان نفروا) أو واحد منهم (قبل مجوده  
بطلت) فيستأنف الظهر ولو بعد ما مجد صلى الجمعة اتفاقا (والاذن العام) وهو أن  
تفتح أبواب الجوامع للواردين حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب  
وجمعوا لم تجز (وشرط وجوبها الاقامة) بمصر فلا تجب على المسافرين ومن كان خارج  
المصر فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمديه يقتى (والذكورة) المحقة فلا  
تجب على الانثى والخنثى (والنحمة) فلا تجب على المريض (والحرية) فلا تجب على  
العبد (وسلامة العينين) فلا تجب على الاحمى (وسلامة الرجلين) فلا تجب على  
المقعذ ولا على مقطوعهما وتجب على الاعرج وبقي من شروط الوجوب عدم حبس  
وخوف ومطر شديد ووحل ونبل ونحوها (ومن لا جمعة عليه) كالسافر والمريض  
والعبد (ان أداها جاز عن فرض الوقت) وهو الظهر وأغنى عنه كالسافر اذا صام  
(والسافر والعبد والمريض أن يؤم فيها وتنعقد) الجمعة (بهم) حتى لو كان خلفه  
مسافر وعبد ومريض فقط انعقدت (ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها) أى قبل  
الجمعة (كره) أى حرم وجازت وأما بعدها فلا كراهة (فان سعى اليها) بعدما صلى  
الظهر بأن انفصل عن باب داره والامام فيها (بطل) ظهره وانقلبت نفلا أدركها أولا  
بلا فرق بين معذور وغيره على المذهب (وكره) تحريما (للمعذور والساجون)  
والمسافر (أداء الظهر بجماعة) وكذا بأذان واقامة (في مصر) لاني القرية يوم  
الجمعة ولو بعد فراغ الامام (ومن أدركها في التشهد أو في سجود السهو) على القول  
به فيها (أتم جمعة) خلافا لحمد (واذا خرج الامام) من الحجر ان كان في حجرة أرقام  
للعودان لم يكن فيها (فلا صلاة ولا كلام) سوى قضاء فائتة لاذى ترتيب واتمام  
نقل شرع فيه قبل خروجه (ويجب السعى) على من عليه الجمعة (اليها وترك البيع)  
ولو مع السعى (بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال في الاصح (فان جلس) الخطيب (على  
المنبر أذن بين يديه وأقيم بعد تمام الخطبة) بذلك جرى التوارث

### باب صلاة العيدين

(تجب صلاة العيدين) عند الجمهور وهو الصحيح (على من تجب عليه الجمعة) فلا تجب

أى مسافر يباح له المسح على الخف مدة عشرة أيام (فالجواب) أنه مسافر خاف ذهاب رجله من البرد يجوز له المسح بعدمضى مدته كما فى المسح على الجبائر وفيه بحث أودعته فى التشنيف (مسئلة) ان قيل أى مسافر أحدث ومعه مايكفى للوضوء ولا يخاف العطش على نفسه ولا على دابته وله ان يتيمم ولا يتوضأ (فالجواب) أنه رجل على ثوبه نجاسة مانعة من الصلاة فإنه يصرف الماء الى غسلها ويتيمم (مسئلة) ان قيل أى رجل أبج له التيمم بالجملة (فالجواب) أنه رجل يباح له التيمم لان الجملة هى الطينة اليابسة (مسئلة) ان قيل أى رجل يباح له التيمم ومعه الماء اذا خاف الغيم (فالجواب) أن المراد بالغيم العطش وهو مبيح للتيمم كذا رأيت من المسئلة التى قبلها بخط العلامة ابن وهبان فى كتابه الاسئلة المعضلة والأجوبة المفصلة (مسئلة) ان قيل أى عباد واجبة تجب فيها النية ولها اسم اشتهرت به شرعا وعرفا ولا يكتفى فى نيتها ان يأتى بأسمائها ولا مع تقييده بالفرض (فالجواب) انها التيمم لا يصح عباد كرم فى ظاهر الرواية

على مسافر ومريض وامرأة وعبد وان أذن له مولا (بشرائطها) أى الجمعة (سوى الخطبة) فانها سنة (ونذبة فى) عيد (الفطر أن يطعم) أى يأكل قبل الخروج الى المصلى حلوا وأن يكون تمرا وأن يكون وترا (و) أن (يغتسل) والاصح أنه سنة كما مر (و) أن (يستاك) (و) أن (يتطيب) بماله ريح لالون كالسك والبخور (و) أن (يلبس أحسن ثيابه) ولو غسلا (و) أن (يؤدى صدقة الفطر) قبل التوجه الى المصلى (ثم) أن (يتوجه الى المصلى غير مكبر) جهرا فى طريقه (و) غير (متنفل قبلها) أى قبل العيد لكرامته فى حق الامام والقوم فى المصلى وغيره (ووقتها من ارتفاع الشمس) قدر ربح أو ربحين (الى) وقت (زوالها) ويصلى ركعتين مثليا قبل الزوال (وهى ثلاث) تكبيرات (فى كل ركعة ويألى) ندبا (بين القراءتين ويرفع يديه فى الزوال) الا اذا كبر راكعا فلا يرفع يديه فى الاظهر (ويخطب) الخطيب (بعدها خطبتين) وهما سنة فلو قد متاعا على الصلاة جاز وكره (يعلم) الناس (فيهما أحكام صدقة الفطر) الخمسة أعنى على من تجب ولمن تجب ومتى تجب وكما تجب ومما تجب (ولم تقض ان فاتت مع الامام) ولو بالافساد فى الاصح (وتؤخر بعذر) كطر (الى) الزوال من (الغد فقط وهى) أى أحكام عيد الفطر (أحكام) عيد (الاضحى) لكن هنا يؤخر (الاكل عنها) ندبا (ويكبر فى الطريق جهرا) ثم يقطعه اذا انتهى الى المصلى (ويعلم الاضحية وتكبير التشرىق) فى الخطبة (وتؤخر) صلاة الاضحية (بعذر الى ثلاثة أيام) ولا تصلى بعد ذلك فلو أخر بلا عذر أساء (والتعريف) أى تشبيه الناس أنفسهم بأهل عرفات يوم عرفة (ليس بشئ) فى حكم الوقوف (وسن) وقيل يجب وهو الاصح (بعد فجر عرفة) وهو تاسع ذى الحجة (الى عثمان) صلوات عند الامام وقال الى عصر الخامس من يوم عرفة وهى ثلاث وعشرون صلاة وبه يفتى (مرة) واحدة (الله أكبر الخ) وصفة التكبير أن يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (بشرط اقامة ومصر ومكتوبة وجماعة مستحبة) وهى جماعة الرجال فلا يجب على القروى والمنفرد والمسافر والمرأة وقالوا على كل من صلى المكتوبة مطلقا وعليه الاعتماد (وبالاقتداء) بالمقيم (يجب) التكبير (على المرأة والمسافر) الا أن المرأة تكبر صرا بخلافه

### باب صلاة الكسوف

الكسوف للشمس والخسوف للقمر (يصلى ركعتين كالنفل) أى بلا أذان واقامة وبركوع واحد فى الركعة الواحدة (امام الجمعة) ان حضر (بلا جهرا) خلافا لما (و) بلا (خطبة) اتفاقا وهى سنة والافضل أن يطيل القراءة فيهما (ثم يدعو) الامام بعد الصلاة (حتى تنجلي الشمس) وهى سنة (والا) أى وان لم يحضر امام الجمعة (صلوا فرادى) ركعتين أو أربعاً (كالخسوف والظلمة) القوية نهرا (والريج) الشديد مطلقا (والقزع) أى الخوف والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلا والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض



### باب صلاة الاستسقاء

وهو طلب السقيا (له صلاة لا بجماعة) ولا بخطبة (و) له (دعاء واستغفار) فانه السبب لا رسال الامطار و (لا قلب رداء) ولولا امام وقالا يقلب الامام رداءه دون القوم (و) لا (حضور ذي واء لا يخرجون) للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات

### باب صلاة الخوف

(اذا اشتد الخوف) اشتداده ليس بشرط بل الشرط نفس القرب (من عدو أو سبع وقف) أي جعل (الامام) القوم طائفتين (طائفة بازاء العدو وصلى) بطائفة (ركعة) واحدة (لو) كان (مسافرا) أو كان في الفجر (وركعتين) في الرباعي (لو) كان (مقيما ومضت هذه) الطائفة مشاة (الى العدو وجاءت تلك فصلى) الامام (بهم مابقي وسلم) وحده (وذهبوا) أي الطائفة الثانية (اليهم) أي الى العدو (وجاءت) الطائفة (الاولى وأتموا) مابقي (بلا قراءة) لانهم لاحقون (وسلموا) أي الطائفة الاولى (ومضوا) الى العدو (ثم) جاءت الطائفة (الأخرى) وهي الثانية (وأتموا) مابقي (بقراءة) لانهم مسبوقون (وصلى) الامام (في المغرب بالاولى ركعتين) لان تنصيف الركعة الواحدة متعذر (وبالثانية ركعة) فلو عكس فسدت صلاة الكل (ومن قاتل) منهم بعمل كثير (بطلت صلاته وان اشتد الخوف) ابتداء (صلوا ربكنا فرادى بالايما الى أي جهة قدروا) للضرورة (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور عدو) حقيقة فلورأوا اسودا فظنوه عدوا فصلوها ثم بان بخلافه أعادوها

### باب الجنائز

(ولى) أي وجه (المحتضر) من قرب من الموت (القبلة عن يمينه) أي على شقه الايمن واختير الاستلقاء ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه الى القبلة وان شق عليه ترك على حاله ونذب قراءة يس والاعد عنده وينبغي احضار الطيب واخراج الجنب والمحاض والنفساء من عنده (ولقن) المحتضر (الشهادة) ندبا قبل الغرغرة ونذب كون الملقن غير متهم بالمصرة بموته وكونه ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جهرا ولا يأمره بها ففساء أن يأتي بها ولو مرة لتكون آخر كلامه (فان مات) المحتضر (شد لحياه) ونمض عيناه) تحسينا له ويقول مغضنه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه ما بعده وأسعده بلاقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ويوضع على بطنه حديد ثلاثين تغفو ذكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل وتلين أعضاؤه ليسهل غسله (ووضع) الميت عند الغسل (على سرير مجمر) أي منجمر (وترا) الى سبع فقط (وسترعورته) الغليظة على الظاهر وقيل مطلقا ومجمع ثم اذا سترها ف على يديه خرقة وغسلها (وجرد) من ثيابه (ووضي) من يؤمر بالصلاة (بلامضمضة واستنشاق) وصب عليه ماء مغلى بسدر) وهو ورق النبق (أو حرض) وهو الاشنان (والا) أي وان لم يوجد (فالقراح) أي الماء الخالص (وغسل رأسه ولحيته) ان كان بهما شعر

قال في التنجيس والمزيد الصحيح أن النية المشروطة هي نية التطهير فالنية المعبرة ليست نية الفعل بل المقصود به من الطهارة أو الصلاة (مسئلة) ان قيل أي نجاسة يؤثر في الماء قليلها ولا يؤثر فيه كثيرها (فالجواب) أن هذه النجاسة هي بعرا لابل اذا وقعت البعرة الصحيحة في الماء القليل لا تؤثر فيه واذا وقع فيه نصفها نجسه وهي مسائل منظومتى في الفروق وذكرها في العدة وغيرها هكذا والصحيح أنه لا فرق بين المنكسر والصحيح نص عليه في الهداية وغيرها قد نظم هذه المسئلة ابن العزفي تهذيبه فقال

يا أيها الاعلام يا

من فضلهم مشتهر

ما قولكم في نجس

قليله مؤثر

دون كثيره وذا

حكم عجيب عسر

(ويجباب) عنها بجواب

آخر هو ذنب الفارة اذا وقع

في البئر أو جب ترخ كلها

واذا وقعت هي لا توجب

ترخ الكل (ويسأل) عنها

بوجه آخر فيقال أي نجاسة

يؤثر قليلها ولا يؤثر كثيرها

وهو المنظوم (ويجباب)

بأنها الخمر اذا وقعت قطرة

منها في دن الحبل لا يحل شربه في الحال ولو صب فيه كوز خمر جاز الشرب في الحال اذا لم يظهر له طعم أولون أوريح وقد نظمت الجواب عن نظم ابن العز مرتجلا قللت ذي بكرة صحيحة

في البئر لا تؤثر وماؤها نجس ان سقط الماء كسر

أوقطرة من خمرة في دن خل يقطر تمنع حل شربه

في الحال وهو المنظر أولم يكن كوزا ولا يظهر منه أثر

يحل في الحال وما ذلك حكم عسر (مسئلة) ان قيل أي وعاء

فيه ماء نجس يطهر بدون الغسل (الجواب) أنه البئر اذا نجس ماؤها فترج

مقدار ما فيها طهرت جدرانها بدون غسل وجواب آخر وهو البئر اذا تجمست وغار

ماؤها ثم عاد على أريج الأقوال في المسئلة (مسئلة) ان قيل أي وعاء متنجس

يطهر بغير غسل (الجواب) أنه الوعاء الذي فيه الخمر يطهر اذا انقلبت خلا

بغير غسل (مسئلة) ان قيل أي وعاء متنجس اذا غسل بالماء الطهور لا يطهر مع

أنه يطهر بدون الغسل

(بالخطمي) وهونبت بالعراق فان لم يوجد فبالصابون ونحوه (وأضجع على يساره) ليبدأ بيمينه (فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التحت منه ثم) أضجع (على يمينه) فيغسل (كذلك ثم اجلس) الميت (مسندا) بفتح النون (اليه) أي الى الغاسل (وسمع بطنه) مسحاً (رفيقاً) أي ليناً (وما خرج منه غسله ولم يعد غسله ونشف بثوب) لثلاثاً تبتل أ كفانه (وجعل الخنوط) وهو عطر مر كب من أشياء طيبة غير زعفران وورس (على رأسه ولحيته) تدباً (و) جعل (الكافور على مساجده) وهي جبهته وأنفه ويداه وركبته وقدامه كرامقطاً (ولا يسرح شعره و) لا (لحيته) لكرأته (ولا يقص ظفروه) لا (شعره وكفنه) أي الرجل (سنة ازار) من القرن الى القدم (وقيص) من أصل العنق بلا جيب ودخريص ويكن (ولفافة) وهي مثل الازار وتكره العمامة في الاصح (و) كفنه (كفاية ازار ولفافة) كفنه (ضرورة ما يوجدOLF) الميت (من يساره ثم) من (يمينه) بأن تبسط اللفافة ثم الازار ثم يلبس القميص ويوضع على الازار ويلف يساره ثم يمينه ثم اللفافة كذلك (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صونا عن الكشف (وكفنها) أي المرأة (سنة درع) أي قيص (وازار وخمار) وهو المقنعة (ولفافة وخرقة تربط بهائد يها) من الصدر الى الركبة (و) كفنها (كفاية ازار ولفافة وخمار وتلبس) المرأة (الدرع أولاً ثم يجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم) يجعل (الخمار فوقه) أي الدرع (تحت اللفافة) والخنثى كالمرأة الا انه يجنب الحرير والمزعفران وعلى الرجل تجهيز امرأته ولو معسرا وهي موسرة في الاصح (وتجمر) أي تعطر (الا كفان أولاً) قبل أن يدرج فيها الميت (وترا) الى السبع ولا يجمر خلفه ولا في قبره

فصل في الصلاة على الميت (السلطان أحق بصلاته) أي بالصلاة عليه ان حضر (وهي فرض كفاية) يسقط باقامة البعض عن الباقيين (وشرطها السلام الميت) فلا يصلي على كافر (وطهارته) فلا تصح قبل الغسل وحضوره فلا يصلي على غائب ووضع على الارض وكونه أمام المصلي وستر عورته (ثم القاضي ان حضر) وفي بعض النسخ ان حضر أي السلطان والقاضي (ثم امام الحي) وهو الذي كان يصلي الميت خلفه في حياته (ثم الولي) على ترتيب العصابات الا الاب فيقدم على الابن اتفاقاً في الاصح (وله) أي للولي (أن يأذن لغيره) بالصلاة عليه (فان صلى غير الولي والسلطان) ممن هو مؤخر عنهما (أعاد الولي) ان شاء وان صلى القاضي أو امام الحي لا يعيد (و) اذا صلى الولي (لم يصل غيره بعده وان دفن) بعد الغسل أو قبله وأهيل عليه التراب (بلا صلاة صلى على قبره ما لم يتفسخ) والمعتبر فيه أكبر الراي (وهي) أي الصلاة (أربع تكبيرات بقناه) وهو سبحانه اللهم الخ (بعد) التكبيرة (الاولى) ويرفع يديه في هذه فقط (وصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم كما في التشهد (بعد الثانية ودعاء) بأمور الآخرة (بعد الثالثة) والمأثور أحسن ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأئمتنا اللهم من أحييته منا فأحيه على

(فالجواب) أنه الوعاء الجديد

من الخزف اذا كانت فيه  
الخر لا يطهر بالغسل أبدا  
عند محمد تشرب النجاسة  
فيه واذا صارت الخمر التي  
فيه خلا طهر والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى نجاسة  
عينية تطهر بمسحها بخرقه  
مبلولة ثلاثا (فالجواب)  
أنها الدم الذي يسقى في  
موضع الحجامة كذا في  
البرازية وفي العدة هذا  
قول محمد وعندهما يشترط  
الغسل وهو الا حوطوذ كر  
في فتاوى العصر في القطع  
اذا كان الماء يضره انه  
يطهر بمسحه بخرقه مبلولة  
ثلاثا والله أعلم (مسئلة) ان  
قيل أى شئ يؤثر في الماء  
المتنجس دون الثوب  
(فالجواب) أنه عرق الحمار  
ولعابه ولابنه وكذلك البغل  
لان البلوى تعم به في الثياب  
دون الماء فانه يمكن صون  
الواني عنه ولا يمكن صون  
الثياب كذلك في الحيرة  
وفيه نظر لان الصحيح ان  
سور الحمار والبغل مشكوك  
في طهوريته لافي طهارته  
ونقل في الجواهر عن التقرير  
شرح البزدوى أنه نقل عن  
المبسوط اذا أصاب لعاب  
ماليو كل لحم وعرقه ثوبا  
فصلى فيه أجزأته وفيه  
أيضا لان لبن الايتان طاهر

الاسلام ومن توفيته من اقفوفه على الايمان برحمتك يا أرحم الراحمين (وتسليمتين بعد  
الرابعة) وينوي الميت به مع القوم وليس بعدها دعاء في الظاهر ولا تشهد فيها  
ولا قراءة (فلوكبر) الامام (خمسالم يتبع) في الخامسة بل يقف ساكنا حتى يسلم  
فيسلم معه وبه يقف (ولا يستغفر لصي) ومجنون ومعتوه (ويقول) في الصلاة على  
الصبي مكان الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطا) أى سابقا مهيأ لمصالح والديه (واجعله لنا  
أجرا وذخرا) أى خيرا باقيا (واجعله لنا شافعا مشفعا) أى مقبولا لشفاعته (وينتظر  
المسبوق) تكبيرة الاحرام (ليكبر معه) فاذا سلم قضى ما عليه بالدعاء ان خشى رفع  
الجنائز على الاهناق (لا) ينتظر (من كان حاضرا في حالة التحرية) بل يكبر حين  
اراد اتفاقا ومن حضر بعد الرابعة قبل السلام فاتته الصلاة (ويقوم) الامام  
(للرجل) أى لاجله (والمرأة بهذا الصدر) لانه محل الايمان (ولم يصلوا) على  
الجنائز (ركبانا) استحسانا (ولا في مسجد) جماعة فانه مكروه بلا عذر تحريرا وقيل  
تحريرا سواء كان الميت في المسجد والقوم أو بعضهم خارجه أو بالعكس (ومن استهل)  
أى وجد منه ما يدل على الحياة بعد خروج أكثره سمى وغسل و (صلى عليه والا) أى  
وان استهل (لا) يصلى عليه والمختار انه يغسل و بدرج في خرقه ويسمى (كصبي  
سبي مع أحد أبويه) فانه لا يصلى عليه (الا أن يسلم أحدهما) قبل موت الصبي (أو)  
يسلم (هو) أى الصبي وهو يعقل (أو لم يسب أحدهما معه) ففي هذه الصورة يغسل  
ويكفن ويصلى عليه (ويغسل ولي مسلم) قريبه (الكافر) غسل الثوب النجس ولا  
يصلى عليه (ويكفنه) أى يلقه في ثوب (ويدفنه) أى يلقيه في حفرة كالكلب (ويؤخذ  
سريره) أى الميت (بقوائمه الاربع) بأن يأخذ كل قائمة رجل (ويجعل به) أى بالسرير  
(بلاخب) أى سير مريع (و) بلا (جلوس قبل وضعه) عن أعناق الرجال (و) بلا  
(مشى قدامها) اذ المشى خلفها أحب (وضع مقدمها على يمينك) وذلك عين الميت أيضا  
(ثم) ضع (مؤخرها) على يمينك (ثم) ضع (مقدمها على يسارك) وذلك يسار الميت أيضا  
(ثم) ضع (مؤخرها) على يسارك (ويحفر القبر بيلحد) واللحد أن يحفر في جانب القبلة  
من القبر حفرة فيوضع فيها الميت ولا يشق الا في أرض رخوة (ويدخل من قبل القبلة)  
بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيه لحد (ويقول واضعه) في اللحد (بسم الله وعلى ملة رسول  
الله) أى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك (ويوجه الى القبلة) وجوبا  
وينبغي كونه على جنبه الا عين (وتحل العقدة) التي في كفنه للاستغناء عنها (ويسوى  
اللين) وهو الطوب النى (عليه والنصب لا الآجر) المطبوخ (والخشب) الا أن  
تكون الارض رخوة (ويسجى) أى يغطى بثوب (قبرها) أى الاتى وكذا الخنثى  
المشكل (لا قبره) الا لضرورة كطر (ويقال) أى يصب عليه (التراب) ويكره أن  
يزاد على ما خرج منه ثم قيل يلقن بعد الدفن وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه  
(ويسم القبر) أى يجعل مثل سنام البعير (ولا يربع ولا يخصص) للنهى (ولا  
يخرج) بعد الدفن (من القبر الا أن تكون الارض منصوبة) فيخرج لحق صاحبها ان

شاه وان شاه سواء مع الارض وانتفع بها

### باب الشهيد

(هو) شرعا (من قتله أهل الحرب) بجديدة أو غيرها كالخرق والغرق (و) كذا أهل (البغي وقطاع الطريق أو وجد في معركة وبه أثر) الجراحة أو خرج الدم من عينه أو أذنه أو من جوفه سائلا بخلاف ما لو خرج من أنفه أو ذكره أو دبره أو من جوفه غير سائل (أو قتله مسلم) أو ذمي (ظلاما ولم تجب به دية) بل قصاص وإن سقط لعارض كصلح أو قتل أب ابنه (فيكفن) الشهيد (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه) فلو بدلوها بجديدة كره (الامالي من) جنس (الكفن) فيترع كالغزو والحشو (ويراد) ليتم الكفن (وينقص) ليصير على سنة الكفن (ويغسل) ويصلى عليه (إن قتل جنبا أو صبيا) أو حائضا أو نفساء أو بالثقل في غير المعركة (أو ارتث) وذلك (بأن أكل أو شرب أو نام أو تدأوى أو مضى) عليه (وقت صلاة) كامل (وهو يعقل) ويقدر على أدائها (أو نقل من المعركة) أي المكان الذي جرح فيه (حيا) لا لحوف وطه الخيل سواء استقر في مكان أو مات على الأيدي (أو أوصى) بأمور الدنيا وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب فلو فيها لا يصير مرتثا بشي مما ذكر (أو قتل) أي يغسل إن قتل (في المصر ولم يعلم أنه قتل بجديدة ظلما) فلو علم أنه قتل بجديدة ظلما وعرف قاتله فانه لا يغسل (أو قتل بجدا أو قصاص) أو تعزير لانه لم يقتل ظلما فلا يكون شهيدا (لا) يغسل من قتل (لبغي) أي خرج عن طاعة الامام (وقطع طريق) ولا يصلى عليه اهانة له

### باب الصلاة في الكعبة

(صح فرض ونفل فيها وفوقها) ولو بلا سترة وان كره للنهي (ومن جعل ظهره الى ظهر امامه فيها صح) وكذا لو جعل وجهه الى وجهه وان كره أو الى جنبه (و) من جعل ظهره (الى وجهه) أي وجهه الامام (لا يصح) اقتداؤه به (وان تحلقوا حولها) أي ان صلى الامام في المسجد الحرام فتحلق الناس حول الكعبة واقتدوا به (صح) الاقتداء (لمن هو أقرب اليها من امامه ان لم يكن) المقتدى (في جانبه) أي جانب الامام فلو في جانبه لم يصح

### كتاب الزكاة

(هي) لغة الفاء والز يادة وشرعا (تأليك) جزء من (المال) خرج بالتقليد الاباحية وبالمال المنفعة فلو أطمع يتيمان أو بالزكاة أو أسكن فقيرا داره سنة لم تجز (من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه) أي معتق الهاشمي بفتح التاء (بشرط قطع المنفعة عن المملك) بكسر اللام (من كل وجه لله تعالى) فلا يدفع الى أصله وفرعه ومكاتبه وأحد الزوجين الى الآخر (وبشرط وجوبها) أي افتراضها (العقل والبلوغ والاسلام والحرية ومالك نصاب) كما تقي درهم شرعي (حول) أي حال عليه الحول (فارغ عن

كسورها وهو رواية عن محمد رحمه الله وهو اختيار البردوي وصاحب الهداية وفي ظاهر الرواية أنه نجس كذا في المحيط فقلت علمت بهذا ما في ذكر اللين مع العرق واللعب وان حذف لفظه التنجيس يحسن بها السؤال ويكون معنى التأثير اما سلب الطهورية أو الطهارة بحسب الروايات والخلاف وفي التنجيس والمزيد ما يؤيد ما ذكرته وبين معنى الفساد بسلب الطهورية قال وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف ان عرق الحمار ينجس الماء لكنه خلاف ظاهر الرواية واللين كاللعب في الماء والثوب والله أعلم (مسئلة) ان قيل أي مانع قليل يفسد الماء ولا يفسد الثوب (فالجواب) انه بول ما يؤكل لحمه كذا في العدة وهذا قول محمد وهو قريبة من التي قبلها (مسئلة) ان قيل أي نجس يعنى عنه في الاكل دون الثوب (فالجواب) انه الدم الباقي في عروق اللحم عند أبي يوسف أنه معفوف الا كل لتعذر الاحتراز عنه غير معفوف في الثياب لا مكان الاحتراز عنه كذا في التاتارخانية وسيأتي فيها مزيد كلام قريبا (مسئلة)



ان قيل أى نجاسة لا تصح  
 الصلاة مع مادون قدر  
 الدرهم منها (فالجواب)  
 انها النجاسة الحكمية  
 اذ ابقى منها على بدن المكاف  
 دون قدر الدرهم لا تجوز  
 صلاته والله سبحانه وتعالى  
 أعلم (مسئلة) ان قيل أى  
 شئ طاهر يخرج من بين  
 نجسين وأى شئ نجس  
 يخرج من بين طاهرين  
 (فالجواب) أن الطاهر  
 الخارج من بين نجسين هو  
 اللبن يخرج من بين القرث  
 والدم والنجس الخارج من  
 بين الطاهرين هو الماء  
 المستعمل في رواية عن أبي  
 حنيفة وأبي يوسف رحمهما  
 الله تعالى فانه يخرج من بين  
 العضوين الطاهرين حقيقة  
 لتقدم النجاسة وحكم الصحة  
 صلاة حامل المحدث وأصل  
 المسئلة في الحيرة (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل يكون فيه  
 نجسا لا يطهر أبدا (فالجواب)  
 أن هذا رجل سقط سنه  
 فأعاده ثانيا وثبت قال  
 في العمادية وحكى الفقيه  
 أبو جعفر عن محمد رحمه الله  
 في رجل سقط سنه فاثبت  
 مكانه سنين كلب فثبت  
 أنه يجوز ولا يقطع ولو أعاد  
 سنه ثانيا وثبت وقوى ينظر  
 ان أمكن قلعه بغير ضرر  
 يقطع وان لم يمكن قلعه بغير

الدين) الذى له مطالب من العباد كدين استهلاك ومهر وكذا دين الزكاة بعد الوجوب  
 (و) (ب) فلا تحب في الدور وان لم تكن للسكنى وثياب البدن وأثاث  
 المنه وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال (نام ولو تقديرا) بأن كان  
 معدا للتجارة فلا زكاة في مال الضهار كما بقى ومفقود ودين مجبور لا ينسب عليه ونحو ذلك  
 (وشرط) صحة (أدائها بمقارنة للاداء) للعقير (أو لعزل ما وجب أو) شرط أدائها  
 (تصدق بكنه) أى المال فلو ببعضه فزكاة فقط دون الباقي عند محمد وهو الصحيح

### ﴿باب صدقة السواثم﴾

(هى التى تكتفى بالزعمى) فى المرمى (فى أكثر السنة) وهو ما فوق النصف فلورعت أقل  
 السنة أو علفها نصفها لا تجب (ويجب فى خمس وعشرين ابلا بنت مخاض) وهى التى  
 دخلت فى السنة الثانية (وفى ما دونه فى كل خمس شاة) وما بين النصابين عفو (وفى  
 ست وثلاثين بنت لبون) وهى التى دخلت فى الثالثة (وفى ست وأربعين حقة) بالكسر  
 وهى التى دخلت فى الرابعة (وفى احدى وستين جذعة) وهى التى دخلت فى الخامسة  
 (وفى ست وسبعين بنت لبون وفى احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم)  
 تستأنف الفريضة فيجب (فى كل خمس شاة) مع الحقنتين فى مائة وخمس وعشرين  
 حقتان وشاة وفى مائة وثلاثين حقتان وشاتان وهكذا الى مائة وخمس وأربعين ففيها  
 حقتان وبنت مخاض) وهذا استئناف أول (وفى مائة وخمسين ثلاث حقات ثم) فيما زاد  
 على مائة وخمسين الى مائة وخمس وسبعين تجب (فى كل خمس شاة) وهذا استئناف  
 ثان (وفى مائة وخمس وسبعين ثلاث حقات وبنت مخاض) الى مائة وست وعثمانين وما  
 بينهما عفو (وفى مائة وست وعثمانين) تجب (ثلاث حقات وبنت لبون) الى مائة وست  
 وتسعين وما بينهما عفو (وفى مائة وست وتسعين) تجب (أربع حقات الى مائتين) وما  
 بينهما عفو (ثم تستأنف أبدا كما) تستأنف (بعد مائة وخمسين) حتى يجب فى كل  
 خمسين حقة ولا تجزى ذكورا لابل الا بالقيمة بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير  
 (والجنت) جمع بختى الذى قول من العربى والعجمى (كالعرب)

### ﴿باب صدقة البقر﴾

(وفى ثلاثين بقر تبسع ذو سنة أو تبسعة) هذا اذا لم تكن للتجارة فان كانت لها يعتبر أن  
 تبلغ قيمتها نصابا وكذا الابل والغنم (وفى أربعين مسن ذو سنتين أو مسنة) يجب  
 (فيما زاد) على الأربعين (بحسابه) فى احدى ربع عشر مسنة وفى الاثنين نصف عشر  
 مسنة وهكذا (الى ستين ففيها) أى الستين (تبسعان) أو تبسعتان اجماعا (وفى سبعين  
 مسنة وتبسع وفى ثمانين مستتان) وفى تسعين ثلاثة أتبعه وفى المائة تبسعان ومسنة  
 (فالغرض يتغير بكل عشر من تبسع الى مسنة والجاسوس كالبقرة) فى تكميل  
 النصاب أو وجوب الزكاة  
 ﴿فصل فى الغنم وفى أربعين شاة﴾ سائمة تجب (شاة) واحدة (وفى مائة واحدة

ضرر لا يقطع وينجس فيه ولا يؤثم أحدا من الناس قال العمادى وكان المراد العظم الذى أبين من الحى فانه نجس بالنص انتهى وفى الوقاية وتجوز صلاة من أعاد سنه الى فمه وان جاوز قدر الدرهم وفى شرحها لابن فرشته أنه ظاهر المذهب والصحيح منه أن السن طاهر وعن محمد بن نجس لا تجوز الصلاة معه ان زاد على قدر الدرهم قالوا وهو ميل منه الى أنه عصب وهذا خاص بسن نفسه ولو كان سن غيره لم يجز اتفاقا (مسئلة) ان قيل أى دم غير الكبد والطحال لا يكون نجسا (فالجواب) انه دم القلب المتمكن فيه ودم اللحم والعروق الباقى بعد الذبح قال فى الملتقط ما لزق باللحم من الدم الذى سال لا يحل وما بقى فى اللحم يحل وفى البرازية تجوز الصلاة مع الدم الباقى فى عروق الذكاة بعد الذبح وعن الامام الثانى أنه يفسد الثوب اذا فحش ولا يفسد القدر للضرورة أو الاثر فانه كان يرى فى برمة عائشة رضى الله عنها صفرة دم العنق قال والدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان كان منه فطاهر والا فلا وكذا دم مطلق اللحم

وعشرين) تجب (شأتان) وما بينهما عفو (وفى مائتين وواحدة) تجب (ثلاث شياه) وما بينهما عفو (وفى أربع مائة) تجب (أربع شياه) وما بينهما عفو (ثم) بعدما بلغت أربع مائة تجب (فى كل مائة شاة) الى غير نهاية (والمعز كالضأن) فى تكميل النصاب لا فى أداء الواجب (ويؤخذ الثنى) وهو ما تم له سنة (فى زكاتها) أى الغنم (لا) يؤخذ (الجذع) وهو ما أتى عليه أكثرها سواء كان ذكاة الضأن أو المعز

**فصل** ولا شئ فى الخيل السائمة عندهما وعليه الفتوى (و) لا فى (البغال والحمر والجلان) جمع حمل وهو ولد الضأن فى السنة الاولى (والفصلان) جمع فصيل وهو ولد الناقة قبل أن يتم الحول (والعجاجيل) جمع عجول وهو ولد البقرة حين ترضعه أمه الى ستة أشهر وهو الصحيح وصورته أن يموت كل السكار ويتم الحول على أولادها الصغار فلا يجب فيها شئ الا تبعا للكبير ولو واحدا ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فيلزم الوسط (و) لا فى (العوامل) أى المعدات للعمل (والعلافة) وهى التى يعلفها صاحبها نصف الحول أو أكثر (و) لا فى (العفو) وهو ما بين النصابين (و) لا فى (المالك بعد الوجوب) وفى هلاك البعض يسقط بقدره (ولو وجب سن) أى ذات سن (ولم توجد) فى مواشيه (دفع) المالك الى الساهى برضاه (أعلى منها وأخذ) منه (الفضل أو) دفع (دونها ورد الفضل) جبر على الساهى (أو) دفع (القيمة ويؤخذ الوسط) أى لا يأخذ الساهى خيار المال ولا أرداءه نظر الجانب الفقير والغنى (ويضم مستفاد من جنس نصاب) فى أثناء الحول ولو بهبة أو ارث (اليه فيزكى الكل بحول الأصل) وان لم يكن من جنسه لا يضم اتفاقا (ولو أخذ الخراج والعشروا ذكاة بغاة لم تؤخذ) هذه الاشياء مرة (أخرى) نوى التصديق أولا (ولو عجل ذون نصاب) زكاته (لسنين أو) عجل (لنصب) متعددة (صح) فيهما

### (باب ذكاة المال)

(يجب فى مائتى درهم) وهى نصاب الفضة (وعشرين دينارا) وهى نصاب الذهب (ربع العشر) وهو خمسة دراهم فى الفضة ونصف مثقال فى الذهب (ولو) كان مقدار النصاب منهما (تبرا) أى غير مضروب منهما (أو) كان (حليا) للرجال أو النساء أو الخيل أو غيرها (أو آنية) كبريق ونحوه (ثم فى كل خمس) يضم الخاء (بحسابه) فى مائتين وأربعين درهما مستقدراهم وفى أربعة وعشرين دينارا نصف دينار وقيرطان ولا يجب فيه مادونه (والمعتبر) فى بلوغ النصاب (وزنهما) أى الذهب والفضة (أداء) (وجوبا) لا قيمتهما (و) (المعتبر) فى الدراهم وزن سبعة (فى الزكاة والنصاب وتقدير الديات والمهر) (وهو) أى ذلك الاعتبار (أن تكون العشرة منها) أى من الدراهم (وزن سبعة مثاقيل) كما أن المعتبر فى المثقال أن يكون كل سبعة منه وزن عشرة دراهم (وغالب الورق) بكسر الراء المضروب من قضة (ورق) أى اذا كانت الغلبة للفضة فهى كالحالصة (لأعكسه) وهو ما اذا كانت الغلبة للغش فانه يقوم كالعرض ولا بد فيه من نية التجارة الا اذا كان يخلص منه فضة تبلغ نصابا أو المساوى كغالب الفضة

لكن رأيت في التجنيس  
والزيد تعقب مسألة اللحم  
المهزول وقال فيه نظرا لانه  
ان لم يكن دما فهو مجاور  
للدنم والشئ نجس بمجاورة  
التجس وفي التاتارخانية  
نقل عن فتاوى أبي الليث  
ان القائل بالطهارة الفقيه  
أبو بكر وأن الصدر كان  
يزيفه بما تقدم قال وفي  
الطعن كلام (مسئلة) ان  
قبل أي نجاسة رطبة وقعت  
في طعام مائع ولم يتنجس  
(فالجواب) انها البعرة  
الرطبة اذا وقعت في اللبن  
فرميت قبل أن تفتن فاللبن  
طاهر وهو قول ابن زياد  
وخلف وابن مقاتل وأبي  
النصر وأبي الليث رحمهم  
الله (مسئلة) ان قيل أي  
طاهر أصابه ماء طهور  
فتنجس (فالجواب) أنه  
الارض النجسة اذا جفت  
وذهب أثر النجاسة والمني اذا  
فرك من الثوب والتجس  
اذاحت من الخلف فانها  
تظهر حتى تجوز الصلاة فيها  
واذا أصابها الماء الطهور  
عادت نجسة على احدى  
الروايتين فيها وفي أجناسها  
وفي التصحيح خلاف  
(مسئلة) ان قيل أي شئ  
نجس بحكم بطهارته بدون  
غسل ولا فرك ولا جفاف ولا  
ذلك ولا حرق ولا انقلاب ولا

بذهب والا فان بلغ الذهب أو

الفضة نصابا وجبت (و) يجبر ربع العشر (في عروض تجارة بلغت نصاب ورق) أي  
فضة (أو ذهب ونقصان النصاب في) أثنائه (الحول لا يضر) أي لا يمنع الوجوب (ان  
كل في طرفيه) أي في أول الحول وآخره سواء كان نصاب السواثم أو غيرها (وتضم قيمة  
العروض) التي للتجارة (الى الثمنين) أي الى الذهب والفضة (و) يضم (الذهب الى  
الفضة قيمة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وأربعون نجب  
سنة عنده وخمسة عندهما

### باب العاشر

(هو من نصبه الامام على الطريق) خرج السامعي فانه الذي يسعى في القبائل لياخذ  
صدقات المواشي من أماكنها (ليأخذ الصدقات) أي الزكوات (من التجار) المارين  
بأموالهم الظاهرة والباطنة عليه ويشترط فيه أن يكون قادرا على الحماية حرامسما  
غير هاشمي (فن قال) من التجار الذين يمرون عليه (لم يتم الحول) على المال الذي في يده  
(أو على دين) محيط بمالي أو منقص للنصاب (أو) قال (أديت أنا) للفقراء في المصر  
لا بعد الخروج (أو) أديت ذكاتي في المصر (الى عاشر آخر) وفي تلك السنة عاشر آخر  
محقق والالم يصدق (وحلف صدق) في الجميع بلا اخراج براءة في الصحيح (الا في السواثم  
في دفعه بنفسه) في المصر فانه لا يصدق وان حلف بل تؤخذ منه ثانيا (وفيما صدق)  
فيه (المسلم مما صدق) فيه (الذمي) الا في قوله أديت الى الفقراء (لا) يصدق (الحربي)  
في شئ (الا في أم ولده) لان كونه حرييا لا ينافي الاستيلاء (وأخذ) العاشر (منا) أي  
من المسلمين (ربع العشر و) أخذ (من الذمي ضعفه) وهو نصف العشر (و) أخذ (من  
الحربي العشر بشرط نصاب) فلا يؤخذ من القليل وان أخذوا منا من مثله (و) بشرط  
(أخذهم منا) فلولم يأخذوا الا تأخذ شيئا وان علمنا قدر ما يأخذون أخذنا قدره والا  
فالعشر وان أخذوا الكل لا تأخذ الكل بل نبقى معه ما يبلغه الى مأمته (ولم يشن) أي لم  
يأخذ العشر من الحربي ثانيا (في حول بلا عود) الى دار الحرب فلولو عاد ثم خرج من  
يومه ذلك عشر ثانيا (وعشر الخمر لا الخنزير) أي يؤخذ من الذمي نصف عشر قيمة الخمر  
اذا كان للتجارة وبلغ نصابا ومن الحربي عشر القيمة وان لم ينو ولا يعشر الخنزير ولومع  
الخمر (و) لا يعشر (ما في بيته) مطلقا (و) لا (بضاعته) الا أن تكون لحربي (و) لا (مال  
المضاربة) في الصحيح الا أن يربح المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصابا (و) لا (كسب)  
العبد (اما أذن) المديون بحيط (وثنى) العشر (ان عشر الخوارج) لتقصيره بالمرور  
عليهم

### باب الحادي عشر

وهو أعم من المعدن والكنز والمعدن ما خلقه الله تعالى في الارض والكنز اسم لما دفنه  
بنوا آدم (خمس معدن) أي أخذ خمس معدن (نقد) كذهب وفضة (و) خمس أيضا (فخو

استحالة (فالجواب) أنه القطن المخلوج النجس إذا ندف وكان قليلا دون النصف يذهب بالندف فإنه يظهر لاحتمال الذهاب بالندف كالكدس النجس بعضه يقسم بين رجلين أو يباع البعض أو يغسل منه شيء أو يؤكل يحكم بالطهارة لاحتمال وقوع النجس في كل طوف فلا يحكم على كل بالشك كذا في البرازية ومن هنا ينشأ سؤال فيقال أي شيء نجس يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي ويجاب بأنه الحنطة التي بال عليها جمر تدوسها فغسل أو وهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي شيء يغسل بعضه أو يوهب فيطهر الباقي **فالجواب** أنه الحنطة التي بال عليها جمر تدوسها أو ذهب بعضها فيطهر ما بقي هذا لفظ الوقاية (مسئلة) ان قيل أي ثوب طاهر هبت عليه الريح فتنجس والحال انه لم يلصق به عن نجاسة ولا متنجسة **فالجواب** أنه الثوب المبلول المعلق اذا هبت الريح على نجاسة وأصابته تنجس في قول الامام الحارثي وكذا قال فيمن استنبح

حديد) كرمصاص وصفر اذا وجد (في أرض خراج أو عشر) وباقيه للواجد ولو وجد في أرض لغيره فباقيه لمالكها (لا) بخمس معدن وجد في (داره وأرضه) وهو الصحيح (و) خمس (كنز) اعلم أنه اذا وجد كنز فان كان عليه ضرب أهل الاسلام فحكمه كاللقة وان كان عليه ضرب أهل الجاهلية فان وجد في أرض مباحة ففيه الخمس وباقيه للواحد وان وجد في داره أو أرضه ففيه الخمس (و) باقيه للمختط له (وهو الذي ملكه الامام هذه البقعة أول الفتح وان لم يعرف المختط له أو ورثته يوضع في بيت المال ولو اشتبهه الضرب جعل جاهليا وقيل اسلاميا) (و) خمس (زئبق) خلافا لابي يوسف (لا) بخمس (ركاز) صحراء (دار حرب) وجد مستأمن فيها فلو في بيتهم يرد عليهم (و) لا (في رزج) وكذا كل جامد لا ينطبع كالياقوت وسائر الجواهر اذا أخذت من معادنهم فلو كنز ففيها الخمس (ولا لؤلؤ وعنبر) خلافا لابي يوسف فيهما

### باب العشر

(يجب) العشر (في عمل أرض العشر) دون أرض الخراج (و) يجب أيضا في (مسقى مماء) أي مطر (و) مسقى (سبح) أي ماء أنهار وأودية (بلا شرط نصاب) في الكل (و) بلا شرط (بقاء) في مسقى مماء أو سبخ فيجب في الخضراوات التي لا تبقى (الا الحطب والقصب) الفارسي (والخشيش) والسعف والتبن اذا لم يتخذ أرضه لذلك فان اتخذها وجب فيه العشر كما يجب في قصب السكر والسنبل (و) يجب (نصفه) أي نصف العشر (في مسقى غرب) أي دلو عظيم (ودالية) أي دولا ب (ولا ترفع المون) كاجرة العمال ونفقة البقر بل يجب في كل الخارج (و) يجب (ضعفه) أي ضعف العشر وهو الخمس (في أرض عشرية لتغلي) ولو التضعيف حادنا (وان أسلم) التغلي (أو ابتاعها) أي اشتراها (منه مسلم أو ذمي) لان التضعيف كالخراج فلا يتبدل (و) يجب (خراج ان اشترى ذمي أرضا عشرية من مسلم) يجب (عشر ان أخذها) أي تلك الارض (منه) أي من الذمي (مسلم) آخر (بشفعة أو رد) العقد (على البائع للفساد) أي لا جل فساد البيع (وان جعل مسلم داره بستانا فوثنته تدور مع مائه) فان سقاه بماء العشر أو به وبماء الخراج ففيه العشر وان بماء الخراج ففيه الخراج (بخلاف الذمي) اذا جعل داره بستانا حيث يجب عليه الخراج مطلقا (وداره) أي الذمي ولو تغلبيا (خر) لا يجب فيها شيء (كعين قبر) أي زفت (ونفط) وهو دهن يكون على وجه الماء وجدت (في أرض عشر ولو) وجدت عين قبر ونفط (في أرض خراج يجب الخراج) ان كان حريمها صالحا للزراعة

### باب المصروف

أي مصرف الزكاة والعشر (هو الفقير) وهو من له أدنى شيء (والمسكين) وهو من لا شيء له (وهو) أي المسكين (أسوأ حالا من الفقير والعامل) ولو غنيا لاشميا وهو من نصب لاستيفاء الصدقات ساعيا كان أو عامرا فيعطى ما يكفيه وأعوانه لكن لا يراد



بالماء وابتسل السراويل  
بالماء أو العرق ثم فشا نه  
ينجس السراويل وعامة  
المشايع على أنه لا ينجس  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أخذ كلب عضوه أو ثوبه ولم  
ينجس مع القول بنجاسة  
عين الكلب (فالجواب) أنه  
رجل أخذ الكلب عضوه  
أو ثوبه في حالة الغضب لا  
يجب الغسل بخلاف ما إذا  
أخذه في حالة المزاح فانه  
ينجس وقد أوضحت المسئلة  
في شرحى للوهبانية (مسئلة)  
ان قيل أى موضع من بدن  
المكلف أصابته نجاسة  
أكثر من قدر الدرهم وتطهر  
من غير غسل (فالجواب)  
أنه موضع الاستنجاء إذا  
أصابته النجاسة أكثر من  
قدر الدرهم فاستجمر بثلاثة  
أحجار ولم يغسله يجزى به وهو  
المختار لانه ليس فى الحديث  
المروى فصل فصار هذا  
الموضع مخصوصا من سائر  
مواقع البدن حيث يظهر  
من غير غسل وسائر مواضع  
البدن لا تطهر الا بالغسل  
كذا فى التجنيس والمزيد  
(قلت) ويمكن الجواب بأنه  
الذى اذا قاء عليه الضبي  
ثم امتصه حال الرضاة  
مرار فانه يحكم بطهارته عند  
أبي حنيفة رضى الله عنه  
وقال فنجس الأثمة الخفى

على نصف ما يقبضه (والمكاتب) ولولغنى لاهاشمى (والمديون) اذا لم يملك نصا بافاضلا  
عن دينه (ومنقطع الغزاة) وهو المراد بقوله تعالى وفى سبيل الله (وابن السبيل) وهو من  
له مال فى وطنه لا معه (فيدفع) المزكى الزكاة (الى كلهم أو الى صنف) واحدا منهم (و) لا  
يدفع (الى ذى) ولو فقيرا (وصح غيرها) أى دفع غير الزكاة كصدقة الفطر اليه (و) لا الى  
(بناء مسجد) وقنطرة وسقاية (وتكفين ميت وقضاء دينه) أى الميت بخلاف ما لو قضى  
دين حتى بأمره (و) لا الى (شراء من يعتق وأصله وان علا وفرجه وان سفل وزوجته)  
ولو معتدة من بائن أو ثلاث (و) لا تدفع زوجة الى (زوجها) لا الى (عبد ومكاتبه ومدره  
وأُم ولده ومعتق البعض) وقالا يدفع الى معتق البعض (و) لا الى (غنى يملك نصابا) لا  
الى (عبد) أى عبد الغنى ولو مدررا أو زمنا ليس فى عيال مولا أو كان مولا غائبا على  
المذهب (و) لا الى (طفله) أى طفل الغنى بخلاف ولده الكبير وأبيه وأسرته  
الفقراء وطفل الغنية حيث يجوز الدفع اليهم (و) لا الى (بنى هاشم ومواليهم) أى  
معتق بنى هاشم ويجوز النفل لهم (ولو دفع) الزكاة (بتحرر) الى شخص وفى أكبر  
رأيه أنه مصرف (فبان أنه) أى المعطى له (غنى أو هاشمى) أو مولا (أو كافر) أى  
ذى لا حربى ولو مستأمن (أو أبوه) أى المزكى (أو ابنه) أو زوجته (صح ولو) بان أنه  
(عبد) أى عبد المزكى (أو مكاتبه) يصح (وكره الاغناء) أى بأن يدفع الى واحد  
ماتى درهم مشلا (ونذب) الاغناء (عن السؤال) فى هذا اليوم (وكره نقلها) أى  
الزكاة من بلد (الى بلد آخر لغير قريب وأحوج) أو أروع أو أصح أو أنفع للمسلمين أو  
الى طالب علم أو من دار الحرب الى دار الاسلام (ولا يسأل من له قوت يومه) أى لا يحل  
له ذلك

### (باب صدقة الفطر)

(تجب على حر مسلم) ولو صغيرا أو مجنونا حتى لو لم يخرجها وليه ما وجب الاداء بعد  
البلوغ (ذى) أى صاحب (نصاب فضل عن مسكنه و) عن (ثيابه وأثاثه) أى متاعه  
(وفرسه وسلاحه وعبيده) للخدمة (عن نفسه) أى تجب عن نفسه (وطفله الفقير) فان  
كان له مال فن ماله (و) عن (عبيده للخدمة) لا للتجارة (و) تجب عن (مدره وأُم ولده  
لا عن زوجته ولده الكبير و) لا عن (مكاتبه و) لا عن (عبد أو عبيد) مشتركة  
(لها ويتوقف) الوجوب (لو) المملوك مبيعا (بخيار) فاذا مروا وقت الفطر والخيار  
باق تلزم من يصير له (نصف) أى يجب نصف (صاع من بر أو دقية أو سويقه أو  
زبيب) وقالا الزبيب كالشعير وبه يقتضى (أوصاع تمر أو شعير وهو) أى الصاع  
(ثمانية أرتال) وحرر بعض المحققين أن الصاع بالمصرى قد حان وثلت (صح) أى  
يجب فى صبح (يوم الفطر فن مات قبله) أى قبل صبح الفطر (أو أسلم) بعده (أو ولد بعده  
لا تجب) عليه (وصح) أدائها (لوقدم) على الوقت ولو قبل رمضان (أو آخر) عن وقت  
الوجوب لأن وقتها موسع وهو قول العامة وقيل مقيد بيوم الفطر واختاره فى التحرير



﴿كتاب الصوم﴾

(هو) لغسة الامساك وشرعا (ترك الاكل والشرب) أى اختال شئ الى الباطن أو ماله حكم الباطن (والجماع) همدا (من الصبح) الصادق (الى الغروب) بنية من أهله (بأن يكون مسلما طاهرا من حيض أو نفاس) (وصح صوم رمضان وهو فرض (و) صوم (النذر المعين) كقوله لله على صوم غرة رجب سنة كذا (وهو واجب) وقيل الاظهر أنه فرض (و) صوم (النفل) وهو ما زاد على الفرض والواجب سنة كان كصوم عاشوراء مع التاسع أو من دوا كصوم ثلاثة من كل شهر ونحو ذلك فتصح هذه الصيامات (بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار) الشرعي وهو من الفجر الى الضحوة الكبرى (و) تصح (بإطلاق النية) أى نية الصوم (وبنية النفل) لعدم المزاحم (وما بقى) وهو صوم قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارات كلها وقضاه ما أفسده من نفل (لم يجز الا بنية معينة معينة) ولا بد من النية لكل يوم (ويثبت رمضان برؤية هلاله أو بعد شعبان ثلاثين) اذا غم الهلال (ولا يصام يوم الشك) وهو يوم الثلاثين من شعبان اذا وقع الشك أنه منه أو من رمضان (الا تطوعا) ويكره غيره (ومن رأى هلال رمضان أو) هلال (الفطر) وشهد عند القاضي (ورد قوله صام) وجوبا (فان أفطر قضي فقط) بلا كفارة ولو أكل رمضان ثلاثين لم يفطر الا مع القاضي (وقيل بعله) كغيم أو غبار بالسما (خبر عدل) لا فاسق اتفاقا وفي المستور خلاف (ولو) كان المخبر (قنا أو أنثى لرمضان) أى لا جل صومه ويجب على الجارية أن تخرج في ليلتها بلاذن مولاه وتشهد در (و) قيل خبر (حرين أو حر وحرتين للفطر والا) أى وان لم يكن بهاعلة (لجمع عظيم لهما) أى لهلال رمضان والفطر ثم حدا لجمع الكثير مفوض الى رأى الامام وعليه الفتوى ولا يشترط لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم ولا مجلس القاضي فاذا تم العدد بشهادة فرد ولم ير هلال الفطر والسما مصححة لا يحل الفطر رواه الحسن عن الامام وهو قول أبي يوسف وسئل عنه محمد فقال يشبث الفطر بحكم القاضي لا بقول الواحد وفي غاية البيان وقول محمد أصح واختلف الترجيح فيما اذا ثبت بشهادة عدلين وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحو ولا خلاف في حل الفطر اذا كان بالسما علة ولو ثبت رمضان بشهادة الفرد (والاضحى) وبقية الشهور (كالفطر) في الثبوت بشهادة حرين أو حر وحرتين وهو الاصح (ولا عبرة باختلاف المطالع) فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وعليه الفتوى ولا عبرة برؤية الهلال نهارا مطلقا

﴿باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده﴾

(فان أكل الصائم أو شرب أو جامع) قبل النية أو بعدها في الصحيح (ناسيا) الا أن يذكر فلم يتذكر ويذكره لوقو يا والالا (أو احة لم أو أنزل بنظر) ولو الى فرجها مرارا أو فكر وان طال أو أصبح جنباً ولو استمر يوماً (أو ادهن أو احتجم) أو اغتتاب

هو كذلك عندى لعموم البلوى وقد ذكر في التجنيس والمزیدان الرجل اذا أصابته نجاسة في بعض أعضائه فحسها بلسانه حتى ذهب أثرها جازلان ازالة النجاسة بما سوى المائعات جائزة وفيه اشكال بالنسبة الى ما قدمناه عنه والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل على بدنه نجاسة عينية مغلظة خالطها مائع وسأل بها من ذلك الموضع وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم ولا يكون مانعا من غير جواز الصلاة ﴿فالجواب﴾ ان هذا رجل استجمر بالاحجار ثم عرق فسأل العرق حتى كان ماذ كرقال في التجنيس والمزیدان تفق المتأخرون من أصحابنا رحمهم الله تعالى على سقوط اعتبار نجاسة موضع الاستجمار بالاحجار في حق العرق حتى لو سال العرق من ذلك الموضع فأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلاة وهذا بخلاف الابتلال بالماء حيث منع ﴿مسئلة﴾ ان قيل أى رجل استنجى بما يساح به الاستنجاء فسق ﴿فالجواب﴾ أنه رجل كشف عورته

م لا يجذله  
أعلم  
لا

دون الحصة وان أخرجه ثم أكله ينبغي أن يفسد (أو فاه وعاد) ولو لم الأقم (لم يفطر)  
في المسائل كلها (وان أعاده) عمدا (أو استقاء) أي تكلف القى. وكان كثيرا  
(أو ابتلع حصة أو حديدا) أو ترابا أو حجرا أو نواة أو قطنا أو سفر جلا لم ينضم ولم يطبخ  
أو أكل جوزة رطبة ليس فيها لب (قضى فقط) بلا كفارة في هذه الصور (ومن جامع)  
عمدا (أو جومع) في أحد السبلين في محل مشتهى على الكمال بأن يكون انسا ناحيا  
بخلاف ما لو جامع جنبة أو بهيمة أو ميتة (أو أكل أو شرب غداء أو دواء عمدا قضي  
وكفر كفارة الظهار) وسبأى بيانها ثم انما يكفران نوى ليل ولا يمكن مكرها ولم  
يطرأ مسقط كمرض واختلاف فيما لو مرض بجرح نفسه أو سوفربه مكرها والمعتمد  
لزومها (ولا كفارة بالانزال فيمادون الفرج) كالتبطين والتفخيز ونحوهما بل  
القضاء فقط (و) لا (بافساد صوم غير) أداء (رمضان) بل قضاؤه (وان احتقن)  
أي تداوى بالحقنة (أو استعط) أي صب الدواء في الأنف (أو أقطر في أذنيه) الدهن  
اتفاقا والماء في الصحيح (أو دوى جائفة) وهي الجراحة التي بلغت الجوف (أو آمة)  
بالمدهى الجراحة التي بلغت أم الدماغ وهي الجلدة التي تجمع مع الرأس (بدواء) رطبا  
كان أو يابسا (فوصل) الدواء (إلى جوفه) يرجع إلى الجائفة (أو إلى دماغه)  
يرجع إلى الآمة (أفطر) في الصور كلها وقضى بلا كفارة (وان أقطر في أحليله)  
ماء أو دهنا (لا) يفسد عندهما خلافا لابي يوسف والاقطار في قبلها يفسد بلا خلاف  
(وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر) ولو في صوم النفل (ومضغ العلك) ان كان  
عضوا ولا يفسد (لا) أي لا يكره (كحل ودهن شارب) لانهم لا ينافيان الصوم  
(و) لا (سواء) مطلقا ولو رطبا أو مبلولا أو بالعشى (والقبلة ان أمن) على نفسه  
الجماع والانزال وكره ان لم يأمن ويستحب للصائم السحور وتأخير الفطر  
لا في يوم غيم

في المسائل كلها (وان أعاده) عمدا (أو استقاء) أي تكلف القى. وكان كثيرا  
(أو ابتلع حصة أو حديدا) أو ترابا أو حجرا أو نواة أو قطنا أو سفر جلا لم ينضم ولم يطبخ  
أو أكل جوزة رطبة ليس فيها لب (قضى فقط) بلا كفارة في هذه الصور (ومن جامع)  
عمدا (أو جومع) في أحد السبلين في محل مشتهى على الكمال بأن يكون انسا ناحيا  
بخلاف ما لو جامع جنبة أو بهيمة أو ميتة (أو أكل أو شرب غداء أو دواء عمدا قضي  
وكفر كفارة الظهار) وسبأى بيانها ثم انما يكفران نوى ليل ولا يمكن مكرها ولم  
يطرأ مسقط كمرض واختلاف فيما لو مرض بجرح نفسه أو سوفربه مكرها والمعتمد  
لزومها (ولا كفارة بالانزال فيمادون الفرج) كالتبطين والتفخيز ونحوهما بل  
القضاء فقط (و) لا (بافساد صوم غير) أداء (رمضان) بل قضاؤه (وان احتقن)  
أي تداوى بالحقنة (أو استعط) أي صب الدواء في الأنف (أو أقطر في أذنيه) الدهن  
اتفاقا والماء في الصحيح (أو دوى جائفة) وهي الجراحة التي بلغت الجوف (أو آمة)  
بالمدهى الجراحة التي بلغت أم الدماغ وهي الجلدة التي تجمع مع الرأس (بدواء) رطبا  
كان أو يابسا (فوصل) الدواء (إلى جوفه) يرجع إلى الجائفة (أو إلى دماغه)  
يرجع إلى الآمة (أفطر) في الصور كلها وقضى بلا كفارة (وان أقطر في أحليله)  
ماء أو دهنا (لا) يفسد عندهما خلافا لابي يوسف والاقطار في قبلها يفسد بلا خلاف  
(وكره ذوق شيء ومضغه بلا عذر) ولو في صوم النفل (ومضغ العلك) ان كان  
عضوا ولا يفسد (لا) أي لا يكره (كحل ودهن شارب) لانهم لا ينافيان الصوم  
(و) لا (سواء) مطلقا ولو رطبا أو مبلولا أو بالعشى (والقبلة ان أمن) على نفسه  
الجماع والانزال وكره ان لم يأمن ويستحب للصائم السحور وتأخير الفطر  
لا في يوم غيم

(فصل) في العوارض المبيحة لعدم الصوم وهي ثمانية ذكر المصنف منها خمسة  
وبقي الاكراه والعطش والجوع الشديد اذا خيف منها الهلاك أو نقصان العقل (لمن  
خاف) خوفا قويا (زيادة المرض) أو بطله البرء أو فساد العضو بغلبة الظن عن تجربة  
أو أمانة أو باخبار طبيب مسلم غير ظاهر الفسق (الفطر والمسافر) سفر اشريعيا ولو  
لنعصية الفطر (وصومه) أي المسافر (أحب ان لم يضره) فان ضره فالأفطار أفضل  
(ولا قضاء ان ماتا) أي المريض والمسافر (عليهما) أي على المرض والسفر ولا  
يلزمهما دفع الغديته هذا اذا لم يتحقق المريض اليأس من البرء فان تحقق فدى لكل  
يوم من المرض (ويطعم وليهما) عنهما (لكل يوم كالفطرة) أي ان صح المريض  
وأقام المسافر ولم يصوما ثم ماتا لزم وليهما الاطعام (بوصية) من ثلث المال ولو لم يوص  
لم يلزمه الاطعام فلو تم عبه جاز (وقضيا) أي المريض والمسافر (ما قدرا) عليه من

يارسول الله ما لبثت في  
الارض قال أربعون يوما  
يوم كسنة ويوم كشهر ويوم  
كجمعة وسائر أيامه كأيامكم  
قلنا يارسول الله فذلك  
اليوم الذي كسنة يكفيننا  
فيه صلاة يوم قال لا أقدر وا  
له قدره وينشأ من هذا عدة  
مسائل تتعلق بالصلاة  
وغيرها يفرق منها ما تيسر  
في مواضعه فما يتعلق  
بالصلاة منها **(مسئلة)**  
لن قيل أي رجل صلى الوتر  
والتراريج نهارا في جماعة  
وجهر فيها وتكون أداء  
**(فالجواب)** ما تقدم  
**(مسئلة)** ان قيل أي  
رجل صلى الصبح والمغرب  
والعشاء بجماعة بعد طلوع  
الشمس وقبل زوالها  
وتكون أداء **(فالجواب)**  
ما تقدم **(مسئلة)** ان  
قيل أي رجل لا يحب عليه  
العشاء والوتر مع أنه عاقل  
بالغ صحيح ليس به علة مانعة  
**(فالجواب)** أنه رجل مقيم  
في بلد فطلع فيها الشمس  
قبل مغيب الشفق على  
ما اختاره صاحب الكنز  
وان كان الصحيح خلافه  
**(مسئلة)** ان قيل أي رجل  
وجب عليه صلاة عيدي الفطر  
والاضحى في يوم واحد  
**(فالجواب)** أنه رجل  
أدرك خروج الدجال كما

الايام بعد الصحة والاقامة لزوما وفائده وجوب الوصية بالطعام (بلا شرط ولاه)  
أي متابعة فله الخيار ان شاء فرق وان شاع تابع (فان جاء رمضان) آخر (قدم  
الاداء على القضاء وللحامل والمرضع) ولو طرأ الفطر والقضاء بلا كفارة ولا قدية  
(ان خافتا على الولد أو النفس وللشيخ الفاني) الفطر وهو الذي فنيت قوته ولم يقدر على  
الصيام (وهو) أي الشيخ (يقضى) أي يطعم لكل يوم مسكينا كما في الكفارات  
فان عجز عن ذلك استغفر الله تعالى (فقط) أي دون المريض ومن بعده لعدم ورود  
نص فيهم (وللمتطوع) الفطر (بغير عذر في رواية) بشرط أن يكون من نيته القضاء  
وفي أخرى لا يحل الا بعذره وهي الصحيحة والضيافة عذر للضيف والمضيف اذا كان  
صاحبها يتأذى بترك الافطار والا وهو الصحيح (ويقضى) المتطوع اذا أفطر (ولو  
بلغ صبي) أو صبية بالسن أو بغيره (أو أسلم كافر) بعد الفجر (أمسك) كل منهما  
(بقية يومه) وجوبا (ولم يقض) كل منهما (شيئا) اذا أفطر فيه وكذا يجب الامساك على  
كل من صار أهلا في آخر النهار كحائض أو نفساء طهرت بعد الفجر أو معه ومجنون  
أفاق ومريض برئ ومسافر أقام قبل الزوال أو بعده (ولو نوى المسافر الافطار ثم  
قدم) مصره (ونوى الصوم في وقته) وهو قبل الضحوة الكبرى (صح ويقضى)  
ما فاتة (بانحائه سوى يوم حدث) الانحائه فيه أو (في ليلته) فلا يقضيه الا اذا علم أنه لم  
ينو (و) يقضى ما فاتة (بمجنون غير ممتد) أي مستغرق للشهر وان استغرقه لا  
(و) يقضى ما فاتة (بامساك بلانية صوم) بلا (فطر ولو قدم مسافر) في بعض النهار  
(أو طهرت حائض) في بعضه (أو تسحر) حال كونه (ظنه ليلا والفجر طالع أو أفطر  
كذلك) أي ظنه ليلا (والشمس حية) أي لم تغرب (أمسك) كل (يومه وقضى ولم  
يكفر كما كاه) أي كما يجب القضاء فقط بأكله (عدا بعداً كله ناسيا) ظن أن ذلك يفطره  
أولا بلغه الحديث أولا وهو الصحيح (ونائمه ومجنونة وطمئا) أي اذا جومت النائمة  
أو المجنونة التي كانت عاقلة في أول النهار وهي صائغة يجب القضاء عليها مالا الكفارة  
**(فصل من نذر صوم يوم النحر أفطر)** وجوبا (وقضى وان نوى) النادر (عيننا  
قضى وكفر) أيضا (ولو نذر صوم هذه السنة أفطر) وجوبا (أياماً منهية) وان صام  
خرج عنها (وهي يوم العيد وأيام التشريق وقضاها ولا قضاء ان شرع) المكلف  
(فيها) أي في هذه الايام منتغلا (ثم أفطر) أما لو شرع في غيرها منتغلا لم يمتنع  
ولو أفسده قضاء

### باب الاعتكاف

(سن لبث في مسجد) تقام فيه الجماعة للصلاة الخمس (بصوم ونية) اعلم أن  
الاعتكاف سنة مؤكدة على الكفاية في العشر الاخير من رمضان وواجب في  
المنذور ومستحب فيما عداه والصوم شرط لصحة الواجب دون غيره (وأقله نفلا ساعة)  
عند محمد وعند أبي يوسف أكثر النهار وعند الامام يوم (والمرأة تعتكف في مسجد  
بيتها) وهو الموضع الذي أعدته للصلاة في بيتها ولو اعتكفت في المسجد جاز وكره (ولا

تقدم **مسئلة** ان قيل  
 أي رجل قارئ تجزيه  
 صلاته منفردا بدون قراءة  
 شيء من القرآن (فالجواب)  
 أنه رجل ضاق عليه الوقت  
 ولم يجدد من يقتدى به  
 وضره يوجعه لا يسكن  
 الا اذا كان فيه الماء البارد  
 أو دواء غيره يسكنه من  
 القنية رقم فيسه البرهان  
 صاحب المحيط بذكر خواهر  
 زاده ويمكن أن يراد في  
 السؤال وليس به وجع  
 السن الذي لا يسكن الا  
 بامساك الماء فيه أو دواء  
 آخر ويجاب بما ذكر فيها  
 أيضا ورقم فيسه للوبري  
 وقال يلحن في قراءته لحنا  
 مفسدا وضاق الوقت يصلي  
 ولا يقرأ قال مولانا البديع  
 رضي الله عنه لو جاز تأخير  
 الصلاة لاصلاح لآخر  
 شهور أو أعوام وأنه شفيع  
**مسئلة** ان قيل أي  
 رجل اذا قرأ قراءة صحيحة  
 تفسد صلاته **فالجواب**  
 أن هذا رجل سبه بالحدث  
 في الصلاة فذهب ليتوضأ  
 ويبنى فقرأ في طريقه تفسد  
 صلاته لأنه أدى جزأ من  
 الصلاة مع الحدث ولو  
 سكت لم تفسد من الحيرة  
 وفيها أيضا الرجل اذا سبقه  
 الحدث فانصرف ليتوضأ  
 فقرأ وسبح وهلل أو دعا

يخرج) المعتكف (منه) أي من المسجد (الاحتاجه شرعية كالجمعة) والعيد (أو  
 طبيعية) وهي ما لا بد منه (كالبول والغائط) والغسل لو احتلم ولا يمكنه الاغتسال في  
 المسجد (فان خرج ساعة) زمانية (بلا عذر) كإخراج سلطان أو غيره وخوف على  
 نفسه أو ماله وانهدم المسجد لا عبادة مريض وصلاة جنازة (فسدوا كله وشربه  
 ونومه ومبايعته) التي لا بد له منها (فيه) لكن (كره) له تحريما (احضار المبيع) فيه  
 (والصحت) ان اعتقه قربة (والتكلم بالخير) ويتحدث بما لا بد منه بعد أن لا  
 يكون مأثما (وحرم) عليه (الوطء ودواعيه) كالس والقبلة (وبطل) الاعتكاف  
 (بوطئه) في الفرج أو الدبر لئلا أو نهرا عامدا أولا أنزل أولا وبثقبيله ولمسه ان أنزل  
 (ولزمه الليالي أيضا) كالايام (بندراعتكاف أيام و) لزمه (ليلتان بنذر) اعتكاف  
 (يومين) ويتابع فيه الا أن ينوي التفريق

### ﴿ كتاب الحج ﴾

(هو) لغة القصد الى معظم وشرقا قصد (زيارة مكان مخصوص) وهو الكعبة المشرفة  
 وعرفات (في زمان مخصوص) وهو أشهر الحج (بفعل مخصوص) وهو الطواف  
 والوقوف والظاهر أنه عبارة عن الأفعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته  
 محرما بنية الحج فقع (فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وهو الأصح (بشرط حرية  
 وبلوغ وعقل وصحة) خرج الرقيق ولو بمكة مطلقا والصبي والمجنون والمعتوه والأعمى  
 ولو وجد قاندا والزمن والمفلوج ومقطوع اليدين والرجلين وان ملكوا الزاد والراحلة  
 (و) بشرط (قدرة زاد) وسط (وراحلة) بالملك أو الأجارة لا الإعارة (فضلت عن مسكنه)  
 وعن مؤنته ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج بالفاضل لم يلزمه كما لو كان عنده  
 ما لو اشترى به مسكنا وخادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج (و) فضلت (بما لا بد له منه) من  
 الثياب والفرس والسلاح (و) قدرة (نفقة) مدة (ذهابه وإيابه) كما لا ما شيا  
 (و) قدرة نفقة (عِيَاله) وأولاده الصغار الى عوده (و) بشرط (أمن طريق) ولو بالرشوة  
 فان كان الغالب السلامة يجب وان كان الغالب الخوف لا (و) بشرط مرافقة (محرم  
 أو زوج لامرأة في) مدة (سفر) ولو عجوزا والخنثى كالأرأة ولو وجدت محرما ليس  
 لزوجه المنع من حجة الاسلام (فلو أحرمت صبي) وهو يعقل أو أحرمت عنه أبوه (أو) أحرمت  
 (عبد فبلغ) الصبي (أو أعتق) العبد قبل الوقوف (فرض) كل منهما على أحرامه (لم يجز  
 عن فرضه) فان جدد الصبي الأحرار قبل الوقوف بعرفة جاز عن حجة الاسلام بخلاف  
 ما لو فعل العبد ذلك (ومواقيت الأحرار ذوا الحليفة) لاهل المدينة وتسمى الآن آبار  
 على (و ذات عرق) لاهل العراق موضع منه الى مكة مسيرة ثلاثة أيام (وحجفة) لاهل  
 الشام ومصر والمغرب وهو المسمى الآن برابغ (و قرن) لاهل نجد وهو جبل على  
 مرحلتين من مكة (ويلم) لاهل اليمن وهو جبل من جبال تهامة منه الى مكة فرسخان  
 (لاهلها) أي لاهل هذه الأماكن (ولن مر بها) من غير أهلها ممن أراد الحج أو العمرة



اختلفوا

صلاته اذا

واذا قرأ

تفسد صلاته وقال مشايخ بلخ ان سبقه الحدث في حال القيام فتوضأ ثم قرأ تفسد لان القراءة عليه فريضة فهو اذا قرأ بعد ما انصرف يريد أن يؤدي فرضا ذاهبا فتفسد صلاته ولو سبقه الحدث بعد الركوع أو في السجود أو حال القعود وقرأ بعد ما توضأ فان صلاته لا تفسد وفي البرازية ولو قرأ القرآن ذاهبا أو جاثيا الاصح الفساد فيهما **مسئلة** ان قيل أي رجل يقضى ما فاتة فيصلي ركعتين فيهما ما بغير قراءة (فالجواب) أن هذا رجل صلى المغرب في بيته ثم أتى المسجد ودخل مع الامام في صلاته ينبغي له أن لا يدخل فلما صلى معه ركعة أحدث فذهب وتوضأ وجاء وقد فرغ الامام فانه يصلي ركعة بغير قراءة ويقعد لانها نائية الامام ويصلي ركعة أخرى ويقعد لانها نائية الامام ويصلي ركعة أخرى بقراءة لانه لو كان مع الامام كان يفعل هكذا **مسئلة** ان قيل أي صلاة يستحب أن يقرأ فيها بعد الفاتحة شيئا من القرآن

مع تأخير  
المواقيت

(الحل) للحج والعمرة (و) الميقات (للمكي) أي الساكن بمكة (الحرم للحج) وحده من طريق المدينة ثلاثة أميال ومن طريق اليمن والعراق والطائف سبعة ومن طريق جدة عشرة ومن الجعرة تسعة (و) ميقات المكي (الحل للعمرة) ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل وهو موضع بقرب مكة عند مسجد عائشة

### باب الاحرام

(وذا أردت أن تحرم فتوضأ) أو اغتسل (والغسل أحب والبس ازارا ورداء جديدين أو غسيلين) والاول أفضل (وتطيب) أي طيب بدنك ان وجدت لا ثوبك بما تبقى عينه (وصل ركعتين) ندبا في غير وقت كراهة وتجزي عنهما المكتوبة (وقل اللهم اني أريد الحج فيمروني وتقبله مني ولب) أي قل لبيلك الحج (دبر) أي عقب (صلاتك) فرضا كانت أولا (تنوي بها) أي بالتلبية (الحج وهي) أي التلبية (لبيلك اللهم لبيلك لا شريك لك لبيلك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وزد فيها) ندبا (ولا تنقص) منها فانه مكروه وتحريم ما وقيل تنزيها (فاذا لبيت) أو سقت الهدى (ناويا) الحج (فقد أحرمت فاتق الروث) أي الجماع وقيل الكلام الفاحش (والفسوق) أي المعاصي (والجدال) أي الخصام مع الرفقة ونحوهم (وقتل الصيد) البري (والاشارة اليه) حال حضرته (والدلالة عليه) حال غيبته ومحل تحريمهما اذا لم يعلم المحرم لا اذا علم (ولبس القميص) وما في حكمه كالزردية والبرانس (والسراويل والعمامة والقلنسوة والقباء والخفين الا أن لا تجد النعلين فاقطعهما) أي الخفين (أسفل من الكعبين) أي المفصلين اللذين وسط القدمين عند عقد الشراك (و) لبس (الثوب المصبوغ بورس) وهو السكرم (أو زعفران أو عصفر الا أن يكون) الثوب المصبوغ بأحد هذه الاشياء (غسبلا لا ينفذ وستر الرأس) بما يغطي به عادة بخلاف نحو العدل والطبق وهذا يختص بالرجال أما المرأة فستر رأسها ولا وجهها (و) ستر (الوجه وغسلهما) أي الرأس والوجه (بالخطمي ومس الطيب) والدهن (و) ليق (حلق) رأسه (وقص شعره) (و) قلم (ظفره) أي لا يتيق (الاغتسال) (و) لا (دخول الحمام) (و) لا (الاستظلال بالبيت والحمل) اذا لم يمس رأسه ولا وجهه ولا كره (و) لا (شد الهميان) هو كيس الدراهم (في وسطه) سواء كان فيه نفقته أو نفقة غيره (وأكثر التلبية) ندبا (متى صليت) أي عقب الصلوات (أو علوت شرقا) أي مكانا مرتفعا (أو هبطت واديا) أي محلا منخفضا (أو لقيت ركبا) أكثر التلبية (بالاصحار رافعا صوتك بها) أي بالتلبية (وابدا بالمسجد بدخول مكة) من باب السلام قبل أن تشتغل بشيء (وكبر وهلل تلقاء البيت) ثلاثا (ثم استقبل الحجر الاسود مكبرا مهللا مستلما) ان قدرت (بلا ايداء) لاحد وعند الازدحام لا تستلمه (وطف مضطجعا) استنانا وهو أن يجعل رداءه تحت ابطه الايمن ويلقيه على كتفه الايسر (وراء الخطيم) أي خلفه وجوبا فلو طاف من الفرجة لم يجز

(اخذا)



و يكون بعض السورة أولى  
من السورة الكاملة  
(فالجواب) أنها التراخي  
لان الافضل فيها ختم  
السورة ان جميعه فيها في  
الشهر فيكون بعض السورة  
أولى من قراءة سورة  
الاخلاص كاملة ونحو  
ذلك (مسئلة) ان قيل  
أي قوم يصلون فرض  
الفجر عند طلوع الشمس أو  
ينقصون في الركوع  
والسجود ولا يتعرض لهم  
لهم (فالجواب) أنهم قوم  
يعرف من حالهم أنهم لو  
منعوا من ذلك تركوا  
الصلاة أصلاً (مسئلة)  
ان قيل في أي حالة يجوز  
فيها السجود على الخد  
للحج من غير عذر  
(فالجواب) أن المراد بالحد  
هنا الطريق والسجود  
عليها يجوز اذا كانت طاهرة  
وأما الحد الذي هو أحد  
شقي الوجه فلا يجوز السجود  
عليه من غير عذر نقلها من  
خط القاضي أمين الدين بن  
وهبان رحمه الله تعالى  
(مسئلة) ان قيل أي  
رجل صلى الغداة فإلم  
يسجد سبع سجود  
لا تجوز صلاته (فالجواب)  
أن هذا رجل دخل مع  
الامام في الركعة الثانية  
فقد أدركه في السجدة

بن

عام الزمه اتمام الاسبوع والمسجد كله محل له حتى لو طاف من وراء السورى جاز  
(ترم) من الرمل وهو المشى بسرعة مع هذا الكتفين (في) الاشواط (الثلاثة الاولى  
فقط) وتغشى في الباقي على هينتك فلو ترك الرمل في الاول لا يرمل الا في الشوطين بعده  
وبنسيانه في الثلاثة لا يرمل في الباقي ولو زحمة الناس وقف حتى يجرد فرجة في رمل  
(واستلم الحجر) الاسود (كلام مرتبه ان استطعت) واستلامه تناوله باليد أو القبله  
وهو حسن (واختم الطواف به) أي بالاستلام (وبركعتين) وجوباً في غير وقت  
كراهة ولا تجزئ عنهما المكتوبة والافضل كونهما (في المقام) أي مقام ابراهيم عليه  
السلام (أو حيث تيسر) لك (من المسجد للقدم) أي لاجل طوافه (وهو سنة لغير  
المكي) ويندب له بعد ذلك الالتزام بالمتزم والشرب من ماء زمزم حموى (ثم اخرج)  
بعد ذلك من باب الصفا دبا (الى) جبل (الصفا واصعد) عليه بقدر ما يصير البيت بمرأى  
منك وهو وما بعده سنة (وقم عليه مستقبلاً البيت مكبراً مهلاً لمصلياً على النبي صلى الله  
عليه وسلم رافعا يديك داعياً ربك بحاجتك ثم اهبط) من الصفا ما شيا وجوباً فلو  
ركب بغير عذر لزمه دم بحر (نحو المروة وساعياً) وجوباً (بين الميادين الاخضرين) حتى  
يلتوى ازارك بساقيك وأنت تدعو حتى اذا خرجت من بطن الوادي تغشى على هينتك  
حتى تصعد المروة (وافعل عليها) أي على المروة (فعلك) أي مثل فعلك (على الصفا  
وطف بينهما) أي بين الصفا والمروة (سبعة أشواط تبدأ) الشوط الاول (بالصفا وتختتم)  
الشوط السابع (بالمروة) وتسعى في بطن الوادي في كل شوط (ثم أقم بركة حراماً) أي  
محرمات (وطف بالبيت كلما بدالك) رأى (ثم اخطب قبل) يوم (التروية بيوم) وهو  
السابع من ذي الحجة (وعلم فيها) أي في الخطبة (المناسك ثم رح) أي اذهب (يوم  
التروية) من مكة (الى منى) وهي قرية من الحرم على فرسخ من مكة والمبيت بها سنة (ثم  
رح منها) الى عرفات (وهو مكان مرتفع بطنى) (بعد صلاة الفجر) بيان للسنة (يوم عرفة  
ثم اخطب) بعرفات وعلم فيها ما يحتاجون اليه في هذا اليوم ويوم النحر واطب أيضاً  
بمنى في ثاني أيام النحر وعلم فيها بقية ما يحتاجون اليه وكذا خطبة واحدة بعد الزوال  
والصلاة الا الثانية فثنتان وقبل الصلاة ولو خطب قبل الزوال كره سراج (ثم صل)  
بعرفات بالناس (بعد الزوال الظهر والعصر) جمع تقديم بقراءة مريه حموى  
(بأذان واقامتين) ولا يتطوع بينهما ولو بسنة الظهر في الصحيح ولا بعد أداء العصر  
في وقت الظهر وهذا الجمع انما يجوز (بشرط الامام) الاعظم أو نائبه (والاحرام) بالتحج  
في الصلاتين وقال لا يشترط لصحة العصر الا الاحرام وهو الاظهر شرباً لانية (ثم رح)  
(الى الموقف وقف) لزوماً متوجهاً الى الكعبة (بقرب الجبل) أي جبل الرحمة والقوم  
معك وهو عن عين الموقف ووقت الوقوف اذا زالت الشمس الى فجر النحر والركن  
ساعة من ذلك والواجب مدة الى الغروب ويسن الاغتسال قبل الوقوف وينبغي أن  
يقفوا وراء الامام مستقبليين القبلة والوقوف على الراحة افضل منه قائماً وقائماً افضل

فلما قعد الإمام قدر التشهد قبل أن يسلم أحدث وتأخر وقدم هذا المسبوق يسلم ثم أخبره الإمام أنه ترك سجدة فإنه يجب عليه أن يأتي بها ويشير إلى القوم يسلموا ثم يقوم هو ويصلي ركعتين بأربع سجعات وقدر زاد في السؤال فيقال ما لم يأت بآتي عشرة سجدة لا تجوز صلاته ويزاد في الجواب أنه كان على الإمام سجدة تلاوة وسجد سهو ثم سها الرجل نفسه فهذه خمس سجعات تضم إلى سبعة فتتم العدة المذكورة (مسئلة) أن قيل أي رجل يصلي الفجر بعشرين سجدة (فالجواب) أنه رجل أدرك الإمام في سجدة الركعة الثانية وعلى الإمام سهو فيسجد سجدتين ثم تكبر الإمام أنه ترك سجدة التلاوة فسجدها وقعد وسلم ومجد للسهو سجدتين ثم تكبر سجدة صلاته من الركعة الأولى فسجد لها ثم تشهد وسلم ومجد للسهو ثم قام المسبوق وقرأ آية السجدة ونسي أن يسجد لها ومجد سجدتي الركعة الثانية ثم تكبر أنه قد بين الركعتين ناسيا فسجد للسهو سجدتين ثم تكبر سجدة التلاوة فسجد لها ثم تشهد وسلم ومجد للسهو

منه قاعدا (وعرفات) كلها (موقف الابطن عرنة) وهو واد بهذا عرفات عن يسار الموقف حال كونك (حامدا مكبرا مهلا مليا) في موقفك ساعة بعد ساعة (مصليا) على النبي صلى الله عليه وسلم (داعيا) ربك بما جئتك (ثم) رح ماشيا على هبتك (إلى مزدلفة بعد الغروب) وجوبا والمبيت بها سنة (وازل بقرب جبل قزح) عن يمين الطريق أو يساره (وقف فيه) ندبا (وصل بالناس العشاءين) في وقت العشاء جمع تأخير بشرط تقديم المغرب فلو قدم العشاء يعيدها بعد المغرب فإن لم يعد حتى طلع الفجر عادت جائزة (بأذان وإقامة) ولا يتطوع بينهما ولا تشتط الجماعة هنا (ولم تجز المغرب في) عرفات أو في (الطريق) فلو صلى فيه يعيدها لم يطلع الفجر فتعود إلى الجواز (ثم يصل الفجر بغلس وقف بمزدلفة) وجوبا ووقته من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس ولو تركه لعذر كزحمة فلا شيء عليه (مكبرا مهلا مصليا) على النبي صلى الله عليه وسلم (داعيا ربك) بما جئتك (وهي) أي المزدلفة كلها (موقف الابطن محسر) موضع عن يسار مزدلفة (ثم) رح (إلى منى بعد ما أسفر) الفجر (جدا) قبل طلوع الشمس (فأرم جرة العقبة) وهي الجرة الصغيرة (من بطن الوادي) فلورماها من فوق كره تنزيها (بسبع حصيات كحصى الخذف) وهو مقدار النواة برمح برؤس الأصابع ويكون بينهما وبين الجرة خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو حمل ان وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز والالا وجاز بكل ما كان من جنس الأرض لا نجس ونذب غسلها وأخذها من قارعة الطريق ووقته المسنون من طلوع الشمس إلى الزوال ومنه إلى المغرب مباح ومنه إلى الفجر مكروه (وكبير كل) أي مع كل (حصاة واقطع التلبية بأولها ثم اذبح) وهو مستحب للأفراد واجب على القارن والمتعم (ثم اخلق) بعد الذبح (أوقصر) بأن تأخذ من كل شعرة قدرا لا غلة وجوبا وتقصير الكل مندوب والرابع واجب ويجب إجراء المومي على رأس أقرع وذى قروح إن أمكن والاسقط (والخلق أحب) من التقصير للرجال ويكتفى بالربع والكل أفضل (وحل لك كل شيء) من محظورات الأحرام (غير) جماع (النساء) ودواعيه كالس والقبلة (ثم) رح (إلى مكة يوم النحر) إن استطعت (أو غدا أو بعده) وأولها أفضلها (فطف للركن) طواف الزيارة ووقته من طلوع فجر النحر إلى آخر العمر (سبعة أشواط) والركن منها أربعة والباقي واجب (بلازل و) لا (سعي إن قدمتهما) عقب طواف القدوم (والا) أي وإن لم تقدمهما (فعلا) في طواف الزيارة وصل ركعتين عقب هذا الطواف (وحل لك النساء) بالخلق السابق لآيه هذا الطواف حتى لو طاف قبل الخلق لم يحل له شيء فلو قل ظفرو مثلا كان جنبا (وكره) تحريما (تأخيره) أي طواف الزيارة (عن أيام النحر) ولم يهدم (ثم) رح من مكة (إلى منى فأرم الجمرات الثلاث في ثاني) أيام (النحر بعد الزوال) في الصبح إلى طلوع الشمس من الغد فلورمى إيملا صحر وكره (بأدنا) استئنا (بما يلي المسجد) أي مسجد الخيف (ثم بما يليها) وهي الوسطى (ثم بجمرة العقبة) بسبع حصيات (وقف) حامدا مكبرا مهلا مصليا داعيا قد قرأه البقرة

مسجدتين ثم قد كرمجدة  
 من مسجدتي الركعة الأولى  
 فمسجدها ثم مسجد للسهو  
 مسجدتين كذا في العدة  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل ترك مسجدات خمساً  
 من صلات مكتوبة بطلت  
 صلاته وان ترك ستمالا  
 تبطل (فالجواب) أنه رجل  
 يصلي الظهر خمس ركعات  
 ويترك منها خمس مسجدات  
 تبطل صلاته وان كانت  
 ستاً أو أكثر لا تبطل كذا  
 في العدة (مسئلة) ان  
 قيل ماذا يلزم من صلى  
 خمس صلوات يوماً وليس له  
 ثم قد كثر أنه ترك سجدة من  
 هذه الصلوات (فالجواب)  
 أنه يلزمه على قول قضاء  
 الفجر أولاً لجواز أن يكون  
 ترك منها سجدة ثم يصلي  
 أربع ركعات على نيته أنه  
 ان ترك السجدة في الظهر  
 يكون قضاء عنها وان ترك  
 من العصر أو العشاء تكون  
 قضاء عنهما ثم يصلي المغرب  
 ثلاثاً على هذا ويلزمه على  
 القول الأخير أن يصلي  
 أربع ركعات يقعد في  
 الأوليين لجواز أن يكون  
 تركهما من الفجر ثم يصلي  
 ركعة أخرى ويقعد فيها  
 لجواز أن يكون تركهما من  
 المغرب أو الوتر ثم يقوم  
 ويصلي ركعة أخرى ويسلم

نحر

(كذلك) أي كما ربيت في ثاني النحر (ثم) ارم (بعده) وهو الرابع من أيامه (كذلك ان  
 مكثت) في منى وهو أفضل ولك النفر قبل طلوع فجر الرابع لا بعده (ولو ربيت) الجمار  
 الثلاث (في اليوم الرابع قبل الزوال) بعد طلوع الشمس (صح) عنده وعندهما لا  
 وكل رمي بعده رمي فلام ماشياً (نذراً) أي وان لم يكن بعده رمي فارم (راكباً وكره)  
 تحريماً (أن تقدم ثقلك) بفحنتين أي متاعك (إلى مكة) ان لم تأمن لان أمنت (وتقيم  
 بني للرمي) أو تذهب إلى عرفات وكذا يكره أن لا تبين بني لبالي الرمي (ثم) رح (إلى  
 المحصب) وهو الا بطع استننا ووقف ولو ساعة ثم ادخل مكة (فطف للصدر سبعة  
 أشواط ويسمى طواف الوداع) (وهو واجب) عندنا (الاعلى أهل مكة) ومن في  
 حكمهم فندوب ولا تسع ولا ترمل فيه (ثم اشرب من ماء زمزم) قائماً متضلعا صاباً منه  
 على جسدك ان تيسر (والترزم الملتزم) فضع صدرك ووجهك عليه ساعة تبكي وقبل  
 العتبة أيضاً (وتسبب) أي تعلق (بالاستار) أي أستار الكعبة (والتصق) أي ألصق  
 خذك (بالجدر) أي جدار البيت ان تمكنت ثم ارجع القهقري متباً كما تمحسراً  
 متضرعاً حتى تخرج من المسجد

(فصل) (من لم يدخل) من المحرمين (مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف القدوم)  
 ولا شيء عليه (ومن وقف بعرفة ساعة) زمانية (من الزوال) أي ما بين الزوال من يومها  
 (إلى فجر النحر فقد تم حجه) أي أمن من الفساد (ولو) كان الواقف (جاهلاً) انه عرفات  
 (أو نائمًا أو مغشى عليه) أو ماراً بها مسرعاً أو مجنوناً أو سكراناً أو مجنوناً أو مجنوناً أو مجنوناً  
 أو نفساء (ولو أهل) أي أحرم بغير أمره (عنه رفيقه) أو غيره (بانغمائه) أو نحوه (صح)  
 ولو أمر غيره بأن يحرم عنه إذا انغمى عليه أو نام فأحرم المأمور عنه صح إجماعاً حتى إذا  
 أفاق أو انتبه وأتى بأفعال الحج صح واختلف فيه من جن فاحرم عنه رفيقه والأولى الجواز  
 (والمرأة) والخنثى (كالرجل) في جميع ما ذكرنا (غير انها تكشف وجهها لأرأسها  
 ولا تلبى جهرًا ولا ترمل) ولا تضطبع (ولا تسعى) أي لا تهزل (بين الميادين ولا تحلق  
 ولكن) (تقصر وتلبس المخيط) وما لا بد لها منه كالقميص ونحوه إلا المزعفر  
 والمصفر لا الغسيل (ومن قلده بدنة تطوع أو نذر أو جزاء صيد ونحوه) كبدنة المتعة أو  
 القران (وتوجه معهما يداً للجد أحرمت) والتقليد أن يربط على عنق بدنة قطعة نعل  
 أو نحوه ليعلم انها هدى (فان بعث بها) أي بالبدنة بعد التقليد (ثم توجه) هو (لا) يصير  
 محرماً (حتى يلحقها إلا في بدنة المتعة) فانه يصير محرماً بالتوجه ان نوى الاحرام قبل أن  
 يلحقها (فان جلها) أي ألبس البدنة الجل (أو أشعرها) أي أدمها بالجرح ليعلم انها  
 هدى (أو قلدها لم يكن محرماً) وان ساقها (والبدن) تعتبر شرعاً (من الأبل والبقر)  
 عجز عن الأبل أولاً

### باب القران

(هو) أي القران (أفضل ولذا قدمه) ثم التمتع ثم الأفراد (بالج) أفضل (من الأفراد)

الجواز أن يكون

الظهر أو العصر أو العشاء  
وقال محمد بن الحسن رحمه الله  
تعالى في النوادر يصلي  
صلاة يوم وليمة احتياطاً  
﴿مسئلة﴾ أن قبل ماذا  
يلزم من صلى شهر ثم تذكّر  
أنه نسي عشر مجلدات من  
هذه الصلوات (فالجواب)  
أنه يلزمه أن يصلي صلاة  
عشرة أيام لجواز أنه ترك  
مجددة في كل يوم (مسئلة)  
أن قبل أي رجل صلى  
المغرب ثلاث ركعات  
وتشهد فيها عشر مرات  
(فالجواب) أنه رجل أدرك  
الامام في التشهد الاول  
وتشهد معه ثم تشهد في  
الثانية وقد كان على الامام  
سهو فتشهد معه الثالثة ثم  
تذكر الامام أن عليه  
مجددة تلاوة فانه يسجد معه  
ويتشهد معه الرابعة ثم يسجد  
للسهو ويتشهد معه الخامسة  
فاذا سلم فانه يقوم الى قضاء  
ما سبق به فيصلي ركعة  
ويتشهد السادسة فاذا صلى  
ركعة أخرى يتشهد السابعة  
وقد كان سها فبما يقضى  
فيسجد ويتشهد الثامنة ثم  
تذكر أنه قرأ آية السجدة  
في قضاائه فانه يسجد ويتشهد  
التاسعة ثم يسجد للسهو  
ويتشهد العاشرة من العدة  
(مسئلة) أن قبل أي رجل

بالعمرة) وهو أي القران (أن يهل) أي يحرم (بالعمرة والحج) مع حقيقة أو حكماً بأن  
يحرم بالعمرة أولاً ثم بالحج قبل أن يطوف لها أو بعة أشواط أو عكسه بأن يدخل أحرام  
العمرة على الحج قبل أن يطوف بقدم وان أساء أو بعده وان لزمه دم وسواء كان  
الأحرام بهما (من الميقات) أو قبله بل هو الأفضل (ويقول) بعد الصلاة (اللهم اني  
أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ويطوف ويسعى لها) أي للعمرة أولاً ولا  
يخلق بخلاف المتمتع الذي لم يسق الهدى (ثم يحج) أي يأتي بأفعاله (كحرم) في المفرد  
وهذا الترتيب واجب (فإن طاف لهما طوافين) متواليين من غير أن يتخلل بينهما سعي  
العمرة (وسعى سعيين جاز وأساء) بتقديم طواف المتمتع على سعي العمرة ولا دم (فأذ  
رمى) جرة العقبة (يوم النحر ذبح شاة) وجوباً ولو ذبح قبل الرمي لم يجز وهذا دم القران  
(أو بدنة) من الابل أو البقر (أو) أعطى (سبعها) بأن ذبحت لسبعة بشرط قصد  
القربة من الكل وان اختلفت جهتها فلو أراد أحدهم اللحم لم يجزهم (وصام العاجز عنه)  
لفقره أو فقد ما يذبحه (ثلاثة أيام) في الحج ولو متفرقة (آخرها يوم عرفة) ندباً فيصوم  
سابع ذي الحجة وتاليه وصومه باعده لا يجوز (وسبعة) أيام (إذا فرغ) من أفعال الحج  
ومضت أيام التشريق (ولو بركة) نوى الإقامة أولاً (فإن لم يصم) العاجز (اليوم النحر  
تعين الدم) أي الهدى ولم يجز الصيام بعده فإن عجز عنه تحلل وعليه دمان (وان لم يدخل)  
القارن (مكة) أو دخلها ولم يأت بأكثر طواف العمرة (ووقف بعرفة) بعد الزوال  
(فعليه دم لرفض العمرة) ولو لم يقف بعرفة لا يصير رافضاً لها في الصحيح (و) عليه  
(قضاؤها) أي العمرة

### ﴿باب المتمتع﴾

(هو أن يحرم بعمرة من الميقات) أو قبله ويدخل مكة (فيطوف لها) ولو أكثر الطواف  
في أشهر الحج (ويسعى) بين الصفا والمروة (ويحلق أو يقصر وقد حل منها) هذا إذا لم  
يسق مع نفسه هدى المتمتع أما إذا ساقه فانه لا يتحلل إلا بعد الفراغ من الحج (ويقطع  
التلبية بأول الطواف) حين استلم الحجر في أول شوط ويقف بمكة بعد الفراغ منها حلالاً  
(ثم يحرم بالحج يوم التروية) وقبله أفضل (من الحرم) وكونه من المسجد أفضل ومكة  
أفضل من غيرها (ويحج) فيفعل ما يفعله المفرد الاطواف القدوم ويرمل في طواف  
الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد هما بعد الاحرام (ويذبح) وجوباً (فإن عجز) عن  
الذبح (فقد مر) حكمه في باب القران وهو أن يصوم ثلاثة أيام فيه وسبعة إذا فرغ من  
أفعال الحج (وان صام ثلاثة من شوال) أو غيره من أشهر الحج (فاعتمر) أي أحرم للعمرة  
(لم يجز) أي لم يحسب (عن الثلاثة وصح) الصوم من العاجز ويحسب عنها (لو) كان  
(بعد ما أحرم بها) أي بالعمرة (قبل أن يطوف) فإن أراد المتمتع (سوق الهدى أحرم وساق)  
هديه وهو أفضل من قوده (وقلد بدنته بمزادة) وهي قطعة جلد (أو نعل) والتقليد  
أحب من التجليل (ولا يشعر) لانه مكروه وقال الحسن وهو أن يضرب بحربة في أحد  
جانبي سنام البدنة حتى يخرج منه الدم ثم يلطخ به سنامها (ولا يتحلل) عن الاحرام



هنا (بعد) أفعال (عمرته) إلا بعد الفراغ عن الحج فلو تحلل لزمه دم وإن لم يسق الهدى له  
 أن يتحلل (ويحرم بالحج يوم التروية) هذا في صورة سوق الهدى وما سبق في صورة  
 عدمه (و) الأحرام (قبله) أي قبل يوم التروية (أحب) وعليه دم التمتع (فإذا حلق يوم  
 النحر حل من إحراميه ولا تمتع ولا قران لمكي ومن يليها) أي من كل داخل الميقات  
 كالستاني (فإن عاد التمتع إلى بلده بعد) فراغه من (العمره ولم يسق الهدى بطل  
 تمتعه) ولا يجب عليه دم التمتع (وإن ساق) الهدى (لا) يبطل (ومن طاف أقل) من  
 أربعة (أشواط العمره قبل أشهر الحج وأتمها) أي الأشواط (فيها) أي في الأشهر  
 (وج) أي أحرم بالحج (كان متمتعاً وبعبكسه) وهو ما إذا طاف أكثر الأشواط قبل  
 أشهر الحج ثم أتمها فيها (لا) يكون متمتعاً (وهي) أي أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشر  
 ذي الحجة وصح الأحرام به) أي بالحج (قبلها) أي قبل الأشهر (و) لكن (كره)  
 تحريماً (ولو اعتمر كوفي) أي آفاق (فيها) أي في الأشهر وافرغ منها وحلق أو قصر  
 (وأقام بمكة أو بصره وج) من عامه ذلك (صح تمتعه) لبقائه سفره (ولو أفسدها) أي  
 العمره وحلق بعد الفراغ منها (فأقام) بمكة أو بصره (وقضى) عمرته الفاسدة في الأشهر  
 (وج) من عامه ذلك (لا) يكون متمتعاً خلافاً لهما (الأن يعود إلى أهله) ثم اعتمر في  
 الأشهر وج من عامه ذلك فإنه يكون متمتعاً اتفاقاً (وأيمهما) من الحج والعمره (أفسد  
 مضى فيه) أي أتى بأفعاله (ولادم) عليه (ولو تمتع فضحي) ونوى الأضحية (لم تجز عن)  
 دم التمتع وهو باق عليه (ولو حاضت عند الأحرام) اغتسلت له وأحرمت و (أنت بغير  
 الطواف) فإن ظهرت بعد مضى أيام النحر طافت للزيارة ولا شيء عليها وعليها طواف  
 الصدر لأنها طاهرة عنده (ولو) حاضت بعد الوقوف وطواف الزيارة (عند الصدر تركته)  
 ولا شيء عليها (كن أقام بمكة)

### باب الجنائيات

جمع جنائية (تجب شاة إن طيب محرم) بالغ فلو طيب الحلال عضو فاحرم فانتقل منه  
 إلى آخر فلا شيء عليه (عضوا) كاملاً أو ما يبلغ عضو الو جمع ولو ناسياً أو جاهلاً أو  
 مكرهاً والبدن كعضو واحد إن اتحد المجلس والافسكل طيب كفارة ولو ذبح ولم يرزله  
 لزمه دم آخر لتركه (والا) بأن طيب أقل منه (تصدق) سواء كان ربعاً أو أقل وإن شتم  
 طيباً كره ولا شيء عليه (أو خضب رأسه بمحناه) رقيق فلو متلبداً فدمان (أو أدهن  
 بزيت) ولو خالصاً فلو كله أو داوى به جراحة لم يجب شيء بخلاف نحو المسك والعنبر فإنه  
 يلزمه الجزاء باستعماله ولو على وجه التداوى (أوليس مخيطاً) يوماً وإن لم يجد غيره  
 بخلاف ما لو ارتدى القميص أو أترز بالسراويل فلا بأس به (أو غطى رأسه) بما  
 يغطي به عادة كالعمامة فلو بنحو طست فلا شيء عليه (يوماً) كاملاً أو ليلة كاملة  
 (والا) بأن لبس أو غطى أقل من يوم (تصدق) أو حلق ربع رأسه أو ربع (لحيته)  
 ووجوب الدم في الكل بالاولى (والا) أي وإن كان أقل من الربع (تصدق)  
 كالحلق أي كما يتصدق المحرم الحالق رأس غيره سواء كان الغير محرماً أو لا ويجب



خاف عليه ضررا فالبيا  
فيكون جوابا ثانيا ومقتضى  
ما ذكره عن الوبري بعد ذلك  
انها تأثم بالتأخير والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
وجد الماء والتراب الطهورين  
وجازله أن يصلى بلا وضوء  
ولا تيمم ولا إعادة عليه  
(فالجواب) أنه رجل  
مقطوع اليدين والرجلين  
وبوجهه جراحة نقله محمد  
ابن الفضل عن الجامع  
الصغير السكرخي قال وهذا  
هو الأصح وكذا في الظهيرية  
(مسئلة) ان قيل أى صلاة  
يسن فيها الجهر بيسم الله  
الرحمن الرحيم (فالجواب)  
انها كل صلاة جهرية قرئ  
فيها سورة النمل أو الآية  
التي فيها البسملة (مسئلة)  
ان قيل أى رجل صلى وعليه  
صوم فلم تصح صلاته (فالجواب)  
أن هذا رجل صلى وعليه  
خبر النعامة فانه يسهي صوما  
وهو نجس فلا تصح صلاته  
مع النجاسة أما الصوم  
الشري الذي هو الامساك  
المخصوص فانه لا يمنع صحة  
الصلاة نقلا من خط ابن  
وهبان وأصلها في مقامات  
الحريري (مسئلة) ان قيل  
أى رجل عليه ثوب أصابه  
دم من قرحة ومعه ثوب طاهر  
وهو قادر على لبسه فصلى في  
الثوب النجس وصحت

دم على المخلوق سواء كان بأمره أو لا بأن كان نائما أو مكرها (أو) حلق (رقبته)  
كلها أو عاتته أو صدره أو ساقه (أو ابطنيه أو أحدهما أو) حلق (تجمعه) بفتح الميم  
موضع الحجامه واحتجم وقال يجب الصدقة (وفي أخذ شاربه حكومة عدل) بأن ينظر أن  
هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسابه (وفي) أخذ محرم  
(شارب حلال أو قلم أظفاره) يجب (طعام) على المحرم من أى شئ شاء (أو قص) أى  
تجب شاة ان قص (أظفار يديه ورجليه) كلها (بمجلس) واحد فلو تعدد المجلس تعدد  
الدم (أو) قص (يد أو رجلا) أى أظفار يد أو رجل (والا) أى وان قص أقل من  
خمس أظفار (تصدق) لكل ظفر الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء زيلعى  
(نكمسة) أى كناية صدق بقص خمسة أظفار (متفرقة) من يديه ورجليه لكل  
واحد منها (ولاشئ) عليه (بأخذ ظفر منكسر وان تطيب) أى طيب المحرم عضوا  
كاملا (أو لبس) مخيطا (أو حلق بعذر) راجع للثلاثة فهو مخير ان شاء (ذبح) فى  
المحرم (شاة أو تصدق) فى المحرم أو فى غيره (بثلاثة أصوع) من حنطة (على ستة)  
مساكين لكل واحد نصف صاع (أو صام ثلاثة أيام) والتتابع فيها ليس بشرط  
(فصل \* ولا شئ ان نظر) المحرم (الى فرج امرأة بشهوة فامنى وتجب شاة ان قبل  
أو لبس بشهوة) أو جامع فيمادون الفرج وأترل هو الصحيح (أو أفسد) أى تجب شاة ان  
أفسد (جبه) أو عمرته أوهما معا حموى (بجماع فى احدى السيلين قبل الوقوف بعرفة  
ويعضى) فى الحج كما يعضى من لم يفسده (ويقضى) فى السنة الأخرى (ولم يفترقا فيه)  
أى فى قضاء ما أفسده وجوب بابل ندبا (و) تجب (بدنة لو) جامع (بعده) أى بعد الوقوف  
بعرفة (ولافساد) سواء كان قبل الرمي أو بعده (أو جامع) أى يجب شاة ان جامع (بعد  
الحلق) قبل طواف الزياره كره أو أكثر فلو بعد ما طاف كله أو أكثر فلا شئ عليه  
(أو) جامع (فى العمرة قبل أن يطوف) لها (الاكثر وتفسد) العمرة بذلك (ويعضى)  
فيها (ويقضيه أو بعد طواف الأكر) من العمرة (ولافساد) فيها (وجماع النامى)  
فى الحج والعمرة (كالعامة) فى غير الاثم من الاحكام وكذا جماع النائمة والمكرهة  
(أو طواف للركن محدثا) يجب (بدنة لو) طاف (جنبوا بعيد) هذا الطواف مادام  
بمكة ولا ذبح عليه فى الصورتين والأصح أنه يعيد فى الحدث ندبا وفى الجنابة وجوبا فان  
أعاده فى أيام النحر فلا ذبح والا وجب دم للتأخير (و) يجب (صدقة لو) طاف (محدثا  
للقدوم والصدور أو ترك) أى تجب شاة ان ترك (أقل طواف الركن) وهو ثلاثة أشواط  
فأقل (ولو ترك أكثر) أى أربعة أشواط الركن (بقى محرما) عن النساء أبدا حتى  
يطوفه وان رجع الى أهله فعليه أن يعود بذلك الاحرام (أو ترك أكثر) طواف  
(الصدر) وعليه اعادته مادام بمكة (أو طافه) أى الصدر (جنبوا) يجب (صدقة) صاع  
ونصف على ثلاثة مساكين (بترك أقله) أى أقل طواف الصدر (أو طاف) أى تجب  
شاة اتفاقا ان طاف (للركن محدثا) فى أيامه (والصدر طاهر فى آخر أيام التشريق)  
فلو طافه فى أيام النحر لا يلزمه دم ولو طافه محدثا يلزمه دمان فى رواية وفى أخرى دم

الصلاة (فالجواب) ان هذا

رجل لو لبس ثوبه الطاهر  
أفسده الدم في الحال فتجزئه  
صلاته في ذلك الثوب ذكرها  
في الذخيرة عن المتقي وهي  
رواية أبي سليمان عن أبي  
يوسف رحمه الله وفي البرازية  
انه لا يلزم غسل ثوب أصابه  
دم ذي العذر ان لم يغد فان  
أفاد لزوم وقال محمد بن مقاتل  
يلزم في كل وقت مرة  
والفتوى على الاول (مسئلة)  
ان قيل أي رجل صلى وهو  
حامل دما كثيرا وصحت

صلاته (فالجواب) انه رجل  
صلى وهو حامل شهيد اعليه  
من دمه كثير (مسئلة) ان  
قيل أي رجل حمل شيئا فيه  
دم أكثر من قدر الدرهم  
وجازت صلاته وهو حامله  
(فالجواب) ان هذا رجل  
صلى وفي كفه بيضة مذرة  
حال محها دما تجوز صلاته  
لانه في معدنه والشيء في  
معدنه لا يعطى له حكم  
النجاسة بخلاف ما اذا كان  
في كفه قارورة فيها دم قدس  
رأسها حيث لا تجوز صلاته  
لانه ليس في معدنه وقال  
مجاهد تجوز صلاته لانه في  
معدنه والشيء في معدنه  
لا يعطى له حكم النجاسة  
بخلاف ما اذا كان في كفه  
قارورة فيها دم وقدس  
رأسها لا تجوز صلاته لانه

وصدقه ولو جنباً فله دماء دم لتأخير طواف الركن ودم لوقوعه مع الحدث ودم  
لترك طواف الصدر (و) يجب (دما) لو طاف للركن جنباً في أيامه (والصدر طاهراً  
في آخر أيام التشريق) وقال عليه دم (أو طاف) أي تجب شاة ان طاف (لعمرة وسعى  
محدثاً) الحال انه (لم يعدهما) ورجع الى أهله فان أعادهما أو أعاد الطواف ولم يعد  
السعي لاشي عليه على الصحيح فيهما (أو ترك) أي تجب شاة ان ترك (السعي) بين  
الصفا والمروة ولم يفسد سعيه (أو أفاض) أي نزل (من عرفات قبل الامام) في النهار  
(أو ترك الوقوف بعزدة أو ترك رمي الجمار كلها) في الايام الاربعة وهي سبعون  
حصاة (أو ترك رمي الجمار كلها في يوم واحد) (أو آخر) أي تجب شاة ان آخر  
(الحلق) حتى مضت أيام النحر عنده (أو آخر طواف الركن) وقال لاشي عليه  
وكذا الخلاف في تقديم نسل على نسل كالحلق قبل الرمي ونحو ذلك (أو حلق) أي  
تجب شاة ان حلق (في الحل) بجمع أو عمرة والمراد انه حلق في غير الحرم في أيام النحر  
اما اذا خرج في غير أيام النحر حلق فعليه دمان (و) يجب (دما) لو حلق القمارن قبل  
الذبح (دم لترك الترتيب ودم للقران وقال دم للقران فقط

فصل ان قتل محرم عاقل بالغ حر أو عبداً مداً أو غيره (صيداً) سواء كان  
صيداً الحل أو الحرم والصيد هو الحيوان البري المتوحش باصل خلقته (أودل) الحرم  
(عليه من قتله) محرماً كان أو حلالاً (فعليه الجزاء) ان أخذه المدلول والدال محرم  
وصدقه ولم يكن عالماً بمكانه واتصل القتل بالدلالة (وهو) أي الجزاء (قيمة الصيد  
بتقويم عدلين) وقيل الواحد يكفي (في مقتله أو في أقرب موضع منه) ان كان في بركة  
لا يباع الصيد فيها (فيشتري بها هدياً) من ابل وبقرو غنم (وذبحة) بالحرم (ان بلغت)  
القيمة (هدياً) ان شاء (أو يشتري بها طعاماً) ان شاء (وتصدق به) ان شاء  
(كالفطرة) فيعطى كل مسكين ولو ذمي نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير ولا  
يجوز أقل من ذلك (أو) ان شاء قوم المقتول طعاماً ثم (صام عن طعام كل مسكين يوماً  
ولو فضل أقل من نصف صاع) من بر أو أقل من صاع تمر أو شعير وكان الواجب ابتداءه  
أقل منه (تصدق به) ان شاء (أو صام يوماً) بدله (وان جرحه أو قطع عضوه أو نتف شعيره  
ضمن ما نقص) فيقوم سليمان ومعيان فيغرم ما بين القيمتين (وتجب القيمة) الكاملة  
(بنتف ريشه) أي الطائر (وقطع قوائمه) وكسر جناحيه حتى خرج عن حيز الامتناع  
(و) يجب بسبب (حلبه وكسر بيضه) غير الفاسد (وخرج فرخ ميت به) أي بالكسر  
قيمة اللبن والبيض والفرخ الحي (ولاشي يقتل غراب) والمراد به الابقع الذي يأكل  
الجيف وأما غراب الزرع المسمى بالنوحى فيجب الجزاء بقتله (و) لا يقتل (حداً أو ذئب  
وحية وعقرب وفأرة) بركة أو أهلية (و) لا يقتل (كل عقور) أي وحشي أما غيره  
فليس بصيد أصلاً (و) لا يقتل (بعوض وغل) مطلقاً مؤذياً أو لا وان حرم قتل غير  
المؤذى ككلب أهلي لا يؤذى (و) لا يقتل (برغوث وقراد) وذباب وزنبور وصرصر  
وابن عرس وقنفذ وصياح (وسلمحات) وهي من حيوان الماء وغيرها من الحشرات

ليس في معدنه (مسئله) ان  
 قيل أي رجل صلى ومعه  
 فارة ميتة وجازت صلاته  
 (فالجواب) أن هذا رجل  
 صلى ومعه نالحة مسلّ وهي  
 تسمى فارة ونقلت من خط  
 ابن وهبان أنها ان كانت  
 يابسة جازت صلاته لأنها  
 بمنزلة الموهغة وان كانت  
 رطبة فإن كانت نالحة دابة  
 مذبوحة فصلاته جائزة أيضا  
 لأنها طاهرة وان لم تكن  
 الدابة مذبوحة فصلاته فاسدة  
 والمسلّ حلال يؤكل في  
 الطعام ويجعل في الادوية  
 ولا يقال بأن المسلّ دم لانه  
 وان كان دما فقد استحال  
 فيصير طاهرا كذا في فتاوى  
 قاضيخان وقال انه رأى في  
 بعض الكتب أن المسلّ  
 والعنبر ليسا بطاهرين لان  
 المسلّ من دابة حية والعنبر  
 خردابة في البحر وهذا قول  
 لا يعول عليه ولا يلتفت اليه  
 لما صرح به قاضيخان وأما  
 العنبر فالصحيح أنه عين في  
 البحر بمنزلة عين القير  
 وكلاهما طاهر من أطيب  
 الطيب وقد صح أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم  
 تطيب بطيب فيه مسلّ  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 في الصلاة أصابه شيء فان  
 كان دما نجسا صحت صلاته  
 وان كان ماء طاهرا فسدت

كالخنافس والوزغات (وبقتل قلة) أو القاشما أو القاه ثوبه في الشمس لتتوت (وجزاة  
 تصدق بماشاء) وفي الزائد على الثلاث نصف صاع (ولا يجاوز) أي لا يزداد (عن شاة  
 بقتل السبع) الغير الصائل كالأسد والباري وان كانت قيمة متزايدة عنها (وان صال)  
 السبع أو غيره عليه ولم يدفع الا بقتله (لا شيء) عليه (بقتله) ولو عملوا كاتجب قيمته  
 (بخلاف) المحرم (المضطر) في حال المحمصة فإنه لو قتله يجب الجزاء وان اضطر المحرم  
 الى أكل الميتة أو قتل الصيد أكل الميتة ولا يقتله ولو الصيد مذبوحا كان أولى من  
 الميتة كما أنه أولى من مال الغير (وللمحرم ذبح شاة) ولو أبوها ظبيا (وبقرة وبعير  
 ودجاجة وبط أهلي) يوجد في المساكن والحياض أما الذي يطير فيجب الجزاء بقتله  
 (وعليه) أي على المحرم (الجزاء بذبح حمام مسرول) وهو الذي في رجليه ريش  
 (و) بذبح (ظبي مستأنس) قيد به الان في غيرهما يجب الجزاء بالاتفاق (ولو ذبح المحرم  
 صيدا حرم) أكله وذبحته ميتة سواء أكله محرم أولا (و) لو أكل المحرم الذابح منه (غرم  
 بأكله) قيمة ما أكل (لا) يغرم (محرم آخر) يأبأ كله عندهم (وحل له) أي للمحرم  
 (لحم ما صاده حلال وذبحه) سواء صاده لاجله أولا (ان لم يدل) المحرم (عليه ولم يأمره)  
 أي المحرم الحلال (بصيده) فلو دل أو أمره لا يحل وعليه الجزاء (و) يجب (بذبح الحلال  
 صيدا حرم قيمة يتصدق بها) على الفـ قراء (لا صوم) أي لا يجزيه صوم (ومن دخل  
 الحرم بصيد أرسله) فيه وجوب بان كان في يده حقيقة (فان باعه) بعدما أدخله فيه فسد  
 بيعه و (رد البيع ان بقي) الصيد (وان مات فعليه) أي البائع (الجزاء) وهو الضمان  
 (ومن أحرم وفي بيته أو وقفه صيدا لا يرسله) أي لا يلزمه ذلك سواء كان في يده أو في  
 رحله في الأصح (ولو أخذ حلال صيدا فأحرم) بعد الأخذ (ضمن مرسله) قيمته عنده  
 لا عندهما (ولا يضمن لو أخذه محرم) فأرسله من يده اتفاقا ولو أحرم وفي يده صيد  
 فأرسله ثم وجد بعد ما حل في يد غيره يسترده منه (فان) أخذ محرم صيدا و (قتله محرم  
 آخر ضمننا) أي ضمن كل منهما جزاء تاما (ورجع أخذه على قاتله) بما ضمن ولو قتله  
 حلال ضمن المحرم ورجع به على القاتل (وان قطع حشيش الحرم) أي ماله ساق له (أو  
 شجرة) فيه أي ماله ساق (غير مملوك) لا حد (ولا عما ينبت به الناس ضمن) القاطع (قيمه)  
 ويتصدق بها ولا مدخل للصوم في هذا وما عداه هذا يحل قطعه ولا انتفاع به بالجزاء  
 (الا فيما جف) أي يبس من شجر الحرم فإنه لا يضمن ويحل الانتفاع به (وحرم رمي  
 حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر) نبت معروف بمكة فإنه يجوز قطعه ورعيه (وكل  
 شيء) من الاشياء المتخشب عنها (على المفرد به دم فعلى القارن دمان) دم لحته ودم لعمرته  
 ويلحق به المتمتع الذي ساق الهدى حموى (الا أن يجاوز الميقات غير محرم) بالبحر  
 والعمره ثم أحرم داخل الميقات فيلزمه دم واحد (ولو قتل محرمان) على الاشتراك  
 (صيدا تعدد الجزاء) أي على كل واحد جزاء كامل (ولو قتل صيدا حرم) (حلالا لا)  
 يتعدد الجزاء بل يجب عليهما جزاء واحد (وبطل بيع المحرم) في الحرم (صيدا  
 وشراؤه) ولو باعه بعد الاخراج جاز (ومن أخرج ظبية الحرم) منه (فولدت) بعد الارسال

(فالجواب)

ان هذا امام من انه عرف  
فاستخلف غيره فان كان  
دما كما ظن فله ان يتوضأ  
ويبنى وتصح صلاته وصلاة  
القوم (مسئلة) ان قيل أى  
رجل صلى ومعه عظم كلب  
أكثر من قدر الدرهم وصحت  
صلاته (فالجواب) أنه رجل  
كسر عظمه فوصله بعظم  
كلب ولا يمكن نزعه الا بضرر  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
صلى ونخذه بادية وجازت  
صلاته (فالجواب) أن المراد  
بالنخذ العشييرة وبالبادية  
أنهم يسكنون البدو ومن  
التهديب لابن العز (مسئلة)  
ثلاثة نفر وقعت منهم قطرة  
دم ولم يدروا من أيهم وقعت  
وأنكر كل واحد منهم أن  
يكون ذلك منه فأهمهم أحدهم  
في الظهر واثنان خلفه وأم  
الثاني في العصر واثنان  
خلفه وأم الثالث في المغرب  
واثنان خلفه فأحال صلاتهم  
(فالجواب) ان صلاة الظهر  
لهم جميعا جائزة وأما صلاة  
العصر للامام الثاني والذي  
أم الظهر فجائزة وأما صلاة  
المغرب للامام الثالث فجائزة  
وللرجلين فاسدة لان الاول  
لماصلي الظهر وقد حكم بأنه  
على الطهارة فجازت صلاتهم  
والثاني لما صلى العصر فقد  
حكم أيضا بأنه على الطهارة

والزيادة بعد الموت (فان أدى جزاءها فولدت) بعد الاداء (لا يضمن الولد) والزيادة  
بعد موته فاذا زادت وولدت في يد المشتري ثم ماتا فباعتهما البائع قبل التكفير لا بعده  
كما قبل البيع

### باب مجاوزة الوقت أى الميقات (بغير احرام)

(من جاوز الميقات غير محرم ثم عاد محرما لميبيا) ولم يشرع في نسل بطل الدم وعندهما  
ان يرجع اليه محرما فليس عليه شيء لبي أو لم يلب وان لم يعد أو عاد بعد شروعه لا يسقط  
الدم (أو جاوز) الميقات بغير احرام (ثم أحرم) داخل الميقات (بعمره) أو حج (ثم أفسد)  
العمره أو الحج (وقضى) ما أفسده باحرام من الميقات (بطل الدم) أى سقط (فلو دخل  
السكوفى) أى الآفاق (البستان) أى مكانا من الحل داخل الميقات (لحاجة) لالدخول  
مكة ثم بدا له أن يدخل (له دخول مكة بلا احرام ووقته) أى ميقاته (البستان) كالبيستانى  
أى ميقاتهما جميع الحل الذى بينهما وبين الحرم (ومن دخل مكة بلا احرام) حتى  
(وجب عليه أحد النسكين ثم حج عماعليه) من حجة الاسلام أو فطر أو عمره منذورة في  
عامه ذلك (صح عن دخوله مكة بلا احرام وان تحولت السنة لا) تنوب عماله به بدخول  
مكة

### باب اضافة الاحرام الى الاحرام

(مكى) المراد به غير الآفاق فشمع من كان داخل الميقات أيضا أحرم و (طاف شوطا  
لعمرته) أى أقل أشواطها (فأحرم بحج رفضه) وجوبا بالتحلل منه بالخلق مثلا تحاميا  
عن الاثم (وعليه حج) من قابل (وعمره) يتحلل به لانه في معنى فائت الحج حتى لو أتى به  
في سنته قضاء سقطت عنه العمره (ودم رفضه فلو مضى عليهما) أى أتمهما المكى (صح  
وعليه دم) لجمعه بينهما وهو دم جبر فلم يحل التناول منه (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بآخر)  
أى بحج آخر (يوم النحر فان حلق في) الحج الاول (ثم أحرم بالحج الثاني) لزمه الحج (الآخر)  
لصحة الشروع فيه عندهما خلافاً لمحمد (ولادم) عليه اتفاقا (والا) أى وان لم يحلق للحج  
الاول وأحرم للثاني (لزمه) الحج الآخر (وعليه دم قصر) عبر به ليم المرأة (أولا) وقالان  
حلق فعليه دم والا لا (ومن فرغ من) أفعال (عمرته الا التقصير فأحرم باخرى) أى  
بعمره أخرى (لزمه دم) للجمع بينهما (ومن أحرم بحج ثم) أحرم (بعمره) قبل اتمام الحج لزمه  
ويصير بذلك قارنا واساء لانه خالف السنة (ثم) لو (وقف بعرفات) قبل ان يأتى  
بأفعاله (فقد رفض عمرته) أى صار رافضا لها (وان توجه اليها لا) يرفض العمره حتى  
يقف بها وكذا الوعاد قبل الوقوف أمكنه ادائها (فلو طاف للحج) طواف القدوم (ثم أحرم  
بعمره) لزمه (و) لو (مضى عليهما) بأن قدم أفعال العمره على أفعال الحج جاز لكن  
(يجب) عليه دم (وهو دم كفارة) فلا يجوز الا كل منه (ونذهب رفضها) أى العمره في هذه  
الصورة (واذا رفضها قضاها) وان أهل (الحاج أى أحرم) بعمره (يوم النحر) أو أيام



والامام الاول على الطهارة  
لجارت صلاتهما والثالث لما  
صلى المغرب فسدت صلاة  
الامامين الاولين لان من  
زعمهما أن هذا الامام على  
النجاسة وصلاة الامام جائرة  
لانه لم يتيقن بالنجاسة  
وذكر في رواية أخرى أن  
صلاة المغرب لا تجوز لعلته  
الترتيب لان العصر علقه  
من الحيرة وهذا يرشد الى  
أن صلاة العصر لم تصح  
للامام الثالث (مسئلة) رجل  
معه ثلاثة أثواب أحدها  
نجس غير عين حضرت  
الصلاة فقهرى وصلى الظهر  
في أحدها فلما حضرت  
العصر تحرى وصلى في الثاني  
فلما حضرت المغرب تحرى  
وصلى في الثالث ثم صلى  
العشاء في الثوب الذي صلى  
فيه الظهر ما حال هذه  
الصلوات (فالجواب) أن  
الظهر والعصر جائزتان  
والمغرب والعشاء فاسدة  
وقد مر الوجه في التي ذكرت  
قبلها وفي رواية أن العشاء  
جائرة كما في التي سلفت من  
الحيرة أيضا (مسئلة) ان قيل  
أي صلاة واحدة تفسد خمسا  
وتصلح خمسا (فالجواب)  
ان هذه صلاة فاتت رجلا  
فصلى بعدها خمس صلوات  
ذاكر اللفائنة فان صلى  
الفائنة قبل السادسة وجب

التشريق (لزمته) لصحة الشروع فيها وان كره تحريمها (ولزمه الرضا) اذا  
رفضها لزمه (الدم والقضاء) فان مضى عليها صح ويحب دم) كفارة (ومن فاته الحج فاحرم  
بعمره أو حجة رفضها) وعليه دم التحلل وعليه في العمرة قضاؤها وفي الحج حجة وعمره

### باب الاحصار

المحصر هو الذي أحرم بحجة أو عمرة أو بهما ثم منع من الوصول الى البيت لمرض أو نحوه  
لمن أحصر بعد ومرض (أو عدم محرم أو ضياع نفقة أو نحو ذلك) (ان يبعث شاة) أو  
قيمة ما يشتري بها شاة أو سبع بدنة ولا مدخل للصوم والاطعام هنا (تذبح عنه) في  
الحرم ولا شيء عليه لو سرق بعدده ولو معسر ابقى محرما الى ان يحج ان زال قبل فوات الحج  
أو يتحلل بالطواف والسعي ان استمر حتى فاته الحج (فيتحلل) بعد الذبح بلا حلق وتقصير  
فلو ظن ذبحه ففعل ما يفعله الحلال ثم ظهر انه لم يذبح أو ذبح في حل كان عليه جزاء ما جنى  
(ولو) كان المحرم المحصر (قارنا بعت دمين) دما للحج ودما للعمرة (ويتوقت) دم الاحصار  
(بالحرم) حتى لا يجوز ذبحه في غيره (لا يوم النحر وعلى) المحرم (المحصر بالحج) الفرض  
أو النفل (ان تحلل حجة وعمرة) فالحج بالشروع والعمرة للتحلل وهذا اذا لم يقض الحج  
من عامه ذلك اما اذا قضاه فيه فلا عمرة عليه (وعلى) المحصر (المعتمر عمرة وعلى) المحصر  
(القارن حجة وعمرتان فان بعث) المحصر هديا (ثم زال الاحصار وقدر على) ادراك  
(الهدي والحج توجه) لزوما لا داه الحج ولا يتحلل بالهدي (والا) أي وان لم يقدر على  
ادراكهما أو قدر على ادراك أحدهما (لا) يتوجه بل يصبر حتى يحل بنحر الهدي (ولا  
احصار بعد ما وقف بعرفة) لانه تم حجه لكن بقي محرما الى ان يطوف طواف الزيادة  
والصدر ويحلق (ومن منع بمكة) أو بالحرم (عن الركنين) أي الوقوف وطواف الزيادة  
(فهو محصر وان) أي وان يمنع عن الركنين (لا) يكون محصرا

### باب الفوات

(من فاته الحج) فرضا كان أو نذرا أو تطوعا صححها أو فاسدا (بفوت الوقوف بعرفة) بطولوع  
نحر النحر (فليحل) عن احرامه وجوبا (بعمره) فيطوف ويسعى بلا احرام جديد لها  
ولو كان قارنا طواف طوافين وسعى سعيين ان فاته قبل أن يؤدي العمرة (وعليه الحج  
من قابل) أي في السنة التالية (بلا دم ولا فوت لعمرة وهي طواف وسعى وتصح) العمرة  
(في السنة) كلها (و) لكن (نكره) تحريمها في (يوم عرفة) ولو قبل الزوال (ويوم النحر  
وأيام التشريق وهي سنة) مؤكدة على الصحيح لا فرض كفاية

### باب الحج عن الغير

الاصل ان كل من أتى بعبادة له جعل ثوابها لغيره وان نواها عند الفعل لنفسه خلافا  
للمعتزلة (النيابة تجزئ في العبادة المالية) كزكاة وكفارة (عند العجز والقدرة ولم تجز)  
النيابة (في البدنية) كصلاة وصوم (بمحال) سواء كان قادرا أو عاجزا (وفي المركب  
منهما) كالحج (تجزئ عند العجز فقط) دون القدرة (والشرط) للنيابة في الحج (العجز الدائم



عليه قضاء الخمس وان صلاها

بعد السادسة لم يجب عليه  
القضاء عند أبي حنيفة  
خلافًا لأبي يوسف ومحمد  
رحمهم الله تعالى لسقوط  
الترتيب بكثرة الفوائت  
والكثرة تثبت بالسادسة  
فاذا ثبت استند إلى أولها  
لأن الكثرة صفة قائمة  
بالمجموع فثبت سقوط  
الترتيب الذي هو حكمها  
مضافًا إلى أول الصلاة ليكون  
الحكم مقابلًا لعلته كما في

تصرف المريض وتجهيل  
الزكاة وأداء الظهر قبل  
الجمعة ولهما أن الخمس وقعت  
فاسدة لعدم الترتيب فلا  
تنقلب جائرة ثم ما قاله قياس  
وما قاله أبو حنيفة استحسان  
(مسئلة) أن قيل أي صلاة  
إذا فسدت يصلحها الحدث  
عما كان أو سهواً (الجواب)  
أن هذه صلاة رجل قام قبل  
العود الأخير وركع ومجد  
فانه تفسد صلاته بالرفع من  
السجود على المختارة وهو  
قول محمد فإذا سبقه الحدث  
في تلك السجدة قبل الرفع  
كان له أن يبني على فرضه  
عنده فيتوضأ ويقعد ويتشهد  
ويسلم ويسجد للسهو ولولم  
يحدث حتى رفع من السجدة  
فسدت فريضته وقال أبو  
يوسف تفسد وليس له البناء  
لأنه بطل فرضه بمجرد الوضع

إلى وقت الموت) كالزمانة وقطع الرجلين وإن أجم عن نفسه وهو مريض أو مجوس  
فإن ملت جاز وإن زال العذر بطل (وإنما شرط عجز المنوب للجمع الفرض لا النفل) لأن  
بابه أوسع (ومن أحرم عن أمره ضمن النفقة) لهما ويقع عنه وإن نوى عن أحدهما  
لا بعينه فإن عينه قبل الطواف والوقوف صح وإن سكنت عن ذكر المحجوج عنه معينا  
ومهما لانس فيه وينبغي أن يصح التعيين ثم إن شاء قال عند الإحرام ليلك عن فلان  
وإن شاء اكتفى بالنية نهر (ودم الإحصار على الأمر ودم القران والجنسية على  
المأمور فان مات) المأمور أو سرق نفقته (في طريقه يجمع عنه) أي عن الميت الموصى  
(من منزله) وعندهما من حيث مات المأمور فإن لم يكن له منزل فن حيث مات اتفاقا  
وإن بين موضعين يجمع عنه من ذلك الموضع اجتماعا (ثالث ما بقى) أن كان يكفي للجمع من  
منزله والآخر حيث يبلغ فإن مات أو سرق ج ثانيا من الثلث الباقي بعدها وهكذا إلى  
أن لا يبقى ما يبلغ الحج فتبطل الوصية (ومن أهل) أي أحرم (بجمع عن أبيه) ولم يعين  
(فعين) عن أحدهما (صح) ولو بعد الوقوف والطواف

### باب الهدى

وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من النعم (أدناه شاة) وأعلاه ابل وأوسطه بقر (وهو)  
أي الهدى (ابل وبقر وغنم وما جاز في الضحايا) وهو الثني من الكل والجذع من الضأن  
بشرط السلامة من العيب المانع (جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء) من الجنائيات  
وغيرها (إلا في طواف الركن جنباً وفي) (وطء بعد الوقوف) بعرفة قبل الحلق  
والطواف فلا بد فيه مامن البدنة أما بعد الحلق فالراجح وجوب الشاة (ويأكل من  
هدى التطوع) أن يبلغ الحرم والألا (والمتعة والقران فقط) دون الكفارات والنذور  
والإحصار (وخص ذبيح هدى المتعة والقران بيوم النحر) أي وقته وهو الأيام الثلاثة  
حتى لو ذبح قبله لم يجز اجتماعاً أو بعده كان تار كالأول واجب عند الإمام فيلزم دم وتاركا  
للسنة عندهما واحترز بقوله (فقط) عن بقية الهدايا ودم الإحصار فانه يجوز ذبحها أي  
وقت شاء (و) (خص ذبيح) (الكل بالحرم) سوى هدى النذر (لا) يخص (بفقيره) أي  
الحرم بل هو وغيره سواء (ولا يجب التعريف بالهدى) بأن يذهب به إلى عرفات ولو كان  
تعريف هدى المتعة حسن (ويتصدق بجلاله وخطامه) وهو جبل يجعل في عنق  
الابل (ولم يعط أجزا منهن) أي من الهدى والأولى أن يتولى ذبحه بنفسه إن أحسنه  
(ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلبه) لو كان المذبح قريباً ولا يحلبه وتصدق به (وينضح)  
بالكسر أي يرش (ضرعه بالنقاح) أي الماء البارد العذب ليرتفع لبنه (فإن عطب  
الهدى) أي قارب الهلاك حال كونه (واجباً أو تعيب) قبل الذبح لا وقته بما يمنع  
الأفحية (أقام غيره مقامه والمعيب له) يصنع به ماشاء (ولو) كان الهدى الذي عطب  
أو تعيب (تطوعاً ونحوه) وصبغ نعله بدمه وضرب به) أي بالدم (صفحته) أي صفحته  
سنامه ليعلم أنه هدى فيأكله فقير (ولم يأكله) هو ولا (غني) غيره (وتقلد بدنة التطوع  
(و) بدنة (المتعة والقران) لأنه دم نسك وفي التقليد تشهيره (فقط) أي دون دم

ولما ذكرنا

محمد هذا قافا

فسدت يصلحها الحدث والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل كان فى الصلاة فقال نعم ولم تفسد صلاته (فالجواب ان هذارجل يجرى فى كلامه نعم فى غير الصلاة على سبيل العادة فان صلاته لا تفسد ويجعل ذلك من القرآن من فتاوى أبى الليث وذلك لان نعم وردت فى القرآن ونحو ذلك قوله مثلا والله أعلم (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى صلاة يوم وليلة بوضوء واحد فلم تجزه صلاة الغداة وأجزأه سائر الصلوات (فالجواب) ان هذارجل أجنب ليلا فاغتسل ونسى المضمضة وصلى الفجر فلم تجزه ثم شرب بعد طلوع الشمس شربا ابتل به جميعه ثم صلى سائر الصلوات فأجزأته من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل صلى الخمس بوضوء واحد فأجزأته المغرب والعشاء ولم تجزه البواقي (فالجواب) ان هذارجل أجنب ليلا ثم اغتسل ونسى المضمضة وأصبح صائما وصلى سائر الصلوات الى المغرب فلما أذن أفطر وبل الماء جميعه وصلى المغرب والعشاء فمحتدون

(بعرفات

(قبل يومه) أى يوم عرفة (تقبل) شهادة تهم ان أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم والا لا (و) لو شهدوا بوقوفهم (بعدها) تقبل شهادة تهم وجازا لوقوف حتى للشهود للخرج الشديد (ولو ترك الجرة الاولى) أى رميها (فى اليوم الثانى) أو الثالث أو الرابع عامدا كان أو ناسيا ورمى الوسطى والثالثة (رمى الكل) بأن يرمى الاولى ثم الباقيتين (أو) يرمى (الاولى فقط) أى من غير إعادة الباقيتين ولا شئ عليه فيهما (ومن أوجب) على نفسه بالنذر (حجاما شيلا لا يركب حتى يطوف للركن) ولو ركب فى كل الطريق أو أكثره أراق دما وفى أقله بحسابه ويبتدى المشى من بيته هو الأصح (وان اشترى) أمة (محرمة) أو نكح امرأة محرمة بالنجس النفل (حلها) من الاحرام بأن يقصر شعرها أو يقلم ظفرها (وجامعها) (خاتمة) زيارة النبي صلى الله عليه وسلم أفضل المندوبات ثم ان كان النكاح فرضا قدمه عليها والا يتخير والاولى تجزئ النية للزيارة وقيل لزيارة المسجد أيضا

### (كتاب النكاح)

(هو) لغة الضم وشرعا (عقد يرد على ملك المتعة قصدا) احترازا عن البيع لانه عقد يرد على ملك المتعة تبعا (وهو سنة) مؤكدة على الأصح عند القدرة على المهر والنقعة والوطء مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسنن نهر (وعند التوقان) أى شدة الاشتياق الى النساء (واجب) وعند تيقن الزنا الا به فرض وعند خوف الجور مكروه وعند تيقنه حرام ويندب اءلا به وتقدم خطبته (وينعقد) النكاح (بإيجاب وقبول وضعا للمضى) كان يقول زوجت فيقول تزوجت (أو أحدهما) كان يقول زوجني فيقول تزوجتك (وانما يصح) النكاح (بلفظ النكاح والتزويج) بأن يقول نكحتك أو تزوجتك فقالت قبلت (وما وضع لتلميل العين فى الحال) كالحبة والصدقة ونحوهما ولا ينعقد بالاجارة والاحلال والاباحة ونحوها ولا بإجازة بالزاي ولو تزوجت نصفا فى الأصح ولا بالفاظ مصحفة كتجاوزت اتفاقا الا أن يصطلم على الانعقاد قوم فيجوز در (عند حرين) أى ينعة عند حرين (أو حرتين عاقلين بالغين مسلمين) لنكاح مسلمة سامعين معاقولهما فاهمين أنه نكاح (ولو) كانا فاسقين أو مجذومين (فى قذف تابا) أو أعميين أو ابني العاقرين (أو ابني أحدهما وان لم يثبت النكاح بالابنين ان ادعى القريب (وصح تزويج مسلم ذمية) كناية (عند) شاهدين (ذمين) كآيين ولو مخالفين ملتما (ومن أمر رجلا) أى وكله (أن يزوجه صغيرة فزوجها) الوكيل (عند رجل والاب حاضر صم) النكاح لان الاب يجعل مباشرا للعقد حكما (والا) أى وان لم يكن حاضرا (لا) يصح وقالوا اذا زوج الاب ابنته البالغة بأمرها بحضورتها ومع الاب شاهد آخر يصح

(فصل فى بيان النساء المحرمات) (حرم تزويج أمه وبنته وان بعدتا) كأم الام وان علت وبنت البنت وان سفلت (وأخته وبنتها وبنت أخيه وعمته وخالتها) وعمه جده

البواقي (مسئلة) ان قيل

أي رجل صلى صلاة يوم  
وليلة فحازت صلاة الفجر  
ولم تجزه الاربع (فالجواب)  
ان هذا رجل أصاب ثوبه  
دهن نجس وكان في وقت  
الفجر أقل من قدر الدرهم  
فحازت صلاة الفجر ثم انتشر  
ذلك فصار أكثر من قدر  
الدرهم فلم تجزه سائر الصلوات  
وهذا نسبه في القنية الى  
نظم الزندويسني ثم رقم  
للعيون وقال في فتاوى أبي  
حفص لا يمنع وبه يفتي لان  
الزيادة أثر وليس بعين  
وفي الصيرفية قال أبو سهل  
الكبير البخاري لا يجوز  
وبقوله قال مشايخ بخاري  
وقيل يجوز وبه أفتى أبو  
علي النسفي وعبد الواحد  
والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
أي رجل صلى فريضة ثم  
تذكره وفيها أن عليه فائنة  
وليس ذلك لضيق الوقت  
ولا لكثرة الفوائت  
(فالجواب) ان هذا رجل  
صلى ركعة من العصر  
فغربت الشمس ثم تذكر  
ان عليه الظهر يتمها ولا  
تفسد العصر لانها ليست في  
وقتها حتى تفسد بتذكر  
الظهر والله أعلم (مسئلة) ان  
قيل أي رجلين صليا في  
صحراء فقاما معا ثم شكرا  
أيهما الامام ففسدت

وخالته وعمه جده وخالتهاسواه كن لاب وأم أولاب أولام (وأما امرأته) دخل  
بابتها أولا (وبنتها) أي بنت امرأته (ان دخل بها) فان لم يدخل بالام حتى حرمت  
عليه بالطلاق أو ماتت حل له أن يتزوج بالربيعة وكذا بنات الربيب والربيزة  
(وامرأة أبيه) دخل بها ولم يدخل (و) امرأة (ابنه) كذلك (وان بعدنا) كأمراة  
أبي أبيه وان علا وامرأة ابن ابنه وان سفل (والكل) أي كل المذكورات (رضاعا)  
حتى ان المرأة لو أرضعت ولدا يحرم على هذا الولد امرأة زوج المرضعة التي نزل لبنها منه  
ويحرم على زوج المرضعة هذا الولد (و) حرم (الجمع بين الاختين) ولورضاعا مطلقا  
حرتين أو أمتين (نسكاحا وطأ بعلك عین) قيد به لانه لا يحرم الجمع ملسا (فلو تزوج  
أخت أمتة الموطوءة) تزوجا صحيحا صح ركن (لم يطأ واحدة منهما حتى يبيعهما) أو  
يبيها التلا يكون جامع بينهما وطأ حقيقة (ولو تزوج أختين) وكذا كل من لا يحل  
جمعه من المحارم كأمراة وأمهاتهن (في عقدين ولم يدرا الاول) ولم يدخل بواحدة منهما  
(فرق) القاضى (بينه وبينهما ولهما نصف المهر) لو سمي واستوى مهرهما وادعت  
كل انها الاولى ولا بينة لهما (و) حرم الجمع (بين امرأتين أية فرضت ذكرا حرم  
النسكاح) كالجمع بين المرأة وعمتها بخلاف ما لو كانت الحرمة من جانب واحد كأمراة  
وبنت زوج كان لها من قبل فانه يجوز (والزنا والممس) ولولشعر الرأس بحائل  
لا يمنع الحرارة (والنظر) من جانبه أو من جانبها في الملك أو غيره عن عمد أو غيره  
(بشهوة) راجع للمس والنظر (يوجب حرمة المصاهرة) فتحرم هي على آباء الواطئ  
وان علوا وعلى أولاده وان سفلوا ويحرم على الواطئ أمهاتها وان علون وبناتها وان  
سفلن (وحرم تزوج أخت معتدته) عن رجعي أو بائن أو ثلاث أو نكاح فاسد  
أو شبهة أو عن عتق في أم الولد (و) حرم على السيد تزوج (أمتة) على العبد  
تزوج (سيدته) تزوج (المجوسية) وهي من لادين لها ولا كتاب (والوثنية) وهي  
من تعبد الاصنام (وحل) للمسلم (تزوج الكفاية) اسرايلية أولا (والصابئية)  
وهي من تعبد الملائكة وكرهه وقال لا يجوز (و) المرأة (الحرمة ولو) كان المتزوج  
(محرمًا والامة) أي أمة غيره ولو كان يستطيع نكاح الحررة (ولو) كانت (كفاية  
والحررة على الامة لا عكسه) أي لا يحل نكاح الامة على الحررة سواء تزوجها حراً أو  
عبد برضا الحررة أولا (ولو في عدة الحررة) سواء كانت عدة طلاق بائن أو رجعي (و)  
حل تزوج (أربع) نسوة (من الحرائر والاماء فقط للحر) وله التسرى بمن شاء من  
الاماء (وثنتين) من الحرائر والاماء (للعبد) ولو مدبرا أو مكاتبا ولا يحل له التسرى  
أصلاً نهراً (وحبلى من زنا) ولكن لا يطؤها حتى تضع حملها ولا نفقة لها ودواهي الوطء  
كالوطء فتحرم در ولونكهما الزاني حل له وطؤها اتفاقاً (لا) يحل تزوج حبلى (من  
غيره) أي الزنا بأن يكون الحمل ثابت النسب ولو من حربي أو سيده المقربه (و) حل  
تزوج (الموطوءة بعلك عین) بأن وطئ المرء أمتة ثم زوجها من غيره ويستبرئها  
سيدها وجوباً على الصحيح در (أو زنا) بأن رأى رجلاً امرأة تزنى فتزوجها جازله

صلاتهما بمجرّد الشك  
(فالجواب) انهما مسافر  
ومقيم شك قبل أن يصليا  
ركعتين هكذا كرم محمد بن  
الحسن رحمه الله في نوادر  
الصلاة فلو شك بعد ما صليا  
ركعتين يجعل الامام هو  
المقيم لاننا جعلنا الامام هو  
المسافر فاذا قام الى الثالثة  
والاربعة تكون له تطوعا  
وللقيم فرضا فتفسد صلاته  
واذا جعلناه المقيم كاتا  
لل امام فرضا والمسافر نفلا  
فتمجوز صلاتهما كذا في  
الحيرة (مسئلة) ان قيل أى  
رجل متوضئ بماء طهور  
رأى الماء في صلاته ففسدت  
(فالجواب) أن هذا رجل  
متوضئ صلى خلف امام  
متيمم فأبصر هو الماء دون  
امامه من الحيرة (مسئلة) ان  
قيل أى رجل كان في  
الصلاة فسمع صوت انسان  
يقول الماء الماء فتبطل  
صلاته وينقض وضوءه  
وتبين زوجته وينقض  
مسجده (فالجواب) ان  
هذا رجل فقد بلغ أهله خبر  
موته فهدمت داره وبنيت  
مسجدا وتزوجت امرأته  
ثم ان زوجها تيمم وصلى  
فلما كان في الصلاة حضر  
المفقود ونادى بالماء كذا  
في العدة (مسئلة) ان قيل  
أى رجل كان يصلى فنظر

وطؤها بالاستبراء (و) حل تزوج (المضمومة الى محرمه و) جميع المهر (المسمى لها)  
ولو دخل بالمحرمه فلها مهر المثل (و) بطل نكاح المتعة (و) أن يقول تزوجتك لا تمتع بك  
أياما (و) بطل النكاح (الموقت) بوقت وطول ولا ولو تزوجها على أن يطلقها بعد  
شهر أو نوى ذلك فهو جائز (و) حل (له وطء امرأة ادعت عليه أنه تزوجها وقضى)  
القاضي (بنكاحها ببينة ولم يكن تزوجها) قبل وعندهما لا يسعه أن يطاها وبه يفتى  
شربلالية

### (باب الاولياء والا كفاه)

(نفذ نكاح حرة) ولو بكر اخرج الامة ولو مدبرة أو مكاتبه أو أم ولد (مكافه) أى عاقلة  
بالغة خرج الصغيرة والمجنونة (بلا) حضور (ولى) واذنه ولو من غير كف وفي ظاهر  
الرواية وروى الحسن أنه ان كان كفوا نفذوا الا لا وبه يفتى في زماننا وعلى هذا  
فالمطلقة ثلاثا ولو تزوجت بغير كف لا تحل للاول وان لم يكن لها ولى صم النكاح  
اتفاقا نهر (ولا تجبر بكر بالغة على النكاح) ولو كان المزوج أباً أو جدا (فان  
استأذنها) أى البكر البالغة (الولى) الاقرب بأن قال أريد أن أنكح فلانا  
(فسكتت أو ضحككت) غير مستهزئة أو بكت بلا صوت (أو زوجها) بدون الاستئذان  
(فبلغها الخبر) بعد التزويج (فسكتت فهو) أى كل واحد مما ذكر (اذن) أى توكيل  
في الاول واجازة في الثانى ان علمت بالزوج لا بالمهر (فان استأذنها غير الولى) أو ولى  
أبعد مع وجود الاقرب (فلا بد من القول) فلا يكون سكوتها رضا (كالثيب) وهى من  
زالت بكارتها ولو بلغها العقد ووجد منها فعل يدل على الرضا كتكبتها نفسها  
ومطالبتها بمهرها فهو كالقول (ومن زالت بكارتها بوثيقة) أى نطة (أو حيضة أو  
جراحة) أصابت موضع البكارة (أو تغيبس) أى طول مكث (أو زنا) غير مشهور  
(فهى بكر) حكم فيكفى سكوتها عند التزويج خلافا لهما (والقول لها) يمينها على  
المفتى به (ان اختلفا في السكوت) بان ادعى الزوج سكوتها حال اخبارها بالنكاح  
وقالت رددت ولم يكن دخل بها طوعا (و) يجوز (للولى انكاح الصغير والصغيرة)  
عدلا كان أو فاسقا أباً كان أو غيره من الاولياء بكر كانت الصغيرة أو ثيبا (والولى  
العصبة) بنفسه (بترتيب الارث) والحجب فيقدم ابن المجنونة على أبيها لانه يحجبه  
حجب نقصان (ولهما) أى للصغير والصغيرة (خيار الفسخ) أى فسخ النكاح  
(بالبلوغ في غير الاب والجد) أب الاب مطلقا سواء كان القاضي أو الام أو غيرهما  
(بشرط) حكم (القضاء) وهو الاصح وعليه الفتوى ولو زوجها ما لا أب أو الجد فلا  
خيار لهما بعد البلوغ والابن في المجنونة كالأب بل أولى خلاصة (وبطل) خيارها  
(بسكوتها ان علمت) بالنكاح حال كونها (بكر) وان لم تعلم به فلها الخيار حتى تعلم  
وتسكت ولو كانت ثيبا لا يبطل خيارها بالسكوت (لا بسكوتها) أى لا يبطل خيار  
الصغير اذا بلغ وسكت (ما لم يرض ولودلالة) بأن يجي منه ما يدل على الرضا كتسليم  
الصداق والنفقة ونحوهما (وتوارثا قبل الفسخ) أى يرث كل منهما من صاحبه



ان مات احد من قبل البتوع او قبل مسخ النكاح (ولا ولاية) في الانكاح (لعبد) ولو مكاتباً (و) لا (صغيراً) لا (مجنون) على أحد (و) لا كافر على مسلمة) أو ولد مسلم وكذا الولاية لمسلم على كافر هذا اذا كانت العصبية (وان لم تكن) أي ان لم توجد (عصبية) لا قريبة ولا بعيدة لا نسبية ولا سببية كولي العتاقة (فالولاية للام) ثم للعبد الفاسد (ثم للاخت لاب وأم) ثم الاخت (لاب) على المقتب به (ثم لولد الام) أي للاخت والاخ لام ثم لاولادهم (ثم لذوي الارحام) أي ثم العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الام ثم اولادهم ثم هذا الترتيب ثم مولى المولاة (ثم) عند عدم الاولياء فالولاية (للمالك) أي السلطان والقاضي المأذون بالانكاح ونائب القاضي كالقاضي ان فوض له ذلك (و) يجوز (للابعد) من الاولياء (التزويج بغيبه الاقرب مسافة القصر) وهي ثلاثة أيام ولياليها وعليه الفتوى واختار الاكثر انها مقدرة بفوت الكف الخاطب ولوز وجهها الاقرب حيث هو جاز ولا بعد التزويج بعض الاقرب اجماعاً (ولا يبطل) عقد الابعد في غيبه الاقرب (بعوده وولي المجنونة) والمجنون (الابن لا الاب) وعند محمد بالعكس والاولى ان يعقده أحد هما بأمر الآخر ليصح اتفاقاً

عن عيینه فطلقت امرأته ونظر عن يساره فوجب عليه الحج (فالجواب) ان هذا رجل متيم رأى قدومه ماه فسدت صلاته وكان حلف بطلاق امرأته ان لا ينظر الى وجهه فلان لجاء عن عيینه فنظر الى وجهه ولما التفت عن يساره وأخبر بعوت مورثه عن مال كثير فاستغنى فوجب عليه الحج كذا في العدة (مسئلة) ان قيل أي رجل صلى بقوم فسلم عن عيینه طلقت زوجته وسلم عن شماله فبطلت صلاته ونظر الى السماء فوجب عليه ألف درهم (فالجواب) ان هذا رجل سلم عن عيینه فرأى رجلاً كان زوج امرأته التي تزوج بها وكان ادعى موته فقدم من السفر فليس له بعد النظر الى وجهه الا الطلاق منها ثم سلم عن شماله فرأى في ثوبه دماً كثيراً فوجب عليه إعادة الصلاة ونظر الى السماء فرأى الهلال وكان عليه ألف مؤجلة الى الهلال فوجب ذكرها في التهذيب (مسئلة) ان قيل أي رجل تذكرفي الصلاة ان عليه فائتة ولا تفسد صلاته والحال ان فوائته لم تبلغ حد الكثرة (فالجواب)

فصل في الكفاهة اعلم ان الكفاهة تعتبر عند العقد ولا يضر زوالها بعده (من نكحت غير كف) بغير اذن الولي (فرق الولي) العصبية لا غيره ان شاء ما لم تلد منه فان ولدت فلاحق له (ورضا البعض) من الاولياء (كالكل) ولا يكون لمن هو مشله في الولاية ان ينقضه بخلاف من هو اقرب منه (وقبض المهر ونحوه) كالقيام بزفافها (رضاء لا السكوت) أي لا يكون سكوت الولي بعد العلم رضا وان طال ما لم تلد (والكفاهة تعتبر نسباً فقريش أكفاء) لبعض ولا يعتبر التفاضل بين قريش (والعرب) كلهم (اكفاء) لبعض وليسوا بكف لقريش (وحرية) من جهة الاصل (واسلاماً) من جهة الاصل (وأبوان فيهما) أي في الحرية والاسلام (كآباءه) فن له أبوان فيهما يكون كفواً لمن له آباء ومن له أب واحد فيهما لا يكون كفواً لمن له أبوان فيهما وهو الصحيح ومسلم بنفسه أو معتق غير كف لمن أبوها مسلم أو حر (و) تعتبر (ديانة) عند حاجتي ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت فاسقاً كان للاولياء حق الرد (و) تعتبر (مالاً) وهو ان يكون مالاً للهراً أهجلاً ونفقة شهران لم يكن محترفاً والا فان يكتسب كل يوم كفايتها لتطبيق الجماع (و) تعتبر (حرفة) وقال أبو يوسف لا تعتبر الا أن تفحش كالحجام والحائك والديباغ (ولو) نكحت كفواً (نقصت عن مهر مثلها) نقصاً لا يتغابن الناس في مثله يجوز (للولي أن يفرق) عند القاضي (أو) ان يتم المهر ان التزم عند أبي حنيفة وعندهما ليس للولي حق الاعتراض (ولو زوج) الاب الصالح الذي لم يعرف منه سوء اختيار بجانة أو فسقا (طفله غير كف أو بغيض فاحش) بأن زوج ابنته الصغيرة عبداً أو نكح من مهر مثلها أو ابنته الصغيرة أمة أو زادت في مهر امرأته (صح) ذلك عليهما عند الامام خلافاً لهما (ولم يجز ذلك) أي تزويج غير



أنه رجل يص

(مسئلة) ان قيل اي رجل  
اقتدى بامام فصلى الامام  
أربع ركعات وصلى هو  
ركعتين ولا يجب عليه قضاء  
الركعتين الباقيتين  
(فالجواب) انه يصلى  
التطوع أربعاً فاقتدى به  
رجل فلما صلى ركعتين تكلم  
وأتم الامام صلاته من العدة  
(مسئلة) ان قيل اي رجل  
أدرك الامام في الركوع  
فركع معه ولا يعتد به حتى  
تلمزه الاعادة (فالجواب)  
أن هذا الامام قرأ أو ركع ولم  
يسجد ثم أعاد الركوع  
فادركه رجل في ذلك  
الركوع فانه لا يعتد به  
(مسئلة) ان قيل اي امام  
يؤتم به في حال ولا يؤتم به في  
حال (فالجواب) أنه رجل  
افتتح الصلاة مع الامام  
ونام خلفه حتى صلى الامام  
أربع ركعات وترك من كل  
ركعة سجدة فحدث الامام  
فقدمه فانه يصلى ركعة  
ويسجد سجدة ولا يتابعه  
القوم فيها وكذلك الركعة  
الثانية والثالثة والرابعة  
وانما يتابعونه في سجدة  
من كل ركعة (مسئلة) ان  
قيل اي امام تفسد صلاته  
ولا تفسد صلاة المأمومين  
(فالجواب) انه رجل صلى  
الغبار اماماً وسلم واتباعه

اللاف او بالزيادة والنقصان (لغير الاب والجد) اما فادومتها ابن المعتوهه وسيد  
الامة

فصل في الولاية في النكاح وغيره يجوز (لابن العم أن يزوجه بنت عمه) الصغيرة  
(من نفسه) اذا كانت الولاية له وتكون عمارته قائمة مقام الايجاب والقبول ولو كانت  
كبيرة وكان باذنها كان وكيلاً أو بغير اذنها كان فضولياً وسيأتى حكمها (و) يجوز  
(للوكيل أن يزوجه موكلته من نفسه) اذا كان وكيلاً بزوجيهما من نفسه اما اذا وكلته  
بأن يزوجهما من رجل أو عن شاه فلا (ونكاح العبد) ولو مدبراً أو مكاتباً (والامة) ولو  
أم ولد ومثلها المكاتب والمستسعاة والمدبرة والمبغضة حموى (بلاذن السيد موقوف)  
على اجازته بالقول أو الفعل (كنكاح الفضولي) فانه موقوف (ولا يتوقف شطر العقد)  
أي نصفه وهو الايجاب (على قبول ناكح فائب) عن المجلس بل يقع باطلاً (والمأمور  
بنكاح امرأة) غير معينة (مخالف بامرأتين) في عقد واحد فلا يلزم الآمر واحدة  
منهما ولو عينها فزوجها له مع أخرى نفذ في المعينة ولو زوج امرأتين في عقدين نفذ  
في الاولى (لا) أي لا يكون مخالفاً (بامة) ولو مكاتبه أو أم ولد فينفذ خلافاً لهما  
وبقوله ما يفتي

### باب المهر

(صح النكاح بلا ذكره) ومع نفيه (وأقله عشرة دراهم) ولو غير مضروبة (فان سماها)  
أي العشرة (أودونها) كثمانية مثلاً (فلها عشرة) دراهم (بالوطء) ولو حكاً (أو الموت  
أي موت أحدهما) وبالطلاق قبل الوطء (والخلو الصحيحة) (تتنصف) العشرة فيجب  
خمس هي العشرة أودونها وكذا يتنصف ما هي مهر افوق العشرة (وان لم يسمه)  
تسمية صحيحة أو سكنت عنها (أو نفاه) بأن تزوجه على أن لا مهر لها (فلها مهر مثلها ان  
وطئ) ولو حكاً (أو مات عنها) أو ماتت عنه سواء كان الموت قبل الدخول أو بعده (و)  
تجب لها (المتعة) بقدر حاله (ان طلقها قبل الوطء) والخلو أو فارقها بابلأه أو لعان أو  
جب أو عنة أو اياه منه أو تقبيل ابتها أو أمها بشهوة (وهي) أي المتعة (درع) أي قبض  
(وخمار) أي مقنعة (وملحفة) أي ملابة (وما فرض بعد العقد) الخالي عن المهر سواء  
نفاه أو سكنت عنه (أو زيد) على المهر المسمى عند العقد (لا يتنصف) بالطلاق قبل  
الدخول ولو زيد في المهر بعد العقد لزمته الزيادة وسقط بالطلاق قبل الدخول (وصح  
حطها) أي اسقاطها المهر كلاً أو بعضها قبله أولاً لكنه يرتد بالرد ولو لمسه الباقي ولو بعد  
الموت أو البينونة (والخلو) الصحيحة في مكان يأمنان فيه من اطلاع الغير عليهما بلا  
اذنهما (بلامرض) بأحدهما يمنع الوطء (وحيض ونفاس واحرام) من أحدهما يمنع  
فرض أو نفل أو عمرة (و) بلا (صوم فرض) من أحدهما ولا يمنع صوم النفل والقضاء  
والمنذور في الصحيح والصلاة كالصوم فرضها كفرضه ونفلها كنفله (كالوطء ولو)  
كان الزوج (محجوباً أو عذنباً أو خصياً) فيكون لها تمام المهر وان كان معها مائت  
لا تصح الخلو ولو أعمى أو أعمى إلا أن يكون صغيراً لا يعقل أو مجنوناً أو مغمى عليه

(وتجب)

وتفروقا ثم تذكر الامام  
 سجدة التلاوة وعاد ومجد  
 ولم يتشهد وذهب فسدت  
 صلاته لا ارتفاع القعدة  
 وصلاة المقتدى تامة  
 لا تقطاع الشركة قبل عود  
 الامام الى سجدة التلاوة  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 صلى اماما فاقضى به آخر  
 فصح صلاة الامام دون  
 المقتدى (فالجواب) ان  
 هذا رجل تحرى القبلة وصلى  
 فاقضى به انسان ولم يتحر  
 فظهر خطأ الامام صحته صلاته  
 دون المقتدى والله أعلم  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل اقتدى بامام وهو وراءه  
 وتقدم على الامام في الموقف  
 وتصح صلاته (فالجواب)  
 ان هذا رجل صلى في الصف  
 الاول فازدحم الناس في  
 الصلاة ودفعوه حتى تقدم  
 على الامام وهو لا يقدر على  
 التأخر عن مكانه للزحمة فانه  
 يقف على حاله حتى يفرغ  
 الامام من افعال الصلاة ثم  
 يتأخر فيتم صلاته فلوركع  
 أو مجد وهو في مكانه أو  
 قدر على التأخر ولم يفعل  
 بطلت صلاته (ويبلغزها)  
 فيقال أي رجل اقتدى  
 بامام ويجب عليه أن لا  
 يؤدي معه ركوعا ولا سجودا  
 بل يسبقهما حتى يفرغ

(وتجب) عليها (العدة فيها) أي في جميع أنواع الخلوة ولو فاسدة احتياطاً (وتستحب  
 المتعة لكل مطلقة) هذا شامل لما  
 قبله ان مهي لها مهر او هي سنة في الاول ومستحبة في الثاني وأما في الاخير فلا تجب ولا  
 تستحب (الا للافوضة) وهي التي زوجت بلا مهر اذا طلقت (قبل الوطء) فانها واجبة  
 (ويجب مهر المثل في الشغار) وهو أن يزوج الرجل بنته أو أخته على أن يزوجه الآخر  
 بنته أو أخته على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقاً للآخرى فالعقدان جائزان  
 ويجب مهر المثل لكل منهما (و) يجب مهر المثل في (خدمة زوج حر للامهار) أي امهار  
 زوجته ولو تزوجها على سكنى داره أو ركوب دابته مدة معلومة صحته التسمية كما لو  
 تزوجها على خدمة عبده أو أخته (و) في (تعليم القرآن) للامهار ولها خدمة ولو كان  
 الزوج (عبداً ولو) تزوج امرأة على ألف (قبضت ألف المهر ووهبت له) ألف  
 المهر الذي قبضته (فطلقت) المرأة (قبل الوطء) والخلوة (رجع) الزوج (عليها  
 بالنصف) أي بخمس مائة (فان لم تقبض) المرأة (الألف) ووهبتا (أو قبضت  
 النصف ووهبت الألف) أو ووهبت الباقي (أو ووهبت العرض المهر قبل القبض أو  
 بعده) سواء كان معيناً أو لا وكذا لو رهن نصف العرض وهو خلاف النقد كالثوب  
 والحيوان (فطلقت) في هذه الصور (قبل الوطء) لم يرجع عليها بشئ (لحصول المقصود  
 ولو نسكحها بألف على أن لا يخرجها) من البلدة (أو على أن لا يتزوج عليها) امرأة  
 أخرى (أو على ألف ان أقام بها وعلى ألفين ان أخرجها) من البلدة (فان وفي)  
 بالشرط فلم يخرجها من البلدة ولم يتزوج عليها أخرى في الاولى (وأقام) بها في الثانية  
 (فلها الألف والا) أي وان لم يف وإقيم (فهر المثل) لا يراعى على ألفين في الصورة  
 الأخيرة لانها رضى به ما ولا ينقص عن الألف لانه رضى به (ولو نسكحها على هذا  
 العبد) (الرفع قيمة) (أو على هذا العبد) (أو كس قيمة) (أو على هذا الألف) أو هذا العبد  
 أو على ألف أو ألفين عند الامام (حكم مهر المثل) فان كان مثل الأوكس أو دونه  
 فلها الأوكس الا أن يرضى الزوج بتسليم الرفع وان كان مثل الرفع أو فوقه فلها  
 الرفع الا أن ترضى المرأة بالأوكس وان كان بينهما فلهما مهر المثل وفي الطلاق قبل  
 الدخول تحكم متعة المثل حتى لو كان نصف الأوكس أقل من المتعة وجبت المتعة  
 فتح (و) (ولو نسكحها) (على فرس أو حمار) أو خادم أو بغل (يجب الوسيط) منها (أو  
 قيمته) والوسط في الرقيق بالقاهرة في زماننا الحبشي (و) (ولو نسكحها) (على ثوب) غير  
 معين (أو) على (خمر أو خنزير أو على هذا) (الدين من) (الحل فاذا هو خمر أو على هذا  
 العبد فاذا هو حر يجب مهر المثل) في هذه الوجوه (وان أمهر العبدين وأحد هما حر  
 فمهر العبد) ان ساوى عشرة دراهم والا كل لها العشرة وعند أبي يوسف لها قيمة  
 الحر لو عبد أو رجه الكمال كما لو استحق أحدهما (وفي النكاح الفاسد) وهو المفقود  
 منه شرط من شروط الصحة كالشهود (انما يجب مهر المثل بالوطء) حقيقة في القبل  
 لا بغيره (كالخلوة) (ولم يزد) مهر المثل (على المسمى) ان كان أقل منه وفي قوله المسمى

الامام من صلاته ثم يتم هو  
صلاته ومتى ركع أو هجد  
مع الامام بطلت صلاته  
ويجاب بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل متى فصلح المرأة  
اماماً للرجل (فالجواب)  
انها تصلح اماماً له في سجود  
التلاوة (مسئلة) ان قيل  
أي امام صلى يقوم فكان  
ركن من أركان الصلاة  
للإمام تطوعاً وللقوم فريضة  
(فالجواب) ان هذا امام  
أحدث في الركعة الاولى  
بعد ما رفع رأسه من الركوع  
فاستخلف انساناً جاءه ساعة  
اذ صلى بـمـ فان مجدي  
الركعة له تطوع وللقوم  
فريضة (مسئلة) ان قيل  
أي امام صلى يقوم أربع  
ركعات فجازت صلاة القوم  
ولم تجز صلاة الامام  
(فالجواب) ان هذا رجل  
أحدث قبل أن يقعد قدر  
التشهد فاستخلف وذهب  
ليتوضأ فلما قعد الامام الثاني  
قدر التشهد تكلم فسدت  
صلاة الأول وجازت صلاة  
القوم وكذلك اذا كان الثاني  
مسبقاً فضحك بعد عوده  
قدر التشهد من صلاة الامام  
الاول (مسئلة) ان قيل أي  
رجلين صلياً معاً لم يتوكل  
واحد منهما الإمامة لا تصح  
صلاته (فالجواب) انهما  
رجلان شك بعد أن صليا

إشارة الى أنه معلوم فلو كان مجهولاً وجب مهر المثل بالغامابلغ (ويثبت النسب) في  
النكاح الفاسد من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى (و) تثبت (العدة) أي  
عدة الطلاق من وقت التفريق أو متاركة الزوج وان لم تعلم المرأة بالمتاركة في الأصح  
(ومهر مثلها يعتبر بقوم أبيها) أي بأخواتها وعماتها وبنات عمها ولا يعتبر بأموالها  
اذا كانت من قوم أبيها بأن كانت ابنة عمه هذا (اذا استويا سناً) أي صغراً وكبراً  
(وجمالاً ومالاً وبلداً وعصراً) أي زماناً (وعقلاً وديناً) أي ديانة (وبكارة) وعلماً  
وأدباً وكل خلق وعدم ولد وانما تعتبر هذه الأوصاف وقت التزوج وهذا في الحرث اماً  
في الأماه فمهر مثلها قدر ما يرغب فيها (فان لم يوجد) من قوم أبيها من كانت مثل حالها  
في الأشياء المذكورة أو وجدت ولكن لم يكن نكاحها في بلدها (فن الجانب) من  
بلد لها يعتبر بذلك (وصح ضمان الولي المهر) سواء كان ولي الزوجة أو الزوج صغيرين  
كانا أو كبيرين بشرط أن يكون ذلك في محته وان تقبل المرأة أو غيرها في مجلس الضمان  
برازية (وتطالب زوجها) البالغ بحكم النكاح (أو وليها) بحكم الضمان كما في سائر  
الكفالات فان أداء الولي يرجع على الزوج ان كان بأمره والا لا (ولها منعه) أي  
الزوج (من الوطء) ودواعيه (والإخراج) أي السفر بها (للمهر) أي لاجل أن تستوفي  
المهر المجهول وان كان كله مؤجلاً كان لها منعه عند أبي يوسف وعليه الفتوى (وان)  
وصلية (وطئها) أو خلا بها طائفة وهي من أهل التسليم خلافاً لهما وإذا أوفاهما مهرها  
نقلها الى حيث شاء اذا كان مأموماً عليها وقيل ليس له أن يسافر بها في زمانها وعليه  
الفتوى (ولو اختلفا) أي الزوجان (في قدر المهر) حال قيام النكاح (حكم مهر المثل)  
فان شهد أحدهما فالقول قوله يمينه وان أقام بينة قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لا  
وان أقام بينة فيمينته مقدمة ان شهد له مهر المثل وبينته مقدمة ان شهد لها وان كان  
مهر المثل بينهما ماتهما الفاقان حلفاً أو برهناً قضى به وان برهن أحدهما قبل برهانه  
(و) حكمت (المتعة) التي لمثلها (ولو) اختلفا في المقدار و (طلقها قبل الوطء) أو الخلاوة  
أو طلقها ثم اختلفا في المقدار على قياس قول أبي حنيفة ومحمد فان شهد أحدهما  
فالقول له مع يمينه وان كانت بين الأمرين بأن كانت أقل مما ادعته وأكثر مما ادعاه  
حلف كل منهما على دعوى صاحبه كما في الجامع الكبير (ولو) اختلفا (في أصل المسمى)  
في مال الحياة فأنكرا أحدهما التسمية والآخرا دعاهما ولم يقم البينة على ما ادعاه  
وحلف منكر التسمية (يجب مهر المثل) اجماعاً وان كان الاختلاف بعدموت أحدهما  
بان اختلف الحي مع ورثة الميت فالجواب فيه كالجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح  
في الأصل والمقدار (وان ماتا) واختلاف ورثتهما (ولو) كان الاختلاف (في القدر  
فالقول لورثته) ولا يحكم بمهر المثل وان اختلفوا في أصل التسمية بعدموتهما لا يقضى  
بشيء وعندهما يقضى بمهر المثل كما في حال الحياة وعليه الفتوى (ومن بعث الى امرأته)  
المعقود عليها (شيئاً) قبل الزفاف أو بعد ما بنى بها (فقاتل هو) أي المبعوث (هدية وقال)  
الزوج (هو من المهر) أو الكسوة أو عارية (فالقول له) يمينه (في غير) الطعام (المهيا

لا كل) وهو لا يفسد ببقائه كالعسل والسمن والشاة الحية والثياب بخلاف المهياله  
 كاللحم والخبز ون القول فيه قولها مع اليقين (ولو نكح ذمي ذمية بميتة أو بغير مهر  
 و) الحال ان (ذا) أى النكاح بالميتة أو بغير المهر (جائز عندهم فوطئت أو طلقت قبله  
 أو مات) الذمي قبله عنها أو مات عنه (فلا مهر لها) ولو أسلموا وترافعا ليناعدا الامام  
 وعندهما لمهر المثل اذ مات عنها أو دخل بها والمتعة ان طلقتها قبل الدخول (وكذا  
 الحريان ثمة) أى فى دار الحرب اذ انكحها الخ لا مهر لها ولو نكحها فى دارنا فلا تظهر  
 وجوب مهر المثل عندهما (ولو تزوج ذمي ذمية بنخمر) عين (أو خنزير عين) أى معين  
 (فأسلم) قبل القبض (أو) أسلم (أحدهما) قبله (لها الخمر والخنزير وفى غير المعين)  
 من الخمر والخنزير (لها قيمة الخمر ومهر المثل فى الخنزير) وقال أبو يوسف لها مهر المثل  
 فى المعين وغير المعين وقال محمد لها القيمة فيهما

### (باب نكاح الرقيق)

(لم يجز) أى لم ينفذ (نكاح العبد والامة والمكاتب) ومن فى حكمهم م كعتق البعض  
 عند الامام والمكاتبة (والمدير) والمديرة (وأم الولد) ومن فى حكمها كولدها من غير  
 المولى (الا باذن السيد) واجازته والمراد به من له ولاية تزويج الامة كأب وجد أما  
 العبد فلا يملك تزويجه الا من يملك اعتاقه (فلو نكح عبد) منه بعض الرق (بأذنه) أى  
 السيد صريحا أو دلالة (بيع فى مهرها) وكذا فى نفقتها لكنه يباع فى النفقة مرارا ان  
 تجددت وفى المهر مرة ويطلب بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها خانية ولو تزوج بدون  
 الاذن طولب بالمهر بعد الحرية (وسعى المدير والمكاتب) ونحوهما فى المهر فيعطى من  
 كسبهم (ولم يبيع فيه) أحد منهم (و) قول المولى له (طلقتها) طلقة (رجعية) اجازة  
 للنكاح الموقوف لا طلقها) ولو قال بائنا (أو فارقها والاذن) أى اذن المولى لعبد  
 بالنكاح يتناول النكاح (الفاسد أيضا) كإيتناول الصحيح فيباع فيه اذا وطئها  
 وعندهما لا يتناولها فلا يباع فيه ويؤخذ منه اذا أعتق (ولو زوج) المولى (عبد  
 مأذونا) مديونا (امراة صح) النكاح (وهى أسوة الغرما فى مهرها) فيباع فى السكل  
 ويقسم بينهم وبينها على قدر الحقوق اذا كان بعهر المثل أو أقل أما لو زاد على مهر المثل  
 أخر الزائد الى استيفاء الغرما ديونهم (ومن زوج أمته) أو أم ولده (لا يجب) عليه  
 تبوؤها) أى التخلية بينها وبينه ودفعها اليه (فتخدمه ويوطأ الزوج) ان ظفر بها وان  
 بوأها معه بمتاقلها النفقة والسكنى والا فلا وان بوأها ثم بداله أن يستخدمها له ذلك  
 (وله) أى للمولى الكامل الملك ولو صغيرا (اجبارها) أى العبد والامة ولو أم ولد ولا  
 يلزمه الاستبراء بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف حول فهو من المولى والنكاح فاسد  
 (على النكاح) وان لم يرضيا لامكاتبته ومكاتبته بل يتوقف على اجازته ما ولو صغيرين  
 (ويسقط المهر) عن ذمة الزوج (بقتل السيد أمته قبل الوطء) وهو مكاف (لا) يسقط  
 المهر (بقتل الحرة نفسها قبله) أى قبل الوطء وبعده لا يسقط اجماعا (والاذن فى

سببهما الامام  
 فخر ياقلم يحضرهما التحرى  
 فوجب على كل منهما مائة  
 الامامة حتى تصح صلاتهما  
 لانه لو كان اماما لم تغيره  
 هذه النية ولو لم يكن اماما  
 لم تفسد (مسئلة) ان قيل  
 أى رجل أم لصلاة واحدة  
 فى ساعة واحدة ثلاث  
 مرات وجازت (فالجواب)  
 انه قروى صلى الظهر فى  
 بيته بجماعة ثم قدم المصير  
 مع قوم فأسار بعض  
 الطريق أخبر أنه فى صلاة  
 الجمعة فصلى بهم الظهر فى  
 الطريق ثم دخل المصير ولم  
 يصل الامام بعد فشهد الخطبة  
 ودخل مع الامام فى صلاته  
 فحدث الامام وقدم هذا  
 الرجل فصلى بهم الجمعة  
 وجازت نقلتها من حيرة  
 الفقهاء (مسئلة) ان قيل  
 أى صبي دون البلوغ أم  
 قوما فجازت صلاته وصلاتهم  
 (فالجواب) انه صبي بلغ عشر  
 سنين فأما فى التراويح يجوز  
 كذا فى مال الفتاوى للسيد  
 الامام ناصر الدين فى حفظى  
 فى المسئلة خلاف طويل  
 غالب ظنى ان الزاهدى  
 ذكره فى شرحه لا قدورى  
 (مسئلة) ان قيل أى رجل  
 اقتدى بامام ففسدت صلاة  
 الامام دون صلاة المؤتم  
 والرجال انه لم يحدث الامام



مطلقا) اقتدى بامام في صلاة الفجر  
 وفرغ من التشهد قبل امامه  
 وسلم فقبل أن يسلم الامام  
 طلعت الشمس بطلت صلاة  
 الامام فقط كذا في البرازية  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 صلى مع الامام صلاة من  
 أولها إلى آخرها فلم يصل  
 ركعة أخرى لا تجوز صلاته  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 صلى المغرب في بيته ثم دخل  
 في صلاة المغرب مع الامام  
 وصلاها معه فتكون له  
 تطوعا لكن لا بدله من ضم  
 ركعة أخرى لتصبح أربعاً  
 تطوعاً من الحيرة (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل اقتدى  
 بمئة نفل ركعتين فله زمه ست  
 ركعات (فالجواب) ان هذا  
 رجل اقتدى برجل قام إلى  
 الخامسة ساهياً وقصد  
 الخامسة بالسجدة فإنه يلزم  
 المقتدى ست ركعات لأنها  
 المؤدى بتلك التحريمة  
 (مسئلة) ان قيل أي رجلين  
 ليسا بمسافرين ولا بمقيمين  
 صلياً فلم يصح اقتداء أحدهما  
 بالآخر (فالجواب) أن  
 أحدهما كان مسافراً فاتته  
 صلاة رباعية في السفر فريد  
 أن يقتدى بمقيم لا يصح  
 اقتداؤه لأن الوقت قد خرج  
 من الحيرة (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل أم يقوم فضرب انسان

في العزل) وهو الا تزال خارج الفرج (اسيد الامة) لها وعندها الاذن اليها لا إلى  
 مولاهما ويعزل عن الحرية باذنهما وعن أمته المملوكة بلاذنها (ولو أعتقت أمة) أو أم  
 ولد (ومكاتبة) ولو حكما كعتقة البعض (خيرت) في مجلس أعلمها بالعتق بين ابقائه  
 النكاح وفسخه (ولو) كان (زوجها حراً) ولو في عدة الرجعي سواء كان برضاها أو لا  
 ولو صغيرة تأخر إلى بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الاصح فان اختارت نفسها فلا مهر  
 لها أو زوجها فالمهر ليس لسيدها (ولو نسكت) أمة ولو مدبرة أو أم ولدا ومكاتبة (بلاذن)  
 من المولى (فعتقت) قبل اذنه (نفذ) النكاح عليها (بلا خيار) لها (فلو وطئ) زوجها  
 (قبله) أي قبل العتق (فالمهر له) أي للمولى (والا) أي وان لم يطأها حتى أعتقها مولاهما  
 فالمهر (لها ومن وطئ أمة ابنه) ولو صغيراً (فولدت فادعاء ثبت نسبه منه وصارت) الامة  
 (أم ولده) سواء ادعى شبهة أم لا صدقه الابن فيه أم لا اذا كانت في ملك الابن من  
 وقت العلق إلى حين الدعوة (و) يجب (عليه قيمتها) يوم علق ولومعسراً (لا يحقرها)  
 أي صداقها (و) لا (قيمة ولدها) ما لم تكن مشتركة فتجب حصه الشريك (ودعوة الجد  
 أب الاب) (كدعوة الاب حال عدمه) أي عدم الاب حقيقة أو حكماً ككفر أو ورق أو  
 جنون أما عند ثبوت ولايته فلا تصح دعوته (ولو زوجها) أي الابن أمته (أباه) ولو  
 فاسداً أو تزوجها الاب بأن كان الولد صغيراً (وولدت لم تعسر) الامة (أم ولده) ويجب  
 عليه (المهر) لا التزامه بالنكاح (لا القيمة) أي قيمة الامة (وولدها حراً) بلا قيمة (حره)  
 تحت عبد (قالت لسيده زوجها) الحر العاقل البالغ (أعتقه عني بألف) أي بعته مني  
 بألف وأعتقه نائباً عني (فعل) عتق العبد (فسد النكاح) وسقط المهر وعليها للمولى  
 ألف وولاؤه للحره ويصح عن كفايتها بالنوت حموى (ولو لم تقبل) الحره (بألف  
 لا يفسد) النكاح (والولاؤه) لانه المعتق

### باب نكاح الكافر

(تزوج كافر بلا شهود أو في عدة كافر) آخر ولو من بائن أو موت (و) الحال ان (ذا)  
 أي الزوج بغير شهود ونكاح المعتدة (في دينهم جاثم أسلم) وترافعا لينا (أقرا  
 عليه) ولو لم يدينوا جوازه لم يقرأ عليه في الاسلام (ولو كانت) الزوجة (محرمه) كأمه  
 أو بنته (فرق بينهما) اذا أسلمت أو أحدهما وترافعا لينا (ولا ينكح مرتد أو مرتدة  
 أحداً) أي لا مسلمة ولا مرتداً ولا كافرة ولا مسلماً ولا مرتداً ولا كافراً (والولد يتبع  
 خير الأبوين ديناً) فان كان أحد الزوجين مسلماً فالولد على دينه وكذا لو أسلم  
 أحدهما وله ولد صغير صار ولده مسلماً باسلامه (والجومي) والوثني وسائر أهل الشرك  
 (شر من الكتابي) فيكون الولد تابعاً للكتابي (ولو أسلم أحد الزوجين عرض) أي عرض  
 القاضي (الاسلام على الآخر فان أسلم) فهي امرأته (والا) أي وان لم يسلم (فرق  
 بينهما) ولا يتوقف سواء كان قبل الاخول أو بعده (واباؤه طلاق) كان قبل  
 الدخول أو بعده وعند أبي يوسف فسح (لا اباؤهما ولو أسلم أحدهما غنة) أي في دار



لسوط ففسدت

يعا (فالجواب)  
ان هذا رجل نسي المسح  
على الخف وأم بالقوم فلما  
ضرب تذكرانه لم يمسه  
على الخف ففسدت صلاتهم  
جميعا (مسئلة) ان قيل أى  
امام وقوم فقهوا فى صلاتهم  
ويلزم أن يعيد الصلاة دون  
القوم (فالجواب) ان هؤلاء  
قوم لم يبلغوا آخر جزء من  
أجزاء الصلاة فقهوا الامام  
ثم فقهوا القوم بعده كذا فى  
العدة (مسئلة) ان قيل أى  
امام وقوم فقهوا فى الصلاة  
فسدت صلاة الامام ولم تفسد

صلاة القوم (فالجواب) ان  
هذا رجل استخلفه امام قد  
أحدث وهو مسبوق فلما أتم  
صلاة الامام فقهه وقهقهوا  
من العدة (مسئلة) ان قيل  
أى رجل صار اماما للقوم  
فقهه قبل السلام وقد بقيت  
عليه ركعة ففسدت صلاته  
دون صلاة المدرسين  
(فالجواب) ان هذا رجل  
مسبوق صار خليفة فلما  
فقهه ففسدت صلاته للعجز عن  
النماء بخلاف صلاة المدرسين  
فانها تامة وهذه المسائل  
الثلاث متقاربة والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أم يقوم فى الصلوات الخمس  
فأجزأتهم فى العصر والمغرب  
والعشاء ولم تجزهم فى الفجر  
والظهر والحال انه ليس

الحرب يوم يومان اهل الكتاب او كانا والمرأة هى التى اسلمت فانه يتوقف و (لم تبين  
المرأة) دخل بها أولا (حتى تحيض ثلاثا) أو تمضي ثلاثة أشهر (ولو أسلم زوج  
الكنايسة بقى نكاحها وتباين الدارين سبب) وقوع (الفرقة لا السبي) حتى اذا خرج  
أحد الزوجين الينامن دار الحرب مسلما وقعت المينونة بينهما كذا لو سبي أحدهما  
وان سبيهما معا لم تقع الفرقة (وتنكح) المرأة (المهاجرة) اليما وهى التاركة دارها  
على قصد عدم العود مسامة أو ذمية نهرا وأسلمت فى دار الاسلام أو صارت ذمية  
حموى (الحائل) ضد الحامل فى الحال مسلمة كانت أو ذمية (بلاعدة) وعندهما  
يلزمها العدة اما اذا كانت حاملا فلا تنكح ما لم تضع (وارتداد أحدهما) أى أحد  
الزوجين (فسمع فى الحال) سواء كان قبل الدخول أو بعده (فلامطوأة المهر) السكامل  
(ولغيرها نصفه ان ارتد) الزوج (وان ارتدت) المرأة (لا شئ عليه) (والاباء) أى اباء  
أحدهما عن الاسلام بعد اسلام الآخر (نظيره) أى نظير الارتداد فاذا فرق بينهما  
بابا ثم بعد الدخول فلها المهر أو قبله فلامهر لها وان كان بابا ثم بعد الدخول فلها المسمى  
أو قبله فلها نصفه (وان ارتدا) معا (وأسلما معا لم تبين) المرأة فيهما فهما على نكاحهما  
استحسانا (وبانت) المرأة (لو أسلم) حال كون كل واحد منهما (متعاقبا) لا آخر

### باب القسم

هو التسوية بين الزوجات فى البيتوتة والنفقة والسكنى والمأكل والمشرب لا الجماع  
(البكر كالشيب والجديدة كالقديمة والمسلمة كالكنانية) والمرأقة كالبالغة والعاقلة  
كالجنونة (فيه) أى فى القسم (وللحره ضعف الأمة) ولو ذمية والمریضة والمحرمه  
والمظاهر منها والمولى منها والحامل والحائض والنفساء والرتقاء والصغيرة التى يمكن  
وطؤها كغيرهن (ويسافر) الزوج (بمن شاء) منهن (و) لكن (القرعة) بينهن  
(أحب) فیسافر عن خرجت قرعتها ولم يحتسب أيام سفره مع التى كانت معه ولكن  
يستقبل العدل بينهما (ولها أن ترجع) عليه (ان وهبت قسمها للآخرى)

### كتاب الرضاع

(هو) شرعا (نص الرضيع من ثدى الأدمية) ولو آيسة (فى وقت مخصوص وحرم به)  
أى بالرضاع (وان قبل فى ثلاثين شهرا ما حرم بالنسب) وقال استئان وبه يقضى (الأم  
أخيه) وأخته من الرضاع وأما أم أخته من النسب فلا تحل لان أخته ان كانت شقيقة  
أولام فأمها أمه وان كانت لاب فوطوءة أبيه (و) الا (أخت ابنه) وبنته من الرضاع ولا  
يجوز ذلك من النسب لان أخت ابنه من النسب ان كانت منه فهى بنته والا فهى  
ربيبته والربيبه تحرم بالدخول (زوج مرضعة لبنها) نزل (منه) وكذا أسيد وواطى  
بشبهة لا برتا (أب للرضيع وابنه) أى ابن زوج المرضعة (أخ) للرضيع وان كان من امرأة  
أخرى (وبنته أخت) للرضيع وان كانت من امرأة أخرى وأبوه جد وأمه جدة (وأخوه  
عم) له (وأخته عمه) له ولولول رجل امرأتان ولد تامة فارضعت كل واحدة صغيرا صار

(فالجواب) ان هذا رجل  
يعتقد ان السنن الرواتب  
وفرائضها جميعا فرائض  
والسنة في الفجر والظهر  
قبلهما فهو يصليها على انها  
فريضة فتجزيه عن الفريضة  
ثم يصلي بعدها الفريضة  
فتكون له نفلا وصلاة  
المفترض بالمتنفل لا تجوز  
(مسئلة) ان قيل أي مسافر  
أم قوما مسافرين فنسوي  
واحد من المأمومين الإقامة  
ففسدت صلاة الامام  
والقوم (قال) ابن العزوق  
نظمها من بحر المجتث قلت  
مسافر أم قوما

مسافرين فلما  
صلوا نوى مقدمته

هم الإقامة جزما  
في الفساد صلاة الجميع  
توصف حتما (فالجواب)  
ان هذا عبد قد قدمه مولا  
للإمامة ثم نوى المولى الإقامة  
فلان العبد يصير مقيما بنية  
مولاه الإقامة ولا شعور  
للعبد بذلك فاذا سلم على رأس  
الركعتين فسدت صلاته  
وصلاة القوم وقد نظمت  
الجواب عن النظم المذكور  
قلت

امامهم هو عبد

بأذن مولاه أما

ونوى في الصلاة

مولاه اذ يقيم فتما

وهو أيضا أقام

ولما يجوز بالإقامة على

أخو بن لاب وان كان أحدهما أنثى لا يحل النكاح بينهما ولا يجوز لرجل أن يجمع  
بينهما أو أنثيين (وتحل أخت أخيه رضاعا) (نحل أخت أخيه (نسبا) مثل الأخ لاب  
إذا كانت له أخت من أم حل لأخيه من أبيه أن يتزوجها (ولا حل بين رضيعي ثدي)  
واحد في مدته (و) لا (بين مرضعة وولد مرضعتها وولدها والابن المخلوط بالطعام  
لا يحرم) سواء كان الابن غالبا أو مغلوبا (ويعتبر الغالب) وكذا ان استويا اجتماعا (لو)  
كان الاختلاط (بماء ودواء ولبن شاة) (ولبن امرأة أخرى (ولبن البكر) التي بلغت  
تسع سنين (والميتة محرم لا احتقان) من اللبن ولا اقطار في أذن واحليل وجائفة  
وأمة (و) لا (ابن الرجل) وكذا الخنثى المشكل الا اذا قالت النساء انه على غزارته  
لا يكون إلا للمرأة (والشاة) لان حرمة الرضاع مختصة بلبن الانسان بطريق الكرامة  
(ولو أرضعت) امرأة (ضرتها) الصغيرة (حرمتا) وحرمة الكبيرة (مؤبدة) لانها أم  
امرأته وكذا الصغيرة ان كان قد دخل بالأم أو كان الابن منه وان لم يكن جازله أن  
يتزوجها ثانيا نهر (ولا مهر للكبيرة) ان لم يطأها وللصغيرة (نصفه ويرجع) الزوج (به)  
أي بنصف المهر الذي غرمه للصغيرة (على الكبيرة ان تعدت) الكبيرة (الفساد)  
بأن أرضعتها بلا ضرر ورة عالمة بقيام النكاح وبأن الارضاع مفسد (والأ) أي وان لم  
تعمد الفساد (لا) يرجع به والقول في ذلك قولها يمينها ان لم توجد قرينة تدل على  
تعمدها الفساد (ويثبت) الرضاع (بما يثبت به المال) وهو شهادة رجلين عدلين عاقلين  
بالغبين حرين أو رجل وامرأتين كذلك

### كتاب الطلاق

(هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح تطليقها) تطليقة (واحدة في طهر لاوطه فيه  
وتركها حتى تمضي عدتها أحسن) وسني من حيث الوقت والعدد (و) تطليقها مدخولا  
بها (ثلاثا في) ثلاثة (اطهار) لاوطه فيها في كل طهر واحدة (حسن وسني) من حيث  
الوقت والعدد ثم قيل الأولى ان يؤخر الايقاع الى آخر وقت الطهر احترازا عن تطويل  
العدة والاظهار ان يطلقها كما طهرت (و) تطليقها (ثلاثا) متفرقة (في طهر) واحد  
(أو بكلمة) فيه أو الجمع بين التطليقتين في طهر بكلمة واحدة أو بكلمتين لم يتخلل  
بينهما رجعة (بدعي) من حيث العدد سني من حيث الوقت ان خلا الطهر عن الجماع  
(وغیر الموطوءة تطلق) واحدة (لا زائدة) عليها (للسنة ولو) كانت (حائضا) وهو ظاهر  
الرواية (وفرق طلاق الموطوءة) للسنة من حيث الوقت والعدد (على الاشهر) بأن  
يطلقها واحدة وبعد شهر أخرى وبعد آخر أخرى (فمن لا تحيض) لصغير بان لم تبلغ تسع  
سنين أو كبر بان بلغت خمساً وخمسين سنة على الرابع أو حمل وكانت العدة باقية بان كان  
ايقاع الثلاث قبل الوضع والا فعدتها تنقضي بالوضع (وصح طلاقهن) أي الصغيرة  
والآيسة والحامل (بعد الوطء) وهو بدعي من حيث العدد ان كان زائدا على الواحدة  
(وطلاق الموطوءة حائضا بدعي) من حيث الوقت (فيراجعها) وجوبا في الاصح لدفع

فبإسلام صلاة

الجميع تفسد حتما

(وقد بلغز) بها على وجه

آخر فیزاد فی السؤال

وليس الامام عبدا قدمه

مولاه (ويجاب) بأنه غريم

مفلس مسافر مع غريمه

فنوى الإقامة رب الدين

فاذا المفلس يصير مقيما

قال السكاكي في شرح

الهداية والغريم المفلس

يصير مقيما بنية صاحب

الدين والله أعلم (مسئلة) ان

قيل أى رجل مقيم صلى

بمقيمين ومساقرين أربع

ركعات فتفسد صلاة

المقيمين دون المسافرين

فالجواب ان هذا رجل مقيم

مسيبوق صلى خلف مسافر

فاحدث المسافر وقدمه فلما

أتم صلاة الامام لم يقدم

مسافرا حتى يسلم بهم فأتى

صلاته فسدت صلاة المقيمين

كذا فى العدة (مسئلة) ان

قيل أى رجل صلى اماما فى

الظهر بمقيمين ومساقرين

فبعد صلاة ركعة أحدث

فقدم رجلا قائما بالقوم

فصحت صلاته وصلاة

المساقرين وفسدت صلاة

المقيمين (فالجواب) ان

هذا الخليفة كان مقيما

فلما قعد على رأس الركعتين

تمت صلاة المسافرين لأن

يقع الثلاث الساعة) أى فى الحلال (أو) نوى أن يقع (عند) رأس كل شهر (طلقة  
(واحدة محتم) نيته ولو كانت آيسة أو صغيرة مدخولا بها فقال ذلك وقعت الساعة  
واحدة وبعد شهر أخرى وبعد شهر آخر أخرى (ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ)  
ولو بالسن مستيقظ (ولو) كان الزوج (مكرها) على انشاء الطلاق امالوا كره على  
الاقرار به فاقرا لا ينفذ اقراره (أو) كان (سكران) وقيل لا يقع واختاره الطحاوى  
والكرخى وعليه الفتوى هذا اذا شر به للتداوى فلولاهو والطرب وقع اتفاقا فهو ولو  
أكره على الشرب فشرب حتى سكر وطلق قيل لا يقع وصححه الزيلعى وقيل يقع  
وصححه فى شرح النهاية (أو) كان (اخرس) يقع (بإشارته) المعهودة وكذا لو كان  
مخطئا بان أراد التسكلم فخرى على لسانه الطلاق أو تلفظ به غير عالم بمعناه أو غافلا أو  
ساهيا يقع قضاء بخلاف الهازل واللاعب فانه يقع قضاء وديانة (حرا) كان الزوج  
(أو عبدا) ولو مدبرا أو مكاتبا (لا) أى لا يقع (طلاق الصبي) ولو مرأها أو أجازة بعده  
البلوغ (والجفون) والمعتوه والمدهوش والمعنى عليه (والناثم والسيد على امرأة)  
ولو علوكه للسيد (واعتباره) أى عدد الطلاق وكذا العدة (بالنساء فطلاق الحرة  
ثلاث) وعدتها ثلاث حيض أو ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حرا أو عبدا (و) طلاق  
(الامة) ولو مدبرة أو مكاتبة (ثنتان) وعدتها حيضتان أو شهر ونصف سواء كانت  
تحت عبدا وحرا

### باب الطلاق المريح

(هو كانت طالق ومطاقة وطلقتك) ومثل ذلك الزوجتى طالق أو هى طالق (ويقع)  
بهذه الالفاظ طلقة) واحدة رجعية وان نوى الاكثر أو الابانة أو لم ينو شيئا ولو قال أنت  
مطلقة بسكون الطاء لا يقع الا بالنية ولو قال على الطلاق من ذراعى يقع قضاء ولو  
قال على الطلاق أو الحرام وسكت وقع غايه (ولو قال أنت الطلاق أو أنت طالق  
الطلاق أو أنت طالق طلاق يقع واحدة رجعية) سواء كان (بلانية أو نوى واحدة أو  
ثنتين) لوحدة فلو أمة تصح نية الثنتين (وان نوى) بهذه الالفاظ (ثلاثا فثلاث وان  
أضاف الطلاق الى جملتها) أى المرأة بأن قال أنت طالق (أو الى ما يعبر به عنها) أى عن  
الجملة (كل رقبة والعنق والروح والبدن والجسد والفرج والوجه أو الى جزء شائع منها  
كنصفها أو ثلثها تطلق) ان أضاف لطلاق (الى اليد أو الرجل أو الدبر) بأن قال يدك  
أو رجلك أو دبرك طالق (لا) تطلق وكذا كل جزء معين لا يعبر به عن جميع البدن  
(و) لو قال أنت طالق (نصف التطليقة أو ثلثها) يقع طلقة واحدة (و) لو قال أنت  
طالق (ثلاثة انصاف تطليقتين) يقع (ثلاث) تطليقات ولو ثلاثة أنصاف تطليقة  
فالعصم أنه يقع ثنتان (و) لو قال أنت طالق (من واحدة) الى ثنتين (أو ما بين واحدة

الامام

قام الى

تكنه

أخرى فجازت وأما المقيمون  
فصلاتهم فاسدة لان  
الواجب عليهم صلاة  
الركعتين الباقيتين فرادى  
ولم يقعد الامام الثاني على  
رأس الركعتين ففسدت  
صلاة الكل (مسئلة) ان  
قبل أى فريضة لا تصح  
صلاتها في جماعة (فالجواب)  
انها الظهر لمن فاتته الجمعة  
وهو مقيم في المصر (مسئلة)  
ان قيل أى رجل يكون في  
الصلاة ولا يكون مصليا  
(فالجواب) ان هذا رجل نام  
في الصلاة فانه يكون فيها  
ولا يكون مصليا أو رجل  
سبقه الحدث في الصلاة  
فذهب ليتوضأ ويبنى فانه  
في طريقه في الصلاة ولا  
يكون مصليا وقد صور  
السلامة ابن العز الجواب  
الثاني بسؤال آخر فقال أى  
رجل هو في الصلاة بغير  
وضوء ولا تيمم ولا تفسد  
صلاته (مسئلة) ان قيل أى  
امرأة بخارى يجب عليها  
اعادة صلوات أربع سنين  
لما بلغها موت رجل  
بسمرقند (فالجواب) ان  
هذه أم ولد لرجل زوجها  
برجل آخر وهي تصلى  
بغير قناع وكن قد مات

(واحدة في ثنتين) يقع طلقة (واحدة) رجعية (ان لم ينو أو نوى الضرب) والحساب  
(وان نوى) بقوله واحدة في ثنتين (واحدة وثنتين) أى مع ثنتين (ثلاث) طلاقات  
لأنه دخل بها والا فواحدة (و) لو قال أنت طالق (ثنتين في ثنتين) يقع (ثتان وان نوى  
الضرب) والحساب أولم ينو شيئا (و) لو قال أنت طالق (من هذا الى الشام) يقع (واحدة  
رجعية و) لو قال أنت طالق (بمكة أو في مكة أو في الدار) فهو (تخييز) أى واقع في الحال  
(و) لو قال أنت طالق (اذا دخلت مكة) فهو (تعليق) فلا تطلق ما لم تدخلها

فصل في اضافة الطلاق الى الزمان ان قال (أنت طالق غدا أو في غد تطلق  
عند الصبح) الصادق من الغد (ونية العصر تصح في الثاني) قضاء وهو ما لو قال أنت  
طالق في غددون الاول وهو ما لو قال أنت طالق غدا فانه لا يصدق قضاء وصدق ديانة  
فيهما أو قال يصدق قضاء فيهما (وفي) قوله أنت طالق (اليوم غدا أو غدا اليوم يعتبر)  
اللفظ (الاول) فيقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد وقوله لا مراة (أنت طالق  
قبل أن أتزوجك أو أمس ونكحها اليوم لغو) فلا يقع به شيء (وان نكحها قبل  
أمس) وبعده قال أنت طالق أمس (وقع الآن) ولو قال (أنت طالق ما لم أطلقك أو متى  
لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت وفي) قوله أنت طالق (ان لم أطلقك أو اذا لم  
أطلقك أو اذا ما لم أطلقك لا) تطلق (حتى يموت أحدهما) وعندهما كما سكت يقع في اذا  
ثم اذا مات الزوج يقع الطلاق عليها قبيل موته بساعة فان دخل بها ورثت والا لا ولو  
قال (أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق طلقت هذه الطلقة) أى الطلقة الثانية بقوله  
أنت طالق اذا قال ذلك موصولا به ولو قال (أنت كذا) أى طالق (يوم أتزوجك  
فنسكحها اليلا حنت) وطلقت (بخلاف الامر باليد) بأن قال أمرتك بيدك يوم يقدم  
فلان فقدم نهارا ولم تعلم بقدمه حتى جن الليل فلا خيار لها وقوله (أنا منك طالق لغو)  
فلا يقع به شيء (وان نوى) الطلاق (وتبين في البائن والحرام) أى لو قال أنا منك بائن  
أو عليك حرام ونوى الطلاق يقع وقوله (أنت طالق) طلقة (واحدة أو لا أو مع موتي  
أو موتك لغو) فلا يقع به شيء (ولو لم نكحها) كلها (أو شقصها) أى بعضها (أو لم سكتها)  
كله (أو شقصه بطل العقد فلو اشتراها) أى اشترى الزوج منك وختمه (وطلقها لم يقع)  
شيء دخل بها أولا وتجب العدة اتفاقا ولو قال لامرأته وهى أمة غيره (أنت طالق  
ثنتين مع عتق مولدك أياك فأعتق) المولى (له الرجعة ولو علق عتقها وطلقتها باجبي  
الغد فجاه) الغد (لا) يكون له الرجعة عندهما خلافا للمحمد (وعدها) في الصورتين (ثلاث  
حيض) بالاجماع ولو قال (أنت طالق) كذا وأشار بثلاث أصابع فهي ثلاث طلاقات  
ولو أشار بأصابعه ولم يعلل كذا فهي واحدة ولو قال (أنت طالق بائن أو) قال أنت  
طالق (البنة أو) قال أنت طالق (أخس الطلاق أو طلاق الشيطان أو) أنت طالق  
طلاق (البدعة أو كالجبل أو أشد الطلاق أو كالف أو مل البيت أو تطليقة شديدة



سيدها بسمر قند منذ أربع  
 سنوات وهي لا تعلم بموته  
 فلما علمت وجب عليها  
 إعادة صلوات أربع سنين  
 من الحيرة (مسئلة) ان  
 قيل أي عاقل بالغ مكلف  
 تجب عليه الصلاة المفروضة  
 والقراءة فيها وتحرم عليه  
 صلاة النافلة وقراءة القرآن  
 خارج الصلاة (فالجواب)  
 انها امرأة مستحاضة صلت  
 عاداتها في الحيض وعدد  
 أيامها فتجب عليها الفريضة  
 في أوقاتها احتياطاً لجواز  
 أنها أيام طهرها ولا تصلي  
 التطوعات لاحتمال انها  
 أيام حيضها وتقرأ في  
 الفريضة الواجب وهو  
 الباقية وثلاث آيات ولا  
 تزيد على ذلك احتياطاً  
 كذا رأيته بخط بعض  
 العلماء (مسئلة) ان قيل  
 أي رجل مات بمكة فوجب  
 على امرأته عصر أن تعيد  
 صلاة سنة وليست بأمر ولد  
 للميت (فالجواب) ان هذا  
 رجل علق عتق أمته بموته  
 ومات وهو منذ سنة ولم تعلم  
 بموته وكانت تصلي مكشوفة  
 الرأس فانها تعيد الصلاة  
 من وقت موته وهي مثل  
 التي قبها السكن في العبارة  
 سؤالاً وجواباً باختلاف  
 والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
 أي رجل صلى الظهر على

أو لا وان نوى الثلاث في هذه الصور صحت نيته

فصل في الطلاق قبل الدخول طلق غير الموطوءة ثلاثاً جملة (وقعن وان فرق)  
 الطلاق بأن قال أنت طالق طالق أو أنت طالق أنت طالق أو أنت طالق وطالق (بانت) المرأة (بواحدة) وهي الأولى ولم يقع بالثانية  
 والثالثة شيء (ولومات) المرأة (بعد الايقاع) أي بعد قوله أنت طالق (قبل العدد) وهو  
 ثلاث أو ثنتان أو واحدة (لغا) أي الايقاع فلا يتنصف المهر ويرث الزوج منها ولو  
 مات الزوج قبل ذلك العدد يقع واحدة (ولو قال أنت طالق واحدة أو واحدة أو أنت  
 طالق واحدة (قبل واحدة أو بعد واحدة يقع واحدة وفي) قوله أنت طالق واحدة  
 (بعد واحدة) أو أنت طالق واحدة قبلها واحدة (أو) أنت طالق واحدة (مع واحدة أو  
 معها) واحدة يقع (ثنتان) ولو قال (ان دخلت الدار فأنت طالق) طلقة واحدة  
 واحدة فدخلت تقع واحدة (وعندها ثنتان (وان أخرج الشرط) بأن قال أنت  
 طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار (فثنتان) ويقع في الموطوءة ثنتان في كلهما  
 لو جرد العدة

### باب السكايات

السكايه ما يمتثل الطلاق ولا يكون مذكوراً نصاً (لا تطلق بها الا بالنية أو دلالة  
 الحال) كذا كره الطلاق والغضب (فتطلق) طلقة (واحدة رجعية في اعتدى  
 واستبرأ رجلاً وأنت واحدة) ولا اعتبار بأعراب الواحدة وهو الأصح (وفي غيرها)  
 أي غير هذه اللفاظ الثلاث تطلق طلقة (بأثنتان وان نوى ثنتين) لو حره ولو أمة فثنتان ان  
 نواها (وتصح نية الثلاث) ويقعن الا في قوله اختاري (وهي) أي ألفاظ السكايات (باش  
 بته بته) البت والبتل القطع (حرام خلية) من الخلو (بريئة) من البراءة (حبك على  
 غاربك) كناية عن التحلية (ألحق بأهلك وهبتك لأهلك سرحتك فأرقتك أمرك بيدك  
 اختاري) وفي هذين اللفظين لا تطلق ما لم تطلق نفسها لانهما تفويضان (أنت حرة  
 تقضي تخمري) أي البسي القناع والجمار (استتري اعزبي) من العزبة وقيل اعزبي  
 من العزوبة وهي البعد (أخرجي اذهبي قومي ابتغي) أي اطلبي (الازواج) ثم السكايات  
 ثلاثة أقسام ما يصلح جواباً بالغير نحو أمرك بيدك اختاري اعتدى استبرأ رجلاً  
 أنت واحدة أنت حرة وما يصلح جواباً بالورد بالغير اخرجي اذهبي قومي تقضي  
 استتري تخمري وما يصلح جواباً وشتماً خلية بريئة بته بته باش حرام والاحوال ثلاثة  
 رضا وغضب ومذا كره في حالة الرضا لا يقع الطلاق في الاقسام كلها بالنية والقول قول  
 الزوج يمينه في ترك النية وفي حال المذا كره يقع في سائر الاقسام قضاء الا فيما يصلح  
 جواباً وردافانه لا يقع الا بالنية وفي حالة الغضب لا يقع في الاقسام الثلاثة بل بالنية الا  
 فيما يصلح جواباً بالغير (ولو قال اعتدى) وكره (ثلاثاً ونوى بالاول طلاقاً وبما بقي



انه متو

وصلى

صلى الظهر بغير وضوء  
فيلزمه اعادة الظهر  
والعصر معا (فالجواب) أن  
هذا رجل وقع له هذا في يوم  
عرفة فانه يعيدهما جميعا  
لان العصر هنا تبع للظهر  
وفي غير عرفة انما يعيد  
الظهر فقط لان غلبة الظن  
تكفي في سقوط الترتيب  
والله أعلم (مسئلة) ان قيل  
أي مصل أحدث في أثناء  
صلاته فان كانت فريضة  
لا يجب عليه قضاؤها وان  
كانت نافلة يجب عليه  
قضاؤها (فالجواب) انها  
امرأة اذا حاضت بعد افتتاح  
الصلاة لان الفريضة انما  
تصير ديناً عليها بخروج الوقت  
ولم يوجد بخلاف النافلة  
فانها أوجبها على نفسها  
وفي المسئلة خلاف أوضحته  
في شرحي للوهبانية (مسئلة)  
ان قيل ما حال صلوات رجل  
صلى في ثوب نجس شهراً  
أو لم يصل شيئاً مدة شهر ثم  
علم بذلك وقضاهن فصلى  
الغداة ثلاثين صلاة وكذلك  
الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء (فالجواب) انه  
سئل محمد بن الحسن رحمه  
الله تعالى عن هذه المسئلة  
فقال صلاة الفجر الاولى  
جائزة والثانية فاسدة وما

و (لم ينو بما بقى شيئاً فهي ثلاث) ولو قال نويت بهن تطليقة صدق ذبانه ولا بد من اليقين  
في كل موضع يصدق على نفي النية (وتطلق) رجعيًا (بلست لي بامرأة أولست لك  
بزوج) أو ما أنت لي بامرأة أو ما أنا لك بزوج (ان نوى طلاقاً) وقال لا تطلق وان نوى  
وان لم ينو لا يقع شيء اتفاقاً (والصريح يلحق الصريح والباطن) بأن قال للدخول بها  
أنت طالق أو بآش ثم قال لها أنت طالق وهي في العدة تقع الثانية أيضاً (والباطن يلحق  
الصريح) بأن قال للدخول بها أنت طالق ثم قال أنت حرام وهي في العدة تقع الثانية  
أيضاً (لا الباطن) بأن قال للدخول بها أنت بآش ثم قال لها أنت بآش أو حرام وهي في  
العدة لا تقع الثانية (الا اذا كان معاقاً) بأن قال ان دخلت الدار فأنت بآش ثم أبانها  
فدخلت الدار في عدتها ووقع عليها طلاق آخر

### باب تفويض الطلاق

(قال لها اختاري) حال كونه (ينوي به الطلاق فاخترت) المرأة (في مجلسها بانت  
بواحدة) وان لم يكن له نية لا يقع شيء (ولم تصح نية) الزوج (الثلاث فان قامت)  
الخيرة من المجلس قبل الاختيار (أو أخذت في عمل آخر بطل) التفويض ان لم يكن  
مقيداً بوقت ولا فلا يبطل الا بعضيه (وذكر النفس) أو التطليقة (أو الاختيار)  
أو ما يكون كناية عن ذلك (في أحد كلاميه - ما شرط) حتى لو قال لها اختاري فقالت  
اخترت كان باطلاً ولو قال لها اختار نفسك فقالت اخترت أو قال اختاري فقالت  
اخترت نفسي تقع واحدة (وان قال لها اختاري فقالت انا اختار نفسي أو اخترت  
نفسى تطلق) طلبة بائنة ان نوى استحساناً (وان قال لها اختاري اختاري  
فقالت اخترت الاولى أو الوسطى أو الاخيرة أو) قالت اخترت (اختياراً وقع الثلاث  
بلانية) من الزوج وعندهما تطلق واحدة في غير اخترت اختياراً (ولو قالت) في جواب  
قوله اختاري (طلقت نفسي أو اخترت نفسي بتطليقة بانت بواحدة) كما في الجامع  
الكبير ولو قال (أمرك بيدك في تطليقة أو) قال (اختاري تطليقة فاخترت نفسها)  
بأن قالت اخترت نفسي (طلقت) طلبة (رجعية)

فصل في الامر باليد \* ولو قال (أمرك بيدك) أو في كفك أو عيّنك أو شمالك  
أو فكاً أو لسانك حال كونه (ينوي) به (ثلاثاً فقالت اخترت نفسي بواحدة) أي  
بمرة واحدة (وقعن وفي) قولها (طلقت نفسي واحدة أو اخترت نفسي بتطليقة بانت  
بواحدة) واعلم أن حكم الامر باليد كالحكم في التخيير الا أنه اذا نوى ثلاثاً هانص  
(ولا يدخل الليل في) قوله (أمرك بيدك اليوم وبعد غد) حتى لو اختارت نفسها في  
الليل لا يقع (وان ردت) الخيرة (الامر في يومها) في هذه المسئلة (بطل أمر ذلك  
اليوم وكان) الامر (بيدها بعد غد وفي) قوله (أمرك بيدك اليوم وغدا يدخل) الليل  
في ذلك ويكون وقت الاختيار ممتداً الى غروب الشمس من الغد (وان ردت) الخيرة

ها جائرة  
رزة والثانية  
باصلاتين  
لألة العصر

من اليوم الثالث فاسدة  
أيضا لان قبلها أربع  
صلوات متروكة وهي المغرب  
والعشاء من اليوم الاول  
والثاني وما وراء ذلك كلها  
جائرة وأما المغرب فالاولى  
منها جائرة والثانية والثالثة  
والرابعة والخامسة  
والسادسة فاسدة أما الثانية  
فلان قبلها متروكة وهي  
العشاء من اليوم الاول  
وأما الثالثة فلان قبلها  
صلاتي العشاء من اليوم  
الاول والثاني ووجه الفساد  
في الباقي ظاهر وما وراء  
ذلك كلها جائرة لانه ليس  
عليه قبلهن صلاة متروكة  
وهكذا يراهي الترتيب في  
القضاء ويعتبر ما لم يصل  
ولا يعتبر ما صلى وهذا مبني  
على انه اذا كان بين الغائبة  
الاولى والثانية ست صلوات  
يجوز له قضاء الثانية وان  
كانت أقل منها لا يجوز ما لم  
يقض ما قبلها وأصح في  
هذه المسئلة أن الترتيب  
ساقط وان الصلوات كلها  
جائرة كيف ما صلى كذا  
صرح في الغاية لانه صلى  
جميع الصلوات التي كانت  
عليه بعضها على جهة الجواز

ولم تأخذ في عمل آخر (أو جلست عنه) أي عن القيام (أو اتكئت عن قعود أو  
عكست) بأن كانت متكئة فعدت (أو دعت) أي طلبت (أبأها للمشورة أو) دعت  
(شهود الاشهاد أو كانت على دابة فوقفت) أو أوقفها أو نزلت (بقي خيارها) هذا اذا  
كانت حاضرة فان كانت غائبة يعتبر مجلس علمها (وان سارت) الدابة بعد التفويض  
(لا) يبقى الخيار (والفلك كالبيت) وجر يانه لا يبطل خيارها  
فصل في المشيئة (ولو قال لها طلق نفسك ولم ينو أو نوى واحدة فطلقت) بأن  
قالت طلقت نفسي (وقعت) طلقة (رجعية وان طلقت ثلاثا) بأن قالت طلقت نفسي  
ثلاثا (و) قد (نواه وقعن) ولو نوى ثنتين لا تصح نيته الا أن تكون المرأة أمة (وبأبنت  
نفسى) فيما اذا قال طلق نفسك (طلقت) طلقة رجعية (لا باخترت و) (ولو قال لها طلق  
نفسك) (لا يعلق الرجوع) عنه (وتقيد) الامر (بمجلسها) حتى لو قامت عنه أو تحوالت  
الى مكان آخر أو أخذت في عمل آخر خرج الامر من يدها (الا اذا زاد متى شئت) فانه  
يجوز أن تطلق نفسها في المجلس أو بعده (ولو قال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس)  
فله أن يطلق في المجلس وبعده وللزوج أن يرجع عنه لانه توكيل (الا اذا زاد ان  
شئت) فيتعيد بالمجلس وليس للزوج أن يرجع عنه لانه تعليق (ولو قال لها طلق  
نفسك ثلاثا فطلقت) طلقة (واحدة وقعت واحدة) رجعية (لا في عكسه) أي لو قال لها  
طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عنده وقال تقع واحدة (و) (في) طلق  
نفسك ثلاثا ان شئت فطلقت) طلقة (واحدة وعكسه) وهو ما لو قال لها طلق نفسك  
واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا (لا) يقع شيء اتفاقا في الاول وعنده في الثانية وقال  
يقع فيها واحدة (ولو أمرها بالبائن أو الرجعي فعكست) بأن طلقت واحدة رجعية  
في الاولى أو بائنة في الثانية (وقع ما أمر به) ولا عبرة بما زادت أو نقصت في الوصف  
ولو قال لها (أنت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت) حال كونه  
(ينوى الطلاق أو قالت شئت ان كان كذا المعدوم) فحوان جاء المطر (بطل) كلامه  
في الصورتين ولم يقع شيء (و) لو قالت شئت (ان كان) كذا (لشيء مضى) أي ثبت  
وجوده كان قدم زيد والحال أنه قدم (طلقت) طلقة رجعية ولو قال لها (أنت طالق متى  
شئت أو متى ما شئت واذا شئت أو اذا ما شئت فردت الامر) بأن قالت لا أشاء (لا يرتد)  
فيجوز لها أن تشاء بعده وتطلق في أي زمن شاءت (ولا يتقيد بالمجلس ولا تطلق أي  
لا تملك أن تطلق نفسها) (الا) طلقة (واحدة وفي) قوله أنت طالق (كلما شئت لها أن  
تفرق الثلاث) بأن تطلق نفسها واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا (ولا تجتمع) بأن  
تطلق نفسها ثلاثا أو ثنتين في كلمة واحدة (ولو طلقت) نفسها (بعد زوج آخر لا يقع)  
ان كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والاقلها تفريقها بعد زوج آخر (وفي) قوله لها

فكذا

وهذه

خمس

يصليها على الولاء فإذا كانت ست صلوات فانه لا يحتاج الى الولاء (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك فريضة واحدة فلزمه إعادة يوم وليلة (فالجواب) انه ترك فريضة لا يدري أى صلاة هي قال محمد رحمه الله يعيد صلاة يوم وليلة وينوي بكل صلاة ما ترك (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك صلاتين فلزمه إعادة ثلاث صلوات (فالجواب) انه رجل ترك الظهر من يوم والعصر من يوم ولا يدري أيهما ترك أولا فانه يصلي ثلاث صلوات العصر أولا ثم الظهر ثم العصر (مسئلة) ان قيل أى رجل ترك ثلاث صلوات فلزمه إعادة سبع صلوات في قول وست في آخر (فالجواب) انه رجل ترك ثلاث صلوات من ثلاثة أيام الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم قال فقهاؤنا رحمهم الله تعالى يصلي سبع صلوات الظهر أولا ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه قال يصلي ست

بمع (طلقة رجعية) بمجرد قوله قبل المشيئة وقال لا يقع ما لم تشأ هذا في المدخول بها أما غيرها فتبين ويخرج الامر من يدها لعدم العدة (فان شأته واحدة بائنة أو ثلاثا أو قد كان الزوج (نواه) أى نوى ما شأته (وقع) اما اذا شأته ثلاثا والزوج نوى واحدة بائنة أو شأته واحدة بائنة والزوج نوى الثلاث فيقع واحدة رجعية (وفي) قوله أنت طالق (كم شئت أو) أنت طالق (ما شئت تطلق) نفسها (ما شأته فيه) أى في المجلس فان قامت منه قبل أن تشأه بطل الامر (وان ردت) الامر بان قالت لا أشأه (ارتد) فليس لها أن تشأه بعده (وفي) قوله (طلق) نفسها (من ثلاث ما شئت) أو اختارى من ثلاث ما شئت (تطلق نفسها مادون الثلاث) وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثا خلافا لهما

### (باب التعليق)

(انما يصح) التعليق (في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت) فلانا (فأنت طالق أو مضافا اليه) أى الى سبب الملك (كان نه كحكك فأنت طالق فيقع) الطلاق (بعده) أى بعد كل من الزيارة والنكاح (فلو قال) لاجنبية (ان زرت) فلانا (فأنت طالق) فنه كحكها فزارت لم تطلق) لكونه ليس في الملك ولا مضافا اليه (والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل ما ومتى متى ما ففيها) أى في هذه الفاظ (ان وجد الشرط انتهت اليمين) فلا يتحقق الحنث بعده (الافى كلاً) فان اليمين لا ينتهى فيها حتى يستوفى الثلاث (لاقتضائه عموم الافعال كاقضاء كل عموم الاسماء) فلو قال كلما تزوجت امرأة (فهى طالق) (حنث بكل امرأة) و (لو) تزوجها (بعد زوج آخر وزوال الملك) بعد اليمين بأن طلقها واحدة أو اثنتين وانقضت عدتها (لا يبطل اليمين فان وجد الشرط في الملك طلقت وانحللت) اليمين (والا) أى وان لم يوجد في الملك بأن قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فطلقة قبل وجود الشرط ومضت العدة ثم دخلت الدار (لا) تطلق (و) لكن (انحللت) اليمين (وان اختلفا في وجود الشرط) بأن قال الشرط لم يوجد وقالت وجد (فأقول له) بيمينه لانه منكر (الا اذا برهنت) المرأة فينشذ لا يعتبر قوله (وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها) لافى حق غيرها (كان حضت فأنت طالق) وفلانة أو ان كنت تحميني فأنت طالق وفلانة فقالت (حال قيام الحيض) (حضت) أو أحبلت) وكذب الزوج (طلقت هي فقط) دون فلانة فان صدقها أو علم وجود الحيض منها طلقت فلانة أيضا نهر (وبرؤية الدم) بعد ما قال ان حضت فأنت طالق (لا يقع) الطلاق (فان استمر) الدم (ثلاثا) من الايام والليالي (وقع) الطلاق (من حين رأت) الدم حتى لو لم تكن مدخولا بها فتزوجت بآخر بعد الرؤية قبل الاستمرار ثم استمر بها الدم كان النكاح صحيحا (وفي) قوله لها ان حضت حيضة (فأنت طالق) (بمع) الطلاق (حين تطهر) من الحيض لا قبله (وفي) قوله لها (ان ولدت ذكرا فأنت طالق)

صلوات الظهر أو لا ثم العصر  
ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر  
ثم الظهر (مسئلة) ان قيل  
أي صلاة يجب في قضائها  
ملا يجب في أدائها (فالجواب)  
انها الصلاة الجهرية اذا  
قضائها المنفرد يشرع  
بالامراردون الجهر (مسئلة)  
ان قيل أي رجل خوطب  
بأداء الصلاة في وقتها  
فتركها بلا عذر حتى خرج  
الوقت وهو باق على الصفة  
التي كان عليها عند الامر  
بالاداء ومع ذلك لا يؤمر  
بالقضاء مادام مشتملا على  
تلك الصفة (فالجواب) انه  
فاقد الطهورين لا يجب عليه  
الاداء وهل يجوز له ذلك ثم  
يقضى اذا قدر على الطهور  
قال أبو حنيفة رضي الله  
عنه لا يجوز هكذا صور هذه  
المسئلة الاسنوى في الغار  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
اقتدى بامام في فريضة من  
أولها الى آخرها فوجب  
عليه قضاء ركعة بلا قراءة  
(فالجواب) انه رجل أتى  
بالركوع والسجود قبل  
الامام في الركعات كلها  
لان الأولى بطلت وصارت  
الثانية قضاء عن الاولى  
والثالثة عن الثانية والرابعة  
عن الثالثة والتي ضمها عن  
الرابعة وتمت صلاته (مسئلة)  
ان قيل أي مسافر نوى

(واحدة قضاء وفتين تنزيها) أي احتياطاً لاحتمال تقدم الانثى (ومضت العدة)  
بوضع الحمل وان علم الاول فالامر واضح وان اختلفا فالقول للزوج وان تحققت  
ولادتهما معا وقع الثلاث (والملك يشترط لآخر الشرطين) فلو قال لها ان كنت زيدا  
وعمرأنت طالق ثلاثا ووجد الشرط الثاني في الملك وقع والا لا (ويبطل تنجيز  
الثلاث تعليقه) بأن قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق ثم طلقها ثلاثا ثم عادت  
اليه بعد زوج آخر ثم دخلت الدار لم يقع شيء ولو نجز ثنتين أو واحدة بعد التعليق طلق  
ثلاثا عند ما وعده عند تطلق ما بقي من الاول (ولو علق الثلاث) أو البائن أو العتق  
بالوطء) بأن قال لامرأته أو لامته ان جامعتك فأنت طالق ثلاثا أو فأنت بائن أو  
فأنت حرة (لم يجب) عليه (العقر باللبث) أي لبث الذكر في القبل بعد التقاء الختانين  
بعد الطلاق أو العتق (ولم يصير مرجعاً) أي باللبث (في) الطلاق (الرجعي) أي فيما  
اذا كان الطلاق المعلق رجعياً عند محمد وبه يفتي وعند أبي يوسف يصير مرجعاً ورجح  
(الا اذا أوج ثانيا) ولو حكى بأن حرك نفسه فانه يجب العقر فيهما ويصير مرجعاً  
بالاجماع (ولا تطلق) الجديدة (في) قوله للقديعة (ان نكحتها عليك فهي طالق  
فمنكح عليها في عدة) الطلاق (البائن) ولو كان في عدة الرجعي وهو يريد رجعتها  
تطلق (ولا) تطلق (في) قوله (أنت طالق ان شاء الله) مسموعاً (متصلاً) به فلو سكنت  
بلا عذر طلقت (وان ماتت قبل قوله ان شاء الله) وان مات الزوج يقع ولا يشترط  
قصد الاستثناء ولا العلم بمعناه ولا التلفظ به ما فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء  
موصولاً أو عكس لم يقع (وفي) قوله (أنت طالق ثلاثا الا واحدة يقع ثنتان وفي) أنت  
طالق ثلاثا (الاثنتين) يقع (واحدة) في ظاهر الرواية (وفي) قوله أنت طالق ثلاثا  
(الا ثلاثا) يقع (ثلاث)

### باب طلاق المريض

واختلفوا في حد المريض هنا والاصح في حق الزوج أن يكون بحيث يعجز عن قضاء  
مصالحه خارج البيت وفي حق المرأة أن تعجز عن المصالح الداخلية لو (طلقها) أي طلق  
المريض امرأته الحرة المسلمة طلاقاً (رجعياً) ولو بطلبها (أو بئانها) بغير رضاها (في  
مرضه) طائعا (ومات في عدتها ورثت) المرأة قيد بوته لانه لو أبانها في مرضها وماتت  
وهي في العدة لا يرثها (وبعدها) أي بعد العدة (لا) ترث مطلقاً سواء تزوجت أو لا  
وكذا لا ترث اذا طلقها قبل الدخول (وان أبانها بامرأها أو اختلعت منه أو اختارت  
نفسها بغيره) ثم مات وهي في العدة (لم ترث وفي) قولها (طلقني رجعياً فطلقها ثلاثا  
ورثت) ولو قالت طلقني بئاناً أو أباناً لا ترث (وان أبانها بامرأها في مرضه أو تصادقا  
عليها) أي على الابانة (في الصحة) على (مضى العدة) بأن قال لها في مرضه ان  
الطلاق البائن كان في صحتي وقد مضت عدتك فصدقه (فأقر) لها بدين (أو أوصى



اقامة خمسة عشر يوما  
 أن يقصر الصلاة (فالجواب)  
 انه عبد أو أجير (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل بالغ حر  
 سافر فلما بقي بينه وبين البلد  
 الذي يريد أقل من ثلاثة  
 أيام فانه يصلي صلاة المقيم  
 (فالجواب) انه المجنون اذا  
 أفاق في السفر وقبى بينه  
 وبين البلد الذي يريد أقل  
 من ثلاثة أيام فانه يصلي  
 صلاة المقيم (مسئلة) ان قيل  
 أي رجل مسلم عاقل بالغ  
 مقيم صحيح ترك الصلوات  
 المفروضات شهرا كاملا  
 ولا قضاء عليه ولا هو آثم  
 مع كونه ليس فاقد الا ظهور  
 (فالجواب) انه حربي أسلم  
 في دار الحرب ولم يصل  
 الصلوات المفروضات شهرا  
 ثم أتى الى دار الاسلام  
 وادعى انه لم يعلم فرضيتها لا  
 قضا عليه ولا آثم فيما مضى  
 ذكره الزند ويسني في  
 روضة العلماء وفيه صور  
 أخرى ستأتي في مواضعها  
 ان شاء الله تعالى (مسئلة)  
 ان قيل أي فريضة لا  
 يشرع قضاؤها اذ فاتت  
 (فالجواب) انها الجمعة فلا  
 تقضى اذ فاتت ويسئل  
 عنها بوجه آخر فيقال مسئلة  
 أي صلاة يجب أدائها ولا  
 يجب قضاؤها بل ولا تجوز  
 (فالجواب) انها الجمعة لانها

لها) بوصية في صورتين (فلها الاقل منه) أي عما أقر وأوصى لها به (ومن ارثها)  
 وعندهما يجوز اقراره ووصيته في الثانية ثم تجب العدة في الاولى من وقت الطلاق اتفاقا  
 وفي الثانية من وقت الاقرار وعليه الفتوى (ومن بارز رجلا) أقوى منه (أو قدم ليقتل  
 بقود) أي قصاص (أو رجم) في الزنا (فأبانتها) عقب هذه الاشياء (ورثت ان مات في ذلك  
 الوجه أو قتل) ولو بسبب آخر وهي في العدة (ولو) كان (محصورا) أي ممنوعا في  
 حصن فطلق امرأته باثنا (أو) كان موازيا للعدو (في صف القتال) فطلق امرأته  
 باثنا (لا) ترث (ولو علق طلاقها) البائن (بفعل) شخص (أجنبي) غير الزوجين (أو  
 بجي الوقت) بأن قال ان جاء رأس الشهر فانت طالق (والتعليق والشرط في مرضه  
 أو) علق طلاقها (بفعل نفسه) سواء كان محاله منه بدأولا (وهما) أي التعليق والشرط  
 (في مرضه أو الشرط) في مرضه (فقط) دون التعليق (أو) علق طلاقها (بفعلها ولا بد  
 لها منه) كالاكل والشرب وكلام الابوين وصوم الفرض وصلاته وتقاضي الدين  
 والقيام والقعود (وهما في المرض أو الشرط) فقط (فيه) دون التعليق (ورثت) المرأة  
 في جميع الصور خلافا للمحمد في الاخرة (وفي غيرها) أي في غير هذه الوجوه المذكورة  
 وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجوه كلها أو التعليق في الصحة فيما اذا  
 علقه بفعل أجنبي أو بجي الوقت أو كيف ما كان اذا علقه بفعلها الذي لها منه بد (لا)  
 ترث (ولو أبانتها في مرضه فصيح) المريض فانت عرض آخر (أو أبانتها فارتدت فأسلمت  
 فانت) وهي في العدة (لم ترث) في صورتين (وان طأعت ابن الزوج) في الجماع بعد  
 الابانة (أو لعن) بأن قذف امرأته وهو صحيح ولا عن في المرض وفرق بينهما (أو آلى)  
 حال كونه (مريضا) ثم مات وهي في العدة (ورثت) خلافا للمحمد في الاولى ولو قذفها  
 في المرض ورثت اجماعا (وان آلى في صحته وبانت به) بأن انقضت مدة الايلاء (في  
 مرضه لا) ترث

### باب الرجعة

(هي استدامة) النكاح (القائم في العدة وتصح) الرجعة (في العدة ان لم يطلق ثلاثا)  
 لو كانت حرة أو ثنتين لو أمة (ولو لم ترض برأجعتك) أي تصح به في الحضرة (وراجعت  
 امرأتى) في الحضرة والغيبة ونذب اعلامها بها وهذه بالقول (و) تصح الرجعة بالفعل  
 مع الكراهة وذلك (بما يوجب حرمة المصاهرة) وهو الوطء ولو في الدبر وبه يفتي  
 والتقيل واللمس والنظر الى فرجها الداخل بشهوة (والاشهاد مندوب) أي مستحب  
 (عليها) أي على الرجعة (ولو قال بعد العدة) كنت (راجعتك فيها فصدقته تصح)  
 الرجعة (والا) أي وان لم تصدقه (لا) تصح وكان القول قولها بلايين عند الامام وبه  
 عندهما وبه يفتي (كراجعتك فقالت بحبيبة) له قد (مضت عدتي) على الفور  
 متصلا بقوله فانه لا تصح الرجعة والقول لها باليمين وعندهما تصح والقول له (وان  
 قال زوج الامة بعد) مضى (العدة) قد كنت (راجعت فيها فصدقته سيدها)



ب اذافات وانما

بقضى الظهر والظهر صلاة  
أخرى ليست بدلا عن الجمعة  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أدى صلاة مفروضة في  
جماعة ثم ظهر له انه كان  
على غير طهارة ولا يجب  
عليه قضاؤها (فالجواب) انها  
الجمعة لانه انما يجب عليه  
قضاء الظهر (مسئلة) ان  
قيل أى رجل انصرف من  
الجمعة فقيل له أين وقفت في  
المسجد وأين صليت فقال  
وقفت في الصف الاول عند  
بعض الفقهاء وفي الصف  
العاشر عند بعض الفقهاء  
فأين يكون وقف (فالجواب)  
انه كان واقفا في الصف  
الذى هو خارج المقصورة  
فيكون في الصف الاول  
مدر كافيته عند بعضهم  
وقال بعضهم الصف الاول  
هو الذى يلي الامام وقد كان  
بينه وبين ذلك الصف  
تسعة صفوف فهو واقف  
في الصف العاشر من  
التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى رجل دخل المسجد  
يوم الجمعة فسدت صلاة  
الكل (فالجواب) ان هذا  
رجل وال جاء بعزل الوالى  
الاول وكان في صلاة الجمعة  
امام ففسدت صلاة الكل  
كذا في حيرة الفقهاء وفي  
شرح الهداية للسروجي

وكذبته) الامة (أوقالت مضت عدتي وأنكرا) أى الزوج والسيد (فالقول لها) اجماعا  
في الصورة الثانية وكذا في الاولى عند الامام وعندهما القول للمولى (وتنقطع الرجعة  
ان طهرت) المعتدة (من الحيض الاخير) وهى الثالثة للحر والثانية للامة (لعشرة)  
أيام (وان لم تغسل و) ان طهرت من هذا الحيض (لاقل) من عشرة أيام (لا) تنقطع  
الرجعة (حتى تغسل أو يعصى) عليها أدنى (وقت صلاة) حتى لو بقي من الوقت بعد  
الانقطاع بقدر ما تمكن من الاغتسال وتحرم للصلاة فذهب ذلك القدر بحكم  
(بطهارتها أو تيمم) ان لم تقدر على الماء بعدما طهرت لدون عشرة (وتصلى) ولو تطوعا  
صلاة تامة في الأصح (ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع) الرجعة (ولو) نسيت  
(عضوا) تاما (لا) تنقطع وكل واحد من المضمضة والاستنشاق كالأقل لانهما عضو  
واحد على الصحيح (ولو طلق ذات حمل أو) ذات (ولد وقال لم أطأها راجع) أى له أن  
يراجع هذا إذا ولده لتمام ستة أشهر من يوم التزوج أو أكثر فلو قل منهن ما راجع  
(وان خلا بها) خلوة صحيحة (وقال لم أجامعها ثم طلقها لا) رجعة له عليها (فان) طلقها  
بعدها خلا بها وقال لم أجامعها ثم (راجعها ثم ولدت بعدها لاقل من عامين) بيوم من وقت  
الطلاق (صحبت تلك الرجعة) أى ظهرت صحبتها ولو قال (ان ولدت فأنت طالق فولدت)  
ولدا (ثم ولدت من بطن آخر) بأن كان بعد ستة أشهر فأكثر ما لم تقرب بانقضاء العدة  
ولو لا أكثر من عشرين (فهى) أى الولادة الثانية (رجعة) ولو قال (كلا ولدت)  
ولدا (فأنت طالق فولدت ثلاثة) أولاد (في بطون) مختلفة بأن يكون بين كل ولدين  
سنة أشهر فأكثر (فالولد الثانى) في الطلاق الاول (والثالث) فى الثانى (رجعة)  
ويقع الطلاق الثالث بولادة الولد الثالث ووجبت العدة بالاقراء ولا سبيل الى الرجعة  
وان كانوا في بطن واحد طلقت بالولد الاول والثانى وانقضت العدة بالثالث (والمطلقة  
الرجعية تتزين) فى العدة اذا كانت المراجعة مرجوة وكان الزوج حاضرا ويحرم ذلك  
فى البائن والعدة فى الوفاة (ونذب) للزوج (أن لا يدخل عليها حتى يؤذنها) أى يعلمها  
بدخوله بانتهك ونحوه (ولا يسافر) الزوج (بها) أى بالمطلقة الرجعية (حتى يراجعها  
والطلاق الرجعى لا يحرم الوطء) حتى لو وطئها لا يجب المهر

**فصل** فيما تحل به المطلقة (وينكح مباتته) بمادون الثلاث لو حرة ومادون  
الثلثين لو أمة (فى العدة وبعد هالا) أى لا ينكح (المبانة بالثلاث) ولو فى العدة (لو)  
كانت المبانة (حرة و) لا المبانة (بالثلثين لو) كانت (أمة حتى يطأها غيره) فى المحل  
المتيقن به ولو حائضا أو نفسا أو محرمة أو صائغة أو هو صائم أنزل أولا (ولو) كان الغير  
(مراهما) أى قريبا من البلوغ بأن بلغ عشرين سنين كفى الشر بنبلالة (بنكاح صحيح)  
فلو فاسد لا يحلها (و) حتى (تمضى عدته) أى عدة الغير (لا بملك عين) لان وطء المولى  
ليس بنكاح (وكره) النكاح تحريما (بشرط التحليل) بأن يقول أتزوجك على أن  
أحلك ثلاثا (وان حملت للاول) عند أبى حنيفة لصحة النكاح وبطلان الشرط وعند  
أبى يوسف النكاح فاسد ولا تحل للاول وعند محمد النكاح الثانى صحيح ولا تحل

لو لم يرد

والآخر مضي عليها قالوا  
عزل بعده روعه وقبله لا  
يشرع ووفق العلامة ابن  
العزيمين النقلين بأن كلام  
الحسنة محمول على كون  
الحجى بعد تكبير الاحرام  
وكلام الغاية على ما بعد  
الاخذ في القراءة (قلت)  
وفي البرازية قدس الامير  
الجديد والاول في الجمعة يتم  
كما لو حجر عليه وهو في الصلاة  
أو عزل لا يعمل الحجر والعزل  
فيها والله أعلم (مسئلة) ان  
قبل أى رجل صلى فرضا في  
وقته ونوى فرض الوقت  
فلم تصح صلاته (فالجواب)  
انه رجل حنفي نوى فرض  
الوقت يوم الجمعة لصلاة  
الجمعة لا تصح لان الفرض  
الاصلي الظهر غير انه مأمور  
باسقاطه باداء الجمعة لما تقرر  
ان الواجب الاصلي ما يلزم  
قضاؤه والذي يلزم قضاؤه  
هو الظهر لا الجمعة (مسئلة)  
ان قيل أى رجل بالغ عاقل  
حر مقيم صحيح اجتمعت فيه  
شرائط صحة الامامة لزمته  
جمعة يصح ان يكون مأموما  
فيها ولا يصح ان يكون اماما  
(فالجواب) انه رجل لم يحضر  
الخطبة ذكره الاسنوى  
وقال كذا جزمه الرافعي  
رحمه الله وفيه نظر يؤيده  
جواز استغلافه فيها انتهى

مدون (ويهدم الزوج الثاني) بالدخول في يوم يدخل لا يهدم (مادون السد)  
خلافا للمحمد ويهدم الثلاث اجماعا فن طلقت دونها وعادت اليه بعد آخر عادت بثلاث  
لو حرة وثنتين لو أمة وعند محمد بما بقي وهو الحق فقع (ولو أخبرت مطلقة الثلاث بمضي  
عدته و) مضي (عدة الزوج الثاني والمدة تحتمله) أى المذكور وهو عدتان (له) أى  
للزوج (أن يصدقها) بيمينها (ان غلب على ظنه صدقها) وأدنى هذه المدة لو حرة شهرين  
وعندها تسعة وثلاثون يوما ولو أمة فعندها احدى وعشرون يوما وعندها أربعون

### (باب الايلاء)

(هو) لغة اليمين بالله وشرعا (الحلف على ترك أو قربانها) أى المنكوحة فلا ايلاء من الامة  
(أربعة أشهر أو أكثر كقوله والله لا أقربك أربعة أشهر أو والله لا أقربك فان وطئ)  
المولى (في) هذه (المدة ككفر) ان كان يميننا بالله وان كان بغيره فاجعله جزاء على  
الحنث وقع (وسقط الايلاء) حتى لو مضت المدة لا يقع الطلاق (والا) أى وان لم يوطأها  
فيها ومضت (بانت) بتطبيق واحدة (وسقط اليمين) بعدما بانت (لو حلف على أربعة  
أشهر) حتى لو نكحها ولم يقربها بعد ذلك لا تبين (وبقيت) اليمين بعدم (لو) حلف  
(على الابد) بأن قال والله لا أقربك قال أبدا أولا (فلو نكحها ثانيا وثالثا) ومضت  
المدتان بلا في بانت بأخرين فان نكحها) أى التي وقع عليها ثلاث طلاقات (بعد زوج  
آخر لم تطلق) بذلك الايلاء بمضي المدة (ولو وطئها) أى التي نكحها بعد زوج آخر  
(كفر لبقاء اليمين ولا ايلاء فيما دون أربعة أشهر) في الحرة حتى لو حلف لا يقربها  
أقل من أربعة أشهر لم يكن مولىا ولو قال (والله لا أقربك شهرين وشهرين بعد هذين  
الشهرين) فهو (ايلاء ولو مكث يوما) أو ساعة بعدما قال والله لا أقربك شهرين (ثم  
قال والله لا أقربك شهرين بعد الشهرين الاولين أو قال) والله (لا أقربك سنة الا يوما)  
أو ساعة (أو قال) وهو (بالبصرة والله لا أدخل مكة و) الحال انها (هى) أى المنكوحة  
(بها لا) يكون مولىا في الصور الثلاث (وان حلف بمحج أو صوم) غير معين كيوم أو شهر  
(أو صدقة أو عتق أو طلاق أو آلى من المطلقة الرجعية) وهى في العدة (فهو مول) في  
جميع الصور وفي عتق العبد المعين خلاف أبي يوسف ولو قال اذا قربتك فعلى صلاة  
لا يكون مولىا خلافا للمحمد (و) ان آلى (من المبانة) بتطبيق أو تطبيقين وهى في العدة  
(و) من (الاجنبية) لا يكون مولىا (ومدة ايلاء الامة) المنكوحة (شهران وان عجز  
المولى عن وطئها بمرض أو منيها أو بالرتق) بفتح التاء انسداد الرحم بعظم أو نحوه  
(أو بالصغر) أى صغرها (أو بعد مسافة) لا تقطع بأربعة أشهر (ففيئوه) أى فرجوعه  
(أن يقول قمت اليها) أو أبطلت الايلاء أو رجعت عنه ونحوه (وان قدر في المدة) بأن  
صح أو صحت (ففيئوه الوطء) في الفرج فقط وبطل ذلك الذى هو مفاده اشتراط دوام العجز  
من وقت الايلاء الى مضي مدته وبه صرح في الملتقى قوله (أنت على حرام) ايلاء (ان  
نوى التحريم ولم ينوشها وظهار ان نواه) أى الظهار (وكذب) أى هدر (ان نوى

(قلت) ومذهبننا كما جزم به  
الرافعي قاله السبازي في  
جامع الفتاوى أحدث بعد  
الخطبة فأسر من لم  
يشهدا بالجمعة لا يصح  
ولو أسر المأمور من شهدا  
لا يصح أيضا ومن هنا ينشأ  
سؤال آخر وهو ان يراد في  
الصورة الاولى وقد شهد  
الخطبة (ويجيب بأنه مأمور  
الخطيب الذي لم يشهد  
الخطبة قال السبازي ولو  
شرع في الجمعة واحد  
واستخاف من لم يشهدا  
صح لان الخليفة قائم مقام  
الاول حتى يصح استخلاف  
المسبوق وكذا لم تنقلب  
صلاة المؤتم المسافر اربعا  
باستخلاف المسافر المقيم  
فظهر بهذا الجواب عن  
نظر الاسنوي لان الاول  
لم يقيم مقام الامام بخلاف  
الثاني فانه قام مقامه لانه  
بأمر الصلاة بخلاف ما قبل  
الشرع فيها والله أعلم  
بما لا يعلم من الله ان قيل أي  
رجل مسلم بجميع بصير ليس  
بجنتي ولا بين النساء ولا  
قارنا اقتدى بأبي ولا بن  
يعلم انه على غير طهارة تجوز  
صلاته منفردا وامام ولا  
تجوز صلاته ان كان مأموما  
وقد بعث الى بهذا الغر  
تطوما المقر الاشرف  
السدي فجل مولانا المقر

(المدب) وقيل لا يصدق وصا (و) طلعه (بأنه ان بوى الطلاق وملا ان نواه) أي  
الثلاث (وفي الفتوى اذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عنده طلاق) ولكن  
(لم يذ) (ن) البائن وجعل ناو ياعرفا

### (باب الخلع)

(هو الفصل) أي فصل الزوجين (من النكاح) بجال أولا (والواقع به) أي بالخلع  
مطلقا (وبالطلاق على مال) أن يقول طلقك على ألف (طلاق بائن) حتى لو خالغها  
بعد التطليقتين لا تحل له حتى تتكلم زوجا غيره (ولزمها المال وكرمه) تحريما (أخذ  
شيء) له قسمة قل أو أكثر ويلحق به الأبرار من صداقها (ان نشز) الزوج والحق ان  
الاخذ في هذه الحالة حرام لانها القطعي حموي (وان نشزت) المرأة (لا) يكره ولا بأس  
بأخذ المهر الذي قبضته منه أو مثله وان أراد زيادة عليه كره (وما) أي كل شيء (صالح  
مهر) وهو عشرة دراهم فأكثر (صالح بدل الخلع وان خالغها أو طلقها) المسلم (بخمرا أو  
خنزير أو ميتة) مما ليس بمال (وقع) طلاق (بائن في الخلع رجعي في غيره) وهو الطلاق  
وقوعا (مجانا) فيهما فلا يجب عليهما شيء (كما عني على ما في يدى و) الحال أنه (لا شيء  
في يدها) حيث يقع مجانا (وان زادت) على قولها خالغني على ما في يدى (من مال أو)  
من (دراهم) أو دنائير ولا شيء في يدها (ردت مهرها) في الاولى ان قبضته والا لا شيء  
عليها (أو) ردت (ثلاثة دراهم) في الثانية ولو في يدها أقل كلمتها (وان خالغ على عبد  
أبق لها على أنها بريئة من ضمانه لم تبرأ) وعليها تسليم عينه ان قدرت وقسمته ان  
عجزت (قالت) لزوجها (طلقني ثلاثا بألف) درهم (فطلق واحدة له ثلاث الألف  
وبائن) بواحدة هذا اذا طلقها في مجلسه والا فمجانا ولو كان قد طلقها ثنتين فله كل  
الألف (وفي) قوله طلقني ثلاثا (على ألف) فطلق واحدة (وقع) طلاق (رجعي)  
وقوعا (مجانا) وقال بائن بثلاث الألف ولو قال لها (طلق نفسك ثلاثا بألف أو على  
ألف فطلقت) نفسها (واحدة لم يقع شيء) ولو قال لها (أنت طالق بألف أو على ألف  
فقبلت) ذلك في مجلسها (لزم) الألف (وبائن) بواحدة ولو لم تقبل لا تطلق ولا يلزمها  
شيء ولو قال لها (أنت طالق وعليك ألف أو) قال لعبد (أنت حر وعليك ألف)  
طلقت (في الخلع) (وعتق) سواء قبل الألف أولا (مجانا) وقالاعليهما الألف ان قبل  
وان لم يقبل لا يقع الطلاق والعتاق وبه يقتضى (وصح شرط الخيار لها في الخلع لاله) فان  
ردت الخلع في أيام الخيار بطل فلا يقع الطلاق وان قبلت صح فيقع ويجب المال وقال  
لا يصح لها كمالا يصح له ولو قال (طلقك أمس بألف فلم تقبلي فقالت قبلت صدق)  
الزوج بميمنه ولا تطلق (بخلاف البيع) فانه لو قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف  
أمس فلم تقبلي فقال قبلت فالقول للشترى (ويسقط الخلع) في النكاح الصحيح  
(والمباراة) أي ابراء كل منهما صاحبه (كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر  
عما يتعلق بالنكاح) الثابت عند الخلع فلا تسقط نفقة العدة الا اذا اختلفت عليها

الشأنى سبب  
الانشاء الشريف متع الله  
بحياته وهو هذا

أيا فقهاء العصر شرقا ومغربا  
ومن فكرهم في المشكلات  
توقدا

أجيبوا سوألى عن مصل صلاته  
تصح اماما أو فريدا بلا اقتدا  
وان كان مأموما فليست  
صححة

وان كان أمسى مبصر اسمع  
الندا

وما هو عار او عرى عن طهارة  
ولا قارى عمدا يامى اقتدى  
ولم يتبع خنثى ومقتديا ولا  
اماما علمناه تعمد مفسدا

فن لى بحبر حيث ما حل معضل  
يحل عرى الاشكال القاه  
منجدا

(فالجواب) ان المراد  
بالمأموم من شجرة برأسه  
آمة أزلت عقله فان صلاته  
لا تصح لعدم تكليفه وقد  
نظمت الجواب عنه ارتجالا  
(فقلت)

ألا خذ جوابي يا اماما تفردا  
وأمسى بحسن النظم فى الخلق  
أوحدا

وكن مغضيا معنى فنظمى  
ساقلا

وبحر عرضى ليس يروى  
به الصدا

فهذا المصل لا يكفه سيدي  
فما هو فى ترك الصلاة مفندى

و ندأ مونه السدى ونعنه الولودين واجب عليه فى سحاح سابق (حـ) لى لوجالها  
أو بارأها بحال معلوم) فلو مجهلوا لاجهالة فاحشة ككثوب بطلت التسمية وردت  
ما قبضته من المهر بخلاف مالو كانت غير فاحشة كثوب هروى (كان للزوج ماممت  
له ولم يبق لأحدهما قبل صاحبه دعوى فى المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل  
الدخول بها أو بعده) وقال محمد لا يسقط فيهما الا مامميا وأبو يوسف معه فى الخلع  
ومع الامام فى المبرأة (وان خلع) الولي (صغيرته) من زوجها (بما لم يجز) الخلع  
(عليها) فلا يسقط المهر (و) لكن (طلقت) وهو الصحيح (ولو) خلع الولي صغيرته  
(بالف على انه) أي الولي (ضامن طلقت والالف) واجب (عليه)

### باب الظهار

(هو) شرعا (تشبيه المنكوحة بمحرمة عليه) أي على المظاهر ولو برضاع أو مصاهرة  
(على التأيد) احترازا عن محرمه لا على التأيد كأخت امرأته وأمة غيره (حرم الوطء  
ودواعيه) من اللبس والتقويل ونحوهما (بأنه على كظهر أمى حتى يكفر فلو وطئ)  
المظاهر أو أتى بالدواعي (قبله) أي قبل التكفير (استغفر ربه فقط) أي لا تجب عليه  
كفارة أخرى (وعوده) الذي يستقر به وجوب الكفارة (عزمه) عزمه كذا (على)  
اباحة (وطئها) بطنها ونحوها (فجرها) كظهرها (فلو قال أنت على كبطن أمى ونحوه  
فهو مظاهر ولو قال كيدها أو رجليها أو عقبها (وأخته) أي المظاهر (وعمتها وأمه  
رضاعا كأمه) نسبا (ورأسك وفرجك ووجهك ورقبتك ونصفك وثلاثك كانت على)  
كظهر أمى فيكون مظاهرا (وان نوى بأنك على مثل أمى) أو كأمى وكذا لو حذف على  
(برا) أي كرامة (أو ظهرا أو طلاقا فكم نوى والا) أي وان لم ينو شيئا (لغاو) ان نوى  
(بأنك على حرام كأمى ظهرا أو طلاقا فكم نوى) وان لم يكن له نية فظهره عند محمد وهو  
الصحيح (و) ان نوى (بأنك على حرام كظهر أمى طلاقا أو ايلافا فظهره) وقال ان نوى  
الظهار أو لم يكن له نية فظهره وان نوى الطلاق فطلاق (ولاظهارا لا من زوجته) ولو  
أمة فلو ظاهر من أمتة أو مبانته بواحدة أو ثلاث لم يكن مظاهرا (فلو) كأمع امرأة بلا  
أمرها فظاهر منها فأجازته (أي النكاح) (بطل) الظهار وقول الرجل لزوجاته (أنتن  
على كظهر أمى ظهرا منهن) ولو كرر الظهار من واحدة فى مجلس أو مجالس تكررت  
الكفارة الا اذا نوى التأ كيد فيصدق قضاءه نهر (و كفر لسكل) واحدة منهن

فصل فى الكفارة وهى تحرير رقبة) ولو كافرا أو أنثى أو صغيرا أو مرتدة وفى المرتد  
خلاف أو مرهونا أو مديونا أو أبقاعلمت حياته أو مريضاً جبرؤه (ولم يجز) تحرير  
المالوك (الاعمى) بخلاف الاعور والاعمش ونحوهما (و) لا (مقطوع اليدين أو  
ابهاميهما) أو ثلاث أصابع من كل يد بخلاف ابهامي الرجلين (أو الرجلين) أو اليد  
والرجل من جانب أو ساقط الاسنان (والجنون) الذي لا يعقل (والمدبر وأم الولد  
والمكاتب الذي أدى شيئا) من بدل الكتابة (فان لم يؤد شيئا واشترى قريبه) الذي



نصف عبده عن كفارته ثم حرر باقية عنها) قبل الوطء (صح) في المسائل كلها (وان  
حرر) المظاهر (نصف عبده مشترك) عن كفارته (وضمن) اشريكه (باقية) بأن كان  
موسرا (أو حرر) عنها (نصف عبده ثم وطئ) المرأة (التي ظاهر منها ثم حرر باقية) عنها  
(لا) يجوز في الصورتين عند الامام خلافا لهما (فان لم يجد) المظاهر (ما يعتق صام  
شهرين متتابعين) ولو ثمانية وخمسين يوما بالهلال والافستين يوما ولو قدر على التحرير  
في آخر اليوم الاخير لزمه العتق ويكون صومه تطوعا (ليس فيه) ما رده ضمان وأيام  
منية) وكذا كل صوم شرط فيه المتتابع (وان وطئها) أي التي ظاهر منها (فيهما) أي  
في الشهرين (ليلا) ولو ناسيا (أو يوما ناسيا أو أفطر) عدا ولو بعذر كمرض أو سفر  
(استأنف الصوم) وان وطئ غيرها نهارا عدا استأنف اتفاقا وان في الليل مطلقا أو في  
النهار ناسيا لا (ولم يجز للعبد) ولو مكاتب في كفارة الظهار أو غيرها (الا الصوم وان  
أطعم أو اعتق عنه سيده) ولو باذنه (فان لم يستطع) المظاهر الحر (الصوم أطعم ستين  
مسكينا كالفطرة) قدرا وهو نصف صاع من بر ومضرفا وهو الفقير والمسكين ونحوهما  
(أو) دفع (قيمة فلو أمر غيره أن يطعم عنه من ظهاره ففعل صح) عن كفارته ولا يكون  
للمأمور أن يرجع عليه في ظاهر الرواية (وتصح الاباحة في الكفارات) ككفارة  
الظهار والافطار واليمين وجزاء الصيد (والفدية) في حق الشيخ الفاني (دون  
الصدقات) كالكافرة وصدقة الفطر (والعشر) فإنه يشترط فيها التملك (والشرط)  
في طعام الاباحة (غدا أن أو عشا أن مشبعان أو غدا وعشا) والسحور كالغداء  
ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة لا البر (وان أعطى) طعاما (فقيرا) واحدا  
(شهرين صح ولو) أعطاه (في يوم) واحد ستين مرة أو اباحه كل الطعام بدفعة أو  
دفعات (لا) يجوز (الا عن يومه ولا يستأنف بوطئها) أي وطئ المظاهر منها (في خلال  
الاطعام ولو أطعم عن ظهارين) من امرأة أو امرأتين (ستين فقيرا كل فقير صاعا) من  
بر (صح عن واحد) منهما وعند محمد يجوز عنهما وكذا في كفارة اليمين (و) لو أطعم ستين  
مسكينا (عن) كفارة (افطار وظهار) لكل مسكين صاعا من بر (أو حرر عبدين عن  
ظهارين ولم يعين) عن أحدهما (صح عنهما) في الصورتين (ومثله الصيام والاطعام)  
حتى لو صام أربعة أشهر أو أطعم مائة وعشرين مسكينا عن ظهارين ولم يعين عن  
أحدهما صح عنهما (وان حرر عنهما رقبة أو صام شهرين صح عن واحد) منهما فيجعله  
عن أيهما شاء (و) ان حرر (عن ظهار وقتل لا) يجوز عن أحدهما الا أن تكون  
الرقبة كافرة فتكون للظهار لعدم صلاحيتها للقتل

(باب اللعان)

(هي شهادات مؤكدة بالاعيان مقرونة باللعن قائمة) تلك الشهادات (مقام حد  
الذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته) الحية بنسكاح صحيح ولو في

اد عبدا  
وما كان معتوها ولا جن  
قبل ذا  
ولا كنت في تكليفه مترددا  
فن أمه قصدا فلا دردره  
وعندي عليه العزم حيث  
تعدا  
وهذا جواب بلرتجال نظمته  
فكن سائر اعيبي وكن لي  
مسعدا  
ثم بلغني ان هذا سؤال قديم  
نظمه بعض المتقدمين وبعثه  
الى العلامة السبكي وأجاب  
عنه السبكي نظما (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مسلم  
حر مكلف مقيم صحيح قارى  
ليس بجثنى تجوز صلاته  
منفردا ومأموما ولا يجوز  
ان يكون اماما (فالجواب)  
انه رجل سقط سنة فاعاده  
فانيا وثبت ولا يمكن قلعة  
الابض رز كره في العنادية  
عن أبي جعفر عن محمد وقد  
تقدم فيه لغز في كتاب الطهارة  
(مسئلة) ان قيل أي  
رجل ان حمل جزأ من أجزاء  
الكلب على القول بالمجاسة  
عينه نصح صلاته اماما ولو  
حمل مثله من أعضائه نفسه  
المتصلة به لا تجوز امامته  
(فالجواب) انه رجل سقط  
سن نفسه فاثبت مكانه سن  
كل تجوز امامته ولو كان



سن نفسه وثبت ولا  
 قلعة الابهر ولم تجز ونسب  
 فيها الغز في كتاب الطهارة  
 وحررنا هناك المذهب في  
 هذه المسئلة (مسئلة) ان  
 قيل أي رجل سجد امامه  
 للسهو فمجدد مع امامه  
 ففسدت صلاته (فالجواب)  
 ان هذا مسبوق بمجد امامه  
 للسهو والحال انه لا سهو  
 عليه فتابعه هذا المسبوق  
 فسدت صلاته لانه اتبع  
 لمن ليس في صلاته واقتدى  
 بمن ليس له امام قلت قال  
 في البرازية ان أشهر  
 الرايتين الفساد وقال  
 الامام أبو حفص الكبير  
 رحمه الله لا تفسد والله أعلم  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 صلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في صلاته فوجب  
 عليه سجدة السهو  
 (الجواب) ان هذا رجل صلى  
 رابعة فقد في الثانية قدر  
 التشهد صلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ساهيا  
 قال أبو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله يلزمه سجدة  
 السهو استحسانا لا تأخير  
 القيام ولا يلزمه في القياس  
 وفي المسئلة خلاف أو فحشاء  
 وحررناه في شرح الوهبانية  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 عبادة ذات عدد مخصوص  
 يقع جميعه سنة ويكون

عده رجعيه باس في دار الاسلام (بالزنا وصحاحا ساهدين) أي في دار الشهادة على المسلم  
 فلو لم يصلح بان كانا صبيين مثلا فلا لعان (وهي) أي المرأة (من يحد قاذفها) بان  
 كانت محصنة فلوزنت في عمرها ولو مرة أو وطئت وطأ حراما ولو بشبهة فلا لعان (أو نفى)  
 الزوج (نسب ولدها) منه أو من غيره (وطأ بتمته بموجب القذف) وهو الحد ولم يبرهن  
 على ما دعي (وجب اللعان) عليهما (فان أبي) الزوج عن اللعان (حبس) أي حبسه  
 القاضي (حتى يلاعن) أو تبين منه بطلاق أو غيره (أو يكذب نفسه فيحد) حد القذف  
 (فان لا عن) الزوج (وجب عليها اللعان فان أبت) المرأة عنه (حبست حتى تلاعن  
 أو تصدق) ثم اذا صدقته لا تحذف الزنا لان الاقرار مرة لا يكفي (فان لم يصلح) الزوج  
 (شاهدا) بان كان عبدا أو محدودا في قذف (حدوان صلح) الزوج شاهدا (وهي عن  
 لا يحد قاذفها) بان كانت صبية أو لمحوها (فلا حد عليها ولا لعان) لكنه يعزر (وصفته)  
 أي كيفية اللعان (مانطق به النص) من الكتاب والسنة (فان التعنا) ولو أكثره  
 (بانت بتفريق الحاكم) في توارثان قبل تفريقه (وان قذف) الزوج (ب) نفى (ولدفني)  
 القاضي (نسبه) عن أبيه (وألمحه بأمره) اذ انفي في حالة الولادة ونحوها كما يأتي ولو  
 قذفها بالزنا ونفي الولد كوفي اللعان الامرين (وان أكذب) الزوج (نفسه) بعد اللعان  
 ولو دلالة بان مات الولد عن مال فادعي نسبه (حد) حد القذف (وله أن ينسكحها) حد  
 أولا وكذا اذا صدقته خلا فالأبي يوسف (وكذا) له أن ينسكحها بعد اللعان (ان قذف  
 غيرها لحد أو زنت لحد) أولم تحذف لان زناها يسقط احصانها (ولا لعان بقذف  
 الآخر من) زوجته الناطقة بان أشار اليها بالزنا (و) لا لعان أيضا (بنفي الحمل) بان قال  
 ليس حملت مني مطلقا عند الامام وعندهما يلاعن بنفيه اذا جاءت به لاقل من ستة  
 أشهر من وقت القذف (وتلاعنا) قوله لها (زنت وهذا الحمل منه) أي من الزنا (و)  
 لكن (لم ينفي) القاضي (الحمل ولو نفى الولد عند التهنئة) أو عقب الولادة (وابتباع) أي  
 شراء (آلة الولادة صم) نفيه بشرط كون المنفي حيا ولو قبل التهنئة أو سكنت عندها ثم  
 نفاه لا يصح (وبعده) أي بعد المذكور من التهنئة والشراء (لا) يصح نفيه مطلقا ويثبت  
 النسب (ولا عن فيهما) وقال لا يصح نفيه في مدة النفاس (وان) ولدت ولدين في بطن  
 واحد (نفى أول التوأمين وأقر بالثاني) منهما (حد) لانه أكذب نفسه (وان عكس)  
 بان أقر بأول التوأمين ونفى الثاني (لا عن ويثبت نسبهما) أي التوأمين (فيهما) أي  
 في المستثنين لانهما خلقا من ماء واحد

باب العنين وغيره

من المجبوب والخصى وعيب أحد الزوجين (هو) أي العنين (من لا يصل الى النساء)  
 أصلا مع قيام الآلة (أو يصل الى الشب دون الأبكار) أو الى بعض النساء دون بعض  
 اذا (وجدت زوجها مجبوبا) أي مقطوع الذكر والخصيتين وكذا مقطوع الذكرك فقط  
 أو صغيره جدا (فرق القاضي) بينهما (في الحال) لو حرة بالغة غير عالة بحاله قبل

بعض ذلك

ل من كله

(فالجواب) أنها الضميمة  
أكثرها اثنتا عشرة  
ركعة وأفضلها ثمان وكذا  
كل ما وردت به السنة من  
الأذكار المخصوصة بالأعداد  
في أوقات مخصوصة يكون  
ذلك العدد أفضل من  
الأكثر منه وله نظائر كثيرة  
(مسئلة) أن قيل أي  
سنة مؤكدة لا يزداد فيها  
ولا ينقص منها والنصف  
والضعف فيها سواء في  
نفسها أو في حكمها  
(فالجواب) أنها الأربع  
بعد الجمعة ركعتين بعد  
الظهر في إبطال الشفعة  
للاشتغال بها بعد سماع  
الشراء كذا في الحاوي  
القديم (مسئلة) أن  
قيل أي رجل وجبت عليه  
سجدة ثم سقطت من غير  
أن يسجدها (فالجواب)  
أن هذا رجل سمع من  
الامام آية سجدة وهو في  
غير صلاته ثم دخل في  
صلاته بعد ما سجدها الامام  
سقطت عنه (مسئلة)  
أن قيل أي رجل قرأ آية  
السجدة في مكانين مختلفين  
ويلزمه سجدة واحدة  
(فالجواب) أنه رجل تلا  
على دابته فصلى وقرأها  
كذا في العدة (مسئلة)

لا يمكنه ادخاله في الفرج (وأجل) أي أجله القاضى (سنة) قرية بالاهلة على المذهب  
(لو) كان (عزينا أو خصيا) وهو من تزعت خصيتاه فقط (فان وطئ) ولو مرة واحدة  
فيها بطل التأجيل (والا بانث بالتفريق ان طلبت) لو حرة ولو أمة فالطلب لسيدها عند  
الامام خلا فالأبي يوسف (فلو قال) بعدم مضي السنة (وطئت) فيها وهي بكر في الأصل  
(وأنكرت) المرأة (وقلن بكر) كما كانت (خيرت) في مجلسها ويكتفى بقول امرأة  
ثقة وقول امرأتين أحوط وان قلن ثيب حلف فان حلف فلا خيار لها وان نكل  
خيرت (وان كانت ثيبا) في الأصل (صدق) الزوج (بجلفه) بعد هذا (ان اختارته)  
ولو دلالة (بطل حقها) ولا يكون لها خيار وكذا لو وطئها مرة ثم عجز (ولم يخير  
أحدهما) أي أحد الزوجين (بعيب) في الآخر ولو فاحشا كجنون وجدأ مبرص  
ورثق وقرن

### باب العدة

(هي) شرعا (تربص) أي انتظار (يلزم المرأة) عند زوال النكاح أو شبهته أو  
الفراس فدخلت أم الولد إذا مات عنها مولاها أو أعتقها (عدة الحرة) ولو كناية تحت  
مسلم (لطلاق) باثنا كان أو رجعي (أو الفسخ) بغير الطلاق كما في الفرقة بخيار العتق  
أو البلوغ أو بملكها إياه بعد الدخول (ثلاثة أقراء) أي ثلاث (حيض) ان كانت ممن  
تحيض فلو طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه لا تنقضي العدة ما لم تطهر من الحيضة  
الثالثة (أو ثلاثة أشهر ان لم تحض) لصغرها وإياس أو بلوغ بالسن من غير  
رؤية حيض وقيد بقوله ان لم تحض لان التي حاضت ثم امتدت طهرها لا تعتد بالشهر  
الا اذا بلغت سن الإياس (و) عدة الحرة كانت صغيرة أو كبيرة ذمية أو مسلمة موطوءة  
أولا (للموت أربعة أشهر وعشر) ليال فتتناول ما بارأها من الأيام (و) عدة (الامة)  
والمدبرة وأم الولد والمكاتب في الطلاق والفسخ (قرآن) أي حيضتان ان كان الطلاق  
بعد الدخول وكانت ممن تحيض (ونصف المقدر) ان لم تحض أو مات عنها زوجها وذلك  
شهر ونصف في الطلاق وشهران وخمسة أيام في الموت (و) عدة (الحامل) سواء كانت  
حرة أو أمة أو مطلقة أو متوفى عنها زوجها (وضعه) أي الحمل فلو مات في بطنها ومكث مدة  
قال في النهر ينبغي أن تبقى معتدة الى أن ينزل أو تبلغ سن الإياس (و) عدة (زوجة  
الغار) أبعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاء وقال أبو يوسف ثلاث حيض هذا اذا  
كن الطلاق باثنا فلورجعي فاعلمها عدة الوفاة اتفاقا (ومن عتقت في عدة) الطلاق  
(الرجعي لا الباشر) لا في عدة (الموت كالحرة) فتنتقل عدتها الى عدة الحرائر (ومن)  
أيست فاعتدت بالشهر ثم عاد معها بعد الاشهر (على عاداتها فعدتها) (الحيض) وهو  
ظاهر الرأية لكن اختار الشهيد وغيره أنها ان رآته قبل تمام الاشهر استأنفت  
لا بعدها قال في المجتبى وعليه الفتوى ولو حاضت حيضة أو حيضتين ثم أيست تعتد

ان قيل أى رجل

السجدة فى مجلس واحد  
فيلزمه سجدتان (فالجواب)  
أنه رجل قرأ آية السجدة  
خارج الصلاة وسجد لها  
ثم افتتح الصلاة فى مكانه  
وقرأ الزمته أخرى كذا فى  
العدة **مسئلة** ان قيل  
أى رجلين جالسين فى مكان  
واحد تلا أحدهما آية  
السجدة مرات وسمعه  
الآخر يجب على التالى  
سجدة واحدة وعلى السامع  
بعد المرات (فالجواب)  
أنهما كانا فى محل والتالى  
فى الصلاة فإن السجدة  
تتكرر على السامع دون  
التالى **مسئلة** ان قيل  
أى رجل مسلم يغسل ولا  
يصلى عليه (فالجواب) أنه  
الباغى اذا قتل فى الحرب  
وقيل لا يغسل ولا يصلى  
عليه كقطاع الطريق وكذا  
الخلاف فى كل من يسعى  
فى الارض بالفساد وأطلق  
فى البرازية المنع فيهما ونقل  
عن العيسون الرواية عن  
محمد بن قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه ويلغز بهذه  
فيقال أى رجل غير شهيد  
المعركة يصلى عليه بغير  
غسل ويجب عما تقدم قال  
وان كان ظالما يغسل ولا  
يصلى عليه ثم ذكر أن  
المقتول بالعصية كالقسي

بالاشهر (و) عدة (الذو حة نكاحا فاسدا) كالنكاح بغير شهود (والموطوء بسببه)  
بأن زفت اليه غير امرأته أو تزوج منكوحه الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد  
الحيض) فيمن تحيض والاشهر فيمن لا تحيض ووضع الحمل فى الحامل (للموت وغيره)  
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغير الحامل عنده موته) أى موت الصغير بأن  
تله لا قل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغير (الحامل بعده) أى  
بعد الموت بأن ولدته لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغير  
(فيهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حموى (ولم تعتد) أى لم تحتسب (بحيض  
طلقت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وتداخلتا)  
أى العدتان (والمراثى) من الحيض (منهما) أى من العدين (وتتم) العدة (الثانية ان  
تمت) العدة (الاولى) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما أو معتدة الوفاة وكذا الحامل  
لو حبلت فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق والوفاة (بعد الطلاق و) بعد  
الموت) على الفور وتنقضى العدة وان جهلت بهما (و) مبدأ العدة (فى النكاح  
الفاسد بعد التفريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريح اعزمت (على ترك وطئها)  
أو ترك وطئك (وان قالت) المعتدة (مضت عدتي) والمدة تحتل ذاك (وكذبها الزوج  
فالقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه اشارة الى أنه دخل بها (وطلقها قبل الوطء)  
وقبل الخلوة (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عندهما وعند محمد لها نصف  
المهر وعليها تمام العدة الاولى (ولو طلق ذمى ذمية) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)  
عند أبي حنيفة اذا اعتقدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعه اتفاقا

**فصل** (تحدد معتدة البت) أى البائن لا الرجعى (والموت) سواء كانت حرة أو غيرها  
(بترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعدر)  
راجع للجميع (و) ترك (الحناء و) ترك (لبس) الثوب (المعصر والمزعر) (الابعدر)  
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا رائحة له وهذا الحد واجب عليها (ان كانت  
مسلمة بالغة) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت فى أثناءها لم يما يقى (للمعتدة العنق)  
أى لا تحدد أم الولد اذا اعتقها مولاها أو مات عنها (و) لا معتدة (النكاح الفاسد ولا  
تخطب معتدة) ولو معتدة عنق ونكاح فاسد صريح بأن يقال لها انى أريد أن أنكحك  
(وصح التعريض) كقوله أريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا (ولا تخرج  
معتدة الطلاق) رجعيًا كان أو بائنا الوحة مكلفة (من بيتها) لا ليلا ولا نهارا حتى  
تنقضى العدة (ومعتدة الموت تخرج يوما وبعض الليل) وتبيت أكثر الليل فى منزلها  
(وتعتدان) أى معتدة الطلاق والموت (فى بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت  
الفرقة بالبائن فى بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينهما ما وكذا فى الوفاة  
اذا كان من ورثته من ليس بمحرم لها (الا أن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو  
يتهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خافت على متاعها فاذا سكنت منزلا آخر لا تخرج  
منه الا بعد اذا (بانت أو مات عنها) زوجها (فى سفر) ولو فى مصر (وبينها وبين مصرها)

مل ولا

بصلي

على قاتل نفسه عند الثاني  
وبه أخذ السعدى والاصح  
أنه يغسل ويصلى عليه كما  
هو رأى الامامين وبه أفتى  
الحلواني والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل يجب  
تكفينه من ماله مرتين  
ويقدم على الغرماء  
(فالجواب) أنه ميت نبش  
طريا كفن ثانيا من جميع  
المال فان كان قسم ماله  
فعلى الورثة لا الغرماء  
(مسئلة) ان قيل أى  
ميت يجب تكفينه في ثوب  
واحد (فالجواب) أنه  
ميت نبش بعدما فسخ  
وأخذ كفته يجب تكفينه  
في ثوب واحد كذا في  
الولوالجيسة ويقدم على  
الغرماء الا ان قبضوا قال  
في العتابة فيكون الكفن  
على ولده (مسئلة) ان  
قيل أى صلاة آخر الصغوف  
فيها أفضل من أولها  
(فالجواب) أنها صلاة  
الجنائزة خير صغوف الرجال  
فيها آخرها لانه أقرب الى  
التواضع فيكون ادعى الى  
الاجابة والله أعلم

كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال  
مكث في يد صاحبه حولا  
ووجب فيه الزكاة ثم تسقط

فهى مخيرة (ولو كان) بينها وبين مهرها (ثلاثة) أيام (رجعت أو مضت) اذا كان  
المقصد كذلك وهى في المفازة والرجوع أولى أما اذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام  
تختار الادنى سواء كان (معهاولى أولا) راجع للصورتين (ولو) كانت (في مصر)  
وبينها وبين مهرها ومقصد هامة السفر (تعتد ثمة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولا  
(فتخرج بمحرم) بعدمضى العدة ومطلقة الرجعى كالبائن الا انها تمنع من مفارقة زوجها  
في مدة سفر

### باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نسبه فافهمى طالق) فنه كنهها (فولدت لسته أشهر منذ نسبه) (نسبه)  
منه ولو لا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) (لزم) (مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولد معتدة)  
الطلاق (الرجعى وان ولدت لا أكثر من سنتين) من وقت الفرقة (مالم تقر بمضى العدة)  
فلو أقرت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعدا (لم يثبت وكانت) الولادة (رجعة)  
في أكثر منهن (أى من السنتين) (لا فى أقل منهن) يثبت نسب ولد معتدة (البت  
لاقل منهن ما والا) أى وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر (لا) يثبت نسبه (الا  
أن يدعيه) الزوج (و) يثبت نسب ولد (المراهقة) المدخول بها المطلقة ولو رجعا  
غير المقررة بانقضائها عدتها اذ لم تدع حبلان ولدت (لاقل من تسعة أشهر) مذ طلقها  
(والالا) يثبت فلو ادعت حبلان فهى ككبيرة لا اعترافها بالبلوغ (و) يثبت نسب ولد  
معتدة (الموت) اذا ولدت (لاقل منهن) أى من السنتين من وقت الموت مالم تقر بانقضائها  
العدة لا فى الاكثر (و) يثبت نسب ولد المعتدة (المقررة بمضيها) سواء كانت كبيرة أولا  
وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة ان ولدت (لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
والا) أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر (لا) يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لاقل من  
سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولو لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
(و) يثبت نسب ولد (المعتدة ان جحدت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو  
حبل ظاهرا واقاراره) أى بالحبل عند أبى حنيفة وعندهما يثبت النسب فى الجميع  
بشهادة امرأة مقبولة الشهادة (أو تصديق بعض الورثة) فى حق المقرين وانما يثبت  
النسب فى حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا لا ولا يشترط لفظ الشهادة  
ومجلس الحكم فى الصحيح (و) يثبت نسب ولد (المنكوحه لسته أشهر فصاعدا) من  
وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقل منها لا (وان جحد) الزوج  
الولادة حال قيام النكاح (فبشهادة امرأة) مقبولة الشهادة (على الولادة) يثبت نسبه  
منه حتى لو نفاه بعده بلا عن (فان ولدت ثم اختلفا فعالت نسكتنى منذ ستة أشهر  
وادهى) الزوج (الاقل) منها (فلقول لها) بلا عين وقال تخلف وبه يفتى (وهو ابنه ولو  
علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم) تقبل ولم (تطلق) وعندهما تقبل



ان قيل أى رجل ؟

السجدة في مجلس واحد  
فيلزمه سجدتان (فالجواب)  
أنه رجل قرأ آية السجدة  
خارج الصلاة وسجد لها  
ثم افتتح الصلاة في مكانه  
وقرأ الزمته أخرى كذا في  
العدة **مسئلة** ان قيل  
أى رجلين جالسين في مكان  
واحد تلا أحدهما آية  
السجدة مرات وسمعه  
الآخر يجب على التالى  
سجدة واحدة وعلى السامع  
بعد المرات (فالجواب)  
أنهما كانا في محل والتالى  
في الصلاة فان السجدة  
تكرر على السامع دون  
التالى **مسئلة** ان قيل  
أى رجل مسلم يغسل ولا  
يصلى عليه (فالجواب) أنه  
الباغى اذا قتل في الحرب  
وقبل لا يغسل ولا يصلى  
عليه كقطاع الطريق وكذا  
الخلاف في كل من يسعى  
في الارض بالفساد وأطلق  
في البرازية المنع فيهما ونقل  
عن العيون الرواية عن  
محمد بن قتل مظلوما لا يغسل  
ويصلى عليه وهو بلغز هذه  
فيقال أى رجل غير شهيد  
المعركة يصلى عليه بغير  
غسل ويحجب عما تقدم قال  
وان كان ظالما يغسل ولا  
يصلى عليه ثم ذكر أن  
المقتول بالعصية كالغيبى

بالاشهر (و) عدة (المنكحة فاسدا) كالنكاح بغير شهود (والموطوءة بسبهم)  
بأن زفت اليه غير امرأته أو تزوج من منكوحة الغير ولم يعلم بحالها فوطئها (وأم الولد  
الحيض) فحين تحيض والاشهر فيمن لا تحيض ووضع الحمل في الحامل (للموت وغيره)  
كالفرقة والعنق (و) عدة (زوجة الصغير الحامل عند موته) أى موت الصغير بأن  
تلد لا قبل من ستة أشهر بعد موته (وضعه و) عدة زوجة الصغير (الحامل بعده) أى  
بعد الموت بأن ولادته لنصف حول فأكثر (الشهور والنسب منتف) عن الصغير  
(فيهما) وينبغي ثبوته من المراهق احتياطا حموى (ولم تعتد) أى لم تحسب (بحيض  
طلقت فيه) اجماعا (وتجب عدة أخرى بوطء المعتدة بشبهة) ولو من المطلق (وتدخلتا)  
أى العدتان (والمراثى) من الحيض (منهما) أى من العديتين (وتتم) العدة (الثانية ان  
تمت) العدة (الاولى) وكذا لو كانت معتدة بالاشهر أو بهما أو معتدة الوفاة وكذا الحائض  
لو حبلى فعدتها الوضع (ومبدأ العدة) أى من الطلاق والوفاة (بعد الطلاق و) بعد  
الموت) على الفور وتنقضي العدة وان جهلت بهما (و) مبدأ العدة (في النكاح  
الفاسد بعد التفريق أو) بعد (العزم) بأن قال صريحها عزمت (على ترك وطئها)  
أو ترك وطئك (وان قالت) المعتدة (مضت عدتي) والمدة تحتمل ذلك (وكذبها الزوج  
فانقول لها مع الحلف ولو نكح معتدة) فيه اشارة الى أنه دخل بها (وطلقها قبل الوطء)  
وقبل الخلوة (وجب مهر تام وعدة مبتدأة) أى مستقبله عندها وعند محمد لها نصف  
المهر وعليها التام العدة الاولى (ولو طلق ذمى ذمية) غير حامل أو مات عنها (لم تعتد)  
عند أبي حنيفة اذا اعتقدوا ذلك وعندهما تعتد ولو كانت حاملا تعتد بوضعها اتفاقا  
**فصل** (تحد معتدة البت) أى البائن لا الرجعي (والموت) سواء كانت حرة أو غيرها  
(ترك الزينة والطيب والكحل والدهن) ولو بلا طيب كزيت خالص (الابعدر)  
راجع للجميع (و) ترك (الحناو) ترك (لبس) الثوب (المعصر والمزعر) (الابعدر)  
ولا بأس بأسود وأزرق ومعصر خلق لا رائحة له وهذا الحداد واجب عليها (ان كانت  
مسلمة بالغلة) عاقلة ولو أسلمت أو بلغت أو أفاقت في أثناءها لم يما بها بقى (لا معتدة العنق)  
أى لا تحد أم الولد اذا أعتقها مولاها أو مات عنها (و) لا معتدة (النكاح الفاسد ولا  
تخطب معتدة) ولو معتدة عنق ونكاح فاسد صريحاً بأن يقال لها اني أريد أن أنكحك  
(وصح التعريض) كقوله أريد التزوج لو معتدة الوفاة لا المطلقة اجماعا ولا تخرج  
معتدة الطلاق رجعياً كان أو بائناً لحررة مكلفة (من بيتها) لا لغيرها ولا نهارا حتى  
تنقضي العدة (ومعتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل) وتبيت أكثر الليل في منزلها  
(وتعتدان) أى معتدة الطلاق والموت (في بيت وجبت) العدة (فيه) وان كانت  
الفرقة بالبائن في بيت الزوج ولم يكن له بيت آخر فلا بد من ستره بينهما وكذا في الوفاة  
اذا كان من ورثته من ليس بمحرم لها (الا أن تخرج) المرأة أى يخرجها الورثة (أو  
ينهدم) البيت أو تخاف سقوطه أو خافت على متاعها فاذا سكنت منزلاً آخر لا تخرج  
منه الا بعذر اذا (بانت أو مات عنها) زوجها (في سفر) ولو في مصر (وبينها وبين مصرها)



والإيمان كذلك يغسل ولا  
 يصلي عليه قال ولا يصلي  
 على قاتل نفسه عند الثاني  
 وبه أخذ السعدى والأصح  
 أنه يغسل ويصلي عليه كما  
 هو رأى الإمامين وبه أفتى  
 الحلوانى والله أعلم (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل يجب  
 تكفينه من ماله مرتين  
 ويقدم على الغرما  
 (فالجواب) أنه ميت نبش  
 طريا كفن ثانيا من جميع  
 المال فان كان قسم ماله  
 فعلى الورثة لا الغرما  
 (مسئلة) ان قيل أى  
 ميت يجب تكفينه فى ثوب  
 واحد (فالجواب) أنه  
 ميت نبش بعد ما تمسح  
 وأخذ كفته يجب تكفينه  
 فى ثوب واحد كذا فى  
 اللؤلؤ الجيسة ويقدم على  
 الغرما الا ان قبضوا قال  
 فى العتابة فيكون الكفن  
 على ولده (مسئلة) ان  
 قيل أى صلاة آخر الصفوف  
 فيها أفضل من أولها  
 (فالجواب) أنها صلاة  
 الجنائز خير صفوف الرجال  
 فيها آخرها لانه أقرب الى  
 التواضع فيكون ادعى الى  
 الاجابة والله أعلم

### كتاب الزكاة

(مسئلة) ان قيل أى مال  
 مكث فى يد صاحبه حولا  
 ووجبت فيه الزكاة ثم تسقط

المقصد كذلك وهى فى المفازة والرجوع أولى أما اذا كان المقصد أقل من ثلاثة أيام  
 تختار الادنى سواء كان (معهاولى أولا) راجع للصورتين (ولو) كانت (فى مصر)  
 وبينها وبين مصرها ومقصد هامة السفر (تعتدثة) ولا تخرج سواء كان لها محرم أولا  
 (فتخرج بمحرم) بعد مضي العدة ومطلقة الرجعى كالباثن الا انها تمنع من مفارقة زوجها  
 فى مدة سفر

### باب ثبوت النسب

(ومن قال ان نسبه تهاهسى طالق) فنه كعها (فولدت لسته أشهر منذ نسبه) (فالجواب)  
 منه ولولا قل منها أو أكثر لم يثبت (و) (لزم) (مهرها) بتمامه (ويثبت نسب ولد معتدة)  
 الطلاق (الرجعى وان ولدت لا أكثر من سنتين) من وقت الفرة (مالم تقر بمضى العدة)  
 فولدت بانقضائها ثم جاءت به لسته أشهر فصاعدا (لم يثبت وكانت) (الولادة) (رجعة)  
 فى أكثر منهن (أى من السنتين) (لا فى أقل منهن) (يثبت نسب ولد معتدة) (البت)  
 لا قل منهن (ما والا) (أى وان جاءت بولد لسنتين أو أكثر) (لا) (يثبت نسبه) (الا)  
 أن يدعيه) (الزوج) (و) (يثبت نسب ولد) (المراهقة) (المدخول بها المطلقة ولو رجعا  
 غير المقر بانقضائه عدتها اذ لم تدع جبلا ان ولدت (لا قل من تسعة أشهر) (مذطلقها  
 والا) (يثبت فلو ادعت حبلا فهى ككبيرة لا اعترافها بالبلوغ) (و) (يثبت نسب ولد  
 معتدة) (الموت) (اذا ولدت) (لا قل منهن) (أى من السنتين) من وقت الموت مالم تقر بانقضائه  
 العدة لا فى الاكثر (و) (يثبت نسب ولد المعتدة) (المقر بمضيها) سواء كانت كبيرة أولا  
 وسواء كانت العدة عدة طلاق أو وفاة ان ولدت (لا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
 والا) (أى وان ولدت لسته أشهر أو أكثر) (لا) (يثبت النسب منه هذا اذا ولدت لا قل من  
 سنتين من وقت الفراق فلو لا أكثر لم يثبت ولولا قل من ستة أشهر من وقت الاقرار  
 (و) (يثبت نسب ولد المعتدة ان حجت ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو  
 رجل ظاهر أو اقراره) (أى بالرجل عند أبى حنيفة وعندهما يثبت النسب فى الجميع  
 بشهادة امرأة مقبولة الشهادة) (أو تصديق بعض الورثة) فى حق المقرين وانما يثبت  
 النسب فى حق غيرهم ان تم نصاب الشهادة بهم والا لا ولا يشترط لفظ الشهادة  
 ومجلس الحكم فى الصحيح (و) (يثبت نسب ولد) (المنكوحه لسته أشهر فصاعدا) من  
 وقت النكاح (ان سكنت) الزوج أو اعترف وان كان أقل منها لا (وان حجت) الزوج  
 الولادة حال قيام النكاح (فبشهادة امرأة) مقبولة الشهادة (على الولادة) (يثبت نسبه  
 منه حتى لو نفاه بعد ذلك) (فان ولدت ثم اختلفا فقالت نسكتى منذ ستة أشهر  
 وادعى) (الزوج) (الاقل) (منها) (فلقولها) (بلايين وقالوا تخلف وبه يفتى) (وهو ابنه ولو  
 علق طلاقها بولادتها وشهدت امرأة على الولادة لم) (تقبل ولم) (تطلق) (وعندهما تقبل

وذكر لها نظيرا وهو مالو  
خلق رجل لحية انسان  
فغرم الدية وحال الحول  
عليهما ثم نبتت اللحية ثانيا  
فان المالحق يسترد الدية من  
المدفوع اليه ولا يجب على  
واحد منهما الزكاة اما المالحق  
فان المال لم يكن في ملكه  
واما المالحق فان المال لما  
استحق عليه ظهر أنه لم يكن  
مالا لكاله وهذا يصلح جوابا  
ثانيا للسؤال قلت وفي مختصر  
المحيط عن النوادر تزوج  
أمة وهو لا يعلم أنها أمة  
ودفع المهر اليها ثم علم بعد  
الحول أنها أمة ورد المولى  
نكاحها ورد المهر فلا زكاة  
على أحد ثم ذكر مسألة  
الهبة وخلق الرأس ثم قال  
وكذا لو أقر دين على رجل  
ودفعه اليه ثم تصاد قاعده  
الحول على أن لا دين عليه  
فلا زكاة على أحد فكلها  
تصح أجوبة للسؤال والله  
أعلم (مسئلة) ان قيل  
أي مال لا يسارى مائتي

يرثانه) استحسننا (فان جهلت حريتها فقال وارثه أنت أم ولد ابني) وكذا لو لم يقل ذلك أو  
كان صغيرا (فلا ميراث لها)

باب الحضانة

وهي التربية (أحق) الناس (بالولد) الصغير حضانة (أمه قبل الفراق وبعدها) إلا أن  
تكون مرتدة أو فاجرة غير مأمونة (ثم أم الأم ثم أم الأب) وان علت وأما أم أب الأم  
فتؤخر عن أم الأب بل عن الحالة أيضا (ثم الاخت لاب وأم ثم لام ثم لاب) وفي رواية  
الحالة أولى من الاخت لاب (ثم الحالات كذلك ثم العمت كذلك) وأولاد الاخوات  
لاب وأم أولام أحق من العمت والحالات اتفاقا وأما أولاد الاخوات لاب فالأصح ان  
الحالات أولى منهن (ومن نسكت) منهن (غير محرمه) أي الصغير (سقط حقها ثم يعود)  
الحق (بالفرقة ثم العصبان بترتيبهم والام والجدة أحق به) أي بالغلام (حتى يستغنى)  
عن النساء (وقدر بسبع سنين) وعليه الفتوى (والام والجدة أحق بها) أي بالجارية  
(حتى تحيض) أي تبلغ في ظاهرها رواية (وغيرهما) أي غير الام والجدة أحق بها حتى  
تستهي (بان تبلغ تسعا وبه يفتى وعن محمد أن الحكم في الام والجدة كذلك وبه يفتى  
لكثرة الفساد) (ولأحق للأمة وأم الولد ما لم تعتقا) وكذا مكاتبه ولدت في حال الكفاية  
لكن ان كان الولد رقيقا كان أحق به لانه للولد (والذمية أحق بولدها المسلم) بان كان  
زوجها مسلما (مالم يعقل ديننا) فلو عقله أو خيف ان يالف الكفر نزع منها (ولا خيار  
للولد) عجزا أو غلاما أو جارية (ولا تسافر مطلقة) البائن بعد عدتها (بولدها) من بلدة  
الى أخرى بينهما تفاوت الا اذا انتقلت من القرية الى المصر وفي عكسه لا (الا) أي لا  
تسافر به الا (الى وطنها وقد نهكها ثمة) فلو الى غير وطنها أو اليه وقد نهكها في غيره فلا

باب النفقة

نفقة الغير على الغير تجب بثلاثة أشياء بالزوجية والقربا والمالك وبدأ بنفقة الزوجات  
فقال (تجب النفقة للزوجة) نقلت الى بيت زوجها أو لامسمة أو لا غنية أو لا مدخولا  
بها أو لا (على زوجها) ولو فقيرا أو غائبا (والكسوة بقدر حالهما) في اليسار والاعسار  
وعليه الفتوى (ولو) كانت (مانعة نفسها للمهر) المعجل أو الذي كله مؤجل على المفتي به

الزكاة  
ثم كملت  
ذلك

مسئلة \* ان قيل أى مال أكثر من مائتى درهم ملكه انسان وحال عليه الحول ولادين عليه ولا تجب فيه الزكاة (فالجواب) أنه المهر قبل القبض وأجاب عنها الامام العلامة حسام الدين السنفاقي بجواب آخر حاصله أنه رجل غصب من آخر ما يساوى مائتى درهم وأتلفه وهو يملك مائتى درهم وحال عليها الحول ثم بعد الحول أبرأه الغاصب فانه لا يجب عليه الزكاة فى المائتين اللتين له وهى مذكورة فى المحيط واعلم أن هذا السؤال يمكن أن يجاب عنه بعدة أجوبة منها أنه ضمار ومنها أنه ضالة ومنها أنه مال مأسور ومنها أنه مدفون فى غير حرز ونسى مكانه ومنها أنه مغصوب ومنها أنه دين أو ودیعة مجعودان ولا بينة عادلة بهما أو ثم بينة على قول محمد واشترط أبو يوسف مع عدم البينة فى الدين المجعود تخليف القاضى لاحتمال النكول والدين على المعسر المقربه على رواية الحسن والدين على من فلسه الخا كم عند محمد فى صورة أخرى فاذا بقيت

الزوج وان كانت تطيقه فلها النفقة (و) لاولى كانت (محبوسة بدين) لغير الزوج ولو حبس زوجها فلها النفقة على الاصح (ومغصوبة) بان غصبها رجل فذهب بها (و) لا لو كانت (حاجة مع غير الزوج) ولو بمحرم وعليه الفتوى ولو كانت مع الزوج فعليه نفقة الحضر خاصة (و) لاولى كانت (مريضة لم ترق) الى بيت زوجها وابزفت فرضت بعد فلها النفقة (و) تجب النفقة (لخادمها) المملوك لها ولا شغل له غير خدمتها (لو) كانت حرة وكان الزوج (موسرا) لا معسرا ثم لا تفرض الا لواحد عندهما وعند أبي يوسف تفرض لخدمين اذا كانت من الاشراف وعليه الفتوى وعنه انها اذا زفت اليه بخدم كثير استحققت نفقة الجميع قال فى البحر عن الغاية وبه نأخذ (ولا يفرق) بينهما (لجزء عن النفقة) حاضرا كان أو غائبا (وتؤمر بالاستدانة عليه) حاضرا كان أو غائبا وهى الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الزوج (وتتم نفقة اليسار بطروه) أى اليسار ان خاصته وكذا عكسه (وان قضى) القاضى (بنفقة الاعسار ولا تجب نفقة) مدة (مضت الا بالقضاء أو الرضا) أى اصطلاحهما على قدر معين (وبموت أحدهما تسقط) النفقة (المقضية) أى المفروضة الا اذا استدان بأمير قاض ولا تسقط بطلاق ولو بائنا على الصحيح (ولا ترد) النفقة والكسوة (المججلة) بموت أو طلاق ولو قائمة وبه يفتى (وبيع القن) المأذون بالنكاح فى نفقة (زوجته) مرة بعد أخرى وبدون الاذن يطالب بهابعد الحرية ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز (ونفقة الامة المنكوحه) ولو مدبرة أو أم ولد (انما تجب بالتبوة) بأن يدفعها الى زوجها ولا يستخدمها ولو استخدمها بعد ما سقطت (و) تجب (السكنى) فى بيت خال عن أهله وأهلها) الا ان ترضى بذلك (ولهم) أى لاهلها (النظر والكلام معها) فى أى وقت شاؤوا ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين فى كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها ولا يمنعها من الدخول عليها فى كل جمعة وفى غيرهما من المحارم فى كل سنة ولا يمنعهم من القرار عندها وبه يفتى (وفرض لزوجة الغائب) مدة سفره (وطفله ومثله الكبير الزمن وأنثى مطلقا) وأبويه المحتاجين ولو قارين على الكسب (فى مال له) من جنس حقهم (عند من يقربه وبالزوجة) أمانة كان أودينا (ويؤخذ كفيل) أى ضامن (منها) ويحلفها أيضا ان الغائب لم يعطها النفقة ولا كانت ناشزة ولا مطلقة مضت عدتها (و) تجب النفقة والسكنى دون الكسوة ان قصرت المدة (لمعتدة الطلاق) رجعيا كان أو بائنا (لا) يجب شئ لمعتدة (الموت) ولو حاملا (و) لا يجب شئ لمعتدة (المعصية) وهى التى جاءت الفرقة بعصيتها كردتها وتقبيل ابنه قبل الطلاق سوى السكنى (وردتها بعد البت) سواء كان واحدا أو أكثر (تسقط نفقتها اذا حبست حتى تتوب فان كانت فى بيت زوجها فلها النفقة (لا) أى لا تسقط نفقتها (بتمكن ابنه) من نفسها بعد البت وان كان الطلاق رجعيا فارتدت فحبست أولا أو

هذه نهاية المسألة  
الجواب المذكور والله  
الموفق **مسألة** ان قيل  
أي رجل وجب عليه الزكاة  
ويحل له أخذ الزكاة وليس  
ما وجبت عليه فيه الزكاة  
موجبا ولا على معسر ولا  
جاحد ولا بينة به ولا غائب  
عن بلده (فالجواب) أنه  
رجل ملك خمسا من الابل  
لا تساوي مائتي درهم يجب  
عليه في الابل المذكورة  
الزكاة وتحل له الصدقة  
ويطرد هذا في غيرها من  
المواشي التي تجب فيها  
الزكاة **مسألة** ان قيل  
أي رجل يملك ألف دينار  
مثلا ويحل له أخذ الصدقة  
(فالجواب) أنه رجل له ألف  
دينار على رجل معسر يحل  
له أخذ الزكاة على ما هو  
المختار ويجاب عنه بجواب  
آخر يقال هو رجل له ألف  
دينار على رجل لئكنها  
موجلة فانه يحل له أخذ  
الصدقة قدر ما يكفيه الى  
حلول الدين ويجاب أيضا  
بأنه رجل مسافر له في وطنه  
ذلك واضعافه لئكن ليس معه  
ما يبلغ به الى وطنه فله أخذ  
الصدقة قدر ما يبلغ به الى  
وطنه **مسألة** ان قيل  
أي رجل له ألف دينار على  
رجل موسر بصفة الحلول  
وهو مقربها ولا تجب فيها

مكنك ابنه فلانفقة لها (و) تجب النفقة على الحر (لطفه الفقير) الحر فان كان الولد  
عبدا والاب حرا فعلى مولاه وان كان الاب عبدا أو الابن حرا تلزمه نفقته وان تزوج  
بالاذن بل تلزم أمه لو موسرة والا فعلى أقاربه والا ففي بيت المال (ولا يجبر أمه لترضع)  
شريعة كانت أولا الا اذا تعينت فتجبر (ويستأجر) الاب (من ترضعه عندها) اذا  
أرادت ذلك لان الحضانة لها (لا أمه) أي لا يستأجر أم الطفل لارضاعه (لو) كانت  
(منكوحه أو معتدة) عن رجعي فلو عن بائن يجوز وعليه الفتوى (وهي) أي الام  
(أحق) به (بعدها) أي بعد العدة (مالم تطلب زيادة) تجب النفقة (لابويه وأجداده  
وجداته لو) كانوا (فقراء) وان كانوا أغنياء فلا (ولانفقة مع اختلاف الدين الا  
بالزوجة والولد) أي الاصول والفروع علوا أو سفلا (ولا يشارك الاب والولد في نفقة  
ولده وأبويه أحد) أي لا يشارك أحد من الاقارب الاب في نفقة ولده ولا الولد في نفقة  
أبويه هذا اذا كان الاب موسرا فلو معسرا والام موسرة أمرت بالانفاق ويكون ذينا  
على الاب فان كان الاولاد موسرين فنفقة الابوين على الذكور والاناث بالسوية  
وهو الصحيح (و) تجب النفقة (لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الارث لو) كان  
(موسرا) فلو معسرا عاجزا عن الكسب وله أخ وأخت موسران تجب النفقة عليهما  
أثلاثا (وصح) للوالد (بيع عرض ابنه) الغائب (لا) يبيع (عقاره لنفقته) بقدر حاجته  
لا فوقها ولا في دين له سواها (ولو أنفق مودعه) أو مدينه (على أبويه) وزوجته وولده  
(بلا أمر) مالك أو قاض ان وجده (ضمن) ولو لم يجد قاضيا أو أنفق بامر أحدهما (ولو  
أنفقا معا عندهما) أو أنفق ولده وزوجته معا عندهما من مال الابن الغائب أو الاب أو  
الزوج وهو من جنس حقوقهم (لا) يضمنون (فلا وقضى) القاضى (بنفقة الولاد  
والقريب ومضت مدة) طويلا سقطت الا أن يأذن القاضى بالاستدانة) فاستدان  
عليه فلا تسقط بعضى المدة وكذا الوقصرت المدة (و) تجب النفقة على المولى (للملوك  
ولو أنثى) سواء كان المولى أو المملوك صغيرا أو كبيرا (فان أبي) المولى الانفاق عليه  
(ففي كسبه) ان كان له كسب (والأمر) المولى أمر اجبار (بيعه) بخلاف الدواب  
حيث لا يجبر المالك على نفقة ما يبيعها لئكن يؤمر به ديانة ولو كانت الدابة مشتركة  
فامتنع أحد الشريكين من الانفاق أجبر

### كتاب الاعتاق

(هو اثبات القوة الشرعية) التي بها يصير أهلا للشهادة والولاية (في المملوك) عند زوال  
الرق (ويصح) الاعتاق (من حر مكاف) عاقل بالغ ولو كافرا أو مخطئا أو مريضا أو  
لا يعلم انه مملوك (للملوك) بانته حرا وبما يعبر به عن البدن) كالرأس والوجه والعنق  
والفرج ان كانت أمة لا بما يعبر به عن البدن كاليد والرجل والدبر (و) بانته  
(عتيق ومعتق ومحرر وحررتك واعتقتك) فيعتق بهذه الالفاظ (نواه) أي الاعتاق  
(أولا) (يصح) (بلا ملك) الى (ولارق) الى (ولا سبيل الى عليك) راجع للجميع (انقوى)

ربس يبرر ربي كربين  
الناس فلا تجب الزكاة وقد  
يزاد في السؤال أنه مقررا  
وجها ويجاب أنه لرجل  
وال لا يعطيه شيئا وقد  
طالبه بباب الخليفة ولم  
يعطه فلازكاة فيه وقد زاد  
في السؤال وليس بوال  
ويجاب بأنه دين على غريم  
هرب والدائن لا يقدر على  
طلبه بنفسه ولا بوكيله كل  
ذلك من مختصر المحيط  
للخبازي **مسئلة** ان  
قيل أي رجال عشرة ملكوا  
عشرة آلاف درهم وحال  
عليها الحول ولازكاة عليهم  
(فالجواب) أن هؤلاء عشرة  
ضمنوا رجلا استقرض من  
رجل ألف درهم كل واحد  
منهم كفه في ألف ولكل  
واحد منهم ألف في يده فلا  
زكاة على واحد منهم لان  
عليه ألف درهم دينامن  
التهديب وقد ذكرها في  
الحرة ويحمل التعليل بان  
لكافول له أن يأخذ أيهم  
شاه ثم قال نظير هذا  
ذكرنا في الزيادات في باب  
الصلاة أن رجلا قال لعشرة  
نفر وهم مقيمون في مغارة  
بينكم ٢ رضوا أحدا من شاه  
فان صلاتهم جميعا فاسدة  
لان كل واحد منهم يشأ  
ذلك **مسئلة** ان قيل

وان لم يصلحوا ذلك أو ائذوا العتق فان صلحوا وجهل نسبهم في مولدهم وليس للقائل  
أب معروف ثبت النسب أيضا (و) يصح بقوله (هذا مولاي أو يامولاي أو يا حر أو  
يا عتيق) سواء نوى أولا ولو قال عنيت به المولى في الدين أو الكذب صدق ديانة  
لا قضاء (لا بيا بني) ويا أخي ولو قال لعبد هذا أخي أو هذه بنتي لا يعتق اجماعا (ولا)  
يصح بقوله (لا سلطان لي عليك وألغاظ الطلاق) صريحا أو كناية وان نوى (وأنت)  
أي لا يصح ولا يعتق بآنت (مثل الحر) إلا بالنسبة (وعتق بآنت الآخر) نوى أولا  
(وبالك قريب محرم) سواء كان ولده أو أبويه أو غيرهم نوى أولا ولو ملك قريبا  
غير محرم كبنات العم أو محرمات لا قريبا كأخته رضاعا لا يعتق (ولو كان المالك  
صيدا أو مجنوناً) أو كافرا في دارنا بخلاف حر بي ملك قريبة المحرم ثمة فانه لا يعتق عليه  
خلاف لابي يوسف (و) يصح (بتحرير لوجه الله) تعالى (وللشيطان وللصنم) نوى أولا  
(و) يصح (بكره وسكر) نوى أولا (وان أضافه) أي العتق (إلى ملك) كان ملكك  
فأنت حر أو إلى سبيبه كان اشتريتك فأنت حر (أو شرط) كان دخلت الدار فأنت حر  
(صح) الإضافة فيهما (فلو حرر) أمة (حامل عتقا) أصالة ان ولدت بعد عتقها لا قل من  
نصف حول ولو لا كثر عتق تبعها وثمرته انجرار ولائه (وان حرره) أي الحمل (عتق  
فقط) دون الحامل (والولد يتبع الأم في الملك والحرة والرق) ولو أبوه شريفا (والتدبير)  
الطلاق لا القيد (والاستيلاء والكتابة وولد الأمة من سيدها حر) وولدها من زوجها  
ملك بسيدها

### باب العبد يعتق بعضه

(من أعتق بعض عبده لم يعتق كله) أي لم يزل ملكه عن كله بل عن ذلك البعض  
(وسعى له) أي لسيدته (فيما بقي) من قيمته (وهو) مادام يسعى (كالملكاتب) وعندهما  
يعتق كله ولا يسعى (وان أعتق نصيبه) من عبده مشترك (فلشريكه أن يحرر  
أو يستسعى) العبد في قيمة نصيبه أو يذبر أو يكاتب (والولاء لهما أو يضمن لو) كان  
العتق (موسرا) بأن يكون مالكا قدر قيمة نصيب الآخر يوم الاعتاق سوى ملبوسه  
وقوت يومه في الأصح (ويرجع) المعتق (به) أي بما أدى (على العبد والولاء) كله  
(له) عند الإمام وقال ليس له إلا التضييع مع اليسار والسعاية مع الاعسار والولاء  
للمعتق في الوجهين ولا يرجع المعتق عليه (ولو شهد كل) من الشريكين (بعق  
نصيب صاحبه سعى) العبد (لهما) أي لكل واحد منهما في نصيبه مطلقا ولو موثرين  
أو مختلفين الولاء لهما وقال يسعى للعشرين لا للموسرين ولو تخالفوا سار يسعى للعسر  
لا للموسر والولاء في جميع ذلك موقوف إلى أن يتصافا (وان علق أحدهما عتقه  
بفعل فلان غدا) كان دخل زيد الدار غدا فأنت حر (وعكس) الشريك (الآخر)  
بأن قال ان لم يدخل (ومضى) الغد (لم يدر) أدخل أم لا (عتق نصفه وسعى في نصفه)



أي رجل له مال لمير من  
 جنس ما يجب فيه الزكاة  
 أقام عشر سنين لم تجب عليه  
 فيه زكاة مع أنه لم يتحمل  
 فيه بحيلة لاسقاطها ولا  
 كان ضهارا (فالجواب)  
 أنه رجل أودع ماله عند  
 رجل لم يعرفه ثم أصابه بعد  
 عشر سنين فإنه لا زكاة  
 عليه فيها بخلاف ما إذا كان  
 يعرفه ثم نسيه ثم ذكره حيث  
 تجب عليه الزكاة من العدة  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 فقير دفع اليه رجل زكاة  
 ماله فلم تجزه عند أبي حنيفة  
 خلافا لصاحبيه رضي الله  
 تعالى عنهم (فالجواب)  
 أن هذا الفقير صبي وأبوه  
 غني فقيل عند أبي حنيفة  
 لا يجوز لانه يستحق النفقة  
 على أبيه ولانه يلزمه مؤنة  
 الانفاق وثبتت له ولاية على  
 الاطلاق فأشبهه المملوك  
 وأما على قولهما فيجوز ذكره  
 في الحيرة وقال هذا  
 ليس باختلاف على الحقيقة  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل اشترى عبدا للخدمة  
 فمات فوجب عليه الزكاة  
 ولو كان اشتراه للتجارة  
 سقطت (فالجواب) أن  
 هذا رجل كان عنده نصاب  
 حال عليه الحول فان اشترى  
 به عبدا للخدمة فمات لا تسقط

الآخر (لهما) مطلقا عند الامام والولا (لهما) ولو حلف كل واحد من الرجلين (بعق  
 عبده) والمسئلة بمخالها (لم يعتق واحد) منهما اجماعا (ولو ملك ابنه) أو أخاه (مع) رجل  
 (آخر) بأي سبب كان (عتق حظه ولم يضمن) علم الشريك بالقرابة أولا على الظاهر  
 (والشريكه أن يعتق أو يستسعي وان اشترى نصفه أجنبي ثم اشترى (الاب مابق)  
 وهو موسر (فله) أي للأجنبي (أن يضمن) الاب نصف قيمته (أو يستسعي) الابن  
 في نصف قيمته عند الامام وعندهما لا خيار له وضمن الاب نصف قيمته (وان اشترى  
 نصف ابنه عن مالك كاه لا يضمن لباثعه) شيئا مطلقا ولو موسرا ولو اشتراه من أحد  
 الشريكين لزمه الضمان للشريك الذي لم يبيع ولو موسرا اجماعا (عبد) مشترك  
 (لوموسرين) بكسر الراء (دبره واحد) منهم أولا (وحرره آخر ضمن) الشريك الساكت  
 (المدير) بكسر الباء ثلث قيمته قنا (رالمدير) بكسر الباء يضمن (المعتق ثلثه مديرا) بفتح  
 الباء (لا ماضن) المدير وهو ثلث قيمته قنا والولا بينهما أثلاثا ثلثاه للمدير وثلثه للمعتق  
 (ولو قال) رجل (لشريكه هي أم ولدك وأنكر) الشريك (تخدمه) أي المنكر (يوما  
 وتتوقف) بلا خدمة (يوما) ونفقة في كسبها والافعل المنكر (وما لام ولد تقوم)  
 وقوماها بثلث قيمته متاقنة (فلا يضمن أحد الشريكين باعتماقها) بأن ولدت فادعيها  
 وصارت أم ولدهما فأعتقها أحدهما لم يضمن (له أعبد) ثلاثة (قال لاثنين) منهم في  
 الصحة (أحد كما خرج واحد منهما ودخل آخر) وهو الثالث (وكرر) قوله أحد كما  
 حرف ادا م حيا يؤمر بالبيان (و) ان (مات بلا بيان عتق ثلاثة أرباع) العبد (الثابت  
 ونصف كل من الآخرين ولو) كان القول (في المرض) وضاق الذات عنهم ولم تجزه  
 الورثة وقيمة تم سواه (قسم الثلث) بينهم (على هذا) بأن يجعل كل عبد سبعة أسهم  
 كسهمهم العتق فيعتق عن ثلثه من سبعة ويسعى في أربعة ويعتق من كل  
 الآخرين سهمان ويسعى في خمسة فبلغت سهام السعاية أربعة عشر وسهام الوصايا  
 سبعة لنفاذها من الثلث (والبيع) ولو فاسدا (والموت) ولو يقتل العبد نفسه  
 (والتدبير) ولو مقيدا (والحرير) ولو معلقا والهبة والصدقة والايصاء والاجارة  
 والتزويج والعرض على البيع والرهن (بيان في العتق المبهم) كقوله أحد كما حرف فعل  
 شيئا ماذ كرتعين الآخر (لا الوطء) بدون العلوق وعندهما يتعين به حبلى أولا وبه  
 يفتى (وهو) أي الوطء (والموت بيان في الطلاق) البائن (المبهم) بأن قال لامرأتي  
 احدا كما بائن فوطئ احداهما أو ماتت كان بينا للآخرى (ولو قال) لأمته ان كان  
 أول ولد تلدينه ذكرا فأنت حرة فولدت ذكرا أو أنثى ولم يدر الاول ذكرا (أي بقي  
 رقيقا) (وعتق نصف الامو) نصف (الانثى) وسعى كل منهما في نصف قيمته (ولو  
 شهدا) على رجل (انه حر أو أحد عبديه أو) احدي (أمتيه) بغير عين (لغت) هذه  
 الشهادة (الا أن تكون) الشهادة (في وصية) ومنها التدبير في الصحة والعتق في المرض  
 (أو) تكون في (طلاق مبهم) فانها تقبل ويجبر على البيان اجماعا

باب الحلف بالعتق

مدل

كان

مستهلكه كاله فلو اشتراه  
للتجارة كان مستبدلا مال  
الزكاة بغير مال الزكاة فلا  
يكون مستهلكا فوجب عليه  
الزكاة في الاول لا في الثاني  
(مسئلة) ان قيل اى رجل  
له نوعان من المال وهما من  
أموال الزكاة فحال على  
أحدهما الحول فاذا استهلكه  
سقطت عنه الزكاة عن  
النوع الآخر (فالجواب) ان  
هذا رجل له خمس من الابل  
السائمة وله أربعون من الغنم  
فحال الحول على الابل حتى  
وجب فيها شاة ثم استهلك  
الابل ثم تم الحول على نصاب  
الغنم فلا يجب عليه شىء فيها  
لانه لما استهلك الابل وجب  
عليه شاة في ذمته حقا للفقراء  
فانتقص نصاب الغنم  
بالواحدة فلا يجب عليه  
زكاة فيها ولو هلك بنفسه  
لا يجب في ذمته شىء فيبقى  
نصاب الغنم كاملا فتجب  
فيه الزكاة (مسئلة) ان قيل  
اى فقير قبض ألف درهم  
من زكاة جماعة فتجزئهم  
عن زكاة (فالجواب) أن  
هؤلاء جماعة دفعوا ألف  
درهم من زكاة مالهم الى  
شخص يدفعها الى مصر  
فدفعها كلها الى رجل واحد

سواء كان يمسكه بيده او وجد مديونه به (اي يدينه) او يبيع (او يبيع)  
يومئذ لا يعتق الا الذى ملكه وقت البيع (والمملوك لا يتناول الحبل) فلا يعتق حمل  
جارية من قال كل مملوك لى ذكروه حر ولو قال (كل مملوك لى أو أملكه) فهو (حر بعد  
غدا ويعد موقى يتناول من ملكه مذكراه فقط) لا من ملكه بعد مديونه فيكون من  
ملكه في المسئلة الاولى حر او في الثانية مدبرا (و) لكن (بموته عتق) في الثانية (من  
ملك بعده) أى بعد البيع (من ثلثه) أى ثلث ماله (أيضا) أى كما يعتق بعد الموت من  
كان وقت البيع

### باب العتق على جعل

وهو المال (او حر بعد على مال) صحيح معلوم الجنس والقدر بأن قال انه أنت حر على  
ألف أو نحو ذلك (قبل) العبد (عتق) والمال دين عليه ولو لم يقبل لا يعتق (ولو علق  
عتقه بأدائه) كان أديت الى كذا فانت حر (صار ماذونا) له في التجارة لا مكاتباً وبتقيد  
أداؤه بالمجلس في ان أديت (وعتق بالتخلية) بحيث اومتيده اليه أخذه ولو أدى  
البعض أجبر على القبول ولا يعتق مالم يؤد الكل ولو أدى من مال اكتسبه قبل  
التعليق عتق ويرجع المولى عليه بمثلته ولو من مال اكتسبه بعد التعليق لا يرجع  
(وان قال) لعبد (أنت حر بعد موتى بألف) أو على ألف (فالقبول) أى قبول المال  
من العبد يعتبر (بعد موته) لا قبله ولكنه لا يعتق الا باعتاق الوارث أو الوصى  
أو القاضى عند امتناع الوارث (ولو حرره على خدمته سنة فقبل عتق) في الحال  
(وخدمه) أى لزمه خدمته سنة (فلومات) العبد أو المولى قبل الخدمة (تجب) عليه  
(قيمه) فتؤخذ منه للورثة أو من تركه للمولى وعند محمد تجب قيمة خدمته وبه نأخذ  
حاروى (ولو قال) رجل لسيد أمتي (أعتقها بألف) وعلى ألف (على أن تزوجنيها  
ففعّل فأبت) الامة (ان تزوجه عتقت مجانا) ولا شىء على الأمر (ولو زاد) لفظ (عنى  
قسم الألف على قيمتها ومهر مثلها ويجب) على الأمر (ما أصاب القيمة فقط) وما  
أصاب مهر المثل بطل عنه ولو زوجت نفسها منه خصصة مهر مثلها من الألف مهرها  
فيكون لها في الوجهين وما أصاب قيمتها في الاولى هدر وفي الثانية لمولاهما

### باب التدبير

(هو تعليق العتق بطلاق موته) ولو معنى كان مت الى مائة سنة وغلب موته قبلها وهو  
المختار وخرج بقيد الاطلاق التدبير المقيد وبموته تعليقه بموت غيره فانه ليس بتدبير  
أصلا بل تعليق بشرط (كأما مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو) أنت حر (عن دبر  
منى) أو بعد موتى (أو) أنت (مدبرا ودبرتك فلا يباع) المدبر المطلق (ولا يوهب) ولا  
يرهن (ولكن يستخدم ويؤجر) الامة (توطاوتنك) أى تزوج جبرا (وبموته  
عتق) المدبر كله (من ثلثه) أى من ثلث ماله (وسعى) بحسابه ان لم يخرج من الثلث

أجزاءهم.

الفقير أمر القابض أن  
يقبض له لأنه ثمة وكيل عن  
الدافعين لا عن النقيير ويحجب  
بأنه فقير له عيال لو وزعه  
عليهم أصاب الواحد منهم  
دون النصاب لأن التصديق  
عليه في المعنى تصديق عليه  
وعلى عياله كذا في النهاية  
وغيرها فيصمغ ذلك في فقير  
عليه ديون تبلغ ذلك وقد  
يراد في السؤال الأول وصف  
الفقير بأنه لا عيال له ولا  
دين عليه فيختص بالجواب  
الأول والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل الافضل  
في حقه أن يسر الزكاة عن  
طائفة من الناس دون  
غيرهم (الجواب) أن هذا  
رجل أخرز كاهله حتى  
مرض يتصدق سرا من  
ورثته لئلا يعلموا فينقضوا  
تصرفه في ثلثه كذا في مختصر  
المحيط ونحوه في جامع البرازي  
وابن وهبان نظمها فيمن هو  
ضعيف وعليه من الزكاة  
ما يستغرق ماله ويخاف من  
الوارث أن يسترجع من  
الفقير ما زاد على الثلث  
وعزاها إلى القنية والذي في  
القنية أنه لا يعطيها ولو  
أعطاهما فللورثة أن يرجعوا  
على الفقراء بثلاثها قال  
البديع هذا قضاء لادبائه

كان وأجازة يعتق من كلة (و) سـ هي في (كلة) أي في قيمته مدبرا (لو) المولى (مديونا)  
بحيط (ويباع) ويوهب ويرهن المدبر المقيد كما (لوقال) المولى (ان مت في مرضي) هذا  
(أوسفري) هذا أو من مرض كذا (أو) قال ان مت (الى عشر سنين أو ان مت حر بعد  
موت فلان) أو قال ان مات فلان أو مت أو اذ امت أنا أو مات فلان (ويعتق) المقيد كما  
يعتق المدبر من ثلثه (ان وجد الشرط) لكن في البحر عن المبسوط وغيره ان قوله أنت  
حر بعد موت فلان ليس بتدبير بل تعليق حتى لو مات فلان والمولى حتى اعتق من كل  
المال ولو مات المولى أو لا بطل التعليق

### ❖ باب الاستيلاد ❖

(ولدت أمة من السيد) بأن اعترف به (لم تملك) ولو ولدت من غيره يجوز تعليقها اتفاقا  
(وتوطأ أو تستخدم وتؤجر وتزوج) بعد الاستبراء (فان ولدت بعده) أي بعد الولد  
الذي اعترف به (ثبت نسبه) منه (بلا دعوة) مالم ينفعه (بخلاف) الولد (الأول) فإنه  
لا يثبت نسبه منه مالم يقرب بالنسب (وانتفى) نسب الولد الثاني (بنفيه وعتقت) أم الولد  
(بعوته) ولو حكما كحماة مرتدا (من كل ماله) اذا كان اقراره بالولد في الصحة أو المرض  
ومعها ولد أو كانت حبلى والافن الثلث نهر (ولم تسع لغريمه) في شيء (ولو أسلمت أم ولد  
النصراني) أو مدبرته قومها عدل و (سعت في قيمتها) أم ولد وهي ثلث قيمتها قننه وهي  
كالمكاتب لا تعتق حتى تؤدي السـ عاية وان مات مولاهما عتقت بلا سـ عاية (وان  
ولدت بنكاح) ولو فاسدا وقد دخل بها (فلذلكها) زوجها بشراء أو غيره (فهى أم ولده  
ولو ادعى ولدا أمة مشتركة) بينهما (ثبت نسبه) من المدهى (وهى) كلها (أم ولده ولزمه  
نصف قيمتها) لشر يكه يوم العـ لوق (و) (لزمه) (نصف عقرها لا قيمته) أي قيمة ولدها  
(وان ادعياءه معانبت نسبه منهما) اذا كان العلوق في ملكهما الا اذا كان أحدهما  
أب الآخر أو كان مسلما والآخر ذميا فدعوة الأب والمسلم أولى (وهى أم ولدهما وعلى كل  
واحد) من الشريكين (نصف العقر وتقاسما) بماله على الآخر ثم يتقابل الحقان  
فيسقطان بالمقاصة (وورث) الابن (من كل) منهما (ارث ابن) كامل (وورثا منه) أي  
من الابن (ارث أب) واحد فيقسمه ثلثا نصفين (ولو ادعى) المولى (ولدا أمة مكاتبه وصدقه  
المكاتب لزمه) أي المدهى (النسب والعقر وقيمة الولد ولم تصر) الامة (أم ولده وان  
كذبه) المكاتب في النسب (لم يثبت النسب) منه ولو ملكه يوما ثبت نسبه منه

### ❖ كتاب الايمان ❖

(اليمين) شرعا (تقوية أحد طرفي الخبر بالمقسم به خلفه على) اثبات أمر (ماض) أو  
نفيه حال كونه (كذبا بعمدا نيموس) ومثل الماضي الحال فالتقييد بالماضي اتفاقا أو  
أكثرى (و) خلفه على ماض أو حال كذبا (ظنا لغوا واثم) الخالف (في الأول  
فيستغفروا ويتوب) (دون الثاني و) خلفه (على) أمر (آت) مستقبل (منعقد وفيه

السكفارة

سرا من الورثة حتى انه وقع  
في شرح صدر القضاة أن  
تصرفه هذا معتبر من الكل  
ولي في تصوير ابن وهبان  
بحث لطيف أودعته في  
شرح على منظومته وفي  
كلامه أنه لا يخفيها من غير  
الورثة الا اذا ظن أن الخبر  
يصل اليهم (مسئلة) ان قيل  
قد تقرر أن الجهر باخراج  
الزكاة أفضل من الاسرار  
فأى رجل الافضل في حقه  
الاسرار مع أنه ليس بضعيف  
يخشى من الورثة النقص  
في الثلثين (فالجواب) انه  
رجل خاف من الظلمة أن  
يعلموا كثرة ماله فيأخذوه  
أو يأخذوها فيضعوها في  
غير أهلها فالسر أفضل  
ذكره ابن وهبان في شرحه  
لنظومته ولم يعزها الى أحد  
من أئمتنا بل الى بعض  
المفسرين (مسئلة) ان قيل  
أي رجل قيل له كيف حالك  
فقال أنا غني عند أبي حنيفة  
لا يحل لي أخذ الصدقة وعند  
محمد فقير يحل لي أخذ الصدقة  
(فالجواب) أنه رجل يملك  
دورا وحوانيت يستغلها  
وهي تساوي ألوف لكن  
غلته لا تكفي قوته وقوت  
عيله فعند أبي حنيفة هو  
غني لا يحل له أخذ الصدقة

أي ما رها او باسمها بعمل المحلوف عليه وكذا اذا فعله وهو  
مغنى عليه أو مجنون (واليمين) مشروع (بالله والرحمن الرحيم) والحق (وعزته  
وجلاله وكبريائه وأقسم وأحلف وأشهد وان لم يقل) في هذه الالفاظ الثلاثة (بالله  
ولعمر الله) أي بقاءه (وايم الله) أي والله (وعهد الله وميثاقه وعلى قدر ونذر الله) فان  
نوى بلفظ النذر قربة لزمته والافعليه الكفارة (وان فعل كذا فهو كافر) ونصراني  
أو يهودي أو مجوسي أو برى من الاسلام هذا اذا كان في المستقبل ولو في الماضي  
لشي قد فعله فهو الغموس (لا بعلمه) أي اليمين مشروع بالله لا بعلمه (وغضبه وسخطه  
ورحمته والنبي والقرآن والكعبة) ولو تبرأ من النبي أو القرآن أو الكعبة يكون عينا  
ولو من المصحف الا اذا تبرأ عما فيه (و) لا (حق الله) واختار في الاختيار أنه يكون  
عينا (ولا) بقوله (ان فعلته فعلى غضبه وسخطه أو) ان فعلته (فأنا زان أو سارق أو  
شارب خمر أو كل ربا) لعدم التعارف فلو تعورف فظاهر كلامهم أنه يكون عينا  
وظاهر كلام الكمال لا (وحروفه) أي القسم (الباء والواو والتاء وقد تضمن) حروفه  
ويكون حالفا كقوله الله لا فعلن كذا ولو قال الله يكون عينا لان معناه بالله (وكفارته  
نحرير رقبة أو اطعام عشرة مساكين كهما) أي كالتحرير والاطعام الذي مر (في)  
كفارة (الظهار أو كسوتهم بما يستر عامة البدن) حتى لا يجوز السراويل الا باعتبار  
قيمة الاطعام (فان عجز عن أحدها) وقت الاداء (صام ثلاثة أيام متتابعة) فلا يجوز  
التفريق ولو بعد الحيض (ولا يكفر) ولو بالمال (قيل الحنث ومن حلف على معصية)  
مثل أن لا يصلي أو لا يكلم أباه اليوم (ينبغي) أي يجب (أن يحنث) نفسه (ويكفر)  
عن عيینه فلو كانت عيینه مطلقة لا يحنث الا في آخر جزء من حياته فيوصى بالكفارة  
اذا مات ويكفر اذا مات المحلوف عليه (ولا كفارة على كافر وان حنث مسلما ومن  
حرم ملكه) بأن قال حرمت على ثوبي هذا (لم يحرم) (ان استباحه) أي طلب  
أن يكون مباحا له كما كان (كفر) ولو قال (كل حل) أو حلال الله أو حلال المسلمين  
(على حرام) فهو واقع (على الطعام والشراب) فيحنث بأكله وشربه وان قل الا أن  
ينوى غير ذلك (والفتوى على أنه تبين امرأته بلانية) الطلاق ولو قال حلال الله  
على حرام وله امرأتان يقع الطلاق على واحدة وعليه البيان في الاظهر (ومن نذر نذرا  
مطلقا) بأن قال لله على صوم شهر مثلا (أو معلقا بشرط) وكان من جنسه واجبا وهو  
عبادة مقصودة (وجد) الشرط (وفي به) في الصورتين (ولو وصل بحلفه ان شاء الله)  
متصلا (بر) أي لا يكون عينا

باب اليمين في الدخول والسكنى والخروج والائتمان وغير ذلك

الاصل أن الالفاظ المستعملة في اليمين مبنية على العرف (حلف لا يدخل بيتا لا يحنث  
بدخول الكعبة والمسجد والبيعة) للنصارى (والكنيسة) لليهود (والدهليز والظلة)

وعند محمد

الصدقة

(مسئلة)

ملك ألف

يده عشرة

عليها الحول الأول وجبت  
عليه زكاة تسعمائة ثم ما  
مضى الثاني وجب عليه زكاة  
ثمانمائة وكذا في كل سنة  
تنقص مائة (فالجواب) أن  
هذا رجل أجرد له من  
رجل عشر سنين بألف  
درهم ومجمله وقبضها المؤجر  
ولم يسلم المستأجر الدار بل  
هي في يد المؤجر المدة كلها  
فلما مضى الحول الأول  
انتقضت الاجارة في العشر  
لانه استهلك المعقود عليه  
وكذا في كل سنة مذكورة  
في المحيط والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل ملك نصابا  
عند طلوع الشمس فوجبت  
فيه الزكاة عند غروبها  
(فالجواب) أن ذلك اليوم  
الذي أشار اليه في الحديث  
في طلوع الدجال انه كسنة  
وقد تقدم لها نظائر والله أعلم

### كتاب الصوم

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
أفطر في رمضان عمدا وهو  
مقيم صحيح ولم يجب عليه  
الكفارة (فالجواب) ان هذا  
رجل رأى الهلال وحده  
ورد القاضي شهادته فصام  
بعض اليوم وأفطر لا كفارة

ولو قال هذه فقط حنث بدخولها على أي صفة كانت (كهذا البيت) أي كمالا  
يحنث لو حلف لا يدخل هذا البيت (فهدم) ثم دخل (وبني) بيتا (آخر) ثم دخل  
(والواقف على السطح) والجدار (داخل) عند المتقدمين وعند المتأخرين لا وهو الظاهر  
(و) الواقف (في طاق الباب) أي عتبة بحيث لو أغلق يكون خارجا (لا) يكون  
داخلا فلا يحنث وان كان بعكسه حنث (ودوام اللبس والركوب والسكنى كالانشاء)  
فيحنث بمكثه ساعة (لادوام الدخول) والخروج والتزوج والتطهير فلا يحنث بالمكنة  
والضابط ان ما يعتد فلدوامه حكم الابتداء والا فلا ولو حلف (لا يسكن هذه الدار أو  
البيت أو المحلة) أي الحارة (نخرج) منها (و بقی متاعه) أو بعضه ولو وتدا (وأهله)  
فيها (حنث) واعتبر بمحمد نقل ما تقوم به السكنى وهو أرفق وعليه الفتوى ولو الى سكة  
أو مسجد على الوجه (بخلاف) ما لو حلف لا يسكن هذا (المصر) أو هذه القرية فخرج  
بنفسه فانه لا يحنث ولو حلف (لا يخرج) من المسجد (فأخرج) محمولا بأمره حنث (و) لو  
أخرج محمولا (برضاه) (أو) (أخرج) (مكرها) لا يحنث ولو حلف لا يدخل فادخل  
محمولا فهو على هذا التفصيل كذا لا يحنث لو حلف (لا يخرج) من داره (الا الى جنازة  
نخرج اليها ثم أتى حاجة) أخرى في الصحيح ولو حلف (لا يخرج) أولا يذهب الى مكة  
نخرج يردها ثم رجع) عنها قصد غيرها أم لا (حنث) اذا جاوز عمران مصره على  
قصدها (وفي) حلفه (لا يأتيا) أي مكة (لا) يحنث ما لم يدخلها ولو حلف (ليأتينه)  
أي فلانا (فلم يأتها حتى مات حنث في آخر حياته) ولو حلف (ليأتينه) غدا (ان استطاع  
فهو استطاعة الصحة) فتقع على رفع الموانع كمرض أو سلطان (وان نوى) بها (القدرة)  
الحقيقية المقارنة للفعل (دين) أي صدق ديانة لا قضاء ولو قال في الحلف على  
امرأته (لا تخرجي) بغير اذني أو (الا باذني) أو بأمرى أو بعلى أو رضائي (شرط لكل  
خروج اذن) حتى لو أذن لها مرة فخرجت مرة أخرى بلا اذن حنث (بخلاف) ما لو  
قال لا تخرجي (الا ان) آذن لك (وحتى) آذن لك فلا يشترط الاذن الامرة (ولو أرادت  
الخروج فقال ان خرجت) فأنت طالق (أو) أرادت (ضرب العبد فقال ان  
ضربت) فعبدى حر (تقيد) الحلف (به) أي بذلك الخروج أو الضرب حتى لو مكثت  
ساعة ثم خرجت أو ضربت لا يحنث وهذه عين الغور (كاجلس) أي كما يتقيد الحلف  
بالغداء المعين فيما اذا قال لرجل اجلس (فتغدى عندي فقال) المخاطب (ان تغديت)  
فعبدى حر حتى لو ذهب الى منزله فتغدى لم يحنث وان قال ان تغديت اليوم حنث  
بمطلق التغدى (ومركب عبده مركبه في الحنث ان نوى ولا دين به) أصلا أو كان دين  
اكن لم يستغرق



ل أى  
م مقيم  
ضمان  
اه ولا  
انه  
بارى

وهو يسمى نهارا في ليسل  
رمضان وأصل هذا السؤال  
في المقامات الحريرية ذكرته  
اتباعا لمن تقدمني في ذكره  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أكل في رمضان ليلا فيجب  
عليه القضاء والكفارة  
(فالجواب) انه رجل أكل  
فرخ النعام نهارا وهو يسمى  
ليلا ولو كان متعمدا لا عذر  
له أولا ولا آخرا والله الموفق  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
متصف بما تقدم نوى الصوم  
من الليل في رمضان ويقع  
صومه ما في ذلك اليوم نفلا  
(فالجواب) انه بلغ بعد  
طلوع الفجر فان صوم ذلك  
اليوم يكون نفلا (مسئلة)  
ان قيل أى رجل صائم ابتلع  
ريق نفسه في رمضان  
وتجب عليه الكفارة مع القضاء  
(فالجواب) انه ابتلع ريقا  
حبسه فهو قذر مستقذر  
عنده فيجب عليه الكفارة  
على الصحيح من القولين وقد  
عزونا في شرحنا للمنظومة  
الوهبانية (مسئلة) ان قيل  
أى رجل أصبح صائما ثم أفطر  
متعمدا ولا قضاء عليه ولا

حلف لا يكلم (هذا الصبي أو هذا الشاب أو) لا يأكل (هذا الحمل) وهو ولد الشاة في  
السنة الأولى وكله بعد ما شاخ أو أكل بعد ما صار كبشا فانه يحنث ولو حلف (لا يأكل  
بسرأ فكل رطبا) أو لا يأكل عنبا فكل زيبا (لم يحنث وفي لا يأكل رطبا أو) لا يأكل  
بسرا (أو لا يأكل رطبا ولا بسرا حنث بالزنب) بكسر النون لا كله المحلوف عليه  
وزيادة (ولا يحنث بشراء كماسة) أى عنقود (بسر فيها رطب) قليل (في) حلفه  
(لا يشتري رطبا) ولو كان اليمين على ألا يحنث (ولا) يحنث (بسمك) أى بأكله  
(في) حلفه (لا يأكل لحما) استحسنانا (ولحم الخنزير والانسان والكبد والكرش)  
والرثة والطحال (لحم) هذا في عرف أهل الكوفة أما في عرفنا فلا كفا في البحر وهو  
الصحيح (و) لا يحنث بأكل (شحم الظهر في) حلفه لا يأكل شحما خلا فالحما بل بشحم  
البطن والامعاء اتفاقا ولو كانت يمينه على الشراء والبيع لم يحنث به اتفاقا في الأصح  
(و) لا يحنث (بالية في) حلفه لا يأكل أولا يشتري (لحما أو شحما أو) لا (بالخبز) والدقيق  
والسويق (في) حلفه لا يأكل (هذا البر) وان قضمه حنث (وفي) حلفه لا يأكل من  
(هذا الدقيق حنث بخبزه) كعصيدة وحلوى در (لابسه في) الصحيح وان قصد أكل  
الدقيق بعينه لم يحنث بأكل الخبز (والخبز ما اعتاده بلده) حتى لو حلف مصرى أو  
شامى أنه لا يأكل خبزا انصرف الى البردون القطايف وخبز الارز (والشواء والطبيع)  
يقعان (على اللحم) المشوى والمطبوخ بالماء هذا في عرفهم اما في عرفنا فاسم الطبيع  
يقع على كل مطبوخ بالماء (والرأس ما يباع في مصره) أى مصر الحالف اعتبارا  
بالعرف (والفاكهة التفاح والطبيع والشمش) والخوخ والاجاص وهو البرقوق  
والتين (لا العنب والمان والرطب والقثاء والخيار) والعبرة للعرف فيحنث بكل ما بعد  
فاكهة عرفا وما لا فلا (والادام ما يصطبغ به) الخبز اذا اختلط به (كالخل والملح والزيت  
واللحم والبيض والجبن) والسمن وقال محمد هو ما يؤكل مع الخبز غالبا وبه يفتى  
(والغداء الاكل) المترادف (من الفجر الى الظهر) وفي الخلاصة أول وقته طلوع  
الشمس وأهل مصر يسهونه فطورا الى ارتفاع الضحى فينبغي اجراؤه على ما تعارفوا  
نهر (والعشاء منه) أى الظهر (الى نصف الليل) قال الاسبيجاني هذا في عرفهم أما  
في عرفنا فابتداء وقته بعد صلاة العصر وهو عرف مصر والشام در (والسحور منه) أى  
من نصف الليل (الى) طلوع (الفجر) ولو قال (ان لبست أو أكلت أو شربت) أو  
نكحت أو اغتسلت فعبدى حر (ونوى معيننا) أى خبزا أو ابنا أو قطنا مثلا (لم يصدق  
أصلا) فيحنث بأى شئ أكل أو شرب (ولو زاد) على ان لبست (ثوبا أو) ان أكلت

كفارة (فالجواب) أن هذا رجل نوى قضاء رمضان ثم تبين أنه لا قضاء عليه فأفطر (مسئلة) ان قيل أى رجل وامرأته صحيحين مقيمين جامعها في رمضان نهارا من غير اكراه وتجب الكفارة عليها لا عليه (فالجواب) أنها علمت بطلوع الفجر وكتمته حتى جاء معها وهو لا يعلم تجب الكفارة عليها لا عليه وقد يقرب التصوير المذكور فيقال أنه وجب عليه الكفارة ودونها بعكس الصورة الاولى (مسئلة) ان قيل أى رجل وامرأته بالصفة المذكورة في الصورة السابقة فعلا ما ذكر فيها ولا كفارة على واحد منهما (فالجواب) أنهما مرضاني ذلك اليوم بعد الجماع العمد فلا كفارة على واحد منهما على الاصح (مسئلة) رجل قال لله على أن أصوم يومين متتابعين من أول الشهر وآخره كيف يصنع (فالجواب) أنه يصوم الخامس عشر والسادس عشر (مسئلة) ان قيل أى رجل أكل شيئا من غير جنس ما يأكله آدمي فوجب عليه القضاء والكفارة (فالجواب) ينبغي أن يكون رجل أكل الطين الارمني لانه يؤكل على سبيل الدواء

(طعاما أو) ان شربت (شرابا دين) اذا قال عنيت شيئا دون شيء حلف (لا يشرب من دجلة) فيمينه (على الكرم) أى تناول الماء منه بالغم فلا يحنت اذا شرب بانه (بخلاف من ماء دجلة) فانه يحنت بأى وجهه شرب اتفاقا ولو قال (ان لم أشرب ماء هذا الكوز اليوم فكذا) أى فامرأتى طالق مثلا (ولا ماء فيه أو كان) فيه ماء (فصب) قبل الليل (أو أطلق) يمينه عن الوقت (ولا ماء فيه لا يحنت) سواء علم وقت الحلف ان فيه ماء أو لا في الاصح لعدم امكان البر (وان كان) الماء فيه فيه ما اذا أطلق (فصب حنت) اتفاقا لان عقاد اليمين وفوت البر بالاراقة (حلف ليصعدن السماء أو ليقلبن هذا الحجر ذهباً) انعقدت يمينه و (حنت بالحال) ولو حلف (لا يكلمه) أى فلانا (فناداه وهو نائم فابقظه) بندهائه فلم يوقظه لم يحنت وهو المختار (أو) حلف لا يكلمه (الا باذنه فاذن) له (ولم يعلم) باذنه (وكلمه) بحيث يسمع (حنت) في صورتين (لا يكلمه شهرا فهو) ينعقد (من حين حلف) ولو عرفه فعلى باقيه حلف (لا يتكلم فقرأ القرآن وسبح) أو هلل (لم يحنت) ولو خارج الصلاة وعليه الفتوى ولو قال لعبد (يوم أكرم فلانا) فانت حر ينعقد (على الجديدين) أى الليل والنهار حتى لو كلمه ليلا أو نهارا حنت (فان عني) بقوله يوم أكرمه (النهار خاصة صدق) ديانة وقضاء (و) لو قال لعبد (ليلة أكرمه) فانت حر ينعقد (على الليل) وحده ما ينوبه مطلق الوقت حموى ولو قال (ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى) يقدم زيد (والا ان ياذن او حتى) ياذن (فكذا) أى فعبدى حر مثلا (فكلم قبل قدومه) فى الاولى (أو) قبل (اذنه) فى الثانية (حنت وبعدهما) أى بعد القدوم والاذن (لا) يحنت (وان مات زيد) قبل القدوم والاذن (سقط) الحلف خلافا لابي يوسف ولو حلف (لا يأكل طعام فلان أو لا يدخل داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابته أو لا يكلم عبده) ينظر (ان أشار) الى المضاف فى جميع الصور بان قال طعام فلان هذا (وزال ملكه) أى ملك فلان عن هذه الاشياء بان باعها (وفعل) الحالف المحلوف عليه (لا يحنت) خلافا لمحمد (كما لا يحنت) (فى المتجدد) من هذه الاشياء اجماعا (وان لم يشتر) الى المضاف وأضاف الى فلان هذه الاشياء (لا يحنت) ان فعل المحلوف عليه (بعد الزوال) أى زوال ملك فلان عن هذه الاشياء (وحنت بالمتجدد) سواء كان دارا أو غيرها (وفى الصديق والزوجة فى المشار) اليه (حنت بعد الزوال) أى زوال الصداقة والزوجة اجماعا (وفى غير المشار) اليه (لا) يحنت خلافا لمحمد (وحنت بالمتجدد) من صديق أو زوجة خلافا لمحمد ولو حلف (لا يكلم صاحب هذا الطيلسان) مثلا (فباعه وكلمه حنت) اجماعا وان كلم المشتري لا يحنت (الزمان والحين) ومنكرهما ستة أشهر (من حين حلفه لانه الوسط وان نوى شيئا فمافى كانوى) (والدهر والابد العمر) حتى لو حلف لا يكلمه الدهر أو الابد فهو على العمر (ودهر مجمل) قال الامام لا أدري وقالاهو ستة أشهر وبه يفتى (والايام وأيام كثيرة والشهور) والدهور والجمع والازمنة (والسنون عشرة) من كل نوع (ومنكرها ثلاثة) حتى لو حلف لا يكلمه أياما فهو على ثلاثة أيام وهكذا

﴿باب اليمين في الطلاق والعتاق﴾

الاصل فيه ان الولد الميت ولد في حق غيره لا في حق نفسه فلو قال لامرأته أو أمته (ان ولدت) ولدا (فانت كذا) أي طالق أو حرة (حنث باليمين بخلاف) قوله للامه ان ولدت ولدا (فهو حر فولدت) ولدا (ميتا) لا يحنث ولكن يبقى اليمين وقال لا يحنث وانحلت بلا جزاء (فلو ولدت آخر بعده حيا عتق الحى) وحده خلا فلهما ولو قال (أول عبد أملكه فهو حر ملك عبدا) واحدا (عتق ولو ملك عبدين) معا (ثم ملك عبدا) آخر لا يعتق واحد منهم ولو زاد لفظ (وحده عتق الثالث ولو قال آخر عبد أملكه فهو حر ملك عبدا ومات المولود لم يعتق فان اشترى عبدا ثم عبدا آخر (فانت) المولى (عتق) العبد (الآخر مذكور ملك) حتى اعتبر من جميع المال لو اشتراه في محنته ولو قال (كل عبد بشرني بكذا) أي بجي حبي مثلا (فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عتق الاول) فقط (وان بشره معا عتقوا وصح شراؤه أي به) وكذا كل ذي رحم محرم (للكفارة لا شراؤه من حلف بعته) للكفارة لعدم المقارنة (و) لا شراؤه (أم ولده) للكفارة بان قال لامرأة رجل استتولدها بالنكاح ان اشترى يتك فانت حرة عن كفارة عيني مثلا فاشترى اها فانها عتقت ولم تجز عن الكفارة ولو قال (ان تسريت أمة فهي حرة صح) هذا الحلف (لو) الامه (في ملكه) وقت اليمين فتعتق بعد التسري (والالا) يصح حتى لو اشترى أمة بعده فتسراها لم تعتق ولو قال (كل علوك لي) فهو (حر عتق عبيده وأمهات أولاده ومدروره لا مكاتبه) ولا معتق البعض الا أن ينويهما ولو قال لنسوته (هذه طالق أو هذه وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين) فله أن يبين الطلاق في أيتهما شاء (وكذا العتق والاقرار)

﴿باب اليمين في البيع والشراء والتزويج والصوم والصلاة وغيرها﴾

كالشي واللبس والجلوس الاصل ان كل فعل ترجع حقوقه الى المباشر لا يحنث الخالف بعبارة المأمور ولا يحنث ثم (ما يحنث) الخالف فيه (بالمباشرة لا بالامر) اذا كان عن مباشر بنفسه (البيع) ومنه الهبة بعوض (والشراء) ومنه السلم والاقالة (والاجارة والاستعجار والصلح عن مال) عن الاقرار (والقسمة والخصومة وضرب الولد) الكبير وان كان الخالف عن لا مباشر هذه العقود بنفسه يحنث بالتفويض أيضا وان كان مباشرا تارة ويفوض أخرى يعتبر الغالب (وما يحنث بهما) أي بالمباشرة والامر (النكاح) لا الانكاح (والطلاق والخلع والعتق) سواء كان عمال أولا (والكتابة والصلح عن دم عد) أو عن مال عن انكار أو سكوت (والهبة) بلا عوض (والصدقة والقرض والاستقراض وضرب العبد) والامة وولده الصغير (والذبح والبناء والحياطة والاياداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل) ونحو ذلك حتى لو حلف لا يتزوج أولا يطلق أو نحوهما فوكل بذلك ففعل الوكيل حنث (ودخول اللام على) ما يملك بالعقد كالبيع والشراء والاجارة والصياغة والحياطة والبناء كان بعث لك ثوبا أو اشترى لك عبدا أو نحو ذلك

وان أكل غير ذلك يجب عليه القضاء دون الكفارة (مسئلة) ان قيل أي رجل صحيح مقيم عاقل بالغ أكل في رمضان نهارا متعمدا ولا تجب عليه الكفارة (فالجواب) أنه رجل أكل في أول النهار ثم مرض في آخره فعليه القضاء دون الكفارة لان المرض من فعل الله لا اختيار له فيه فوجوده في آخره أوجب شبهة والكفارة لا تجب مع الشبهة (مسئلة) ان قيل أي رجل صحيح عاقل بالغ مقيم أفطر في رمضان متعمدا ولم يمرض في يومه ذلك ولا سافر فيه يجب عليه القضاء دون الكفارة (فالجواب) انه رجل لم ينو الصوم فلا تجب عليه الكفارة ويجب أيضا بأنه غاز مقيم في ثغر علم يقينا وقوع القتال فأكل ليتقوى فلا كفارة عليه اذا لم يقع القتال في ذلك اليوم (مسئلة) ان قيل أي رجل مسلم عاقل بالغ مقيم صحيح ترك صوم رمضان كله ولا قضاء عليه ولا كفارة (فالجواب) أنه حربي أسلم في دار الحرب وترك صوم رمضان ثم أتى الى دار الاسلام وادعى الجهل بفرضيته فانه لا قضاء عليه ولا كفارة من روضة العلماء (مسئلة) ان

فيل أي انسان مكلف منذ  
أن يصوم يوما يأتيه فيه الامر  
الفلا في وعين امرأ ووجد  
ذلك الامر في يوم ولا يجب  
عليه الصوم وليس اليوم  
المذكور من رمضان ولا يوم  
عيد ولا تشريق (فالجواب)  
ان الانسان المذكور امرأة  
نذرت أن تصوم يوم يأتيها  
حيضها فانه لا يجب عليها  
الصوم لانها أضافت الصوم  
الى يوم لا يقبله فلا يصح النذر  
(مسئلة) رجل قال لله على  
أن أصوم السبت سبعة أيام  
أوقال أن أصوم السبت  
ثمانية أيام ماذا يجب عليه  
(فالجواب) أنه يجب عليه  
في الصورة الاولى صيام  
سبعة أسببت وفي الثانية  
صوم سبتين لان السبت في  
سبعة أيام لا يتكرر فحمل  
كلامه على عدد الاسببات  
بخلاف الثمانية فان السبت  
فيها يتكرر فيلزمه صوم  
سبتين الى الخمسة عشر ومنها  
يلزمه ثلاثة أسببت وهلم جرا  
والمسئلة في الفتاوى  
الظهيرية (مسئلة) ان قيل  
أي رجل قال ولد في  
رمضان عند أبي حنيفة وفي  
شوال عند أبي يوسف  
(فالجواب) أن هذا رجل  
ولد في آخر يوم من رمضان  
وقدر أي الهلال بالنهار قبل  
الزوال فعند أبي حنيفة  
رضه الله عنه يكون ذلك

(لاختصاص الفعل) كالبيع (بالخوف عليه بان كان) الفعل (بأمره) أي بأمر  
المخوف عليه سواء (كان) العين (ملكه أولا) حتى لو دس المخوف عليه ثوبه في  
ثياب الخائف فباعه ولم يعلم لم يحنث (و) دخول اللام (على) مالا يملك بالعقد كالدخل  
بان قالت ان دخلت لك دارا (والضرب والا كل والشرب) والمس (والعين كان بعث ثوبا  
لك لاختصاصها به) أي اختصاص العين بالمخوف عليه (بان كان ملكه) سواء (أمره  
أولا) علم بذلك أولا حتى لو باع ثوبا هو ملك المخوف عليه يحنث وان كان بلا أمره  
(وان نوى غيره صدق فيه ما عليه) لاله أي لو نوى بقوله بعث لك ثوبا بعث ثوبا لك أو  
بقوله بعث ثوبا لك ثوبا صدق ديانة فيهما وقضاء في ما فيه تغليظ لا في ما فيه  
تخفيف ولو قال (ان بعته أو ابتعته) أي اشتريته (فهو حر فعقد بالخيار) لنفسه (حنث)  
لوجود الشرط والخيار لغيره لا وان أجز بعد ذلك (وكذا) يحنث (با) البيع والشراء  
الفاسد (كذا) (الموقوف) أي يحنث بالبيع والشراء الموقوفين بان اشتراه من  
فضولي وهو عالم به أو باع عبده المهرن بدون اذن المهرن (لا بالباطل) بان باعه  
بالميتة أو اشتراه بها ولو قال (ان لم أبيع) هذا الرقيق (فكذا) أي امرأتى طالق مثلا  
(فاعتق أو دبر) تدبراه طلقا أو اسه تولد الامة (حنث) ولو (قالت) المرأة لزوجها  
(تزوجت علي) فلانة (فقال) كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة (للحال وعن أبي يوسف  
انها لا تطلق وهو الاصح المقتى به) ولو قال (علي المشي الى بيت الله أو الى الكعبة حج أو  
اعتمر) لزوما (ماشيا) من بيته على الرابع (فان ركب) ولو في أكثر الطريق (أراق دما)  
ولو في بعضه يتصدق بقدره من قيمة الشاة (بخلاف) ما لو قال علي (الخروج أو الذهاب  
الى بيت الله تعالى) أو (علي المشي الى الحرم أو الى) (الصفا والمروة) أو الى المسجد  
الحرام فانه لا يلزمه شيء له دم العرف قال (عبده حران لم يحج العام فشهد بانحره  
بالكوفة) العام وهو يقول حججت (لم يعتق) عبده وقال محمد يعتق ورجحه الكمال  
(وحنث في) حلفه (لا يصوم ساعة) في وقته ان كان (بنية) في الاصح (و) حنث (في)  
حلفه لا يصوم (صوما أو يوما بيوم) حنث (في) حلفه (لا يصلي بركة) تامة بان قيدها  
بمسجدة وحنث (في) حلفه لا يصلي (صلاة بشفع) ولو قال (ان لبست من غزلك فهو هدي  
فلان) الخالف (قطنا) بعده (فغزلته ونسج) ثوبا (ولبس فهو هدي) عند الامام وله  
التصدق بقيمة بمكة لا غير وشرطا ما سكه يوم حلف وبه يقتي في ديارنا وبقوله في الديار  
الرومية در (لبس خاتم ذهب أو عقد أو لؤلؤ) أو زبرجد أو زمرد أو لؤلؤ غير مرصع (لبس حلي)  
حتى لو حلف لا يلبس حليا يحنث بلبس خاتم ذهب اتفاقا ولبس لؤلؤ عندهما وبه يقتي  
(لا) لبس (خاتم فضة) الا اذا كان مصصوغا على هيئة خاتم النساء بان كان له فص ولو  
حلف (لا يجلس على الارض فجلس على بساط أو حصير) أو خلع ثوبه فبسطه وجلس  
عليه (أو) حلف (لا ينام على هذا الفراش جعل فوقه فراشا آخر فنام عليه) أي على  
الفراش الذي فوقه (أو) حلف (لا يجلس على سرير) معين فجعل (فوقه سرير آخر  
لا يحنث) في جميع الصور الثلاثة (ولو جعل على الفراش قرام) بالكسر أي



ملاءة (أو) جعل (على السرير بساط أو حصر حنث) لانه يعد نائما وجالساعليهما عرفا بخلاف مامر

### ﴿باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك﴾

الأصل ان ما يشارك الميت فيه الحي فاليمين واقعة على الحالين وما اختص به الحي وهو كل فعل يلزم ويؤلم ويغمر ويسرى بتقيد بالحياة فعلى هذا لو قال (ان ضربت كذا أو كسوتك أو كلمتك أو دخلت عليك) أو قال لا مرأته ان وطئت كذا أو قبلت كذا (تقيد بالحياة) حتى لو فعل هذه الاشياء بعد الموت لا يحنث (بخلاف الغسل والحمل والمس) فانما لا تقيد بالحياة حتى لو فعل بعد الموت يحنث ولو حلف (لا يضرب امرأته قد شعرها) أو نتفه (أو خنقها أو عضها) أو أوجهاها هو ضرب باليد أو بالسكين أو قرصها ولو عازا خذلا فالما صحه في الخلاصة (حنث) ويشترط القصد في الضرب على الاظهر كالا يلام وبه يفتى ولو قال (ان لم أقتل فلانا فكذا وهو) أي فلان (ميتان علم) الحالف (به) أي بموته (حنث والا لا) يحنث خلافا لابي يوسف (مادون الشهر قريب وهو) أي الشهر (وما فوقه) ولو الى الموت (بعيد) فيعتبر ذلك في حلفه ليقضين دينه أولا يكلمه الى بعيد أو الى قريب ولو حلف (ليقضين دينه اليوم فقضاءه) ثم وجد المال (زيوفا) وهي الغشوشة قليلا (أو نهر جنة) وهي ما أكثره غش (أو مستحقة) للغير (بر) في عينه (ولو) قضاء (رصاصا أو ستوقه) وهي ما حشوها نحاس (لا) يبر (والبيع) الصحيح (به) أي بالدين (قضاء) للدين (لا الهبة) حتى لو حلف ليقضين دينه اليوم فوهبه الدائن الدين لا يكون قضاء فيحنث ولو حلف (لا يقبض دينه درهم مادون درهم فقبض بعضه لا يحنث حتى يقبض كله متفرقا) بتفريق اختيارى بان يقبض بعضه في أول النهار وبعضه في آخره (لا بتفريق ضروري) بأن قبض دينه في ورقتين أو أكثر ولم يتشاغل بينهما الا بعمل الوزن ولو قال (ان كان لي مائة درهم) أو غير أو (سوى) مائة درهم (فكذا لم يحنث بملكها) بتمامها (أو بعضها) ولو حلف (لا يفعل كذا تركه أبدا) ولو حلف (ليفعله بر) في عينه (عبرة ولو حلف وال ليعلمنه) أي المحلف الوالى (بكل داعر) أي مفسد يعرفه في بلده (تقيد) الحلف (بقيام ولايته) ويزول بالموت أو العزل في ظاهر الرواية ومن حلف أن يهب عبده (يبر بالهبة بلا قبول) من الموهوب له وكذا لو حلف أن لا يهب وعلى هذا العارية والصدقة والاقرار والوصية (بخلاف البيع) ونحوه حيث لا يبر بلاقبول ولو حلف (لا يشم ريحانا لا يحنث بشم وردو يامهين) والمعول عليه العرف فتح (والبنفسج والورد) يقعان (على الورق) في عرفنا لا على الدهن فلو حلف لا يشتري بنفسجا أو وردا حنث بورقهما ولو (حلف لا يتزوج فزوجه فضولى وأجاز القول حنث وبالفعل) كبعث مهرها أو بعضه ومن الفعل الكتابة در (لا) يحنث في الصحيح (وداره بالملك والاجارة) والاعارة حتى لو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا مسكونة نه بملك أو باجارة أو اعارة يحنث ولو (حلف

من رمضان ولا يحصل لهم الافطار وعند أبي يوسف رحمه الله يكون ذلك اليوم من شئوال ويجب عليهم الافطار (مسئلة) ان قيل أي رجل نوى صوم رمضان قبل الزوال ويجوز ذلك ولو أفطر فعليه القضاء لا الكفارة (فالجواب) أنه رجل ارتد والعياذ بالله تعالى في أول يوم من رمضان ثم أسلم ونوى قبل الزوال ذكره في البزازية وفي المحيط عن أبي يوسف اذا أسلم قبل الزوال ونوى الصوم ويجزيه وان لم ينو فعليه القضاء (مسئلة) ان قيل أي رجل مسلم نوى صوم التطوع قبل الزوال فلم يصم والحال انه لم يقع منه فطر (فالجواب) انه كافر أسلم قبل الزوال ولم يقع منه فطر فصام تطوعا لا يصح صومه في ظاهر الرواية ويصح في رواية النواذر كذا في مختصر المحيط

### ﴿كتاب الحج﴾

(مسئلة) ان قيل أي قارن فعل ما يفعله القارن وهو آفاق بالغ حر ولم يجب عليه دم وقد نظمه ابن العزمن بجر الرمل فقال  
ما تقول السادة الاعلام في  
قارن ليس عليه ذبح دم  
وهو حر قد أتى في فرضه  
بالذي يفعله القارن ثم



(فالجواب) انه رجل أحرم بالجم والعمرة معامن الميقات قبل أشهر الحج ثم فعل بقية الافعال في أشهر الحج فهو قارن لكن لادم عليه كذا في النهاية من المحيط وقد نظمت الجواب فقلت مستعينا بالملك الوهاب

ذاك قد أحرم من ميقاته قارنا من قبل وقت الحج يأت بباقي فعله الا اذا

أشهر الحج استهانت وهو ثم (مسئلة) ان قيل أى فقير يلزمه ان يستقرض ويجمع وأى غنى لا يلزمه الحج (فالجواب) ان هذا فقير ملك ما يجب الحج عليه معه ولم يجمع يلزمه القضاء والغنى الذى لا يلزمه الحج غنى قام عنده خوف الطريق أو عدو آخر (مسئلة) ان قيل أى محرم اصطاد صيدا وأرسله ولم يؤذ به ويلزمه الجزاء (فالجواب)

انه اصطاد فى الحرم وأخرجه الى الحبل وأرسله فلزمه الجزاء (مسئلة) ان قيل أى حاج اعتمر فى غير الايام التى تذكر فيها العمرة فوجب عليه دم جبر (فالجواب) انه قدم السعى على الطواف والترتيب شرط فى أفعال العمرة فعليه دم جبر والطواف والسعى ثانيا وهذا بخلاف ما لو كان قارنا

بأنه لا مال له وله دين على مفلس) بالتشديد أى محكوم بافلاسه (أو ملى) أى غنى (لم يحنت) ولو حلف لا يدخل فلان داره بر بالنهى بالقول ان لم يملك منعه والا لا

### ﴿ كتاب الحدود ﴾

(الحد) شرعا (عقوبة مقدرة) خرج التعزير لعدم تقديره تجب (لله تعالى) خرج القصاص لانه حق العباد (والزناوطه) مكاف ناطق طائع ولو ذميا فى دارنا (فى قبل) مشتهاة ولو ماضيا (خال عن ملك) بين ونكاح (و) عن (شبهته) خرج وطه أمة أبويه وزوجة أبيه ومعتدة الثلاث ان ظن حلهن (ويثبت) الزنا عند الحاكم (بشهادة أربعة) رجال فى مجلس واحد فلو متفرقين حدوا (بالزنا بالوطه والجماع فيسألهم الامام) أو القاضى بعد شهادتهم (عن ماهيته) أى عن ذاته وهو الايلاج عيني (وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية) لجواز كونه مكرها أو بدار الحرب أو فى صباه أو بامة ابنه فيستعصى القاضى احتياالا للدره (فان بينوه) أى المذكور (وقالوا رأيناها وطئها) فى الفرج (كالميل فى المكحلة وعدلوا سرا وجهرا حكم) الامام (به) وجوبا ولا يكتفى بظاهر العدالة (و) يثبت الزنا أيضا (باقراءه) أى الزانى (أربعا) أى أربع مرات (فى مجالسه) أى الاربعة كلما أقررده القاضى حتى يغيب عن بصره ثم يجي ويقر (وسأله) بعدما أقر أربع مرات عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزنية فى الاصح (كم مر فان بينه) كما يحق (حده فان رجع) المقر (عن اقراره قبل الحد أو فى وسطه خلى سبيله) وتركه ولم يحد أو لم يتم (ونذب) للامام (تلقينه بلعلك قبلت أو لمست أو وطئت بشبهة) أو تزوجتها (فان كان) من ثبت عليه الزنا (محصنا رجمه) بالجماعة (فى فضاء) أى مكان واسع (حتى يموت) فلو قتله شخص أوفقأ عينه بعد القضاء به فهو مدرينبغى أن يعذر ولو قبله يجب القصاص فى العمد والدية فى الخطأ (يبدأ اليهوديه) أى بالرجم ولو بمحصة صغيرة الا لعذر كمرض (فان أبوا) كلهم أو بعضهم أو قابوا أو ماتوا أو مات بعضهم أو صار أعمى أو أخرس أو ارتد أو قذف لحد (سقط) الرجم (ثم يبدأ) الامام ان حضر (ثم الناس) ويصطفون كصفوف الضلالة لرجمه كلما رجم قوم تنحوا ورجم آخرون (ويبدأ الامام به لو) كان (مقرا ثم الناس) ويغسل ويكفن ويصلى عليه (ولو) كان (غير محصن جلده مائة) ان كان حرا سواء كان رجلا أو امرأة (ونصف) المائة (للعبد بسوط لا ثمرة) أى لاعتدة (له) جلدا (متوسطا) بين المبرح المؤلم وغير المؤلم (وتزع) عنه (ثيابه) الا الازار (وفرق) الضرب (على بدنه) الرأس وفرجه ووجهه) قيل وصدره وبطنه (ويضرب الرجل قائما فى الحدود) كلها والتعزير (غير محدود) أى ملقى على الارض فانه لا يجوز وكذا لا يحد السوط (ولا ينزع) عنها (ثيابه الا الفرو والحشو وتضرب جالسة ويحفر لها فى الرجم) الى الصدر (لاله) ولا يربط ولا يمسك ولو هرب فان كان مقرا لا يتبع حتى يموت (ولا يحد) المولى (عبده) أو امته (بلا اذن امامه واحصان الرجم الحرية والتكليف

أو مفرد بالجمع فإنه لا يلزمه ذلك

لأن الترتيب اغماي شترط في  
العمرة وقد أجاب ابن العز  
عن هذا في تهذيبه بأنه  
رجل لبس العمامة وهي  
العمامة قلت العمارة بالفتح  
كل شيء جعلته على رأسك  
من عمامة أو قلنسوة وتاج  
أو غير ذلك قاله أبو عبيد  
(مسئلة) ان قيل أي آفاق  
جاوز الميقات من غير احرام  
ثم احرم ولا يلزمه شيء  
(فالجواب) انه الذي يريد  
النسيان ولا يريد دخول  
مكة (مسئلة) ان قيل أي  
رجل آفاق يريد الجمع جاوز  
الميقات بغير احرام ولا يجب  
عليه شيء (فالجواب) انه  
رجل له ميقاتان احرم من  
الثاني دون الأول (مسئلة)  
ان قيل أي محرم جني  
جناية واحدة وعليه غرمان  
(فالجواب) انه قارن قتل  
صيدا (مسئلة) ان قيل أي  
محرم من جنيا في موضع واحد  
فيضمن احدهما دون الآخر  
(فالجواب) ان هذه شجرة  
في الحبل اصلها واغصانها  
في الحرم وعلى الغصن صيد  
فقتل أحدهما الصيد وقطع  
الآخر الغصن ضمن القاتل  
لا القاطع (مسئلة) ان قيل  
أي رجل اخذ صيدا في الحرم  
ولا يجب عليه شيء (الجواب)  
ان هذا رجل أرسل كلبه  
في الحبل على صيد فعدا

والاسلام والوطء بنسكاح صحيح) فلا يرجم رقيق وصبي ومجنون وكافر وواطي بنسكاح  
فاسد او شبهة (وهما بصفة الاحصان) المذكورة وقت الوطء فاحصان كل منهما  
شرط لصبر ورة الآخر به محصنا وبقي شرط آخر وهو ان لا يبطل احصانهما بالارتداد  
فان ارتد أحدهما أسما لا يعود الا بالدخول بعده ولا يشترط بقاء النكاح لبقاء الاحصان  
فلو نكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجردا وزنى رجم (ولا يجب مع بين جلدور رجم) في  
المحصن (و) لابن (جلدوني) في غير المحصن (ولو غرب) الامام (بما يرى صحيح)  
سياسة وكذا كل جنابة وتعزير حموى (و) اذ انى (المريض) وحده الرجم (يرجم  
(و) اذ انى و) كان حده الجلد (لا يجلد حتى يبرأ) اذ انت (الحامل) ولو من زنا  
(لا تحم حتى تلد وتخرج من نفاسها لو كان حدها الجلد) وان كان حدها الرجم ترجم  
بعد الولادة في الحال الا اذا لم يكن للولود من يربيه حتى يستغنى

### باب الوطء الذي يوجب الحد والذي لا يوجبه

(لا حد بشبهة المحل وان ظن) الواطي أو علم (حرمة) أي حرمة المحل (كوطء أمة وولده  
وولد ولده) وان سفل ولو ولده حيا (و) وطء (معتدة السكيات) وان نوى بها اثلاثا  
(و) لا حد (بشبهة الفعل) ان ظن حله (كعتدة الثلاث) أي كوطئها وان قال علمت انها  
تحرم بحمد (و) كوطء (أمة أبويه) أمة (سيدة والنسب يثبت) بالدعوة (في) الشبهة  
(الأولى فقط) أي لا في الثانية وان ادعاه (و) حذبوط (أمة أخيه وعمة) وسائر محارمه  
سوى الاولاد (وان ظن حله) حذبوط (امرأة وجدها على فراشه) وان قال  
حسبها امرأتى ولو أعمى الا اذا دعاه فاجابته أجنبية قائلة أنا زوجتك وأنا فلانة  
باسم زوجته در (لا) يحذبوط (أجنبية زفت) أي بعثت اليه (وقيل هي زوجتك  
(و) لكن (عليه المهر) أي مهر المثل وعليها العدة (و) لا يحمد (بمحرم) نسبا أو رضاعا أو  
صهرية (نسكها) عند الامام مطلقا وقالوا ان علم بالحرمة حد واختلف الاقتناء (و) لا  
يحذبوط (أجنبية في غير القبل) لا يحمد (بلواط) وقالوا ان فعل في الجانب حد وان  
في أتمه أو عبده أو زوجته فلا حد اجماعا بل يعزّر (و) لا يحذبوط (بهيمة) لا يحمد  
برتا في دار حرب أو بني) اذا خرج اليها (و) لا حد (برتا حربي) مستأمن (بذمية) أو  
مسلمة (في حقه) أي الحربي وحدث الذمية أو المسلمة وعند محمد لا يحمدان وقال أبو  
يوسف يحمدان (و) لا يحمد (برتا صبي ومجنون بمكافه) طاوعته (بخلاف عكسه) أي لو زنا  
عاقل بالغ بمجنونة أو صبية بجامع مثلها حد الرجل خاصة اجماعا (و) لا حد (برتا  
بمساعدة) ليزنى بها والحق وجوب الحد كما لمساعدة للخدمة فتم (و) حد بالزنا (بأكراه  
(و) لا يحمد (باقرار) من أحدهما (ان أنكره الآخر) وان صدقه بمحمد المقر (ومن زنا بأمة  
فقتلها) بالزنا (لزمه الحد والقيمة) ولو أذهب عيها لزمته قيمتها وسقط الحد ولو زنا بحرة  
فقتلها حد ولزمته الدية (والخليفة) أي السلطان اذا قتل انسا تابغير حق أو أتلف  
مال انسان (يؤخذ بالقصاص وبالا مال) ويستوفي ذلك من ماله وان احتاج من

الكلب وراءه حتى أخذه  
في الحرم لاشئ عليه لأن  
دخول الكلب الحرم غير  
مضاف الى فعله فلا تكون  
جناية لأنه انما أرسله في  
الحل (مسئلة) ان قيل اى  
رجل أوصى بألف لرجل  
وألف للمساكين وألف  
للبيع عنه والثالث ألفان  
ككيف يكون الحال  
(فالجواب) انه يقسم بينهم  
اثلاثا ثم ينظر الى حصة  
المساكين فيضاف الى الج  
حتى يكمل الألف وما بقى  
فهو للمساكين لان الج  
فريضة والتصدق على  
المساكين تطوع وقد  
اوسعت الكلام فيها في  
شرح الوهبانية (مسئلة)  
ان قيل اى رجلين قطع  
احدهما غصن شجرة وقتل  
الآخر طيرا على ذلك الغصن  
فحب الجزاء على القاطع  
دون القاتل (فالجواب)  
ان هذه شجرة اصلها في  
الحرم واغصانها خارج  
الحرم والاغصان تبع  
للاصل والطيء ليس يتبع  
بل هو اصل بنفسه فيعتبر  
مكانه وهو الحل فلا يجب شئ  
بخلاف الغصن لأنه تبع  
للاصل وهو في الحرم فيجب  
الجزاء بقطعه وهي عكس  
المسئلة السابقة والله اعلم

(كتاب النكاح)

(مسئلة) ان قيل اى رجل

له الحق الى المنعة فالمسلمون منعته وان قذف أو شرب خمر أو نحو (لا) يؤخذ (بالحد)

### باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(شهدوا) بسبب (حد) كسرقة أو زنا أو شرب (متقدم) بلا عذر كرض أو بعد مسافة  
أو خوف طريق (سوى حد القذف) لان فيه حق العبد لم تقبل و (لم يحد) الشخص  
الذى تقدم عليه الحد للثمة (و) لكن (ضمن السرقة) أى المروق و حد التقدم  
للشرب زوال الرائحة ولغيره مضي شهر هو الاصح (ولو أثبتوا) على رجل (زنا بغائبة)  
عن مجلس القضاء وهم يعرفونها (حد) كما لو أقر بالزنا بغائبة (بخلاف السرقة) أى  
بخلاف ما لو أثبتوا أنه سرق مال فلان وهو غائب لم يقطع بل يجبس الى أن يجي  
المروق منه (ولو أقر) رجل (بالزنا بمجهولة حد وان شهدوا) عليه (بذلك) أى  
بالزنا بمجهولة (لا) يحد لاحتمال أنها امرأته أو أمته (كاختلافهم في طوعها أو)  
اختلافهم (في البلد ولو) شهد (على كل زنا أربعة) لكذب أحد الفريقين هذا اذ عين  
الكل وقتا واحدا وتباعدا المكان والاقبلت فتح (ولو اختلفوا في) ذواتي (بيت واحد)  
صغير (حد الرجل والمرأة) استحسانا لا مكان التوفيق (ولو شهدوا على زنا امرأة  
وهي بكر) أو رتقاء أو قرناء أو على زنا رجل وهو محبوب (أو الشهود فسقة أو شهدوا على  
شهادة أربعة) بالزنا على رجل (وان شهد الاصول أيضا) على عين ما شهد الفروع  
(لم يحد أحد) من الزاني والزانية والشهود في الصور المذكورة (ولو كانوا عيانا أو  
محدودين) بحد القذف (أو) كانوا (ثلاثة حد الشهود) للقذف ان طلبه المقذوف لانه  
حقه (لا المشهود عليه) في الصور الثلاث (ولو حد) المشهود عليه (فوجد أحدهم  
عبدا أو محدودا) في قذف أو أعمى أو كافرا (حدوا) أى الشهود كلهم (وارش ضربه)  
ولومات منه (هدر) خلافا لهما (وان رجم) المشهود عليه والمسئلة بحالها (فدبته على  
بيت المال) اتفاقا (ولو رجع أحد الاربعة بعد الرجم حد الرجوع) و غرم ربع  
الدية (اتفاقا) (و) (لو رجع) قبله (أى الرجم بعد القضاء) (حدوا) للقذف (ولا رجم)  
على المشهود عليه (ولو رجع أحد الخمسة) بعد الرجم (لا شئ عليه) فان رجع آخر  
من الاربعة الباقين (حدوا وغرم اربع الدية) انصافا (وضمن المزكى دية المرجوم ان  
ظهر واعيدا) هذا اذا أخبر المزكى بحرية الشهود أو اسلامهم ثم رجع قائلا لا تعدت  
الكذب والافالدية في بيت المال اتفاقا (كما لو قتل من أمر برجمه) أى كما يضمن دية  
المقتول من أمر برجمه فقتله (فظهر واكذلك) أى عيدا استحسانا لا لو قتله قبل  
الامر أو بعده قبل التزكية اقتبس منه (وان رجم) المأمور كما أمر به (فوجدوا) أى  
الشهود (عبيدا) مثلا (فدبته في بيت المال) ولو قال شهود الزنا ناعمدنا النظر الى  
فرجهما (قبلت شهادتهما) لا باحتسائه لتحمل الشهادة بخلاف ما لو قالوا ناعمدنا للتلذذ  
(ولو أنكر) المشهود عليه (الاحصان فشهد عليه) أى على الاحصان (رجل  
وامرأتان أو ولدت زوجته منه) قبل الزنا نهر وكاتا مقرين بأن الولد منه ما (رجم) في  
الصورتين

زوج امة وثلاث اخوات له

من رجل واحد وجاز  
نكاحهن والكل من النسب  
(فالجواب) ان هذا ابن امة  
كانت بين ثلاثة شركاء جاءت  
بان فادعوه جميعا فانه  
يصير ابنا لهم ولكل واحد  
منهم بنت من غير امة فهن  
اخواته من جهة الاب وتلك  
امه فلان نسب ولا سبب بينها  
وبينهن يوجب تحريم الجمع  
فزوجهن من رجل واحد  
جاز ذلك وقد نظمها العلامة  
ابن العزم بحر الرمل في ام  
واختين فقال

ايها الخبر الذي

يجاوز كاه كل غمه

اقتنا في رجل زو

ج اختيه وامة

زوج رجلا فردا بعدد

واحد والعقد غمه

جاز لا خلف فيه

بين اعيان الائمة

(فقلت مجيبا وبالله التوفيق)

ذا ابن شخصين جمعا

ملكها بالبيع امة

وادعاه كل شخص

منهما يلحق غمه

بهما عندى وكل

فله بنت ممة

امها اخرى فهذا

ينكح اختيه وامة

من قتي فردا بعدد

جاز بين الائمة

وقد ذكرها في العدة كذلك

وصورها بصورة اخرى

## باب حد الشرب

(من شرب خمر) من المسلمين المكافين في دارنا (فأخذوا ربحها موجود وكان سكران  
ولو) كان سكره (بنميد) أي نبيذ كان على المختار (وشهد رجلان أو أقرصة) فلا  
يحد بمجرد وجود الراتحة ولا بشهادة النساء ولو مع رجل (حدان علم شربه طوعا ومعا)  
أي أفاق فلا يحدان علم شربه كرها ولا في حال السكر (وان أقر) بشرب الخمر (أو  
شهدا) به طوعا (بعد مضي ربحها لا بعد المسافة) فلو ذهب لبعده المسافة حد (أو وجد  
منه راتحة الخمر أو تقاياها) أي الخمر (أو رجع عما أقر) قبل إقامة الحد أو في وسطه  
(أو أقر) حال كونه (سكران بأن زال عقله) فلا يعرف الرجل من المرأة وقالان  
يختلط غالب كلامه وهو المختار لا فتوى تنوير (لا) يحد في الجميع (وحد السكر) حد  
شرب (الخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا) للخمر (وللعبد نصفه وفرق) حد الشرب (على  
بدنه كحد الزنا)

## باب حد القذف

(هو كحد الشرب كية) أي عددا (وثبوتا) بأن يشهد عليه رجلان أو يقرصة (فلو  
قذف) رجل أو امرأة رجلا (محصنا أو) امرأة (محصنة بربنا) صريح كقوله زنيته أو  
أنت زان أو يازاني أو نحوه وعجز عن اثبات ما رمى به (حد) القاذف (بطلبه) أي  
المقذوف حدا (متفرقا) كافي حد الزنا ولو لم يطلبه لا يحد إلا أن يطلب من يقع القذف  
في نسبه بالقذف وهم الأصول والفروع وان علوا أو سفلا (ولا يترفع) عنه ههنا (غير  
الفرع والحشو) اظهار التخفيف باحتمال صدقه بخلاف حد شرب وزنا (واحصانه  
بكونه مكلفا حراما لمعا عفيفا عن زنا) غير محبوب ولا أخرس ولا خنثى واحترز بقوله  
عن زنا عن الوطء الحرام في الملك كوطء أمة المجوسية فانه لا يخرج الواطء عن  
الاحصان (فلو قال لغيره لست لا ييك أو لست بابن فلان في غضب حد) ان كانت  
أمة محصنة ولو قال لست لا ييك ولا لأمك أو لست لا بويك فلا حد (وفي غيره) أي غير  
الغضب (لا) يحد كما لا يحد في (نفيه عن جده) بأن قال لست بابن فلان وفلان جده  
(و) كما لا يحد في (قوله لعربي يابطي) أو لست بعربي النبط جيل من الناس  
مخصوص بالاخلاق الذميمة وعدم الفصاحة (أو يا ابن ماء السماء) كما لا يحد في  
(نسبه الى عمه) أو جده أو زوج أمه (أو خاله أو رابه) الذي دباه (ولو قال) لرجل  
(يا ابن الزانية وأمه ميمنة) محصنة أو يا ابن الزاني وأبوه ميت (فطلب الوالد) أي والد  
الأم وهو جده المقذوف وان علا ولو كافرا أو عبدا (أو الولد أو ولده) أي ولد الولد وان  
سفل (حد) سواء كان ابنا أو بنتا كافرا أو مسلما عبدا أو حرا وسواء كان ولدا للولد ولد  
بنت أو ابن ثم لولد الولد حق المطالبة مع بقاء الولد (ولا يطالب ولد وعبد أباه وسبيده)  
أي لا يطالب ولد أباه وعبد سيده (بقذف أمه ويطل) الحد (بعوت المقذوف) سواء  
كان قبل إقامة الحد أو في وسطه (لا) يبطل (بالرجوع) من القاذف عن الاقرار



في هذه بالنسب وأجاب  
بأنه وضع ثلاث نسوة أجنبية  
لكل واحد منهن بنت  
فزوجهن وأمه من رجل  
صح لأنهن اجنبيات  
بالنسبة إلى بعضهن بعضا  
وتنبه به اعلم ان ثبوت  
النسب بالدعوة من الكل  
قول أبي حنيفة وزفر  
والحسن بن زياد وعن أبي  
حنيفة في رواية ثبتت من  
الخمس لأم الزيادة لأن  
المقصود من النسب أحكامه  
لا عينه وأحكام الميراث  
والترسية والحضانة ونحو  
ذلك مما يقبل الشركة فتقبل  
بينه الكل كما لو ادعوا  
نتاج دابة فأقام كل منهم  
البينة انهادا بته ولادته دابتي  
هذه لدابة معروفة له فانه  
يقضى بالبينات وان كثرت  
ذكره قاضي خان في فتاواه  
ويمكن أن يجاب عنه  
بالصورة التي تأتي بعدها  
في العبد المدهى ولادته من  
ثلاثة أماء وثلاثة أعبد  
لثلاث رجال ويراد فيها  
واخته شقيقته من أمه  
وابيه والله اعلم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل يحمل له  
أن يتزوج اخت ابنه من  
النسب (فالجواب) ان هذا  
احد رجلين اشتركا  
في امة انت بولد فادعاه كل  
منهما وثبت نسبه من كل  
منهما وكان لأحدهما بنت

(والعفو) عنه (ولو قال) لرجل (زنات في الجبل وعني) أي قصده (الصعود)  
عليه (حد ولو قال يازاني وعكس) المخاطب بأن قال لابل أنت (حدا) أي الاول  
والثاني (ولو قال لامرأته يازانية وعكست) امرأته بأن قالت لابل أنت (حدت)  
المرأة فقط (ولا لعان ولو قالت) امرأته في جواب قوله يازانية (زنت بك بطلا) أي  
الحد واللعان ولو كان ذلك مع أجنبية تحدهى للقذف دونه (وان أقرب بولد ثم نفاه يلاعن  
وان عكس) بأن نفاه ثم أقربه (حد) للقذف (والولد له فيه ما) أي في صورتين  
(ولو قال ليس بابني ولا بابنك بطلا) أي الحد واللعان (ومن قذف امرأة لم يدر أبو  
ولدها) بالزنا (أو) قذف امرأة (لا عنت بولد) حيا كان الولد أو ميتا (أو) قذف (رجلا  
وطى في غير ملكه) كأمة الغير (أو) وطى أمة (مشاركة) بينه وبين غيره (أو) قذف  
(مسلم زني في حال) (كفره) سواء كان في دار الحرب أو الاسلام (أو) قذف (مكاتب  
مات عن وفاء) أي مال بني يبدل الكتابة (لا يحد) القاذف في الجميع (وحد قاذف  
وطى أمة مجوسية وحائض ومكاتبه ومسلم نكح أمه في حال) (كفره) ووطئها الثبوت  
ملكه فيهن عنده خلافا لهما (و) حد (مستامن قذف مسلما) ولا يحد للزنا والسرقه وأما  
الذي في حد في الكل الا الخرقيل الا اذا سكر (ومن قذف) واحدا أو متعددا (أو زني)  
بواحدة أو أكثر (أو شرب) جنسا أو أجناسا (مرارا) راجع للكل (فحد فهو) أي  
الحد (الملكه) أي لكل ما ذكر لانه يتداخل

فصل في التعزير في هولة التأديب وشرعا تأديب دون الحد ثم قد يكون بالحبس  
وبالصنع وتغريك الاذن وبالكلام العنيف وبالشم وغير ذلك (ومن قذف غلوكا)  
ولو مبعضا (أو) قذف (كافرا بالزنا أو) قذف (مسلم) أو ذميا (ببافسق) وهو ليس  
بفاسق أو يا ابن الفاسق (أو يا كافر) ثم ان اعتقد المسلم كافرا كفره والا لا وبه يفتي  
ياهمودي يانصراني (يا خبيث يا لص) وهو ليس بلص (يا فاجر يا منافق يا لوطي)  
يا من يعمل عمل قوم لوط (يا من يلعب بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر يا ديوث)  
وهو من لا غيره له على امرأته أو محرمه (يا مخنث) هو الذي في أعضائه لين وفي كلامه  
تكسر (يا خاين يا ابن القعبة يا زديق يا قريطان) هو بمعنى ديوث (يا مأوى الزواني)  
أو اللصوص يا حرام زاده) أي ياولد الحرام (عزير) في الجميع (و) من قذف رجلا  
(بيد كلب يا تيس يا حمار يا خنزير يا بقرة) يا ثور يا قرد (يا حية) يا ذئب (يا حمار يا بغا)  
هو المأبون بالفارسية قال في البحر وينبغي أن يجب فيه التعزير اتفاقا (يا مؤاجر)  
هو الذي يأخذ اجر الزواني (يا ولد الحرام يا عيار) هو الذي يتردد بغير عمل (يا ناكس)  
هو الرجل الضعيف (يا منسكوس) هو المغلوب (يا مخزعة يا ضحكة يا كشحان) هو الذي  
يتساهل في أمر الغيرة ولا يخالع عن نوع غير بخلاف الديوث (يا بله) هو الذي لا عقل  
له حموي (يا مسوس) يا ابن الاسود وأبو ليس كذلك يا رستم اتقى وهو ليس كذلك  
يا بليس يا مقعد (لا) يعزير في الجميع واستحسن في الهداية التعزير في الثمانية  
الاول للمخاطب من الاشراف (وأكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا وأقله ثلاث)

من غير هذه الامة فانه يجوز  
للاخر ان يتزوجها مع انها  
اخت ابنة من النسب وقد  
نظم العلامة امين الدين  
ابن وهبان السؤال فقال  
يا عالما حرز الاحكام والادبا  
من ذات زوج اخت لابنه  
نسبا

رد الجواب تكن ذا يقظة  
فطنا

احيا العلوم بما امل وما كتبنا  
فنظمت الجواب عنهما  
وذكرته في شرحي لمظومته  
فقلت

هذا ابنة من فتاة كان يشركه  
قيمها سواء وكل يدهي النسبا  
فمنعها من سواها ذاك  
يفكحها

نخذ جواب سؤال حكمه عذبا  
قلت وقد حجاب عنها بجواب  
آخر فيقال ان هذا كان  
عبد الرجل ادهي ماله  
ورجل آخر على ثالث عبدا  
في يده كل منهما انه عبده  
ولدت له أمة هذه من عبده  
هذا فان القاضي يقضي به  
بينهما ويكون البناء للعبد  
والامتنين وكان لاحد  
الامتنين أو الابوين بنت  
فانه يجوز لابنه الآخر ان  
يتزوج بها ويلغز على وجه  
آخر فيقال أي رجل تزوج  
باخت ابنة من النسب  
شقيقته لا بويه معا أو  
باختيه بعقد واحد ويجاب  
بانه أحد هذين العبدتين

جلدات والذي عليه مشايخنا أنه ليس فيه تقدير بل هو مفوض الى رأى القاضي  
(وصح حبسه بعد الضرب) وصح القيد في السفها وأهل الفساد حوى (وأشد الضرب  
التعزير ثم حد الزنا) لثبوتها بالكتاب (ثم) حد (الشرب) لثبوتها باجماع الصحابة (ثم)  
حد (القذف) لضعف سببه باحتمال صدق القاذف (ومن حد أو عذر) بأمر الامام  
(فما قدمه هدر بخلاف الزوج اذا عذر زوجته لترك الزينة) الشرعية وهي قادرة  
عليها (و) لترك (الاجابة اذا دعاها الى فراشه) وكانت طاهرة من حيض ونفاس  
(و) لاجل (ترك الصلاة) (ترك الغسل) من الجنابة (و) على (الخروج من البيت)  
بغير حق فانه يضمن دينها الومات وفي التنوير لا يعزرها على ترك الصلاة واستظهره  
في المجتبى ولللاب ضرب ابنة على تركها بالاجماع

### ﴿ كتاب السرقة ﴾

(هي أخذ مكلف) ناطق بصير ولو علق أو كافرا (خفية) خرج الاخذ مغالبة أو نهبا  
(قدر عشرة دراهم) وزن سبعة مثاقيل (مضروبة) جيدة فلو أخذ تبرالا يساوي  
عشرة مضروبة لم يقطع في الاصح كولو كانت رديئة (محروزة بمكان) معد للحفظ ممنوع من  
الدخول فيه بلاذن كالودور والبيوت (أو حافظ) في مكان ليس حرزا كالساجد  
والصحاري (فيقطع ان أقر) الآخذ طائعا لا مكرها (مرة) في قول الأكثر واليه  
رجع أبو يوسف (أو شهد رجلان) على السرقة وسألهم الامام كيف هي وما هي  
ومتى هي وأين هي وكفى هي وعن سرق لزادة الاحتياط ولا تثبت بالنكول ولا يفتى  
بعقوبة السارق تنوير (ولو) كان السراق (جمعا أو لا) أخذ بعضهم قطعوا ان قسم  
(أو أصاب) أي حصل بالقسمة (لكل) واحد منهم (نصاب) وهو عشرة دراهم استحسانا  
ولو فيه صغير أو مجنون أو معتوه أو محرم لم يقطع أحد (ولا يقطع بخشب) ونخلة بأصلها  
(وحشيش وقصب وسمل) ولو علقها (وطير) ولو بطا أو دجاجة أو حمامة (وصيد  
وزرنج ومغرة ونورة) واشنان (وفاكهة رطبة) أو فاكهة (على شجرة بطيخ) وكل مالا  
يبقى حولا (وابن ولحم وزرع لم يحصد) لعدم الاحراز (وأشربة) مطربة ولو لا تأمدها  
دروكذاغ ير المطربة ولو مرة والمراد الاشربة التي لا تبقى أما التي تبقى حولا فأكثر  
قال اجماعا فيقطع به (وطنبور) وبقيسة آلات الملاهي (ومصحف ولو محلى) بحملية  
ولو لم يحسن القراءة (وباب مسجد) ودار لانه حرز لا يقطع بمتاع المسجد وكذا  
ستر الكعبة (وصليب ذهب) وفضة ولو في غير المصلى ولو سرق دراهم عليها تمثال قطع  
(وشطرنج وزرد) ولو من ذهب (وصبي حو لو كان معه حلى) كالمسرق انا فضة فيه  
نبذ أو ثريد (وعبد كبير) أي عيزر ولو نائما أو مجنونا أو أعجميا (ودفاتر) غير الحساب  
شرعية كانت ككتب تفسير وحديث وفقه أو لا (بخلاف) سرقة العبد (الصغير)  
الذي لا يعبر عن نفسه (و) بخلاف (دفاتر الحساب) التي مضى حسابها فيقطع ان  
بلغت نصابا واختلف في كتب الادب فقيسل ملحقه بدفاتر الحساب وقيل بالكتب

اذا تزوج بنت من ثبت  
نسب ابنه المدهى منهما  
أو ابنتيه ويلغز بها على  
وجه آخر فيقال أي رجل  
زوج أختيه والحال ان  
كل واحد منهما شقيقه من  
أمة وأبيه من رجل واحد  
بعقد واحد وصح عقدهما  
معا ولم يحرم عليه الجمع  
بينهما ويجاب بأن هذا الولد  
المدهى زوج أخته من  
أبويه وأخته الأخرى من  
أبوين الآخرين من رجل  
بعقد واحد بعد التحريم  
والحال ان كلا منهما  
شقيقه من أبويه ويلغز  
بها على وجه آخر فيقال  
أي رجل زوج أخته شقيقته  
من أمه وأبيه نسبا لأخيه  
شقيقه من أمه وأبيه نسبا  
وصح النكاح ويجاب بأن  
هذا الولد زوج أخته من  
أبويه الآخرين والحال ان  
كل واحد من الأخ والاخت  
شقيقه ويلغز بها أيضا على  
وجه آخر فيقال أي رجل  
زوج أخويه شقيقه أختيه  
شقيقته بعقد واحد وصح  
العقد وحلتا لهما معا ويجاب  
بأن هذا الولد فيما إذا دماء  
ثلاثة على الوجه المذكور  
وثبت كونه بينهم فإنه يكون  
ابنًا للأب والجد الثلاثة والامه  
الثلاثة واسكن من أبويه بنت  
ولا أبويه ابن وتزوج البنتين

الشرعية (وكلب) ولو كلب صيد أو ماشية (وفهد) ولو عليه طوق ذهب علم السارق به  
أولا (ودف وطبل) ولو طبل الغزاة في الأصح (وبربط) وهو العود وقيل الناي  
(ومرمارو) لا (بخيانة) في ودیعة (ونهب واختلاس) أي أخذ شي بسرعة (ونبش)  
لقبور ولو كان القبر في بيت مقفل في الأصح أو كان الثوب المسروق غير الكفن وكذا  
لو سرقه من بيت فيه قبر أو ميت (ولامال عامة) أي مال بيت المال (أو مشترك) بين  
السارق والمسروق منه (ومثل دينه) ولو مؤجلا أو زائدا عليه أو أجودا إذا كان من  
جنسه ولو حكا كما إذا كان دينه دراهم فسرق دنانير أو بالعكس في الصحيح لان النكدين  
جنس واحد بخلاف العرض ومنه الحلي فيقطع به ما لم يقل أخذته رهنا أو قضاة (و) لا  
(بشيء قطع فيه ولم يتغير) أما لو تغير بأن سرق غزلا فقطع فردة فتسج ثم سرقه ثانيا  
يقطع (ويقطع بسرقة الساج) وهو شجر عظيم جدا (و) بسرقة (القنا) أي الرمح (والا  
بنوس والصندل) والدارصيني (والفصوص) وقوله (الخضر) ليس بقميد (والياقوت  
والزبرجد واللؤلؤ) لان هذه الاشياء من أعز الاموال (و) يقطع بسرقة (الاولى  
والابواب) المحرزة الغير المركبة بشرط ~~كون~~ كون الباب خفيفا لا ينقل على الواحد  
حملة وقوله (المتخذة من الخشب) راجع للوانى لانها بالصنعة التحقت بالاموال  
النفيسة

فصل في الحرز وهو الموضع الحصين (ومن سرق من) بيت (ذی رحم محرم  
لا برضاع) لم يقطع سواء سرق ماله أو مال غيره ولو سرق مال ذی الرحم المحرم من بيت  
غيره يقطع (و) من سرق من (زوجته أو) مرق من (زوجها) لم يقطع مطلقا سواء  
سرق من بيتهما فيه أولا (و) من سرق من (سيدة) أو اقربا سيدة (وزوجته) أي  
زوجة سيدة (و) من (زوج سيدة) من (مكاتبه) من (أخته) وهو زوج كل  
ذات رحم محرم منه كازواج بناته (وصهره) وهو كل ذی رحم محرم من امرأته كاعمامها  
(و) من (مغنم) وان لم يكن له نصيب فيه (و) من (حمام) في وقت جرت العادة بدخوله  
سواء كان صاحبه عنده أولا وعليه الفتوى (و) من (بيت أذن) للناس (في دخوله)  
ويحقق بذلك حوائيت التجار والحانات (لم يقطع) في جميع ذلك (ومن سرق من  
المسجد) أو من غير حرزه (متاعا وره) أي حافظه ماله كان أولا (عنده) حاضر ولو  
ناثما في الأصح (قطع) وان لم يخرج منه والا لا (وان سرق ضيف عن أضافه أو سرق  
شيئا ولم يخرج من الدار) إلى العن (لا) يقطع (وان أخرجه من حجرة إلى) صحن (الدار أو  
أغار من أهل الحجرة على حجرة أو نقب) بيتا (فدخل) فيه وأخذ (والتقى شيئا في الطريق)  
وخرج (ثم أخذه أو حمله) أي المسروق (على حمار فساقه وأخرجه قطع) في الجميع  
وقيد بقوله فدخل لانه اذا لم يدخل بل أدخل يده وأخذ شيئا لا يقطع بقوله وأخرجه  
لانه لو حمل الحمار وذهب ثم خرج الحمار وجاء إلى منزله لم يقطع (وان ناول) أي أعطى  
المسروق رجلا (آخر من خارج) البيت لا يقطع واحد منهما أو أدخل يده في بيت) ولم  
يدخل (وأخذ أو طر) أي قطع وشق (صرة خارجة من كم) لا يقطع ولو أدخل يده

شقيقته نسبا يان  
 الابوين الآخرين وهو  
 شقيقه نسبا ولا قرابة بينهم  
 تمنع الجمع وصحة العقد (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل تزوج  
 أخت ابنه الحر من حرة  
 ما وقع عليها رقة نسبا  
 وصح نكاحه (فالجواب)  
 انه أحد رجلين ادهى كل  
 منهما انه تزوج امرأته قد  
 ماتت وحكم لها بذلك ولها  
 ولدي ثبت نسبه منهما وكان  
 لأحدهما بنت من غير هذه  
 المرأة فتزوجها أحد الزوجين  
 والله أعلم وسيأتى فيها الغار  
 آخر ان شاء الله تعالى  
 (مسئلة) ان قيل أى امرأة  
 أيم لها زوجان حلال وهى  
 تخطب مع ان لها منهما  
 ابنة متزوجة وابنة متزوجة  
 (فالجواب) انها امرأة لها  
 أولاد وجارية فزوجت أحدهما  
 بالآخر فولد لها منهما ولدان  
 ذكر وأنثى وزوجتهما وهى  
 أيم والخطاب تخطبها من  
 التهذيب لابن العز قال  
 ونظمتها فى بيتين  
 فتاة لها زوجان من غير رية  
 وخطابها من حولها وهى  
 أيم  
 لها منهما والناس قد يعلمونه  
 جورية قد زوجت وغليم  
 وقد استخمرت الله ونظمت  
 الجواب فقلت  
 الا ان زوجى تلك عبد وعمره  
 لها اعتراف بالرق والسب أيم

فى السكم وقطعها وأخذها قطع كما يأتى (أو سرق من قطار بغير أرحملا) عليه (لا) يقطع  
 (وان) كان معه حافظ أو (شق الحمل فأخذ منه) متاعا (أو سرق جوالا قافيه متاع) يبلغ  
 نصابا (وربه) أى صاحبه (يحفظه أو نائم عليه) أو يقربه (أو أدخل يده فى صندوق)  
 غيره (أو فى جيب غيره أو كفه فأخذ المال قطع) فى الجميع  
 فصل فى كيفية القطع وإثباته (وتقطع عين السارق من الزند) أى الرسق وتحسم  
 أى تكوى وجوبا (و) تقطع (رجله اليسرى) من السكع (ان عا دفان سرق ثالثا  
 حبس حتى يتوب) ويعزر بالضرب أيضا (ولم يقطع) وفى السراجية اذا سرق ثالثا  
 ورابعافلا مام قتله سياسة كما لا يقطع عين (من سرق) أولا (وابهامه اليسرى مقطوعة  
 أو سلاه أو أصبعان منها) أى من اليسرى مقطوعتان (سواها) أى الإبهام (أو رجله  
 اليمنى مقطوعة) لانه اهلاك بل يحبس ليتوب (ولا يضمن بقطع) اليد (اليسرى) ولو  
 عمدا فى الصحيح (من أمر بخلافه) وهو قطع اليمنى وقالوا ان تعمد ضمن أرش يساره ولو  
 أخرج السارق يساره وقال هذه يمينى لم يضمن اتفاقا (وطلب المسروق منه) المال  
 لا القطع (شرط القطع) مطلقا فى اقرار وشهادة على المذهب (ولو) كان المسروق منه  
 (مودعا أو صباغا أو صاحب الربا) بأن باع درهمين وقبض منهما فسر قاهمه وكذا  
 كل من له يدحافطة سوى المالك كالأب والوصى ومتولى الوقف والمراد بصاحب الربا  
 أخذه وأما دافعه فليس له الخصومة (وتقطع) يد السارق (بطلب المالك) للسرقة أيضا  
 (لو سرق منهم) الا أن الراهن انما يقطع بخصومته حال قيام الرهن بعد قضاء الدين (لا)  
 أى لا تقطع يد السارق الثانى (بطلب المالك أو) بطلب السارق لو سرق من (سارق بعد  
 القطع) أى بعد قطع يد السارق الاول فلو سرق منه قبل القطع يكون له ولرب المال  
 القطع (ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى مالكه) أو ولده أو ذوى رحمه الذين فى  
 عياله أو أصوله أو مكاتبه وان لم يكونوا فى عياله (أو ملكه) أى المسروق (بعد القضاء)  
 بالقطع ولو بهيمة وتسليم (أو ادهى انه ملكه) وان لم يبرهن (أو نقصت قيمته من  
 النصاب) بنقصان السعر فى بلد الخصومة (لم يقطع) فى الجميع (ولو اقر بسرقة ثم قال  
 أحدهما هو مالى) أو ادهى شبهة أخرى (لم يقطعا) قيد باقرارهما لانه لو اقر انه سرق  
 وفلان فأنكر فلان قطع المقر كقوله قتلته أنا وفلان (ولو سرق وغاب أحدهما وشهدا)  
 بحضور الآخر (على سرقتها قطع الآخر) الحاضر لان شبهة الشبهة لا تعتبر (ولو اقر  
 عبدا) مكاف (بسرقه قطع وترد السرقة الى المسروق منه) لو قامت عليه بينة  
 بذلك بشرط حضرة مولاه عند اقامتها (ولا يجتمع قطع وخهان) سواء هلك أو استهلك  
 لكن يفتى بأداء قيمته اذ ياتى وسواء كان الاستهلاك قبل القطع أو بعده (و) لكن  
 (يرد العين لو كان قائما) ولا يضمن ولو قطع لبعض السرقات لم يضمن شيئا (مالم  
 يقطع فيه) (ولو شق ما سرق فى الدار) نصفين (ثم أخرجه) منها وهو يساوى عشرة دراهم  
 بعد الشق (قطع) الا اذا كان الشق اتلافاً بان ينقص أكثر من نصف القيمة فله  
 تضمين القيمة فيملكه مستندافلا قطع (ولو سرق شاة فذبحها) فى الحرز (وأخرجها لا)



لها منهن ابنت و بنت كلاهما  
تزوج زوجا وهي غني  
وتعلم  
وخطابها يغنون منها  
نكاحها

ولا مانع منه ولا هو يحرم  
(مسئلة) ان قيل أى  
امرأة يثبت عليها نكاح  
رجلين مسلمين وهي مسئلة في  
وقت واحد و يترتب عليه  
أحكامه (فالجواب) ان هذه  
امرأة ماتت فادى رجلان  
نكاحها و أقاما البينة بحكم  
القاضي بذلك و يرثان منها  
ميراث رجل واحد وفيها  
الغازعة تقف عليها في  
مواضعها ان شاء الله تعالى  
وقد يراد فيه ولها منهن ابنت  
وبنت يثبت نسبهما منها  
والمسئلة في فتاوى قاضي خان  
وغيره (مسئلة) ان قيل أى  
رجل زوج أمه وهي بكر  
عذراء (فالجواب) ان هذه  
امرأة ماتت عن بكر بالغة  
وابن رضيع فخرج من ثدى  
البنت لبن فارضعت أختها  
فصارت أمه ثم بلغ الغلام  
فزوجها وهي بكر عذراء  
(مسئلة) ان قيل أى  
رجل يقول أول ما تزوج  
أبي أمي حملت السراج معهما  
(فالجواب) ان هذا ولد  
رجل من أمته فلما كبر  
أعتق أبوه أمه وتزوجها  
فيحمل هو السراج معهما

يقطع وان بلغت قيمة لها نصابا بل يضمن قيمتها (ولو صنع المروق) من الحجرين وهو  
قد رنصاب (دراهم أو دنانير) أو أنيسة (قطع وردها) وقال لا تردوا ما نكحوا الخماس  
لوجه له أو انى فان كان يباع وزنا فكذلك وان كان عددا فهي للسارق اتفاقا (ولو)  
سرق ثوبا (صبغه أحمر فقطع) للسرقة (لا يرد) الثوب (ولا يضمن) قيمته أبيض  
(ولو) صبغه (أسود يرد) لان السواد نقصان خلا فلا يبي يوسف

### باب قطع الطريق

هو السرقة الكبرى (أخذ قاصد قطع الطريق) ولو في المصرى ليلا وبه يقى (قبله)  
أى قبل قطع الطريق بان لم يوجد منه سوى الاخافة ضرب و (حبس حتى يتوب) بان  
تظهر عليه سيما الصالحين أو يموت (وان أخذ مالا معصوما) بان يكون مالا لمسلم أو  
ذمى (قطع يده ورجله من خلاف) كما مر (وان قتل) معصوما لم يأخذ مالا (قتل حدا)  
لا قصاصا (وان عفى الولي وان قتل وأخذ) المال خير الامام بين ستة أحوال ان شاء  
(قطع) يده ورجله من خلاف (وقتل) أو قطع (وصلب) أو فعل الثلاثة (أو قتل)  
وصلب أو قتل فقط (أو وصلب) فقط (ويصلب حيا) هو الاصح ويترك (ثلاثة أيام)  
من موته ثم يخلى بينه وبين أهله ليدفنوه (ويبيع بطنه) أى يطعن (برمح) في ثديه  
الايسر ويخضع (حتى يموت و) بعد اقامة الحد عليه (لم يضمن ما أخذه) كفاي  
السرقة الصغرى سواء هلك أو استهلك ويرده ان كان عنده (وغير المباشر كالمباشر)  
حتى لو باشر قطع الطريق أحدهم حدا الجيمع (والعصا والحجر كالسيف وان أخذ) قاطع  
الطريق (مالا وجرح قطع) من خلاف (وبطل الجرح) فلا يؤخذ به (وان جرح فقط)  
أى لم يأخذ مالا ولم يقتل (أو قتل فتاب) قبل أن يؤخذ ومن تمام توبته رد المال (أو  
كان بعض القطاع غير مكاف) أو آخرس (أو) كان (ذارحم محرم من المقطوع عليه  
أو قطع بعض القافلة على البعض أو قطع الطريق ليل أو نهارا بمصر أو بين مصرين)  
أو بين قريتين (لم يحد) في السكل استحسانا وأخذ رد المال وأدب وحبس والامر في  
قتل من قتل منهم أو جرح مفوض الى الاولياء (فاقاد الولي) في العمد وأخذ الارش في  
غيره (أو عفا) فيهما (ومن خنق في المصر غير مرة) بان تكر منه مرارا (قتل به)  
سياسة لسعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل وان خنق مرة لا يقتل بل  
تجب الدية على عاقلته وقال لا يقتل

### كتاب السير

(الجهاد فرض كفاية ابتداء) أى من غير ان يهجم الكفار والجهاد بذل الطاقة  
وتحمل المشقة في سبيل الله ومن توابعه الرباط وهو الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام  
هو المختار (فان قام به البعض سقط عن الكل والا) أى وان لم يقم به أحد (أنوا) أى  
انهم كل المكافين (بتركه ولا يجب) الجهاد (على صبي وامرأة وعبد وأعمى ومقعّد  
وأقطع وفرض عين) على كل واحد من المسلمين (ان هجم العدو) فيجب على كل

(مسئلة) ان قيل أى

أب مكلف أن يكع ابنته الصغيرة من كف فلم يجز النكاح عند أبي حنيفة (فالجواب) أنه أنكحها ونقص من مهر مثلها وهو سكران نقل في العمادية عن نكاح فتاوى القاضى ظهير الدين اختلاف المشايخ على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لأنه اغتاجوز في حالة المحول ففرط شفقته ولا هدايته الى وجود المصالح وقد فقد هنا ونقل مثله عن شيخ الاسلام عطاء ابن حمزة وعن الذخيرة (مسئلة) ان قيل أى رجلين خطبا امرأة فخلت لاحدهما الخطبة والنكاح ولم يخل للآخر النكاح دون الخطبة (فالجواب) ان أحدهما له أربع نسوة فخلت له الخطبة دون النكاح لأنها خامسة فلا يجوز نكاحها والآخر ليس له نسوة فخلت له الخطبة والنكاح (مسئلة) ان قيل أى رجل تزوج حرة وقت الغداة فلما كان الظهر ولدت ابنا فلما كان وقت العصر مات الزوج وورثه الابن (فالجواب) ان هذا رجل وطى أمته فعلمت منه وادعاه ثم أعتقها وتزوجها وقت الغداة ثم ولدت في ذلك اليوم ثم مات الرجل وقت

الناس الدفع (فتخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجها وسيده وكره الجعل) أى أخذ المال من الناس لأجل الغزاة به (ان وجد) فى بيت المال (فى والا لا) يكره لدفع الضرر الأعلى بالادنى (فان حاضرناهم ندعوهم الى الاسلام فان أسلموا) فيها (والا) ندعوهم (الى) قبول (الجزية) لو محلا لها كما يأتى (فان قبلوا) الجزية (فلهم مالنا) من الانصاف (وعليهم ما علينا) من الانصاف دون العبادات وأما الحدود والقصاص فيؤخذ الذى بها الاحد الشرب (ولا نقاتل من لم تبلغه الدعوة الى الاسلام وندعوهم بما من بلغته) ان لم يترتب عليها ضرر ولو بغلبة الظن كان يتحصنوا أو يحتالوا (والا) أى وان لم يقبلوا الجزية (نستعين بالله) سبحانه وتعالى (ونحاربهم بنصب المجانيق) وهى آلة ترمى بها الاحجار (وحرقهم وغرقهم وقطع أشجارهم وفساد زروعهم) الا اذا غلب على الظن ظفرنا فيكره (ورميهم) ببسول ونحوه (وان تترسوا بيهضناو) لكن (نقصدهم) أى الكفار بالرمى (ونهيئنا عن اخراج مصحف وامرأة فى سرية) وهى أربع مائة رجل (يخاف عليهما) ولا بأس باخراجهما فى عسكر عظيم يؤمن عليهما (و) نهيننا عن (غدر) أى نقض عهد (وغلول) أى خيانة فى مغنم قبل قسمته (ومثله) كقطع عضو من أعضاء الحى (وقتل امرأة وغير مكاف وشيخ فان وأعمى ومقعده) وزمن ومعتوه وأهل كائس لم يخالطوا الناس (الا أن يكون أحدهم ذارأى) ومال فى الحرب) أو مقاتلا (أو ملكا) حينئذ يقتل (و) نهيننا عن (قتل أب مشرك) ومن فى معناه كالجد أى نهيننا ابتداء أما اذا قصد أحدهم قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله فلا بأس به (وليأب) أى يتنعم (الابن) عن قتل أبيه ان أدركه ويشغله (ليقتله غيره) فان فقد الغير قتله (ونصالحهم ولو بمال) منهم أو منا (لو) كان الصلح (خيرا وننبذ) أى نعلمهم بنقض الصلح تخرزا عن الغدر المحرم (لو) كان النبذ (خيرا) للمسلمين (ونقاتل) أهل الحرب الذين صالحناهم (بلانبذ لو خان ملكهم) وكان ذلك نفاقهم (و) نصالح (المرتدين) اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دار حرب لو خير الكن (بالمال فان أخذ) منهم مال (لا يرد) اليهم لانه غير معصوم (ولم نبيع سلاعا منهم) ولو بعد الصلح (ولا نقتل من آمنه حرا حرة) ولومة عداوأعمى أو فانيا أو فاسقا أو صيبا أو عبدا أذن للمسلمين فى القتال (وننبذ لو شرا) أى لو آمن واحد من الجيش أهل حصن وفيه مفسدة ننبد الامان ونؤديه (وبطل أمان ذمى وأسر وتاجر) ومسلم أسلم ثم غلبه ولم يهاجر اليها (وعبد محجور عن القتال) فلم أذنوا ببيع أمانه

### باب الغنائم وقسمتها

(ما فتح الامام) من أراضى الكفار (عذوة) أى قهر اخسهاو (قسم) الباقي (بيننا) أى بين الغانين ان شاء (أو أقرأ أهلها) عليها (ووضع الجزية) على رؤسهم (والخراج) على أراضيتهم والاول أولى عند حاجة الغانين (وقتل) الامام (الاسرى) ان شاء اذا لم يسلموا (أو اسـترق أو تركهم أحرار اذمة لنا) غير مشركى العرب والمرتدين فلا يقبل

العصر فان الابن يرثه من

التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى امرأة تأخذ ثلاثة  
مهور من ثلاثة أزواج في يوم  
واحد (فالجواب) ان هذه  
امرأة طلقها زوجها وهي  
حامل فوضعت من ساعتها  
فأخذت كمال المهر وانقضت  
عدها ثم تزوجت بآخر  
فمات عنها من يومه  
فاستحققت كمال المهر  
(مسئلة) ان قيل رجل  
تزوج امرأة فوجب لها  
خمس مهور ونصف مهر  
وبانت منه بالثلاث في يوم  
واحد (الجواب) ان هذا  
رجل قال لامرأته كمال  
تزوجتك فأنت طالق  
بائن وتزوجها في يوم واحد  
ثلاث مرات ودخل بها في  
كل مرة فيقع عليه ثلاث  
طلقات وخمس مهور  
ونصف مهر على قول أبي  
يوسف وهو قياس قول أبي  
حنيفة رضى الله عنهما  
لانه لما تزوجها أولا وقعت  
تطبيقه قبل الدخول فوجب  
بها نصف مهر فلما دخل بها  
وجب مهر كامل لانه وطئ  
عن شبهة في المحل ووجب  
العدة فلما تزوجها ثانيا  
وقعت تطبيقه أخرى بعد  
الدخول معنى فان من تزوج  
المعتدة وطلقها قبل الدخول  
بها يكون هذا الطلاق  
بعدها بعد الدخول معنى

منهم الا الاسلام أو السيف وحرم ردهم الى دار الحرب (والعداء) وهو حاك  
الاسير الذي في أيدي المسلمين بعد تمام الحرب أما قبله فيجوز بالمال لا بالاسير  
المسلم وقال يجوز وهو أظهر الروايتين عن الامام (و) حرم (المن) على الاسارى وهو  
اطلاقهم مجانا (و) حرم (عقره واششق اخراجها) من دار الحرب (فتذبح وتحرق) كما  
تحرق أسلحة وأمتعة تعذر نقلها وما لا يحرق كحديد يدفن بموضع خفي ويترك صبيانا  
ونساء منهم شق اخراجها بأرض خربة حتى يموتوا جوعا (و) حرم (قسمة الغنمة في  
دارهم لا لاداع) وان قسماها ثمة لحاجة المسلمين تغذت في قوتهم (و) حرم (بيعها قبلها)  
أى بيع الغنمة قبل القسمة (وشرك الرد) أى المعين (والمدد) الذى لحقهم ثمة للاعانة  
(فيها) أى الغنمة (لا السوق) وكذا حربى ومرته أسلمة (بلا قتال) فان قاتلوا  
شاركوهم (ولا من مات فيها) قبل القسمة أو بيع (و) لو مات بعد أحد هاتمة أو (بعد  
الاحراز دارنا يورث نصيبه وينتفع فيها) أى فى دار الحرب (بعلف وطعام وحطب  
وسلاح) عند الحاجة (ودهن بلا قسمة) هذا اذا لم ينهم الامام فان نهاهم لم يبع لهم ذلك  
(ولا يبيعها) أى لا يبيع الاشياء التى يباح الانتفاع بها قبل القسمة فلو باع  
أحد هاردا الثمن الى الغنمة (وبعد الخروج منها) يجوز الانتفاع بالبرضاهم (وما  
فضل) معه من العلف ونحوه من الاشياء المباحة (رد الى الغنمة ومن أسلم منهم) قبل  
امساكه (أحرز نفسه) من القتل والاسترقاق (وطفله وكل مال معه أو ودعة عند مسلم  
أو ذمى دون ولد الكبير وزوجته وحملها وعقاره) وما فيه من زرع لم يحصد (وعبد  
المقاتل) وأمتة المقاتلة وحملها لانه جزء الام ولو دخل حربى دارنا بغير أمان فهو وماله  
فى سواء أخذ قبل الاسلام أو بعده

(فصل فى كيفية القسمة) يقسم الامام الغنمة فيفرز خمسها أولا ويقسم الباقي  
بين الغانين بأن يكون (للرجل سهم ولل فارس سهمان) ان كان فرسه صحيحا كبيرا  
صالحا للقتال فلو مريض أو كبير جدا أو مهرا فله سهم راجل (ولو) كان (له فرسان  
والبرازين) وهى خيل العجم (كالعتاق) وهى كرام الخيل العربية فيكون لصاحبها  
سهمان أيضا (لا الراحلة) أى لا يسهم للراحلة وهى ما يركب من الابل (والبغل  
والحمار) ويكون صاحبها كالرجل (والعبرة للرجل والفارس عند المجاوزة) أى  
الانفصال من دارنا فلو دخل دار الحرب فارسا فمات فرسه استحق سهمين ولو دخل  
راجلا فشرى فرسا استحق سهمين (وللمملوك والمرأة والصبي والذمى الرضخ) أى العطاء  
القليل قبل اخراج الخمس هذا اذا باشر والقتال أو كانت المرأة تقوم بمصالح المرضى  
أو دل الذمى على الطريق (لا السهم) الا فى الذمى اذا دل فيزاد لانه كالاجرة (و) يقسم  
(الخمس) المفرز على ثلاثة أسهم (للبتاعى والمساكين وابن السبيل) وما صرفه  
لنصف واحد فحقه ولو صرفه للغانين لحاجتهم جاز نهر (وقدم ذوى القربى الفـقراء)  
من بنى هاشم (منهم) أى من الاصناف الثلاثة (عليهم ولا حق لا غنياتهم) عندنا  
(وذكر تعالى) فى قوله فان الله خمسة (للتبرك) باسمه فى ابتداء الكلام اذا كل الله

فيجب به مهر كامل فلما دخل  
 بها بشبهة المحل وجب عليه  
 مهر آخر فصارت ثلاث  
 مهـور ونصفها ووجبت  
 العدة فلما تزوجها ثالثة  
 وقعت تطليقة ثالثة بعد  
 الدخول معنى فيجب به مهر  
 كامل لكونها معتدة فوجب  
 مهر كامل رابع فلما دخل  
 بها وجب لها مهر كامل  
 خامس وتمت عليها البينونة  
 الكبرى من الواقعات  
 (مسئلة) ان قيل أى امرأة  
 عقد عليها أربع عقود  
 واستحقت أربعة مهـور  
 وورثت زوجين في يوم  
 واحد (فالجواب) ان هذه  
 امرأة رجل طلقها وهي  
 حامل فاستحقت مهرًا ثم  
 راجعها ثم طلقها فاستحقت  
 مهرًا آخر ثم راجعها ثم مات  
 من يومه فوضعت من غير  
 بلل فتروجت بأخر ودخل  
 بها ثم طلقها فاستحقت مهرًا  
 ثم راجعها ثم مات فاستكملت  
 أربع مهـور وصحت عليها  
 أربعة عقود وورثت  
 زوجين كل ذلك في يوم  
 واحد (مسئلة) ان قيل أى  
 امرأة تزوجت في شهر  
 واحد ثلاثة أزواج كلهم  
 حلال (فالجواب) أنها  
 امرأة طلقها زوجها وهي  
 حامل فولدت فعدتها ولادتها  
 ثم بعد الطلاق بعشرة أيام

(وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بعوته كالصفي) الذي كان عليه الصلاة والسلام  
 يصطفيه لنفسه (وان دخل جمع ذو منعة) أى قوة (دارهم) ولو (بلاذن) الامام  
 (خمس ما أخذوا) لانه غنيمه (والا) أى وان لم يكن الجمع صاحب منعة (لا) يخمس  
 ما أخذوه لانه اختلاس (و) يندب (للامام أن ينفل) وقت القتال حثا وتحريضا  
 (بقوله من قتل قتيلا فله سلبه) أو من أخذ شيئا فهو له ولو قتل الامام رجلا بعد ما قال  
 ذلك يستحقه استحسانا (و) للامام أن ينفل (بقوله للسرية جعلت لكم الربع) مثلا  
 وقوله (بعد) رفع (الخمس) ليس بقيد لان له أن ينفل السرية بالكل نهر (وينفل بعد  
 الاحراز) بدارنا (من الخمس فقط) أى لا من أربعة الاخماس (والسلب للكل ان لم  
 ينفل) والقاتل وغيره فيه سواء (وهو) أى السلب (مركبه) وما عليه من السرج  
 والآلة (وثيابه وسلاحه ومأمعه) وكذا ما على دابته لا عبده ولا ما على دابة أخرى وما  
 في بيته

### ﴿باب استيلاء الكفار \* بعضهم على بعض أو على أموالنا﴾

(سبي الترك الروم) المراد به ما الكفار من بلدين (وأخذوا) أى الترك (أموالهم)  
 ملكوها ولم يكفها ما نجد من ذلك) السبي (ان غلبنا عليهم) اعتبارا بآثار أموالهم  
 (وان غلبوا على أموالنا وأحرزوها بدارهم ملكوها) وقبل الاحراز بدار الحرب لا  
 يملكونها (وان غلبنا عليهم) بعدما أحرزوها بدارهم (فن وجد) منا (ملكه قبل  
 القسمة) بين المسلمين (أخذة مجانا) بلا بدل (وبعدها) أى بعد القسمة أخذه (بالقيمة  
 أو) أخذه (بالثمن لو اشتراه تاجر منهم) بنقد وان بعرض فبقيمتة ولو كان ملكه مثليا  
 فلا سبيل له عليه بعدها (وان فقأ عينه وأخذ أروشه فبأخذه بكل الثمن) ان شاء لان  
 الاوصاف لا يقابلها شيء منه (فان تكرر الاسر والشراء) بأن أسرنا نيا وشراء آخر  
 (أخذه) المشتري (الاول من الثاني بشمنه) ان شاء جبرا (ثم) أخذه المالك (القديم  
 ان شاء من المشتري الاول) بالثمنين (لقيامه عليه بهما) ولم يملكوا حرنا ومذبرنا وأم ولدنا  
 ومكاتبنا) لحريةهم من وجهه فبأخذه ماله مجانا ويملكون القن والقنة ولو مسلمين زبلى  
 (و) له (كأن غلبنا عليهم جميع ذلك) بالغلبة لعدم العصمة (وان ند) أى شرد (اليهم جمل)  
 المراد به الدابة (فأخذوه مملوكوه ولو أبق اليهم قن) مسلم فأخذوه قهرا (لا) يملكونه خلافا  
 لهما بخلاف ما اذا أبق اليهم بعد ارتداده حيث يملكونه بالاخذ اتفاقا (فلو أبق بغرس  
 ومتاع) فأخذوها (فاشترى رجل كله منهم أخذ) المالك (العبد مجانا) أخذ  
 (غيره بالثمن) لانهم مملوكوه (وان ابتاع) أى اشترى حربي (مستأمن) في دارنا  
 (عبدنا مؤمنا) أو ذميا (وادخله دارهم) عتق خلافا لهما (أو آمن) أى أسلم (عبد)  
 حربي (ثمة فجاءنا أو ظهرنا) أى غلبنا (عليهم عتق) العبد بلا عتاق ولا ولاه  
 لاحد عليه

### ﴿باب المستأمن﴾



تزو جهازجل فاختلعت  
منه قبل الدخول فلم يكن لها  
عدة ثم تزوجها رجل  
آخر فدخل بها فذلك ثلاثة  
أزواج في شهر واحد كذا  
أو ردها ابن العزفي التهذيب  
وإذا كان الطلاق قبل  
الدخول فلا مانع من أن  
يكونوا عشرة وقد قدمنا أول  
الباب هذه المسئلة على  
أحسن من هذا الوجه  
مصورة في يوم واحد والله  
الموفق (مسئلة) ان قيل  
أي صغيرة وجب عليه مهر  
لصغيرة أخرى وهما لم  
يستزوجا بزواج قط وقد  
نظمها ابن العزفي تهذيبه  
في بيتين فقال  
يا أيها الأذكاء أفتوا  
مستفتيا عن صغيرتين  
يلزم أحدهما الأخرى  
مهر صحيح بغير من  
(فالجواب) ان هذه صغيرة  
أزالت عذرة صغيرة أي  
بكرتها فإنه يلزمها مهر مثلها  
وقد نظمت الجواب فقلت  
صغيرة منهما أزال  
عذرة الأخرى بغير من  
يلزمها الشرع مهر مثل  
فكان بنظمي قري عين  
مسئلة \* ان قيل أي  
رجل مانع عن أربع نسوة  
واحدة منهن تطلب المهر  
والميراث والثانية ليس لها  
مهر ولا ميراث والثالثة لها  
المهر دون الميراث والرابعة

أي طالب الأمان (دخل تاجر نائمة) أي في دار الحرب بأمان (حرم تعرضه لشيء) من  
دم ومال وفرج (منهم) بخلاف الأسير وان أطلقوه طوعا فإنه يجوز له أخذ المال وقتل  
النفس دون استباحة الفرج ومثله المتلصص (فلو أخرج) التاجر اليينا (شيأ ملكه)  
ملكاً (محظوراً) للغدر (في تصدق به) وجوباً (فان أدانه) أي التاجر (حربي) ديناً يبيع  
أو قرض (أو أدان) هو (حربياً) كذلك (أو غصب أحدهما صاحبه) أي من صاحبه  
ثمة (وخرج اليينا) واستأن من الحربي (لم يقض) لو أحد (بشيء) لانه ما التزم حكم الاسلام  
فيما مضى بل فيما يستقبل (وكذا) الحكم (لو كانا حربيين فعلاً ذلك) أي الادانة  
والغصب (ثم استأنما وان خرجا) اليينا (مسلمين قضى بالدين بينهما) و (لا) يقضى  
(بالغصب) لكن يؤمر المسلم برد المغصوب ديانة مسلمان مستأمنان (قتل أحدهما  
صاحبه) عمداً أو خطأ (تجب الدية في ماله) لسقوط القود ثمة كالحدا (وتجب) (الكفارة)  
أيضاً (في الخطأ ولا شيء في الأسيرين) المسلمين اذا قتل أحدهما صاحبه ثمة عمداً أو خطأ  
(سوى الكفارة في الخطأ) وقالوا تجب الدية في الخطأ والعمد كما لا شيء في (قتل مسلم  
مسلماً أسلم ثمة) عمداً أو خطأ سوى الكفارة في الخطأ

فصل لا يمكن \* حربي (مستأمن) أن يقيم (في ناسنة) كاملة (وقيل له) من قبل  
الامام (ان أقت سنة وضع عليك الجزية فان مكث بعده) أي بعد ما قيل له ذلك سنة  
فهو ذمي فيجوز عليه أحكام أهل الذمة من جريان القصاص بينه وبين المسلم ووجوب  
كف الاذى عنه وغير ذلك (فلم يترك) أي لم يمكن من (أن يرجع اليهم كما لا يترك  
لو وضع عليه الخراج) بان التزم به وأخذ منه عند حلول وقته (أو تكثرت) حربيته  
(ذمياً لا عكسه) وهو ما لو تزوج المستأمن ذمية فله أن يرجع اليهم ولا يصير ذمياً  
(فان رجع) المستأمن (اليهم وله وديعة عنده مسلم) في دارنا (أو) عند (ذمي أو) له (دين  
عليهما محل دمه) وماله في دار الاسلام من ماله على شرف الزوال (فان أسر) الراجع  
(أو ظهر عليهم فقتل سقط دينه) ولا يصير فياً (وصارت وديعته فياً وان قتل) الراجع  
(ولم يظهر عليهم أو مات فقرضه ووديعته لورثته) فيرد عليهم كم كبر دعليه في حياته  
(فان جاءنا حربي بأمان و) قد كانت (له زوجة ثمة وولد) صغير أو كبير (ومال) أودع  
بعضه (عنده مسلم) في دار الحرب (و) بعضه عند (ذمي) هناك (و) بعضه عند (حربي  
فأسلم هنا) أو صار ذمياً (ثم ظهر عليهم فأسلم في) وان أسلم ثمة فجاه نأظهر عليهم  
فولده الصغير حرم مسلم وما أودعه عند مسلم أو ذمي فهو له وغيره) كالمرأة وحملها وأولاده  
السكار ومال في يد حربي (في) أي غنيمته للغنائين (ومن قتل مسلماً خطأ) الحال أنه  
(لا ولي له) أصلاً (أو) قتل (حربياً جاءنا بأمان) خطأ (فأسلم فديته على عاقلته) أي  
عاقلته القاتل (للامام) فيضعها في بيت المال ولو كان له ولي فالأمر اليه (وفي العمد  
القتل أو الدية) بطريق الصلح والتراضي (لا العفو في المسئلتين)

(باب العشر والخراج والجزية)

(أرض العرب) وهي من حد الشام والكوفة الى أقصى اليمن (وما أسلم أهلها) طوعاً

لها الميراث دون المهر  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 كان عبدا فزوجه  
 مولاه أمتيه ثم أعتقه  
 وواحدة من مائه بعد العتق  
 تزوج حرة ونصرانية أما  
 التي لها المهر والميراث فهي  
 حرة تزوجها بعد العتق  
 وأما التي لا مهر لها ولا ميراث  
 فهي الأمة وأما التي لها  
 الميراث دون المهر فهي  
 النصرانية لان الكافرة  
 لا ترث من المسلم (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل وطئ  
 امرأة بغير نكاح ووجب  
 المهر والعدة ويثبت النسب  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 زفت اليه امرأة خطأ  
 \*مسئلة\* ان قيل أي  
 رجل أذن لبعده في التزوج  
 مطلقا فتزوج حرة أو مكاتبة  
 لا يجوز ولو تزوج مدبرة أو  
 أمة يجوز (فالجواب) أنه  
 قال له تزوج علي رقبتك  
 \*مسئلة\* ان قيل أي  
 رجل تزوج أمة ثم حرة  
 ولا يجوز نكاح الأمة  
 (فالجواب) انه تزوج أمة  
 بغير اذن مولاهما ثم أجاز  
 مولاهما بعد أن تزوج الحرة  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل خرج الى السوق  
 ورجع فوجد امرأته قد  
 تزوجت بزوج آخر وجاز  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 كان قد علق طلاق امرأته

(أو فتح عنوة) أي قهرا (وقسم بين الغائين عشرة والسواد) أي سواد العراق وحده  
 طولا بالايام اثنان وعشرون يوما وعرضا عشرة أيام (وما فتح عنوة) وغلبة (وأقر  
 أهله) عليه كدكة (أو صالحهم خراجية) وقالوا أراضى مصر والشام خراجية لكن  
 في القمح أن المأخوذ الآن أجرة لانها ليست مملوكة للزراع كأنه لموت المال كين شيئا  
 فشيئا بلا وارث فصارت لميت المال (ولو أحييا) ذمي (أرض موات) باذن الامام فهو  
 خراجي ولو أحيياه مسلم (يعتبر قربه) فان سقى بماء العشر أخذ منه العشر الا أرض كافر  
 تسقى بماء العشر وان سقى بماء الخراج أخذ منه الخراج (والبصرة عشرية) بإجماع  
 الصحابة (وخراج جريب) وهو ستون ذراعا في ستين بذراع كسرى وهو سبع قصبات  
 (صلح للزرع صاع) مما يزرع في تلك الأرض (ودرهم) من أجود النقود وان لم يصلح  
 لغلبة الماء ونحو ذلك لا يجب شئ (وفي جريب الرطبة) وهي البرسيم في عرف مصر  
 (خمس دراهم وفي جريب الكرم) المتصل (والنخل المتصل عشرة دراهم) هذا ان  
 طاقت الأرض (وان لم تطق ما وظف نقص) التوظيف الى ما تطيق (بخلاف الزيادة)  
 على ما وظفه عمر رضي الله عنه فانه لا يجوز ان طاقت الأرض الزيادة اجماعا (ولا  
 خراج ان غلب على أرضه الماء وانقطع) الماء عنها (أو أصاب الزرع آفة) مماوية  
 لا يمكن دفعها كالجراد والبرد الا اذا بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا ما اذا كانت  
 الآفة غير مماوية ويمكن الاحتراز عنها كأكل قرودة وسباع ونحوهما أو هلك بعد  
 الحصاد فلا يسقط ولو هلك بعضه ان فضل عما أنفق شئ أخذ منه مقدار ما بينا (فان  
 عطلها صاحبها) بأن لم يزرعها أصلا أو زرع فيها الشعر مع صلاحيتها للزعران قادرا  
 على ذلك (أو أسلم واشترى مسلم أرض خراج يجب) الخراج ولو توالى على المسلم خراج  
 الأرض سنين لا يؤخذ لما مضى كالجزية في حق الذمي وهو الراجح (ولا عشر في خارج  
 أرض الخراج) لانهم لا يجتمعان

\*فصل\* في الجزية \*ولو وضعت بتراض وصلاح لا يعدل عنها\* تحرزا عن الغدر (والا)  
 أي وان لم توضع بالتراضي فانه (يوضع على الفقير المعتل) أي الصحيح القادر على  
 الكسب (في كل سنة اثنا عشر درهما) في كل شهر درهم (وعلى وسط الحال ضعفه)  
 وهو أربعة وعشرون درهما (وعلى المكتر ضعفه) وهو ثمانية وأربعون درهما والغني  
 من يملك عشرة آلاف درهم فصاعدا والمتوسط من يملك مائتي درهم فصاعدا والفقير  
 من لا يملك مائتي درهم أو لا يملك شيئا وهو أحسن الاقوال واعتبر أبو جعفر العرف قال  
 في التتارخانية وهو الأصح ويعتبر في هذه الاوصاف آخر السنة (وتوضع) الجزية (على  
 كتابي) يهوديا ونصرانيا من العرب أولا (ومجوسى ووثني عجمي لا) على وثني (عربي  
 ومزدوسي وامرأة) الا اذا كانت من بني تغلب (ولا) (عبدو) (لا) (مكاتبو) (لا) (زمن  
 وأعمى وفقر غير معتمل وراهب لا يخالط) الناس ولو خالط كان كفره وكذا المغلوج  
 والشيخ الكبير وتسقط (بالاسلام) ولو بعد تمام السنة (والتكرار) أي تكرار السنة  
 فاذا اجتمع عليه حولان تداخلت والأصح سقوط جزية السنة الاولى بدخول الثانية

على رؤية شيء وقد كانت حاملا فرأى ذلك الشيء في السوق ثم وضعت امرأته وتزوجت بزوج آخر قبل هودنه من السوق (مسئلة) ان قيل أى نكاح اذا لم يدخل الزوج فيه بالزوجات صح واذا دخل بهن فسد (فالجواب) ان هذا نكاح عبد تزوج امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة فان الاقدام على النكاح بهار لنكاح الثانية وبقي نكاح الثالثة موقوفا فاذا أجاز المولى جاز فان دخل بهن ثم أجاز فسد نكاحهن لان الاقدام على نكاح الثالثة لا يمكن ان يجعل رد العدة الثالثة يجعل الاولى ونكاح الثالثة في عدة الثانية والاولى لا يجوز كذا في العدة **مسئلة** ان قيل أى امرأة تزوجت بزوجين في عدة واحدة وجاز نكاح أحدهما (فالجواب) ان أحدهما له أربع نسوة **مسئلة** ان قيل أى ولى زوج صغير فتوقف النكاح على اجازة الصغير **فالجواب** انه مكاتب صغير زوجته مولاة قبل اداء مال الكتابة يتوقف على اذنه لانه يلحق بالبالغ فيما يتسنى على الكتابة

(و) تسقط (بالموت) ولو بعد مضي السنة (ولا تحدث بيعة) وهي معبد النصرى (و) لا (كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولو قرية في المختار (و) لكن (يعاد المتهدم) أى ما تهدم بنفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى (وبعير الذى عنانى الزى) أى فى اللباس وفى الهيئة (و) فى (المركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى الاستعانة فى الحرب فيركب لكن باكاف لا بسرج والمعتمد أنه لا يركب مطلقا وان ركب للضرورة نزل فى الجماع (ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسبيج) وهو الزنار من صوف أو شعر (ويركب سرجا كالا كف) أى كالبردعة ويمنع من لبس العمامة ولو زرقاه أو صفراء على الصواب ومن زنار الا برسيم والشياب الفاخر المختصة بأهل العلم والشرف (ولا ينتقض عهده بالاباء عن) اداء (الجزية والزنا بمسلة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم) اذا لم يعلن أما اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل) ينتقض (باللحاق ثمة أو بالغلبة على موضع للحراب وصار) بعدها (كالمرتد) الا أنه لو أمر بقتل بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام (ويؤخذ من) أموال (تغلي وتغلبية) بالغين (ضعف زكاتها ومولاه) أى معتق التغلي فى الجزية والحراج (كمولى القرشى والحراج والجزية ومال التغلي وهديته أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بلا قتال) فلو بقتال بخمس ثم يقسم الباقي بين الغنائم كما امر (يصرف فى مصالحنا كسد الثغور) وهو موضع الخفاقة من العدو (وبناء القناطر والجسور) وهجارة المساجد والباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية القضاء والعلماء والعمال المقاتلة وذرايرهم) أى ذراير من ذكر (ومن مات) من أهل العطاء (فى نصف السنة حرم من العطاء) ولومات فى آخرها يستحب صرف ذلك الى ورثته وعلم أن أهل العطاء فى زماننا القاضى والمدرس والمفتى

### باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) ندبا على المذهب (وتكشف شبهته) التى وقعت فى أمر دينه (ويحبس) وجوبه بوقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام فى كل يوم منها ان استعمل والاقتل من ساعته الا اذا ربحى اسلامه (فان أسلم) فيها (والاقتل) ويلقى فى حفرة كالسكب كذا لومات على الردة وهو أقبح كفر من الاصل أشباه (واسلامه ان) يأتى بكلمة الشهادة (يتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام أو عما انتقل اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا تقتل المرتدة) سواء كانت حرة أو أمة (بل تحبس) وتجر على الاسلام (حتى تسلم ويرزول ملك المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) وقال لا يرزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات أرقطل على ردة) أو حكم بلحاقه كما فى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب ردة فى) بعد قضاء دين ردة (وقالا كلاهما لورثته

(ويلغز) على وجه آخر  
 فيقال أي علوك زوجة  
 سيده فيتوقف نكاحه على  
 اجازته (ويجاب) بها (ويلغز)  
 على وجه آخر فيقال أي  
 انسان يتوقف النكاح  
 على اذن سيده له مادام في  
 ملكه وينفذ عليه اذا عتق  
 (ويجاب) بها وهي من  
 غرائب الفقه وهذا لانه بعد  
 زوال الكتابة عاده غيرة  
 وليه سيده فينفذ نكاحه  
 عليه ولا يتوقف على اجازته  
 لانه كان نافذا من جهة المولى  
 وانما يتوقف للكتابة وقد  
 زالت كما في نكاح العبد  
 بغير اذن المولى حيث ينفذ  
 بعد عتقه من غير توقف  
**مسئلة** ان قيل أي  
 رجل خرج يشتري  
 لزوجته طعاما من السوق  
 فلما عاد قالت له اخرج فانا  
 متزوجة بغيرك ولا أحل  
 لك وأنت عبدى (فالجواب)  
 ان هذه امرأة زوجها  
 أبوها من عبده وحملت منه  
 فلما خرج الى السوق وضعت  
 ومات أبوها فورث العبد  
 فيبطل النكاح فتزوجت  
 برجل آخر من ساعتها  
 أو لم يكن قد دخل بها فلا  
 حدة عليها فتزوج من  
 ساعتها (ويسأل) عنها بوجه  
 آخر فيقال أي امرأة  
 زوجها مسافر فكتبت  
 اليه اني تزوجت برجل

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضى من كسب  
 الاسلام الا ان لا يني فيقضى الباقي من كسب الردة (وان حكم) الحاكم (بلحاظه) مرتدا  
 (عتق مدبره) من الثلث وكذا مدبرها اذا لحقت وتحل ديونها (وأما ولده) من كل ماله  
 (وحل دينه) المثل الذي عليه وأما دينه المثل الذي له فيبقى على أجله (وتوقف  
 مبايعته وعتقه وهبته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على رده (بطل) وعندهما  
 تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليها (مسلم) بعد الحكم بلحاظه فإما وجدته في يد  
 وارثه (من ماله) (أخذه) بقضاء أو رضاه وان جاءه مسلما قبل الحكم فكانه لم يرتد  
 فإخذه ما يجده من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما أتلفه (والا) بأن أذانه الوارث عن  
 ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أي كناية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ  
 ارتد) فادعاه (فهى أم ولده وهو ابنه حر) لكن (لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن  
 ان مات (المرتد في صورتين) أو قتل (على الردة أو لحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد  
 بقوله لستة اشهر لانهم ان جاءت بولد لاقل منها فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أي  
 مع ماله (فظهر عليه فهو) أي ماله لانفسه (في فان رجع) بعد ما لحق بلامال سواء  
 قضى بلحاظه أولا في ظاهر الرأية (وذهب بماله وظهر عليه فلو ارثه) الا انه يأخذه بغير  
 شيء قبل القسمة وبالقيمة بعدها (فان لحق) المرتد له عبد في دار الاسلام (وقضى  
 بعبده) لانه فكاتبه (الابن) (الجاء) المرتد (مسلم) فالكتابة (أي بدلها) (والولاة) لورثته  
 أي لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء للابن  
 (فان قتل مرتدا رجلا خطأ أو لحق بدراهم) أو قتل فالدية في كسب الاسلام خاصة  
 وقال في كسب الردة والاسلام (ولو ارتد بعد القطع) أي بعد ما قطعت يده (عمدا) ومات  
 منه (أو لحق) وقضى بلحاظه (فجاء مسلمات منه ضمن القاطع) فيها (ما) نصف الدية  
 في ماله لورثته (وانما قيد بقوله بعد القطع) لانه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا  
 (فان لم يلحق) المرتد المقطوع أو لحق ولم يقض بلحاظه (وأسم) لم ومات ضمن (القاطع  
 الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا  
 (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على رده (فكاتبته لولاه وما بقي)  
 من بدل الكتابة (لورثته) أي ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب  
 (فولدت) ولدا فيهما (ولده) أي لهذا الولد (ولد) ثمة (فظهر عليهم فالولدان في) ويجبر  
 الولد على الاسلام لا ولد الولد وارتداد الصبي العاقل صحيح (حتى لا يرث من أقاربه  
 الكفار ولا من أقاربه المسلمين وتبين زوجته ولومات لا يصلح عليه) كالسلامه (وانما  
 قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تصح رده) (ويجبر) الصبي (عليه) لكن (لا يقتل)  
 ان أبى

### ﴿باب البغاة﴾

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم





أوزوجها من غيرك

وأوجب عليك نفقتها وذلك  
في يوم واحد (فالجواب)  
ان هذا عبد زوجته مولا  
من ابنته ثم مات الاب قبل  
الدخول فورثت العبد  
فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها  
منه ولم يدخل بها فلم يحسن  
الضيعة فباعته من ابنتها  
ففسد النكاح بينهما ثم  
زوجتها من زوج آخر  
وأوجب عليه نفقة ابنتها  
(مسئلة) ان قيل أى عشر  
رجال زوج كل واحد منهم  
ابنته من رجل واحد وهن  
بالغات فاجزن جميعا ورضين  
بذلك فما الذى يصح من هذا  
النكاح وما الذى يبطل  
(فالجواب) ان نكاح  
التاسعة والعاشرة جائز  
ونكاح البواقي باطل لانه  
لما قبل الخامسة فقد أبطل  
نكاح الاربع ولما قبل  
نكاح التاسعة فقد أبطل  
نكاح الاربع الاخرى  
من قبل انه زاد على  
الاربع فلم يبق له الا  
التاسعة والعاشرة (مسئلة)  
ان قيل أى رجل تزوج  
امراة من وكيلها ودخل بها  
ثم يكون لها الخيار  
(فالجواب) ان هذه امراة  
وكلت رجلان ان يزوجها  
وسميت المهر فزوجها الوكيل  
ونقص من المسمى فلما دخل  
بها علمت فلها الخيار وقيد

أهرال واية اعتبار المكن لسبقه (و) يثبت (من عبد وهو حر  
لا ينفذ (للمتقط عليه) أى على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) فى الاصح لأن الولاية  
عليه فى نفسه وماله للسلطان (ويسلمه فى حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له  
ان يحتنه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

هى رفع شئ ضائع للفظ لا للتملك نذب رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها  
ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها وأشهد)  
على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه  
على (وعرف) أى نادى عليها حيث وجدها وفى الجامع (الى ان علم ان ربها) أى  
صاحبها (لا يطلبها) أو أنها نفسـهـا ان بقيت كالأطعمه والخمار (ثم تصدق بها ان  
كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربها) بعد تصدقه خيرا ان شاء (نفذه أو  
ضمن المتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط  
البهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أى المتقط (متبرع فى الاتفاق على  
اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة  
(ولو) أنفق عليهما (باذن القاضى تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فيرجع  
اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع  
أجرها) القاضى (وأنفق عليها والا) أى وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة  
قيمتها (باعها) القاضى وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أى المتقط اللقطة (من ربها حتى  
يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلا بينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان  
وافق (بلا جبر) من القاضى (ويستفيعها) المتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن  
القاضى عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أى وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي  
وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا فقرا

### ﴿ كتاب الآبق ﴾

وهو علوك فر من مالكة قصدا (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أى قدر (عليه  
وأوجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه) ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو  
عن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمته أقل منه)  
وقال محمد يقضى له بقيمته الا درهما وهو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل  
يرضخ له برأى الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتى (والمدبر وام الولد كالقن) فى وجوب  
الجعل التام (وان أبى من الدار لا ضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده  
(ويشهد وجوبه انه أخذه ليرده) فلم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

في العدة بما اذا صدق  
الوكيل الزوج على ذلك  
وأقر الزوج بأن التوكيل  
كما قالت قال ولها عليه ان  
اختارت الردمهر المثل ولا  
نفقة لها في العدة قال  
وكذلك ان أنكر الزوج  
لان القول قولها مع اليمين  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
تزوج امرأة ودخل بها ثم  
يكون له الخيار (فالجواب)  
ان هذا رجل وكل رجلا  
أن يزوجه بمهر معلوم وزاد  
الوكيل على المسمى ولم يعلم  
الموكل ودخل بها ثم علم فله  
الخيار ان شاء أجاز ما فعله  
المأمور وان شاء رد ولها  
مهر المثل بالدخول (مسئلة)  
ان قيل أي رجل بالغ  
جامع امرأة بالغة ولا تحرم  
عليه أمها ولا بنتها (فالجواب)  
انه جامع امرأة ميتة كذا  
في التتارخانية معزوا الى  
العتابية (مسئلة) ان قيل  
أي مطلقة ثلاثا تزوجت  
برجل آخر ودخل بها  
ووطئها وطلقها ولم يحلها  
بوطنه للزوج الاول  
(فالجواب) انها تزوجت  
بعبد ووطئها قبل أن يخبر  
السيد النكاح فان هذا  
الوطء لا يحل الاول (مسئلة)  
ان قيل أي امرأة ليس لها  
ان تستزوج بغد زوجها  
الذي بانث منه بغيره  
(فالجواب) انها امرأة

(الرهن على المرتهن) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فبقدر الدين  
عليه والباقي على الراهن (وأمر نفقته كاللقطة) وله حبسه لدين نفقته ولا يؤثره  
القاضي خوف اباقة ثانيا

### كتاب المفقود

(هو فائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله  
ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفروعه (و) على (زوجته) فلو  
نصب المفقود في ما حال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي  
أربع سنين (وحكم) القاضي (بموته بعد تسعين سنة) من يوم ولد وعليه الفتوى وفي  
ظاهر الرواية يقدر بموت أقرانه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بموته (تعتد  
امرأته) للوفاة من وقت الحكم بموته (وورث) ماله (منه حيث لا قبله) أي قسم ماله  
بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقده  
ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالموقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند  
موته (فلو كان مع المفقود وارث يحب به) أي بالمفقود يجب حرمان (لم يعط شيئا وان  
انتقص حقه) أي حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل)  
وبيانه في الاصل

### كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة الملك) أن يملك اثنان مثلاً (عيناً ارثاً أو  
شرا) أو نحو ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا  
بإذن صاحبه (وشركة العقد) أن يقول أحدهما شريكك في كذا ويقبل الآخر (بأن  
يقول قبلت) وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة (بأن يكون كل منهما وكيلاً عن  
الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة) (وتساوياً مالا) وربحاً (وتصرفاً ودينافلاً تصح)  
المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقاً فيهما (و) لا بين (مسلم وكافر) لعدم  
المساواة خلافاً لابن يوسف وكذا لا تصح بين صبيين ومأذونين ولا تصح الا بلفظ  
المفاوضة أو بيان مقتضياتها (وما يشترطه كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام  
أهله وكسوتهم) وكسوته وكذا ما كان من حوائجه ولو جارية للوطء بإذن شريكه (وكل  
دين لازم أحدهما التجارة) واستقراض (وغصب) واستهلاك (وكفالة) بالمال (بالامر لازم  
الآخر) ولو كفل بمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقاً (وتبطل)  
المفاوضة وتصير عناناً (ان وهب لأحدهما) وقبل وقبض (أو ورث) أو وصل الى يده  
بصدقة وصية (ما تصح فيه الشركة) كالنقدين ونحوهما (الا العرض) أي لو وهب  
لأحدهما العرض أو العقار أو ورثه لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النقدين  
والتبر) وهو الذي لم يضرب من ذهب وفضة (والفلوس الناقصين) أي الراشقين والا  
فكعروض (ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما

أردت لتفارق زوجها  
تجبر على الاسلام وتعز  
خمس وسبعين سوطا وليس  
لها ان تزوج الا زوجها  
الاول وبه أخذ الفقيهان  
رحمهما الله تعالى كذا في  
مال الفتاوى (مسئلة)  
ان قيل أى معتدة من طلاق  
رجعى لا يكون لزوجها  
الرجعة ولا يجوز لها ان  
تزوج بزواج آخر (الجواب)  
انها معتدة من رجعى  
اغتسلت من حیضتها  
الثالثة وحيضتها أقل من  
عشرة أيام فغسلت عامة  
أعضائها وبقيت لمعة أو  
أصبع فقد انقطعت الرجعة  
ولا يجوز لها أن تزوج  
بزواج آخر ما لم تغسل تلك  
المعة أو الأصبغ من الحيرة

### كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق زوجته على مال بعد  
الدخول بها وبطل العوض  
ووقع الطلاق بائنا ولم يكن  
خلعا ولا ثلاثا قال ابن العز  
وقد نظمها الشيخ بدر الدين  
الرضي الحنفى فقال  
أيا من غدا يهدى الانام  
بفضله  
الى كل صعب مشكل متعسر  
اذا طلقت زوجته بعد وطئه  
صريحا على مال جليل  
مقدر  
وذا المال حقا بطل الشرع  
حكمه

مشتري كايينهما شركة ملك (وعقد الشركة صح) هذا اذا تساوى بقيمة (وعنان ان  
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وتصح مع التساوى فى المال دون الرجوع) فى  
(عكسه وبيع بعض المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجنس)  
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر نانير (و) تصح مع (عدم الخلط وطول  
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع) المشتري اذا أدى الثمن من  
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقا (بهلاك المالكين  
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى  
أحدهما بماله وهلاك مال الآخر) بعد الاشتراك (فالمشتري) بفقع الرأ (بينهما ويرجع)  
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لأحدهما) أو لغيرهما  
(دراهم مسماة من الرج) لقطع الشركة (واسكل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)  
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الرج كله لصاحب المال (ويسمى تاجر) من يحفظ  
المال ويتصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويوكل) أجنبيا  
بييع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله بيمينه فى مقدار  
الرج والخسران والضياح والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خياطان  
أو خياط وصباغ) أو نحوهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الاعمال) من  
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استمسكانا (وكل عمل يتقبله  
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة  
ويبرأ دافعها بالدفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما وجوه ان اشترى كابل مال  
على أن يشتري أبوجوهما ويبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشتريا  
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون عتانا وتكون  
مفاوضة أيضا بشرطها السابق (فان شرط امانة المشتري) بفقع الرأ (أو مثالته)  
اى أن يكون بينهما نصفين أو اثلاثا (فالرج كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الرج  
بينهما بقدر المالك

فصل فى الشركة الفاسدة \* ولا تصح الشركة (فى احتطاب واصطياد واستقاء)  
واجتمنا الثمار الجبلية والبرية والتكدي وهو السؤال من الناس (والكسب) أى  
المكسوب (للعامل و) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغام بلغ وهو الصحيح  
(والرجع فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط  
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد (بوت أحدهما) علم الآخر أولا (ولو حكما) بأن  
قضى لمخاقه مرتدا (ولم يرك) أحدهما (مال الآخر بلا اذنه فان اذن كل) منهما  
لصاحبه (واد يامعا) أو جهل (ضمننا) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان  
مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة (ولو) أديا (متعاقبا ضمن الثانى) للاول علم باداء  
صاحبه أولا (فان اذن أحدهما) أى أحد المتفاوضين لصاحبه (بشراء أمة ليطأها)  
المشتري (ففعل فهى له) لا للشركة (بلاشئ) وللبائع مطالبة كل بشئ منها



(كتاب الوقف)

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقال هو حبس العين على حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه إلى المتولى ثم يظهر الرجوع فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيه - لزم (لا إلى مالك) أي لا ينتهي إلى يد مالك وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذ مشايخ العراق وبه يفتي وعند محمد به وبالتسليم وبه أفتى مشايخ بخاري قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى يقبض) للمتولى إلا إذا كان مسجدا فإنه يتم بالافراز (ويجعل) الوقف (آخره لجهة لا تقطع) عند محمد وعند أبي يوسف إذا هي جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم يسهموا واختلف الترجيح والخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح وقف العقار بقره أو كره) وهم عبيده الحرثون وكذا ساير آلات الحرث (و) صح وقف (مشاع) يقسم (قضي بجوازه) أما ما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون القضاء اتفاقا (و) صح وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم ودرهم ودنانير وقدر وجمازة وثيابها ومصحف وكتب بخلاف ما لا تعامل فيه كتياب ومتاع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام وال لزوم ولا يملك ولا يرهن ولا يعار (ولا يقسم) وإن وقف على أولاده) بل يتهايشون إلا عند ما يقسم المشاع وبه يفتى إذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو نظيره وإن اختلفت جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف أجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارة (بلا شرط) من الواقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارة على من له السكنى ولو أبي) من له السكنى (أو عجز عمر الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فإذا عمر رده إلى من له السكنى (وصرف) الحاكم (نقذه إلى عمارة إن احتج) إليه (والاحتفظ له) سكنى (بححتاج) إلا إذا خاف ضياعه فيبيعه ويمسك ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقض (بين مستحق الوقف) لأن حقهم في الغلة لافي العين (وإن جعل الواقف غلته لوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما (وينزع لو خائنا) أو عاجزا أو ظهر به فسق كشرب الخمر وأما غير الخائنين فلا يعزل ولو عزله بلا خيانة لم يعزل ولا يصير الثاني متوليا (كالوصي) فإنه ينزع لو خائنا (وإن شرط) الواقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

فصل في أحكام المسجد ونحوه (من بني مسجد لم ير ملكه عنه حتى يفرزه) أي يميزه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و) حتى (يأذن بالصلاة فيه) فإذا صلى فيه واحد غير الواقف في الأصح ولو عجز أو أنثى (زال ملكه) وقال أبو يوسف يزول ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد اشتراط الصلاة فيه بجماعة بأذان وإقامة جهر الأسر وهو الصحيح (ومن جعل مسجدا تحت حصر داب) وهو

فهذا طلاق بائن غير منكر ولم يكن ذا خلعا ولم يكن ثالثا أجبني بنظم مثل در وجوه

(فالجواب) إن هذا رجل طلق زوجته على أن تقوم له أحدهما بألف درهم ولم يعين التي عليها المال وقد نظم الجواب العلامة ابن العزقال

أي سألني عن مشكل متعسر أتاك جواب من محب مقصر لذا طلق الثنتين أحدهما بلا

بيان على وزن وورق مقدر ولا يجب المال المسمى لأن من

لها أحد النكدين لم يتحرر فإن قلت لم يملك الزوج زوجته

وقد بطل التعويض قلت تفكر

فهذا فساد طارى حكمه كما إذا أفلست فالحكم صعب التصور

ومنك استغدت الحكم ناسألني وكم

أفدت رعاك الله من متبحر (مسئلة) إن قيل أي رجل قال لامرأته أنت طالق

بعدد شعر بطن كفى أو قال لها أنت طالق بعدد شعر ظهر كفى وكان قد طلى ظهر

كفه بالنورة هل هما سواء وما الحكم في ذلك (فالجواب) أنه يقع بالقول الأول واحدة

كما لو قال أنت طالق بعدد

سئل هذا الخوض وليس فيه سئل أو بعدد شعر حسد ابليس ولا شعر على جسده لأن باطن الكف لا يكون عليه شعرة ولا يقع بالقول الثاني شيء لأن ظهر الكف يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد لم يوجد الشرط ذكر معناه في العدة (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لامرأته أنت طالق مثل النجوم (فالجواب) انه ان أراد مثل النجوم في النور والضياء يقع واحدة رجعية وان أراد في العدد وقع الثلاث (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق مثل الثلج (فالجواب) انه ان أراد مثله في البياض يقع واحدة رجعية وان أراد مثله في البرودة يقع واحدة بائنة من الخواص القدمى (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجه أنت طالق لا قليل ولا كثير (فالجواب) ان هذه مسئلة فيها خلاف ففي العدة انها تطلق واحدة وعزاه في الذخيرة الى الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل وكذا حكى عن أبي بكر البخاري لان قوله لا قليل ولا كثير لا يفيد نفى قوله أنت طالق وروى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبرد فلو صالح المسجد جاز (أفوقه بيت وجعل بابه الى الطريق) الاعظم (وعزله) عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجداً وأذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذا مات لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خاناً أو رباطاً) للغزاة (أو مقبرة لم يرز ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغنى والفقر بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلاً فإنه يختص بها الفقراء نهر (وان جعل شيء من الطريق مسجداً صم) اذا لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقاً فيجوز لكل أحد أن يمر فيه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

### كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بلانية أو الحال بالنسيئة في الاصح والايجاب ما يذ كر أولاً من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يذ كر ثانياً من الآخر (و) يلزم البيع (بتعاط) أي تناول في خيس ونفيس ولو من أحد الجانبين على الاصح اذا لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الايجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وثن (ووصف ثمن) كمصري أو دمشقي (غير مشار) اليه (لا) يشترط ذلك في (مشار) اليه لانه في الجهالة بالاشارة (وصح) البيع (بثمن حال) ومؤجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذكر فيه القدر دون الصفة يكون (على النقد الغالب) في بلد العدة قد لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الرواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدها في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (وبيع الطعام كيلاً وجزافاً) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) يباع (بأناه) بعينه أو بغيره (بعينه لم يدر قدره) والمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتتمل الاثنا نقصان والحجر التفتت فان احتملها لم يجز (ومن باع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا ان يسمى جملة صيعانها وقال لا يجوز في الكل هي أولاً وبه يفتى (ولو باع ثلة) أي قطيع غنم (أو ثوباً) مشاراً اليه يضره القطع (كل شاة أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في الكل) وبه يفتى وعندهما يجوز وعلى هذا كل عسدي متفاوت كالابل والبقر (ولو سمى الكل) أي كل المبيع في المجلس (صح في الكل) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بمحضه أو فسخ وان زاد) كيل (فللبائع) لوقوع العقد على قدر معين (ولو) باع المذروع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك وان زاد فلا يشتري) لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير  
ثلاث والثلثين بين القليل  
والكثير وفي الذخيرة  
علل قول الهندواني هذا  
بأنه لما قال لا قليل فقد قصد  
إيقاع الثلثين لأن الثلثين  
كثير على ما بيننا فلا يعمل  
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا  
القول أقرب إلى الصواب  
وعن أبي نصر بن سلام وقد  
يسميه بعضهم نصرا قال  
الحافظ عبد القادر وهو  
غلط واسمه محمد وكنيته أبو  
نصرانه قال تطلق ثلاثا  
لأنه لما قال أنت طالق  
لا قليل قصد إيقاع الكثير  
فوقع الكثير ولم يعمل  
قوله بعد ذلك ولا كثير قال  
في الذخيرة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قلت  
ومقتضى هذا الوقوم أولا  
قوله لا كثير يقع واحدة  
لأنه قصد إيقاع القليل ولم  
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل  
وقد رأيت هذا بعينه في  
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل ماذا يقع على رجل  
قال لزوجه أنت طالق  
أكثر من الواحدة وأقل من  
الثلثين (فالجواب) أنه  
يقع عليه الطلاق الثلاث  
كذا في الحاوي القدسي ولم  
يبين وجهه والظاهر أنه لما  
قال أكثر من الواحدة وقع  
عليه زيادة عليها فلما قال  
أقل من الثلثين نفى وقوع

والوصف لا يقابله شيء من الثمن (ولا خيار للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده  
المشتري سليما (ولو قال) بعثك الثوب مثلا على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع  
يكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار أن يشاء (أخذ) المبيع (بحصته من الثمن أو ترك  
وأن زاد) ذراع فله الخيار أن يشاء (أخذ كله كل ذراع يكذا أو فسخ) البيع (وفسد بيع  
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حمام وعندهما يجوز أن لم يسم جملتها وبه  
يفتي (لا) بفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهم بالاجتماع أشيع السهم  
لا الذراع (وإن اشترى عدلا على أنه عشرة أثواب فنقص) ثوب (فسد) البيع للجهالة  
(ولو بين لسكل ثوب ثمننا) بأن قال كل ثوب منه بدرهم (ونقص) ثوب (صح) البيع  
(بقدره) لعدم الجهالة (وخير) المشتري لتفرق الصفة (وإن زاد) ثوب (فسد) البيع  
في الكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه)  
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة و) زيادة (نصف) فيسليم له نصف ذراع مجانا (بلا  
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف بأحد عشران شاه وعند محمد  
بأخذه بعشرة ونصف إن شاء وهو أعدل الأقوال بجر (و) أخذه (بتسعة في تسعة  
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء  
والمفاتيح) المتصلة أغلاقها كضبة وكيلون ولوم من فضة لا مفاتيح الاقفال ولا الاقفال  
و يدخل ما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا  
ذكر) راجع للمسئلتين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) إلا إذا ثبت ولا  
قيمة له فيدخل في الأصح (و) لا يدخل (الثمر في بيع الشجر لا بالشرط) سواء كان له  
قيمة أولا في الصحيح (ويقال للبائع) في الصورتين (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع  
الشاملة للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع  
والثمر لهما قيمة أولا (ومن باع ثمرة) بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحها أو لأصح) البيع  
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلا لا يصح اتفاقا  
(ويقطعها المشتري في الحال) جبر هذا إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وإن) باع  
(وشرط تركها على النخيل فسد) البيع اتفاقا مطلقا وقيل لا يفسد إذا تناهت الثمرة  
وبه يفتي (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضا لا معلومة صح) في  
ظاهر الرواية (كبيع) أي كصحة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وباقلا في قشره)  
وكذا الأرض والسهم (وأجرة الكيل) والوزان والذراع والعدد إذا باع بشرط  
الكيل والوزن والذرع والعدد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)  
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن  
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولا) فإن سلم قبل  
للبيع سلم المبيع (والا) بأن باع سلعة بسلعة وثمانين سلما (معا) ثم التسليم يكون  
بالتخلية على وجهه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خليت بينك وبين

للزوم الاكثر من الواحدة  
وانتفاء الثنتين والله أعلم  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
له أربع نسوة فطلق  
احداهن ثم قال للثانية  
أشركتك معها ثم قال للثالثة  
أشركتك معها ثم قال  
للرابعة أشركتك معها فإذا  
يقع على كل واحدة منهن  
(فالجواب) انه يقع على  
الأولى طلاق واحدة وعلى  
الثانية واحدة وعلى الثالثة  
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق امرأته قبل الدخول  
بها ومات فترثه مع نسائه  
(فالجواب) ان هذا رجل  
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة  
منهن ثم طلق واحدة من  
نسائه غير معينة ومات قبل  
البيان فانه يجعل ميراث  
النساء على اثني عشر متهما  
خمس أسهم للتي دخل بها  
وسبعة أسهم للآخرين  
نصفين ولتي دخل بها كمال  
المهر ولهما خمسة أسداس  
مهرها (مسئلة) ان قيل  
أى مريض علق طلاق  
امرأته على فعل معين  
ففعلا ما علق عليه طلاقهما  
فطلقتا ولا يحرمان الميراث  
(فالجواب) انه قال لهما ان  
دخلتما الدار فانتما طالقان  
فدخلتما فوقع عليهما الطلاق  
ولا يحرمان الميراث لان كل  
واحدة منهما لم يقع طلاقها

المبيع فلو لم يقبله أو كان بعيدا لم يصرف قابضا

## باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أو لاحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلثه أو ربعه  
(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق أو تقييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح  
وقالا يجوز اذا سمي مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)  
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا يبيع صح) استحسانا  
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا يبيع (لا) يصح خلافا  
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
ولهذا ينفذ عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري (وبقبض المشتري يهلك  
بالقيمة) أى البدل ليعم المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء  
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن  
ملك البائع فيخرج (و) لئلا يملكه) المشتري وقالا يملكه (وبقبضه يهلك بالثمن  
كتعيبه) في يد المشتري في المدة بعيب لا يرتفع كقطع طميد ولو بعيب يرتفع كمرض فان  
زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار  
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردّها) خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا  
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو  
أجنبي (بغيبه صاحبه) صريحا أو دلالة كتصرف بائع في ثمن ومشتري في مبيع (صح  
ولو فسخ) من له الخيار بغيبه صاحبه (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ  
فان بلغ صاحبه في المدة تم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العقد بقبضه يها قبل الفسخ (وتم  
العقد) الذى شرط فيه الخيار (بموته) أى بموت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى  
المدة والاعتاق) من الماترى (وقوابعه و) طلب (الاخذ بالشفعة) أى لو اشترى دارا  
بالخيار فبيعت دار مجنبها وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع  
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأى) من المشتري أو البائع أو الغير (أجازا ونقض  
صح) كل من الاجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق)  
منهما (أحق) بما فعل (وان كانا) أى الاجازة والفسخ (معاً) أو لا يعلم وقتها (فالفسخ)  
أحق فى الاصح (ولو باع عبدان) بألف (على انه بالخيار فى أحدهما ان فصل) ثمن كل  
واحد (وعين) العبد الذى فيه الخيار (صح والا) أى وان لم يعين ولم يفصل أو عين فقط  
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأى الأنواع الأربعة (وصح خيار  
التعين) فى القيمات لا فى المثليات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين  
أو الثلاثة على أنه يأخذ أيام ما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفى الأربعة  
لا يصح (لا) يصح (على أنهم بالخيار فرضي أحدهما لا يردده الآخر) خلافا  
لنصار الرواية والعيب (ولو اشترى عبدا على أنه خيار أو كاتب



على رؤية شيء وقد كانت حاملا فرأى ذلك الشيء في السوق ثم وضعت امرأته وتزوجت بزوج آخر قبل هود من السوق (مسئلة) ان قيل أى نكاح اذا لم يدخل الزوج فيه بالزوجات صح واذا دخل بهن فسد (فالجواب) ان هذا نكاح عبد تزوج امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فأجاز الكل فان لم يدخل بهن جاز نكاح الثالثة فان الاقدام على النكاح بهار لنكاح الثانية وبقي نكاح الثالثة موقوفا فاذا أجاز المولى جاز فان دخل بهن ثم أجاز فسد نكاحهن لان الاقدام على نكاح الثالثة لا يمكن ان يجعل رد العدة الثالثة والاولى ونكاح الثالثة في عدة الثانية والاولى لا يجوز كذا في العدة **مسئلة** ان قيل أى امرأة تزوجت بزوجين في عدة واحدة وجاز نكاح أحدهما (فالجواب) ان أحدهما له أربع نسوة **مسئلة** ان قيل أى ولي زوج صغير فتوقف النكاح على اجازة الصغير **فالجواب** انه مكاتب صغير زوجته مولا قبل اداء مال الكتابة يتوقف على اذنه لانه يلحق بالبالغ فيما يتنى على الكتابة

(و) تسقط (بالموت) ولو بعد مضي السنة (ولا تحدث بيعة) وهي معبد النصرى (و) لا (كنيسة) وهي معبد اليهود ولا صومعة ولا بيت نار ولا مقبرة (في دارنا) ولوقرية في المختار (و) لكن (يعاد المهدم) أى ما تهدم بنفسه لا ما هدمه الامام من غير زيادة على البناء الاول ولا يعدل عن النقص الاول ان كفى (ويعبر الذمى عنانى الزى) أى فى اللباس وفى الهيئة (و) فى (المركب والسرج فلا يركب خيلا) الا عند حاجتنا الى الاستعانة فى الحرب فيركب لكن با كافي لا يسرج والمعتد أنه لا يركب مطلقا وان ركب للضرورة نزل فى الجامع (ولا يعمل بالسلاح ويظهر الكسبيج) وهو الزنار من صوف أو شعر (ويركب سرجا كالا كف) أى كالبردعة ويمنع من لبس العمامة ولو زرقاه أو صفراء على الصواب ومن زنار الا برسيم والسياب الفاخر المختصة بأهل العلم والشرف (ولا ينتقض عهده بالاباء عن) اداء (الجزية والزنا بمسلمة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم) اذا لم يعلن أما اذا أعلن واعتاده فالحق أنه يقتل (بل) ينتقض (باللحاق ثمة أو بالغلبة على موضع للحراب وصار) بعدهما (كالمرتد) الا أنه لو أسير يسترى بخلاف المرتد فإنه يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام (ويؤخذ من) أموال (تغلبى وتغلبية) بالغين (ضعف زكاتنا ومولاه) أى معتق التغلبى فى الجزية والحراج (كمولى القرشى والحراج والجزية ومال التغلبى وهديته أهل الحرب) الى الامام (وما أخذنا منهم بلا قتال) فلو بقتال يخمس ثم يقسم الباقي بين الفاعين كما (يصرف فى مصالحنا كسد الثغور) وهو موضع المخافة من العدو (وبناء القناطر والجسور) وهما الماساجد والرباطات ورم ماشق من الانهار (وكفاية القضاة والعلماء والعمال المقاتلة وذرائعهم) أى ذرائع من ذكر (ومن مات) من أهل العطاء (فى نصف السنة حرم من العطاء) ولومات فى آخرها يستحب صرف ذلك الى ورثة مواعلم أن أهل العطاء فى زماننا القاضى والمدرس والمقتى

### باب أحكام المرتدين

(يعرض الاسلام على المرتد) ندبا على المذهب (وتكشف شبهته) التى وقعت فى أمر دينه (ويحبس) وجوبا وقيل ندبا (ثلاثة أيام) يعرض عليه الاسلام فى كل يوم منها ان استمهل والاقتل من ساعته الا اذا رجع اسلامه (فان أسلم) فيها (والاقتل) ويلقى فى حفرة كالسكب كذا لومات على الردة وهو أقيج كفر من الاصل أشباه (واسلامه ان) يأتى بكلمة الشهادة (ويتبرأ عن الاديان) كلها (سوى) دين (الاسلام أو عما انتقل اليه وكره قتله قبله) أى قبل عرض الاسلام (و) لكن (لم يضمن قاتله ولا تقتل المرتدة) سواء كانت حرة أو أمة (بل تحبس) وتجر على الاسلام (حتى تسلم ويرزول ملك المرتد عن ماله) برده (زوالا موقوفا) وقالا لا يرزول ملكه (فان أسلم عاد ملكه وان مات أو قتل على رده) أو حكم بالحاقه كفى النهر (ورث كسب اسلامه وارثه المسلم بعد قضاء دين اسلامه وكسب رده فى) بعد قضاء دين رده (وقالا كلاهما لورثته

المسلمين ككسب المرتدة والفتوى على ان دين الاسلام والردة يقضى من كسب الاسلام الا ان لا ينفى فيقضى الباقي من كسب الردة (وان حكم) الحاكم (بلحاظه) مرتدا (عتق مدبره) من الثلث وكذا مدبرها اذا لحقت وتحل ديونها (وأما ولده) من كل ماله (وحل دينه) المثل الذي عليه وأما دينه المثل الذي له فيبقى على أجله (وتوقف مبايعته وعتقه وهبته) ورهنه (فان آمن نفذ وان هلك) على رده (بطل) وعندهما تنفذ هذه التصرفات (وان عاد) المرتد اليها (مسلم) بعد الحكم بلحاظه فواجبه في يد وارثه) من ماله (أخذه) بقضاء أو رضاه وان جاءه مسلم قبل الحكم فمكانه لم يرتد فيما أخذ ما يجد من ماله بغير قضاء ورضاه ويضمن ما أتلفه (والا) بأن أذانه الوارث عن ملكه (لا) يأخذه (ولو ولدت أمة له نصرانية) أى كناية (لستة أشهر) أو أكثر (منذ ارتد) فادعاء (فهى أم ولده وهو ابنه حرو) لكن (لا يرثه) ولو كانت (مسلمة) ورثه الابن ان مات (المرتد في صورتين أو قتل) (على الردة أو لحق) مرتدا (بدار الحرب) وانما قيد بقوله لستة اشهر لانهم ان جاءت بولد لاقل منها فالولد يرثه (وان لحق المرتد بماله) أى مع ماله (فظهر عليه فهو) أى ماله لا نفسه (في فان رجع) بعد ما لحق بلا مال سواء قضى بلحاظه أولا في ظاهر الولاية (وذهب بماله وظهر عليه فلوارثه) الا انه يأخذه بغير شيء قبل القسمة وبالقيمة بعدها (فان لحق) المرتد وله عبد في دار الاسلام (وقضى بعبد له لا بنه فمكاتبه) الابن (لجاء) المرتد (مسلم) فالكاتب (أى بطلها) (والولاة لورثته) أى لورث الابن وهو المرتد بخلاف ما اذا رجع بعد ما عتق المكاتب فان الولاء للابن (فان قتل مرتد رجلا خطأ أو لحق بدراهم) أو قتل فالدية في كسب الاسلام (خاصة وقال في كسب الردة والاسلام) (ولو ارتد بعد القطع) أى بعدما قطعت يده (عمدا ومات منه أو لحق) وقضى بلحاظه (لجاء مسلم) فمات منه ضمن القاطع (فيها) ما (نصف الدية في ماله لورثته) وانما قيد بقوله بعد القطع لانه لو ارتد قبله فأسلم ومات منه لم يضمن شيئا (فان لم يلحق) المرتد المقطوع أو لحق ولم يقض بلحاظه (وأسلم ومات ضمن) القاطع (الدية) كلها وعند محمد نصف الدية (ولو ارتد مكاتب ولحق) بدراهم واكتسب مالا (فأخذ بماله) وعرض عليه الاسلام فأبى (وقتل) على رده (فمكاتبته لولاه وما بقى) من بطل الكتابة (لورثته) أى ورثة المكاتب (ولو ارتد الزوجان ولحقا) بدار الحرب (فولدت) ولدا فيها (وولده) أى لهذا الولد (ولد) ثمة (فظهر عليهم فالولدان في) ويجبر الولد على الاسلام لا ولد الوارث (والصبي العاقل صحيح) حتى لا يرث من أقاربه الكفار ولا من أقاربه المسلمين وتبين زوجته ولومات لا يصلى عليه (كاسلامه) وانما قيد بالعاقل لان غير العاقل لا تصح رده (ويجبر) الصبي (عليه) لكن (لا يقتل) ان أبى

### ﴿باب البغاة﴾

هم الخارجون عن طاعة الامام الحق بغير حق ولو بحق فليسوا ببغاة اذا (خرج قوم

(ويبلغز) على وجه آخر فيقال أى علوك زوجته سيده فيتوقف نكاحه على اجازته (ويجاب) بها (ويبلغز) على وجه آخر فيقال أى انسان يتوقف النكاح على اذن سيده له مادام في ملكه وينفذ عليه اذا عتق (ويجاب) بها وهى من غرائب الفقه وهذا لانه بعد زوال الكتابة عاصم غيرا وليه سيده فينفذ نكاحه عليه ولا يتوقف على اجازته لانه كان نافذا من جهة المولى وانما يتوقف للكتابة وقد زالت كما في نكاح العبد بغير اذن المولى حيث ينفذ بعد عتقه من غير توقف **مسئلة** ان قيل أى رجل خرج يشتري لزوجته طعاما من السوق فلما عاد قالت له اخرج فانا متزوجة بغيرك ولا أحل لك وأنت عبدى (فالجواب) ان هذه امرأة زوجها أبوها من عبده وحملت منه فلما خرج الى السوق وضعت ومات أبوها فورثت العبد فيبطل النكاح فتزوجت برجل آخر من ساعتها أو لم يكن قد دخل بها فلا حدة عليها فتزوج من ساعتها (ويسأل) عنها بوجه آخر فيقال أى امرأة زوجها مسافر فكتبت اليه اني تزوجت برجل

آخر فأبى أن يجمع من المال  
وتكسبه فأبعثه إلى أن نفقه  
على نفسي لأنك عبيدي  
(ويجاب) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أي رجل استقبل  
رجلا فقال له زو جني  
امراتك فقال حتى أسأل  
أبي فقال ان أباك قد مات  
فقال زو جنتكها فقبل صح  
النكاح (فالجواب) ان هذا  
رجل تزوج أمة أبيه ولم  
يكن دخل بها فلما مات أبوه  
فسد النكاح لانه ملكها  
بالارث فهي أمة فصح  
تزوجها (مسئلة) ان  
قيل أي رجل زج ابنته فلم  
يرض المولى فيبطل العقد  
(فالجواب) ان هذا عبيد زوج  
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى  
وهو المولى (مسئلة) ان قيل  
أي عبيد تزوج باذن مولاه  
فان رضى مولاه بما فعل  
بطل النكاح وان رد المولى  
ذلك جاز النكاح (فالجواب)  
ان هذا العبيد تزوج وأمه  
برقبته فان رضى المولى بذلك  
يبطل النكاح لان المرأة  
صارت مالكة له وملك  
اليمن والنكاح لا يجتمعان  
وان رد السيد ذلك جاز  
النكاح والعبيد عبده  
وللمرأة المهر من الخيرة  
\* مسئلة \* ان قيل أي  
رجل دخل السوق فأرسلت  
اليه امرأته اني حرمت عليك  
وزوجت ابنتي منك فان  
أسأت الضيعة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم) الامام (اليه) أي إلى طاعته  
(وكشف شبهتهم) فلبا فان أجابوا ثم المراد وان كانوا فعلنا الظلم ملك فالامام يعتنع عن  
الظلم ولولم يعتنع وقاتلهم فالتناس لا يعينون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتالهم) وان لم  
يسدوا بقتاله اذ اتعسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان (لهم فقة) أي جماعة  
يرجعون اليها (أجهز على جريحهم) أي اسرع قتله (واتبع موليهم والا) أي وان لم  
يكن لهم فقة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أي البغاة  
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل  
العدل إلى سلاح أهل البغي وخيلهم (قاتل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا إلى  
ذلك حبس خيلهم كسائر اموالهم ويباع السكرع أي الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل  
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أي على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شيء)  
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أي البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصري  
مثله) عمدا (فظهر) أي غلب أهل العدل (على المصرة) القاتل (به) قصاصا ان لم  
يجروا على أهل المصر احكامهم وان أجزوه هالا (وان قتل عادلا باغيا أو قتله) أي  
العادل (باغ وقال) الباغى (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أي  
القاتل المقتول في الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغى (وكره  
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفي عساكرهم (وان لم يدروا انه) أي المشتري (منهم)  
أي من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم  
بخلاف بيعه من أهل الحرب

### كتاب اللقيط

هو شرعاً مما لم يولد حتى طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزنا (نذب  
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ووجب) أي لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب  
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والاف هو فرض كفاية (وهو حر ونفقته  
في بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والافقي ماله كارثة  
(و) كعقل (جنائته) فانه يكون في بيت المال (ولا يأخذه) أي اللقيط (منه) أي من  
الملتقط (احد قهراً) ولو أخذ دفعه القاضي إلى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغي  
للإمام أخذه منه بالولاية العامة الا بموجب (ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو  
غير الملتقط استحساناً للوحياء والاف بالبينة (ومن اثنين) ان ادعياه معا ولا مخرج ولو  
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما مخرج ككونه حراً والآخر عبيداً اقدم  
الحر (وان وصف احدهما علامته) كشامة وسلامة (فهو أحق به) ان وافق اذا  
لم يعارضها أقوى منها كبينة الآخر وحرية وسبقه واسلامه (و) يثبت نسبه (من ذمي  
وهو مسلم ان لم يكن) أي يوجد (في مكان أهل الذمة) كقريتهم او بيعة او كنيسة  
والمسئلة رابعة لانه اما ان يجده مسلم في مكاننا مسلم او كافر في مكانهم فكافر أو كافر

أوزوجها من غيرك

وأوجب عليك نفقتها وذلك في يوم واحد (فالجواب) ان هذا عبد زوجه مولا من ابنته ثم مات الاب قبل الدخول فورثت العبد فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها منه ولم يدخل بها فلم يحسن الضيعة فباعته من ابنتها ففسد النكاح بينهما ثم زوجتها من زوج آخر وأوجب عليه نفقة ابنتها (مسئلة) ان قيل أي عشر رجال زوج كل واحد منهم ابنته من رجل واحد وهن بالغات فاجزن جميعا ورضين بذلك فما الذي يصح من هذا النكاح وما الذي يبطل (فالجواب) ان نكاح التاسعة والعاشرة جائز ونكاح البواقي باطل لانه لما قبل الخامسة فقد أبطل نكاح الاربع ولما قبل نكاح التاسعة فقد أبطل نكاح الاربع الاخرى من قبل انه زاد على الاربع فلم يبق له الا التاسعة والعاشرة (مسئلة) ان قيل أي رجل تزوج امرأة من وكيلها ودخل بها ثم يكون لها الخيار (فالجواب) ان هذه امرأة وكلت رجلان ان يزوجها ومعت المهر فزوجها الوكيل ونقص من المسمى فلما دخل بها علمت فلها الخيار وقيد.

أهرار واية اعتبار المكان لسبقه (و) يثبت (من عبد وهو حر ولا يرق) أي لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الابينة وان وجد معه مال فهو له) ولو فوقه أو تحتها أو دابة هو عليها فيصرفه الواجد اليه بامر القاضي (ولا يصح) أي لا ينفذ (للملتقط عليه) أي على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) في الاصح لأن الولاية عليه في نفسه وماله للسلطان (ويسلمه في حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له ان يختنه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

هي رفع شيء ضائع للفظ لا للتملك نذب رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها وأشهد) على ذلك انه أخذها ليردها على ربها ويكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه على (وعرف) أي نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع (الى ان علم ان ربها) أي صاحبها (لا يطلبها) أو أنها تفسد ان بقيت كالأطعمة والخمار (ثم تصدق بها ان كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربها) بعد تصدقه خير ان شاء (نفذه أو ضمن الملتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط البيهية) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أي الملتقط (متبرع في الاتفاق على اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة (ولو) أنفق عليهما (بذن القاضي تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فيرجع اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع أجزاها) القاضي (وأنفق عليها والا) أي وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها (باعها) القاضي وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أي الملتقط اللقطة (من ربها حتى يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلاينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان وافق (بلا جبر) من القاضي (ويستفيعها) الملتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن القاضي عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أي وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي وصح) التصديق (على أبيه وزوجه وولاه) الكبير (لو) كانوا (فقرا

### ﴿ كتاب الأبق ﴾

وهو مملوك فر من مالكه قصدا (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أي قدر (عليه) ووجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه (ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو عن يستحق الجعل فله أربعون درهما) ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمه أقل منه) وقال محمد يقضى له بقيمته الا درهما وهو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل يرضخ له برأي الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتي (والمدبر وام الولد كالقن) في وجوب الجعل التام (وان أبق من الدار لا يضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده (ويشهد وجوبه ان أخذه ليرده) فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد



آخر فأبى أن يجمع من المال  
وتكسبه فأبعثه إلى أن نفقه  
على نفسه لأن عبدى  
(ويجب) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل استقبل  
رجلا فقال له زو جنى  
امرأتك فقال حتى أسأل  
أبى فقال ان أباك قد مات  
فقال زو جنتكها فقبل صح  
النكاح (فالجواب) ان هذا  
رجل تزوج أمة أبيه ولم  
يكن دخل بها فلما مات أبوه  
فسد النكاح لانه ملكها  
بالارث فهي أمة فصح  
تزوجه لها (مسئلة) ان  
قيل أى رجل زج ابنته فلم  
يرض المولى فيبطل العقد  
(فالجواب) ان هذا عبد زوج  
ابنته وهي أمة فلم يرض المولى  
وهو المولى (مسئلة) ان قيل  
أى عبد تزوج باذن مولاه  
فان رضى مولاه بما فعل  
بطل النكاح وان رد المولى  
ذلك جاز النكاح (فالجواب)  
ان هذا العبد تزوج وأمه  
برقبته فان رضى المولى بذلك  
يطل النكاح لان المرأة  
صارت مالكة له وملك  
اليمن والنكاح لا يجتمعان  
وان رد السيد ذلك جاز  
النكاح والعبد عبده  
وللمرأة المهر من الخيرة  
مسئلة ان قيل أى  
رجل دخل السوق فأرسلت  
اليه امرأته انى حرمت عليك  
وزوجت ابنتى منك فان  
أسأت الضميمة بسكانها

من المسلمين عن طاعة الامام وغلبوا على بلد دعاهم (الامام (اليه) اى الى طاعته  
(وكشف شبهتهم) قد باذان أجابوا ثم المراد وان كانوا فعلننا الظلم ملك فالامام يعتنع عن  
الظلم ولو لم يعتنع وقتلهم فالناس لا يعينون الامام ولا البغاة (وبدأ بقتالهم) وان لم  
يسدوا بقتاله اذ اتعسكروا واجتمعوا وهو المذهب (ولو) كان (لهم فئة) أى جماعة  
يرجعون اليها (أجهز على جريحهم) أى اسرع قتله (واتبع موليهم والا) اى وان لم  
يكن لهم فئة (لا) يجهز على جريحهم ولا يتبع موليهم (ولم تنسب ذريتهم) أى البغاة  
(و) لكن (حبس اموالهم) ولا تقسم (حتى يتوبوا) فترد عليهم (وان احتاج) أهل  
العدل الى سلاح أهل البغي وخيلهم (قاتل بسلاحهم وخيلهم) وان لم يحتاجوا الى  
ذلك حبس خيلهم كسائر اموالهم ويباع الكراع أى الخيل ويحبس ثمنه (وان قتل  
باغ مثله) عمدا أو خطأ (فظهر عليهم) أى على أهل البغي (لم يجب) على القاتل (شئ)  
لكونه مباح الدم (وان غلبوا) أى البغاة (على مصر) من أمصارنا (فقتل مصرى  
مثله) عمدا (فظهر) أى غلب أهل العدل (على المصر قتل) القاتل (به) قصاصا ان لم  
يجروا على أهل المصر احكامهم وان أجزو هالا (وان قتل عادلا باغيا أو قتله) أى  
العادل (باغ وقال) الباغي (أنا) كنت (على حق) واصر على دعواه (ورثه) أى  
القاتل المقتول فى الصورتين (وان قال أنا) كنت (على باطل لا) يرث الباغي (وكره  
بيع السلاح من أهل الفتنة) وفى عساكرهم (وان لم يدروا انه) أى المشتري (منهم)  
أى من أهل الفتنة (لا) يكره وخرج بالسلاح ما يتخذ منه السلاح فلا يكره بيعه منهم  
بخلاف بيعه من أهل الحرب

### كتاب اللقيط

هو شرعاً مملوك لولد حى طرحه أهله خوفاً من العيلة أو فراراً من تهمة الزنا (نذب  
التقاطه) ان لم يخف ضياعه (ووجب) اى لزم (ان خاف) عليه (الضياع) بأن غلب  
على ظنه ذلك ثم ان لم يعلم به غيره فهو فرض عين والا فهو فرض كفاية (وهو حر ونفقته  
فى بيت المال) ان برهن الملتقط على التقاطه ولم يكن له مال والا ففى ماله كاره  
(و) كعقل (جنائته) فانه يكون فى بيت المال (ولا يأخذه) أى اللقيط (منه) أى من  
الملتقط (احد قهرا) ولو أخذ دفعه القاضى الى الاول الا اذا دفعه باختياره ولا ينبغي  
للامام أخذه منه بالولاية العامة الا بموجب (ويثبت نسبه من واحد) بمجرد دعواه ولو  
غير الملتقط استحساناً لو حيا والا فبالبينة (ومن اثنين) ان ادعياه معا ولا مريح ولو  
سبقت دعوة أحدهما فهو ابنه ولو مع أحدهما مريح كما كونه حراً والاخر عبد اقدم  
الحر (وان وصف أحدهما علامة به) كشامة وساعة (فهو أحق به) ان وافق اذا  
لم يعارضها أقوى منها كبينة الآخر وحر يته وسبقه واسلامه (و) يثبت نسبه (من ذمى  
وهو مسلم) ان لم يكن) أى يوجد (فى مكان أهل الذمة) كقريةهم او بيعة او كنيسة  
والمسئلة رابعة لانه امان ان يجده مسلم فى مكاننا مسلم او كافر فى مكانهم فكافراً وكافراً

أوزوجها من غيرك  
 وأوجب عليك نفقتها وذلك  
 في يوم واحد (فالجواب)  
 ان هذا عبد زوجته مولا  
 من ابنته ثم مات الاب قبل  
 الدخول فورثت العبد  
 فخرمت عليه ثم تزوجت ابنتها  
 منه ولم يدخل بها فلم يحسن  
 الضيعة فباعته من ابنتها  
 ففسد النكاح بينهما ثم  
 زوجتها من زوج آخر  
 وأوجب عليه نفقة ابنتها  
 (مسئلة) ان قيل أي عشر  
 رجال زوج كل واحد منهم  
 ابنته من رجل واحد وهن  
 بالغات فاجزن جميعا ورضين  
 بذلك فما الذي يصح من هذا  
 النكاح وما الذي يبطل  
 (فالجواب) ان نكاح  
 التاسعة والعاشرة جائز  
 ونكاح البواقي باطل لانه  
 لما قبل الخامسة فقد أبطل  
 نكاح الاربع ولما قبل  
 نكاح التاسعة فقد أبطل  
 نكاح الاربع الاخرى  
 من قبل انه زاد على  
 الاربع فلم يبق له الا  
 التاسعة والعاشرة (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل تزوج  
 امرأة من وكيلا ودخل بها  
 ثم يكون لها الخيار  
 (فالجواب) ان هذه امرأة  
 وكلت رجلان ان يزوجها  
 ومعت المهر فزوجها الوكيل  
 ونقص من المسمى فلما دخل  
 بها علمت فلها الخيار وقيد

في مكاننا أو عكسه فظاهر الرأية اعتبار المكان لسبقه (و) يثبت (من عبد وهو حر  
 ولا يرق) أي لو ادعى رجل ان اللقيط عبده لا يصدق (الا بينة وان وجد معه مال فهو  
 له) ولو فوقه أو تحتته أو دابة هو عليها فمرفه الواجد اليه بالمر القاضى (ولا يصح) أي  
 لا ينفذ (للملتقط عليه) أي على اللقيط (نكاح وبيع واجارة) في الاصح لأن الولاية  
 عليه في نفسه وماله للسلطان (ويسلمه في حرفة ويقبض هبته) ان وهبه احد وليس له  
 ان يختنه فان فعله وهلك ضمن ولو علم الختان انه لقيط ضمن

### ﴿ كتاب اللقطة ﴾

هي رفع شيء ضائع للفظ لا للتملك نذب رفعها لصاحبها وفرض عند خوف ضياعها  
 ويحرم ان أخذها لنفسه (لقطة الحل والحرم أمانة ان أخذها ليردها على ربها أو أشهد)  
 على ذلك انه أخذها ليردها على ربها أو يكفيه ان يقول من سمعتموه ينشد لقطة فدلوه  
 على (وعرف) أي نادى عليها حيث وجدها وفي الجامع (الى ان علم ان ربها) أي  
 صاحبها (لا يطلبها) أو أنها تنفسد ان بقيت كالاطعمه والخمار (ثم تصدق بها ان  
 كان غنيا) أو يأكلها ان كان فقيرا (فان جاء ربها) بعد تصدقه خير ان شاء (نفذه أو  
 ضمن الملتقط) أو المسكين ان كانت هالكة وان كانت قائمة أخذها (وصح التقاط  
 البهيمة) سواء كانت بعيرا أو بقرا أو شاة (وهو) أي الملتقط (متبرع في الاتفاق على  
 اللقيط واللقطة) بغير اذن الحاكم فلا يرجع به على اللقيط اذا كبر ولا على رب اللقطة  
 (ولو) أتفق عليهما (باذن القاضى تكون) النفقة (دينا) عليه وعلى صاحبها فيرجع  
 اذا كبر أو على بيت المال اذا مات صغيرا أو على رب اللقطة اذا جاء (ولو كان لها نفع  
 أجزاها) القاضى (وأتفق عليها والا) أي وان لم يكن لها نفع وخاف ان تستغرق النفقة  
 قيمتها (باعها) القاضى وأمر بحفظ ثمنها (ومنعها) أي الملتقط اللقطة (من ربها حتى  
 يأخذ النفقة ولا يدفعها الى مدعيها) جبرا (بلا بينة فان بين علامتها حل الدفع) اليه ان  
 وافق (بلا جبر) من القاضى (ويستغنى بها) الملتقط (لو) كان (فقيرا) لكن باذن  
 القاضى عند الاكثر وقيل بدونه (والا) أي وان لم يكن فقيرا (تصدق بها على أجنبي  
 وصح) التصديق (على أبيه وزوجته وولده) الكبير (لو) كانوا (فقراء

### ﴿ كتاب الآبق ﴾

وهو غلوك فر من مالكة قصدا (أخذه أحب) من تركه (ان قوى) أي قدر (عليه  
 ووجب ان خاف ضياعه وحرام ان أخذه لنفسه) ومن رده من مدة سفر الى مولا وهو  
 ممن يستحق الجعل فله أربعون درهما (ولو بلا شرط (ولو) كانت (قيمه أقل منه)  
 في له قيمته الا درهما وهو المذهب (ومن رده لاقل منها فبحسابه) وقيل  
 الحاكم أو يقدر باصطلاحهما وبه يفتى (والمدير وام الولد كالقن) في وجوب  
 (وان أبق من الدار لا يضمن) ولا جعل له هذا اذا أشهد انه أخذه ليرده  
 (ويشهد وجوبا انه أخذه ليرده) فلو لم يشهد وقت الاخذ لا جعل له (وجعل) عبد

في العدة بما اذا صدق

الوكيل الزوج على ذلك وأقر الزوج بأن التوكيل كما قالت قال ولها عليه ان اختارت الردمهر المثل ولا نفقة لها في العدة قال وكذلك ان أنكر الزوج لان القول قولها مع اليمين (مسئلة) ان قيل أي رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم يكون له الخيار (فالجواب) ان هذا رجل وكل رجلا أن يزوجه بمهر معلوم وزاد الوكيل على المسمى ولم يعلم الموكل ودخل بها ثم علم فله الخيار ان شاء أجاز ما فعله المأمور وان شاء رد ولها مهر المثل بالدخول (مسئلة) ان قيل أي رجل بالغ جامع امرأة بالغة ولا تحرم عليه أمها ولا بنتها (فالجواب) انه جامع امرأة ميتة كذا في التتارخانية معزوا الى العتائية (مسئلة) ان قيل أي مطلقة ثلاثا تزوجت برجل آخر ودخل بها ووطئها وطلقها ولم يحلها بوطئها للزوج الاول (فالجواب) انها تزوجت بعبد ووطئها قبل أن يخبر السيد النكاح فان هذا الوطء لا يحل الاول (مسئلة) ان قيل أي امرأة ليس لها ان تستزوج بغد زوجها الذي بان منه بغيره (فالجواب) انها امرأة

(الرهن على المرتهن) اذا كانت قيمته مثل الدين أو أقل فان كانت أكثر فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن (وأمر نفقته كالقطة) وله حبسه لدين نفقته ولا يؤثره القاضي خوف اباقة ثانيا

### كتاب المفقود

(هو فائب لم يدر موضعه وحياته وموته فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه وينفق منه على قريبه ولدا) وهم أصوله وفروعه (و) على (زوجته) فلو نصب المفقود قايما حال حضرته لا ينصب القاضي (ولا يفرق بينه وبينها) ولو بعد مضي أربع سنين (وحكم) القاضي (بموته بعد تسعين سنة) من يوم ولد وعليه الفتوى وفي ظاهر الرواية يقدر بموت أقرانه من أهل بلده على المذهب (و) اذا حكم بموته (تعتد امرأته) للوفاة من وقت الحكم بموته (ورث) ماله (منه حيث لا قبله) أي قسم ماله بين ورثته الموجودين الآن لا من مات قبله (ولا يرث) المفقود (من أحد) مات حال فقدته ولكن يوقف نصيبه من ارثه فان ظهر حيا فالموقوف له والا يرد على ورثته مورثه عند موته (فلو كان مع المفقود وارث يجب به) أي بالمفقود يجب حرمان (لم يعط شيئا وان انتقص حقه به) أي حق الوارث بالمفقود (يعطى أقل النصيبين ويوقف الباقي كالحمل) وبيانه في الاصل

### كتاب الشركة

وهي ضربان شركة ملك وشركة عقد (شركة الملك) أن يملك اثنان مثلاً (عيناً ارقاً أو شراءً) أو نحو ذلك (وكل) منهما (أجنبي في قسط غيره) حتى لا يجوز له التصرف فيه الا باذن صاحبه (وشركة العقد) ان يقول أحدهما شاركك في كذا ويقبل الآخر) بأن يقول قبلت (وهي مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة) بأن يكون كل منهما وكيلاً عن الآخر وكفيلاً عنه في أعمال التجارة (وتساوياً مالا) وربحاً (وتصرفاً ودينافلاً تصح) المفاوضة (بين حر وعبد وصبي وبالغ) اتفاقاً فيهما (و) لا بين (مسلم وكافر) لعدم المساواة خلافاً لابي يوسف وكذا لا تصح بين صبيين ومأذونين ولا تصح الا بلفظ المفاوضة أو بيان مقتضياتها (وما يشترطه كل) منهما (يقع مشتركا) بينهما (الاطعام أهله وكسوتهم) وكسوته وكذا ما كان من حوائجها ولو جارية للوطء باذن شريكه (وكل دين لازم أحدهما بالتجارة) واستقراض (وغصب) واستهلاك (وكفالة) بالمال (بالامر لازم الآخر) ولو كفل بعمال بغير أمر المكفول عنه لم يؤخذ به شريكه اتفاقاً (وتبطل) المفاوضة وتصير عتاقاً (ان وهب لأحدهما) وقبل وقبض (أو ورث) أو وصل الى يده بصدقة وصية (ما تصح فيه الشركة) كالنقدين ونحوهما (لا العرض) أي لو وهب لأحدهما العرض أو العقار أو ورثه لا تبطل (ولا تصح مفاوضة وعنان بغير النقدين والتبر) وهو الذي لم يضرب من ذهب وفضة (والفلوس النافقين) أي الراشقين والا فكل عرض ولو باع كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر) حتى صار مال كل منهما

أوتدت لتفارق زوجها  
تجبر على الاسلام وتعزر  
خمسة وسبعة من سوطا وليس  
لها ان تزوج الا زوجها  
الاول وبه أخذ الفقيهان  
رحمهما الله تعالى كذا في  
مال الفتاوى (مسئلة)  
ان قيل أى معتدة من طلاق  
رجعى لا يكون لزوجها  
الرجعة ولا يجوز لها ان  
تزوج بزواج آخر (الجواب)  
انها معتدة من رجعى  
اغتسلت من حيضتها  
الثالثة وحيضتها أقل من  
عشرة أيام فغسلت عامة  
أعضائها وبقيت لمة أو  
أصبح فقد انقطعت الرجعة  
ولا يجوز لها أن تزوج  
بزواج آخر ما لم تغسل تلك  
اللمعة أو الا أصبح من الحيرة

### كتاب الطلاق

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
طلق زوجته على مال بعد  
الدخول بها وبطل العوض  
ووقع الطلاق باثنا ولم يكن  
خلعا ولا ثلاثا قال ابن العز  
وقد نظمه الشيخ بدر الدين  
الرضي الحنفى فقال  
أيا من غدا يهدى الانام  
بفضله  
الى كل صعب مشكل متعسر  
اذا طلقت زوجته بعد وطئه  
صريحا على مال جليل  
مقدر  
وذا المال حقا بطل الشرع  
حكمه

مشتراك بينهما شركة ملك (وعقد الشركة صح) هذا اذا تساوى ياقية (وعنان ان  
تضمنت وكالة فقط) أى دون الكفالة (وقه مع التساوى فى المال دون الربح) فى  
(عكسه ويبيع المال) دون البعض بخلاف المفاوضة (و) تصح مع (خلاف الجنس)  
بان كان من أحدهما دراهم ومن الآخر نائير (و) تصح مع (عدم الخلط وطول  
المشتري بالثمن فقط) لعدم تضمن الكفالة (ويرجع) المشتري اذا أدى الثمن من  
ماله (على شريكه بحصته منه) أى من الثمن (وتبطل) الشركة مطلقا (بهلاك المالكين  
أو أحدهما قبل الشراء) والهلاك على مالكه قبل الخلط وعليهما بعده (وان اشترى  
أحدهما بماله وهلاك مال الآخر) بعد الاشتراك (فالمشتري) يدفع الرأه (بينهما ويرجع)  
المشتري (بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد) الشركة (ان شرط لأحدهما) أولغيرهما  
(دراهم مسماة من الربح) لقطع الشركة (واسكل من شريكى العنان والمفاوضة أن يبضع)  
أى يدفع المال بضاعة بأن يشترط الربح كله لصاحب المال (ويسمى تاجر) من يحفظ  
المال ويتصرف فيه (ويودع ويضارب) أى يدفع المال مضاربة (ويوكل) أجنبيا  
بييع وشراء (ويده) أى يد كل واحد منهما (فى المال أمانة) فيقبل قوله بيمينه فى مقدار  
الربح والخسران والضياح والدفع لشريكه (و) شركة العقد (تقبل ان اشترك خياطان  
أو خياط وصباغ) أو فحوهما فلا يلزم اتحاد صنعة ومكان (على أن يتقبلا الأعمال) من  
الناس بأجر (و) أن (يكون الكسب بينهما) فيجوز ذلك استحصانا (وكل عمل يتقبله  
أحدهما يلزمهما) وعلى هذا فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجرة  
ويراد دفعها بالدفع الى أحدهما (وكسب أحدهما بينهما) وجوه ان اشتركا بلا مال  
على أن يشترىا بوجوههما ويبيعا) فما حصل بالبيع يدفعان منه ثمن ما اشترىا  
بالنسيئة وما بقى بينهما (وتضمن) عند الاطلاق (الوكالة) فتكون عذانا وتكون  
مفاوضة أيضا بشرطها السابق (فان شرط امانا شركة المشتري) يدفع الرأه (أو مثالته)  
اى أن يكون بينهما نصفين أو اثلاثا (فالربح كذلك وبطل شرط الفضل) فيكون الربح  
بينهما بقدر المالك

فصل فى الشركة الفاسدة \* ولا تصح الشركة (فى احتطاب واصطياد واستقاء)  
واجتناء الثمار الجبلية والبرية والتكدي وهو السؤال من الناس (والكسب) أى  
المكسوب (للعامل و) لكن (عليه أجر مثل مال الآخر) ان أعانه بالغاما بلغ وهو الصحيح  
(والربح فى الشركة الفاسدة) التى يجوز ان تجعل صحيحة يكون (بقدر المال وان شرط  
الفضل وتبطل الشركة) أى شركة العقد (بوت أحدهما) علم الآخر أولا (ولو حكما) بان  
قضى بلحاظه مرتدا (ولم يرك) أحدهما (مال الآخر بلاذنه فان اذن كل) منهما  
لصاحبه (وادياهما) أو جهل (ضمننا) أى ضمن كل نصيب صاحبه ويتقاصان فان كان  
مال أحدهما أكثر يرجع بالزيادة (ولو) أديا (متعاقبا ضمن الثانى) للاول علم باده  
أحدهما) أى أحد المتفاوضين لصاحبه (بشراء أمة ليطأها)  
(للاشركة بلاشئ) وللبائع مطالبة كل بشئها



﴿ كتاب الوقف ﴾

فهذا طلاق بائن غير منكر  
ولم يكن ذا خلع ولم يكن ثالثا  
أجبنى بنظم مثل در  
وجوهر

(فالجواب) ان هذا رجل  
طلق زوجته على أن تقوم  
له أحدهما بألف درهم  
ولم يعين التي عليها المال  
وقد نظم الجواب العلامة ابن  
العزقال

أياسألي عن مشكل متعسر  
أتاك جواب من محب مقصر  
لذا طلق الثنتين أحدهما  
بلا

بيان على وزن وورق مقدر  
ولا يجب المال المسمى لان  
من

لما أحد النكدين لم يتحرر  
فان قلت لم يملك الزوج  
زوجه

وقد بطل التعويض قلت  
تفكر

فهذا فساد طارى حكمه كما  
إذا أفلست فالحكم صعب  
التصور

ومنك استغدت الحكم  
أياسألي وكم

أفدت رعاك الله من متعسر  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
قال لامرأته أنت طالق

بعدد شعر بطن كفى أو قال  
لها أنت طالق بعدد شعر  
ظهر كفى وكان قد طلى ظهر

كفه بالنبوة هل هما سواء  
وما الحكم في ذلك (فالجواب)

انه يقع بالقول الاول واحدة  
كما لو قال أنت طالق بعدد

(هو) شرعا (حبس العين على) حكم (ملك الوقف والتصدق بالمنفعة) ولو في الجملة فهو  
جائز غير لازم كالعارية فيرجع فيه ويبيع ويرهن ويورث وقال هو حبس العين على  
حكم ملك الله تعالى فيزول ملك الوقف عنه وعليه الفتوى (والملك يزول بالقضاء) من  
قاض متول من قبل السلطان لا يحكم وطريقه أن يسلمه الى المتولى ثم يظهر الرجوع  
فيقضي القاضي بانقطاع ملكه فيه لزم (لا الى مالك) أي لا ينتهي الى يد مالك  
وعند أبي يوسف يزول بمجرد الوقف وبه أخذ مشايخ العراق وبه يفتي وعند محمد به  
وبالتسليم وبه أفتى مشايخ بخارى قالوا وهو المعمول به في زماننا (ولا يتم) الوقف (حتى  
يقبض) للمتولى الا اذا كان مسجدا فانه يتم بالاقرار (ويجعل) الوقف (آخره  
لجهة لا تنقطع) عند محمد وعند أبي يوسف اذا هي جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء  
وان لم يسهمواختلف الترجيح والاخذ بقول أبي يوسف أحوط وأسهل بحر (وصح  
وقف العقارب بقرهوا كرتة) وهم عبيده الخراثون وكذا ساير آلات الخراثة (وصح  
وقف (مشاع) يقسم (قضى بجواره) أماما لا يقسم كالحمام والرحى فهو صحيح بدون  
القضاء اتفاقا (وصح وقف (منقول) قصدا (فيه تعامل) للناس كفاس وقدم  
ودراهم ودنانير وقدر وحنارة وثيابها ومصحف وكتب بخلاف مالا تعامل فيه كتياب  
ومتاع عند محمد وعليه الفتوى (ولا يملك) بعد التمام والازوم ولا يملك ولا يرهن ولا  
يعار (ولا يقسم وان وقف على أولاده) بل يتهافتون الا عند محمد فيقسم المشاع وبه  
يفتي اذا كانت القسمة بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر وانظره وان  
اختلفت جهة وقفهما لا بين مستحق الوقف اجماعا (ويبدأ من غلته) بعمارة (بلا  
شرط) من الواقف (ولو) كان الوقف (دارا فعمارة على من له السكنى ولو أبي) من له  
السكنى (أو عجز عمر الحاكم) أي أجره وعمره (بأجرته) فاذا عمر رده الى من له السكنى  
(وصرف) الحاكم (نقضه الى عمارة ان احتج) اليه (والاحفظ له) كى (بححتاج) الا  
اذا خاف ضياعه فيبيعه ويسلك ثمنه ليجتاح (ولا يقسمه) أي النقض (بين مستحق  
الوقف) لان حقهم في الغلة لافي العين (وان جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو  
جعل الولاية اليه صح) الوقف والشرط عند أبي يوسف وهو ظاهر المذهب فيهما  
(وينزع لو خائنا) أو عاجزا أو ظهريه فسق كسرب الخمر وأما غير الخائنين فلا يعزل ولو  
عزله بلا خيانة لم يعزل ولا يصير الثاني متوليا (كالوصى) فانه ينزع لو خائنا (وان  
شرط) الواقف (أن لا ينزع) الوقف من يده

فصل في أحكام المسجد ونحوه (من بنى مسجدا لم يرز ملكه عنه حتى يفرزه) أي  
يبرزه (عن ملكه بطريقه) بأن يجعل له طريقا عاما (و) حتى (يأذن بالصلاة فيه فاذا  
صلى فيه واحد) غير الواقف في الأصح ولو هزأ أو أنثى (زال ملكه) وقال أبو يوسف  
يرزله ملكه بقوله جعلته مسجدا وفي رواية عن أبي حنيفة ومحمد  
فيه جماعة بأذان واقامة جهر الامر وهو الصحيح (ومن جعل مسجدا

سجل هذا الخوض وليس فيه سجل أو بعدد شعر حسد ابليس ولا شعر على جسده لأن باطن الكف لا يكون عليه شعرة قط ولا يقع بالقول الثاني شيء لأن ظهر الكف يكون عليه الشعر فإذا لم يوجد لم يوجد الشرط ذكر معناه في العدة (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لامرأته أنت طالق مثل النجوم (فالجواب) انه ان أراد مثل النجوم في النور والضياء يقع واحدة رجعية وان أراد في العدد وقع الثلاث (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجته أنت طالق مثل الثلج (فالجواب) انه ان أراد مثله في البياض يقع واحدة رجعية وان أراد مثله في البرودة يقع واحدة بائنة من الخاوي القدمي (مسئلة) ان قيل ماذا يقع على رجل قال لزوجته أنت طالق لاقيل ولا كثير (فالجواب) ان هذه مسئلة فيها خلاف ففي العدة انها تطلق واحدة وعزاء في الذخيرة الى الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد ابن الفضل وكذا حكى عن أبي بكر البخاري لان قوله لاقيل ولا كثير لا يفيد نفي قوله أنت طالق وروى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله انها تطلق ثنتين لان

وهو بيت تحت الارض يتخذ للتبرد فلو لم يصلح المسجد جاز (أو فوقه بيت وجعل بابه الى الطريق) الاعظم (وعزله) عن ملكه (أو اتخذ وسط داره مسجدًا أو أذن للناس بالدخول فيه فله بيعه ويورث عنه) اذ امانت لانه لم يخلص به لبقاء حق العبد فيه (ومن بنى سقاية أو خانًا أو رباطًا) للغزاة (أو مقبرة لم يرز ملكه عنه حتى يحكم به حاكم) ويستوى في الانتفاع بهذه الاشياء الغني والفقير بخلاف وقف الغلة على الحاج مثلا فإنه يختص بها الفقراء من (وان جعل شيء من الطريق مسجدًا صم) اذ لم يضر بالطريق (كعكسه) بأن جعل بعض المسجد طريقًا فيجوز لكل أحد أن يعرفه حتى الكافر الا الجنب والحائض والنفساء وليس لهم أن يدخلوا فيه الدواب

### كتاب البيوع

(هو مبادلة المال بالمال بالتراضي ويلزم) البيع (بإيجاب وقبول) ان كانا بلفظ الماضي بلانية أو الحال بالنية في الاصح والایجاب ما يذ كر أولًا من كلام أحد المتعاقدين والقبول ما يذ كر ثانيًا من الآخر (و) يلزم البيع (بتعاط) أي تناول في خسيس ونفيس ولو من أحد الجانبين على الاصح اذ لم يصرح معه بعدم الرضا (وأي) من المتعاقدين (قام) وان لم يذهب (عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب) فلا يبقى للآخر ولاية القبول بعده (ولا بد من معرفة قدر) مبيع وثمان (ووصف ثمن) كمصري أو دمشقي (غير مشار) اليه (لا) يشترط ذلك في (مشار) اليه لانه في الجهالة بالاشارة (وصح) البيع (بثمان حال) ومؤجل (بأجل معلوم) اذا كان بخلاف جنسه ولم يجمعهما قدر (ومطلقه) أي الثمن بأن ذ كرفيه القدر دون الصفة يكون (على النقد الغالب) في بلد العدة قدا لا بلد المتعاقدين (وان اختلفت النقود) في البلد وكانت في الرواج سواء (فسد) البيع (ان لم يبين) المشتري أحدها في المجلس ويرضى به البائع وان كان بعض النقود أروج ينصرف اليه (ويباع الطعام كيلًا وجزأًا) أي بلا كيل ولا وزن اذا كان بخلاف جنسه ولم يكن رأس مال سلم (و) يباع (بأناه) بعينه أو حجر (بعينه لم يدركه) وللمشتري الخيار فيهما وهذا اذا لم يحتسب الاناه نقصان والحجر التفتت فان احتملها لم يجز (ومن باع صبرة) وهي جملة من الطعام (كل صاع بدرهم صح) البيع (في صاع واحد) الا ان يسمى جملة صيغته أو قال لا يجوز في الكل شيء أولًا وبه يفتي (ولو باع ثلة) أي قطيع غنم (أو ثوبًا) مشارًا اليه يضره القطع (كل شاة أو) كل (ذراع بدرهم فسد) البيع (في الكل) وبه يفتي وعند ما يجوز وعلى هذا كل عهدي متفاوت كالابل والبقر (ولو سمي الكل) أي كل المبيع في المجلس (صح في الكل) في المسائل الثلاث (فلو نقص كيل) فيما لو اشترى صبرة على أنها مائة صاع بمائة درهم (أخذ) الموجود (بمحضه أو فسخ وان زاد) كيل (فللبائع) لوقوع العقد على قدر معين (ولو) باع المذروع على أنه مائة ذراع مثلاً (ونقص ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك وان زاد فلا يشتري) لان الذراع وصف

القليل واحدة والكثير  
ثلاث والثلثين بين القليل  
والكثير وفي الذخيرة  
علل قول الهندواني هذا  
بأنه لما قال لا قليل فقد قصد  
إيقاع الثلثين لأن الثلثين  
كثير على ما بيننا فلا يعمل  
قوله ولا كثير بعد ذلك وهذا  
القول أقرب إلى الصواب  
وعن أبي نصر بن سلام وقد  
يسميه بعضهم نصرا قال  
الحافظ عبد القادر وهو  
غاط واسمه محمد وكنيته أبو  
نصرانه قال تطلق ثلاثا  
لأنه لما قال أنت طالق  
لا قليل قصد إيقاع الكثير  
فوقع الكثير ولم يعمل  
قوله بعد ذلك ولا كثير قال  
في الذخيرة وهو اختيار  
الصدر الشهيد قلت  
ومقتضى هذا الوقوم أولا  
قوله لا كثير يقع واحدة  
لأنه قصد إيقاع القليل ولم  
يعمل قوله بعد ذلك ولا قليل  
وقد رأيت هذا بعينه في  
الذخيرة والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل ماذا يقع على رجل  
قال لزوجه أنت طالق  
أكثر من الواحدة وأقل من  
الثلثين (فالجواب) أنه  
يقع عليه الطلاق الثلاث  
كذا في الحاوي القدسي ولم  
يبن وجهه والظاهر أنه لما  
قال أكثر من الواحدة وقع  
عليه زيادة عليها فلما قال  
وأقل من الثلثين نفى وقوع

والوصف لا يقابل شي من الثمن (ولا خيار للبائع) كما إذا شرط أنه معيب فوجده  
المشتري سليما (ولو قال) بعثك الثوب مثلا على أنه مائة ذراع بمائة درهم (كل ذراع  
بكذا ونقص ذراع) فالمشتري بالخيار أن يشاء (أخذ) المبيع (بحصته من الثمن أو ترك  
وان زاد) ذراع فله الخيار أن يشاء (أخذ كله كل ذراع بكذا أو فسخ) البيع (وفسد بيع  
عشرة أذرع) من مائة ذراع (من دار) أو حمام وعندهما يجوز أن لم يسم جملتها وبه  
يفتي (لا) يفسد بيع عشرة (أسهم) من مائة سهمهم بالأجماع أشيع السهم  
لا الذراع (وان اشترى عدلا على أنه عشرة أثواب فنقص) ثوب (فسد) البيع للجهالة  
(ولو بين لسكل ثوب ثمننا) بأن قال كل ثوب منه بدرهم (ونقص) ثوب (صح) البيع  
(بقدره) لعدم الجهالة (وخير) المشتري لتفرق الصفة (وان زاد) ثوب (فسد) البيع  
في الكل للجهالة الزائدة (ومن اشترى ثوبا على أنه عشرة أذرع كل ذراع بدرهم أخذه)  
المشتري (بعشرة) دراهم (في عشرة و) زيادة (نصف) فيسليم له نصف ذراع مجانا (بلا  
خيار) للمشتري عند الامام وهو الأصح وعند أبي يوسف باحد عشران شاه وعند محمد  
بأخذه بعشرة ونصف ان شاء وهو أعدل الأقوال بجر (و) أخذه (بتسعة في تسعة  
ونصف بخيار) لتفرق الصفة

فصل فيما يدخل تحت البيع بلا ذكر وفيما لا يدخل وغيرهما (يدخل البناء  
والمفاتيح) المتصلة أغلاقها كضبة وكيلون ولوم من فضة لا مفاتيح الاقفال ولا الاقفال  
ويدخل ما كان متصلا بالبناء (في بيع الدار و) يدخل (الشجر في بيع الأرض بلا  
ذكر) راجع للمسئلتين (ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا تسمية) الا إذا ثبت ولا  
قيمة له فيدخل في الأصح (و) لا يدخل (الثمر في بيع الشجر لا بالشرط) سواء كان له  
قيمة أولا في الصحيح (ويقال للبائع) في الصورتين (أقطعها) أي العين المتصلة بالمبيع  
الشاملة للزرع والثمر (وسلم المبيع) وهو الشجر والأرض مطلقا سواء كان الزرع  
والثمر له ما قيمة أولا (ومن باع ثمرة) بارزة (بدا) أي ظهر (صلاحها أو لأصح) البيع  
ولو برز بعضها دون بعض لا يصح في ظاهر المذهب وقبل الظهور أصلا لا يصح اتفاقا  
(ويقطعها المشتري في الحال) جبر هذا إذا باع مطلقا أو بشرط القطع (وان) باع  
(وشرط تركها على النخيل فسد) المبيع اتفاقا مطلقا وقيل لا يفسد إذا اتناها الثمرة  
وبه يفني (ولو استثنى) البائع (منها) أي من الثمرة المبيعة (أرضا لا معلومة صح) في  
ظاهر الرواية (كبيع) أي كصحة بيع (بر) بخلاف جنسه (في سنبله وبقلا في قشره)  
وكذا الأرز والسهم (وأجرة الكيل) والوزان والأذراع والعداد إذا باع بشرط  
الكيل والوزن والأذرع والعد (على البائع) لأنه من تمام التسليم (وأجرة نقد الثمن و)  
أجرة (وزنه على المشتري) وهذا يقتضي أن أجرة النقد غير أجرة الوزن والعرف الآن  
بخلافه (ومن باع سلعة بثمن حال سلمه) أي سلم المشتري الثمن (أولا) فان سلم قبل  
للبائع سلم المبيع (والا) بأن باع سلعة بسلعة وغنابا بثمن سلما (معا) ثم التسليم يكون  
بالتخلى على وجهه يتمكن من القبض بلا مانع ولا حائل وأن يقول خليت بينك وبين

للزوم الاكثر من الواحدة  
وانتفاء الثنتين والله اعلم  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
له أربع نسوة فطلق  
احداهن ثم قال للثانية  
أشركتك معها ثم قال للثالثة  
أشركتك معها ثم قال  
لرابعة أشركتك معهن فاذا  
يقع على كل واحدة منهن  
(فالجواب) انه يقع على  
الأولى طلقة واحدة وعلى  
الثانية واحدة وعلى الثالثة  
ثنتان وعلى الرابعة ثلاث  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
طلق امرأته قبل الدخول  
بها ومات فترثه مع نسائه  
(فالجواب) ان هذا رجل  
تزوج ثلاثا ودخل بواحدة  
منهن ثم طلق واحدة من  
نسائه غير معينة ومات قبل  
البيان فانه يجعل ميراث  
النساء على اثني عشر مئمة  
خمس أسهم للتي دخل بها  
وسبعة أسهم للآخرين  
نصفين ولتي دخل بها كمال  
المهر ولها خمسة أسداس  
مهرها (مسئلة) ان قيل  
أي مريض علق طلاق  
امرأته على فعل معين  
ففعلا ما علق عليه طلاقهما  
فطلقتا ولا يحرمان الميراث  
(فالجواب) انه قال لهما ان  
دخلتما الدار فانتما طالقتان  
فدخلتما فوقع عليهما الطلاق  
ولا يحرمان الميراث لان كل  
واحدة منهما لم يقع طلاقها

## باب خيار الشرط

(صح) ولو بعد العقد (للتبايعين أو لاحدهما) في مبيع كله أو بعضه كثلته أو ربعه  
(ثلاثة أيام أو أقل) وفسد عند اطلاق أو تعييد (ولو أكثر) من ثلاثة أيام (لا) يصح  
وقالا يجوز اذا سمي مدة معلومة (فان أجاز في الثلاث صح) العقد استحسانا (ولو باع)  
عبدا (على انه ان لم ينقد) المشتري الثمن (الى ثلاثة أيام فلا يصح صح) استحسانا  
(و) لو باع على انه ان لم ينقد الثمن (الى أربعة) أو أكثر فلا يصح (لا) يصح خلافا  
لمحمد (فان نقد) الثمن (في الثلاث صح) وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه  
ولهذا ينفذ عتق البائع ويملك التصرف فيه دون المشتري (وبقبض المشتري يهلك  
بالقيمة) أي البدل ليم المثل هذا اذا قبضه باذن البائع كالمقبوض على سوم الشراء  
فانه بعد بيان الثمن مضمون بالقيمة بالغ ما بلغت (وخيار المشتري لا يمنع) خروجه عن  
ملك البائع فيخرج (و) لكن (لا يملكه) المشتري وقالا يملكه (وبقبضه يهلك بالثمن  
كتعيبه) في يد المشتري في المدة بعيب لا يرتفع كقطع يد ولو بعيب يرتفع كمرض فان  
زال في المدة فهو على خياره والا لزمه العقد (فلو اشترى زوجته) المملوكة للغير (بالخيار  
بقي النكاح) وعندهما يفسد (وان وطئها له أن يردّها) خلافا لهما هذا اذا كانت ثيبا  
ولم ينقصها الوطء فان كانت بكر امتنع الرد عنده أيضا (ولو أجاز من له الخيار) ولو  
أجنبي (بغيبه صاحبه) صريحا أو دلالة كتصرف بائع في ثمن ومشتري في مبيع (صح  
ولو فسخ) من له الخيار بغيبه صاحبه (لا) يصح خلافا لابي يوسف ثم يتوقف الفسخ  
فان بلغ صاحبه في المدة تم الفسخ ولو بعد مدة الخيار تم العقد بقبضه قبل الفسخ (وتم  
العقد) الذي شرط فيه الخيار (بموت) أي بموت من له الخيار ولا يورث عنه (ومضى  
المدة والاعتاق) من الم ترى (وقوابعه) طالب (الاخذ بالشفعة) أي لو اشترى دارا  
بالخيار فبيعت دار بجنبها وطلب أخذها بالشفعة تم العقد (ولو شرط المشتري) أو البائع  
(الخيار لغيره صح) استحسانا (وأي) من المشتري أو البائع أو الغير (أجاز أو نقض  
صح) كل من الأجازة والنقض استحسانا (فان أجاز أحدهما ونقض الآخر فلا سبق)  
منهما (أحق) بما فعل (وان كانا) أي الأجازة والفسخ (معا) أو لا يعلم وقتها (فالفسخ)  
أحق في الأصح (ولو باع عبيدين) بألف (على انه بالخيار في أحدهما ان فصل) ثمن كل  
واحد (وعين) العبد الذي فيه الخيار (صح والا) أي وان لم يعين ولم يفصل أو عين فقط  
أو فصل فقط (لا) يصح وكذا لو كان الخيار للمشتري تتأى الأنواع الأربعة (وصح خيار  
التعين) في القيمات لافي المثليات (فيما دون الأربعة) حتى لو اشترى أحد الثوبين  
أو الثلاثة على أنه يأخذ أيهما شاء بعشرة وهو بالخيار ثلاثة أيام صح وفي الأربعة  
لا يصح (ولو اشترى عبدا) مثلا (على أنهم بالخيار فرضي أحدهما لا يرد الآخر) خلافا  
لهم وكذا الخلاف في خيار الرؤية والعيب (ولو اشترى عبدا على أنه خيار أو كاتب



بصنعها يعني بدخولها بل بدخولها ودخول ضررتها من عيون المسائل (مسئلة) ان قيل أي رجل مكاف حلف بطلاق امرأته ثلاثا كاذبا ولا حنث عليه (فالجواب) انه مظلوم أشهد عند استخلاف الظالمه بالطلاق الثلاث انه لا يحلف كاذبا على ما هو الصحيح (مسئلة) ان قيل أي رجل قال لامرأته أنت طالق أو طلقك ولا يقع عليه الطلاق والحال انه لم يعلق ذلك على شيء (فالجواب) انه رجل عني به الاخبار كذبا لا يقع عليه الطلاق ذكره في البرازية عازيا الى شمس الأئمة الحلواني وقال في موضع آخر ان عني الاخبار عما مضى كذبا له في الديانة امساكها وفي القنية قال راقا للمحيط ما يقتضي انه يقع قضاء لاديانة لان القاضي يتهمه فلو أشهد قبل ذلك زالت التهمة ثم رقم للاصل في باب التلحمة وقال اذا تواضعا انا نخبر عن الطلاق والعناق على مال كذا ثم أخبر عنه لم يكن ذلك طلاقا ولا عتاقا ودين فيما بينه وبين الله تعالى لكن القاضي لا يصدقه وقد بسطت الكلام فيها في شرحي على الوهبانية

(فكان) العبد (بخلافه) بأن كان لا يحسن أدنى ما ينطلق عليه الكتابة والخبز (أخذه بكل الثمن) ان شاء (أو ترك) لغوات الوصف المرغوب فيه

### ﴿باب خيار الرؤية﴾

(شراء مال مبره) كزيت في زق وبر في جوالق (جائز) اذا اتفقا على أنه موجود في ملكه (وله) أي للمشتري (أن يردده اذا رآه وان رضى قبله) ولو فسح البيع قبل الرؤية صح ان علم البائع وهو غير موقت بوقت (ولا خيار لمن باع مال مبره) بأن ورث شيئا فباعه قبل الرؤية (ويبطل) خيار الرؤية (بما يبطل) به (خيار الشرط وكفت رؤية وجه الصبرة) وهو اسم لكوم من الحب (و) وجه (الرفيق) رجلا أو امرأة (و) وجه (الدابة) التي تركب (وكفلها) في الصحيح ورؤية القوائم ليست بشرط (و) كفت رؤية (ظاهر الثوب مطويا) وعند زفر لا بد من نشره ورؤية كله وعليه الفتوى (و) كفت رؤية (داخل الار) وعند زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وبه يقتضى وكفى جس شاة لحم ونظر ضرع شاة قنية وذوق مطعوم وشم مشعوم (ونظروا كيله بالقبض كنظره لا نظر رسوله) حتى لو اشترى طعاما ولم يره ورآه وكيله بقبضه سقط خياره ولو رآه رسوله بقبضه لا (وصح عقد الاعمى) ببيعاً أو شراء (وسقط خياره اذا اشترى بحس المبيع) اذا كان عما يعرف به (وشمه وذوقه) كذلك (وفي العقار) والشجر والعبد وكل ما لا يعرف بالشم والذوق (بوصفه) له بابلغ ما يمكن هذا اذا وجد الجس ونحوه قبل شرائه فلو بعده ثبت له الخيار بها الى أن يرضى بقول أو فعل (ومن رأى أحد الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر له ردهما) ان شاء لا رد الآخر وحده (ولا يورث) خيار الرؤية (نكحيار الشرط) فلومات المشتري قبل الرؤية لا ينتقل الى ورثته (ومن اشترى ما رأى) قاصدا شرائه عالما بأنه مرثيه وقت الشراء (خير ان تغير) عن الصفة التي رآها (والا) أي وان لم يتغير (لا) خياره (وان اختلفا في التغير فالقول للبائع) بيمينه وعلى المشتري البينة هذا لو المدة قريبة فلو بعدت فالقول للمشتري (و) القول (للمشتري) بيمينه (لو) اختلفا (في) أصل (الرؤية) لانه منكر (ولو اشترى عدلا) من الثياب ولم يره وقبضه (وباع منه ثوبا أو وهب) وسلم ثم اطلع على عيب في الباقي أمسكه ان شاء أو (رده بعيب لا بخيار رؤية أو شرط)

### ﴿باب خيار العيب﴾

(من وجد بالمبيع عيبا) ينقص الثمن (أخذه بكل الثمن) أو رده وما أوجب نقصان الثمن عند التجار عيب كالأباق) مطلقا الا اذا أبق من المشتري الى البائع فليس بعيب (والبول في الفراش والسرقة الا اذا سرق شيئا لا كل من المولى أو يسير اكفلس) وهذه عيوب في الصغير ما لم يبلغ فاذا بلغ فليس الماضي بعيب حتى يعود في يد البائع ثم يعود في يد المشتري (والجنون) وهو لا يختلف صغرا وكبرا ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودته عند المشتري (والبحر) نتن الغم (والدفن) نتن الابط (والزنا وولده)

وحررت المسألة هناك

جهدى والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل اى رجل قال  
لامرأته أنت طالق أمس  
ولا يقع عليه الطلاق  
(الجواب) أنه رجل  
تزوجها اليوم وهذا بخلاف  
ما لو قال لعبد أنت حرامس  
وقد اشتراه اليوم حيث  
يعتق لأنه اقرار بالحرية  
والحر لا يملك اما فى الاول  
فالطلاق أمس يمكن والحل  
اليوم من الحاوى القدسي  
(مسئلة) ان قيل اى رجل  
قال له آخرى اليك حاجة  
أتقتضيها لى فقال له نعم  
وحلف بالطلاق أنه يقتضيها  
ولم يقتضيها ولا يقع عليه  
الحنث (الجواب) ان كانت  
هذه الحاجة بينها السائل بأنها  
طلاق امرأته الخالف ثلاثا  
فله أن لا يطلقها ولا يصدق  
ولا يلزمه شيء من الظهيرة  
والخانية (مسئلة) ان قيل  
اى رجل قال لآخر كل امرأة  
أتزوجها حتى تقوم الساعة  
فهى طالق ثم تزوج امرأة  
ولا يقع عليه الطلاق  
(الجواب) أن هذا رجل  
أراد بقوله حتى تقوم الساعة  
قيام ذلك الرجل فى تلك  
الساعة فجعل قيامه غاية  
للتعليق وكذلك لو كان  
التعليق بعقد كل جارية  
يشترىها بذلك ونقل عن  
الامام الأعظم مشله حين

كلها عيب (فى الامة) دون الغلام ولو أمر فى الاصح الا اذا كان البحر والدفر فيه  
فاحسين أو يكون الزنا عادة له بحيث يتكرر أكثر من مرتين (والكفر) عيب فيه  
(وعدم الحيض) لبنت سبعة عشر وعندها خمسة عشر ويعرف بقولها اذا انضم اليه  
نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح (والاستحاضة والسعال القديم) لا المعتاد  
(والدين) الذى يطالب به فى الحال لا المؤجل لعنته وفى الفقه انه عيب مطلقا (والشعر  
والماء فى العين) قيد فيهما وكذا كل مرض فى العين ككثرة دمع (فلو حدث)  
عيب (آخر عند المشتري) واطلع على عيب كان عند البائع (رجع) المشتري (بنقصانه  
أورد) المبيع (برضا بائعه ومن اشترى ثوبا فقطعه) ولم يخطه فوجد به عيبا (رجع)  
بنقصان (العيب فان قبله البائع كذلك) أى مقطوعا (له ذلك) لأنه أسقط حقه (وان  
باعه المشتري لم يرجع بشيء) سواء كان عالما بالعيب وقت البيع أولا فى ظاهر الرواية  
(فلو قطعه) المشتري (وخاطه أو صبغه) أحمر أو نحوه مما يزد قيمته الثوب (أولت  
السويق) الذى اشتراه (بسمن) أو خبز الدقيق أو غرس أو بنى غير عالم بالعيب (فاطلع  
على عيب) كان عند البائع فى هذه الاشياء (رجع بنقصانه كما) يرجع بالنقصان (لو  
باعه) أى باع كلام من المذكورات (بعد رؤية العيب أو مات العبد) المراد هلاك  
المبيع عند المشتري (أو أعتقه) بلا مال ثم اطلع على العيب فانه يرجع بالنقصان  
والتدبير والاستيلاء كالاعتاق (فان أعتقه على مال) أو كاتبه (أو قتله) أو أبق لم  
يرجع بشيء وعن أبى يوسف أنه يرجع بالنقصان لان هذا القتل لم يتعلق به حكم  
دنيوى فكان كالموت (أو كان) المبيع (طعاما فأكله) أو (أكل) بعضه لم يرجع  
بشئ (راجع للمبيع) ولو اشترى بيضا أو قنأ أو جوزا أو بطيخا وكسره (ووجده)  
كله أو أكثره (فاسدا ينتفع به) ولو للعلف (رجع بنقصان العيب) ولا يرد هذا اذا علم  
بالعيب بعد الكسر فلو علم به قبله فكسره لم يرجع (والا) أى وان لم يكن منتفعا به  
أصلا (رجع) (بكل الثمن) هذا اذا لم يكن لقشره قيمة فلوله قيمة قيل يرجع بحصة اللب  
وقيل يرد القشر ويرجع بكل الثمن (ولو باع) المشتري (المبيع فرد) المبيع (عليه  
بعيب بقضاء) بان أنكر البائع الثانى الذى هو المشتري الاول كون العيب عنده  
فأثبتته المشتري الثانى بالبينة أو لم يقيم البينة خلفه القاضى فأبى اليمين (رده) المشتري  
الاول (على بائعه) ان يبرهن أن العيب كان عند البائع الاول (ولو) كان الرد عليه  
(برضالا) يرد على بائعه سواء كان العيب مما يحسد مثله كالمرض أولا كالأصبع  
الزائدة فى الصحيح (ولو قبض المشتري المبيع وادعى عيبا لم يجبر) المشتري (على دفع  
الثمن ولكن يبرهن) المشتري على ما ادعاه (أو يحلف ببائعه) اذا لم يقيم البينة (فان  
قال) المشتري (شهودى بالشام دفع) الثمن (ان حلف ببائعه) فان نكل لزم العيب  
بنكوله (وان ادعى) المشتري (أباقا) أو نحوه كبول وسرقة وجنون (لم يحلف ببائعه)  
اذا أنكر قيامه للحال (حتى يبرهن المشتري أنه أبق عنده) أى عند المشتري (فان  
برهن) المشتري على أنه أبق عنده (حلف) ببائعه (بالله ما أبق) وما بال وما مرق وما

حلفه أبو جعفر المتصور فقال  
في آخره حتى تقوم الساعة  
وعنى قيامه لا قيام الساعة  
من الظهيرية قلت وهذا  
ماذا وقف على السكون في  
الساعة أما إذا حركها بحركة  
الاعراب فلا يكون الحكم  
كذلك والله أعلم (مسئلة)  
ان قيل أى رجل أراد  
السفر فقالت له زوجته  
كل امرأة تستزوجها فهي  
طالق حتى تعود وكل أمة  
تشتريها فهي حرة الى أن  
تعود فقال نعم وتزوج  
واشترى أمة قبل عوده ولا  
حنت عليه (فالجواب) انه  
قصد بقوله نعم واحد  
الانعام فلا حنت من الظهيرية  
وغيرها وفي وسيط المحيط  
ان هذا في الديانة لا في  
القضاء (مسئلة) ان قيل  
أى رجل قال لامرأته كل  
امرأة أتزوجها عليك  
فهي طالق ثم تزوج  
امرأة غيرها قبل ان يفارقها  
ولا حنت عليه (فالجواب)  
انه أراد بقوله عليك حقيقة  
الاستعلاء يعنى على ظهرها  
أو عنقها أو رأسها حقيقة  
فلا يحنت من الظهيرية  
وعدم الحنت فيها ديانة نص  
عليه في وسيط المحيط لانه  
نوى حقيقة كلامه مسئلة  
ان قيل أى رجل قال  
لامرأته عندما أرادت  
تحليفه ان لا يتزوج عليها

جن (عندك قط) وفي الكبير بالله ما بقى مذبذب مبلغ الرجال (والقول في قدر المقبوض  
للقابض) فلو اختلفا بعد النقباض في عدد المبيع أهو واحد أم متعدد أو في عدد  
المقبوض فالقول للمشتري لانه قابض (ولو اشترى عبدين صفقة) واحدة (وقبض  
أحدهما) وجد بأحدهما عيبا لم يعلمه الا بعد القبض (أخذهما أو ردهما) سواء  
وجد بغير المقبوض عيبا أو بالآخر وهو الصحيح (ولو قبضهما ثم وجد بأحدهما عيبا  
رد المبيع) بمحضته (فقط) لجواز التفريق بعد التمام (ولو وجد بيبعض الكيلى أو  
الوزنى عيبا رد كله أو أخذه) كله لانه كشي واحد ولو في وعاءين على الاظهر (ولو  
استحق بعضه) أى بعض الكيلى أو الوزنى بعد القبض (لم يخبر في رد ما بقى) ولو في وعاءين  
ولو استحق قبل القبض يرد الباقي (ولو) كان المبيع (ثوبا) فاستحق بعضه (خبر) ان  
شأه أمسك الباقي أو رده (واللبس والركوب والمداواة) بعد الاطلاع على العيب (رضا  
بالعيب لا) يكون رضا استحسانا (الركوب للسقي أو للرد أو لشراء العلف ولو قطع)  
العبد (المقبوض بسبب) كان (عند البائع) كسرقة ولم يعلم به المشتري عند البيع ولا  
عند القبض (رده واسترد الثمن) وقال لا يردده ولكن يرجع بمحضته النقصان وعلى  
هذا الخلاف لو قتل العبد بسبب وجد في يد البائع (ولو برئ) البائع عند البيع (من  
كل عيب صح) البيع والشرط (وان لم يسم الشك ولا يرد بيبع) فيدخل في هذه  
البراءة العيب الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض

### باب البيع الفاسد

(لم يجز بيع الميتة والدم والخمر والخنزير) للمسلم (والحر وأم الولد والمدر) المطلق دون  
المقيد (و) لم يجز بيع (المسكاتب) الذى لم يرض بالبيع (فلو هلكوا) أى لو باع هذه  
الاشياء وهلكت (عند المشتري لم يضمن) عند أبي حنيفة وقال يضمن فى المدر وأم  
الولد قيمتهما (و) لم يجز بيع (السهل قبل الصيد) وكذا لو كان فى حظيرة لا يستطيع  
الخروج عنها اذا كان لا يؤخذ الا بحيلة (والطير فى الهواء) سواء أخذه ثم أرسله أولا  
وسواء كان يرجع اليه بعد الارسال أولا فى ظاهر الرواية (والحمل) وهو ما فى البطن  
(والنتاج) وهو ما يحمله هذا الحمل (والابن فى الضرع واللولؤ فى الصدف) وعن  
أبي يوسف أنه يجوز وبخبر اذا رآه (والصوف على ظهر الغنم) وعن أبي يوسف أنه  
يجوز بشرط جزئه فى الحال (والجذع فى السقف وذراع من ثوب) يضره القطع ولو  
أخرج البائع الجذع أو قطع الذراع قبل فسخ العقد انقلب صحيحا (وضربة القانص)  
أى الصائد وهو ما يخرج من الصيد بضرب الشبكة مرة (والمزبنة) وهى بيع الثمر  
بالمثلية على النخل بتمر بالمثناة مجذوز مثل كيله تخمينيا (والملاسة) للسلعة (والقاء  
الحجر) عليها والمناسبة أى نبذها للمشتري وهذه بيوع كانت فى الجاهلية فنهى عنها  
كلها (وثوب من ثوبين) أو عبد من عبد دين لجهة المبيع (والمراعى) أى الكلاء  
(وأجارها) سواء كان فى أرض مباحة أو مملوكة بدون الأرض قبل القطع والاحراز

(والنخل)

ولا يتسرى كل امرأة أطوها

فهى طالق وكل جارية  
أطوها فهى حرة فتزوج  
امرأة ووطنها واشترى  
أمة ووطنها ولا حنث عليه  
(فالجواب) ان هذا اليمين غير  
منعقدة لانها غير مضافة  
الى الملك فلا يبتنى عليها  
حنث كذا في وسيط  
المحيط (مسئلة) ان قيل  
ما الحكم في رجل قال  
لزوجته أنت طالق ان  
شئت وأبيت أو قال ان  
ان أبيت أو شئت أو لم تشأني  
(فالجواب) انها لا تطلق  
بهذا اليمين ابدالا لانه جعل  
الاباء والمشيئة شرطا واحدا  
في شرط اجتهاد ما عهما ولا  
يتصور من العدة قال  
وكذا في هذا كله لو آخر  
الطلاق لان المعنى يجمع  
الكل ولو قال لها أنت طالق  
ان شئت وان لم تشأني فهذا  
على وجهين اما ان قدم  
الطلاق أو آخر فان قدم ان  
شئت في مجلسها طلقت  
وان قامت من مجلسها من  
غير مشيئة تطلق لانه جعل  
المشيئة وعدم المشيئة كل  
واحد منهما شرطا على حدة  
لوقوع الطلاق فان شئت  
في المجلس وجسد أحد  
الشرطين وان قامت من  
غير مشيئة وجسد أحد  
الشرطين وهو عدم المشيئة  
في المجلس فلو آخر بان قال

(والنخل) وعند محمد يجوز اذا كان مجموعا وبه يفتى (ويباع دود القز وبيضه) عند  
محمد سواء ظهر القز أو لا وبه يفتى (و) لم يجز بيع (الآبق الا أن يبيعه عن يرضع أنه  
عنده ولبن امرأة) ولو في قدح سواء كان لبن حرة أو أمة (و) لم يجز بيع (شعر الخنزير  
(و) لكن (ينتفع به للخرز) عند محمد وعند أبي يوسف يكره ذلك وهو الصحيح وعدم جواز  
بيع الخنزير مع الموم بالاولى وأما غيره من الحيوانات كالقرد والذب فيجوز بيعها في  
الخمار (و) لم يجز (بيع شعر الانسان والانتفاع به) أيضا (و) لم يجز بيع (جلد  
الميتة قبل الدباغ وبعده يباع ويتنفع به) الا جلد انسان وخنزير وحية (كعظم الميتة  
وعصاها وقرنها ووضوفها وبرها) وشعرها ويباع عظم الفيل ويتنفع به خلافا ل محمد  
(و) لم يجز بيع (علو سقط) لانه له حق التعلى لا غير وهو ليس بعال (و) لم يجز بيع  
(أمة تبين أنه عبده) كذا (عكسه) وهو ما لو اشترى عبدا فاذا هي أمة استحسانا ولو  
اشترى بهيمة على أنه ذكرا فاذا هي أنثى صح وله الخيار (و) لم يجز (شراء ما يباع بالافل)  
من قدر الثمن الاول (قبل النقد) أى نقد كل الثمن الاول بأن يباع شيئا بعشرة ولم  
يقبض الثمن ثم اشتراه بخمسة لم يجز للربا مطلقا (وصح) البيع (فيما ضم اليه) كان  
باع شيئا بعشرة ولم يقبضها ثم شراها مع شيء آخر بعشرة فسد في الاول وجاز في الآخر  
بخصته (و) لم يجز بيع (زيت على أن يرته بظرفه وي طرح عنه مكان كل ظرف  
خمين رطلا) مثلا (وصح) البيع (لو شرط أن يطرح عنه وزن الظرف) لانه شرط  
يقضى به العقد (وان اختلفا في مقدار وزن (الزق) أو في تعيينه (فالقول للشاري)  
بيمينه (ولو أمر) مسلم (ذميا بشرا أو خيرا أو بيهما صح) وقولا لا يصح وعلى هذا الخلاف  
الخنزير (و) لم يجز بيع (أمة على) شرط (أن يعتق المشتري أو) ان (يدبر أو يكتب أو  
يستول أو الاحملها) أى لم يجز بيع أمة الاحملها (أو) على أن (يستخذمها البائع  
شهورا) لم يجز بيع (دار على أن يسكن) البائع (أو) على أن (يقرض المشتري) البائع  
(درهما أو) على أن (يهدى) المشتري (له) أى للبائع هدية (أو) على أن (لا يسلّم)  
المبيع (الى كذا) أى الى شهر مثلا (و) لم يجز بيع (ثوب على) شرط (أن يقطعه  
البائع ويخيطه قيضا) للشاري (وصح) استحسانا (بيع نعل على) شرط (أن يحدوه)  
البائع ويسويه (ويشركه) أى يضع عليه الشراك (لا) أى لا يصح (البيع) بثمن  
مؤجل (الى النيروز) وهو أول يوم من نزول الشمس في برج الحمل (و) الى (المهرجان)  
وهو أول يوم من نزول الشمس في برج الميزان (و) الى (صوم النصارى) وفطرهم (وفطر  
اليهود) وصومهم (ان لم يدر العاقدان ذلك) فلو عرفاه جاز (و) لم يجز البيع (الى قدوم  
الحاج) الى (الحصاد) وهو قطع الزرع (و) الى (الدياسة) وهى أن يوطأ الزرع بقوائم  
الدواب (والقطاف) وهو قطف العنب من الكرم (ولو كفل الى هذه الاوقات) التى  
لا يجوز تأخير الثمن اليها (صح وان أسقط) المشتري (الاجل) في الصور المذكورة  
(قبل حلوله صح ومن جمع) في البيع (بين حرو وعبدو) بين (شاة ذكوة وميتة بطل  
البيع فيهما) وهى لكل منهما ثمنان أو لا وقالان وهى لكل ثمنان في العبد والشاة



شئت وان لم تشائي فانت طالق لا تطلق بهذا اليمين أبدا لانه لما أخر الطلاق لم يكن قوله ان شئت كلاما تاما فيوقف على ذكر الطلاق فصار شرطاً واحداً فيشترط اجتماعهما في حالة واحدة ولا يتصور فان قال ان أكلت وشربت فما لم يوجد لم تطلق ولو قال لها أنت طالق ان أكلت وان شربت فأيهما وجد تطلق قال وهذا اذا أراد به التعليق اما اذا أراد به التحقيق يقع في الحال معناه أنت طالق على كل حال (مسئلة) ان قيل ما الحيلة لعدم وقوع الطلاق على من قال لزوجته أنت طالق ان شئت وان أبيت (فالجواب) انها تسكت حتى تقوم من مجلسها ولا يقع شيء كذا في العدة فان قلت قد قدمت المسئلة السابقة الوقوع بكل حال فيما اذا قال أنت طالق ان شئت وان لم تشائي فما الفرق بينهما قلت الفرق ان عدم التمسئة يتحقق بالقيام من المجلس بالسكوت والاياه لا يتحقق معه لان ذلك عدمي وهذا وجودي فتأمل والله أعلم (مسئلة) ان قيل ما مخلص من قال لزوجته ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت طالق بحيث لا يقع عليه الحنث

الذكية (وان جمع بين عبده ومدر) أو مكاتب أو أم ولد (وبين عبده وعبده غيره) بين (ملك ووقف صح) البيع (في القن وعبده وملك) بالحصه من الثمن  
 فصل في بيان أحكام البيع الفاسد اذا (قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد) خرج الباطل فلا يملك بالقبض (بأمر البائع) صريحاً أو دلالة بأن قبضه في مجلس العقد بحضرته ولم ينهه البائع ولم يكن فيه خياره (وكل من عوضه مال ملك) المشتري (المبيع بقيمته) يوم قبضه لو قيمياً وبمثله لو مثلياً هذا اذا تعذر رده بموت أو غيره والا فيجب رد العين (واكمل) أي يجب على كل (منهما فسخه) قبل القبض بمحض من الآخر وكذا بعد القبض مادام المبيع بحاله في يد المشتري (الا أن يبيع المشتري) قبل الفسخ (أو يهب) المبيع ويسلمه أو يتصدق به أو يرهنه (أو يحرر) أو يدبر أو يكتب أو يستولد (أو يبنى) في الدار فانه ينفذ البيع في الجميع ويمنع الفسخ لتعلق حق العبد به (وله) أي للمشتري (أن يمنع المبيع عن البائع) بعد الفسخ (حتى يأخذ الثمن منه وطاب للبائع ما ربح) في الثمن (لا) يطيب (للمشتري) ما ربح في مبيع يتعين (بالتعيين) بأن باعه بأزيد فتصدق بالربح (ولو ادعى) شخص (على آخر دراهم فقضاها اياه) وتصرف فيها ورجع (ثم تصادقانه لاشئ عليه طاب له) أي للدهي (ربحه وكره) تحريماً (النخس) بفحنتين وهو أن يزيد ولا يريد الشراء أو يدهجه بما ليس فيه ليروجه ويجزى في النكاح وغيره هذا اذا كانت السلعة بلغت قيمتها فان لم تبلغ لا يكره (و) كره تحريماً (السوم على سوم غيره) وهو أن يزيد في الثمن بعد تقرر الرضا به لارادة الشراء (و) كره تحريماً (تلقى الجلب) أي المجلوب أو الجالب اذا كان يضر بأهل البلد أو يلبس السوء على الواردين فلو انتفيا فلا (و) كره تحريماً (بيع الحاضر للمأدى) هذا في حالة قحط والا لا نعه دام الضرر (و) كره تحريماً (البيع عند اذان الجمعة) الاول الا اذا تباعوا وهما عريان فلا بأس به (لا) يكره (بيع من يزيد ولا يفرق) البائع (بين صغير وذو رحم محرم منه) كالأب والابن والام (يخلاف الكبيرين والزوجين) ولو صغيرين فانه لا يكره تفريقهما

### باب الاقالة

(هي فسخ في حق المتعاقدين) مطلقاً (بيع) جديد (في حق ثالث) بعد القبض فلو كان المبيع عقاراً فسلم الشفيع الشفعة ثم تقايل اقضى له بها (وتعبر بمثل الثمن الاول) حتى لو كانت عشرة دنانير فدفع اليه دراهم عوضها ثم تقايل ارجع بالدنانير لا بما دفع (وشرط الاكثر والاقل بلا تعيب و) شرط (جنس آخر لغو ولزومه الثمن الاول) بكل حال فلو باع عبداً بالالف وتقايل بالالف وخمسائة صحت بالف وكذا لو تقايل بخمسمائة والمبيع لم يتعيب وان تعيب صحت بخمسمائة ولو تقايل بغير جنس الثمن الاول فهي فسخ بالثمن ويلغوز كرجنس آخر (وهلاك الثمن من لا يمنع الاقالة وهلاك المبيع يمنع) الاقالة (وهلاك بعضه) أي المبيع يمنع (بقدره)

## باب التولية والمراجعة

(هي) أي التولية (بيعه بضمن سابق) بلا زيادة ربح (والمراجعة) بيع (به) أي بالثمن السابق (وبزيادة) ربح (وشرطهما كون الثمن الأول مثليا) كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة فلو كان عبدا أو ثوبا لا تحقق التولية والمراجعة (وله) أي للبائع بالمراجعة والتولية (أن يضم إلى رأس المال أجرة القصار والصبيغ والطرارز والقتل) والنشر (و) أجرة (حمل الطعام وسوق الغنم) والضابط أن كل ما يزيد في المبيع أو في قيمته يضم واعتمد العيني وغيره عادة التجار (ويقول قام على بكذا) ولا يقول اشتريته بكذا (ولا يضم أجرة الراعي والتعليم) سواء كان تعليم القرآن أو غيره (و) لا يضم (كرأيت الحفظ فان خان) البائع (في) بيع (المراجعة) بأن ظهرت خيانتة باقراره أو بالينة أو بنكوله فالمشتري بالخيار أن شاء (أخذ) بكل ثمنه أو رده على البائع (وحط) قدر الخيانتة من الثمن (في) بيع (التولية) ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه (ثانيا) فإن باعه بربح لم يحط (طرح عنه كل ربح قبله وان أحاط) الربح (بثمنه لم يراج) أي لم يبيعه مراجعة خلافا لهما فلو اشترى ثوبا بعشرة وقبضه ثم باعه بخمسة عشر وتقابضاه ثم اشتراه بعشرة يبيعه مراجعة بخمسة ولو اشتراه بعشرة وباعه بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة أصلا ولو بين ذلك أو باع بغير الجنس أو تخلل ثالث جاز اتفاقا فقع (ولو اشترى ماذون مديون) بمحيط (ثو) باعشرة وباع من سيده بخمسة عشر يبيعه (المولى يبع) مراجعة على عشرة وكذا العكس (والمكاتب كالمأذون ولو بين أنه اشتراه من عبده المأذون المديون أو من مكاتبه له أن يبيعه مراجعة على خمسة عشر (ولو كان) البائع (مضاربا) معه عشرة بالنصف اشترى بها ثوبا وباعه من رب المال بخمسة عشر (يبيع) الثوب (مراجعة) رب المال باثني عشر ونصف (لأن نصف الربح ملكه وكذا عكسه كما يأتي (ويراجع بلا بيان بالتعيب) بأقصة مماوية أو بصنع المبيع (ووطء الثيب) أن لم ينقصها الوطء (ويراجع) ببيان بالتعيب ووطء البكر) أي أن فاعا عينها بنفسه أو فقاها أجنبي أو ووطئها وهي بكر لم يبيعه مراجعة حتى يبين (ولو اشترى) شيئا (بألف نسيت) وباع بربح مائة (حالة) (ولم يبين) أنه اشتراه نسيت (خير المشتري) بين رده وأخذه بكل الثمن (فان أ تلف) المشتري المبيع أو تلف بنفسه (فعلم) بذلك (لزم بألف ومائة) ولا يرجع بشيء (وكذا التولية) في جميع ما مر وقال أبو جعفر المختار للفتوى الرجوع بفضل ما بين الحال والمؤجل بجر (ومن ولي رجلا شيئا قام عليه) أي باع منه تولية بثمن قام عليه (ولم يعلم المشتري بكم قام عليه فسد) البيع (ولو علم) المشتري مبلغ الثمن (في المجلس خير) بين الأخذ والرد ولو علم بعد التفرق عنه لا يجوز إلا بتجديد العقد

(فصل) في التصرف في المبيع والثمن من قبل القبض والزيادة والحط فيهما وتأجيل الديون (مع بيع العقار قبل قبضه) خلافا للمجد (لا) يصح (بيع المنقول) قبل قبضه سواء كان طعاما أو غيره بخلاف ماله وهبه أو تصدق به أو رهنه من غير البائع

(فالجواب) أن مخلصه أن يطلقها ثلاثا على ألف ولا تقبل حتى يعفى اليوم فانه لا يقع عليه شيء فيمارى عن أبي حنيفة رضي الله عنه وعليه الفتوى لانه أتى بالتطبيق على ألف وان هذا تطبيق مقيد والمقيد يدخل تحت المطلق فينعدم شرط الحنث وهو عدم التطبيق فلا تطلق وفي قياس ظاهر الرواية عليه الثلاث نقلها في وسيط المحيط عن العيون (مسئلة) ان قيل أي امرأة كانت تحت رجل عشر سنين فلما حبلت خرجت من نكاحه وحرم عليه وطؤها والحال انه لم يعلق طلاقها ولا حرمتها على حبلها (فالجواب) ان هذه امرأة طلقت من رجل فظنت الاياس فقضيت عدتها بالاشهر ثم تزوجت بعد عشر سنين فلما حبلت تبين انهم لم تكن آيسة وان عدتها بالاقراء لا بالاشهر فهي معتدة بعد فساد النكاح وحرم عليه وطؤها (مسئلة) ان قيل أي رجل كان على السطع ومعه آخر فسقط أحدهما ومات فحرمت على الآخر امرأته (فالجواب) ان امرأة الحي كانت أمة الذي سقط والزواج بعض ورثته فصارت الأمة ميراثا فحرمت

عليه (مسئلة) ان قيل أى

رجل نظر الى امرأة أول  
النهار كانت حراما عليه  
فلما كان عند الضحوة  
حلت له فلما كان عند الظهر  
حرمت عليه فلما كان عند  
العصر حلت له فلما كان  
عند المغرب حرمت عليه  
فلما كان نصف الليل  
حلت له فلما كان في اليوم  
الثاني عند أول النهار  
حرمت عليه وعند الضحى  
حلت له وعند الظهر حرمت  
عليه وعند العصر حلت له  
وعند المغرب حرمت عليه  
وعند العشاء حلت له  
(فالجواب) انه رجل نظر  
الى أمة غيره فهي حرام  
عليه فعند الضحوة اشتراها  
وأسقط الاستبراء بحيلة  
حلت له فعند الظهر أعتقها  
حرمت عليه وعند العصر  
تزوجها حلت له فعند  
المغرب طاهر منها حرمت  
عليه فعند نصف الليل كفر  
حلت له وفي اليوم الثاني  
أرل النهار طلقها حرمت  
عليه فعند الضحوة تزوجها  
حلت له فعند الظهر طلقها  
ثانيا حرمت عليه فعند  
العصر تزوجها حلت له  
فعند المغرب ارتد والعياذ  
بالله تعالى حرمت عليه فعند  
العشاء عاد الى الاسلام  
حلت له (ويستل) عنها  
بوجه آخر يقال أى رجل

جاز عند محمد وهو الأصح وأجمع وأعلى صحة الوصية (ولو اشترى مكبلا كبل حرم) على  
المشتري (بيعه وأكله حتى يكبله) ولو كاله البائع بعد البيع بحضرة مرة كفى وعليه  
الجمهور ولو اشتراه مجازفة يجوز له الأكل والبيع قبل كبله بعد القبض (ومثله  
الموزون والمعدود ولا المذروع) فلو اشترى مذكروا بشرط الذرع جاز لبسه وبيعه  
قبل ذرعه اتفاقا (وصح التصرف) للبائع (في الثمن قبل قبضه) وصح للمشتري  
(الزيادة فيه) أى الثمن بعد بيان قدره في البيع (وصح للبائع) (الحط منه) أى من  
الثمن للمشتري بعد بيان قدره فيه وصح للبائع الزيادة في المبيع بعد العلم بقداره  
(ويعلق الاستحقاق) أى استحقاق البائع والمشتري في الثمن والمبيع (بكاه) أى  
بكل ما وقع عليه العقد من الثمن والمبيع والزيادة (وصح تأجيل كل دين) فلو باع  
بشمن حال ثم أجله أجل معلوما صح ولزم (غير القرض) فإن تأجيله لا يلزم حتى لو أجله  
عند الاقتراض فله أن يطالبه في الحال

### باب الرابع

(هو فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال) غالب الان يبيع الدراهم بالدراهم  
متساوية نسبية ربا والفضل ليس بمال (وعلمته) أى علمه الربا (القدر) وهو الكيل  
فيما يكمل والوزن فيما يوزن (والجنس فخرم الفضل والنساء) أى التأخير (بهما)  
أى بالقدر والجنس ولو غير مطعوم كخص وحديد فلا يجوز بيع الخنطة بالخنطة  
متفاضلا ولو يدا بيد ولا بنساء ولو متساويا (و) حرم (النساء فقط بأحدهما) فيجوز بيع  
البر بالشعير متفاضلا يدا بيد لانسيئة والذهب بالفضة كذلك (وحلا) أى الفضل  
والنساء (بعدهما) أى القدر والجنس فيجوز بيع المكمل بالاوزون بالتفاضل  
والنساء (وصح بيع المكمل كالبر والشعير والتمر والمخ والموزون كالنقدين وما  
ينسب الى الرطل) كالدهن ونحوه (بجنسه متساويا لا متفاضلا) جيدة كريدته (فلو باع  
صاعا جيدا من خنطة بصاعين رديئين منها لا يجوز) (ويعتبر التعيين لا التقابض في غير  
الصرف) حتى لو باع برا بربيعينهما وافرقتا قبل القبض جاز (وصح بيع الحفنة) وما لم  
يبلغ نصف الصاع فهو في حكم الحفنة (بالحفنتين والتفاحة بالتفاحتين والبيضة  
بالببيضتين والجوزة بالجوزتين والتمر بالتمرتين) وقال محمد لا يصح في جميع ذلك وصح  
(و) صح بيع (الفلس بالفلسين بأعيانهما) حتى لو كان أحدهما بغير عينه لا يصح  
(و) صح بيع (اللحم بالحيوان) سواء كان من جنسه أولا (و) صح بيع (الكرباس  
بالقطن) مطلقا متساويا أو متفاضلا (و) صح بيع (الرطب بالرطب) متماثلا (أو  
بالقطن متماثلا) أى كيبلا بكيل وعندهما لا يصح (و) صح بيع (العنب) بالعنب سواء  
علم التفاوت بعد الجفاف أولا ولا يصح بيع العنب (بالزبيب) (و) صح بيع (اللحوم المختلفة  
بعضها ببعض متفاضلا) (و) صح بيع (البن البقر والغنم) أى يبيع بعضها ببعض  
متفاضلا (وخل الدفل) وهو أردأ التمر (بخل العنب وشحم البطن بالآلية أو باللحم

نظر الى امرأة في أول النهار  
فكانت حراما عليه فلما كان  
نصف النهار حلت له فلما  
كان وقت العصر حرمت  
عليه فلما كان وقت المغرب  
حلت له فلما كان وقت  
الصبح من اليوم الثاني  
حرمت عليه فلما كان وقت  
الظهر حلت له فلما كان  
وقت العصر حرمت عليه  
فلما كان وقت المغرب  
حلت له فلما كان وقت  
الصبح من اليوم الثالث  
حرمت عليه فلما كان وقت  
الضحى حلت له (فالجواب)  
انه رجل نظر الى أمة لغيره  
في أول النهار من اليوم  
الأول فهي حرام عليه  
فاستراها في نصف النهار  
حلت له ثم أعتقها في العصر  
فحرمت عليه ثم تزوجها في  
وقت المغرب حلت له ثم ظاهر  
منها في وقت الصبح من اليوم  
الثاني فحرمت عليه ثم أعتق  
رقبة كفارة في نصف النهار  
حلت له ثم طلقها تطليقة  
واحدة في وقت العصر  
فحرمت عليه ثم راجعها في  
وقت المغرب حلت له ثم  
ارتد عن الاسلام والعباد  
بالله تعالى في وقت الصبح  
من اليوم الثالث فحرمت  
عليه ثم رجع الى الاسلام  
في وقت الضحى حلت له  
والله أعلم من التهذيب  
(مسئلة) ان قيل أي

والخبر بالبر والدقيق متفاضلا) راجع للجميع (لا) أي لا يصح بيع البر بالدقيق أو  
بالسويق سواء كان متساويا ولا (و) لا يصح بيع (الزيتون بالزيت والسهم  
بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج أكثر مما في الزيتون والسهم) ليكون الدهن  
بمثله والزائدة بالتغل (ويستقرض الخبز وزنا لاعددا) عند أبي يوسف وعليه الفتوى  
(ولاربا بين السيد وعبد) مديونا كان أولا في الصحيح (ولا بين المسلم والحربي ثمة) أي  
في دار الحرب خلافا لأبي يوسف

### باب الحقوق

(العلو لا يدخل بشراء بيت بكل حق) إلا أن ينص عليه (و) لا يدخل العلو (بشراء  
منزل إلا) أن يقول اشتريته (بكل حق هو له أو بعراقه أو بكل قليل وكثير هو فيه أو منه)  
فيتمتذ يدخل (ودخل) العلو (بشراء دار كالكنيف) وبئر الماء والأشجار التي في  
مخنها والبستان الداخل لا الخارج إلا إذا كان أصغر منها فدخل تبعها (لا الظلة) وهي  
السباط (لا) أن يقول (بكل حق) وعندها تدخل بلاذ كر لومة فتحا في الدار وفي  
عرفنا يدخل العلو في جميع ذلك (ولا يدخل الطريق) الخاص (والمسيل) وهو موضع  
جرى ماء المطر ونحوه (والشرب) وهو النصيب من الماء (إلا) إذا قال اشتريت (بنحو  
كل حق بخلاف الإجارة) والرهن أو الوقف فأنها تدخل وإن لم يقل ذلك

### باب الاستحقاق وبيع الفضولي

(البينة حجة متعديّة) حتى تظهر في حق الكافة كما إذا اشترى أمة فادعى انها حرة  
الأصل وبرهن رجع بالثمن على البائع وثبتت حريته في حق كافة الناس (لا) أي  
ليس (الإقرار) حجة متعديّة حتى يقتصر على المدعي (والتناقض) في الدعوى (يمنع  
دعوى المالك) كما لو اشترى أمة ثم ادعى انها ملك فلان وفلان يدعيها وأقام المشتري  
بينة لا تقبل (لا) أي لا يمنع التناقض دعوى (الحرية والطلاق والنسب مبيعة ولدت  
عند المشتري لا باستيلا دمنه) فاستحققت بينة تبعها ولدها وإن أقر (المشتري) بها  
لرجل لا (يتبعها ولدها) فرجع بالثمن في الأولى دون الثانية (وإن قال) عبد (لمشتري  
اشترى فأنما عبد فاشتراه) بقوله (فإذا هو حر فإن كان البائع حاضرا أو غاب غيبة  
معروفة) أي معلومة (فلا شيء على العبد وإلا) بأن غاب غيبة منقطعة (رجع المشتري  
على العبد) بالثمن (و) رجع (العبد على البائع) أن ظفربه ولو قال اشترى فقط لا  
يرجع عليه اتفاقا (بخلاف الرهن) إذا وجد حرا حيث لا يرجع المرتهن على العبد  
ولو كانت غيبة الراهن منقطعة (ومن ادعى حقا) مجهولا (في دار فصول على مائة) درهم  
(فاستحق بعضها لم يرجع) المدعى عليه على المدعي (بشيء) ولو استحق الكل  
رجع بما أداه (ولو ادعى كلها) والمسئلة بمجالها (رجع) على المدعي (بقسطه) من بدل  
المطعم ومن باع (بلا غيره) بلا أمره توقف إذا كان الغير بالغاعاقلا والالم ينعقد أصلا  
(فلما لا أن يفهمه) ولودلالة بأن يبيع المعقود عليه من غيره (و) أن (يجيزه) ولودلالة



رجل له عشر جوار يجوز  
له وطؤه فاشترى جارية  
أخرى فحرم عليه وطء الكل  
(فالجواب) ان هذا رجل له  
احدى عشرة جارية قال لهن  
احدا كن حرة ثم باع عشرامنهن  
لرجل واحد جازله وطؤه  
لان الاقدام على البيع  
دليل على ان المقتقة غيرهن  
ثم باع الحادية عشر فاشتراها  
مشتريهن حرمت عليه لانا  
هلما ان واحدة منهن  
معتوقة وهى غير معينة  
كما كانت وكن الاحتمال قد  
انقضى قبل الاخيرة فلما باع  
الاخيرة عاد الاحتمال من  
التهديب (مسئلة) ان قيل  
أى امرأتين تزوجتا بصبي  
رضيع ولاحداهما ابن  
فأرضعت الزوج حرمتا  
عليه (فالجواب) انهما امتا  
رجل واحداهما أم ولد  
فزوجهما من هذا الصبي  
فأرضعته أم الولد ابن مولاها  
صار زوجها ابنا لمولاها  
فحرمتا عليه (مسئلة) ان  
قيل أى رجل له امرأتان  
أرضعت احدهما صبيا  
حرمت الأخرى عليه وحدها  
(فالجواب) ان هذا رجل  
زوج ابنة الصغير أمة  
لانسان فاعتقها سيدها  
واختارت نفسها ووقعت  
الفرقة بينهما ثم انها تزوجت  
بزوج آخر وله زوجة فجات  
فلك الزوجة وأرضعت

بأن يقبض الثمن من مشتريه (ان بقى العاقدان) أى البائع الفضولى (و) المشتري  
المعقود عليه (وهو المبيع) (و) المعقود (له) وهو المالك والمعقود (به) وهو الثمن (لو)  
كان الثمن (عرضا) ولا فضولى القسح قبل الاجازة (وصح عتق مشتري من غاصب بالاجازة  
بيعه) استحسانا عندهما خلافا للمجد (لا يبيعه) أى لا يصح بيع المشتري من الغاصب  
وان أجاز المولى (ولو قطعت يده عند المشتري فأجيز) بيع الغاصب (فأرضعه  
لمشتريه) (لكن) (تصدق) المشتري (بما زاد على نصف الثمن) من الارش (ولو باع  
عبد غيره بغير أمره فبرهن المشتري على اقرار البائع الفضولى أو) اقرار (رب العبد  
انه لم يأمره بالمبيع وأراد) المشتري (رد المبيع) وقال بعنى بلا أمر صاحبه وقال  
البائع بل بأمره (لم يقبل) برهانه (وان أقر البائع) الفضولى (بذلك) أى بأن رب العبد لم  
يأمره (عند القاضي بطل المبيع ان طلب المشتري ذلك) أى بطلان المبيع ونقضه  
(ومن باع دار غيره وأدخلها) المشتري (فى بنائه) ثم استحققت الدار (لم يضمن البائع)  
قيمة الدار

### باب السلم

هو بيع آجل بعاجل اعلم ان المبيع يسمى مسلفا فيه والثمن رأس المال والبائع مسلما  
اليه والمشتري رب السلم (ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه ومالا) يمكن  
فيه ذلك كالحيوان والجواهر والالآت (فلا) يصح فيه (فيصح فى المكيل) كيلا (و) فى  
(الموزون المئمن) وزنا لا الثمن كالدرهم والدنانير (و) يصح فى (العددى المتقارب)  
عددا (كالجوز والبيض) سواء كان بيض نعامة أو غيرها (و) يصح فى (الفلس) وهو  
الاصح (والابن) وهو الطوب النى (والآجر) وهو الطوب المحرق (ان سمي ملين) أى  
قالب (معلوم) يصح فى (الذرى) ذرعا (كالثوب ان بين الذراع والصفة والصنعة لا)  
أى لا يصح (فى الحيوان) لافى (أطرافه) كالرؤس والأكارع وهى مادون الركبسة  
من القوائم ولو أسلم فيه وزنا فالصحيح الجواز (و) لافى (الجلود عددا) الا اذا بين الطول  
والعرض والصفة (و) لافى (الخطب خرما) لافى (الرطوبة) وهى البرسيم (جرزا)  
أى خرما الا اذا بين طول ما تشبه الحزمة فنجوز ان كان يعرف به ولا يتفاوت (و) لافى  
الجوهر والخرز) ويصح فى صغار الالآت التى تباع وزنا (و) لافى الشئ (المنقطع) عن  
أيدى الناس سواء كان موجودا عند العقد منقطع عند المحل أو عكسه أو موجودا فى  
الوقت منقطع عا قىما بين ما ولوه موجودا من وقت العقد الى وقت المحل يصح اتفاقا (ولا)  
فى (السمل الطرى) فى غير وقته وزنا وعددا وفى وقته يصح وزنا لا عددا ولو فى بلد لا ينقطع  
أصلا كصير يصح فى جميع الاحيان (وصح) السلم (وزنا) لا عددا (لو) العمل (مالا)  
(و) لافى (اللحم) مطلقا لا يصح ان بين جنسه ونوعه وسنه وصفته وموضعه وقدره وعليه  
الفتوى (و) لا يكىال أو ذراع بعينه (لم يدركه) واذا عرف وكان محالا ينقبض ولا  
ينبسط كالنصعة يصح وان كان كالجراب لا يصح الا فى قرب الماء استحسانا أو الا فى

العصبى الذى كان زوج

ضرتها بلبن هذا الرجل  
خربت ضررتها على زوجها  
لانها صارت امرأة ابنه لانها  
لما أرضعته بلبنه صار ابنه  
من الرضاع وقد كانت ضررتها  
امرأة لهذا الرضيع فصار  
الرجل متزوجا حليلة ابنه  
فلا يجوز كما فى النسب من  
التهديب **(مسئلة)** ان  
قيل أى امرأة تزوجت  
رجلا ثم أرضعت صبيا أجنبيا  
عنه فخرمت عليه **(فالجواب)**  
ان هذه كانت أمة لانسان  
فزوجها صبيارضيعة ثم  
أعتقها واختارت نفسها ثم  
تزوجت رجلا آخر فولدت  
منه ثم أرضعت ذلك الصبي  
الذى كان زوجها أولا  
فوقعت الفقرة بينهما وبين  
الزوج الثانى لان الزوج  
الاول صار ابنا للزوج  
الثانى بالرضاع وقد كانت  
هى امرأته فتصير امرأة  
ابن للزوج الثانى فلا تحل  
له أبدا **(مسئلة)** ان  
قيل أى رجل تحل له زوجته  
بالنهار وتحرم عليه بالليل  
**(فالجواب)** أن هذا رجل  
قال لامرأته أنت على  
كظهر أُمى ليلا فأنها تحل له  
نهارا ويكون مظاهرا منها  
ليلا والله أعلم **(مسئلة)**  
ان قيل أى امرأة طلقها  
زوجها فلزمته أربع عدا  
**(فالجواب)** أن هذه أمة

**(برقرية)** معينة كالحيلة ولو عين حنطة أقليم كالصعيدية صح **(أو غرة فحيلة معينة مشروطه)**  
أى شرط جواز السلم **(بيان الجنس)** أى جنس المسلم فيه كبر أو صغير **(و)** بيان **(النوع)**  
كصعيدية أو بحيرية **(و)** بيان **(الصفة)** كجيد أو ردى أو وسط **(و)** بيان **(التدرج)**  
كعشرة أو أدب أو أرطال **(و)** بيان **(الاجل)** المعلوم فلا يصح السلم الا مؤجلا **(وأقله)**  
شهر **(فى الأصح)** وعليه الفتوى **(و)** بيان **(قدر رأس المال فى المكيل والموزون)**  
والمعدود **(ولو مشارا اليه وقال لا يشترط معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة ولو كان**  
رأس المال ثوبا أو حيوانا يصير معلوما بالاشارة اتفاقا **(و)** شرطه بيان **(مكان الايقاع)**  
فيما له حمل **(ومؤنة)** **(من الاشياء)** كالبر ونحوه وقال ان شرطه صح ولا يتعين مكان  
العقد للتسليم **(ومالا حمل له)** ولا مؤنة كالمسك والكافور القليلين **(يوفيه حيث شاء)** وهو  
الأصح **(و)** شرطه **(قبض رأس المال قبل الافتراق)** بالابدان وهو شرط لبقاء العقد على  
الصحة لا لانعقاده **(فان أسلم مائتي درهم فى كروم أو قدينا عليه)** أى على المسلم  
اليه **(ومائة نقد افالسلم فى)** حصة **(الدين باطل)** وفى حصة النقد يجوز ولا يشيع الفساد  
فانه طارح حتى لو نقد الدين فى مجلسه صح فى الكل ولو أحدهما دنانير أو على غير  
العاقبة فسد فى الكل والكمرستون قفيز أو القفيز اثنا عشر صاعا **(ولا يصح التصرف)**  
للمسلم اليه **(فى رأس المال و)** لا لب السلم **(فى)** المسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية أو  
مرابحة ولو عين عليه حتى لو وهبه منه كان اقالة اذا قيل **(فان تقابلا السلم)** بعد قبض  
رأس المال **(لم يشتر)** رب المال **(من المسلم اليه برأس المال شيئا)** قبل قبضه بحكم  
الاقالة استحسانا هذا اذا كان السلم صحيحا ولو كان فاسدا جازا لاستبدال كسائر  
الديون **(ولو)** أسلم الى رجل فى كروم أو محل الاجل **(اشترى المسلم اليه كروا أمر)**  
المشتري **(رب السلم بقبضة قضاء)** مما عليه **(لم يصح)** القضاء للزوم الكيل مرتين ولم  
يوجد **(وصح)** القضاء **(لو)** كان الكمر **(قرضا أو أمره بقبضه له)** أى للمسلم اليه **(ثم)**  
بقبضه **(انفسه ففعل)** أى فأكاله له ثم أكاله لنفسه **(ولو أمره)** أى المسلم اليه **(رب السلم)**  
ان يكيله **(أى المسلم فيه)** **(فى ظرفه)** أى فى ظرف رب السلم **(ففعل)** وكال **(وهو)** أى  
رب السلم **(فائب لم يكن قبضا)** وعليه أن يكيله ثانيا بحضرة المشتري **(بخلاف المبيع)**  
فانه لو اشترى من آخر طعاما معيناً وأمره أن يكيله فى ظرف المشتري ففعل وهو غائب  
فهو قبض **(ولو أسلم أمة فى كروم)** **(وقبضت الأمة فتقابلا)** السلم **(فماتت)** فى يد المسلم  
اليه **(أو ماتت قبل الاقالة تبقى)** عقد الاقالة فيما لو تقابلا فماتت **(وصح)** فيما لو ماتت  
قبل الاقالة لبقاء العقود عليه وهو المسلم فيه **(وعليه)** أى على المسلم اليه **(قيمتها)** يوم  
قبضها فى صورتين **(وعكسه شراء عابا ألف)** بأن يشتري أمة بألف ثم تقابلا فماتت  
فى يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا بعده وتمت بطلت أيضا **(والقول لذى الراداة)**  
والتأجيل لا تنافى الوصف **(وهو الراداة)** **(والاجل وصح السلم والاستصناع)** ومنه  
طلب عمل الصفة استحسانا **(فى نحو خوف وطشت وققم)** ان كان يعرف بالوصف **(و)**  
اذا عمل الصانع **(له)** أى للمستصنع **(الخيار اذا رآه)** بين أخذه وتركه بخيار الرؤية

صغيرة تحت حرق فطلقها يجب عليها الاعتداد بالاشهر شهر ونصفا فلما دنت مدة انقضاء العدة بالاشهر بلغت بالحيض فانتقلت عدتها الى الحيض لانها قدرت على الاصل قبل حلول المقصود بالحلف فلما آن فراغ عدتها هتقت فلزمته اعدة الحرائر ثلاث حيض فلما كان اوان انقضاء العدة مات عنها زوجها فلزمته اعدة الوفاة **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة أولى فطلقت ثلاثا فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره والحال أنه لم يعلق الثلاث على تلك الواحدة التي أوقعها (فالجواب) أن هذا رجل قال لامرأته كذا وقع عليك طلاق فأنت طالق ثم طلقها واحدة فطلقت ثلاثا لأنه لما أوقع عليها الطلقة الواحدة طلقته ثانية بقوله كذا وقع عليك طلاق فأنت طالق لأن طلاقه قد وقع عليها فيقع المعلق على الوقوع فلما وقعت الثانية بمقتضى ذلك وقعت الثالثة ضرورة التعليق بكلام من الحاوي القدمي **مسئلة** ان قيل أى رجل طلق امرأته طلاقا واحدة فطلقت ثنتين ولم يكن علق الثنتين على

(وللصانع بيعه قبل أن يراه) المستصنع لا بعد رؤيته واختياره (وموجه) الاستصناع (سلم) فتشترط فيه شرائط السلم وعندهما هو استصناع ولو ضرب الاجل فيما لا تعامل فيه صار سلبا اتفاقا (متفرقات صبيع الكلب) ولو عقورا (والفهد) والفيل والقرد (والسباع) بسائر أنواعها حتى الهرة (والطيور) سواء علمت أولا (والذي كالمسلم في بيع غير الخمر والخنزير) وميته لم تحت حتف أنفها وصح شراؤه عبدا مسلما ومصحفا ويجبر على بيعه (ولو قال) لرجل (بيع عبدك من زيد بألف) درهم (على أني ضامن لك مائة سوى الألف فباع صح بألف) ويأخذه من المشتري (وبطل الضمان) فلا شيء على الضامن (وان زاد) قوله (من الثمن فالألف على زيد والمائة على الضامن ووطء زوج) الأمة (المشترأة) التي زوجها مشترىها قبل قبضها (قبض) لمشتريها (لا عقده) أى لا يكون مجرد عقده قبضا استحسانا (ومن اشترى عبدا) أى منقولا اذا العقار لا يبيعه القاضى (فغاب) المشتري قبل القبض ونقد الثمن (فبرهن) البائع على بيعه وغيبته معروفة لم يبيع لدين البائع والا) بان لم يدر مكانه (يبيع لدينه) أى بأهه القاضى أو مأموره وأعطى الثمن وما فضل يسكه للغائب وان نقص تبعه البائع اذا ظفربه (ولو ظاب أحدا المشتريين) قبل نقد الثمن والقبض (فلما حضر دفع كل الثمن وقبضه وحبسه) اذا حضر شريكه (حتى ينقد) أى يؤدى (شريكة) حصته من الثمن (ومن باع أمة بألف مثقال ذهب وفضة) ولم يعين (فهما) أى الذهب والفضة (نصفان) فيجب من كل منهما خمسمائة مثقال (وان قضى زيفا) بدلا (عن جيد) كان له على آخر جأه لابه فلو علم وأنفقه كان قضاء اتفاقا (وتلف) أو أتلفه فلو قائما رده اتفاقا (فهو قضاء) لحقه وقال أبو يوسف اذا لم يعلم يرد مثل زيفه ويرجح بجيده استحسانا وبه يفتى (وان أفرخ طيرا أو باض أو تنكس) أى استتر (ظبي في أرض رجل فهو) أى كل واحد منهما (لمن أخذه) لأرب الأرض الا اذا هيا أرضه لذلك فهو له ولو غسل النخل في أرضه ملكه مطلقا (ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشرط) الفاسد (البيع والقسمة) بين الشريكين (والاجارة والاجارة) بالزاي (والرجعة والصلح عن مال والابراء عن الدين وعزل الوكيل) في رواية وفي أخرى يجوز وهو الصحيح (والاعتكاف) في رواية والذي عليه الاكثر صحة تعليق الاعتكاف والمنذور بالشرط (والمزارعة والمعاملة) وهى المساقاة (والاقرار والوقف والتحكيم وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والخلع والعق والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمدو) عن (الجراحات) التي فيها القصاص كالوفضة (وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار الشرط وعزل القاضى) وأمثلة النوعين في المطولات وقد ذكرناها في الاصل

كتاب الصرف

تلك الطلقة (فالجواب) أنه رجل قال لزوجته كلما طلقك فأنت طالق فلما طلقها واحدة وقعت الثانية المعلقة على تطبيقه بهامن الحاوي القديسي (مسئلة) ان قيل أي اخوين تزوجا باختين ثم طلق كل واحد منهما زوجته طلقة واحدة فليس لواحد منهما أن يعيد زوجته الى عصمته حتى تعتدهى وأختها ولو تزوج كل واحد منهما زوجة أخيه يوم الطلاق صح (فالجواب) أن هذه وقعت في زمن الامام الاعظم أبي حنيفة رضى الله عنه وذلك أنه رقت على كل واحد زوجة أخيه خطأ فدخل بها ووطئها ولم يعلم بذلك حتى أصبحا فسألوا أبا حنيفة عن ذلك فطلبوا الحيلة فيه فقال أبو حنيفة يطلق كل واحد منهما امرأته تطلقه ثم يتزوج كل واحد موطوءة لأنه يصير كل واحد متزوجا امرأتهى تعتد منه وليست أختها في هدته ولو تزوج امرأته بعدما طلقها لا يجوز لان أختها تعتد منه (مسئلة) ان قيل ان العدة تجب على النساء من وجهين الطلاق أو الوفاة فالعدة على الرجل من كونه (فالجواب) أنها على الرجل من تسعة أوجه الاول اذا كان له أربع

(هو) شرطا (بيع بعض الاثمان) أى ما خلق للثمنية ومنه المصوغ (بيعض فلو تجانسا) كالذهب بالذهب (شرط التماثل) فى القدر وزنا (والتقايض) فى مجلس العقد بالايدلا بالتخلية (وان اختلفا جودة وصياغة والا) أى وان لم يتجانسا بان باع ذهباً بفضة (شرط التقايض) دون التماثل (فلو باع الذهب بالفضة مجازفة) أو بفضل (صح) البيع (ان تقايضا فى المجلس) أى قبل أن يفترقا بالابدان ولو قاما ومشيا (ولا يصح التصرف فى ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينارا بدراهم) ولم يقبضها (واشترى ثوبا) فى المجلس (فسد بيع الثوب) فقط (ولو باع أمة مع طوق) ذهب أو فضة فى عنقها (قيسة كل منهما ألف بالالفين ونقد من الثمن ألفا) فى المجلس (فهو ثمن الطوق وان اشتراها) أى الأمة (بالالفين ألف نقد أو ألف نسيئة فالنقد ثمن الطوق) تحريرا للجواز ولو اشتراها بالالفين نسيئة فسد البيع فى الكل (وان باع سيفا) محلى (حليته خمسون) درهما (بمائة) درهم (وتقد) من الثمن (خمين فهو) أى المقبوض (حصتها) أى الحلية (وان لم يمين) انه حصصة الطوق أو الحلية أو قال انه من ثمنها أى من ثمن الطوق والأمة أو الحلية والسيف (ولو افترقا بلا قبض) للثمن (صح) البيع (فى السيف دونها) أى الحلية (ان تخلص) السيف (بلا ضرر والا) أى وان لم يتخلص الا بضرر (بطلا) أى بيع الحلية والسيف (ولو باع اناة فضة) بفضة أو ذهب (وقبض بعض ثمنه وافترقا) بالابدان (صح) البيع (فمما قبض) وبطل فيما لم يقبض (والا ناة مشتركة بينهما وان استحق بعض الا ناة أخذ المشتري ما بقى) من الا ناة (بقسطه) من الثمن وان قل ان شاء (أورد) ما اشتراه (ولو باع قطعة نقرة) أى فضة مذابة وقبض بعض ثمنها (فاستحق بعضها أخذ) المشتري (ما بقى) منها (بقسطه) من الثمن (بلا خيار) هذا اذا استحق بعد القبض فلو كان قبله خير (وصح بيع درهمين ودينار بدرهم ودينارين و) بيع (كربرو) كر (شعير بضعة) أى بكرى وبروكرى شعير استحسنانا فيجعل كل جنس مقابلا بخلاف جنسه (و) بيع (أحد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار) فتجعل العشرة بعثلهما والدينارين بدرهم (وصح بيع درهمين ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين ودرهم غلة) وهى الفضة المقايض (و) بيع (دينار بعشرة) دراهم (عليه) أى البائع (أو بعشرة مطلقه ودفع) البائع للمشتري (الدينار) فى الصورتين (وتقاصا العشرة بالعشر) فيسقط حق المطالبة ونصح المقاصة فى الثانية استحسنانا (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب حتى لا يصح بيع) الفضة (الحالصة) والدينارين الحالصة (بها ولا) يصح (بيع بعضها ببعض الامتساو يا وزنا ولا يصح الاستقراض بهما) أى بالدراهم والدينارين التى غلب عليها الفضة والذهب (الا وزنا وغالب الغش) من الفضة والذهب (ليس فى حكم الدراهم والدينارين فصيح بيعها بجنسها متفاضلا) ويصرف الجنس الى خلاف الجنس بشرط التقايض (و) صح (التبايع والاستقراض بما يزوج) منها (وزنا أو عددا أو بهما ولا تتعين بالتعيين لكونها اثمانا) فلو هلك قبل القبض لا يبطل العقد (وتتعين بالتعيين ان كانت لا تزوج والمتساوى



كغالب الفضة) والذهب (في التبايع) حتى لا يجوز البيع بها الا بالوزن (وفي الاستقراض) حتى لا يصح استقراضها الا بالوزن (و) في (الصرف كغالب الغش) فيصح بيعها بجنسها متفاضلا بشرط التقابض (ولو اشترى به) أي بغالب الغش (أو بفلوس نافقة) أي رائج شيئا وكسده قبل دفعها الى البائع (بطل البيع) عنده وقال يصح بقيمة المبيع وبه يفتى وحسد الكساد ان ترك المعاملة بها في جميع البلاد (وصح البيع بالفلوس النافقة) أي الرائج (وان لم يعين وبالكاسدة لا) يصح (حتى يعينها ولو كسدت افلس القرض يجب ردها) وأوجب محمدية منها يوم الكساد وعليه الفتوى (ولو اشترى شيئا بنصف درهم فلوس) مثلا (صح) وعليه من الفلوس ما يباع بنصف درهم (ولو أعطى) رجل (صير فيا درهم) كبيرا (وقال أعطني به نصف درهم فلوسا ونصفا) من الفضة صغيرا (الاحبة صح) (الصرف

### كتاب الكفالة

(هي) لغة مطلق الضم وشرعا (ضم ذمة) الكفيل (الى ذمة) الاصيل (في المطالبة) دون الدين فيكون الدين باقيا في ذمة الاصيل كما كان (وتصح بالنفس وان تعددت) الكفالة أو بالنفس ثم المضمون بها احضار المكفول به وتصح الكفالة بالنفس (بكفلة بنفسه وعما يعبر به عن البدن) كالجسد والنفس والرأس والوجه (وبجزء شائع) كالنصف والثلث (وبضمنته وبعلی والى وأنا زعيم به وقبيل به لا) بقوله (أنا ضامن لعرفته) ولا بأنا ضامن لآلانه لا يبين المضمون أهو نفس أم مال (فإن شرط) لكفيل في الكفالة (تسليمه) أي المكفول عنه (في وقت بعينه حضره فيه ان طلبه) كدين مؤجل حل (فإن حضره فيه) فيها (والاحبسه الحاككم فان غاب) المكفول بنفسه وعلم مكانه (امهله) الحاكم (مدة ذهابه واياه فان مضت) مدة الامهال (ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم) الكفيل (مكانه لا يطالب به) ولا يحبس لانه عاجز (فإن) أحضره (وسلمه بحيث يقدرا المكفول له ان يخاضعه كعسر برئ) سواء كان المصر الذي كفل فيه أو مصر آخر وان سلمه في قرية أو سواد لا يبرأ (ولو شرط تسليمه في مجلس القاضى يسلمه ثمة) أي في مجلس القاضى فان سلمه في السوق لا يبرأ وبه يفتى (وتبطل) الكفالة بالنفس (بموت المطلوب) وهو المكفول عنه (والكفيل لا) بموت (الطالب) بل وارثه أو وصيه يطالب الكفيل بخلاف الكفالة بالمال فانها لا تبطل بالموت (وبرئ) الكفيل (بدفعه) أي المكفول عنه (اليه) أي الى المكفول له (وان لم يقل) وقت التسكيل (اذا دفعته اليك فان أبرئ) ولا يشترط قبول الطالب التسليم (و) برئ الكفيل أيضا (بتسليم المطلوب نفسه من كفالته) أي بحكم الكفالة والا لا يبرأ (و) برئ بتسليم (وكيل الكفيل ورسوله) اليه (فإن قال) الكفيل (ان لم اواف) أي آت به غدا فهو ضامن لما عليه فلم يوافق به) مع امكان الاحضار (أو مات المطلوب) قبل مضي الغد (ضمن المال) فتصح الكفالتان (ومن ادعى على آخر مائة دينار فقال له) رجل

له أن يتزوج بامرأة أخرى حتى تنقضي عدتها الثاني أنه اذا كانت له امرأة فطلقها لا يحل له أن يتزوج بأختها مادامت في العدة الثالث اذا اشترى جارية لا يحل له أن يقر بها ما لم يستبرها بحيضة الرابع أن يدخل دار الحرب فيستزوج حريمه فانه لا يحل له وطؤها ما لم تحض حيضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى الخامس أن تخرج الحربية اليها ماهرة ولها زوج في دار الحرب ففي قول أبي حنيفة رحمه الله لأمدة عليها ولها أن تتزوج من سواها وفي قول أبي يوسف ومحمد لا يحل للرجل أن يتزوجها ما لم تنقض عدتها السادس اذا تزوج امرأة وهي حامل فانه لا يحل له أن يقر بها ما لم تضع حملها السابع في حال نفاس المرأة الثامن الحيض التاسع أن يرزى الرجل بامرأة ثم يتزوجها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لا يجب الاستبراء وفي قول محمد رحمه الله لا يحل له أن يقر بها حتى يستبرها بحيضة من الحيرة

### كتاب العتاق

مسئلة ان قيل أي رجل وهبده عيشيلاني

الطريق فعتق العبد من  
غير اعتاق ولا تعليق بشئ  
من مولا. وصار مولا ملكا  
له (فالجواب) أن هذا حربي  
دخل دار الاسلام هو وعبد  
بغير أمان والعبد مسلم فانه  
يعتق بلا مولا عند أبي حنيفة  
ويستولى على سيده لانه  
حربي دخل دار الاسلام  
بغير أمان (ويستل عنها)  
على وجه آخر فيقال أي  
رجل صار مولا كالعبد فصار  
العبد حرا بغير صنعة (وبجواب)  
بأنه عبد مسلم استولى على  
مولا. الحربي يعتق ويصير  
مولا. ملكا من التهذيب  
قلت وفي الحيرة أنه لا يعتق  
عند أبي يوسف ومحمد قال  
ابن العزوق قد نظم هذه  
المسئلة شيخنا قاضي القضاة  
نجم الدين من البحر الطويل  
فقال

وما سيد قد صار ملكا لعبد  
وتم بلا ريب فكيف جوابه  
وقد أجبته عن نظمه فقلت  
لعمرك هذا العبد قد كان مسلما  
ومولا. حربي طويل عذابه  
عليه قد استولى فصار محررا  
وذلك مولا. ويسمونه جوابه  
مسئلة (ان قيل زوجين  
مملوكين ولدي بينهما ولد حرم  
غير تحرير (فالجواب)  
أن هذا الزوج مملوك لرجل  
فأذن له المولى في النكاح  
فتزوج العبد بامة أبيه بأذن

ان لم يوافق به غدا فعليه المائة) فلم يوافق به غدا فعليه المائة سواء بين صفتها على وجه  
تصح الدعوى أولا (ولا يجبر) المدهى عليه (على الكفالة) أي اعطاء الكفيل (بالنفس  
في) دعوى (حدوقود) مطلقا وقال يجبر في قود وحدوقد وسرقة (ولا يجبر فيهما) أي  
في الحدوقود (حتى يشهد شاهدان مستوران أو) شاهد (عدل) يعرفه القاضي  
بالعدالة (و) تصح الكفالة (بالمال ولو) المال (مجهولا إذا كان ديننا صحيحا) وهو  
مالا يسقط لا باداء أو ابراء خرج بدل الكتابة (بكفلة) أي بقوله كفلة (عنه  
بألف وبعالك عليه وبعالك يدركن في هذا البيع وما يابعت فلان فعلى) أي ما بعت منه  
فاني ضامن لثمنه (وما ذاب) أي وجب (للك عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى) بخلاف  
ماغصبك الناس أو من غصبك من الناس أو بايعك فانا كفيلة فانه باطل (وطالب)  
المكفول له (الكفيل أو المديون) أو كليهما (الأذا شرط) المديون (البراءة) عن  
الدين (فحينئذ تكون) الكفالة (حوالة) فيبر المديون (كما ان الحوالة بشرط أن لا يبرأ  
بها المحيل كفالة) فحينئذ يخبر أيضا (ولو طالب) الاصيل (أحدهما) ان يطالب  
الآخر (وله أن يطالبهما) ويصح تعليق الكفالة بشرط ملايم لها (كشرط وجوب  
الحق كان استحق المبيع) فانا ضامن لثمنه (أولا مكان الاستيفاء) أي لا مكان  
تسليم المكفول عنه (كان قدم زيد وهو) أي زيد مكفول عنه (أو مضارب أو مودوعه  
أو غاصبه لان قدومه وسيلة للاداء (أو لتعذره) أي الاستيفاء (كان غاب عن) (المصر)  
فانا ضامن لك المال الذي على فلان (ولا يصح) التعليق (بنحو ان هبت الريح) أو  
أمطرت السماء فانا ضامن (و) لكن ان جعلنا أجلا (تصح الكفالة ويجب المال حالا فان  
كفل بماله عليه فبرهن) الطالب (على ألف لزمه) أي الكفيل (والا) أي وان لم يبرهن  
(صدق الكفيل فيما أقر به) (بجلفه) على نفي العلم (ولا ينفذ قول المطلوب على الكفيل)  
فانما يجب ما أقر به الكفيل لا ما زاد باقرار المطلوب (فان كفل بامر رجوع) الكفيل  
(بما أدى عليه) أي على المطلوب اذا أدى ما ضمنه وان أدى خلافه رجوع بما ضمن  
لا بما أدى (وان كفل بغير أمره لم يرجع) الكفيل بشئ الا اذا أجاز في المجلس  
فيرجع (ولا يطالب) الكفيل (الاصيل بالمال قبل ان يؤدي عنه) أي عن الاصيل  
(فان لو زعم) الكفيل (بالمال) (لازمه) أي الاصيل حتى يخلصه فان حبس حبسه أيضا  
(وبرئ) الكفيل (باداء الاصيل ولو أبرأ) الطالب (الاصيل) عن الدين (أو آخر)  
المطالبة (عنه برأ الكفيل) في الاولى (وتؤخر) المطالبة (عنه) في الثانية (ولا ينعكس)  
أي لو أبرأ الطالب الكفيل برئ هو الاصيل وكذا لو أخر عن الكفيل لم يكن تأخيرا  
عن الاصيل فيطالب الاصيل في الصورتين (ولو صالح أحدهما) أي الاصيل  
أو الكفيل (رب المال عن ألف على نصفه برئا) عن خمسمائة أخرى فلا يرجع على  
الاصيل الا بنصف الالف لو صالح بامر ولو صالح على جنس آخر رجوع بالالف (وان  
قال الطالب للكفيل برئت الى من المال) الذي كفلة عن فلان (رجع) الكفيل  
(على المطلوب) اذا كفل بامر والا لا (وفي برئت أو أبرأتك) أو أنت في حل من المال

أبيه فولدت له ولدا كان  
الولد ملكا لصاحب الجارية  
وهو حر لانه ابن ابنه (مسئلة)  
ان قيل أى رجل أعتق  
عبده ثم باعه وجاز العتق  
والبيع (فالجواب) **✽**  
أن هذا عبدا رتد بعد عتقه  
فسيباه سيده وباهه من  
التهديب (مسئلة) **✽** ان  
قيل أى رجل زوج أمته  
من عبده فجاءت بولده يكون  
حر أم من غير أن يوجد من  
السيد اعتاق لا منجز ولا  
معلق (فالجواب) **✽** أن  
هذا رجل زوج أمته من  
عبده وجاءت بولده لسته  
أشهر فصاعدا وأدعا كل  
من السيد والعبد فالولد  
للعبد والدعوة له والجارية  
امرأته ويعتق الولد لأن  
المولى قد ادعاها والعبد لا يملك  
الولد من الحرية (مسئلة) **✽**  
ان قيل أى عبد علق مولاه  
هتقه على فعل يفعله العبد  
وفعله ولا يعتق (فالجواب)  
أن هذا عبد قال له مولاه  
ان صليت ركعة فانت حر  
فصلى ركعة ثم تكلم لا يعتق  
ولو صلى ركعتين يعتق لأن  
هذا يقع على الجائز والجائز  
من الركعة أن يضم اليها  
ركعة أخرى فكان شرط  
العتق ركعتين كذا في  
العمدة (مسئلة) **✽** ان قيل  
أى رجل نادى عبده يا حر  
ولم يعتق قضاء ولا ديانة

(لا) يرجع (و) بطل تعليق البراءة من الكفالة بالشرط (و) قيل يصح (و) بطل (الكفالة  
بحد وقود) أى بنفسهما لا بنفس من هما عليه (و) بنفس (مبيع) فى يد البائع فى  
فى البيع الصحيح (ومرهون) فى يد المرتهن (وأمانة) كالوديعة والمستعار ومال  
المضاربة والشركة والمستأجر ولو كفل بتسليم المبيع قبل القبض أو الرهن بعده إلى  
الراهن أو المستأجر إلى المأجر صح (وصح) التكفيل عن المشتري (لو) المكفول به (ثمنا  
ومغصوبا) سواء كان ثمنا أو عينا (ومقبوضا) على سوم الشراء ان سمى له ثمنا ولا لانه  
امانة (ومبيعا) بيعا (فاسدا أو حمل دابة) أى لا تصح الكفالة بحمل دابة (معينة  
مستأجرة وخدمة عبد) معين (استئجر للخدمة) وان بغير عينها صحت (و) بطلت  
الكفالة بنوعيهما (بلا قبول الطالب فى مجلس العقد) عند ما خلا فالابى يوسف فيهما  
وبقوله يقتى (الا أن يكفل وارث المريض عنه) بأمره لغرمائه مع غيبته لم فيجوز  
استحسانا (و) بطلت الكفالة أيضا (عن ميت مفلس) بأن يترك مالا وعليه ديون وقالوا  
تجوز (و) بطلت كفالة الوكيل والمضارب (بالثمن للوكل ورب المال) لأن حق  
القبض لهما فيكون كل منهما ضامنا لنفسه (و) تبطل كفالة الشريك بالثمن  
(لشريك) الآخر (إذا بيع عبد صفقة) لصيرورته ضامنا لنفسه ولو باعه صفقتين صح  
ضمان أحدهما حصصة الآخر (و) بطل الكفالة (بالعهدة) لاشتباه المراد بها  
(والخلاص) أى تخليص المبيع عند الاستحقاق لهجزه عنه (ومال الكتابة) لانه ليس  
بدين صحيح

(فصل) ولو أعطى المطلوب الكفيل (و) ما ضمن (قبل أن يعطى الكفيل الطالب  
لا يسترده) المطلوب (منه) أى من الكفيل فإن أداه بنفسه قبل أداء الكفيل يسترده  
منه ما أخذ (وما يرجع الكفيل) فى ذلك طاب (له) ونظيره (أى يرجع) على المطلوب (لو)  
المقبوض (شأيتعين) كالبر فى الأصح وقالوا لا يردوه وان كان الدفع على وجه الرسالة  
لا يطيب له كان المدفوع عما يتعين أولا (ولو أمر) المطلوب (كفيله أن يتعـين عليه  
حريرا) أى يشتره بالربح نسيئة ليبيعه باقل ليقضى دينه وهذا البيع اختراعه أكلة  
الربا وهو مكر ومذموم شرعا (ففعلى) الكفيل ذلك (فالشراء للكفيل والرجوع عليه) لانه  
العاقده (ومن كفل عن رجل بما ذاب له عليه أو بما قضى له عليه فغاب المطلوب فبرهن  
المدعى على الكفيل ان له على المطلوب ألفا لم تقبل) بينته على الكفيل حتى يحضر  
المكفول عنه فيقضى عليه فيلزمه تبعه الاصيل (ولو برهن) رجل على (أن له على زيد)  
الغائب (كذا) برهن (أن هذا كفيل عنه بأمره قضى به) أى بالمال (عليهما ولو)  
ادعى الكفالة (بلا أمر قضى على الكفيل فقط) دون الاصيل فلا يرجع على المطلوب  
(وكفالتة بالدرك تسليم) للمبيع فلا تسمع دعواه فيه بعد ذلك (وشهادته) أى كتابة  
شهادته فى صل الكفيل (وختمه) على الصل (لا) أى لا يكون تسليمه بأن الملك للبائع  
هذا اذا كان فى الصل بيع مطلق أو اقرار العاقدين أمواله كان فى الصل باع ملكه أو  
باع بيعا نافذا بآنا فهو تسليم (ومن ضمن عن آخر خراج) الموظف لا خراج المقامعة (أو)

(فالجواب) أنه رجل  
 أشهد أن اسم عبده  
 وناداه به فلا يعتق قضاء  
 ولأديانة **مسئلة** ان  
 قيل أي رجل أقرب  
 عبده وهو بالغ ولم يعتق  
 عليه **فالجواب** أنه أقر  
 بأنه أعتقه في حال صباه  
**مسئلة** ان قيل أي  
 عبد مسلم يعتق من غير أن  
 يوجد من سيده له عتق  
 معلق ولا منجز ولا صريح  
 ولا كناية **فالجواب** أنه  
 عبد مسلم أخذه الكافر  
 وأدخله دار الحرب ثم هرب  
 منهم عتق لانهم ملكوه فاذا  
 هرب فقد استولى على ملك  
 الكفار من العمدية **مسئلة**  
 ان قيل أي رجل يملك أن  
 يعتق عن نفسه كل واحد  
 من عبيد ولو أعتقه ما معام  
 ينفذ عتقه فيهما **فالجواب**  
 أنه رجل باع عبدا بعد على  
 أن الخيار له ثلاثا في مدة  
 الخيار اعتاق من شاء منهما  
 فان أعتق المشتري كان  
 اجازة للبيع وان أعتق  
 المبيع كان فسخا للبيع  
 فان أعتقه ما معام ينفذ  
 فيهما الاستحالة اجتماع  
 الفسخ والاجازة وملكه  
 الثمن والمثل **مسئلة**  
 ان قيل أي رجل قال لعبده  
 أنت حر وأعتقتك ولم يقع  
 عليه العتق **فالجواب**  
 أنه رجل عني به الاخبار

رهن به) أي بالخراج (أو ضمن نوابه) ولو بغير حق كجبايات زماننا وعليه الفتوى  
 (أو) ضمن عنه (قسمته) أي نصيبه من النأبة (صح ومن قال لآخر ضمن لك عن  
 فلان مائة) موجهة (إلى شهر فقال) الطالب (هي حالة القول للضامن) في ظاهر الرواية  
 (ومن اشترى أمة وكفل له رجل بالدرك فاستحقت) الأمانة (لم يأخذ المشتري الكفيل)  
 بضمان الدرك (حتى يقضى له بالثمن على البائع) لان مجرد الاستحقاق لا ينعقد  
 البيع على الظاهر

### باب كفالة الرجلين والعبدین

(دين) متحد صفة وسببا (عليهما) على السوية (وكل) منهما (كفل عن صاحبه)  
 بأمره (فأأده أحدهما) من الدين (لم يرجع على شريكه) فيكون محتسبا عن نصيبه  
 من الدين لرجحان جهة الاصل فلو اختلفا صفة أو سببا صح تعيينه عن شريكه  
 ويرجع به عليه (فان زاد) المؤدى (على النصف رجع) المؤدى (بالزيادة) على  
 شريكه (وان كفلا عن رجل) بألف على التعاقب بأن كفل كل واحد جميعه منفردا  
 (وكفل كل) منهما بهذا الألف (عن صاحبه فأأده) أحدهما (رجع) المؤدى  
 (بنصفه على شريكه) سواء كان قليلا أو كثيرا (أو) رجع (بالكل على الاصيل  
 وان أبرأ الطالب) عن المطالبة (أحدهما أخذ) الكفيل (الآخر يملكه ولو فسخت)  
 المفاوضة (وافترق المفاوضان أخذ الغريم) أي الدائن (أيا شاء) من المفاوضين  
 (بكل الدين ولا يرجع) المؤدى على شريكه (حتى يؤدي أكثر من النصف) ولو  
 افترق شريكا العنان وثمة دين لم يؤخذ أحدهما الا بما يخصه (وان كاتب عبيد كتابه  
 واحدة) على ألف إلى سنة (وكفل كل) منهما (عن صاحبه فأأدى أحدهما رجع  
 بنصفه) وهذا العقد يجوز استحسانا (ولو حرر) المولى (أحدهما) قبل أداء البدل (أخذ  
 أيا شاء بمحضه من لم يعتقه فان أخذ المعتق) بفتح التاء (رجع على صاحبه) لكفالاته  
 (وان أخذ الآخر لا) يرجع لاصالته ولو كاتب كلا منهما على حدة فكفل كل عن  
 صاحبه ببدلها لا يصح (ومن ضمن عن عبدا مالا) موصوفا بكونه (يؤخذ به بعد عتقه)  
 كمال لزمه بإقرار واستقراض واستهلاك وديعة (فهو حال) على الكفيل (وان لم يسه)  
 أي الحلول لحلوله على العبد ويرجع بعد عتقه لو بأمره (ولو ادعى) رجل (رقبة العبد  
 فكفل به رجل فأت العبد فبرهن المدعى أنه) أي العبد كان (له ضمن) الكفيل  
 (قيمه ولو ادعى) رجل (على عبدا مالا وكفل بنفسه رجل) وليس على العبد دين (فأت  
 العبد برئ الكفيل) كفاي الحر (ولو كفل عبد عن سيده بأمره فعتق فأأده أو كفل  
 سيده عنه) بأمره (وأأده بعد عتقه لم يرجع واحد) منهما (على الآخر)

### كتاب الحوالة

(هي) شرعا (نقل الدين من ذمة) المحيل (إلى ذمة) المحتال عليه (وتصح في الدين لا في  
 العين برضا المحتال) أي الدائن (والحال عليه) أي الذي يقبل الحوالة وأما رضا المحيل



كذبا لا يقع عليه العتق  
ديانة فان أشهد قبل ذلك  
أنه يخبر بذلك كذبا لا يقع  
عليه شيء وقد مرست مستوفاة  
مفردة في كتاب الطلاق  
(مسئلة) ان قيل أى  
رجل أراد السفر فقالت له  
امراته كل جارية اشتريتها  
حتى ترجع فهى حرة  
فقال لها نعم ثم اشترى  
جارية فقال قبل ان يرجع  
ولا حنت عليه (فالجواب)  
انه ينوى بالجارية السفينة  
فلا يحنث قضاء ولا ديانة  
وقدم لها في كتاب الطلاق  
فصل آخر فارجع اليه  
والله الموفق (مسئلة) ان  
قيل أى شيء يملكه المأمور  
بالامر ولا يملكه الامر  
بنفسه وهما ملمان مكلفان  
(فالجواب) ما ذكره في  
فتاوى ظهير الدين اذا  
اشترى عبدا اشراه فاسدا  
ثم امر البائع بالعتق قبل  
القبض فاعتقه جاز ولو  
اعتقه المشتري بنفسه لم يجز  
فقدم لك المأمور بالامر ما  
يملكه الامر بنفسه وانما  
كان كذلك لانه لما امر  
البائع بالعتق فقد طلب  
منه أن يسلطه على القبض  
واذا اعتق البائع بأمره  
صار المشتري قابضا  
لمقتضاه سابقا عليه لان  
البائع سلطه عليه قال  
العمادى والاستروشنى

فليس بشرط (وبرى المحيل بالقبول من الدين) والمطالبة جميعا (ولم يرجع المحتمل)  
بالدين (على المحيل الا بالتوى) أى هلاك المال (وهو) بأحد أمرين (أن يجحد) المحتمل  
عليه (الحوالة ويحلف ولا بينة له عليه) أى للطالب على ذلك (أو يموت) المحتمل عليه  
(مفلسا) بغير عين ودين وكفيل وقالاهما وبتفليس الحاكم (فان طالب المحتمل عليه  
المحيل بما) أى بمثل ما (أحال) به مدعيه قضاء دينه بأمره (فقال المحيل أحلت دينى  
عليك) لم يقبل قوله بل (ضمن المحيل مثل الدين وان قال المحيل للمحتمل أحلتك) على  
فلان بغيرى وكلتلك (لتقبضه لى فقال المحتمل) بل (أحلتنى دينى لى علسك) فالقول  
للمحيل (مع يمينه لانه منكر) (ولو أحال) رجلا (بماله عند زيد ودبعة ممت) الحوالة  
(فان هلكت) الودبعة قبل أن يؤديها الى المحتمل (برى) المودوع (وكره السفاتي) وهى  
أن يقرض ماله اذا خاف عليه الغوات ليرده عليه فى موضع الامن

### كتاب القضاء

هو شرعاً فصل الخصومات وقطع المنازعات (أهله) أى القضاء من هو (أهل  
الشهادة والفاسق أهل للقضاء كما هو أهل للشهادة الا أنه لا ينبغي أن يقلد) وجوبا  
ويأثم مقلده كقابل شهادته وبه يقضى (ولو كان القاضى عدلا ففسق بأخذ الرشوة)  
أو بغيره (لا ينزل) بذلك خلافا للبعض (و) لكن (يستحق العزل) فى ظاهر المذهب  
وقيل ينزل وعليه الفتوى (واذا أخذ) أحد (القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا) فلو قضى  
لا ينفذ قضاؤه (والفاسق يصلح) أن يكون (مفتيا وقيل لا) واختاره كثير من المتأخرين  
(ولا ينبغي أن يكون القاضى فظا غليظا جبارا عنيدا) لانه خليفة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (وينبغي أن يكون موثوقا به فى عفافه) أى ككفه عن المحارم  
(وعفة له وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار ووجوه الفقه) أى طرقه التى يستنبط  
منها (والاجتهاد شرط الاولوية) لا شرط الجواز فيجوز تقليد الجاهل فى الصحيح ويعمل  
بفتوى غيره والاولى له المجتهد (والمفتى ينبغي أن يكون هكذا) أى موثوقا به فى العفاف  
الى آخره (وكره التقليد) أى تقليد الخليفة القضاء (لمن خاف الخيف) فيه وهو الجور  
والظلم (وان أمنه لا) يكره (ولا يسأله) بلسانه ولا يطلبه بقلبه (ويجوز تقليد القضاء  
من السلطان العادل والجار) أرا الظالم ولو كافرا (ومن أهل البغى فان تقلد يسأل  
ديوان قاض قبله وهو) أى الديوان (الخرايط التى فيها السجلات والمحاضر وغيرها)  
من نصب الاوصياء والقيم فى أموال الاوقاف ونحو ذلك (ونظر فى حال المحبوسين من  
أقر) منهم (بحق أوقامت عليه بينة الزمه) الحبس (والا نادى عليه) بقدر ما يرى ثم  
يطلقه بكفيل بنفسه فان أبى نادى عليه شهرا ثم أطلقه (وعمل فى الودائع وغلات  
الوقف بينة أو اقرار) من ذى اليد (ولا يعمل بقول المعزول) لا لتحاقه بالرجاء وشهادة  
الفرد لا تقبل (الا أن يقر ذواليد أنه) أى المعزول (سلمها) أى الودائع والغلات (اليه)  
فيقبل قوله فيهما) أنهم لا يزيد (ويقضى فى المسجد) وكذا السلطان والمفتى والفقهاء

وهكذا ذكر هذه المسئلة في  
فوائد صاحب المحيط وفيها  
أيضا وعلى هذا إذا اشترى  
خطة شراء فاسد اقل يقبضه  
المشتري حتى أمر المشتري  
البائع بالطعن فطعن بصبر  
المشتري قابضا و ذكر  
قاضيخان هذه المسائل على  
خلاف هذا فقال إذا اشترى  
عبد اشراء فاسد اقل للبائع  
قبل القبض أعتقه عني  
فأعتقه البائع عنه كان  
العتق عن البائع دون  
المشتري ثم ذكر مسألة  
الخطة وقال كان الدقيق  
للبيع ثم ذكر مسألة الشاة  
إذا أمر ببيعها فبيعها  
كانت للبائع مالا فكان في  
المسئلة روايتان أو وقع  
غلط من الكاتب في بعض  
المواضع انتهى وقد رأيت  
المسئلة في شرح التمر تاشي  
وقد ذكر ما ذكر قاضيخان  
محيلا إلى المنتقى عن أبي  
يوسف ثم قال وعن أبي  
يوسف ثم قال وعن الاسكافي

لو أمر البائع بالعتق قبل  
القبض فأعتق صار المشتري  
قابضا فيجوز فيها الروايتان  
ولا غلط من الكاتب والله  
أعلم (وقد بلغز) بهذا أيضا  
هكذا فيقال أي رجل يصح  
من مأموره بأمره العتق ولو  
أعتق هو بنفسه لا يصح  
والله الموفق (مسئلة) ان  
قبل أي رجل قال ان

ويستدبر القبلة نكطيبي ومدرس (أوداره) والمشهد الجامع أولى (ويرد هدية الا)  
أن تكون (من قريبه أو من جرت عاداته بذلك) بقدر عادته ولا خصوصية لهما (و) يرد  
اجابة (دعوى خاصة) وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي ولو من محرم  
ومعتاد (ويشهد الجنازة ويعود المريض) ان لم يكن لهما ولا عليهما دعوى (ويسوى)  
وجوبا (بينهما) أي بين الخصمين (جلوسا راقبالا وليتق) أي يحذر (عن مسارة  
أحدهما وإشارته وتلقين حجة وضيافته) والضحك في وجهه (والمزاح) معه أو مع غيره  
(وتلقين الشاهد) الشهادة مطلقا واستحسنه أبو يوسف في غير موضع التهمة ورجحه  
في الفتح

**(فصل في الحبس)** (واذا ثبت الحق) ولودانقا (للمدعي أمره) أي أمر القاضي  
المدعي عليه (بدفع ما عليه) ولا يحبس على الفور هذا اذا ثبت بالقرار فان ثبت بالبينة  
حبسه كثبت (فإن أبي) أي امتنه (عن الدفع حبسه) القاضي بطالب المدعي (في)  
كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده مثل (الثلث والقرض) ولولذني أو مستأمن  
(و) في كل مال التزمه مثل (المهر المجل وما التزمه بالكفالة) وبدل عتق نصيب  
الشريك وديون النفقات للزوجة أو القريب (لا في غيره) أي لا يحبس في غير  
ذلك كضمان الغصب وأروش الجنائيات وضمان المتلفات وفي كل عين  
يقدر على تسليمها كالعين المغصوبة والإمانات اذا امتنع الامين من دفعها غير مدع  
هلا كمالا نهارا صارت مغصوبة وانما لا يحبس في هذه الاشياء (ان ادعى الفقر) عند  
الامر بالدفع (الا أن يثبت غريمه غناه) بدليل شرعي (فيحبسه بما رأى) من المصلحة  
(ثم يسأل) القاضي الناس (عنه) أي عن حاله (فان لم يظهر له مال خلاه) بعد مضي  
المدة (ولم يحمل) بعدما أخرجه (بينه وبين غرمائه) فيلزمه ونه نهارا لا يسلا الا أن  
يكتسب فيه (ورد البينة) لو قامت (على افلاسه قبل حبسه) عند الجمهور (وبينة اليسار  
أحق) بالقبول من بينة اعساره (وأبد حبس الموثر) الى أن يدفع المال الى المدعي  
(ويحبس الرجل لنفقة زوجته لا في دين ولده الا اذا أبي) الاب (من الاتفاق عليه)  
فيحبس لو الولد صغير الاماله

### **(باب كتاب القاضي الى القاضي وغيره)**

(ويكتب القاضي الى القاضي) اذا كان بينهما مسافة ثلاثة أيام على الظاهر وجوزه  
أبو يوسف اذا كان بحيث لا يعود في يومه وعليه الفتوى (في) الحقوق كلها وبه يفتى  
(غير حدود وقود) للشبهة (فإن شهدوا على خصم حاضر حكم بالشهادة وكتب بحكمه)  
ليحفظ (و) كتاب الحكم (هو المدعو محجلا) أي الحجة التي فيها حكم القاضي هذا في  
عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس (والا) أي وان شهدوا بغير  
خصم (لم يحكم) وكتب الشهادة ليحكم المكتوب اليه فيها) على رأيه وان كان مخالفا لرأي  
الكاتب لانه ابتداء حكم أو هو الكتاب الحكمي (وهو) أي هذا الكتاب (نقل)

أشريت هذا العبد بنفسى  
أبو كيلى فهو حر ثم اشتراه  
ولا يعتق (فالجواب) أنه  
أشراه شراء فاسدا ولم يقبضه  
من البائع فأنفخت اليمين ثم  
أشراه شراء صحيحا (ونحوه)  
بجواب آخر وهو أنه اشتراه  
وشرط الخيار للبائع ثلاثة  
أيام ثم ناقضه البيع فيه ثم  
أشراه ثانيا من وسيط  
المحيط

### ﴿كتاب الإيمان﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أبق له غلام فقال هو حر ان  
طعمت طعاما حتى أجده فلم  
يجده وخاف على نفسه  
الجوع ولا يريد عتق الغلام  
كيف يصنع (فالجواب)  
انه يهبه لبعض أولاده  
الصغار ثم يأكل ويشرب  
ولا يحنت لو لم يجده لانه يكون  
قابضا لولده الصغير بنفس  
الهمة وقد صورها فى وسيط  
المحيط فيمن قال لعبد ان  
أكلت أو شربت حتى  
أضر بلى فأنت حر فأبق العبد  
(مسئلة) امرأة فى فها القمة  
فقال لها زوجها ان بلعتيها  
فأنت طالق ثلاثا وان  
أخرجتيها فأنت طالق ثلاثا  
كيف الحيلة فى عدم الحنت  
(فالجواب) أن الحيلة أن  
ترمى نصفها وتبلغ نصفها  
أو يخرجها انسان من فيها  
كرها (مسئلة) رجل حلف  
بالطلاق والعاق وصداقة

الشهادة فى الحقيقة وقرأ) الكتاب (عليهم وجوبا) وأعلمهم به (وختم عندهم) أى عند  
شهود الطريق (وسلم) الكتاب (اليهم) بعد كتابته عنوانه فى باطنه وهو أن يكتب  
اسمه واسم المكتوب اليه وشهرا ثم ما وفى عرفنا يكون العنوان على الظاهر فيعمل به  
واكتفى أبو يوسف بأن يشهدهم أنه كتابه وعليه الفتوى (فان وصل الى) القاضى  
(المكتوب اليه نظر الى ختمه) أولا (ولم يقبله) أى لم يقرأه (بلا خصم ولا شهود) مسلمين  
ولو كان لزمى على مثله لانهم يشهدون على فعل مسلم الا اذا أقر الخصم فلا حاجة الى  
الشهود (فان شهدوا) انه كتاب فلان القاضى سلمه اليه فى مجلس حكمه وقرأه علينا  
وختمه فتح القاضى (المكتوب اليه الكتاب) (وقراه على الخصم والزمه ما فيه) وعند  
أبي يوسف ان شهدوا أنه كتابه وختمه قبله (ويبطل الكتاب بموت) القاضى  
(الكتاب وعزله) وبعدهم أهليته (وموت المكتوب اليه وعزله الا اذا كتب بعد اسمه)  
أى اسم المكتوب اليه (والى كل من يصل اليه من قضاء المسلمين) فلا يبطل بموت  
المكتوب اليه بخلاف ما اذا عم ابتداء وجوزه أبو يوسف وعليه العمل (لا) يبطل  
(بموت الخصم) لقيام وارثه أو وصيه مقامه (وتقضى المرأة فى غير حد ووقود) أى  
قصاص (ولا يستخلف قاض) على القضاء (الا أن يفوض اليه) الامام (ذلك بخلاف  
المأمور بالجمعة) حيث يجوز له الاستخلاف بلا تفويض (واذا رفع اليه حكم قاض  
أمضاء ان لم يخالف) حكم ذلك القاضى (الكتاب) كالتقضاء بحل وترك التسمية عمدا  
(والسنة المشهورة) كتحويل المطلقة ثلاثا بلاوط (والاجتماع) كجواز نكاح الجدة  
(وينفذ القضاء بشهادة الزور فى العقود) كببيع ونكاح (والفسوخ) كقالة  
وطلاق (ظاهرا) فتسلم المرأة الى زوجها (وباطنا) فيحل له وطؤها ويحل لها التمكن  
حيث كان المحل قابلا والقاضى غير عالم بزورهم وقالوا زفر ينفذ ظاهرا فقط وعليه  
الفتوى (لا فى الاملاك المرسلة) أى المطلقة عن ذكر سبب المال فينفذ ظاهرا  
لا باطنا اجماعا لتمام الاسباب (ولا يقضى) القاضى (على غائب) ولاله أى لا يصح  
بل ولا ينفذ على المقتى به (الا ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصى) وكأحد  
الورثة ومتولى الوقف وأحد شريكي الدين وأحد الموقوف عليهم لو الواقف واحد ابصر  
(أو يكون ما يدعى على الغائب سببا ما يدعى على الحاضر فانتصب الحاضر) خصما  
عنه (كن ادعى عيننا فى يد غيره انه اشتراه من فلان الغائب) وبرهن على ذى  
السد وقضى به ثم حضر الغائب وأنكر ذلك لا يلتفت الى انكاره (ويقرض القاضى  
مال اليتيم) والغائب من ملى مؤتمن حيث لا وصى ولا من يقبل له مضاربة ولا مستغلا  
يشترى به وله أخذ المال من أب مسرف ووضع تحت يد عدل (ويكتب الصك) ندبا  
ليحفظ (لا) يقرض (الوصى و) (لا) (الاب) ولا الملتقط مال الصغير فان أقرضوا ضمنوا  
لعجزهم عن التحصيل

### ﴿باب التحكيم﴾

ما ملك أن لا يبيع أمته ولا  
 يهبها فما الحيلة في ذلك  
 (فالجواب) ما روى عن أبي  
 يوسف رحمه الله قال طلبني  
 الرشيد ذات ليلة فلما دخلت  
 اذهبوا جالس وعن عيونه  
 عيسى بن جعفر فقال ان  
 عند عيسى بن جعفر جارية  
 وسألته أن يهبها فامتنع  
 وسألته أن يبيعها لي فأبى  
 فقلت له وما منعك من ذلك  
 فقال عليّ عيسى بالطلاق  
 والعناق وصدقة ما ملك أن  
 لا أبيع هذه الجارية ولا  
 أهيا فقال الرشيد فهل لك  
 في ذلك فخرج قلت نعم قال  
 وما هو قلت يهب لك نصفها  
 ويبيعك نصفها فيكون لم  
 يهبها ولم يبيعها فقال ويجوز  
 ذلك قلت نعم قال عيسى فاني  
 أشهدك أني وهبت له نصفها  
 وبعته الباقي فقال الرشيد  
 بقيت واحدة فقلت ما هي  
 قال انها أمة ولا بد أن تستبرا  
 ولا بد من وطئها فقلت له  
 أعتقها وترزوها فان الحرة  
 لا تستبرا قال فاني أعتقتها  
 فمن يزوجنيها فقلت أنا  
 فدهى برجلين فخطبت  
 وحدث الله تعالى وزوجته  
 اياها على عشرين ألف  
 دينار ثم انصرفت الى منزلي  
 فأمر لي بمائتي ألف درهم  
 وعشرين تحت ثياب فحمل  
 ذلك الى (مسئلة) ان قيل  
 ما الحيلة في عدم وقوع طلاق

هو شرعاً ولاية الخصمين ما يحكم بينهما (حكم رجلا) معلوما (ليحكم بينهما حكم بينة  
 أو اقرار أو نكول) عن اليمين (في غير حدود وودية على العاقلة) ورضيا (صح) الحكم  
 (لوصح الحكم قاضيا) بأن يكون مكلفا حرا مسلما غير محدود في ذف (ولكل من  
 المحكمين ان يرجع قبل حكمه) عليهما (فان حكم لزمهما) ان رفع حكمه الى قاض  
 (أمضى القاضي حكمه ان وافق مذهبه والا بطله) لان حكمه لا يرفع خلافا (وبطل  
 حكمه) أي المحكم (لا بويه وولده وزوجته كحكم القاضي) لهؤلاء (بخلاف حكمه)  
 وكذا القاضي (عليهم) حيث يصح كالشهادة في مسائل شتى \* اذا كان العلول رجل  
 والسفل آخر (لا يتد) أي لا يدق وتد (ذو سفل فيه ولا ينقب كوة) أي طاقة (بلا رضا  
 ذي العلو) مطلقا وقال لكل فعل مالا يضر (زائغة) أي سكة (مستطيلة يتشعب عنها)  
 سكة (مثلها) لكن (غير نافذ) الى محل آخر (لا يفتح أهل الاولى فيه) أي في الزائغة  
 المتشعبة (بابا) للمرور ولولا استتضاء أو الریح جاز ولو كانت المتشعبة نافذة لا يمنع أهل  
 الاولى من فتح باب المرور (بخلاف المستديرة) التي اتصل طرفاها بالمستطيلة حيث  
 يجوز لأهل الاولى فتح باب فيها لانها كساحة مشتركة في دار (ادعى دارا في يد رجل  
 انه) أي ذا اليد (وهبها له) وسلمها اليه (في وقت) معين كرمضان (فسأل) المدعي  
 (البينة فقال) قد (جحدنيها) أي الهبة (فاشتريتها) منه (وبرهن على الشراء قبل الوقت  
 الذي يدعي فيه الهبة) كشعبان (لا يقبل) البرهان لظهور التناقض (وبعد) كسؤال  
 (يقبل) لوضوح التوفيق ولولم يذكر له ما تار يخأوذ كرا حدهما تقبل لا مكان  
 التوفيق بتاريخ الشراء (ومن قال لا خراشترت مني هذه الامة فأنكر) الآخر الشراء  
 جاز (للبيع ان يطأها ان ترك) البائع (الخصومة) لان جحوده ماعدا النكاح فصح  
 (ومن أقر بقبض عشرة) دراهم (ثم ادعى انها زيوف) أو نهر جة (صدق) يمينه لان اسم  
 الدراهم يجمعها ولو قال انها ستمائة لا يصدق ان كان البيان مفصلا وصدق لو موصولا  
 ولو أقر بقبض الحيا لم يصدق مطلقا ولو موصولا (ومن قال لا خرك على ألف فرد)ه  
 المقر له (ثم صدقه) في مجلسه (فلا شيء عليه) للمقر له الا بحجة أو اقرار جديد (ومن ادعى على  
 آخر مالا فقال) المدعي عليه (ما كان لك على شيء قط فبرهن المدعي على ألف وهو) أي  
 المدعي عليه (برهن على القضاء) أي الا يفاء (أو البراء قبل) برهانه لا مكان التوفيق  
 لان غير الحق قد يقضي ويرأى منه دفعا للخصومة (ولو زاد) المدعي عليه كلمة (ولا أعرفك  
 لا) يقبل لتعذر التوفيق (ومن ادعى على آخر أنه باعه أمته فقال) الآخر (لم أبعها منك  
 قط فبرهن) المدعي (على الشراء) وأخذها (فوجد) المشتري (بها عيبا) وأراد ردها  
 (فبرهن البائع انه) أي المشتري (برئ اليه من كل عيب لم تقبل) بينة البائع للتناقض  
 (ويبطل) جميع (الصك بان شاء الله) وأبطل آخره فقط وهو استحسان راجع على قوله  
 فتح (وان مات ذمي فقال تزوجته أسلمت بعد موته) ولي الميراث (وقالت الورثة أسلمت  
 قبل موته) ولا ميراث لك (فالقول لهم) ولا ترث تحكما للحال ولو وقع الاختلاف في  
 كفر الميت واسلامه فالقول للمدعي الاسلام (وان قال المودع) بفتح الدال لوجل (هذا



من قال لامرأته ومثلها

قد ح فيه ما وهى على سلم  
ان صعدت ومعل الماء فانت  
طالق ثلاثا وان ارقبته  
فانت طالق ثلاثا وان  
شربته او تركته على السلم  
فانت طالق ثلاثا (فالجواب)  
انها تنشف الماء بمخروقة ثم  
تطلع او تنزل ولا حنث  
(مسئلة) ان قيل ما مخلص  
من قال ان اكلت هذا  
الرغيف فعبدى حروا مرأتى  
طالق (فالجواب) انه يا كل  
النصف ويترك النصف  
ولا حنث كذا فى التهذيب  
(مسئلة) رجل فى يده عشر  
جوزات فقال لجاريته ان  
اكلت هذه الخمسة والافانت  
مرودفع الخمسة اليها ودفع  
الخمس الباقية الى امرأته  
وقال ان اكلت الخمسة والا  
فانت طالق فاختلفت  
العشرة قبل الاكل لما  
الحيلة فى عدم الحنث مع  
عدم امكان الاقرار (فالجواب)  
ان يبيع الجارية عن يثق  
به ثم تأكل المرأة العشرة ثم  
يشترى الجارية ولا حنث  
(مسئلة) رجل قال لامرأته  
وهى فى نهر جار ان خرجت  
من هذا الماء فانت طالق  
فما الحيلة فى عدم الحنث  
(فالجواب) انها تطلع ولا  
حنث لان الماء الذى كانت  
فيه زال بالجريان كذا فى  
التهذيب وعندي فى ذلك

ابن مودعى بالسكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن داينى (وان  
قال لاخر هذا ابنه ايضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا لاخر فلو دفع  
للاول بلا قضاء ضمن للثانى نصيبه (ميراث قسم بين الغرماء) اربين الورقة بشهود لم  
يقولوا لا تعلم له وارثا او غيرهما (لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لهما لجهالة المكفول له  
وبيان القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كفلوا اتفاقا ولو قال الشهود ذلك  
لا يكفل اتفاقا (ولو ادعى) على آخر (دارا لنفسه ولا خائبا وبرئان عليه) أى  
على ما ادعاه (أخذ) المدعى (نصف المدعى) مشاعا (فقط) وترك باقية فى يد ذى اليد بلا  
كفيل جحدوا اليد دعواه أولا خلافا لهما وقولهما استحسان ولا تعاد البينة ولا  
القضاء اذا حضر الغائب فى الاصح ومثل العار المنقول فى الاصح لكن اعتمد فى  
المتقى انه يؤخذ منه اتفاقا (ومن قال مالى أو ما أملك فى المساكن صدقة فهو) يقع  
(على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا  
ملك غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلث ماله فهو) يقره (على كل شئ) لان الوصية  
أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصى) فصح  
تصرفه (بخلاف الوكيل) فانه لا ينفذ تصرفه قبل اياه بالوكالة (ومن أعلم) من الناس  
(بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين فى الاصح  
وعندهما هذا والاول سواء (كالاخبار للسيد بجناية عبده) فلو باعه كان مختارا للفداء  
(وثالث بيع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا  
الاخبار ببيع لم يدرى به وجرم اذون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فى هذه  
المسائل يشترط أحد شرطى الشهادة لا لفظها (ولو باع القاضى أو أمينه عبدا للغرماء  
وأخذ المال) أى الثمن (فضاع) فى يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد  
المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالثمن (على الغرماء) لتعذر  
الرجوع على العاقد (وان أمر القاضى الوصى ببيعه لم يفسخ) العبد (أومات قبل  
القبض) أى قبض المشتري العبد (فضاع المال رجوع المشتري على الوصى وهو) أى  
الوصى يرجع (على الغرماء) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا  
بالرجم) فى الزنا (أو بالقطع) فى السرقة (أو بالضرب) فى الحد أو التعزير (فأفعله وباعه  
فعله) لوجوب طاعة ولى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه فى زماننا وبه  
يفق وان عدلا جاهلا به فسر فان أحسن تفسير الشرائط صدق والا لا وان جاهلا فاسقا  
أو عالما فاسقا لا يقبل قوله الا أن يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك  
الفاود فغتسه الزيد) حال كونه قد قضيت له (به عليك) فقال الرجل أخذته ظلما  
فالقول للقاضى بغير عين (وكذا) يصدق القاضى (لو قال قضيت بقطع يدك فى حق)  
وقال فعلته ظلما (اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقرانه) أى القاضى (فعله  
وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل فى الاصح

(كتاب الشهادات)

نظر والله أعلم (مسئلة)

امرأة ارتقت السلم لتصعد  
السطح فقال الزوج لها أنت  
طالق ثلاثا ان صعدت  
وأنت طالق ثلاثا ان نزلت  
فكيف تصنع حتى لا يقع  
الحنث (فالجواب) انها تحمل  
وتنزل ولا تحسرك هي فلا  
يحنت من وسيط المحيط  
(مسئلة) رجل له زوجتان  
واحدة في الدار واخرى فوق  
السطح فأراد الطلوع الى  
العلياء قالت السفلى لا تطلع  
فقالت العليا بل تطلع  
لخلف بالطلاق منهما ان لا  
يطلع الى العليا ولا ينزل الى  
السفلى ما الحيلة في عدم  
الوقوع (فالجواب) ان العليا  
تنزل والسفلى تطلع وان  
أراد الطلوع أو النزول لم  
يحنت وصورها في الحبرة  
برجل له ثلاث نسوة  
أحداهن على السطح  
والاخرى على السلم والثالثة  
في الدار فقال للتي على السلم  
ان صعدت الى التي على  
السطح فأنت طالق وان  
انحدرت الى التي في الدار  
فأنت طالق فكيف تصنع  
قال تصعد التي في الدار الى  
السطح وتنحدر التي على  
السطح الى الدار ثم تصعد  
التي على السلم الى السطح  
حتى لا تكون صاعدة الى  
التي على السطح ولا تكون  
منحدرة الى التي في الدار

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين) أي ظن (وحسبان ويلزم) أداء  
الشهادة (بطلب المدعي) بشرط عدالة قاض وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه أسرع  
قبولا وطلب المدعي لوفى حق العبد ولم يوجد بدله ويجب أدائها بلا طلب لوفى حقوق  
الله تعالى كطلاق امرأة بائنا وعق أمة (وسرها في الحدود وأحب) وأفضل (ويقول  
في السرقة أخذ) المال (لاسرقة) رعاية بجانب السر (وشرط للزنا) أي لاثباته  
(أربعة رجال ولبقية الحدود والقصاص رجالان) فلا يقبل في الحدود والقصاص  
شهادة النساء (و) شرط (للولادة واليكارة) (وغيوب النساء في ما لا يطلع عليه رجل  
امرأة) واحدة (و) شرط (لغيرها) أي لغير الاشياء المذكورة (رجالان أو رجل  
وامرأتان) سواء كان الحق مالا أو غيره كالطلاق والعقاق والنكاح والوكالة  
والوصية (و) شرط (للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعلم  
أو أتيقن لا تقبل (و) شرط (للكل) (العدالة) وهي شرط وجوب العمل بها لشرط الاهلية  
فلو قضى بشهادة فاسق تفذ الا أن يمنع منه الامام فلا ينفذ والعدل من كان محتسبا  
للكبار غرير مصر على الصغائر (ويسأل) القاضي رجوا (عن) حال (الشهود سرا  
وعلانية في سائر الحقوق) أي جميعها عند دهمما وبه يفتي ويكتفى بالسري زماننا  
على الفتى به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم الا في حد  
وقود وكفى في التزكية قول المزكي هو عدل في الاصح (وتعديل الخصم لا يصح)  
حتى لو قال المدعي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسأل من غيره (والواحد  
يكفي للتزكية) أي تزكية السر وأما تزكية العلانية فكالشهادة اجماعا (والرسالة)  
من القاضي الى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والاثنان  
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماع أو رأى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبيع)  
ولو بالتعاطى (والاقرار) ولو بالكاتب (وحكم الحاكم والغصب والقتل وان لم يشهد  
عليه) ولو مختفيا يرى وجه المقر ويفهمه ولا يشهد على محجب بسماعه منه الا اذا لم  
يكن في البيت غيره أو يرى شخص المقابلة مع شهادة اثنين بانهم افلانة بنت فلان ابن  
فلان ولو شهد به وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غيره مالم يشهد عليه  
ولا يعمل شاهد وقاض وراو بالخط ان لم يتذكروا) وقال له ان يشهد ويقضى ويروى  
اذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتي (ولا يشهد بجماع يعاينه الا بالنسب والموت  
والنكاح والدخول) بزوجه (وولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائطه والعق  
والولاة وعند أبي يوسف والمهر على الاصح (فله أن يشهد بها اذا أخبر بها) أي  
بهذه الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب  
بلا شرط عدالة أو عدلان الا في الموت فيكفي العدل ولو أنثى وهو المختار (ومن في يده  
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والا فهو كمتاع (لأن تشهد أنه له)  
أي لذى البستان وقع في قلبك أنه ملكه والا لا (وان فسر للقاضي أنه يشهد بالتسامع  
أو بعائنة اليد لا تقبل) الا في صورة الموت والوقف فتقبل على الاصح اذا أسند الى

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاندة حتى لو فسر للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت الحمل أولا وسواء كانت فيما يجري فيه التسامع أولا (والمملوك) ولو مكاتبا أو مبعضا (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون إلا في حالة الصحة (الأن يتحتم في الرق والمغر وأدب بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمحدود في قذف وإن تاب إلا أن يحذف الكافر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للقذف فعنق لم تقبل (والولد لا يوبى به وجد به وعكسه وأحد الزوجين للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما) ولو شهد بما ليس من شركتهما تقبل (والخنث والناتحة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقا (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وإن كانت دينية تقبل (ومدمن الشرب على اللهو) لغير الخمر لأن بقطرة منها يرتكب الكبيرة فترد شهادته والأدمان أن يشرب ومن نيمته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) إلا إذا كان يسكها للاستئناس فيباح إلا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالطيور وهو لا نسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من يجلس مجالس الغناء أو يستمعه (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا إزار) أو عشي بالسر أو يل وحده لتركه للروية (أو يأكل الربا) سواء كان مشهورا أولا (أو يقامر بالنرد والشرط نج أو تفوته الصلاة بسببهما) لأن كل ذلك فسق وقالوا في النرد ترد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشرط نج فلا ترد إلا إذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقا أو يداوم عليه (أو يبذل أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالروية كالأقراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وإن لم يكن حراما (أو يظهر سب السلف) أي الصحابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لأنه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه رضاعا وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) امرأة (أبيه) تقبل شهادة (أهل الأهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالحوارج والمشبهة والمعتلة والقدرية والجبرية والروافض (إلا الخطابية) وهم صنف من الروافض يعتقدون الشهادة لشيعة منهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وإن اختلفا لملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحرابي) أي المستأمن (على مثله لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لا عكسه ولا مرتد على مثله (و) شهادة (من ألم) أي أذنب بعصية (صغيرة إن اجتنب الكبائر) وكانت حسنة أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال إن حليتيه فأنت طالق وإن فضضتيه فأنت طالق وإن لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزينت بالحرير وغيره فقال لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فترعت الثياب وأرمت لبسها فما الحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا يحنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف فيها إن لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يبعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته إن لم أبت معك الليلة مع قبض هذا فأنث طالق ثلاثا وقالت المرأة إن أبت معك مع قبض هذا فحاريتي حرة فلبس قبضها وبيتان ولا يحنثان لأن قصد المرأة أن تبيت وهي لا بسقه هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معه انتهى ولا

يخفى انه موضع بحث ويوجه  
فيه منع اختلاف مرادهما  
والله أعلم (مسئلة) رجل قال  
لامرأته ان لم أظالك مع هذه  
المعتقة فأنت طالق ثلاثا  
وان وطئتك مع هذه المعتقة  
فأنت طالق ثلاثا فما مخلصه  
من الحنث (فالجواب) أن  
يطأها بغير المعتقة ولا يحنث  
مادامت المعتقة باقية وهما  
حيان لان شرط الحنث  
الوطء مع المعتقة ولا يتحقق  
الحال وعدم الوطء مع المعتقة  
لا يتحقق الا بموت احدهما  
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)  
رجل حمل الى منزله تمرا  
فأكلت منه امرأته وأمنته  
فقال الرجل لامرأته كم  
أكلت من هذا التمران لم  
تخبريني والا فأنت طالق  
ولأمنته ان لم تخبريني كم  
أكلت والا فأنت حرة ولم تعلم  
واحدة منهما كم أكلت فما  
الحيلة في عدم الحنث  
(فالجواب) أن تقول المرأة  
أكلت واحدة أكلت  
اثنتين أكلت ثلاثة أكلت  
أربعة أكلت خمسة الى  
أن يطعمن قلبها أنهن لم  
تأكل أكثر منه فأنها تكون  
مخبرة بعدد ما أكلت وكذلك  
الأمه ولا حنث قال في  
الحبرة وكذلك لو كانت دراهم  
فرفعت منها المرأة أو الجارية  
ولا تدرى كم رفعت فالجواب  
فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لو عذروا الا لا به نأخذ بجر (و) شهادة  
(الحمي وولد الزنا والحنثي) ويكون كالآتي لو مشكلا (و) شهادة (العمال)  
للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البه-لاد  
والعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات لانهم أعوان  
على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أوصى  
اليه والوصي بدعي جاز) الشهادة استحسانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كما)  
لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله بقبض ديونه وادهى الوكيل  
أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي  
(ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع  
أو العبد فمخوأن يشهد وأن الشهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو نحو ذلك بخلاف  
مالا يشهدوا على أقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بزور ونحوه حيث تقبل ثم عدم  
قبولها على الجرح المجرد لو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم  
يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له (حتى قال أو همت) أي  
أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على  
ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والا لا

### باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) تقبل (فان ادعى دار الرثا أو شراء) من رجل  
معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بك مطلق لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض  
مع الشراء فأنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهد بجقيد (لا) تلغو  
فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن  
واكتفيا بالموافقة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا  
على الألف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهدا بألف فأنها تقبل اتفاقا  
(وان شهد الآخر بألف وخمسائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الألف)  
وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو إقرار (ولو شهدا بألف وقال  
أحدهما قضاة منها خمسة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاة (الا أن يشهد معه)  
أي مع الذي شهد بأنه قضاة شاهد (آخر وينبغي) أي يجنب على الشاهد الذي شهد  
بقضاة خمسةائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل  
(بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاة) وقال المدعي لم  
يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاة (ولو شهد بأنه قتل زيد اليوم  
النحر بمكة و) شهد (آخر ان أنه قتل يوم النحر بمصر ردتا) أي الشهادتان هذا اذا  
اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداهما أولا)  
ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على مرقعة بقرة واختلفا في لونهما



من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسدت  
للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيما  
يجرى فيه التسامع أولا (والمملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل  
والمجنون إلا في حالة الصحة (الأن يتحمل في الرق والصغر وأدباً بعد الحرية والبلوغ)  
فتقبل (والمحدود في ذنوبه وان تاب إلا أن يحذر الكافر في ذنوبه ثم أسلم) فحينئذ تقبل  
بخلاف عبد حد للقتل فعتق لم تقبل (والولد لأبويه وجديه وعكسه وأحد الزوجين  
للآخر والسيد لعبد) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشريلك لشريلكه فيما  
هو من شركتهما) ولو شهد بماله من شركتهما تقبل (والخنث والناتحة) في مصيبة  
غيرها (والمغنية) مطلقاً (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وإن كانت دينية تقبل  
(ومدمن الشرب على اللهو) لغير الخمر لأن بقطرة منها يرتكب الكبيرة فترد شهادته  
والأدمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة  
(ومن يلعب بالطيور) إلا إذا كان يسكها للاستئناس فيباح إلا أن تجرح حمام غيره وفي  
بعض النسخ بالطنبور وهو الأنسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع  
الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من يجلس مجالس الغناء أو  
يستمعه (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل  
الحمام بلا إزار) أو يعيش بالسر أو يل وحده لتركه للزوجة (أو يأكل الربا) سواء كان  
مشهوراً أو لا (أو يقامر بالنرد والشطرنج أو تفوته الصلاة بسببهما) لأن كل ذلك  
فسق وقالوا في النرد ترد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشطرنج فلا ترد إلا إذا كان  
يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه  
فسقاً أو يداوم عليه (أو يبول أو يأكل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالزوجة  
كالافراط في المزاح ومدرج عليه عند الناس وإن لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف)  
أي الصحابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لأنه فاسق مستور  
(وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه رضاعاً وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته  
(وزوج بنته وامرأة ابنه) امرأة (أبيه) تقبل شهادة (أهل الأهواء) أي  
أصحاب بدع لا تكفر كالحوارج والمشيبهة والمعتلة والقدرية والجبرية والروافض  
(الانطابية) وهم صنف من الروافض يعتقدون الشهادة لشيعتهم لكل من  
حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مشركه) وإن اختلفا ملة كاليهود والنصارى  
(و) شهادة (الحربي) أي المستأمن (على مشركه لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي  
على المستأمن لا عكسه ولا مرتد على مثله (و) شهادة (من أثم) أي أذنب بعصية  
(صغيرة) أن اجتنب الكبائر) وكانت حسنة أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى إلى  
امرأته بكيس ملآن فقال  
إن حليتيه فأنت طالق  
وان فضضتيه فأنت طالق  
وان لم تخرجي ما فيه فأنت  
طالق فأخرجت ما في  
الكيس ولم يقع الطلاق  
كيف ذلك (فالجواب) أن  
الكيس كان فيه سكر أو ملح  
فوضعت في الماء حتى ذاب  
ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة  
ترينت بالحرير وغيره فقال  
لهازوجها إن لم أجامعك في  
هذه الثياب فأنت طالق  
فترعت الثياب وأرمت  
لبسها فالحيلة في أن  
يجامعها ولا يحنث (فالجواب)  
أن يلبس هو تلك الثياب  
ويجامعها ولا يحنث كذا في  
التهذيب وعندى فيه نظر  
وقد رأيت المسئلة في الحيرة  
ولفظ الحلف فيها إن لم  
أجامعك مع هذه الثياب  
وبذلك لا يبعد ما ذكرته من  
النظر وكذلك في وسيط  
المحيط صورتها في رجل  
قال لامرأته إن لم أتبعك  
الليلة مع قبضك هذا فأنت  
طالق ثلاثاً وقالت المرأة إن  
بت معك مع قبضى هذا  
لجاريتي حرة فيلبس قبضها  
ويبيتان ولا يحنثان لأن  
قصد المرأة أن تبيت وهي  
لا بسة هذا القميص وقصد  
الرجل أن يبيت وهذا  
القميص معه انتهى ولا

يخفى انه موضع بحث ويوجه فيه منع اختلاف مرادها والله أعلم (مسئلة) رجل قال لامرأته ان لم أطاك مع هذه المعتقة فأنت طالق ثلاثا وان وطئتك مع هذه المعتقة فأنت طالق ثلاثا فما مخلصه من الحنث (فالجواب) أن يطأها بغير المعتقة ولا يحنث مادامت المعتقة باقية وهما حيان لان شرط الحنث الوطء مع المعتقة ولا يتحقق الحال وعدم الوطء مع المعتقة لا يتحقق الا بموت احدهما كذا في وسيط المحيط (مسئلة) رجل حمل حمل الى منزله فمرا فأكلت منه امرأته وأمنته فقال الرجل لامرأته كم أكلت من هذا الثمران لم تخبريني والا فأنت طالق ولا منته ان لم تخبريني كم أكلت والا فأنت حرة ولم تعلم واحدة منهما كم أكلت فما الحيلة في عدم الحنث (فالجواب) أن تقول المرأة أكلت واحدة أكلت اثنتين أكلت ثلاثة أكلت أربعة أكلت خمسة الى أن يطمئن قلبها أنها لم تأكل أكثر منه فإنها تكون مخبرة بعد ذلك أكلت وكذلك الأمة ولا حنث قال في الحيرة وكذلك لو كانت دراهم فرغت منها المرأة أو الجارية ولا تدرى كم رفعت فالجواب فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لو عذر والالا به نأخذ بجر (و) شهادة (الحمي وولد الزنا والحنثي) ويكون كالانثى لو مشكلا (و) شهادة (العمال) للسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ البلاد والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الاصناف وضمنان الجهات لانهم أعوان على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أوصى اليه والوصي بدعي جاز) الشهادة استحسانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كما) لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله بقبض ديونه وادعي الوكيل أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع أو العبد فخوان يشهدوا أن الشهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا أو نحو ذلك بخلاف ما إذا شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا بوزور ونحوه حيث تقبل ثم عدم قبولها على الجرح المجرد لو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له (حتى قال أو همت) أي أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والالا

### باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والالا) تقبل (فان ادعى دار الرثا أو شراء) من رجل معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بذلك مطلق لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض مع الشراء فإنها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهد بجميد (لا) تلغو فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا على الألف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهدا بألف فانها تقبل اتفاقا (وان شهد الآخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الألف) وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو ابراء (ولو شهدا بألف وقال أحدهما قضاة منها خمسة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاة (الا أن يشهد معه) أي مع الذي شهد بأنه قضاة شاهد (آخر وينبغي) أي يجنب على الشاهد الذي شهد بقضاة خمسة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل (بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاة) وقال المدعي لم يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاة (ولو شهد بأنه قتل زيد اليوم النحر بمكة و) شهد (آخر ان أنه قتله يوم النحر بمصر ردتا) أي الشهادتان هذا اذا اجتمعوا عند الحماكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداهما أو لا) ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على مرققة بقرة واختلفا في لونها

قال لامرأته ان تريدني  
الطلاق اليوم مني ولم أطلقك  
فأنت طالق فقالت المرأة ان  
لم أرد منك الطلاق اليوم  
فعبدى حرفا الحيلة في عدم  
الحنت (فالجواب) أن تسأل  
الزوج الطلاق فيقول  
الزوج طلقك على ألف ولم  
تقبل هي قال في الحيرة  
حتى تكون سائلة من الزوج  
ويكون الزوج مجيبا لها ولا  
يقع عتق ولا طلاق وهي  
واقعة الامام الاعظم أبي  
حنيفة رضي الله عنه حكاهما  
في وسيط المحيط (مسئلة)  
رجل قال ان خطبت فلانة  
أوترز وجتها فهي طالق  
كيف يصنع ان أراد أن  
يقز وجهها ولا يقع عليه  
الحنت (فالجواب) أن  
يخطبها ثم يقز وجهها لان شرط  
حنثه أحدهما في خطبها  
وجده شرط الحنت والمرأة  
ليست في نكاحه وانحلت  
اليمين لا الى حنت كذا في  
وسيط المحيط (مسئلة)  
رجلان قال كل واحد منهما  
لصاحبه ان لم تكن رأسي  
أثقل من رأسي فأمرأته  
طالق ثلاثا فكيف الحكم  
فيهما (فالجواب) أن  
طريق معرفة ذلك أنهما اذا  
ناما دعيا فأيهما كان أصرع  
جوابا فإسأل الآخر أثقل  
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)  
ان قيل أي رجل حلف

قطع يد السارق وهو الصحيح وقال لا يقطع واستظهره صدر الشريعة هذا اذا لم يذ كر  
المدعي لو نها فان ذ كر لم تقبل اجماعا كما لو اختلفا في القيمة (بخلاف) اختلافهما في  
(الذ كور قولا نوتة) حيث لا تقبل شهادتهما باتفاق (و) بخلاف اختلافهما في لون  
بقرة (الغصب) حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف  
وشهد آخر) انه اشتراه (بألف وخمسمائة بطلت الشهادة) سواء ادعى أقل المائتين أو  
أكثرهما (وكذا الكتابة والجمع) والاعتناق على مال والصلح عن دم العمدان ادعت  
المرأة أو العبد أو القاتل وان ادعى الزوج أو المولى أو ولي المقتول فهو بمنزلة دعوى  
الدين فتقبل على الأقل ان ادعى الاكثر كما مر (فاما النكاح فيصح بالف) استجسنا  
خلافهما (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بلاجر) بان يقول مات وترك ميراثا  
للمدعي (الا أن يشهدا بملكه) أي بملك المورث (أو يده أو يمدوده أو يد) (مستعيره)  
أو مستأجره أو مرتبته أو غاصبه (وقت الموت ولو شهدا بيدي) سواء قال (منذ شهر)  
أولا (ردت) هذه الشهادة لقيامها بمجهول لتنوع يد الحى (ولو أقر المدعي عليه بذلك)  
أي بان العين كانت في يد المدعي (أو شهد شاهدان أنه) أي المدعي عليه (أقر أنه) أي  
المشهود به (كان في يد المدعي دفع الى المدعي) للعلمية الاقرار وجهالة المقرب لا تبطل  
الاقرار

### باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كحدوقود (ان  
شهد رجلان) أو رجل وامرأتان (على شهادة شاهدين) ذ كرين أو ذ كر وانثنين ولا  
يشترط تغاير فرعي هذا وذاك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل  
(واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (اشهدوا على شهادتي أني  
أشهد أن فلانا أقر عندى بكذا أو أده) شهادة (الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني  
على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال) الاصل (لي اشهد على شهادتي بذلك) والا قصر  
أن يقول الاصل لشهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا  
وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولا شهادة) مقبولة (للفرع بلاموت أصله أو مرضه)  
أو كون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيبه الإصل  
بحيث يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفروع مع)  
التعديل في الصحيح (والاعدوا وتبطل شهادة الفرع) بنهيهم عن الشهادة على  
الاظهار وبخروج أصله عن أهليته بفسق أو عي أو خرس و (بأنكار) شاهد (الاصل  
الشهادة) كقولهم ما لنا شهادة أو لم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا (ولو شهدا على  
شهاد قرجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف) درهم (وقالا أخبرانا أنهما  
يعرفانها الجاه) المدعي (بامرأة وقال لا ندرأها هذه أم لا و قيل للمدعي) قد ثبت الحق  
على فلانة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (هات شاهدين) آخرين (أنها) أي

لاحدى نسائه بطلاقها  
 ثلانا أنه لا يبطأ امرأة  
 سواها ثم وطئ سواها ولا  
 يحنث (فالجواب) انه ان  
 عني بالوطء الوطء برجله  
 صحت نيته ولم تطلق بمجامعة  
 سواها لانه نوى ما يحتمله  
 كلامه ويصدق ديانته لا  
 قضاء كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** ان قيل أى  
 رجل قال لامرأته أنت  
 طالق ثلاثا ان خرجت من  
 هذه الدار ثم خرجت ولم يقع  
 عليه الطلاق (فالجواب)  
 أن هذا رجل نوى بالطلاق  
 الطلاق من عمل مخصوص  
 ونوى بالثلاث ثلاثة أيام  
 تخويفا لامرأته حتى لا  
 تخرج ثم صحت نيته ولا يحنث  
 بخروجها ديانته لا قضاء  
 كذا في وسيط المحيط  
**مسئلة** رجل قال  
 لامرأته ان لم أعرج هذه  
 الليلة الى السماء فانت طالق  
 كيف يصنع حتى لا يحنث  
**فالجواب** ان ينصب  
 سلهما حتى يعرج الى السماء  
 البيت ولا تطلق امرأته  
 لقوله تعالى من كان يظن  
 أن لن ينصره الله في الدنيا  
 والآخرة فليمدد بسبب الى  
 السماء أى الى السماء البيت  
 كذا في التهذيب وقدرأيته  
 كذلك في الحيرة وفيه عندي  
 نظر **مسئلة** رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أى كالشهادة على الشهادة (كتاب  
 القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعى برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو مقر الاحتمال  
 التزوير (ولو قال) أى الفرعان (فيهما) أى فى الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي  
 الى القاضي فلانة بنت فلان (التيمة لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسبها الى اخذها)  
 وهو القبيلة الخاصة وتكفى نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد  
 (أنه شهد زورا يشهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم انا وجدنا هذا شاهدا زورا  
 فاحذروه وبه يفتى (ولا يعذر) بالضرب والحبس وقال لا يضرب ويحبس

### كتاب الرجوع عن الشهادة

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أى قاض كان (فان رجعا) أى الشاهدان عن  
 شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (و) ان رجعا (بعده لم ينقض)  
 حكمه (وضمننا) أى الشاهدان (ما أتلفناه) من المال (للمشهد عليه اذا قبض المدعى  
 المال) سواء كان (دينا أو عيننا) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهود  
 به عينا فله أن يضم منها بعد الحكم قبض المدعى العين أولا وان كان دينا ليس له أن  
 يضم منها قبل القبض (فان رجع أحدهما) أى أحد الشاهدين (ضمن النصف  
 والعبرة لمن بقى) من الشهود (لا من رجع فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن) شيئا  
 (وان رجع آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)  
 من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان  
 نسوة لم يضمن) أى الراجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بمجالها (ضمن) التسع  
 (ربعة فان رجعوا) أى الرجل والنساء (فالغرم بالاسداس) وقال عليهن النصف كما  
 لو رجعن فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلها ورجعوا لم  
 يضمنوا وان زاد عليه ضمنناها) أى الزيادة لو هى المدعية وهو المنكر (ولم يضمنا فى  
 البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعى مشترى ما اذا كان بائعا فلا (وفى  
 الطلاق) أى ان شهدا أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والحلوة (ثم رجعا ضمننا نصف  
 المهر) لو سمي والا فالتعة (ولم يضمنا لو) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفى  
 العتق) أى لو شهدا أنه أعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفى القصاص) أى  
 ان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجع شهود الفرع  
 ضمنوا) (يضمن) (شهود الاصل) لو رجعوا بعد القضاء (بلم) أى بقوله لم (نشهد  
 الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم  
 (ولو رجع الاصول والفروع ضمن الفروع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود  
 عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) فى شهادتهم (وضمن  
 المزكى بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيدا خلافا لهما أمام الخطاف لا اجماعا  
 (و) ضمن (شهود اليمن) أى التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول



(لاشهود الاحصان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

### ✽ كتاب الوكالة ✽

(صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (من يملكه) فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (اذا كان الوكيل) ممن (يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أي صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل (بالخصومة) أي الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء كان طالباً أو مطلقاً أو جوازه بلارضاه وعليه فتوى أبي الليث وغيره والمختار للفتوى تفويضه للمحاكم (الا أن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يمشي الى مجلس القضاء والصحيح أن الخلاف في لزوم لافي الصحة (أو ثبامدة السفر أو مرير السفر) ويكفي قوله أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخالط الرجال أو حائضاً أو نفساء والمحاكم بالمسجد أولاً يحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بأيضاها) أي الحقوق (واستيفائها) الا في حد وقود) أي صح التوكيل باستيفائها الا في حدود وقود (ان غاب الموكل) بخلاف ما اذا كان حاضراً (والحقوق) الكائنة (فيما يضيفه) الوكيل (الى نفسه كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغر ورق لا بالموكل وذلك (كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أي استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بلافق بين حضوره موكله وغيبته في الاصح (والمالك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) (والحقوق) (فيما يضيفه) الوكيل (الى الموكل كالنكاح والخلع والصلح عن دم محمد) (والصلح عن انكار) والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والايادع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أي وكيل الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أي المرأة (بتسليمها) وللشترى منع الموكل عن الثمن (ولا يدفعه اليه) (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أي المشتري (الوكيل ثانياً) لوصول الثمن الى مستحقه

### ✽ باب الوكالة بالبيع والشراء ✽

(أمره بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل صح هي ثمننا أولاً) لان الجهالة اليسيرة لا تصرف (و) لو أمره (بشراء عبداً أو دار صح ان سمى ثمننا والا) أي وان لم يسم ثمننا (لا) يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الامر (وان سمى ثمننا) لو أمره بشراء طعام (يقع على البرودقيقه) هذا في عرف الكوفة وفي عرفنا ينصرف الى ما يمكن أكله عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنها الطبخ بالمرق واللحم (ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلوسلمه الى الامر لا يرد له الا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

بطلاق امرأته ليجامعها  
نهاراً في رمضان ما الحيلة في  
عدم الحنث (فالجواب) انه  
يحكى انها وقعت في زمن أبي  
حنيفة فلم يعرف أحد وجه  
الجواب فقال أبو حنيفة  
يسافر مع امرأته فيطأها  
نهاراً (مسئلة) رجل أكل  
هو وزوجته تمراً واختلط  
نوى التمر الذي أكله والذي  
أكلته فحلف بالطلاق  
لتمرز التمر الذي أكلته من  
الذي أكله ما الحيلة في عدم  
الحنث (فالجواب) انها تفرد  
كل نواة على حدة وقدم  
مسئلة رجل قال  
لامرأته ان لم أقل لك مثل  
ما تقولين لي فأنت طالق  
فقلت أنت طالق فان قال  
الزوج مثل ما قالت طلقت  
وان لم يقل طلقت فما الحيلة  
في عدم الحنث (فالجواب)  
أن يقول أنت طالق ان  
شاء الله أو أنت طالق على  
ألف ولا تقبل هي أو يقول  
ان طلقتك ثلاثاً فأنت  
طالق قلت وفي الحيرة وكذلك  
لو حلف الرجل وقال ان لم  
أقض حاجة من يلقياني  
ببغداد فأنت طالق  
فأستقبله امرأته وقالت  
أقض حاجتي فقال ما حاجتك  
قالت طلقني ثلاثاً فهو على  
هذا القياس مسئلة  
رجل له ثلاث نسوة وله  
ثوبان فقال ان لم تلبس كل

واحدة منسكن ثوباً منهما في  
هذا الشهر عشرين يوماً  
والافانتن طوالق كيف  
يصنع حتى لا يقع الطلاق  
عليهن (فالجواب) أن تلبس  
اثنتان منهن الثوبين تلبس  
أحدهما أحد الثوبين عشرة  
أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة  
بقية الشهر وأما الثانية  
فإنها تخلع الثوب بعد  
عشرين يوماً وتلبسه الأولى  
التي لبست عشرة أيام حتى  
تستكمل عشرين يوماً  
وذلك عند تمام الشهر  
\*مسئلة\* رجل حلف  
بالطلاق من امرأته أنه  
لا بد أن يجامعها على رأس  
الرمح كيف يصنع حتى  
لا يحنث (فالجواب) أنه  
يغرس الرمح في سقف البيت  
حتى يظهر رأس الرمح من  
السطح ثم يجامعها فوق  
السطح ورأس الرمح تحتها  
(مسئلة) روى ابن جماعة  
عن أبي يوسف رحمه الله  
أنه قال جاء رجل إلى أبي  
حنيفة رضي الله عنه فقال  
إني حلفت بالطلاق إن لا  
أكلم امرأتى قبل أن  
تكلمني وحلفت امرأتى  
بصدق ما تملكه أن لا تكلمني  
قبل أن أكلمها فكيف  
أصنع فقال الإمام اذهب  
فكلمها ولا حنث عليكما  
فذهب الرجل إلى سفيان  
وأخبره فحاسبه فغضب

من ماله) وعند عدم الدفع بالأولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك  
من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيد (وان هلك بعد حبسه فهو  
كالمبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل)  
لانه العاقد (في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض  
بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف  
الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى  
عشرين رطلا بدرهم) أي من لحم (يباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لزم الموكل منه  
عشرة بنصف درهم) خلافاً لهما ولو شري ما لا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعاً كغير  
موزون (ولو وكله بشيء بعينه) اما بالأشارة وباسم العلم أو بالاضافة إلى مالكة  
(لا يشترى) الوكيل (لنفسه) ولو اشتراه لنفسه فهو لآمر (فلو اشتراه بغير النقود  
أو بخلاف ما مضى) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للوكيل) المخالفة أمره وينعزل في  
ضمن المخالفة (وان كان) التوكيل بشيء (بغير عينه) فالشراء للوكيل إلا أن  
ينوي (الوكيل) للموكل (وقت الشراء) (أو يشترى به ماله) أي بمال الموكل فانه يكون  
للموكل (وان قال) الوكيل (اشتريت للآمر وقال الأمر) اشتريت (لنفسك) ولم  
يدفع الثمن إلى المأمور (فالقول للآمر وان كان) الموكل (دفع إليه الثمن فللمأمور)  
أي القول له (وان قال) رجل لآخر (بعتي هذا) العبد (لفلان فباعه ثم أنكر الأمر) أي  
أمر فلان فباع فلان وقال أنا أمرته (أخذه) منه (فلان) ولغا انكاره الأمر (إلا أن  
يقول) فلان (أمر به) أي بالشراء فلا يأخذه فلان (إلا أن يسلمه المشتري إليه) أي إلى  
فلان (وان أمره بشراء عبيدين) أي معينين فلو غيّر معينين بطل التوكيل  
(ولم يسم ثمناً فاشترى له أحد بنصفه صح) ان أمره (بشراءهما بألف وقيمتهم مائة  
فأشترى أحدهما بنصفه وأقل صح) ويقع للآمر (و) ان اشترى أحدهما (بالأكثر  
لا) يصح مطلقاً (إلا أن يشترى) العبد (الباقى بما بقي) من الثمن (قبل الخصومة)  
حينئذ يصح لحصول المقصود وجواز ان بقي ما يشترى بمثله الآخر (و) ان أمره (بشراء  
هذا) العبد (بدين له عليه) أي للآمر على المأمور (فأشترى) هذا العبد (صح ولو)  
كان العبد (غير عين) فأشترى عبداً (نفذ على المأمور) فهذا له عليه خلافاً لهما (و) ان  
أمره (بشراء أمة بألف دفع إليه) أي إلى المأمور (فأشترى) الأمة بقيمتها كذلك  
(فقال) الأمر (اشتريتها بخمسمائة وقال المأمور) اشتريت (بألف) فالقول للمأمور  
لانه أمين وان كانت تساوي خمسمائة فالقول للآمر بلا عين (وان لم يدفع) الألف  
إليه والمسئلة بمجالها (فلا أمر) أي القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا  
كانت قيمتها ألفاً فأنهما يتحالفان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكماً ونلزم الأمة  
المأمور (و) ان أمره (بشراء هذا) العبد (ولم يسم ثمناً) فاشترام (فقال المأمور) اشتريته  
بألف وصدقه بآلله وقال الأمر (اشتريته) بنصفه تحالفاً (لوقوع الاختلاف في  
الثمن وموجبه التحالف) فان تحالفاً يلزم الشراء المأمور (و) ان أمره بشراء نفسه

وقال أتبيع الفروج فقال  
أبو حنيفة وما ذاك فقال  
هذا الرجل حلف بكذا  
وكذا فقال أبو حنيفة كلها  
ولا حنث عليك قال سفيان  
من أين فقال أبو حنيفة لما  
شافهته باليمن بعدما حلف  
كانت مكلمة له فوجد شرط  
بره فأنحلت يمينه قال سفيان  
أنك لتكشف ما كاعنه  
غافلين **مسألة** حكى أن  
بعض الملوكة كان يلعب  
بالسكورة في جورة من  
الأرض خلف الملك أن لا  
يخرجهما هو ولا غيره من  
الناس ثم أراد الملك أخرج  
السكورة فطلب من المفتين  
حيلة لكي يبرأ بعدم الحنث  
فأجاب بعضهم أنهم إن يؤتى  
بقربة ماء فتصب في تلك  
الجورة فتخرج السكورة  
بنفسها ولا حنث فاستحسن  
الملك جوابه وخلع عليه  
**مسألة** إن قيل ما مخلص  
من قال لامرأته إن لم  
تطيعيني اليوم في الجماعة  
فأنت طالق وقالت المرأة  
إن أطعته فإني حرة  
فالجواب **مسألة** أنها تباع  
الجارية أو تهبها من الزوج  
أو غيره ثم تطيعه في ذلك  
اليوم ولا حنث من الحيرة  
**مسألة** إن قيل إذا قال  
الرجل لامرأته إن لم أشبعك  
من الجماع فأنت طالق  
**فالجواب** في الحيرة إن

الآمر من سيده بألف و (دفع) الأمر ألف (فقال) الوكيل (لسيده) اشتريته لنفسه  
فباعه سيده (على هذا) الوجه (عتق) العبد (وولاؤه لسيده) وكان الوكيل سفيان  
(وإن قال) المأمور (اشتريته) ولم يزد قوله لنفسه (فالعبد للمشتري والألف لسيده)  
لأنه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثم لا الهدي أي مثل ألف الذي دفعه العبد  
إليه إن كان دراهم فدراهم وإن كان دنانير فدنانير (وإن قال) رجل (لعبد) رجل  
آخر (اشترى نفسك من مولاي) بألف درهم (فقال) العبد (للمولوي) يعني نفسي  
لفلان) بألف درهم (ففعل) و باع مولاه (فهو لا أمر وإن لم يقل) العبد (لفلان) بأن  
قال يعني نفسي فقط (عتق)

**فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له **مسألة** للثمة وجواز  
بمثل القيمة إلا من عبده ومكاتبه (وصح بيعه بمأقل وكثر وبالعرض) وخصاه بالقيمة  
وبالنقود وبه يفتى (والنسيئة) بشرط أن يكون البيع للتجارة فإن الحاجة لم يجز نسيئة  
وبه يفتى (وتقيد شراؤه) أي الوكيل (بمثل القيمة وزيادة يتغابن) الناس  
(فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين) فلو قومه عدل بعشرة وآخر بمائة وآخر  
بسبعة فباب السبعة والعشرة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في  
الشراء والناقص في البيع فلا (ولو وكاه ببيع عبده) له (فباع نصفه) أو عشره  
(صح) عنده وبه يفتى وعند هـ لا (وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر الباقي) فإن اشترى  
بأقيه لزم الموكل وأرتفع التوقف (ولو رد المشتري المبيع على الوكيل) بالبيع  
(بالعيب) سواء كان يحدث مثله في هذه المدة أولا كالأصبع الزائدة (بيئته أو نكول  
رده) الوكيل (على الأمر وكذا) يرده الوكيل على الأمر (بأقراره) أي الوكيل إن  
العيب حصل في يد الموكل (فيه ما لا يحدث) مثله في هذه المدة فلو كان مما يحدث ورده  
بأقراره لزم الوكيل (وإن باع) الوكيل بالبيع (نسيئة فقال) الموكل (أمرتك بنقد  
وقال المأمور أطلقت) الأمر (فالقول للأمر وفي) الاختلاف في (المضاربة للمضارب)  
القول لأن الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم (ولو أخذ الوكيل  
بالبيع (بالثمن رهنا فضاع) في يده (أو) أخذ بالثمن (كفيلًا فتوى) المال (عليه)  
أي الكفيل (لم يضمن) الوكيل في الصورتين (ولا يتصرف أحد الوكيلين) اللذين  
وكلاهما كوكلتكما (وحده إلا في خصومة) بشرط رأى الآخر لا حضرته في المصحح فإذا  
انتهيا إلى القبض فحتى يجتمعا أما إذا وكلهما بكلامين كان لكل منهما أن ينفرد (و) في  
(طلاق) لعينة (وعتاق) لعين (بلا بدل) راجع لهما بخلاف طلاق وعتق ببذل وغير  
معين وتعليق بشيئهم ما فإنه يلزم اجتماعهما (و) في (ردوديعة) وكذا رد العارية  
والمغصوب والمبيع الفاسد بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما أو هلك ضمن (وقضاه  
دين ولا يوكل وكيل) فيما وكل فيه (الأبازن أو باعمل برأيك) فحنث منه ذان وكا  
كان الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يكون للأول عزله ولا ينزل به  
الموكل (فإن وكل) الوكيل (بلاذن الموكل فعقد) الوكيل أنه

سبق ما الرجل ما امراته  
لا يقع عليه الطلاق وان  
كان على ضد ذلك يقع وقال  
في أول طلاق العدة ان لم  
يفارقها حتى أنزلت فقد  
أشبهها أي ان لم ينزل عنها  
(مسئلة) ان قيل كيف  
تصنع امرأة قال لها زوجها  
ان لم تصل اليوم ركعتين  
فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت  
استقبلها دم (فالجواب)  
ما قال في الحيرة تتوضأ  
وتبني على صلاتها ولا يقربها  
زوجها حتى يعلم أن الدم دم  
حيض أو استحاضة فان  
كان دم استحاضة فهي  
امرأته وان كان دم حيض  
فهي طالق ثلاثا وهذا  
يستقيم على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى (مسئلة) ان  
قبل ما الحكم فيمن له جارية  
وزوجة وبنت فرأى  
احداهن على السطح  
فقال ان كانت امرأته  
فهي طالق وان كانت أخته  
فهي حرة وان كانت ابنته  
فوالله ليضربنها مائة سوط  
فدخل الدار فأقرت كل  
واحدة منهن أنها هي التي  
كانت على السطح  
(فالجواب) أن الأمة  
والمرأة لا يصدقان عليه  
لانهما فيهن منفعة وهو  
الطلاق والمهر والعناق  
وتستق البنات فيأخذ  
الاب قضيا فيهما ثلثين

بحضرة الاول فلو بغيبته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح)  
ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الأصح (وان زوج عبد أو مكاتب أو كافر) ذمى أو حربى  
(صغيرته الحرة المسلمة أو باع لها واشترى) لها بما لها (لم يجز) لعدم الولاية

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أي باثبات الدين ونجوه (والتقاضي) أي طلب الدين (لا يملك  
القبض) عند زفرو عليه الفتوى (و) الوكيل (بقبض الدين يملك الخصومة) خلافا  
لهمالو وكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقبض العين لا  
يملك الخصومة) (ولو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد  
(وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وتسمع هذه البينة لدفع الخصومة فقط  
(وكذا الطلاق والعناق) أي لو كان التوكيل بنقل المرأة أو المملوك من بلد الى بلد  
فأقامت المرأة بينة على الطلاق أو المملوك على العناق لا تقبل على اثبات الطلاق  
والعناق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة)  
سواء كان وكيل المدعى فأقر على موكله بالقبض أو الأبرأ أو وكيل المدعى عليه فأقر  
على موكله بلزوم المال (عند القاضي صح) بغير الحدود والقصاص (والا) أي وان  
أقر في غير مجلس القضاء (لا) يصح (وبطل توكيل الكفيل بماله) لئلا يصير تاملا  
لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه)  
عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الا يفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة  
فيها (والادفع اليه) أي الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه  
(ورجع) الغريم (به على الوكيل لو باقيا) في يده ولو حكما بأن استهلك فانه يضمن مثله  
(وان ضاع لا) يرجع عملا بتصديقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المديون  
الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (اليه على ادعائه ولو قال)  
رجل (اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه  
وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه)  
المودع فيما ادعى (ولو ادعى) رجل (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أي  
الوديعة (ميراثا له) ولا وارث له غيره (وصدقه) المودع بالدفع (دفع) الوديعة (اليه) أي  
الى المدعى (فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) الغريم (المال)  
الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستخلفه) أي المديون رب المال على أخذه  
واستيفائه (وان وكله بعيب في أمة) أي برد جارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا  
المشتري) بالعيب (المترد) الأمة (عليه) أي البائع (حتى يحلف المشتري) أنه لم يرض  
بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فأنفق عليهم عشرة من عنده  
فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا فإيرد ما قبض

### باب عزل الوكيل



من قال لامرأته ومثلها

قدح فيه ما هو على سلم  
ان صعدت ومعل الماء فانت  
طالق ثلاثا وان ارقبته  
فانت طالق ثلاثا وان  
شربته او تركته على السلم  
فانت طالق ثلاثا (فالجواب)  
انها تنشف الماء بخرقه ثم  
تطلع او تنزل ولا حنث  
(مسئلة) ان قيل ما مخلص  
من قال ان اكلت هذا  
الرغيف فعبدي حروا مرأتى  
طالق (فالجواب) انه يا كل  
النصف ويترك النصف  
ولا حنث كذا فى التهذيب  
(مسئلة) رجل فى يده عشر  
جوزات فقال لجاريته ان  
اكلت هذه الخمسة والافانت  
حروا دفع الخمسة اليها ودفع  
الخمس الباقية الى امرأته  
وقال ان اكلت الخمسة والا  
فانت طالق فاختلفت  
العشرة قبل الاكل لما  
الحيلة فى عدم الحنث مع  
عدم امكان الامراز (فالجواب)  
ان يبيع الجارية عن يثيق  
به ثم تأكل المرأة العشرة ثم  
يشترى الجارية ولا حنث  
(مسئلة) رجل قال لامرأته  
وهى فى نهر جار ان خرجت  
من هذا الماء فانت طالق  
فما الحيلة فى عدم الحنث  
(فالجواب) انها تطلع ولا  
ماء الذى كانت  
يان كذا فى  
ندي فى ذلك

ابن مودعى بالنكسر (لا وارث له غيره دفع المال اليه) وجوبا كقوله هذا ابن داينى (وان  
قال لاخر هذا ابنه ايضا وكذب) الابن (الاول قضى بالمال للاول) لا لاخر فلو دفع  
للاول بلا قضاء ضمن للثانى نصيبه (ميراث قسم بين الغرماء) او بين الورثة بشهود لم  
يقولوا لا نعلم له وارثا او غيرهما (لا يكفل منهم ولا من وارث) خلافا لهما لجهالة المكفول له  
وبين القاضى مدة ثم يقضى ولو ثبت بالاقرار كقولنا اتفقا ولو قال الشهود ذلك  
لا يكفل اتفقا (ولو ادعى) على آخر (ذا را ارثا لنفسه ولا خ غائب وبرثن عليه) أى  
على ما ادعاه (أخذ) المدعى (نصف المدعى) مشاعا (فقط) وترك باقية فى يد ذى اليد بلا  
كفيل بجذو واليد دعواه أولا خلافا لهما وقولهما استحسان ولا تعداد البيعة ولا  
القضاء اذا حضر الغائب فى الاصح ومثل العمار المنقول فى الاصح لكن اعتمد فى  
المتقى انه يؤخذ منه اتفقا (ومن قال مالى أو ما أملك فى المساكن صدقة فهو) يقع  
(على) جنس (مال الزكاة) استحسانا وان لم يجد غيره أمسك منه قدر قوت يومه فاذا  
ملك غيره تصدق بقدره (ولو أوصى بثلاث ماله فهو) يقع (على كل شئ) لان الوصية  
أخت الميراث (ومن أوصى اليه) أى جعل وصيا (ولم يعلم بالوصية فهو وصى) فصح  
تصرفه (بخلاف الوكيل) فانه لا ينفذ تصرفه قبل علمه بالوكالة (ومن أعلم) من الناس  
(بالوكالة صح تصرفه ولا يثبت عزله الا بعدل أو مستورين) أو فاسقين فى الاصح  
وعند هذا الاول سواء (كالاخبار للسيد بجنابة عبده) فلو باعه كان مختارا للفداء  
(وثا شفع) بالبيع (والبكر) بالنكاح (والمسلم الذى لم يهاجر) بالشرائع وكذا  
الاخبار بعيب امرئ يشراه وحجر ما دون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فى هذه  
المسائل يشترط أحد شطرى الشهادة لفظها (ولو باع القاضى أو أمينه عبدا للغرماء  
وأخذ المال) أى الثمن (فضاع) فى يده قبل قضاء الدين (واستحق العبد) من يد  
المشتري (لم يضمن) كل واحد منهما (ورجع المشتري) بالثمن (على الغرماء) لتعذر  
الرجوع على العاقد (وان أمر القاضى الوصى ببيعه لم يفسخ) العبد (أومات قبل  
القبض) أى قبض المشتري العبد (فضاع المال رجوع المشتري على الوصى وهو) أى  
الوصى يرجع (على الغرماء) لانه عامل لهم (ولو قال قاض عدل عالم قضيت على هذا  
بالرجم) فى الزنا (أو بالقطع) فى السرقة (أو بالضرب) فى الحد أو التعزير (فأفعله وسعك  
فعله) لوجوب طاعة ولى الامر ومنعه محمد حتى يعاين الحجة واستحسنوه فى زماننا وبه  
يفق وان عدلا جاهلا يفسر فان أحسن تفسير الشرائط صدق والا لا وان جاهلا فاسقا  
أو عالما فاسقا لا يقبل قوله الا أن يعاين الحجة (وان قال قاض عزل لرجل أخذت منك  
الفاود فعتسه الى زيد) حال كونه قد (قضيت) له (به علمك) فقال الرجل أخذته ظلما  
فالقول للقاضى (بغير عين) (وكذا) يصدق القاضى (لو قال قضيت بقطع يدك فى حق)  
وقال فعلته ظلما (اذا كان المقطوع يده والمأخوذ منه المال مقرانه) أى القاضى (فعله  
وهو قاض) وكذا لو زعم فعله قبل التقليد وبعد العزل فى الاصح

(كتاب الشهادات)

قتر وانما علم (مسألة)

امراة تزقت لسم تصد  
انضخ قتل الزوج فانت  
خاتق نلاء بنصحت  
وانت خلق قلاء فتركت  
فكيف تصنع حتى لا يخ  
الحسن (الجواب) انها تحمل  
وتترك ولا تصرك هي فلا  
يجن من وسط المحيط  
(مسألة) رجل له زوجتان  
واحدة في النار والآخرى فوق  
السطح فزاحا الطلوع في  
الطبقات التي لا تطلع  
فقال الطباي تطلع  
لحقها بالطلاق منها نلاء  
يضع على الطباي ولا يترك في  
السطح ما الحيلة في عدم  
الوقوع (الجواب) ان الطباي  
تترك السفلى تطلع وان  
اراد الطلوع او التزول لم  
يجن ومردها في الحيرة  
برجل له نلاء نسوة  
احدها من على السطح  
والاخرى على السلم والثالثة  
في الدار فقال التي على السلم  
انصعدت التي على  
السطح فانت طالق وان  
انصعدت التي على السلم  
فانت طالق فكيف تصنع  
قال انصعد التي في الدار الى  
السطح وتعد التي على  
السطح الى الدار ثم تصعد  
الى السلم الى السطح

(هي اخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين) أي ظن (وحسبنا يلزم) أدع  
الشهادة (بطلب المدهي) بشرط عدالة حاضر وقرب مكانه وعلمه بقوله أو بكونه شرا  
قبولا وطلب المدهي لوفى حق العبد ولا يوجد له ويجب أدؤها بلا طلب وفي حقوق  
الله تعالى كطلاق امرأة بانثارت عتق أمة (وسمى في الحدود واجب أو فضل ويحرم  
في السرقة أخذ) المال (الامرق) رعايق الجاني السر (وشروط أربعة) أي لآبته  
(أربعة رجال ولبقية الحدود والقصاص رجلان) فلا قبل في الحدود والقصاص  
شهادة النساء (و) شرط (الولادة واليكارة) (وعيوب النساء) لا يطلع عليه رجل  
امرأة واحدة (و) شرط (لغيرها) أي لغير الاشياء المذكورة (رجلان أو رجل  
وامرأتان) سواء كن الحق مالا أو غيره كالطلاق والعتق والنكاح أو وكالة  
والوضعية (و) شرط (للكل) أي لجميع ما تقدم (لفظ الشهادة) حتى لو قال أعز  
أو أتيقن لا تقبل (و) شرط (للكل) (العدالة) وهي شرط وجوب العمل لا شرط الإجابة  
فلو قضى بشهادة فاسق نفذ إلا أن يمنع منه لأمام فلا ينفذ والعدل من كان محتسبا  
للكبار غير مضر على الصغير (ويسأل) القاضي وجوباً (عن) حاله (الشهود) مرا  
وعلائية في سائر الحقوق أي جميعها عندهما وبه يفتى ويكتفى بالسرفذمان  
على المفتي به وعن أبي حنيفة أنه لا يسأل عن شاهد بلا طعن من الخصم إلا في حد  
وقود وكفى في التزكية قول المزكي هو عدل في الأصح (وتعديل الخصم لا يصح  
حتى لو قال المدهي عليه هم عدول لا يقضى بشهادتهما حتى يسأل من غيره) (والواحد  
يكفي للتزكية) أي تزكية المروءة أو تزكية العالقة فكالشهادة اجماعاً (والرسالة)  
من القاضي إلى المزكي أو عكسه (والترجمة) أي ترجمة الشاهد والخصم والاثنان  
أحوط في الكل (وله أن يشهد بجماع مع أو رأى) ما ثبت بنفسه بلا شهادة (كالبصير)  
ولو بالتعاطي (والاقرار) ولو بالكتابة (وحكم الحاكم والغصب واقتل وإن لم يشهد  
عليه) ولو مختفياً يرى وجهه المقر ويخبره ولا يشهد على محجب بجماعه من إلا إذا  
يكن في البيت غيره أو يرى شخص المقابلة مع شهادتين بانها قلانة بنت فلان ابن  
فلان ولو شهد به وفسر للقاضي لا يقبله (ولا يشهد على شهادة غير مالم يشهد عليه  
ولا يفعل شاهد وقاض وراو بالخط أن لم يتذكر روا) وقاله أن يشهد ويحضر ويرى  
إذا علم أنه خطه على الحقيقة وبه يفتى (ولا يشهد بجماع يعاينه إلا بالنسب والموت  
والنكاح والدخول) بزوجه (وولاية القاضي وأصل الوقف) دون شرائط العتق  
والولاء وعنه دأب يوسف والمهر على الأصح (فله أن يشهد بها إذا أخبر بها) أي  
بهذه الاشياء (من يثق به) الشاهد بان يخبر جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب  
بلا شرط عدالة أو عدلان إلا في الموت فيكفي العدل ولو أثنى وهو المختار (ومن في يده  
شيء سوى الرقيق) الذي علم رقه ويعبر عن نفسه والانهوكتام (لأن أن تشهد أنه له)  
أي لذي اليد ان وقع في قلبك أنه ماله والا  
أو عاينه اليد لا تقبل) إلا في صورة الموت

من يثق به (ومن شهد أنه حضر دفن فلان أو صلى على جنازته فهو معاينة حتى لو فسر للقاضي قبل)

### باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

(ولا تقبل شهادة الأعمى) سواء كان بصيرا وقت التحمل أولا وسواء كانت فيما يجري فيه التسامع أولا (والمملوك) ولو مكاتباً أو مبعوضاً (والصبي) والآخرس والمغفل والمجنون إلا في حالة العفة (الأن يتحمل في الرق والهفرو وأدباً بعد الحرية والبلوغ) فتقبل (والمحدود في قذف وإن تاب إلا أن يحذرك الكافر في قذف ثم أسلم) فحينئذ تقبل بخلاف عبد حد للقذف فعنق لم تقبل (والولد لأبويه وجديه وعكسه وأحد الزوجين للأخر والسيد لعبده) سواء كان عليه دين أولا (أو مكاتبه والشريلك لشريلكه فيما هو من شركتهما) ولو شهد بماليس من شركتهما تقبل (والخنث والناتحة) في مصيبة غيرها (والمغنية) مطلقاً (والعدوان كانت) العداوة (دنيوية) وإن كانت دينية تقبل (ومدمن الشرب على اللهو) لغير الخمر لأن به طرفة منهار تكب الكبيرة فترد شهادته والأدمان أن يشرب ومن نيته أن يعود بخلاف الشرب للتداوى فإنه لا يسقط العدالة (ومن يلعب بالطيور) إلا إذا كان يسكها للاستئناس فيباح إلا أن تجرح حمام غيره وفي بعض النسخ بالطنبور وهو الانسب بقوله (أو يغني للناس) بخلاف من يغني لدفع الوحشة عن نفسه فإنه لا تسقط عدالته ولا تقبل شهادته من يجلس مجالس الغناء أو يستمعه (أو يرتكب ما يوجب الحد) لفسقه ومراذه من يرتكب كبيرة (أو يدخل الحمام بلا إزار) أو يعيش بالسر أو يل وحده لتركه للزوجة (أو يأكل الربا) سواء كان مشهوراً أولاً (أو يقامر بالنرد والشرط فخرج أو تفوته الصلاة بسببهما) لأن كل ذلك فسق وقالوا في النرد ترد شهادته بمجرد اللعب به وأما في الشرط فخرج فلا ترد إلا إذا كان يقامر به أو تفوته صلاة بسببه أو يخلف عليه أو يلعب به على الطريق أو يذكر عليه فسقاً أو يداوم عليه (أو يبذل أو يأكل كل على الطريق) وكذا كل ما يخل بالزوجة كالافراط في المزاج ومدرج عليه عند الناس وإن لم يكن حراماً (أو يظهر سب السلف) أي الصحابة والعلماء والمجاهدين لظهور فسقه بخلاف من يخفيه لأنه فاسق مستور (وتقبل) الشهادة (لأخيه وعمه وأبويه رضاعاً وأم امرأته وبنتها) أي بنت امرأته (وزوج بنته وامرأة ابنه) (أو أبوه) (أو يهوى) (أهل الأهواء) أي أصحاب بدع لا تكفر كالحوارج والمشيبهة والمعطلة والقدرية والجبرية والروافض (إلا الخطابية) وهم صنف من الروافض يعتقون الشهادة لشيعةهم لكل من حلف أنه محق (و) شهادة (الذمي على مثله) وإن اختلفا ملة كاليهود والنصارى (و) شهادة (الحربي) أي المستأمن (على مثله لا على الذمي) وتقبل شهادة الذمي على المستأمن لا عكسه ولا مرتد على مثله (و) شهادة (من ألم) أي أذنب بعصية (صغيرة إن اجتنب الكبائر) وكانت حسناته أغلب من سيئاته وهذا هو الصحيح

(مسئلة) رجل أتى إلى امرأته بكيس ملآن فقال إن حليتيه فأنت طالق وإن فضضتيه فأنت طالق وإن لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع الطلاق كيف ذلك (فالجواب) أن الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعت في الماء حتى ذاب ما فيه وتحلل (مسئلة) امرأة تزينت بالحرير وغيره فقال لها زوجها إن لم أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فزعت الثياب وأرمت لبسها فما الحيلة في أن يجامعها ولا يحنث (فالجواب) أن يلبس هو تلك الثياب ويجامعها ولا حنث كذا في التهذيب وعندى فيه نظر وقد رأيت المسئلة في الحيرة ولفظ الحلف فيها إن لم أجامعك مع هذه الثياب وبذلك لا يبعد ما ذكرته من النظر وكذلك في وسيط المحيط صورتها في رجل قال لامرأته إن لم أبت معك الليلة مع قبضك هذا فأنت طالق ثلاثاً وقالت المرأة إن بت معك مع قبضك هذا فخاريتي حرة فلبس قبضها وبيتان ولا يحنثان لأن قصد المرأة أن تبيت وهي لا بسة هذا القميص وقصد الرجل أن يبيت وهذا القميص معانتهى ولا

يخفى انه موضع بحث ويتوجه فيه منع اختلاف مرادها والله أعلم (مسئلة) رجل قال لامرأته ان لم أطالك مع هذه المعتقة فأنت طالق ثلاثا وان وطئتك مع هذه المعتقة فأنت طالق ثلاثا فاما مخلصه من الحنث (فالجواب) أن يطأها بغير المعتقة ولا يحنث مادامت المعتقة باقية وهما حيان لان شرط الحنث الوطء مع المعتقة ولا يتحقق الحال وعدم الوطء مع المعتقة لا يتحقق الا بموت احدهما كذا في وسيط المحيط (مسئلة) رجل حمل الى منزله تمرا فأكلت منه امرأته وأمته فقال الرجل لامرأته كم أكلت من هذا التمرا لم تخبريني والا فأنت طالق ولا مئة ان لم تخبريني كم أكلت والا فأنت حرة ولم تعلم واحدة منهما كم أكلت فما الحيلة في عدم الحنث (فالجواب) أن تقول المرأة أكلت واحدة أكلت اثنتين أكلت ثلاثة أكلت أربعة أكلت خمسة الى أن يطمئن قلبها أنها لم تأكل أكثر منه فانها تكون مخبرة بعدد ما أكلت وكذلك الأمة ولا حنث قال في الحيرة وكذلك لو كانت دراهم فرفعت منها المرأة أو الجارية ولا تدرى كم رفعت فالجواب فيه ما ذكرنا (مسئلة) رجل

في العدة المعتبرة (و) شهادة (الاقلف) لو عذروا والا لو به نأخذ بجر (و) شهادة (الحمي وولد الزنا والحنثي) ويكون كالانثى لو مشكلا (و) شهادة (العمال) لاسلطان الا اذا كانوا أعوانا على الظلم فلا تقبل شهادتهم ومثلهم مشايخ الابلاد والمعرفون في المراكب والعرفاء في جميع الامصار وضمنان الجهات لانهم أعوان على الظلم (و) شهادة (المعتق) بفتح التاء (للمعتق) بكسرها (ولو شهد أن أباهما أوصى اليه والوصي يدعي جاز) الشهادة استحسانا (وان أنكر) الوصي (لا) تقبل (كما) لا تجوز الشهادة (ولو شهد أن أباهما) الغائب (وكله بقبض ديونه وادعي الوكيل أو أنكر) والفرق أن القاضي لا يملك نصيب الوكيل عن الغائب بخلاف الوصي (ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح) بالفتح أي فسق مجرد عن إيجاب حق الشرع أو العبد فخوان يشهدوا أن الشهود فسقة أو زناة أو أكلة الربا ونحو ذلك بخلاف ما إذا شهدوا على اقرار المدعي انهم فسقة أو شهدوا برزور ونحوه حيث تقبل ثم عدم قبولها على الجرح المجرد لو بعد التعديل فلو قبله قبلت (ومن شهد ولم يبرح) أي لم يفارق مجلس القضاء ولم يطل المجلس ولم يكذب المشهود له (حتى قال أو همت) أي أخطأت (بعض شهادتي) بذكر زيادة كانت باطلة أو بنسيان ما كان يجب على ذكره (يقبل) قوله في جميع ما شهد به وعليه الفتوى (لو) كان الشاهد عدلا والا لا

### باب الاختلاف في الشهادة

(الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا) تقبل (فان ادعى دار الرثا أو شرا) من رجل معروف ولم يدع القبض مع الشراء (فشهد بذلك مطلقا لغت) بخلاف ما لو ادعى القبض مع الشراء فانها تقبل (وبعكسه) وهو ما لو ادعى ملكا مطلقا فشهدا بجميد (لا) تلغو فتقبل (ويعتبر اتفاق الشاهدین لفظا ومعنى) بطريق الوضع لا بطريق التضمن واكتفيا بالموافقة المعنوية (فان شهد أحدهما بألف والآخر بألفين لم تقبل) مطلقا على الالف ان ادعى ألفين بخلاف ما لو ادعى ألفين فشهد أحدهما بألف فانها تقبل اتفاقا (وان شهد الآخر بألف وخمسمائة والمدعي يدعي ذلك قبلت) الشهادة (على الالف) وان كان يدعي الاقل لم تقبل الا أن يوافق باستيفاء أو ابراء (ولو شهد بألف وقال أحدهما قضاؤه منها خمسمائة تقبل) الشهادة بألف ولم يسمع أنه قضاؤه (الا أن يشهد معه) أي مع الذي شهد بأنه قضاؤه شاهد (آخر وينبغي) أي يجنب على الشاهد الذي شهد بقضائه خمسمائة (أن لا يشهد) بألف (حتى يقر المدعي بما قبض ولو شهدا) على رجل (بقرض ألف) درهم (وشهد أحدهما أنه) أي المدعي عليه (قضاء) وقال المدعي لم يقضه (جازت الشهادة على القرض) ولم تقبل على القضاء (ولو شهد بأنه قتل زيد اليوم النحر بمكة و) شهد (آخر ان أنه قتله يوم النحر بمصر ردتا) أي الشهادتان هذا اذا اجتمعوا عند الحاكم وشهدوا (فان) سبقت احدهما (قضى) القاضي (باحداهما أولا) ثم جاءت الاخرى (بطلت) شهادة الاخرى (ولو شهدا على سرقة بقرة واختلفا في لونها



قال لامرأته ان تريدني

الطلاق اليوم مني ولم أطلقك  
فأنت طالق فقالت المرأة ان  
لم أرد منك الطلاق اليوم  
فعبدى حرفا الحيلة في عدم  
الحنث (فالجواب) أن تسأل  
الزوج الطلاق فيقول  
الزوج طلقك على ألف ولم  
تقبل هي قال في الحيرة  
حتى تكون سائلة من الزوج  
ويكون الزوج مجيبا لها ولا  
يقع عتق ولا طلاق وهي  
واقعة الامام الاعظم أبي  
حنيفة رضي الله عنه حكاهما  
في وسيط المحيط (مسئلة)  
رجل قال ان خطبت فلانة  
أو تزوجتها فهي طالق  
كيف يصنع ان أراد أن  
يتزوجها ولا يقع عليه  
الحنث (فالجواب) أن  
يخطبها ثم يتزوجها لان شرط  
حنثه أحدهما في خطبها  
وجده شرط الحنث والمرأة  
ليست في نكاحه وانخلت  
اليمين لا الى حنث كذا في  
وسيط المحيط (مسئلة)  
رجلان قال كل واحد منهما  
لصاحبه ان لم تكن رأسي  
أثقل من رأسي فكيف امرأته  
طالق ثلاثا فكيف الحكم  
فيهما (فالجواب) أن  
طريق معرفة ذلك أنهما اذا  
ناما دعيا فأيهما كان أصرع  
جوابا فرأس الآخر أثقل  
كذا في وسيط المحيط (مسئلة)  
ان قيل أي رجل حلف

قطع) يد السارق وهو الصحيح وقال لا يقطع واستظهره صدر الشريعة هذا اذا لم يذ كر  
المدعي لونه فان ذكره لم تقبل اجماعا كما لو اختلفا في القيمة (بخلاف) اختلافهما في  
(الذكورة والانوثة) حيث لا تقبل شهادتهما باتفاق (و) بخلاف اختلافهما في لون  
بقرة (الغصب) حيث لا تقبل بالاتفاق (ومن شهد لرجل أنه اشترى عبد فلان بألف  
وشهد آخر) أنه اشتراه (بألف وخمسمائة بطلت الشهادة) سواء ادعى أقل المالين أو  
أكثرهما (وكذا الكتابة والجمع) والاعتناق على مال والصلح عن دم العمدان ادعت  
المرأة أو العبد أو القاتل وان ادعى الزوج أو المولى أو ولى المقتول فهو بمنزلة دعوى  
الدين فتقبل على الأقل ان ادعى الاكثر كما مر (فاما النكاح فيصح بألف) استحسانا  
خلافا لهما (ملك المورث) متى ثبت (لم يقض لوارثه بلاجر) بان يقول مات وترك ميراثا  
للمدعي (الا أن يشهدا بملكه) أي بملك المورث (أو يده أو يمدوده أو يد) (مستعيره)  
أو مستأجره أو ممرته منه أو غاصبه (وقت الموت ولو شهدا بيدي) سواء قال (منذ شهر)  
أولا (ردت) هذه الشهادة لقيامها بمجهول لتنوع يد الحى (ولو أقر المدعي عليه بذلك)  
أي بان العين كانت في يد المدعي (أو شهد شاهدان أنه) أي المدعي عليه (أقر أنه) أي  
المشهود به (كان في يد المدعي دفع الى المدعي) (للعلمية الاقرار وجهالة المقر به لا تبطل  
الاقرار

### باب الشهادة على الشهادة

(تقبل فيما) أي في كل حق (لا يسقط بالشبهة) بخلاف ما يسقط بها كحد وقود (ان  
شهد رجلان) أو رجل وامرأتان (على شهادة شاهدين) ذكرين أو ذكر وانثيين ولا  
يشترط تغاير فرعي هذا وذلك (ولا تقبل شهادة واحد) من الفرع (على شهادة) كل  
(واحد) من الاصل (والاشهاد أن يقول) الاصل للفرع (اشهدوا على شهادتي أني  
أشهد أن فلانا أقر عندي بكذا أو أده) شهادة (الفرع أن يقول أشهد أن فلانا أشهدني  
على شهادته أن فلانا أقر عنده وقال) الاصل (لي اشهد على شهادتي بذلك) والا قصر  
أن يقول الاصل اشهد على شهادتي بكذا ويقول الفرع اشهد على شهادة فلان بكذا  
وعليه فتوى السرخسي وغيره (ولا شهادة) مقبولة (للفرع بلاموت أصله أو مرضه)  
أو كون المرأة مخدرة لا تخالط الرجال (أو سفره) واكتفى أبو يوسف بغيبه الإصل  
بجيت يتعذر أن يبيت بأهله وعليه الفتوى (فان عدلهم) أي الاصول (الفرع صم)  
التمديد في الصحيح (والاعدلوا وتبطل شهادة الفرع) بنهيم - م عن الش - هادة على  
الاظهر وبخروج أصله عن أهليته بفسق أو عي أو خرس أو (بأنكار) شاهد (الاصل  
الشهادة) كقولهم مالنا شهادة أولم نشهدهم أو أشهدناهم وغلطنا (ولو شهدا على  
شهاد قرجلين على فلانة بنت فلان الفلانية بألف) درهم (وقالا أخبرانا أنهما  
يعرفانها فجاء) المدعي (بامرأة وقال لم ندراها هذه أم لا وفيه) (للمدعي) قد ثبت الحق  
على فلانة بنت فلان الفلانية بشهادة هذين ثم (هات شاهدين) آخرين (أنها) أي

لا جدي نسائه بطلاقها  
ثلاثا أنه لا يطاق امرأة  
سواها ثم وطئ سواها ولا  
يحنت (فالجواب) أنه إن  
عنى بالوطء الوطء برجله  
صحت نيته ولم تطلق بمجامعة  
سواها لأنه نوى ما يحتمل  
كلامه ويصدق ديانته لا  
قضاء كذا في وسيط المحيط

❖ **مسئلة** ❖ ان قيل أي  
رجل قال لامرأته أنت  
طالق ثلاثا ان خرجت من  
هذه الدار ثم خرجت ولم يقع  
عليه الطلاق (فالجواب)  
أن هذا رجل نوى بالطلاق  
الطلاق من عمل مخصوص  
ونوى بالثلاث ثلاثة أيام  
تخويفا لامرأته حتى لا  
تخرج تصح نيته ولا يحنت  
بمخرجها ديانته لا قضاء  
كذا في وسيط المحيط  
❖ **مسئلة** ❖ رجل قال  
لامرأته ان لم أعرج هذه  
الليلة الى السماء فانت طالق  
كيف يصنع حتى لا يحنت  
❖ **فالجواب** ❖ ان ينصب  
سلما حتى يعرج الى السماء  
البيت ولا تطلق امرأته  
لقوله تعالى من كان يظن  
أن لن ينصره الله في الدنيا  
والآخرة فليمدد بسبب الى  
السماء أي الى السماء البيت  
كذا في التهذيب وقد رأيت  
كذلك في الخبر وفيه عندي  
نظر (مسئلة) رجل حلف

هذه المرأة (فلانة) بنت فلان الفلانية (وكذا) أي كالشهادة على الشهادة (كتاب  
القاضي الى القاضي) فلو جاء المدعي برجل لم يعرفه كلف اثبات أنه هو ولو لمقر الاحتمال  
التزوير (ولو قال) أي الفرعان (فيهما) أي في الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي  
الى القاضي فلانة بنت فلان (التيمية لم تجز) هذه الشهادة (حتى ينسبها الى اخذها)  
وهو القبيلة الخاصة وتكفي نسبتها الى زوجها لان المقصود الاعلام (ولو أقر) الشاهد  
(أنه شهد زورا شهر) بأن يبعثه القاضي الى محله فيقال لهم ان اوجدنا هذا شاهدا زورا  
فاحذر وجهه يفتي (ولا يعذر) بالضرب والحبس وقالا يضرب ويحبس

### ❖ كتاب الرجوع عن الشهادة ❖

(لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض) أي قاض كان (فان رجعا) أي الشاهدان عن  
شهادتهما (قبل حكمه لم يقض) القاضي بشهادتهما (و) ان رجعا (بعده لم يقض)  
حكمه (وضمننا) أي الشاهدان (ما أتلفناه) من المال (للمشهد عليه اذا قبض المدعي  
المال) سواء كان (دينا أو عيننا) وفي مبسوط شيخ الاسلام والذخيرة ان كان المشهد  
به عيننا فله أن يضم منها بعد الحكم قبض المدعي العين أولا وان كان دينا ليس له أن  
يضم منها قبل القبض (فان رجعا أحدهما) أي أحد الشاهدين (ضمن النصف  
والعبرة لمن بقي) من الشهود (لا من رجعا) فان شهد ثلاثة ورجع واحد لم يضمن شيئا  
(وان رجعا آخر ضمننا النصف وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننا الربع)  
من المال (فان رجعتا من ضمننا النصف وان شهد رجل وعشر نسوة فرجعت ثمان)  
نسوة (لم يضمن) أي الراجعات (فان رجعت أخرى) والمسئلة بمحلهما (ضمن) التسع  
(ربعة فان رجعا) أي الرجل والنساء (فألغرم بالاسداس) وقالا عليهن النصف كما  
لورجعهن فقط (وان شهد رجلان عليه أو عليها بنكاح بقدر مهر مثلهما ورجعا لم  
يضمننا وان زاد عليه ضمنناها) أي الزيادة لو هي المدعية وهو المنكر (ولم يضمننا في  
البيع الا ما نقص من قيمة المبيع) اذا كان المدعي مشتريا أما اذا كان بائعا فلا (وفي  
الطلاق) أي ان شهدا أنه طلق امرأته (قبل الوطء) والحلوة (ثم رجعا ضمننا نصف  
المهر) لو مسمى والا فالتعنة (ولم يضمننا لو) كانت الشهادة بالطلاق (بعد الوطء) وفي  
العتق) أي لو شهدا أنه أعتق عبده ثم رجعا (ضمننا القيمة وفي القصاص) أي  
ان شهدا بقصاص ثم رجعا بعد الاستيفاء ضمننا (الدية ولم يقتصا وان رجعا شهود الفرع  
ضمننا الا) يضمن (شهود الاصل) لورجعوا بعد القضاء (بلم) أي بقوله لم (نشهد  
الفروع على شهادتنا أو أشهدناهم وغلطنا) لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم  
(ولو رجعا الاصول والفروع ضمن الفروع فقط) دون الاصول وعند محمد المشهود  
عليه بالخيار (ولا يلتفت الى قول الفروع كذب الاصول أو غلطوا) في شهادتهم (وضمن  
المزكي بالرجوع) عن التزكية مع علمه بكونهم عبيدا خلافا لهما أمام الخطا فلا اجتماعا  
(و) ضمن (شهود اليمين) أي التعليق (والزنا) قيمة القن ونصف المهر لو قبل الدخول

(لاشهود الا حصان والشرط) ولو وجدهم على الصحيح

### ✽ كتاب الوكالة ✽

(صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف) الجائر المعلوم (عن يملكه) فلا يصح توكيل المجنون والصبي الذي لا يعقل (اذا كان الوكيل) عن (يعقل العقد ولو صبياً أو عبداً محجوراً بكل) أي صح التوكيل بكل (ما يعقده بنفسه) كالبيع والشراء والاجارة والنكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة (وصح) التوكيل (بالخصومة) أي الدعوى الصحيحة أو الجواب الصريح (في الحقوق برضا الخصم) سواء كان طالباً أو مطلوباً أو جوازه بلارضاؤه وعليه فتوى أبي الليث وغيره والمختار للفتوى تفويضه للحاكم (الا أن يكون مريضاً) لا يستطيع أن يعيش إلى مجلس القضاء والصحيح أن الخلاف في اللزوم لا في الصحة (أو غائباً مدة السفر أو مريراً للسفر) ويكفي قوله أنا أريد السفر (أو مخدرة) لم تخالط الرجال أو حائضاً أو نفساء والحاكم بالمسجد أولاً بحسن الدعوى (و) صح التوكيل (بأبغاثها) أي الحقوق (واستيفائها) لا في حد وقود) أي صح التوكيل باستيفائها لا في حد وقود (ان غاب الموكل) بخلاف ما إذا كان حاضراً (والحقوق) الكائنة (فيما يضيفه) الوكيل (إلى نفسه) كالبيع والاجارة والصلح عن اقرار تتعلق بالوكيل ان لم يكن محجوراً) عليه بصغر ورق لا بالموكل وذلك (كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع) بالثمن (عند الاستحقاق) أي استحقاق المبيع (والخصومة في العيب) بلافق بين حضور موكله وغيبته في الأصح (والملك يثبت للموكل ابتداء) لا للوكيل (حتى لا يعتق قريب الوكيل بشرائه) (والحقوق) فيما يضيفه) الوكيل (إلى الموكل) كالنكاح والخلع والصلح عن دم عهد (والصلح) عن انكار) والعق على مال والكتابة والهبة والتصدق والاعارة والايادع والرهن والاقرض والشركة والمضاربة (يتعلق بالموكل فلا يطالب وكيله) أي وكيل الزوج (بالمهر ولا) يطالب (وكيلها) أي المرأة (بتسليمها) وللشترى منع الموكل عن الثمن) ولا يدفعه اليه (وان دفع اليه صح ولا يطالبه) أي المشتري (الوكيل ثانياً) لوصول الثمن إلى مستحقه

### ✽ باب الوكالة بالبيع والشراء ✽

(أمره بشراء ثوب هروي أو فرس أو بغل صح) هي ثمناً أولاً) لان الجهالة اليسيرة لا تصرف (و) لو أمره (بشراء عبداً أو دار صح) ان سمي ثمناً (والا) أي وان لم يسم ثمناً (لا) يصح (و) لو أمره (بشراء ثوب أو دابة لا) يصح الامر (وان سمي ثمناً) لو أمره بشراء طعام (يقع على البرودقيقه) هذا في عرف الكوفة وفي عرفنا ينصرف إلى ما يمكن أكله عادة كاللحم المطبوخ والمشوى وعليه الفتوى ذخيرة وعرف القاهرة أنه الطبخ بالمرق واللحم (ولو وكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده) لتعلق الحقوق به (فلوسلمه إلى الأمر لا يرد له الا بأمره) لا تنهاه الوكالة بالتسليم (و) للوكيل (حبس المبيع لثمن دفعه

بطلاق امرأته ليجامعها  
نهاراً في رمضان ما الحيلة في  
عدم الحنث (فالجواب) انه  
يحكى انها وقعت في زمن أبي  
حنيفة فلم يعرف أحد وجه  
الجواب فقال أبو حنيفة  
يسافر مع امرأته فيطأها  
نهاراً (مسئلة) رجل أكل  
هو وزوجته تمراً واختلط  
نوى التمر الذي أكله والذي  
أكلته خلف بالطلاق  
لتميز التمر الذي أكلته من  
الذي أكله ما الحيلة في عدم  
الحنث (فالجواب) انها تفرد  
كل نواة على حدة وقدم  
✽ مسئلة ✽ رجل قال  
لامرأته ان لم أقل لك مثل  
ما تقولين لي فأنت طالق  
فقلت أنت طالق فان قال  
الزوج مثل ما قالت طلقت  
وان لم يقل طلقت فما الحيلة  
في عدم الحنث (فالجواب)  
أن يقول أنت طالق ان  
شاء الله أو أنت طالق على  
ألف ولا تقبل هي أو يقول  
ان طلقتك ثلاثاً فأنت  
طالق قلت وفي الخبر وكذلك  
لو حلف الرجل وقال ان لم  
أقض حاجة من يلقياني  
ببغداد فأنت طالق  
فأستقبلته امرأته وقالت  
أقض حاجتي فقال ما حاجتك  
قالت طلقني ثلاثاً فهو على  
هذا القياس ✽ مسئلة ✽  
رجل له ثلاث نسوة وله  
ثوبان فقال ان لم تلبس كل

واحدة منكن ثوبا منهما في هذا الشهر عشرين يوما والافان تن طوالق كيف يصنع حتى لا يقع الطلاق عليهن (فالجواب) أن تلبس اثنتان منهن الثوبين تلبس احداهما أحد الثوبين عشرة أيام وتخلعه وتلبسه الثالثة بقية الشهر وأما الثانية فأنها تخلع الثوب بعد عشرين يوما وتلبسه الاولى التي لبست عشرة أيام حتى تستكمل عشرين يوما وذلك عند تمام الشهر **مسئلة** رجل حلف بالطلاق من امرأته انه لا بد أن يجامعها على رأس الرمح كيف يصنع حتى لا يحنث (فالجواب) أنه يغرس الرمح في سقف البيت حتى يظهر رأس الرمح من السطح ثم يجامعها فوق السطح ورأس الرمح تحتها (مسئلة) روى ابن جماعة عن أبي يوسف رحمه الله انه قال جاء رجل الى أبي حنيفة رضي الله عنه فقال اني حلفت بالطلاق ان لا أكلم امرأتي قبل أن تكلمني وحلفت امرأتي بصدق ما علمك أن لا تكلمني قبل أن أكلمها فكيف أصنع فقال الامام اذهب فكلمها ولا حنث عليكما فذهب الرجل الى سفيان وأخبره فحاشي سفيان مغضبا

من ماله) وعند عدم الدفع بالاولى لانه كالبايع (فلو هلك) المبيع (في يده قبل حبسه هلك من مال الموكل ولم يسقط الثمن) عن الموكل لان يده كيده (وان هلك بعد حبسه فهو كالبيع) فيهلك بالثمن وعند أبي يوسف كهلاك الرهن (وتعتبر مفارقة الوكيل) لانه العاقد (في الصرف والسلم دون الموكل) حتى لو فارق الوكيل صاحبه قبل القبض بطل العقد ولو فارق الموكل لا والمراد بالسلم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز بخلاف الصرف فانه يصح التوكيل بقبوله (ولو وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم فاشترى عشرين رطلا بدرهم عا) أي من لحم (يباع مثله عشرة) أرطال (بدرهم) لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم) خلافا لهما ولو شري مالا يساوي ذلك وقع للوكيل اجماعا كغير موزون (ولو وكله بشيء بعينه) اما بالاشارة وباسم العلم أو بالاضافة الى مالكة (لا يشترى) الوكيل (لنفسه) ولو اشتراه لنفسه فهو لآمر (فلو اشتراه بغير النقود أو بخلاف ماسمى) الموكل (له من الثمن وقع) الشراء (للوكيل) لمخالفة أمره وينعزل في ضمن المخالفة (وان كان) التوكيل بشيء (بغير عينه) فالشراء للوكيل الا أن ينوي (الوكيل) للموكل (وقت الشراء) (أو يشترى به بماله) أي بمال الموكل فانه يكون للموكل (وان قال) الوكيل (اشترى لآمر وقال الأمر) اشترى لآمر (لنفسك) ولم يدفع الثمن الى المأمور (فالقول لآمر وان كان) الموكل (دفع اليه الثمن فللمأمور) أي القول له (وان قال) رجل لآخر (يعني هذا) العبد (لفلان فباعه ثم أنكر الأمر) أي أمر فلان فخان فلان وقال أنا أمرته (أخذه) منه (فلان) ولغا انكاره الأمر (الا أن يقول) فلان (أمر به) أي بالشراء فلا يأخذه فلان (الا أن يسلمه المشتري اليه) أي الى فلان (وان أمره بشراء عبيدين عيين) أي معينين فلو غيّر معينين بطل التوكيل (ولم يسم ثمننا فاشترى له أحد بنصفه صح) ان أمره (بشراهما بألف وقيمتها سواها فاشترى أحدهما بنصفه أو أقل صح) ويقع لآمر (و) ان اشترى أحدهما (بالاكثر لا) يصح مطلقا (الا أن يشترى) العبد (الباقى بما بقى) من الثمن (قبل الخصومة) حينئذ يصح لحصول المقصود وجوازه ان بقى ما يشترى بعثله الآخر (و) ان أمره (بشراء هذا) العبد (بدين له عليه) أي لآمر على المأمور (فاشترى) هذا العبد (صح ولو) كان العبد (غير عين) فاشترى عبدا (نفذ على المأمور) فهلاكه عليه خلافا لهما (و) ان أمره (بشراء أمة بألف دفع اليه) أي الى المأمور (فاشترى) الامه بقيمتها كذلك (فقال) الأمر (اشترى بها خمسمائة وقال المأمور) اشترى بها (بألف فالقول للمأمور) لانه أمين وان كانت تساوي خمسمائة فالقول لآمر بلا عين (وان لم يدفع) الألف اليه والمسئلة بحالها (فلا أمر) أي القول له هذا اذا كانت قيمتها خمسمائة أما اذا كانت قيمتها ألفا فانها يتحالفان ثم يفسخ العقد الذي جرى بينهما حكما ونلزم الامه المأمور (و) ان أمره (بشراء هذا) العبد (ولم يسم ثمننا) فاشترام (فقال المأمور) اشترى به بألف وصدقه بآثمه وقال الأمر (اشترى به) بنصفه تحالفا) لوقوع الاختلاف في الثمن وموجب التحالف فان تحالفا يلزم الشراء المأمور (و) ان أمره بشراء نفسه



وقال أتبيع الفروج فقال  
أبو حنيفة وما ذاك فقال  
هذا الرجل حلف بكذا  
وكذا فقال أبو حنيفة كلها  
ولا حنت عليك قال سفيان  
من أين فقال أبو حنيفة لما  
شافهته باليمن بعدما حلف  
كانت مكلمة له فوجد شرط  
بره فأنحلت عينه قال سفيان  
أنك لتكشف ما كنا عنه  
غافلين **مسئلة** حكى أن  
بعض الملوك كان يلعب  
بالكورة في جورة من  
الأرض خلف الملك أن لا  
يخرجها هو ولا غيره من  
الناس ثم أراد الملك أخراج  
الكورة فطلب من المقتين  
حيلة لكي يبرأ بعدم الحنت  
(فأجاب) بعضهم ان يوثق  
بقربة ماء فتصب في تلك  
الجورة فتخرج الكورة  
بنفسها ولا حنت فاستحسن  
الملك جوابه وخلع عليه  
(مسئلة) ان قيل ما مخلص  
من قال لامرأته ان لم  
تطيعيني اليوم في الجماعة  
فأنت طالق وقالت المرأة  
ان أطعتك فحاربتني حرة  
**والجواب** أنهم أتبيع  
الجارية أو تنهبها من الزوج  
أو غيره ثم تطيعه في ذلك  
اليوم ولا حنت من الحرة  
(مسئلة) ان قيل اذا قال  
الرجل لامرأته ان لم أشبعك  
من الجماع فأنت طالق  
(فالجواب) في الحرة ان

الامر من سيده بألف و (دفع) الأمر الألف (فقال) الوكيل (لسيده) اشتريته لنفسه  
فباعه سيده (على هذا) الوجه (عتق) العبد (وولاه سيده) وكان الوكيل سفيان  
(وان قال) المأمور (اشتريته) ولم يرد قوله لنفسه (فالعبد للمشتري والألف لسيده)  
لانه كسب عبده (وعلى المشتري ألف مثله) ثم لا الهبد أي مثل الألف الذي دفعه العبد  
اليه ان كان دراهم فدراهم وان كان دنانير فدنانير (وان قال) رجل (لعبد) رجل  
آخر (اشترى نفسك من مولاي) بألف درهم (فقال) العبد (للولو بعني نفسي  
لفلان) بألف درهم (ففعل) و باع مولاه (فهو لا امر وان لم يقل) العبد (لفلان) بأن  
قال بعني نفسي فقط (عتق)

**فصل** الوكيل بالبيع والشراء لا يعقد مع من ترد شهادته له **للنهمة** وجوازه  
بمثل القيمة الا من عبده ومكاتبه (وصح بيعه بما قل وكثروا بالعرض) وخصاه بالقيمة  
وبالنقد وبه يفتى (والنسبة) بشرط أن يكون البيع للتجارة فان للحاجة لم يجز نسبة  
وبه يفتى (وتقيد شراؤه) أي الوكيل (بمثل القيمة وزيادة يتغابن) الناس  
(فيها وهو ما يدخل تحت تقويم القومين) فلو قومه عدل بعشرة وآخر به مائة وآخر  
بسبعة فبابين السبعة والعشرة داخل تحت تقويم القومين أما الزائد في  
الشراء والناقص في البيع فلا (ولو وكاه يبيع عبدا) له (فباع نصفه) أو عشره  
(صح) عنده وبه يفتى وعند هـ لا (وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر الباقي) فان اشترى  
بأقيه لزم الموكل وارتفع التوقف (ولو رد المشتري المبيع على الوكيل) بالبيع  
(بالعيب) سواء كان يحدث مثله في هذه المدة أولا كالأصبع الزائدة (بيينة أو نكول  
رده) الوكيل (على الأمر وكذا) يرده الوكيل على الأمر (بأقراره) أي الوكيل ان  
العيب حصل في يد الموكل (فيه ما لا يحدث) مثله في هذه المدة فلو كان مما يحدث ورده  
بأقراره لزم الوكيل (وان باع) الوكيل بالبيع (نسبة فقال) الموكل (أمرتك بنقد  
وقال المأمور أطلقت) الأمر (فالقول للأمر وفي) الاختلاف في (المضاربة للمضارب)  
القول لان الأصل في الوكالة الخصوص وفي المضاربة العموم (ولو أخذ الوكيل  
بالبيع (بالثمن رهنا فضاع) في يده (أو) أخذ بالثمن (كفيلًا فتوى) المال (عليه)  
أي الكفيل (لم يضمن) الوكيل في الصورتين (ولا يتصرف أحد الوكيلين) اللذين  
وكلاهما كوكلتكما (وحده الا في خصومة) بشرط رأى الآخر لا حضرته في الصحيح فاذا  
انتهيا الى القبض فحتى يجتمعا أما اذا وكلهما بكلامين كان لكل منهما أن ينفرد (و) في  
(طلاق) لعينة (وعتاق) لمعين (بلا بدل) راجع لهما بخلاف طلاق وعتق بيد وغير  
معين وتعليق بشيئهم ما فانه يلزم اجتماعهما (و) في (رد ودعوى) وكذا رد العارية  
والمغصوب والمبيع الفاسد بخلاف استردادها فلو قبض أحدهما وهلك ضمن (وقضاء  
دين ولا يوكل وكيل) فيما وكل فيه (الا باذن أو بأمر برأيك) فحينئذ يجوز فان وكل  
كان الثاني وكيلًا عن الموكل حتى لا يكون للأول عزله ولا ينعزل بموته وينعزلان بموت  
الموكل (فان وكل) الوكيل (بلا اذن الموكل فعقد) الوكيل الثاني (بحضرة) أي

سبق ما الرجل ما امراته  
لا يقع عليه الطلاق وان  
كان على ضد ذلك يقع وقال  
في أول طلاق العدة ان لم  
يفارقها حتى أنزلت فقد  
أشبهها أي ان لم ينزل عنها  
(مسئلة) ان قيل كيف  
تصنع امرأة قال لها زوجها  
ان لم تصل اليوم ركعتين  
فأنت طالق ثلاثا فلما كبرت  
استقبلها دم (فالجواب)  
ما قال في الحيرة تسوفا  
وتبنى على صلاتها ولا يقربها  
زوجها حتى يعلم أن الدم دم  
حيض أو استحاضة فان  
كان دم استحاضة فهي  
امرأته وان كان دم حيض  
فهي طالق ثلاثا وهذا  
يستقيم على قول أبي يوسف  
رحمه الله تعالى (مسئلة) ان  
قيل ما الحكم فيمن له جارية  
وزوجة وبنت فرأى  
احدها على السطح  
فقال ان كانت امرأته  
فهي طالق وان كانت أخته  
فهي حرة وان كانت ابنته  
فوالله ليضربنها مائة سوط  
فدخل الدار فأقرت كل  
واحدة منهن أنها هي التي  
كانت على السطح  
(فالجواب) أن الأمة  
والمرأة لا يصدقان عليه  
لانهما في منفعة وهو  
الطلاق والمهر والعناق  
وتصديق البنت فيأخذ  
الاب قضيا في مائة غصن

بحضرة الاول فلو بغيبته لم يجز الا أن يجيزه الاول (أو باع أجنبي فأجاز) الوكيل (صح)  
ثم الحق وق ترجع الى الثاني في الأصح (وان زوج عبد أو مكاتب أو كافر) ذمى أو حربي  
(صغيرته الحرة المسلمة أو باع لها أو اشترى) لها بما لها (لم يجز) لعدم الولاية

### باب الوكالة بالخصومة والقبض

(الوكيل بالخصومة) أي باثبات الدين ونجوه (والتقاضي) أي طلب الدين (لا يملك  
القبض) عند زفرو عليه الفتوى (و) الوكيل (بقبض الدين يملك الخصومة) خلافا  
لهمالوكيل الدائن ولو وكيل القاضي لا يملكها اتفاقا (و) الوكيل (بقبض العين لا)  
يملك الخصومة (فلو برهن ذوا اليد على الوكيل بالقبض أن الموكل باعه) من ذى اليد  
(وقف الامر حتى يحضر الغائب) استحسانا وتسهم هذه البينة لدفع الخصومة فقط  
(وكذا الطلاق والعناق) أي لو كان التوكيل بنية لمرأة أو المملوك من بلد الى بلد  
فأقامت المرأة بينة على الطلاق أو المملوك على العناق لا تقبل على اثبات الطلاق  
والعناق وتقبل في قصر يد الوكيل حتى يحضر الغائب (ولو أقر الوكيل بالخصومة)  
سواء كان وكيل المدعي فأقر على موكله بالقبض أو الأبرار أو وكيل المدعي عليه فأقر  
على موكله بلزوم المال (عند القاضي صح) بغير الحدود والقصاص (والا) أي وان  
أقر في غير مجلس القضاء (لا) يصح (وبطل توكيل الكفيل بعماله) لئلا يصير عاملا  
لنفسه (ومن ادعى أنه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم أمر بدفعه اليه)  
عملا باقراره ولا يصدق لو ادعى الايفاء (فان حضر الغائب فصدقه) في دعوى الوكالة  
فيها (والادفع اليه) أي الى الغائب (الغريم الدين ثانيا) لفساد الاداء بانكاره مع عينه  
(ورجع) الغريم (به على الوكيل لو باقيا) في يده ولو حكى بأن استهلك فانه يضمن مثله  
(وان ضاع لا) يرجع عملا بصدقه (الا اذا ضمنه عند الدفع أو لم يصدقه) أي المديون  
الوكيل (على الوكالة) بأن سكت أو كذب (ودفعه) الغريم (اليه على ادعائه ولو قال)  
رجل (اني وكيل بقبض الوديعة فصدقه المودع) فيما ادعاه (لم يؤمر بالدفع اليه  
وكذا) لم يؤمر المودع بالدفع (لو ادعى الشراء) أي شراء الوديعة من صاحبها (وصدقه)  
المودع فيما ادعى (ولو ادعى) رجل (أن المودع) بكسر الدال (مات وتركها) أي  
الوديعة (ميراثا له) ولا وارث له غيره (وصدقه) المودع بالفتح (دفع) الوديعة (اليه) أي  
الى المدعي (فان وكله بقبض ماله فادعى الغريم أن رب المال أخذه دفع) الغريم (المال)  
الى الوكيل (واتبع) المديون (رب المال واستحلفه) أي المديون رب المال على أخذه  
واستيفائه (وان وكله بعيب في أمة) أي برد جارية بسبب عيب فيها (فادعى البائع رضا  
المشتري) بالعيب (الم ترد) الأمة (عليه) أي البائع (حتى يحلف المشتري) أنه لم يرض  
بالعيب (ومن دفع الى رجل عشرة ينفقها على أهله فأنفق عليهم عشرة من عنده  
فالعشرة بالعشرة) والقياس أن يكون متبرعا فإيرد ما قبض

### باب عزل الوكيل

فيضربها به ضربة واحدة حتى يكون قد ضربها مائة سوط بالخبر الذي ورد في المخرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عثك لافيه مائة ثمراخ واضربوها به ضربة واحدة وكذا قصة أيوب عليه الصلاة والسلام في قوله تعالى وخذي يدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث (مسئلة) قال في الحيرة سئل أبو جعفر فرحمه الله عن رجل قال لامرأته ان وطئتك عاريا فانت طالق وان وطئتك لابسا فانت طالق كيف الحيلة قال الحيلة أن يكون النصف مكشوف والنصف ملبوسا وكذلك حيلة أبي يوسف رحمه الله التي وقعت في زمن هرون الرشيد أنه حلف وقال ان اشتريت جارية فانت طالق فالحيلة أن يشتري النصف أولا ثم يشتري الباقي بعد يوم أو يومين حتى لا يحنث انتهى وهذا غير الذي مر آ نفا من حكاية الرشيد مع عيسى بن جعفر فتأمل والله أعلم (مسئلة) ان قيل لو قال رجل لامرأته أنا من أهل الجنة وأنكرت المرأة عليه فقال ان لم أكن من أهل الجنة فانت طالق ما الحكم فيه (فالجواب)

(وتبطل الوكالة بعزله ان علم) الوكيل (به) أي بالعزل والا لا هذا الوكيل عالما بالوكالة فلو وكله ولم يعلم فعزله لا يشترط علمه (وبموت احدهما وجنونه مطبقا) أي مستوعبا شهر او به يفتي (ولحوقه) أي الحكم به (مرتدا) ثم لا تعود بعوده مسلما على المذهب ولا بإفاقته (و) ينزل (بافتراق الشريكين) ولو بتوكيل ثالث بالتصرف وان لم يعلم الوكيل لانه عزل حكمي (وعجز موكله لوم كاتبه وجرحه لوما ذونا) هذا اذا كان وكيله في العقود والخصومات أما اذا كان وكيله في قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة فلا ينزل بعجزه وجرحه ولو عزل المولى وكيل العبد المأذون لم ينزل (و) ينزل (بتصرفه) أي الموكل (بنفسه) فيما وكله به تصرفا بعجز الوكيل عن التصرف معه والا لا كمال لطلقاتها واحدة والعدة باقية فلا وكيل تطليقها أخرى

### كتاب الدعوى

(هي) شرعا (اضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة والمدعى من اذا ترك الخصومة ترك) أي لا يجبر عليها (والمدعى عليه بخلافه) أي يجبر عليها (ولا تصح الدعوى حتى يذكر) المدعى (شيئا علم جنسه وقدره) كعشرة أرايب مثلا (فان كان) المدعى وهو المال (عينه في يد المدعى عليه) ذكر المدعى أنها في يده بغير حق و (كلف) المدعى عليه (احضارها للبشر) المدعى (اليها بالدعوى وكذا) يكلف احضارها (في الشهادة والا مستحلف فان تعذر) احضارها بهلا كها أو غيبتها (ذكر قيمتها) وان تعذر احضارها مع بقائها كرحى بعث القاضي أمينه وان لم تكن باقية اكتفى بذكر القيمة (وان ادعى عقارا ذكر حدوده) الاربعة ولو مشهورا خلافا لهما الا اذا عرف الشهود الدار بعينها فلا يحتاج الى ذكر حدودها (وكفت ثلاثة) من الحدود فلو ترك الرابع صح وان ذكره وغلط فيه لا (و) ذكر (أسماء أصحابها) وأنسابهم (ولا بد من ذكر الجند) لكل منهم (ان لم يكن) الرجل (مشهورا) والا اكتفى باسمه للحصول المقصود ولا بد من ذكر بلدة بها العقار ثم المحلة ثم السكة (و) ذكر (أنه) أي العقار (في يده) أي يد المدعى عليه ليصير خصما (ولا تثبت اليد في العقار بتصادقهما بل تثبت اليد (بينه أو علم قاض) في الصحيح لاحتمال تزويرهما هذا اذا ادعى العقار ملكا مطلقا أما في دعوى الغصب والشراء فلا يفتقر لبيينة (بخلاف المنقول) فانه يثبت فيه اليد بتصادقهما (و) ذكر المدعى (أنه يطالب به) أي بتسليمه اليه (وان كان) المدعى (دينا) في الذمة (ذكر) المدعى (وصفه وانه يطالب به) ولو ادعى الخنطة بالامنا وبين أوصافها فقد قيل لا يصح (فان صحت الدعوى سأل) القاضي (المدعى عليه عنها) فيقول انه ادعى عليك كذا اذا اتقول (فان أقر) فيها (أو أنكر فبرهن المدعى قضي عليه) بلا طلب المدعى (والا) أي وان لم يبرهن (حلف) أي حلفه القاضي (بطلبه) وان لم يطلبه لا يحلف (ولا تردعين على مدع) لحديث البيينة على المدعى (ولا بينة) معتبرة (لذي اليد في الملاك المطلق) وهو الذي لم يذكر له سبب (وبينة الخارج أحق)

وأولى لأنه المدعى والمبينة له بالحديث بخلاف المقيد بسبب كنتاج ونكاح فالبينة  
 لذى اليد اجماعا كما يأتي (وقضى له) بالمدعى (ان نكل) المدعى عليه (مرة) لو نكله  
 في مجلس القاضى (ب) قوله (لا أحلف) وهو النكول الحقيقي (أو سكت) وهو الحكي  
 اذا علم أنه لم يكن من خرس أو صمم في الصحيح (وعرض) القاضى (اليمن) على الخصم  
 (ثلاثا ندبا) فلو قضى بالنكول مرة نفذ قضاؤه (ولا يستحلف في نكاح) أنكره  
 (ورجعة) بحدها هو أو هي بعد عدة (وفي) إيلاء أنكره أحدهما بعد المدة (واستيلاد)  
 تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوتها بقراره (ورق ونسب) بأن ادعى على مجهول أنه  
 قنه أو ابنه وبالعكس (وولاء) عتاقة أو مولاة ادعاه الأعلى أو الأسفل وعندهما  
 يستحلف في هذه المسائل (و) لا يستحلف (في حد ولعان) اجماعا الا اذا تضمن حقا  
 بأن علق عتق عبده برئان نفسه فلا عبدا تحليفه فان نكل ثبت العتق لا الزنا و (قال  
 الامام فخر الدين) قاضى خان (الفتوى على أنه يستحلف المنكر في الاشياء الستة)  
 المتقدمة بالحاق أمومية الولد بالنسب أو الرق والحاصل أن المفتي به التحليف في الكل  
 الا في الحدود (ويستحلف السارق) لاجل المال (فان نكل ضمن) المسروق (ولم  
 تقطع) وان أقربها قطع (و) يستحلف (الزوج اذا ادعت المرأة طلاقا) وقوله (قبل  
 الوطء) ليس بقيد لجريانه في الطلاق مطلقا (فان نكل ضمن نصف المهر) يستحلف  
 (جا حد القود فان نكل في) قتل (النفس) فلا قصاص ولا دية ولكن (حبس حتى  
 يقرأ ويحلف و) ان نكل (فيما دونه) أى دون النفس (يقصص) منه وقال تلزم الدية  
 فيهما ولا يقضى بقصاص (ولو قال المدعى لى بينة حاضرة) في المص (وطلب) من خصمه  
 (اليمن لم يستحلف) خلافا لهما ولو حاضرة في مجلس الحكم لم يحلف اتفاقا ولو غائبة عن  
 المص حلف اتفاقا (و) لكن (قبل لخصمه أعطه كفيلا) ثقة يؤمن هروبه (بنفسه  
 ثلاثة أيام) في الصحيح وعن أبي يوسف الى مجلسه الثاني وجميع (فان أبى) عن اعطاء  
 الكفيل (لازمه) المدعى (أى دارمه حيث سار) المدعى عليه حتى لا يغيب (ولو)  
 كان المدعى عليه (غريبا) أى مسافرا (لازمه قدر) أى مقدار (مجلس القاضى) وكذا  
 لا يكفل الا الى آخر المجلس (واليمن) الاعتبار أن يحلف (بأنه تعالى لا بطلاق وعتاق  
 الا اذا ألح الخصم) فيحلف به ما قيل لا يحلف به ما وان ألح الخصم وعليه الفتوى  
 وقيل ان مست الضرورة فوض الى القاضى اتباعا للبعض فلو حلف به فنكل فقضى  
 عليه لم ينفذ قضاؤه على قول الأكثر (وتغلظ بذكر أوصافه تعالى) وقيد به بعضهم  
 بفاسق ومال خطير والاختيار في صفته الى القاضى ويجتنب العطف لثلاث تكرار  
 اليمن ولو حلف بالله ونكل عن التغليظ لا يقضى عليه بالنكول (لا) يغلظ على المسلم  
 (بزمان ومكان) ويستحلف اليهودى بالله الذى أنزل التوراة على موسى والنصرانى  
 بالله الذى أنزل الانجيل على عيسى عليهم السلام (والجوسى بالله الذى خلق النار  
 والوثنى بالله) فيغلظ على كل بما يعتقد (ولا يحلفون في بيوت عبادتهم) لكرهه  
 دخولها (ويحلف) المدعى عليه في دعوى سبب يرتفع (على الحاصل) أى على صورة

أنه ان استقبله معصية  
 وتر كها من مخافة الله تعالى  
 لا تطلق امرأته لقوله تعالى  
 ولمن خاف مقامه جنتان  
 وقوله ونهى النفس عن  
 الهوى فان الجنة هي المأوى  
 من الحيرة (مسئلة) ان قيل  
 رجل له امرأة وجارية  
 فأراد أن يخرج الى السوق  
 فقالت امرأته لى خمسة  
 دراهم أريد أن تصدق بها  
 عنى لكن أخشى أن تخون  
 فيها فقال الزوج ان كنت  
 أخون فيها ولا أتصدق بعينها  
 فأنت طالق وقالت الجارية  
 لى خمسة دراهم أريد أن  
 تشتري لى بهامكعبا بعينها  
 لكن أخاف أن تخون فيها  
 فقال المولى ان لم أشتري بعينها  
 مكعبا فأنت حرة فأخذ الدراهم  
 وجاء بها الى السوق فخلط بعضها  
 ببعض بحيث لا يمكن التمييز  
 بينها كيف يصنع حتى  
 لا يحنت (فالجواب) أنه  
 يشتري أولا مكعبا بخمسة  
 دراهم ويدفع العشرة كلها  
 الى الاسكاف ليكون  
 مشتريا للمكعب بتلك  
 الدراهم التى دفعها اليه  
 الجارية وتكون الخمسة  
 الباقية عند الاسكاف  
 أمانة ثم يعرض له عن عن  
 المكعب خمسة دراهم  
 ويسترد تلك العشرة منه  
 ويتصدق بكلها على الفقراء  
 حتى يكون متصدقا بعين



تلك الدراهم التي أعطته

المرأة وهذا انما يستقيم على قول أبي يوسف ومحمد أما على قول أبي حنيفة لا يستقيم لانه اذا خلطها فقد استهلكها وصار عاصيا فيقع الطلاق وتعتق الجارية بالخلط من الحيرة (مسئلة) ان قيل رجل اشترى زوجته بدرهم من كيسه لما فقال لها ان لم تردى على ذلك الدرهم اليوم فأنت طالق ثلاثا فكيف الحيلة في عدم وقوع الحنث (فالجواب) أن الحيلة أن تأخذ المرأة كيس القصاب بما فيه وتسلمه الى الزوج فيسبر في عينه لأن الدرهم فيه من تخفيض الفتاوى الكبرى (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف بالطلاق من زوجته أنه لا يصلى الفريضة أكثر من أربع ركعات اليوم ولا ياتم ولا يحنث (فالجواب) أنه رجل صلى الفريضة ثم يخرج مسافرا بعد ما حلف فصلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين من الحيرة (مسئلة) ان قيل أى رجل حلف وقال أنا أجامع امرأتى اليوم حتى يجب الاغتسال ولا أغتسل وأصلى الفرائض كلها فى الجماعة فان لم أفعل فامرأتى طالق ولا ياتم عليه ولا حنث

انكار المنكر وفسره بقوله (أى بالله ما بينه وبينه كبيع قائم ونكاح رده) أو بدله (وماهى بائن منذ الآن) راجع للجميع (فى دعوى البيع والنكاح والغصب والطلاق) لأعلى السبب أى بالله ما نكحت وما بيعت خلافاً لأبي يوسف لاحتمال طلاقه وإقالته وان كان سبيلا لا يرتفع فالتحليف على السبب اجماعاً كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه ومحمد المولى (وان ادعى شفعة بالجوار أو نفقة المبتوتة) وقد كان (المشتري أو الزوج لا يراها) أى لا يعتق هذه الدعوى لكونه شافعيًا فحينئذ (يحلف على السبب) اتفاقاً (و) يحلف (على العلم لو ورث عبداً) مثلاً (فادعاء آخر) ولا بينة للمدعى اذا قال الوارث لأعلم انه ملكه (و) يحلف المنكر (على البتات) أى على القطع لأعلى العلم (لو وهب له أو اشتراه ولو افتدى المنكر بعينه أو صالحه منها على شئ صريح) الاقتداء والصالح (ولم يحلف) المنكر (بعده) أبداً لانه أسقط حقه

### (باب التحالف)

ان (اختلفا فى قدر الثمن) أو وصفه أو جنسه (أو) فى قدر (المبيع قضي) الحاكم (ان برهن) لانه نورد دعواه بالحنة (وان برهننا فثبت الزيادة) سواء كان بائعاً أو مشترياً ولو كان اختلاف فى الثمن والمبيع جميعاً فيبينة البائع أولى فى الثمن وبينه المشتري أولى فى المبيع (وان عجز أو لم يرض با بدعى أحدهما تحالفاً) ما لم يكن فيه خيار فيه فسخ من له الخيار (وبدى يمين المشتري) فى الصحيح هذا اذا كان يتبع عين بدين فان كان يبيع عين بعين أو ثمن بثلثين بدأ القاضى بيمين أيهما شاء (و) اذا تحالفاً (فسخ القاضى) البيع (بطلب أحدهما) وهو الصحيح (ومن نكل) منهما (لزمه دعوى الآخر وان اختلفا فى الاجل) أى أجل الثمن بأن ادعى أحدهما أجلاً وأنكر الآخر (أو فى شرط الخيار) بأن ادعى أحدهما وأنكره الآخر (أو فى قبض بعض الثمن) أو كله أو فى أصل البيع أو فى مكان دفع المسلم فيه (أو) اختلفا فى قدر الثمن (بعد هلاك المبيع) بأن قال المشتري اشترى بته بمائة وقال البائع بمائة وخمسين (أو) هلاك (بعضه) كعبدین مات أحدهما عند المشتري بعد قبضهما ثم اختلفا فى قدر الثمن (أو) اختلف المولى والمكاتب (فى) قدر (بدل الكتابة أو) اختلف رب السلم والمسلم اليه (فى) قدر (رأس المال بعد اقالة السلم) فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة (لم يتحالفاً) فى الجميع (والقول للمنكر مع عينه ولو اختلفا) أى المتعاقدان (فى مقدار الثمن بعد الاقالة) ولا بينة (تحالفاً) ويعود البيع الاول لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضاً ولم يرد المشتري الى بائعه بحكم الاقالة فان رده اليه بحكم الاقالة لا تحالف خلافاً للمحمد (ولو اختلفا فى) قدر (المهر قضي لمن برهن فان برهننا للمرأة) اذا كان مهر المثل شاهد الزوج بأن كان كفاً له أو أقل وان كان شاهداً لها بأن كان كفاً لها أو أكثر فيبينة أولى وان كان غير شاهد لكل منهما بأن كان بين

(فالجواب) انه رجل حلف

بعد صلاة الفجر ثم لم يجامعها حتى صلى الظهر والعصر ثم جامع امرأته قبل غروب الشمس حتى يكون جماعها نهارا وقد صلى الصلاة كلها بجماعة ولا يغتسل الا لصلاة الليل وهي المغرب ولا يحنث في عيینه من الحيرة وفي العدة صورها برجل حلف ليصلين اليوم بجماعة وليجامع امرأته ولا يغتسل فيه وأجاب بانه يصلي الفجر والظهر والعصر بالجماعة ثم يجامع امرأته فذكر ما تقدم وقد صورها في وسيط المحيط فيمن قال لامرأته ان لم أجامعك اليوم فانت كذا أو ان اغتسلت من الجنابة فانت طالق وان تركت صلاة عن وقتها فانت كذا (مسئلة) قيل ما المخلص في رجل اتخذ لحنه قبا والحن يريد فروا فقال الصهر ان لم تلبس هذا القبا فامرأته طالق وقال الحن ان لبست هذا القبا فامرأته طالق (فالجواب) انه يتخذ فروا على القبا ويلبسه فلا حنث عليهما من العدة (مسئلة) ان قيل كيف رجل اشترى لحنافا قالت زوجته ان كان هذا طلاقا لرجلي حرة وقال الزوج ان لم يكن رطلا فانت طالق (فالجواب) انه يطبخ

المثل (وان عجزا) عن البينة (تحالفا) ويبدأ بيمينه (و) لكن (لم يفسخ النكاح) بعده (بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله) أي الزوج (لو كان) مهر المثل (كما قال أو قل) منه (و) يقضى (بقوله) لو كان مهر المثل (كما قالت أو أكثر) منه (و) يقضى (به) أي بمهر المثل (لو) كان (بينهما) أي بين قوليهما بأن كان أكثر مما قاله وأقل مما قالته (ولو اختلفا) أي المؤجر والمستأجر (في) بدل (الاجارة) أو في قدر المدة (قبل الاستيفاء) للمنفعة (تحالفا) وترادوا بدئ بيمين المستأجر لو اختلفا في البدل والمؤجر لو في المدة وان برهننا فالبينة للمؤجر في البدل وللمستأجر في المدة (و) ان اختلفا (بعده) أي بعد استيفاء المنفعة (لا) بتحالفان (والقول للمستأجر) مع يمينه (والبعض معتبر بالكل) أي اذا اختلفا بعد التحكم من استيفاء بعض المنفعة تحالفا وفسخا العقد فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى مع اليمين (وان اختلف الزوجان في متاع البيت) فالقول لكل منهما فيما صلح له (مع يمينه الا اذا كان كل منهما يفعل ما يصلح لآخر فالقول له لتعارض الظاهرين) (وله) أي القول للرجل مع يمينه (فيما صلح لهما) لانها وما في يدها في يد القول لذى اليد ولو أقام بينة يقضى بيمينها لانها خارجة هذا اذا كانا حيين (فان مات أحدهما) واختلف ورثته مع الآخر فالجواب في غير المشكل على ما مر وأما فيما يصلح لهما (فالمعنى) منهما ولو رقيقا هذا اذا كانا حيين (و) أما (لو) كان (أحدهما مائلا) ولو ما ذونا أو مكاتباً وقالاهما كالحر (فالمعنى في الحياة والموت) لان يد الحر أقوى ولا يد للميت

فصل فيمن يكون خصما وفيمن لا يكون لو (قال المدعى عليه هذا الشيء) المدعى (أو دعيه أو آجرنيه أو أعارنيه فلان الغائب أو رهنه) عندي (أو غصبته منه) من الغائب (وبرهن عليه) أي على ما ذكر والعين قائمة لاهالكه وقال الشهود نعرفه باسمه ونسبه ووجهه (دفع خصومة المدعى) للملك المطلق لان يد هؤلاء ليست بد الخصومة (وان قال) المدعى عليه (ابتعته) أي اشتريته (من الغائب أو قال المدعى مرق مني) أو قال غصبته مني أو سرقته (وقال ذو اليد أو دعيه فلان وبرهن عليه) أي على ما قاله (لا) تندفع الخصومة (وان قال المدعى ابتعته من فلان وقال ذو اليد أو دعيه فلان ذلك) بنفسه فلو بوكيل لم تندفع بلا بينة (سقطت الخصومة) بغير بينة الا أن يبرهن أن فلانا وكله بقبضه فيأخذه

### باب ما يدعيه الرجلان

اذا ادعى اثنان عينا في يد آخر وكل يزعم أنها له ملكا مطلقا ولم يذ كر اسباب الملك ولا تاريخه و (برهننا على ما في يد) رجل (آخر قضي) بها (لهما) نصفين (و) لو برهننا (على نكاح امرأته سقطا) أي البرهانان لتعذر الجمع هذا اذا كانت حية فلو ميتة قبل البرهانان لان الارث يقبل الاشتراك (وهي) أي المرأة (المن صدقته أو) لمن سبقت (بينته) بالنكاح الا اذا كانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فيكون

وكذلك إذا أذن المؤذن في يوم الغيم فقال رجل هذا أذان الظهر وخاف وقال آخر بل أذان العصر وخاف والمؤذن حلف أن لا يخبرها به لم يحن الشك (مسئلة) رجل قال لزوجته ان قرأت القرآن اليوم فانت طالق وان لم تصل اليوم فانت طالق كيف تصنع (فالجواب) انها تأثم بزوجها أو بامرأة أخرى (مسئلة) رجل قال لامرأته ان أكلت هذا الخبز فانت طالق وان أعطيت به أحدا فانت طالق كيف تصنع (فالجواب) انها تدق الخبز وتلقيه في عصيدة كي يهلك الخبز ثم تأكل ولا تحنث (مسئلة) ان قيل أي رجل علق عتق جاريته على كينونة امرأته في مكان معين وطلاق زوجته على كينونة جاريته فيه وكانت فيه فتعتق جاريته ولا تطلق امرأته (فالجواب) ان هذا رجل قيل له زوجتك في دار فلان فقال جاريتي حرة ان كانت فيها فقيل له أمتك فيها أيضا فقال امرأته طالق ان كانت أمتي فيها وهما جميعا فيها تعتق الأمة ولا تطلق المرأة لانه حين قال امرأتى طالق ان كانت أمتي فيها لم تكن أمتيه لانها اعتقت

هو أولى ولا يعتد بقوله الا أن يقيم الآخر البينة أنه تزوجها قبله فيك برهن الآخر قضي له (و) لو برهننا (على الشراء منه) أي من ذى اليد وعلى

(لكل) من المدعين (نصفه ببدله ان شاء) ويرجع كل منهما عن أخذ نصف بنصف الثمن وان شاء ترك وأخذ كل الثمن (وباباه أحدهما) عن أخذ نصف المدعى (بعد القضاء) بينهما (لم يأخذ الآخر كله) لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله أخذه (وان ارخا) وتاريخ أحدهما سابق (فلسابق) وان أرخ أحدهما دون الآخر كان للمؤرخ وان ادعى الشراء من واحد وأحدهما قابض وأرخا تاريخا مختلفا فللسابق (والا) أي وان لم يؤرخا وأرخا تاريخا واحدا أو أرخ واحد منهما (فلذى القبض) منهما (والشراء أحق من الهبة) والصدقة والرهن ولو مع قبض ولو ادعى ذلك من اثنين فانه يقضى به بينهما فلو ارخا واتحد الملك فلا سبق أحق ولو أرخت احدهما فقط فالمؤرخة أولى (والشراء والمهر سواء) فيقضى لكل منهما بالنصف هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا واستوى تاريخهما فان سبق تاريخ أحدهما كان أحق (والرهن أحق من الهبة) استحسانا وفي القياس الهبة أولى (ولو برهن الخارجان على الملك) المطلق (و) على (التاريخ) وهو مختلف (أو) برهن الخارجان (على الشراء من واحد) غير ذى اليد (فلا سبق أحق و) لو برهن الخارجان (على الشراء من) رجل (آخر وذ كرا تاريخا) واحدا (استويا) فيكون بينهما ثم يخبر كل منهما كما مر (ولو برهن الخارج على ملك) مطلق (مؤرخ وتاريخ ذى اليد أسبق) فذو اليد أحق منه (أو برهننا) أي الخارج وذو اليد (على النتاج) أي الولادة عنده فذو اليد أحق منه (أو) برهننا على (سبب ملك لا يتكرر) كنسج الثياب القطنية والغزل (أو) برهن (الخارج على الملك) المطلق (و) برهن (ذو اليد على الشراء منه) أي من الخارج (فذو اليد أحق منه) في المسائل الاربع وانما قيد بقوله سبب ملك لا يتكرر لانه اذا كان سببا يتكرر كالبناء والغرس لا يكون لذى اليد بل للخارج (ولو برهن كل) من الخارج وذى اليد على الشراء من الآخر (ولا تاريخ) لهما (سقطا) أي البرهانان شهدوا بالقبض أولا (وترك الدار في يد ذى اليد) بغير قضاء (ولا يرجع بزائدة عددا للشهود) وعد التهم حتى لو أقام أحد المدعين شاهدين والآخر أربعة فهم سواء (دار في يد) رجل (آخر ادعى رجل) آخر (نصفها و) ادعى (آخر كلها و برهننا) على ذلك تقسم الدار بينهما أرباعا (فلاول) وهو مدعى النصف (ربعها والباقي للآخر) أي مدعى الكل وقالوا لا ثلاثا لثلاث المدعى الكل وثلاثا لمدعى النصف (ولو كانت) الدار (في أيديهما) أي في أيدي مدعى النصف ومدعى الكل (فهى للثاني) أي لمدعى الكل نصفها على وجه القضاء ونصفها على وجه القضاء (ولو برهننا على نتاج دابة وارخا) قضي لمن وافق سنهاتاريخه وان أشكل ذلك) أي ان لم يعلم سنهاتها (فلهما) ان كانت في أيديهما أو كانا خارجين فلو في يد أحدهما قضي به له هو الصحيح (ولو برهن أحدهما الخارجين على الغصب) من زيد (والآخر على الوديعة) منه (استويا) لانها لا تخضع لتصرف

فلا تطلق امرأته لعدم  
الشرط كذا في العدة  
وعندي فيه وقفة لأن  
المعلق عليه الطلاق وجود  
شخص معين في الدار وقد  
وجدوا ما اتصافه بالحرية  
أو الرق فلا يظهر لي تعلق  
الحنث به فتأمل والله أعلم  
(مسئلة) أن قيل أي رجل قال  
لامرأته ان حضت فعندي  
حرف قالت حضت وأرتة الدم  
ولا يعتق عبده (فالجواب)  
إنها ماتت المرأة قبل مضي  
ثلاثة أيام من حين استقبالها  
الدم فلا يعتق العبد لأنه  
عسى ينقطع الدم دون  
الثلاث من العدة (مسئلة)  
ما يصنع من قال لامته ان  
جامعتك فانت حرة فالجواب  
أنه يبيعهما ثم يزوجه  
المشتري بها (مسئلة) رجل  
قال لامته ان لم أبعك  
اليوم لا جنسي فانت حرة  
ويخاف من عليهما ان  
لا يعيدها اليه من يملكه  
اياها وليس له ولد صغير ولا  
كبير كيف يصنع (فالجواب)  
أنه يبيعهما بشرط الخيار ثم  
بعد اليوم ينقض (مسئلة) رجل  
قال لامته ان قبل أي رجل حلف  
بالطلاق الثلاث وصدقة  
ما علك وعنتق عبده وامائه  
أنه لا يصوم هذا الرضوان  
وهو صحيح عاتل بالغ وفعل  
ذلك ولا يحنت ولا يأنم  
(فالجواب) أنه يسافر فلا

غصباً (والراكب) على الدابة (واللابس) للثوب (أحق من أخذ اللجام والسكم) لأنه  
أكثر تصرفاً (وصاحب الحمل والجذوع والاتصال أحق من الغير) أي اذا تنازعا في  
بعر ولا حدهما عليه حمل فصاحب الحمل أحق أو تنازعا في حائط ولا حدهما عليه  
جذوع فصاحب الجذوع أولى وإذا كان لرجل حائط متصل بينائه فصاحب الاتصال  
أحق والمراد من الاتصال مداخلة ابن جداره فيه وابن هذا في جداره (ثوب في يده  
وطرفه في يد) شخص (آخر) تنازعا فيه (نصف) الثوب بينهما (صبي) في يد رجل  
(يعبر عن نفسه) أي يعقل ما يقول ويقال له (فقل أنا حر) وأنكر صاحب اليد (فالقول  
له) أي للصبي (وان قال) الصبي العاقل (أنا عبد لفلان) وذو اليد يدعي أنه عبده (أو)  
صبي (لا يعبر عن نفسه فهو عبد لمن في يده) في المسئلتين فلو كبر الصبي في المسألة  
الأولى وادعى الحرية تسمع مع البرهان لأن التناقض في دعوى الحرية لا يمنع  
صحة الدعوى (عشرة آيات من دار في يده وببيت في يد) رجل (آخر) تنازعا في  
الساحة (فالساحة نصفان) بينهما (ادعى كل) من المدعين (أرضاً أنها في يده) ولا  
بينه لهما (و) أكن (ابن أحدهما فيها أو بني أو حفر نهى في يده كمالو برهن أنها في  
يده) بلافراق

### باب دعوى النسب

(ولدت) أمة (مبيعة لا قل من ستة أشهر مذيعة فادعاء البائع فهو ابنه وهي أم  
ولده ويقعخ البيع ويرد الثمن) إلى المشتري (وان ادعاء المشتري معه أو) ادعى  
المشتري (بعده) فدعوى البائع أولى ولو ادعاء المشتري أولاً ثم ادعاء البائع ثبت من  
المشتري (وكذا اذا ماتت الام) فادعاء البائع وقد ولدت لأقل من ستة أشهر يثبت نسبه  
منه فيأخذه ويرد الثمن كله وقال لا يرد حصته الولد (بخلاف) ما لو ادعاء البائع بعد (موت  
الولد) فإنه لا يثبت نسبه منه (وعتقهما) أي عتق الولد والمبيعة (كوتهما) في الحكم  
والتدبير كالاتفاق ويرد حصته اتفاقاً وكذا حصتها على الصحيح (وان ولدت لأكثر  
من ستة أشهر) من وقت البيع ولا قل من سنتين أو لتمام سنتين (ردت دعوى البائع  
الا أن يصدقه المشتري) فحينئذ يثبت النسب ويبطل بيع الأم والولد والامه أم  
ولده (ومن ادعى نسب أحد التوأمين) وهما ولدان بين ولا ديتيهما أقل من ستة أشهر  
(ثبت نسبهما منه وان باع أحدهما وأعتقه المشتري) ثم ادعى البائع نسب الآخر (بطل  
عتق المشتري) وثبت نسبهما منه اذا كان أصل العلوق في ملك البائع والاثبت نسب  
الولدين منه ولا يبطل عتق المشتري في الذي عنده (صبي عند رجل فقال) ذو اليد  
(هو ابن فلان) الغائب (ثم قال هو ابني لم يكن ابنه) أبداً (وان جحد) فلان (أن يكون)  
الصبي (ابنه) ولكنه يعتق عليه وان لم يثبت نسبه منه وقال اذا جحد فلان بنوته فهو  
ابن لأقر (ولو كان) الصبي (في يد مسلم) يد (نصراني فقال النصراني) هو (ابني وقال  
المسلم) هو (عبدى فهو حر ابن النصراني) لنيله الحرية حالاً والاسلاماً لا (وان كان



صبي في يد زوجين فزعم) أى قل الزوج (انه ابنه من غيرها وزعمت) المرأة (انه ابنها من غيره فهو ابنهما) جميعا هذا اذا كان غير معبر والا فهو لمن صدقه ولو (ولدت) أمة (مشتراة) ولدا (فاستحقت غرم الاب قيمة الولد) يوم التخاصم لا يوم القضاء ولا يوم الولادة (وهو) أى الولد (حر) وكذا الحكم لو ملكها بسبب آخر كالتزويجها على أنها حرة فولدت له ثم استحقت غرم قيمة ولده (فان مات الولد) ثم استحقت (لم يضمن الاب قيمته وان ترك) الولد (مالا) فيكون ميراثا للاب (وان قتل) الاب (الولد غرم الاب قيمته) وكذا اذا قتله غيره فأخذ ديتة يغرم (ويرجع) المشتري (بالثمن) أى ثمن الأمة (وقيمته) أى الولد (على بائعه لا بالعقر)

### ✽ كتاب الاقرار ✽

(هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا أقر حره مكلف بحق صحيح ولو) كان الحق (مجهولا كشيء وحق) بأن قال لفلان على حق أو شيء (ويجبر) المقر (على بيانه وبين ماله قيمة) كفلس وجوزة لا مالا قيمة له كحبة حنطة وجلد مية وصبي حر (والقول للمقر مع عينه ان ادعى المقر له أكثر منه) أى عما بين (وفى) قوله له على (مال لم يصدق) المقر (فى أقل من درهم ومال عظيم نصاب) من نصب الزكاة فى الصحيح فيبينه من الذهب أو الفضة أو الابل أو نحوها من أموال الزكاة وفى غير مال الزكاة لا يصدق فى الأقل من قدر النصاب وقيمته (و) وقال له على (أموال عظام) لزمه (ثلاثة نصب) من جنس ما مسماه (و) وقال له على (دراهم) أو دنانير أو ثياب (كثيرة) لزمه (عشرة) وقال له على (دراهم) لزمه (ثلاثة) وقال له على (كذا درهم) لزمه (دراهم) (و) وقال له على (كذا) (بغير) وأول لزمه (أحد عشر) وقال له على (كذا وكذا) أو واحد لزمه (أحد وعشرون ولو ثلاث) لفظة كذا (بالواو) بأن قال له على كذا وكذا وكذا (ترا دائة) فيجب مائة وأحد وعشرون (ولو ربع) بأن قال على كذا وكذا وكذا وكذا (زيد ألف) فيجب ألف ومائة وأحد وعشرون وهكذا يعتبر نظيره أبادر (و) لو قال له (على قبلى) ولم يزد على ذلك فهو (اقرار بدين) وصدق ان وصل به هو وديعة وان فصل لا (و) وقال له (عندى) أو (معى) أو (فى بيتى) أو (فى صندوقى) أو (فى كيسى) فهو (أمانة قال) له رجل (لى عليك ألف فقال) الآخر (أترنه أو انتقده أو أجلى به أو قضيتك أو أحلت لك به) على الغير (فهو اقرار بلاكاية) أى لو قال بلا ضمير (لا) يكون اقرارا (وان أقر) رجل (بدين مؤجل) الى شهر مثلا (و ادعى المقر له أنه حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل) بأنه لم يكن (و) وقال له (على مائة ودرهم فهى) كلها (دراهم) وكذا المكمل والموزون استحسنانا (و) وقال له على (مائة وثوب يفسر المائة) لانها مائة (وكذا) لو قال على (مائة وثوبان بخلاف) له على (مائة وثلاثة أثواب) حيث يلزمه الكل ثيابا ولو (أقر بتم فى قوصرة) أو بطعام فى جوالق أو فى سفينة (لزمه وبداية فى اصطبل لزمته الدابة فقط) عندهما وعلى قياس قول محمد لزمه

يصوم ولا حنث ولا اثم  
✽ مسألة ✽ ان قيل كيف يصنع من باع أمته وهو يحبها خلفته زوجته أنه لا يشتريها ولا شيئا منها ولا يجوز ذلك ان فعله فضولى بقول ولا فعل ولا يقبلها هبة ولا شيئا منها ولا يقبل الوصية بها وهو يريد اعادتها الى ملكه وأن لا يحنت (فالجواب) انه يكتب ملوكا له عاقلا بالغاعلى نجمين كل نجم ألف دينار وكل نجم عشرة أيام فيشتري المكاتب هذه الجارية ثم يعجز نفسه ويرجع المكاتب والجارية الى ملك السيد ولا يحنت فى عينه

### ✽ كتاب الحدود ✽

✽ مسألة ✽ ان قيل أى رجل سرق من حر مائة دينار لا شبهة له فيها ولا فى مرقتها ولا قطع عليه (فالجواب) أن هذا رجل سرقها فى دفعات كل دفعة أقل من عشرة دراهم ✽ مسألة ✽ ان قيل أى رجل سرق من مال أبيه وأمه ووجب عليه القطع (فالجواب) أن هذا رجل سرق من مال أبويه من الرضاة ✽ مسألة ✽ ان قيل أى رجل سرق مالا يجب فيه القطع من حرز فى دفعة واحدة ولا يقطع (فالجواب)

أن هذا ركاه مال ميره المزكي  
 و وضعه في زاوية من البيت  
 فلا قطع على السارق اذا  
 سرقه من العدة (مسئلة)  
 ان قيل أى سارق يقطع في  
 عشرة دنانير ويضمن مائة  
 (فالجواب) أنه سارق قال  
 سرق من فلان مائة درهم  
 لابل عشرة دنانير وادعى  
 المقر له المالكين لانه رجع  
 عن الاقرار بالسرقة الاولى  
 في حق القطع ولم يصح في  
 حق الضمان وصح الاقرار  
 بالسرقة في حق القطع  
 ومتى وجب القطع انت في  
 الضمان فلهذا المعنى  
 لا يجب ضمان العشرة  
 دنانير ويجب ضمان المائة  
 (مسئلة) ان قيل أى رجل  
 سرق دنانير دفعة من حرز  
 وليس ذلك لاحد من أبويه  
 ولا يجب عليه القطع  
 (فالجواب) أنه سرق ثوبا  
 على طرفه دنانير ولم يعلم بها  
 فهو لا يقطع كذا في الاصل  
 وفي بعض الكتب أطلق  
 عدم القطع كالمسروق فقيمة  
 تساوى عشرة دراهم وفيها  
 ما قال صاحب العدة  
 والاطلاق محمول على ما اذا  
 لم يعلم أمالو علم بالدنانير فسرق  
 فيقطع (مسئلة) ان قيل  
 أى رجل سرق من حرز  
 فضة قيمتها ألف درهم ولا  
 شبهة له في سرقتها ولا يقطع  
 (فالجواب) أنه سرق ابريق

(وبخاتم له) أى للمقر له (الحلقة والغص وبسيف له النصل) أى حديد (والجفن)  
 أى غمده (والجنايل وهى علاتق السيف وبجملته) وهى التاموسية فى عرفنا (له  
 العبدان والكسوة وبشوب فى منديل أو) ثوب (فى ثوب لزماء) أى فى الاول ثوب  
 ومنديل وفى الثانى ثوبان (وبشوب فى عشرة أثواب) له (ثوب) وعند محمد احدى عشر  
 (وبخمس فى خمسة وعنى) به (الضرب) لزمه (خمس) لزمه (عشرة) اتفاقا (ان عنى)  
 بقوله فى خمسة (مع) خمسة (و) لوقال (له) على من درهم الى عشرة أو ما بين درهم الى  
 عشرة (له) فى الصورتين (تسعة) وعند محمد عشرة (و) لوقال (له) من دارى ما بين هذا  
 الحائط الى هذا الحائط له ما بينهما فقط) فلا تدخل الغائبان (وصح الاقرار بالجل)  
 المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن تلد لدون نصف حول أو من زوجة أولادون حولين لو  
 معتدة وكذا لو كان الحمل غير آدمى ويقدر بأدى مدة يتصور ذلك عند أهل الخبرة  
 (وللمحمل ان بين سببا صالحا) بأن قال أوصى له بها فلان أو مات أبوه فورثه (والا) أى  
 وان لم بين سببا صالحا بأن بين سببا مستحيلا كبيع أو اقراض أو إهم -م الاقرار (لا)  
 يصح وأما الاقرار للرضيع فصحيح وان بين سببا غير صالح كالاقراض (وان أقر)  
 رجل بدين على أنه (بشرط الخيار) ثلاثة أيام (لزمه المال وبطل الشرط) لان الاقرار  
 اخبار فلا يقبل الخيار

### (باب الاستثناء)

وهو التمسك بالباقي بعد المستثنى (وما فى معناه) فى كونه مغيرا كالشرط وغيره (صح  
 استثناء بعض ما أقرب به) ولو الاكثر عند الاكثر حال كونه (متصلا) بالاقرار (ولزمه  
 الباقي) بعد الاستثناء (لا) أى لا يصح (استثناء الكل) اذا كان بعين لفظ المستثنى  
 منه أو مساوياه فان كان بغيره كعبيدى أحرار الأهل أو الأفلان أو فلانا صح (وصح  
 استثناء الكيل والوزنى) وكذا المعدود المتقارب كالفلوس والجوز (من الدراهم)  
 والدنانير ويكون المستثنى القيمة وان استغرقت جميع ما أقرب به (لا غيرهما) أى لا  
 يصح استثناء غير الكيل والوزنى من الدراهم والدنانير بأن قال له على ألف درهم  
 الاشاة أو ثوبا (ولو وصل باقراره) لفظ (ان شاء الله بطل اقراره) فلا يلزمه شئ (ولو  
 استثنى البناء من الدار فهو ما للمقر له) بخلاف استثناء البيت من الدار فإنه يصح (وان  
 قال بناؤه والى والعصة لك) وهى البقعة الخالية عن الشئ (فكذلك قال ولو قال) له (على  
 ألف درهم) (من ثمن عبد) اشتريته منه (لم أقبضه فان عني) المقر (العبد وسلمه)  
 المقر له (اليه لزمه الالف والا) أى وان لم يسلم اليه (لا) شئ له على المقر (وان لم يعين)  
 العبد (لزمه الالف) ولا يصدق فى قوله ما قبضته (كقوله) أى كما يلزمه الالف فى قوله  
 (من ثمن خمر أو خنزير) مطلقا فقالا ان وصل صدق ولا يلزمه شئ (ولو قال) له على  
 ألف درهم (من ثمن متاع) باعه منى (أو) قال (اقرضنى) ألف درهم (و) قال (هى  
 زيوف أو نهرجة) وقال المقر له جياذ (لزمه الجياذ) مطلقا وقالوا ان وصل صدق وان

فضة فيه مثلث أو نبذا أو  
كلما في عنقه قلادة كذا في  
العدة (مسئلة) ان قيل أي  
رجل سرق قطعة من نضار  
قدر أوقية من حرز وهو مكاف  
ولا شبهة في أخذه لها يدرا  
الحذ ولم يجب عليه القطع  
وقد كتب الى به هذا نظما  
الوالد الامام زين الدين عبد  
الماسط البلقيني الشافعي  
دامت فوائده فقال

يا أيها الالمى اللوذعي ويا  
من اكتسى حلة من سندس  
الادب

ومن نعى للعلی والمجد مرتقيا  
بثاقب الفهم عليا فرقد الشهب  
مقطعة من نضار وزن أوقية  
وقطع سارقها من حرز لم يجب  
وليس من شبهة للحدادة  
ووصف تكليفه باقي بلارب  
(فالجواب) أن القطعة  
الذ كوزة قطعة من خشب  
فقد قال أهل اللغة النضار  
بالضم الخشب وهو هذه  
لا تسارى نصاب السرقة  
فلا يجب القطع بسرقتهما من  
الحرز وقد نظمت الجواب  
هذه فقلت

خذ الجواب امام العلم والادب  
من نسل قوم ترقوا أرفع الرتب  
ان النضار الذي ألغزت فيه خفي  
الا عن اللغوى الوافر الادب  
لكن نقول لا يقطع حيث تمها  
منها عليه أريج الصندل الرطب  
اذا كان ينتظم الاطلاق  
ذالودا  
كالجوز والائل في الاطلاق

شيب

فصل لا (بخلاف الغصب والوديعة) بأن قال غصبت منه ألفا وأردعني ألفا ثم قال هي  
زيوف أو نيه رجة صدق مطلقا (واو قال) المقر على ألف (الا أنه ينقص كذا) حال كونه  
(متصلا) بقوله (صدق والا) أي وان لم يقل متصلا (لا) يصدق (ومن أقرب غصب  
ثوب وجاه) ثوب (معيب صدق) لان الغصب لا يختص بالسليم (وان قال أخذت  
منك ألفا وديعة وهذا مكت وقال) المقر له لابل (أخذتها غصبا فهو ضامن) فالقول قول  
المقر له مع يمينه فان نكل عنه لا يضمن المقر (وان قال أعطيتنيها وديعة) فهل مكت  
(وقال) المقر له (غصبتها لا) يضمن المقر وكان القول قوله يمينه فان نكل لزمه ألف  
(وان قال) زيد لعمر و (هذا) الشيء (كان وديعة لي عندك فأخذته فقال) كذبت و (هو  
لي أخذه) عمر ولو قائما والا فقيمته (وان قال أجزت بعيري أو ثوبي هذا فلانا فركبه  
أو لبسه فرد) على وقال كذبت بل الثوب والداية لي (فالقول للمقر) وقال الذي أخذ  
منه الثوب والداية (ولو قال هذا ألف وديعة فلان لابل وديعة لفـ لان فالألف  
للاول وعلى المقر مثله للثاني) أي عليه للمقر الثاني مثل ذلك ألف خلافا  
لابي يوسف

### باب اقرار المريض

(دين الصحة وما لزمه في مرضه بسبب معروف) بيينة أو بجماعة قاض (قدم على  
ما أقرب به في مرضه) أي مرض موته (وأخر الأثر عنه) والسبب المعروف  
ماليس بتبرع كنسكاح مشاهدان بهر المثل ويبيع مشاهد وغصب كذلك (وان أقر  
المريض لوارثه) بدين أو عين (بطل) الاقرار (الا أن يصدقه) أي المريض (البقية)  
من الورثة (وان أقر) المريض بدين أو عين (لاجنبي صح وان أحاط بحاله) والقياس  
أن لا يصح الا في الثلث (وان أقر) المريض (لاجنبي) مجهول النسب (ثم أقر بينوته)  
وصدقه وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه وبطل اقراره وان أقر) المريض (لاجنبيه)  
ثم نكحها صح (الاقرار) بخلاف الهبة والوصية) فإنه لو وهب أو وصى لاجنبيه ثم  
تزوجها بطلتا (وان أقر لمن طلقها ثلاثا) أو بائنا ولو بدون الثلاث (فيه) أي المرض  
(فلها الاقل من الارث والدين) اذا كانت في العدة وطلقها بسواها فان مضت العدة  
جاز وان طلقها بلاسواها فلها الميراث بالغاما بالغ ولا يصح الاقرار لها (وان أقر بغلام  
مجهول) النسب (يولد) مثله راثله أنه ابنه وصدقه الغلام (لو عيزا والالم يحتج لتصديقه  
(ثبت نسبه) من المقر (ولو) كان المقر (مريضا ويشارك) الغلام (الورثة) في الميراث  
فان انتفت هذه الشروط ويأخذ المقر من حيث استحقاق المال فقط (وصح اقراره  
بالولد والوالدين) بالشروط المتقدمة في الابن (والزوجة) بشرط خلوها عن زوج  
وعده وخلوها عن أختها مثلا وأربع سواها (والمولي) أي الأعلى والأسفل اذا لم يكن  
ولاؤه ثابتا من الغير (و) صح (اقرارها) أي المرأة (بالوالدين والزوج والمولى وبالولد  
ان شهدت قابلة أو صدقها) أي المرأة (زوجها) في الاقرار (ولا بد) لصحة الاقرار (من

تصديق هؤلاء) المذكورين في المسائل كلها الا في الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه كما  
 مرو لو كان المقر له عبد الغير اشترط تصديقي مولا (وصح التصديق) من المقر له (بعد  
 موت المقر لا تصديق الزوج بعد موتها) وعندهما يصح فعله مهرها وله الميراث منها (وان  
 اقرب نسب نحو الاخ والعلم لم يثبت) نسبهما من الاب والجد (فان لم يكن له وارث غيره  
 قريب) كالم (أو بعيد) كولي الموالاة (ورثه) لمقر له (وان كان) للمقر وارث قريب  
 أو بعيد (لا يرث المقر له حتى لو اقرب باخ وله عمة أو مولى الموالاة فالارث للعمة أو مولى  
 الموالاة (ومن مات أبوه فأقر بأخ شركه في الارث و) لكن (لم يثبت نسبه) منه (وان  
 ترك ابنين وله) أي للميت (على رجل) آخر مائة فأقر أحدهما بقبض أبيه خمسين منها  
 وكذبه الآخر (فلا شيء للمقر وللآخر خمسون) بعد ما يحلف بالله ما تعلم أن أبالك قبض  
 منه خمسين

نعم ويقطع فيها الوزن منه هذا  
 أقل من درهم منه بل ارب  
 يا حسن لغزك حسب الفهم  
 يدركه  
 كم حزن من حسب العرفان  
 من ارب  
 لا زلت تبدي المعالي ثم تتبعها  
 بكشف غامضها يا طيب الحسب  
 وقد اشتمل جوابي هذا على  
 مسئلتين يتعلقان بمدلول  
 النضار الاولى لو كان  
 المسروق قطعة خشب من  
 صندل رطب وزنه أوقية فانه  
 لا يجب القطع لانها لا تساوي  
 قيمة النصاب واطلاق  
 الخشب ينظمها والثاني ان  
 النضار يطلق على الجوهر  
 الخالص من التسبرودون  
 قدر الدرهم منه يجب  
 فيه القطع فان من الجوهر  
 ما يساوي قيراطه العشرة  
 دنانير وقد أشار البيت  
 الخامس والسادس الى  
 تصحيقات عدة لنا الخزفيه  
 وهو الخشب والله أعلم  
 (مسئلة) أي رجل قال ان  
 شربت الخمر طائعا فملوكي  
 حرقامت عليه البينة  
 بالشرب طائعا يعتق العبد  
 ولا يحد (الجواب) ان  
 البينة الشاهدة عليه  
 بالشرب كانت رجلا وامرأتين  
 ولا يجب الحد بذلك (مسئلة)  
 ان قيل أي رجل مكلف  
 قامت عليه البينة بالسرقه  
 من خرز وليس له في أخذه

### كتاب الصلح

(هو عقد يرفع النزاع وهو) أي الصلح (جائز باقرار وسكوت) وهو أن لا يقر المدعي عليه  
 ولا ينكر (وانكار فان وقع) الصلح (عن مال بمال باقرارا اعتباري) فتجوز فيه  
 أحكام البيع (فتثبت فيه الشفعة) اذا كان عقارا (والرد بالعيب) بأن كان بدل الصلح  
 أو المصالح عنه عبدا مثاقا فوجد المدعي أو المدعي عليه عيبا له أن يرد (وخيار  
 الرؤية) أي يرد بخيار الرؤية (و) خيار (الشرط وتفسده جهالة البدل) اذا كان  
 يحتاج الى قبضه (لا جهالة المصالح عنه) وهو المدعي (وان استحق بعض المصالح عنه  
 أو كله رجع المدعي عليه) على المدعي (بمحصة ذلك من العوض أو) رجع (بكله ولو  
 استحق المصالح عليه) أي بدل الصلح كله (أو بعضه رجع) المدعي على المدعي عليه  
 (بكل المصالح عنه أو ببعضه وان وقع) الصلح (عن مال بشفعة اعتبارا جارة) أي تجوز  
 فيه أحكام الجارة (في شرط التوقيت) أي توقيت استيفاء المنفعة حتى لو صالح على  
 سكنى بيت أبدا أو حتى يموت المدعي لا يجوز (ويبطل) الصلح (بموت أحدهما) أو هلاك  
 محل المنفعة قبل الاستيفاء فيعود المدعي في دعواه ولو كان بعد استيفاء بعضها بطل  
 بقدر ما بقي ف يرجع بقدره (والصلح عن سكوت أو انكار فداء لليمين) وهو ضعه (في  
 حق المنكر ومعاوضة في حق المدعي فلا شفعة) للجار على المدعي عليه (ان صالحه عن  
 داريهما) أي بسكوت وانكار (وتجب) الشفعة للجار على المدعي (لوصالح على  
 داريهما ولو استحق المتنازع فيه) كله بعد الصلح (رجع المدعي) على المستحق  
 (بالخصومة ورد) المدعي (البدل) على المدعي عليه (ولو) استحق (بعضه فبقدره ولو  
 استحق المصالح عليه) كله (أو بعضه رجع) المدعي (الى الدعوى في كله أو بعضه)  
 هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع فان وقع به رجع بالمدعي نفسه لا بالدعوى (وهلاك  
 بدل الصلح) كلا أو بعضا بعد التعيين (قبل التسليم) الى المدعي (كاستحقاقه) أي  
 استحقاق بدل الصلح في الحكم (في الفصلين) أي في الصلح عن اقرار والصلح عن انكار



شبهة ولا هو مال مغصوب ولا مال منك - ميزه للزكاة ولا هو جاهل به حال الاخذ وكان اخذه له دفعة واحدة فيضمن المال ولا يقطع (فالجواب) ان البينة الشاهدة عليه بذلك رجل وامرأتان فيضمن المال ولا يحد وقد نظمت السؤال المذکور فقلت

أيها علماء الشرع يا من بفضلهم ينضی لنا وجه الزمان ويرزهر أبینوا لنا عن سارق لدراهم من الحرز عن ألف تریدوت أكثر وقد ثبتت في الشرع سرقة لها ولا شبهة في اخذ المال فظهر ولا ذاك مال للزكاة - ميز ولا مال ذي غصب ولا جهل يذكر ويوصف بالتكليف هذا وأخذه

لها دفعة قد كان والقطع يهدر وقد عرضته على طائفة من الفضلاء بالدار المصرية فلم يجيبني عنه أحد (مسئلة) ان قيل أي انسان يعزر خمسة وسبعين سوطا (فالجواب) انه امرأة ارتدت لتفارق زوجها قاله أبو بكر الاسكافي وبه اخذ الفقهاء كذا في مال الفتاوى وقدم فيها لغز آخر في كتاب النكاح (مسئلة) ان قيل أي مسلم عاقل بالغ صحيح مقیم غير مضطر شرب الخمر عمدا ولا يجب عليه الحد (فالجواب)

وسكوت هذا اذا كان البذل عايتعين والالم يبطل بل يرجع بمثله عيني  
 \* فصل \* الصلح جائز عن دعوى المال (و) عن دعوى (المنفعة) ولو بمنفعة عن جنس آخر (و) عن دعوى (الجنابة) عمدا أو خطأ في النفس ومادونها (بخلاف الحسد) فانه لا يصح الصلح عن دعواه حتى لو أخذ زانيا فصالح على مال على أن لا يرفعه الى السلطان فهو باطل ويرد ما أخذ (و) الصلح جائز (من) دعوى (النكاح) على غير مزوجة (و) من دعوى (الرق وكان خلعاً) في دعوى النكاح (وعتقاء - لي مال) ويثبت الولاء لو باقرار والا لا بالبينة في دعوى الرق (وان قتل العبد المأذون رجلاً عمدا لم يجز صلحه عن نفسه) مديونا كان أو لا (وان قتل عبده) أي للمأذون (رجلاً عمداً فصالحه عنه) أي صالح المأذون عن عبده (جاز) مطلقاً أيضاً (ولو صالح عن المغصوب المتلف بما زاد على قيمته أو) صالح (على عرض) قيمته أكثر من قيمة المغصوب المتلف (صح) لعدم الربا (ولو اعتق مؤسراً عبداً مشتركاً) بينه وبين آخر (فصالحه) أي المعتق (الشريك على أكثر من نصف قيمته لا) يصح الصلح في حق الزيادة من نصف قيمته وان صالحه على عرض جاز كيف ما كان (ومن وكل رجلاً بالصلح عنه) أي عن الموكل (فصالح) الوكيل (لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يضمنه بل يلزم) البذل (الموكل) هذا اذا كان الصلح عن دم العمد أو عن بعض ما يدعيه من الدين فلو عن مال عمال عن اقرار فهو بمنزلة البيع فيكون المطالب الوكيل (وان صالح) رجل (عنه) أي عن آخر (بلا أمر) منه (صح ان ضمن) الفضولي (المال أو أضافه الى ماله) أي مال نفسه (أو قال) صالحة لك (على ألف وسلم) الألف اليه (والا) أي وان لم يضمن أولم يضمن الى ماله أولم يسلم الألف الى المدعي (توقف) الصلح (فان أجاز المدعي عليه جاز) ولزم الألف (والا) أي وان لم يجزه (بطل) الصلح

### باب الصلح في الدين

(الصلح عما استحق) أي وجب (بعقد المداينة) وهي البيع بالدين أو عما استحق بالغصب (أخذ لبعض حقه واسقاط للباقي لا معاوضة) لان مبادلة الاكثر بالاقل لا تجوز (فلو صالح عن ألف) حال (على نصفه أو على ألف مؤجل جاز) الصلح (و) لو صالح على ألف درهم مؤجلة (على) مثل عدده (دنانير مؤجلة) الى شهر (أو) صالح (عن ألف مؤجل أو سود على نصف حال أو بيض لا) يجوز (ومن له على آخر ألف فقال) الدائن للمدين (أدغدا نصفه على أنك بريء من الفضل) في الحال (ففعّل) أي أدى (برئ) من الباقي (والا) أي وان لم يؤد النصف في الغد (لا يبرأ) وعاد الألف عليه (ومن قال لاخر) سرا (لا أفرك بما لك حتى تؤخره) أي مطالبته (عني أو تحط) بعض المال (ففعّل عليه) أي لزمه وليس له مطالبته في الحال وبما حط  
 \* فصل في الدين المشترك \* وهو ما حصل بسبب متحد كضمن المبيع المشترك صفقة واحدة فادا كان (دين بينهما) ثم (صالح أحدهما عن نصيبه على ثوب) كان (لشريكه)

انه حربى أسلم فى دار الحرب  
وسكر وادعى الجهل بحرمتها  
لايحد ولو زنى أو سرق  
وادعى الجهل حد والفرق  
بينهم ما ان حرمة الحرام من  
خواص شرعنا بخلاف  
الزنا والسرقه (مسئلة) ان  
قيل أى شخص بالغ عاقل  
قتل النفس المعصومة  
وأخذ المال المملوك بغير  
حق وقطع الطريق  
على المسلمين فيقتل من كان  
معه من رفقاءه ولا يقتل هو  
(فالجواب) ان هذه كانت  
امراة بين عشرة رجال  
قطعوا الطريق فقتلت  
المرأة القتال فقتلت وأخذت

المال فقتل الرجال دون  
المرأة عند أبى يوسف وقالوا  
يدراء عنهم الحد لانه لم يوجد  
من الرجال القتل وأخذ  
المال فامتنع وجوب الحد  
عليهم وقتال المرأة وأخذ  
المال بسبب مظاهرة الرجال  
وقوتهم فأورث ذلك شبهة  
فى دره الحد عنها ذلك  
فى وسط المحيط (ويبلغز)  
بها على قول الامام ومحمد  
أيضا فيقال أى جماعة  
بالغبين عاقلين قطعوا  
الطريق فتولى واحد منهم  
القتل وأخذ المال ولم يجب  
على واحد منهم الحد والحال  
أنهم أخذوا قبل التوبة  
(ويجاب) بما تقدم (مسئلة)  
ان قيل أى مسلم حر مكلف

الآخر (أن يتبع) ويطالب (المديون بنصفه أو يأخذ نصف الثوب من شريكه الا أن  
يضمن ربع الدين) فحينئذ لا يأخذ نصفه (ولو قبض) أحد الشريكين (نصيبه شركة)  
الشريك الآخر (فيه ورجعا بالباقي على الغريم) وهو المديون (ولو اشترى) أحدهما  
(بنصيبه شيئا ضمنه) أى ضمن الشريك الآخر (ربع الدين وبطل صلح أحد ربى سلم  
من نصيبه على مادفع) عندهما وعند أبى يوسف يجوز (وان أخر جت الورثة أحدهم  
عن تركته) (عرض أو عقار بمال أو عن ذهب بفضة أو بالعكس صح) الصلح (قل)  
المصالح عليه (أو أكثر) بشرط التقابض فى المجلس (وعن نقد وغيرهما بأحد النقيدين)  
أى باعطاء أحدهما (لا) يجوز مطلقا (مالم يكن المعطى أكثر من حظه منه) أى من  
جنس المعطى ليكون نصيبه بثلثه والزيادة بحقه فى بقية التركة ولو كان ما أعطوه أقل  
أو مساو بالنصيبه أولا يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فسد (ولو) كان (فى التركة  
دين على الناس فأخرجوه) أى صالحوه على أن يخرج عن الدين (ليكون الدين لهم  
بطل) الصلح فى العين والدين فى قول الكل (وان شرطوا) أى الورقة (أن يبرأ الغرماء  
منه) أى من نصيب المصالح من الدين (صح) الصلح (ولو) كان (على الميت دين محيط)  
بالتركة بأن لا يبقى شيء بعد أدائه (بطل الصلح والقسمه) أى قسمة الدين وان لم يكن  
مستغفرا لا ينبغي أن يصالحوه مالم يعطوا دينه ولو فعلوا قالوا يجوز

### كتاب المضاربة

(هى شركة) فى الربح (بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب  
(والمضارب أمين) بعد القبض قبل التصرف (و بالتصرف) فيه (وكيل وبالربح)  
أى اذا ربح فهو (شريك) له فى الربح (وبالفساد) أى فساد المضاربة (أجير) حتى  
استوجب أجر المثل (وبالخلاص) (رب المال فيما فوضه اليه) (فأصب) ضامن وان أجاز  
رب المال بعد ذلك لا أثر لجازته (وباشترائط كل الربح له) أى للمضارب (مستقرض  
وباشترائطه) أى كل الربح (رب المال مستبضع وانما تصح) المضاربة (بما تصح به  
الشركة) من الدراهم والدنانير وعند محمد بهما وبالفلوس الرائجة (ويكون الربح بينهما  
مشاعا فان شرط لاحدهما زيادة عشرة) من الربح على ما شرطت ففسد المضاربة (فله أجر  
مثلها) (لكن) (لا يجاوز) الأجر (عن) القدر (المشروط) وعند محمد له الأجر بالغا  
ما بلغ (وكل شرط يوجب جهالة الربح) كشرط رب المال على المضارب أن يدفع اليه  
داره يسكنها سنة (يفسده) أى عقده المضاربة (والا) أى وان لم يوجب الشرط جهالة  
الربح (لا) يفسد العقد (ولكن) (يبطل الشرط كشرط الوضعية) أى الحسران  
(على المضارب) أو عليهما (ويدفع المال الى المضارب ويبيع) المضارب فى المضاربة  
المطلقة (بنقد ونسيئة ويشتري ويوكل) فى البيع والشراء (ويسافر) بلا اذن رب  
المال برا وبحرا (ويبضع) أى يعطى المال بضاعة للتجارة (ويودع) المال (ولا  
يزوج) من مال المضاربة (عبداء) (لا) أمة ولا يضارب الا باذن) من رب المال (أو

في امرأة أجنبية ولم يوجد منه رجوع ولا يجب عليه الحد (فالجواب) أن هذا رجل قتلته أمة عمدا فزني هو بتلك الأمة عمدا لا يحد ولو قتلته خطأ فداء المولى أو دفعها إليه يحد عندهما وعند أبي يوسف لا يحد إذا دفعها إليه فقتلته من المبتغى (مسئلة) ان قيل أي رجل مسلم بالغ مكلف أقر أربع مرات من غير رجوع أنه زنى بامرأة حرة مسلمة بالغة عاقلة ليس فيها شبهة العقد ولا المحل ولا يحد (فالجواب) أنه رجل زنى بامرأة حرساء وكذلك لو كان المقر امرأة بأنها زنت بأخرس فإنه لا يحد واحد منهما بذلك كذا في المبتغى والله أعلم

### (كتاب السير)

(مسئلة) ان قيل أي رجل إذا أمن ألف رجل من القتل فيقبل منه ويمتنع قتلهم ويقتل هو نظمه الناس قديما فقالوا أتعرف في الوري شخص إذا يؤمن ألف شخص منه يقبل ويمتنع قتلهم حقا وهذا يغفلته بسيف الشرع يقتل (فالجواب) أن هذا حربي طلب الأمان لآل فحربي فأمنوا بطلبه فلما جاؤا أعد الألف خارجا من نفسه ولم يعد نفسه فيهم فإنه يقتل

بأعمل) أي بقول رب المال له أعمل (برأيك ولم يتعد) أي لم يتجاوز (عما عينته) رب المال (من بلد) قيده لانه لو قال له على أن تشتري في السوق لا يصح التقييده وله أن يعمل في غير السوق بالمصر (ولم) يتعد عما عينته له من (سلعة ووقت ومعامل) معين أما لو قال على أن تشتري من أهل مصر أو على أن تعمل في الصرف وتشتري من الصيارفة وتبيع منهم فباع بالمصر من رجل ليس من أهلها أو من غير الصيارفة فإنه يجوز (كما) في لا يتجاوز الشريك (في الشركة) المقيدة بشئ منها (ولم يشتر) المضارب (من يعتق) بقرابة أو عين (على المالك) سواء ظهر ربح أم لا (أو عليه) أي المضارب (ان ظهر ربح وضمن) في الصورتين (ان فعل) ويعتق عليه نصيبه ويغسل نصيب رب المال (فان لم يظهر ربح) في المال (صح) ثم من يعتق عليه (فان) زادت قيمته بعد الشراء حتى (ظهر) الربح (عتق حظه) منه (ولم يضمن) المضارب (رب المال) شيئا (وسعى) العبد (المعتق) في قيمة نصيب رب المال معه (أي مع المضارب ألف) أخذها مضاربة (بالنصف) فأشترى به أمة قيمتها ألف (فوطئها) فولدت ولدا يساوي ألفا فادعاه مومرا فبلغت (بعد الدعوة) قيمته ألفا وخمسمائة (سعى) الولد (رب المال في ألف وربعة) وهو مائتان وخمسون (أو أعتقه) رب المال فيكون له الخيار (فان قبض) رب المال (الألف) من الغلام بالاستسعاء وهو رأس المال (ضمن المدعى) أي مدعى البنوة ولو معسرا (نصف قيمتها)

### باب المضارب

الذي (يضارب) أي يدفع المال إلى غيره مضاربة (فان ضارب المضارب بلاذن) من رب المال (لم يضمن) بمجرد الدفع (مالم يعمل) المضارب (الثاني) ربح أولا في ظاهر الرواية هذا إذا كانت المضاربة الثانية صحيحة فلو فاسدة لا يضمن الأول وان عمل الثاني (فان دفع) الأول إلى الثاني المال (بأذن) من رب المال (بالثلث) أي دفع بشرط الثلث (و) الحال أنه (قيل له) أي للأول (مارزق الله بيننا نصفان) وقدر ربح الثاني (فللمالك النصف) من الربح (وللأول السدس وللثاني الثلث ولو قيل له) أي للأول (مارزقك الله) أو ما ربحت من شيء أو ما كان لك فيه من الربح (بيننا نصفان فللثاني ثلثه والباقي بين المالك والمضارب) (الأول نصفان) فيكون الربح اثلاثا (ولو قيل له) أي للأول (ما ربحت بيننا نصفان ودفع) الأول إلى الثاني (بالنصف فللثاني النصف واستويا) أي رب المال والأول (فيما بقي) فيكون لكل الربع (ولو قيل له) أي للأول (مارزق الله فلي نصفه أو قيل) ما كان من فضل فيبيننا نصفان فدفع) الأول (بالنصف فللمالك النصف وللثاني النصف ولا شيء للأول ولو شرط) الأول (للثاني ثلثيه) فلرب المال النصف وللضارب الثاني النصف و(ضمن) المضارب (الأول) من ماله (للثاني سدسا) من الربح (وان شرط) المضارب (للمالك ثلثه ولعبد) أي عبد المالك (ثلثه) وقوله (على أن يعمل معه) اتفاقا وليس بقيد (و) شرط (لنفسه ثلثه صح) وصار كأنه

وقد سألتني عنه قد عاب بعض  
الطلبة في مجلس الأرم  
فأجبتهم ارتجالا بقولي  
نعم هذا حربي أنا  
لألف منهم التأمين يسأل  
وجاؤا بعد تأمين وزادوا  
على الألف الذي التأمين  
حصل

نصونهم ونقتله إذا لم  
يؤمن نفسه وسهبي وأغفل  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كافر يحبس ويحجر على  
الاسلام ولا يقتل (فالجواب)  
أنه اللقيط إذا أدرك كافرا  
لأن اسلامه كان من جهة  
الحكم لا من جهة الحقيقة  
من الحيرة وفي التاترخانية  
قيده بما إذا وجد في مصر  
من أمصار المسلمين وفي  
السراجية سواء كان  
الملتقط مسلما أو كافرا وفي  
الظهيرية هو الصحيح وفي  
المحيط وكل من حكم  
باسلامه تبعه إذا بلغ كافرا  
يجبر على الاسلام ولا يقتل  
استحسانا (مسئلة) ان قيل  
أي حصن فيه جماعة من  
الكفار افتتحه المسلمون  
عنوة ولم يؤمنوا من فيه ومع  
ذلك لا يحل لهم قتلهم  
(فالجواب) أن هذا حصن  
كان في أهله واحد من أهل  
الذمة لا يعرف لا يجوز  
قتلهم لقيام المانع يبين  
فلو قتلوا البعض وأخرجوا  
البعض حل قتل الباقي

اشترط للولي ثلثي الربح (وتبطل) المضاربة (بموت أحدهما) بالحكم (بالحقوق المالك  
مرتدا) ولو ارتد المضارب ولحق فالمضاربة على حالها عندهم وينعزل المضارب بعزله ان  
علم المضارب به ولو لم يعلم به حتى اشترى وباع فتصرفه جائز (وان علم) المضارب (بعزله  
والمال عروض باعها) ولا يمنع العزل عن ذلك (ثم لا يتصرف) المضارب (في ثمنها)  
ولا يملك المالك فسحقها في هذه الحالة (ولو افترقا) أي تفاسخا المضاربة (وفي المال  
ديون ورجح أجبر) المضارب (على اقتضاء الديون) أي تحصيلها من الغرماء (والا) أي  
وأن لم يكن في المال ربح (لا يلزمه الاقتضاء ويوكل المالك عليه) أي على الاقتضاء  
(والسمسار) وكذا الدلال (يجبر على التقاضي) أي على أخذ ثمن المبيع (وما هلك من  
مال المضاربة فن الربح) هلك دون رأس المال (فان زاد المالك على الربح لم يضمن  
المضارب وان قسم الربح) قبل استيفاء رأس المال (وبقيت المضاربة ثم هلك المال)  
كله (أو بعضه ترادا) أي المالك والمضارب (الربح له يأخذ المالك رأس ماله وما فضل)  
عنه (فهو بينهما وان نقص) من رأس ماله بأن كان لهالك أكثر من الربح (لم يضمن  
المضارب وان قسم الربح وفسخت) المضاربة (ثم عقداها) أي المضاربة ثانيا (فهلك  
المال) في العقد الثاني (لم يتراد الربح الاول) وبقيت المضاربة

(فصل ولا تفسد المضاربة بدفع المال الى المالك بضاعة) فالربح بينهما ولو دفع  
المال الى رب المال مضاربة لم تصح المضاربة الثانية ولم تفسد الاولى ويكون الربح  
بينهما على ما شرط (فان سافر) المضارب (فطعامه وشرابه وكسوته وركوبه) كراه  
أو شراه وكذا كل ما يحتاج اليه في عادة التجار (في مال المضاربة) مطلقا استحسانا  
(وان عمل) المضارب (في مصر) أو في قرية بحيث يغدو ويبيت بأهله (فنفقته في ماله  
كالدواء) وعن الامام أن الدواء من ماله (فان ربح) المضارب (أخذ المالك ما أنفق)  
المضارب (من رأس المال) وما بقي يكون بينهما على ما شرط (فان باع المتاع مرابحة  
حسب) وأضاف الى الثمن (ما أنفق على المتاع) من الحمل ونحوه (لا) ما أنفق (على  
نفسه) ويقول قام على بكذا (ولو) اشترى به متاعا (قصره أو حمله بماله) الحال أنه  
(قيل له) عمل برأيتك فهو متطوع (أي متبرع) فيما أنفق وان صبغه أحمر فهو شريك  
بما زاد الصبغ فيه) حتى لو كانت قيمته غير مصبوغ ألفا ومصبوغا ألفا ومائتين كان  
الألف للمضاربة والمائتان للمضارب بدل ماله (ولا يضمن) المتاع وخص الحرة لان  
السواد يوجب النقصان عند الامام وأما سائر الألوان كمثل الحرة (معه ألف بالنصف  
فاشترى به برا) وهو ثياب السكك والقطن (وباعه بألفين واشترى بهما عبدا) ولم  
ينقدهما (فضاعا) في يده (غرم) أي رب المال والمضارب (ألفا) غرم (المالك) وحده  
ألفا أيضا (وربغ العبد للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال ألفان وخمسمائة)  
لان رب المال دفع مرة ألفا ومرة ألفا وخمسمائة (ويربح) المضارب في بيع العبد  
(على ألفين) فقط لانه شراه به ما فان باع بأربعة آلاف فربعها للمضارب والباقي  
للمضاربة (وان اشترى) المضارب (من المالك بألف عبدا) قد كان (اشتراه) رب



المال (بنصفه راجع بنصفه) فيقول اشترى به بخمس مائة وكذا عكسه لانه وكيفية (مع)  
ألف بالنصف فاشترى به عبد ا قيمته ألفان فقتل العبد رجلا خطأ) فان اختار الفداء  
(فثلاثة أرباع الفداء على المالك وربعه على المضارب و) انتهت المضاربة ثم (العبد  
لهما) بخدم المالك ثلاثة أيام والمضارب يوما) لخروجه عن المضاربة بالفداء ولو اختار  
المالك الدفع والمضارب الفداء فله ذلك لتوهم الرجوع (معه ألف فاشترى به عبد او هلك  
الثلث قبل النقد دفع المالك ألفا آخر) لينقد ثمن العبد (ثم وثم) كلما هلك دفع آخر  
الى غير نهاية (ورأس المال جميع ما دفع) المالك اليه (معه ألفان فقال) المضارب  
للمالك (دفعت الى ألفا ورجعت) أنا (ألفا وقال المالك دفعت) اليك (ألفين) مضارب  
(فأقول للمضارب) لان القول في مائة دار المقبوض للقباض أمينا أو ضعيفا (معه ألف  
فقال) المضارب (هو مضاربة بالنصف) أو قرض (و) الحال أنه (قد رجع ألفا وقال  
المالك هو بضاعة) أو ودیعة (فأقول للمالك) لان منكر والبينة بينة المضارب

### كتاب الوديعة

(الا يداع تسليط الغير على حفظ ماله) صريحا أو دلالة بأن اتفق زق رجل فأخذ  
رجل ثم تركه ولم يكن المالك حاضرا يضمن (والوديعة ما ترك عند الامين وهي أمانة  
فلا يضمن) المودع (بالهلاك) أمكن التحرز أم لا معها شيء أولا واشترط الضمان على  
الامين باطل وبه يفتي (وللمودع أن يحفظها بنفسه وبعباله) من زوجته أو ولده أو  
والديه أو أجياله والعبرة في هذا الباب للساكنة لا للنفقة (فان حفظها بغيرهم) أو  
أودعها عند غيرهم (ضمن الا أن يخاف الحرق أو الغرق فيسلمها الى جاره أو فلك آخر)  
فحينئذ لا يضمن سواء أحاط الحريق بمنزله أولا وقيل ان كان الحريق غير محيط  
بضمن وعليه مشي في التنوير (فان) أودع ثم (طلب بربها فحبسها) المودع ظلما حال  
كونه (قادر على تسليمها أو خلطها) المودع بلاذن مالكيها (بماله حتى لا يتميز) أصلا  
كاللبن باللبن أو لا يتميز إلا بعسر كخطة بشعر (ضمنها) فلو باذن مالكيها اشتركا شركة  
املاك (وان اختلط) مال المودع بماله (بلا فعله) كما اذا انشق الكيس فاختلط  
بدرهمه (اشتركا) في الخلوط فيكون هلاك بعضه عليهم ما وباقيه بينهما على قدر مال كل  
منهما (ولو أنفق) المودع (بعضها فدمثله) أي مثل ما أنفق (خلطه بالباقي ضمن  
الكل وان تعدى) المودع (فيها) بأن كانت دابة مثلا فركبها أو أودعها غيره (ثم  
أزال التعدى) وردها الى يده على ما كان (زال الضمان) الواجب بالتعدى (بخلاف  
المستعير والمستأجر) حيث لا يزال ضمانهما بإزالة التعدى (و) بخلاف (اقراره) أي  
المودع بالوديعة (بعد جوده) عند صاحبها فلو عند غيره لم يضمن (وله أن يسافر بها)  
سواء كان لها حمل وموثة أولا ومنعاه اذا كان لها حمل وموثة (عند عدم النسي  
والخوف) فان نهأ أو كان الطريق مخوفا وله بد من السفر فسافر ضمن (ولو أودعها شيئا  
مثليا) أو قيميا (لم يدفع المودع الى أحدهما حظه حتى يحضر الآخر) ولو فعل ضمن وفي

نقلها في التجنيس عن  
السرا الكبير (مسئلة)  
ان قيل أي رجل مرته  
لا تلزمه بالاسلام ونقره  
على ما هو عليه من الكفر  
(فالجواب) أن هذا ولد  
رجل مسلم ماتت أمه وهو  
رضيع فاعطاه أبوه ليهودية  
ترضعه مع ابن لها وغاب  
أبوه وماتت اليه يودية  
واشتبه الحال أي ماولد  
المسلم ولم يحصل التمييز بوجه  
و بلغا على اليهودية فابن  
المسلم مسلم تبعوا وقد ارتد  
ولا تلزم واحدا منهم ما  
بالاسلام لا اشتباه فأحدهما  
مرتد ولا يلزم بالاسلام  
لعدم تعيينه (مسئلة) ان  
قيل أي رضيع يصح  
اسلامه بدون تبعية لاحد  
من أصوله وأبوه حتى موجود  
كافر (فالجواب) ان هذا  
لقبط وجد في مصر من  
أمصار المسلمين أو قراهم  
فادعى ذمى أنه ابنه ثبت  
النسب ويكون مسلما  
استحسانا ذكره ابن وهبان  
رحمه الله تعالى (مسئلة)  
ان قيل أي صغير ولد في  
دار الاسلام وأبواه ذميان  
ويحكم بالاسلامه (فالجواب)  
أن هذا ولد ذمى نصراني  
استأجره مسلم ولولديه  
ظهر أفكبر الولدان ولا  
يعرف ولد المسلم من ولد

النصراني فنهضت مسلما  
ترجى بالسلام احتياطاً  
لقوله صلى الله عليه وسلم  
السلام يعلو ولا يعلى عليه

﴿كتاب القبط واللقطة  
والآبق والمفقود﴾

(مسئلة) ان قيل أى امرأة  
حرة عاقلة بالغة متزوجة  
ولدت ولداً فـ كان لقططاري  
من بيت المال (فالجواب)  
ان هذه امرأة ولدت هي  
وأخرى في بيت مظلم وادعتا  
ابنهما واحد ونفتا الآخر فذلك  
بينهما والآخر لقططاري من  
بيت المال كذا في العدة  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
أخذ مالا بدون اذن مالكة  
وليس له في ذلك المال  
شبهة بحيث يعذر في أخذه  
ويؤجر على ذلك (فالجواب)  
ان هذا المال لقطة التقطها  
عدل بقصد ردها على  
مالكها فالأفضل أخذها  
ويؤجر على ذلك وقد  
بسطنا الكلام فيها في شرح  
الوهبانية ﴿مسئلة﴾ ان  
قيل أى آبق لا يملك العدل  
الأمين رده الى سيده  
﴿فالجواب﴾ ان هذا  
عدل ضعيف اذا أخذه لا  
يقدر على رده فانه لا يملك  
أخذه لان فيه تعريض نفسه  
للهلكة فان الآبق ربما  
يتحارب عليه فيقتله ويهرب  
فيختفي فلا يقدر عليه صاحبه  
أيضا فيكون أخذه سعيماً

البحر الاستحسان عدم الضمان وهو المختار در (وان أودع رجل عند رجلين) شيئاً  
(هما يقسم اقتساماً وحفظ كل نصفه ولو دفع) أحدهما (كله الى الآخر) فضاغ (ضمن)  
الدافع (بخلاف ما لا يقسم) لجواز حفظ أحدهما باذن الآخر (ولو قال) المودع بالسكسر  
(له لا تدفع) الوديعة (الى عيالك أو) قال له (احفظ في هذا البيت فدفعها الى من لا بد له  
أو حفظها في بيت آخر من) تلك (الدار) وكانت بيوت تلك الدار كلها مستوية في الحفظ  
(لم يضمن من) الدافع والاضمن (وان كان له منه) أى من الدفع (بد) كما اذا كانت  
الوديعة شيئاً خفيفاً يمكنه حفظه بنفسه كالخاتم فدفعه الى عياله (أو حفظها في دار أخرى)  
لم تكن مثلها في الحرز (ضمن) فلو مثلها أو أحرز منها لا (ومودع الغاصب ضامن)  
والمالك مخير فان ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر (لا) يضمن  
(مودع المودع) فيضمن الاول فقط ان هلك بعد مفارقتها وان قبلها فلا (معها ألف  
ادعى رجلان كل) منهما (أنه له أودعها ياء فانكر) ولا بينة لهما فاستحلف (فنكل  
لهما فلا ألف) الموجد (لها وعليه ألف آخر بينهما) ولو حلف لاحدهما ونكل للآخر  
فالألف لمن نكل له

### ﴿كتاب العارية﴾

(هي تعليق المنفعة) خرج الهبة فانها تعليق العين (بلاعوض) خرج الاجارة فانها تعليق  
المنفعة بعوض (وتصح باعترتك وأطعمتك أرضي) أى غلتها (ومنحتك) أى أعطيتك  
(ثوبى) هذه اوجاريتى هذه (وحملتك على دابتي) هذه اذالم يرد به الهبة (وأخذ منك  
عبدى ودارى لك سكنى ودارى لك عمري سكنى) أى جعلت سكنها لك مدة عمرك  
(ويرجع المعير متى شاء و) العارية أمانة حتى (لو هلكت بلا تعد لم يضمن) سواء  
هلكت من استعماله المعتاد أولاً (ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة) فانها لا تؤجر ولا  
ترهن (فان أجز) المستعير (فقطب) أى هلك (ضمن) المستعير لتعديده ولا رجوع له  
على أحد وان شاء المعير ضمن المستأجر ثم هو يرجع على المؤجر اذالم يعلم أنه عارية في  
يدهم والا لم يرجع (ويعير) المستعير (مالا يختلف باختلاف المستعمل) كالجل  
والاستخدام والزراعة والسكنى (فلوقيدها) المعير (بوقت) كيوم وشهر (أو منفعة)  
كركوب (أو) قيد (م) مالا يجاوزهما مالا وان أطلق (في الاعارة) له أن ينتفع أى  
نوع (شاه) (في أى وقت شاء وعارية الثمنين) أى الدراهم والدنانير (والمكيل)  
كالحنطة والشعير (والموزون) كالعسل (والمعدود) كالجوز والبيض عند الإطلاق  
(قرض) فيضمن المستعير بهلا كما قبل الانتفاع حتى لو استعارها ليعبر الميزان أو  
يزن الدكان فهي عارية (وان أعار أرضاً للبناء أو للغرس صح) الاعارة (وله أن يرجع  
ويكلف) المستعير (قلعهما ولا يضمن) المعير (مانقص) من البناء والغرس بسبب  
القلع وان كان القلع يضر بالارض تر كالبقيمة مقلوعين هذا (ان لم يوقت فان وقت)  
المعير (ورجع قبله) كره تحريماً وقيل تنزيهاً (ضمن مانقص) منها (بالعلم وان

لعدم وصوله الى مالكه  
 ذكره ابن وهبان في  
 منظومته **مسئلة** ان  
 قيل أي رجل يعد ميتا وهو  
 حي منهم **فالجواب** أنه  
 المفقود فقد قال في الكافي  
 انه في ما يرجع الى ماله  
 حكم الحياة وفيما يعود الى  
 غيره حكم الميت كذا ذكره  
 ابن وهبان في شرحه  
 لمنظومته قال ويمكن أن  
 يجاب بأنه الكافر لان  
 الكافر يعد من جملة  
 الاموات بدليل قوله تعالى  
 كيف تكفرون بالله وكنتم  
 أمواتا فأحياكم يعني كنتم  
 كفارا فهذا كم الى الايمان  
 قلت ويمكن أن يجاب عنه  
 بالمحروم عن الارث بقتل  
 ونحوه عن يعد ميتا في حق  
 الاستحقاق حيا في حق  
 من يحجب من الورثة وقد  
 بسطنا القول في ذلك في  
 شرح الوهبانية

### كتاب الوقف

**مسئلة** ان قيل أي شيء  
 اذا فعله الانسان بنفسه لا  
 يجوز واذا فعله وكيله يجوز  
**فالجواب** أنه الوقف اذا  
 وقفه انسان وكله بقبضه  
 يجوز ولو قبضه بنفسه لا  
 يجوز كذا في وقف هلال  
**مسئلة** ان قيل أي  
 أرض موقوفة على غير معين  
 فأجرها من له ايجارها  
 وانفسخت بعونه **فالجواب**

أعاريها أي الارض (ليزرعها) المستعير (لا تؤخذ حتى يحصد) الزرع (وقت أولا)  
 استحسانا (ومؤنة الرد على المستعير) مؤنة الوديعة على (المودع) بكسر الدال (و) مؤنة  
 رد المستأجر على (المؤجر) مؤنة رد المغصوب على (الغاصب) مؤنة رد المرهون على  
 (المرتهن وان) استعار دابة ثم (رد المستعير الدابة الى اصطلح مالسها) ولم يسلمها (أو)  
 استعار (العبد) ثم رده (الى دار المالك برب) من الضمان استحسانا (بخلاف المغصوب  
 والوديعة) حتى لو ردهما الى دار المالك ولم يسلمهما اليه فضا عا ضمن (وان رد المستعير  
 الدابة مع عبده أو أجزره مشاهرة) أو مسانحة لا مياومة (أو) ردها (مع عبد رب الدابة)  
 مطلقة يقوم عليها أولا على الصحيح (أو أجزره) مسانحة أو مشاهرة (برئ) المستعير في  
 الصورتين (بخلاف الاجنبي) فانها اذا هلك لا يبرأ هذا اذا كانت العارية موقته  
 فنضت مدتها ثم بعثها مع الاجنبي لتعدي به بالامساك بعد المدة والا فالمستعير يملك  
 الايداع فيما يملك فيه الاعارة من الاجنبي (و) من أعار أرضا يضيها ليزرعها وأراد  
 كتابة الصلح (يكتب المستعار أنك أطعمتني أرضك) لآزرعها فيخصص للتلايم البناء  
 وغيره

### كتاب الهبة

(هي تملك العين) احتريزه عن الاعارة بقوله (بلاعوض) عن البيع (وتصح) الهبة  
 (بإيجاب) من الواهب (كوهبت ونحلت) أي أعطيت (وأطعمت) هذا الطعام  
 وجعلته لك (عمري) وأعمرت لك هذا الشيء (وتصح بقوله) حملتك على هذه الدابة (حال  
 كونه) (ناويا بهبة) ولو لم ينو الهبة تكون عارية (و) بقوله (كسوتك هذا  
 الثوب) (و) بقوله (داري لك هبة) أي من جهة الهبة (تسكنها) بقوله (داري لك هبة)  
 سكني أو (داري لك) سكني هبة بل تكون عارية (وقبول) أي تصح بإيجاب  
 وقبول من الموهوب له (وقبض في المجلس بلاذنه) أي الواهب (وبعده) أي المجلس  
 (به) أي باذنه ثم تصح بإيجاب وقبول ويثبت الملك (في) شيء (محوز) أي مفرغ  
 (مقسوم) في شيء (مشاع لا يقسم) بأن لا يبقى منتفعا به بعد القسمة كالبيت  
 والحمام الصغيرين (لا فيما يقسم) وهو ما يبقى منتفعا به قبل القسمة وبعدها فان وهب  
 شقصا مشاعا فسدت (فان قسمه وسلمه) الى الموهوب له (صح وان وهب دقيقا في بر لا)  
 يصح (وان طعن وسلم) اليه (وكذا الدهن في السهم والسمن في الابن) لانه معدوم  
 (وملك) الموهوب (بلا قبض جديد) كان الموهوب (في يد الموهوب له وهبة الاب  
 لطفله تتم بالعقد) لو الموهوب معلوما وكان في يده أو يمدودعه لان قبض المولى ينوب  
 عنه (وان وهب له) أي للطفل (أجنبي تتم بقبض وليه) وهو الاب ثم وصيه والجد ثم  
 وصيه (و) بقبض (أمه وأجنبي لو) كان الطفل (في حجرهما) والا لالفوات الولاية  
 (و) تتم (بقبضه ان عقل ولو وهب اثنان دارا) مشتركة بينهما (لواحد صح لا) يصح  
 (عكسه) وهو مالو وهب واحد دارا من اثنين (وصح تصدق عشرة) من الدراهم (وهبتها

أن هذه أرض وقفها شخص  
على غير معين وجعل  
لنفسه الولاية ثم أحرها ثم  
ارتد والعياذ بالله تعالى  
ومات على ردة فانها تصير  
ميراثا لورثته ضرورة فسخ  
الاجارة فيه بعوته ذكرا ابن  
وهبان والله تعالى أعلم

### كتاب البيع

(مسئلة) ان قيل أى  
بيع اذا تعاطاه المالك لا  
يجوز واذا تعاطاه من يقوم  
مقامه يجوز (فالجواب) أنه  
بيع المريض المدين اذا  
باع من أجنبي وحاجب لا  
يجوز وان قلت المحابة  
والمشترى بالخيار ان شاء  
زاد في الثمن الى تمام القيمة  
وان شاء فسخ وصيه اذا  
باع بعد وفاته لوفاء دينه  
وحاجب فيه قدر ما يتغابن  
فيه صح بيعه ويجعل ذلك  
عقوا قال في العمادية وهذا  
من عجيب المسائل أن المالك  
لا يملك المحابة ومن يقوم  
مقامه يملك (ويلغز) بها  
على هذا الوجه فيقال أى  
رجل اذا باع ملكه لا يملك  
المحابة ولو باعه من يقوم  
مقامه ملك ذلك ويحاجب بما  
تقدم (مسئلة) ان قيل  
أى رجل باع أباة وأكل  
ثمنه وصح البيع وحل له  
أكل الثمن (فالجواب)  
أن هذا رجل أذن لعبد  
أن يستزوج بامرأة حرة

لفقرين لا) أى لا يصح تصدقها وهبتها (لغنيين)

### (باب الرجوع في الهبة)

(صح الرجوع فيها) مع انتفاء مانعه الآتى وان كره تحريما وقيل تسريها (ومنع  
الرجوع) فيها حروف (دمع خزقه فالدال الزيادة) في نفس الغير الموجبة لزيادة القيمة  
(المتصلة كالغرس) بالسكسر (والبناء والسمن) وغيرها لا الزيادة المنفصلة كولد  
وأرث وعقر (والميم موت أحد المتعاقدين) فان مات الموهوب له أو الواهب يعتنع  
الرجوع من الواهب ومن ورثته (والعين العوض فان قال الموهوب له للواهب خذ  
عوض هبتك أو بدلها أو عاقبها فقبضه الواهب سقط الرجوع) ولولم يذ كر عوض  
رجع كل بهبته ويشترط في العوض شرائط الهبة كقبض واقرار وعدم شـيوع  
(وصح) العوض (من أجنبي) وسقط حق الواهب في الرجوع اذا قبضه (وان استحق  
نصف الهبة رجع) الموهوب له على الواهب (بنصف العوض وبعكسه) أى استحق  
نصف العوض (لا) يرجع الواهب بشئ (حتى يرد) الواهب (ما بقى) من العوض  
فيرجع في الهبة (ولو عوض النصف رجع) الواهب (بما لم يعوض) الموهوب له (والخاء  
خروج الهبة من ملك الموهوب له) بالسكينة بان باع الهبة أو وهبها فلو صحى الموهوب له  
بالشاة الموهوبة أو نذر التصديق بها وصارت لحالا يعتنع الرجوع (وببيع) الموهوب  
له (بعضها رجع) الواهب (في النصف كعدم بيع شئ) أى اذا لم يبيع شيئا منه أنه  
يرجع في نصفها (والزاي الزوجية) والعبرة لوقت الهبة لا لوقت الرجوع (فلو وهب)  
لاجنبية (ثم نكح رجعا وبالعكس) وهو مالو وهب لزوجه فابانها (لا) يرجع  
(والقاف القرابة) أى المحرمية بالرحم لا بالمصاهرة (فلو وهب لذي رحم محرم منه لا  
يرجع فيها) ولو وهب لرحم غير محرم كابن العم فله الرجوع ولو وهب لاختيه وأجنبي  
مالا يقسم فقبضه رجعا في حظ الأجنبي (والهاء الهلاك) أى هلاك الموهوب (فلو  
ادعاه) الموهوب له عند الرجوع (صدق) بلا حلف (واغما يصح الرجوع بتراضيهما  
وبحكم الحاكم) بالرجوع فلو كانت عبدا فباعه الموهوب له قبل القضاء للواهب نفذ  
بيعه ولو منعه بعد الرجوع قبل القضاء فملك لا يضمن (وان تلفت) العين (الموهوبة  
واستحقها مستحق وضمن) المستحق (الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن) لانها  
عقد تبرع فلا يستحق فيه السلامة (والهبة بشرط العوض) المعين (هبة ابتداء فيشترط  
التقابض في العوضين) في المجلس أو بعده باذنه (وتبطل بالشيوع) فان وهب شقصا  
مشاعا بشرط العوض لا يجوز (بيع انتهاء) حتى لو تقابضا صح العقد اعتبارا بالبيع  
(فترد بالعيب وخيار الرؤية وتؤخذ بالشفعة) لو كان عقارا هذا اذا قال وهبتك على أن  
تعوضنى كذا أمالوقال وهبتك بكذا فهو بيع ابتداء وانتهاء

(فصل) في الاستثناء والتعليق وغيرهما (ومن وهب أمة لاجلها أو وهب أمة  
على شرط (أن يردّها) الموهوب له (عليه) بعد حين (أو) على شرط ان يعتقها أو



فتزوجها فولدت له ابنا  
فالابن يكون حرا ثم ماتت  
الام وورثها ابنا لا غير  
لجاء الابن الى مالك أبيه  
وطالب بمهر أمه ووكله  
المولى في بيع أبيه واستيفاء  
المهر من ثمنه ففعل جاز قال  
ابن العزوق قد نظم هذه  
المسئلة شيخنا قاضي القضاة  
يعني نجم الدين الطرسوسي  
أدام الله تعالى أيامه فحق  
يعليه واحسان يوليه وذلك  
النظم البديع من البحر  
السريع فقال

يا من غدا في الفقه في رتبة  
يقصر عنها كل حبر فضيل  
بين جواز البيع في حق من  
باع أباه مفعما بالدليل  
ولم يجب عنه وقد قلت مجيبا  
حال الكتابة

هالك جوابا عن سؤال حكى  
نظامه الدرا الثمين الجليل  
هذا ابن عبد جاه من حرة  
وخصه ميراثها يانيل  
والمهر من مولى أبيه أتى  
يطلب والمولى ارتضاء الوكيل  
في بيع من أمسى له والدا  
ليأخذ المهر فبان الدليل  
قلت وقد صورها في الحماوى  
القدسى بصورة أخرى  
فقال هذا ابن ولد من امرأة  
حرة تزوجها عبد ثم طلقها  
العبد وكبر الابن ثم تزوج  
المرأة سيد العبد على هذا  
العبد فولدت المرأة ابنا هذا  
بييع هذا العبد الذي هو

يستولدها أو وهب (دارا على) شرط (أن يرد) الموهوب له (عليه شيئا منها أو يعوضه شيئا  
منها) أى يعطى بعض الدار الموهوبة عوضا عن كل الدار (صحت الهبة) في الصور كلها  
(وبطل الاستثناء) في الاولى (و) بطل (الشرط) في الباقى (ومن قال لمدونه اذا جاء غد  
فهو) أى الدين (لك أو أنت منه برى أو أن أديت الى نصفه فلك نصفه أو أنت برى من  
النصف الباقى فهو) أى كل واحد من هذه الاقاريل (باطل وصح العمرى للعمر)  
بفتح الميم الثانية (حال حياته ولو ورثته بعده وهى) أى العمرى (أن يجعل) العمر (دارا له  
أى للعمر) (عمره) أى مدة عمره (فأدوات) العمر (ترد عليه لا) تصح (الرقبى أى ان  
مت قبلك فهو لك) خلافا لابي يوسف فانها عنده كالعمرى (والصدقة كالهبة لا تصح الا  
بالقبض) من المتصدق عليه في المجلس أو بعده بأذنه (ولا) تصح الصدقة (في مشاع  
يحتل القسمة) وتصح فيما لا يحتلها (ولا رجوع فيها) أى الصدقة لان المقصود منها  
لثواب لا العوض

### ﴿ كتاب الاجارة ﴾

(هى بيع منفعة معلومة) مقصودة من العين (باجر معلوم) حتى لو استأجر ثيابا أو أواني  
أو نحوها للتجمل لا للاستعمال فالاجارة واسدة ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من  
العين (و) كل (ما صح ثمنها) أى بدلا في البيع (صح جره) لانها ثمن المنفعة (والمنفعة تعلم  
بيان المدة) أى مدة الاستئجار (كالمسكنى والزراعة فتصح على مدة معلومة أى مدة  
كانت ولم تزد) المدة (في) اجارة (الاقواق على ثلاث سنين) في الضياع وعلى سنة في  
غيرها في الصحج فلو أجرها المتولى أكثر لم تصح (أو) تعلم المنفعة (بالسمية) أى بتسمية  
العمل الذى تصرف اليه المنفعة وذابيان محله (كالاستئجار على صبغ الثوب)  
وخطاطته بما يرفع الجهالة فيستلزم في استئجار الدابة للركوب بيان الوقت أو الموضع  
فلو خلا عنها فسدت (أو) تعلم (بالاشارة كالاستئجار على نقل هذا الطعام الى موضع  
(ككذا والاجرة لا تملك بالعقد) ولا يجب تسليمها به عينا كانت أو دينا (بل) تملك  
(بالتجمل) من المستأجر بلا شرط (أو بشرطه) أى التجمل (أو بالاستيفاء) للمنفعة  
(أو بالتمكن منه) أى من الاستيفاء بان قبض الدار فعليه الاجرة وان لم يسكنها هذا اذا  
كانت الاجارة صحيحة أما في الفاسدة فلا يجب الاجر الا بحقيقة الانتفاع (فان غصب)  
المؤجر (منه) أى من المستأجر (سقط الاجر) الا اذا أمكن اخراج الغاصب من الدار  
مثلا بشفاة أو حماية (و) من استأجر دارا أو أرضا مدة معلومة كان (لرب الدار  
والارض طلب الاجر كل يوم) من استأجر بعيرا كان (للمالك) أن يطالبه (كل  
مرحلة) اذا لم يبين وقت الاستحقاق فان بين وقتيه لم يكن له الطلب قبله (وللقصار  
والخياط) أن يطالبوا (بعد الفراغ من عمله) هذا اذا سلمه فلو ملك قبل التسليم فلا أجر له  
(وللخباز بعد اخراج الخبز من التنور) هذا اذا كان الخبز في بيت المستأجر أما اذا كان  
خارجا عن بيت المستأجر فلا يستحق الاجرة الا بالتسليم حقيقة (فان أخرجه) من

أبوه والله أعلم **(مسئلة)** **❦**  
 ان قيل أى رجل باع أم  
 ولده بل أخته وأخاه وهم  
 مسلمون فى دار الاسلام وجاز  
 البيع **(فالجواب)** أنه عبد  
 مكاتب من الحارثى القدسي  
**(مسئلة)** **❦** ان قيل أى  
 رجل كاتب عبده أو دبره ثم  
 باعه وجاز البيع **(فالجواب)**  
 أن هذا رجل كاتب عبده  
 أو دبره فى دار الحرب فبطل  
 فكان له بيعهما من الحارثى  
 أيضا **(مسئلة)** **❦** ان قيل  
 أى رجل اشترى أمة لا  
 يحمل له وطؤها **(فالجواب)**  
 أنه رجل اشترى أمة كانت  
 لبيه أولا بنه فوطئها حلالا  
 أو حراما فإنه لا يحمل للابن  
 أن يشترىها أو يستخدمها  
 ولا يحمل له أن يطأها أو  
 كانت هذه أم امرأته أو  
 أخته من الرضاة أو  
 محوسية لا يحمل له وطؤها أو  
 دخل بها وطلقها طلقتين ثم  
 اشتراها فلا يحمل له وطؤها  
 ما لم تزوج بزواج آخر من  
 حرة الفقهاء **(وبالغز)**  
 عنها بوجه حسن فيقال أى  
 رجل اشترى أمة لا قرابة  
 بينه وبينها ولا يحرم عليه  
 الجمع بينهما وبين أخرى  
 عنده ولا هى موطوءة ولا  
 محسوسة بشهوة لا حد يحرم  
 وطؤها ولا يست محسوسة  
**(ويجاب)** بالوجه الأخير  
**(مسئلة)** **❦** ان قيل أى

التنوير **(فاحترق)** من غير فعله **(فله)** أى للخباز **(الاجر ولا ضمان)** عليه عند السكل  
 وهو الصحيح **(وللطباخ بعد الغرف)** الا اذا كان الطباخ لاهل بيته خاصة والاصل فى ذلك  
 العرف ولو أفسد الطعام أو حرقه أو لم ينضجه فهو ضامن **(وللبان)** أى لمن يضرب اللبن  
**(بعد الإقامة)** أى نصبه للجفاف وقالا بعد تشريحه أى جعل بعضه على بعض وبه يفتى  
 هذا اذا ضرب به فى ملك المستأجر فلو فى غير ملكه فلا أجر حتى يعده منصوصا عنده  
 ومشرجا عنده **(ومن لعمله أثر فى العين كالصباغ والقصار يحبسها للاجر)** أى  
 لاجله سواء كان يقصر بمحض الماء أولا وصحبه قاضى خان لكن صحيح المصنف فى  
 المستصفي عدم الحبس فاختلف الصحيح قال فى البحر وينبغى ترجيح المنع وبه جزم  
 فى الهداية **(فان حبس)** الصانع العين **(فضاع فلا ضمان)** عليه **(ولا أجر)** له لعدم  
 التعدي **(ومن لا أثر لعمله فى العين كالجمال)** على ظهر أو دابة **(والملاح)** وهو النوى  
**(لا يحبس)** العين **(للاجر)** فلو حبس ضمن ثم هو فى تضمين الجمال بالخيار بين أن يضمه  
 البديل محمولا وله الاجر أو غير محمول ولا أجر له **(ولا يستعمل)** الاجير **(غيره ان شرط**  
**عمله بنفسه)** بان قال له اعمل بنفسك أو بيدك الا الظاهر فلها استعمال غيرها بشرط  
 وغيره **(وان أطلق فله أن يستأجر غيره)** فلو دفع لاجني ضمن الاول لا الثانى **(وان**  
**استأجره)** ليحج به عياله ومات بعضهم فجاء بمن بقى فله أجره بحسابه **(لو كانوا معلومين**  
**للعاقدين والافسكه ونقل ابن الكل ان كانت المونة تقل بنقصان عددهم فبحسابه**  
**والافسكه)** **(ولا أجر لحامل الكتاب)** الذى استؤجر لايصاله الى زيد بالبصرة مثلا  
**(لجواب أو لحامل الطعام)** الى فلان بالبصرة **(ان رده للموت)** راجع للمسئلتين وكذا  
 لو لم يجده أو وجد ولم يدفع اليه فرده فلا أجر له

### **❦** باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها **❦** أى فى الاجارة **❦**

**(صح اجارة الدور والحوانيت)** المعدة للسكنى وان كان **(بلا بيان ما يعمل فيها وله)** أى  
 للمستأجر **(أن يعمل)** فيها **(كل شئ)** مما لا يضر بالبناء نحو الوضوء وغسل الثياب  
 وكسر الخطب ونحو ذلك **(الا انه لا يسكن حدادا أو قصارا أو طحانا)** الا برضا مالكة أو  
 اشتراطه ولو اختلفا فى الاشتراط فالقول للمؤجر وان أقاما البيعة فالبيعة بينة  
 المستأجر **(و صح اجارة)** الاراضى للزراعة ان بين ما يزرع فيها **(لان ما يزرع فيها**  
**يتفاوت وبعضه يضر بالارض)** **(أو)** ان **(قال على أن يزرع فيها ماشاء)** فان لم  
 يبين ولم ينعى ذلك فهى فاسدة للجهالة وتنقلب صححة بزرعها ويجب السعى **(و صح**  
**اجارة الاراضى)** للبناء والغرس **(فيها رسائر الانتفاعات كطبخ آجر وخزف ونحوهما**  
**(فان مضت المدة)** أى مدة الاجارة **(قلعهما)** المستأجر ان لم يررض المؤجر بتركهما  
**(وسلمهما فارغة)** خالية عنهما **(الا أن يغرم المؤجر قيمته)** أى قيمة كل واحد منهما **(مقلوعا)**  
 بأن تقوم الارض بهما وبدونهما فيضمن ما بينهما **(و ان)** **(يملكه)** المؤجر هذا اذا كان  
 صاحب الغرس والبناء راضيا ولم يضر بالارض أما اذا ضرب بالارض فينشئ بملكهما

شيء إذا باعه الإنسان وهو غائب في الصيف يكون البيع فاسداً وإن باعه في الشتاء يكون البيع جائزاً **فالجواب** أنه المجدد يحمدها لأن الجمد يذوب في الصيف فلا يدرى كم ينتقص من وقت البيع إلى وقت القبض وفي الشتاء لا يذوب الجمد فيجوز البيع وسئل محمد بن سلام أبو نصر عن بيع الجمد فقال لا يبطله إلا أحق وكان أبو أحمد العياضي رحمه الله يفتي بفساد البيع فيه فكانه تعرض له كذا في الحيرة **(مسئلة)** إن قيل أي خبر لا يجوز بيعه إلا من طائفة من المسلمين مخصوصة **فالجواب** ما ذكره في الحيرة قال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله تعالى سمعت نصير بن يحيى رحمه الله تعالى يقول سئل بشرب يحيى المروزي عن ماء وقعت فيه نجاسة فارة أو نحوها والماء قليل يعني ولم يتغير بها فجهن منه وخبر قال يبعوه من النصاري ولا أراهم يأكلوه إن علموا ذلك فلا بد من الإعلام قال يبعوه من اليهود ولا أراهم يأكلوه إن علموا ذلك فلا بد من الإعلام قال يبعوه من المجوس ولا أراهم يأكلوه إن علموا ذلك ثم قال يبعوه

بغير رضا (أو يرضى) المؤجر (بتركه فيكون البناء والشجر لهذا) أي للمستأجر (والأرض لهذا) أي للمؤجر (والرطوبة) وهي البرسيم (كالشجر) في حكم القلع والترك على حالهما (والزرع يترك باجر المثل إلى أن يدرك) رعاية للجانبين لأن له نهاية (و) صغ اجارة (الدابة للركوب والحمل) بشرط أن يبين من يركبها أو يحمل عليها (و) صغ اجارة (الثوب للبس فان أطلق) بأن قال على أن يركب أو يلبس من شاء (أركب وألبس من شاء) وتعين أول راكب ولا يلبس (وان قيد براكب ولا يلبس بخالف) المستأجر ثم عطف (ضمن) ولا أجر عليه وان سلم (ومثله) في الحكم كل (ما يختلف بالمستعمل) كالفسطاط ونحوه (وما لا يختلف به) أي بالمستعمل من الأعيان (بطل تقييده كملو شرط سكنى واحد) بعينه (فله ان يسكن غيره فان سمى نوعاً وقدره ككر بر فله حمل مثله) في الضرر ان استوى في الوزن (وأخف) كالشعير والسهم (لا أضرك الملح) والحديد وان استأجر دابة ليحمل عليها مقداراً من القطن فليس له أن يحمل مثل وزنه حديداً (وان عطبت بالأرداف ضمن النصف) سواء كان الرديف أخف أو أثقل هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين والافالكل واذا هلك بعد بلوغ المقصد وجب جميع الأجر مع التضمن (و) ان عطبت (بالزيادة على الحمل المسمى) ضمن (ما زاد) الثقل الا اذا كان حملاً لا تطيقه مثل تلك الدابة فينتد ضمن قيمتها (و) ان عطبت (بالضرب والسكب) أي جذبها بالجمامها (ونزع السرج والا كاف) بما لا يوكف بمثله الحمر (والاسراج بما لا يسرج بمثله) ان أمرج الحمار بسرج البرزون (وسـ لوك) الاجير في (طريق غير ماعينه) المستأجر (وتفاوتا) أي الطريقان بأن كان الطريق المسلول أو عراً أو بعداً أو أخوف مما عينه المالك (وحمله) أي المتاع (في البحر) وقد أمر بحمله في البر وهو ما يحمل الناس في البر (الكل) أي كل القيمة في المسائل كلها (وان بلغ) المتاع أو الدابة إلى المقصد (فله الاجر) ضمن (بزرع رطوبة و) قد (أذن بالبر ما نقص) من الأرض (ولا أجر) على المستأجر (و) ضمن (بخياطة قباه و) قد (أمر بقميص قيمة ثوبه) وترك المستأجر القباه عليه (وله) أي للمستأجر (أخذ القباه ودفع أجر مثله)

### باب الاجارة الفاسدة

(يفسد الاجارة الشرط) المخالف لمقتضى العقد (وله) أي للآجر (أجر مثله) بعد التسليم واستيفاء المنفعة (لا يجاوز به) الآجر (المسمى فان آجر داراً) على شرط انها (كل شهر درهم صغ) العقد (في شهر) واحد (فقط) وفسد في بقية الشهر ثم اذا تم الشهر الاول فلكل منهما أن ينقض الاجارة بحضرة صاحبه (الا أن يسمى الكل) أي كل الشهر وعدد الخين ثم يصح (وكل شهر سكن ساعة منه صغ) العقد (فيه) أي في ذلك الشهر وفي ظاهراً رواية لكل منهما الخيار في الليلة الاولى من الشهر الداخل ويومها وبه يفتى (وان استأجرها) أي الدار بعشرة دراهم (سنة صغ) العقد (وان لم يسم أجر

من هؤلاء الذين يقولون الماه  
 طاهر لا ينحسبه شيء انتهى  
**(مسئلة)** ان قيل أى  
 رجل اشترى شيئاً فجاءه شراؤه  
 له ومملكه ومع ذلك يجبر على  
 بيعه **(فالجواب)** أنه رجل  
 ذمى اشترى عبداً مسلماً  
 فانه يجوز شراؤه اياه ويعلمه  
 بالشر او يجبر على بيعه  
 صيانة للمسلم عن ذل  
 استخدام الكافر **(وبلغز)**  
 بها على وجه آخر فيقال أى  
 رجل اشترى عرضاً غير  
 حيوان وجاز شراؤه اياه  
 ويعلمه بالشر او يجبر على  
 بيعه ويحجب بأنه ذمى اشترى  
 مصحفاً فانه يجوز شراؤه  
 ويعلمه ولكن يجبر على  
 بيعه ذكر هذا والذي قبله  
 فى المبتغى وسيأتى نوع منه  
 فى كتاب القضاء **(مسئلة)**  
 ان قيل أى شيء اذا بيع  
 بيعاً صحيحاً لازماً وتأخر  
 تسليمه ثلاثة أيام انتقض  
 والحال أنه لا خيار له فيه  
**(فالجواب)** أنه المجهود  
 اذا بيع فى الجمدة للنقصان  
 الفاحش ذكره فى العدة  
**(مسئلة)** ان قيل أى  
 شيء لا يجوز بيعه فراجحة  
**(فالجواب)** أن الدنانير  
 اذا اشترت بالدراهم لا  
 يجوز لان الدنانير ليست  
 بمبيعة بعينها **(مسئلة)** ان  
 قيل أى بيع مؤجل الى  
 سنة يجب فيه التأجيل سنة

كل شهر وابتداء المدة وقت العقد ان لم يسم شيئاً وان سمى يعتبر مسمى (فان كان)  
 العقد (حين يهل) الهلال أى أول الليلة الأولى من الشهور (يعتبر) شهور السنة كلها  
 (بالأهلة والا) أى وان لم يكن يوم الغرة بأن كان فى أثناء الشهر فشهور السنة كلها  
 (بالايام) كل شهر ثلاثون يوماً وقال يتم الشهر الاول بالايام والباقي بالاهلة (وهو)  
 أخذ اجرة الحمام والحمام لا اجرة عسب التيس) أى انزائه على الانثى (و) لا اجرة  
 (الاذان والنج والامامة وتعليم القرآن والفقه) بأن يقول اسـ متاجر تك بكذا على أن  
 تجمع عـنى أو تؤذن أما إذا أمره بالنج أو الاذان من غير ذكر الاجارة فانه يجوز  
 (والفتوى اليوم على جواز الاستئجار لتعليم القرآن) والفقه وغيره ويجبر المستأجر  
 على دفع مسمى فى العقد وعلى دفع أجر المثل اذا لم يذ كر مدة (ولا يجوز) أخذ الاجرة  
 (على الغناء والفرح والملاهى) كالزمار والطبل (وفسد اجارة المشاع) يقسم أولاً (الا  
 من الشريك) وعندهما يجوز وعليه الفتوى (وصح استئجار الظئر) أى المرضعة  
 (باجرة معلومة) استحساناً اتفاقاً (و) صح (بطعامها وكسوتها) اذا كانت المدة معينة  
 وعندهما لا يجوز قياساً (ولا يمنع زوجه من وطئها) فى غير منزل المستأجر فان أجرت  
 نفسها بغير إذن الزوج فله فسخها سواء شأنه الارضاع أو لا اذا كان النكاح ظاهراً  
 فلو غير ظاهراً (فان حملت) الظئر (أو مرضت فسمحت) الاجارة كمالو كانت فاجرة  
 فجوراً بيناً لو كفرت ولومات الصبي أو الظئر انتقضت الاجارة ولومات أبوها (وعليها  
 اصلاح طعام الصبي) وغسل ثيابه ودهنه وتر بيته وطعامه على أبيه وكذا ثمن الدهن  
 وأجرة عملها ان لم يكن له مال والا ففى ماله (فان أرضعته) فى المدة (بلبن شاة) أو غذته  
 بطعام (فلا أجر) لها بخلاف ما لو دفعته الى خادمتها حتى أرضعته أو استأجرت من  
 أرضعته فلها الاجرة الا اذا شرط ارضاعها (ولو دفع غزلاً ليه نسجه بنصفه) أو ثلثه (أو  
 استأجره ليحمل طعامه) الى موضع كذا (بقفيز منه أو) استأجره (ليخبز له كذا) من  
 الدقيق (اليوم بدرهم لم يجز) فى المسائل الثلاث وان حمل فله أجر مثله لا يجاوز بالاجر  
 قفيزاً (وان استأجر أرضاً على) شرط (أن يكر بها) أى يقلبها للحرث (ويرزعها أو  
 يسقيها ويرزعها صح) العقد (وان شرط) المستأجر (أن يثنيها) أى يقلبها للحرث  
 مرتين فى محل لا يحتاج فيه الى ذلك (أو يكرى أنهارها) العظام أما الشرائط كرى  
 الجداول فصحيح فى الصحيح (أو يسرقنها) أى يجعل فيها السرقة وبقيت منفعة بعد  
 المدة والا لم يفسد (أو يرزعها بزراعة أرض أخرى لا) يجوز فى المسائل الاربع  
 (كاجارة) أى كمالا يجوز اجارة (السكنى بالسكنى وان استأجره لمل طعام بينهما)  
 مشترك (فلا أجر له) لا المسمى ولا أجر المثل (كراهن استأجر الرهن من المرتهن) فانه  
 لا أجر له (وان استأجر أرضاً ولم يذ كرانه) أى المستأجر (يرزعها أو) ذ كرانه يرزعها  
 ولكن لم يذ كر (أى شيء يزرع) فالاجارة فاسدة (ف) اذا (زرعها فضى الاجل) أو لم  
 يضر (فله) أى للمؤجر (المسمى) وينقلب العقد جائزاً استحساناً لا ارتفاع الجهالة  
 بالزراعة (وان استأجر حماراً) بدينار (الى مكة ولم يسم ما يحمل) عليه فالاجارة فاسدة



أخرى **فالجواب** أنه البيع الذي وقع عقده بثمن مؤجل إلى سنة ثم إن البائع حبس العين المبيعة سنة فإن الأجل يكون للسنة المستقبلية ذكره في العمدة والمسئلة خلافة وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقال الأجل من يوم العقد **مسئلة** أن قيل أي مبيع يختلف المتبايعان في ثمنه وحلف كل منهما فيلزم البيع **فالجواب** أن المبيع عبد اختلفا في ثمنه وحلف كل منهما ما يعتق العبد لا يعتق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلأن البائع قد أقر أن المشتري حنت وعتق العبد فلا يمكن نقضه وأما المشتري فلأنه ينكر شرط العتق وأقر بالثمن عليه مقدار ما أقرب به من العدة **مسئلة** أن قيل أي رجل باع من آخر عبدا فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **فالجواب** أن هذا رجل باع عبدا برغيف بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقبضه المشتري فإن البائع يكون مستوفيا للثمن **مسئلة** أن قيل رجل قال لا خربعت منك هذا العبد بهذا الخنزير فقال اشترى بوجه البيع **فالجواب** أن المسار

(فإذا حمل عليه ما يحمل الناس) على مثله عادة (فنفق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وإن بلغ مكة فله المسمى) استحسانا (وإن تشاحا) أي اختصها إلى القاضي (قبل الزرع) في الأولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الأجرة دفعا للفساد)

### باب ضمان الاجير

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمر يمكنه التحرز عنه كالسرقة والغصب أو لا كالحريق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا إن هلك بأمر يمكن التحرز عنه ضمن واختار المأخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي تلف بعمله كتخريق الثوب من دقه وفساده من قصره أو تشميسه (وزلق الجمال وانقطاع الحمل الذي يشد به) المكاري (الحمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغرق السفينة دية (بني آدم) وكذا من يسقط من الدابة وإن كان بسوقه وقوده (وإن أنكسردن في الطريق) ولو بفعل الجمال عمدا خير المالك إن شاء (ضمن الجمال قيمته في مكان حمله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) له (أجره بحسابه) إن شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي بيطار (أو فصاد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فإن جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها إذا هلك المجني عليه وإن هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الخاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وإن لم يعمل كمن استؤجر شهرا) ب درهم (للخدمة أو لرعي الغنم) هذا إذا تم من العمل فلو امتنع من عذر فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الخاص (ماتلف في يده أو) تلف (بعمله) كتخريق الثوب من دقه إلا إذا تم مدالاتا كالأضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه من الحلى (وصح ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا) كان خطته فارسيا فبدرهم أو روميا فبدرهمين (وزمانا في) الشرط (الأول و) صح (في الدكان والبيت) كاجر تكت هذا الدكان أو البيت على أنك إن سكنته عطارا فبدرهم أو حداد فبدرهمين (و) صح في (الدابة مسافة) كاجر تكت الدابة إلى مكة فبدرهم وإن جازتها إلى المدينة فبدرهمين (و) صح في الدابة (حالا) كأن حملتها أرب شعير فبدرهم أو بر فبدرهمين (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا شرط) فإن سافر به فلهك ضمن ولا أجر عليه وإن سلم (ولا يأخذ المستأجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجرادفعه لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره) الذي أجز العبد نفسه به كالأجر الغاصب أو كل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقائه ملكه كسروق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجز نفسه لأنه العاقد (ولو أجز عبده هذين الشهرين شهرين شهرين بأربعة وشهرين بخمسة صح) العقد (و) الشهر (الأول) يكون (بأربعة) والثاني بخمسة (ولو اختلفا في أباق العبد ومرضه) وجرى ماء الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرأب الثوب في

اليه المسمى خنزير اشاة  
فيجوز البيع ولا ينظر الى  
تسميته لانه مسمى حراما  
وأشار الى حلال والجواز  
قول أبي يوسف رحمه الله أما  
على قياس مسائل الاصل  
لا يجوز لانه اختلف الجنس  
من العدة **مسئلة** رجل  
قال لاخر بعت منك هذا  
الثوب بعشرة دراهم على  
أن تعطيني كل يوم درهما  
وكل يومين درهما فكيف  
يجب عليه اعطاء الثمن  
(فالجواب) أنه يجب عليه  
أن يعطيه الثمن في ستة أيام  
في اليوم الاول درهما وفي  
اليوم الثاني ثلاثة دراهم  
وفي اليوم الثالث درهما وفي  
اليوم الرابع ثلاثة دراهم  
وفي اليوم الخامس درهما  
وفي اليوم السادس درهما  
وهذا لان اليوم الثاني من  
كل يوم ومن كل يومين أيضا  
فيعطيه فيه ثلاثة دراهم  
واليوم الرابع كذلك **مسئلة**  
رجل قال لاخر مسلم جلس  
في مكان يبيع فيه ويشترى  
أشياء مباحة البيع والشراء  
وهي خالصة ملكه لا  
ينبغي لاحد أن يشتري  
منه شيئا **فالجواب** أنه  
رجل جلس على الطريق  
وفي جلوسه ضرر قال أبو  
قاسم الصفار لا ينبغي أن  
يشتري منه لانه أعانه على  
الانتم والعدوان **مسئلة**

القميص والقباء والحرة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفية  
(و) القول لب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب عملته لي بغير أجر وقال  
الصانع بأجر فالقول لب الثوب لانه منكر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له  
بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه  
الصنعة بأجر فالقول له وبه يفتي

### باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضا (بالعيب) المراد به عيب يفوت النفع مثل (خراب الدار  
وانقطاع ماء الضيعة) أو (لحما) أو يخل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يخل به  
أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره وال سبب (و) تنفسخ بلا حاجة الى  
الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تنفسخ بموته  
(كالوكيل) والاب (والوصي والمتولى في الوقف وتنفسخ بخيار الشرط والرؤية و)  
تفسخ (بالعذر) وهو عجز العاقد عن المضي في موجبها لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق  
به) أي بالعقدان بقي (كن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر  
طباخا (ليطبخ له طعام الوليمة فاختلعت زوجته) أو ماتت (أو) استأجر (حائوتا  
ليتجرفيه فأفلس أو آجره) أي الحائوت مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (ببيان) من  
الناس (أو ببيان) أي ببينة (أو بإقرار) من المؤجر (ولا مال له) سواء (أو استأجر دابة  
للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى لا للسكرى) أي ان بداله لسكرى رأى منه فانه  
ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **مسائل متفرقة** ولو أحرق  
حصان أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجرة أو مستعارة) ومثلها أرض  
بيت المال المعدة لمخط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد (فاحترق  
شيء) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضره من) هذا ان لم تضرب الرياح فلو  
مضطربة ضمن كما لو سقى أرضه سقيلا لا تحتمله فتعدى الماء الى أرض جاره فأفسدها  
(وان أقعد خياط أو صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف ضم) استحسانا  
اتحد العمل أولا نكياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر رجلا ليحمل عليه  
محلا) وهو الهودج الكبير (وراكبين الى مكة ضم) وله الحمل المعتاد وفي القياس  
لا يجوز (ورؤيته) أي الحمل (أحب) ان استأجره (لقد ارزادوا كل منه) في  
الطريق (ردعوضه) أي عوض ما كل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها  
والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة  
والطلاق والعق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل  
كما جرت أوقاف مختلرأس الشهر ضم بالاجماع (لا) يضم مضافا للاستقبال كل  
ما كان عليه كالحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولى عبدا رجلا فقال المالك أجزت  
غدا (وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح عن مال) ولو عن  
دم العمد يضم (وابراه الدين)

### كتاب المكاتب

(الكتابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولد أو مدبرا (يد في الحال ورقبة في في الدآن) عند أداء المال فلو (كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل) البيع والشراء فلو لم يعقل لم يجز (بالحال) أي نقد كله (أو مؤجل) كله (أو منجم) أي مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتبا (وكذا ان قال) لعبد (جعلت عليك ألفا تؤديه فجوما أول النجم كذا) كأول المحرم مثلا (وآخره كذا إذا أدته فأنت حر والا) أي وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) الع قد استحسنانا (فيخرج) المكاتب بعد الكتابة (من يده) أي المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا يمنع من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون مملكه) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطى مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فانه يغرم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو تلف ما لها وان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شيء (عين لغيره أو) على (مائة ابرد سيده وصيفا) أي على أن يرد المولى عبدا صغيرا بغير عينه (فسد) عقد الكتابة في هذه المسائل (فان أدى الخمر) في الاولى (عتق و) اذا عتق بأداء الخمر (سعى في قيمته) أي قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أي ان كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى في المسمى لا في قيمة نفسه (وزيد عليه) أي اذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد الكتابة (على حيوان غيره ووصوف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف الى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضا (وأي أسلم) من المولى والعبد (له) أي للمولى (قيمة الخمر وعتق بقبضها) وان أدى الخمر عتق أيضا

### باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بقرن المثل وبالحاجة لغير السيد والنقد والنسيئة (والشراء والسفر وان شرط) المولى عليه (أن لا يخرج من المصر) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غير مولا من عبد نفسه (وكتابة عبده والولاء له ان أدى) الثاني (بعد عتقه والا) بأن أداه قبله أو أدى بامعا (ذ) الولاء (اسيده لا) أي لا يجوز له (التزوج بلاذن) مولا وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمذبر كذلك (و) لا (الهبة) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا ببسير) منهم (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (الاقراض) (و) لا (اعتناق عبده ولو) كان (بالحال) لا (بيعه نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصى) والقاضى وأمينه (في) حق (رقيق الصغير) في باب التصرف (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شيأ منه) أي من المذكور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه تسكاتب عليه) أي دخل في كتابته تبعا (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أي أرض لا يملك مالكا بيعها لغير شريكه فيها ولو باعها من شريكه في حصة البيع نظر في الجواب أنها السكة التي ليست بنافذة فان أصحابها لا يملكون بيعها على احدى الروايتين ولا يملكون قسمتها وقدمت في كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أي لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لمعنيين متناقضين من التصديقات فأحد المعنيين اخراج الشيء عن ملكه والثاني ادخاله فيه في الجواب أنه البيع بلفظ شري فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بقرن بخس أي باعوه ويتميز أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعا أو وكيله والآخر ليس كذلك وبالبيئة أخرى كالأوكل المالك في البيع شخصين مستقلين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا بكذا فيقول الآخر اشترى منك هذا بكذا أو نتم فيجتمعا أن

يكون الاول قد اوجب  
البيع وأن يكون اوجب  
الشراء فيسئل عن مراده  
ويسئل الثاني أيضا ليميز  
من له الملك هكذا ذكر هذه  
المسئلة الاسنوي في الغارز  
والذي أحفظه في كلام  
مشايخنا أن لفظة البيع  
تستعمل في المعنيين  
المتناقضين وهما الادخال  
والاخراج والله أعلم

### كتاب الكفالة

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كفل رجلا بأمره وأدى  
المال الذي كفله من ماله  
وليس له أخذ الذي أمره  
بالكفالة بالمال الذي قام به  
عنه ولا يستحق عليه رجوعا  
(فالجواب) أن هذا عبد  
كفل سيده بأمره ثم أدى  
عنه الكفالة بعد العتق  
فان الكفالة صحيحة لا يرجع  
لأنهم لم تقع موجهة شيئا على  
المولى والمعتبر وقت الكفالة  
ولم يكن فيه ما يستوجب  
شيئا على مولاة وقال زفره  
الرجوع وقد استوفينا  
الكلام عليها في شرح  
الوهبانية

### كتاب الحوالة

(مسئلة) ان قيل أي حوالة  
نصح بدون رضا المحيل  
(فالجواب) ان هذا يتصور  
في تقبل رجل بدين على  
رجل بطريق الحوالة من  
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده  
معه) أي مع ولده منها (لم يجز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته  
ويدخل ولدها في الكتابة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خلافا لهما (وان ولد  
له) أي للمكاتب (من أمته ولد) فادعاء (تسكتب عليه) وكان كسبه له  
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده فمكاتبهما فولدت دخل  
الولد في كتابتها وكسبه لها) وكذا قيمته لوقت سل (مكاتب أو مأذون تسكتب باذن) من  
مولاه (حرة) كائنه حريتها (بريحتها فولدت) منه (فاستحققت فولدها عبد) فلا يأخذه  
بالقيمة خلافا لمحمد (وان وطئ) المكاتب أو المأذون (أمة) ملكها (بشراء صحيح) بغير  
اذن مولاه (فاستحققت أو بشرأ فاستفردت) إلى بائعها (فالعقر) أي المهر (في  
المكاتبنة) أي في المكسوب في الكتابة (ولو) وطئ المكاتب أو المأذون أمة  
(بنسكاح) بغير اذن فاستحققت (أخذه) أي بالعقر (مذعق) أي بعد عتقه لعدم  
دخوله فيها

فصل واذا ولدت مكاتبنة من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت (نفسها) وهي  
أم ولده) ويثبت نسبه بلا تصديقها لأنها ملكه رقبة (وان كاتب أم ولده أو مدبره صح)  
حتى لو أدى بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا بالكتابة (وعتقت) أم ولد (مجانا بموته  
وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في (كل البدل بموته) أي المولى (فقيرا) لا مال  
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صح فان عجز) نفسه (بقي مدبرا والالا) بأن مضى على  
الكتابة (سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بموته) أي المولى (معسرا) لا مال  
له وان مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة  
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وان كاتبه على ألف مؤجل  
فصالحه على نصف حال صح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد (كاتب عبده  
على ألفين) مؤجلا (إلى سنة وقيمه ألف) درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورقة)  
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) أدى (الباقى إلى  
أجله أو رد رقيقا وان كاتبه على ألف) مؤجلا (إلى سنة وقيمه ألفان) ومات ولا مال له  
غيره (ولم يجز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقيقا) اتفاقا  
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال مولاه كاتب عبدك فلانا على ألف على أن أدبته  
اليك فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بحكم الشرط وكذا  
لو لم يقل ان أدبت فادى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه  
(فهو مكاتب) وان قال لا أقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد  
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب  
فمكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب  
تبعا (وأيهما أدى عتقا) ويجبر المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)  
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشيء) من البدل (وقبوله) أي الغائب



الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتب الامة عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صم)  
العقد (واى أدى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويحبر المولى على القبول  
ويعتقون

### ﴿باب كتابة العبد المشترك﴾

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن  
(يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فمحجز فالمقبوض للقابض)  
وان أدى ألفت اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسعى العبد فى نصيب الشريك  
الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباهما فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاء) الواطئ  
صحّت دعوته ويثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الامة الشريك (الآخر فولدت)  
ولدا (فادعاء) الآخر صحّت دعوته أيضا وثبت النسب (ف) اذا (محجزت فهى أم ولد  
للاول وضمن) الاول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه) الآخر  
(عقرها وقيسة لولدوها وبنيه وأى) من المستولين (دفع العقر الى المكتبة صح) فلا  
يطالب ثانيا قبل المحجز واذا محجزت ترد الى المولى (وان دبر) الامة الشريك (الثانى ولم  
يطأها فمحجزت بطل التدبير) اتفاقا (وهى أم ولد لاول وضمن) المستولد (لشريكه  
نصف قيمتها ونصف عقره والولد لاول) وان دبرها الاول صح فى حظه وعندهما صح  
فى الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أو معسرا (وان كاتباهما فحررها  
أحدهما) حال كونه (موسرا فمحجزت ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمتها ورجع به)  
أى بما أدى (عليها) وعندهما لا يرجع (عبد لهما دبره أحدهما ثم حرره الآخر) حال  
كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبرا وان شاء أعتق  
وان شاء استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه  
ان شاء أعتق وان شاء استسعى

### ﴿باب موت المكتاب ومحجزه وموت المولى﴾

(مكتاب محجز عن) أداء (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل)  
اليه (لم يحجزه الحاكم الى ثلاثة أيام والا محجزه) الحاكم (فى الحال) (وفسخها) بطلب مولاه  
(أو) فسخها (سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما فى يده لسيده) لانه كسب عبده (وان  
مات) المكتاب (وله مال لم تفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلها (من ماله وحكم  
بعقه فى آخر حياته) والباقي لورثته وتعتق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم فى  
حال الكتابة (وان) مات المكتاب (و) ترك ولدا ولدا فى كتابته لا وفاء) أى لم يترك مالا  
ينى ببذل الكتابة (سعى) الولد كأييه فى كتابته (على نجومه فان أدى حكم بعقه) أى  
الولد (وعتق أبيه قبل موته ولو) مات (و) ترك ولدا مشترى) فقط (عجل) الولد (البذل  
حالا أورد) الى حاله (رقيقا) وسقوا بينهما (فان اشترى) المكتاب (ابنه فان وترك  
وفاء ورثه ابنه) لونه حرا عن ابن حرا (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابن مكاتبين كتابة

رجوعه عليه وهى فى  
مسائل الزادات (مسئلة)  
ان قيل أى حوالة تصح  
بدون رضا المحتمل عليه  
(فالجواب) أنها حوالة  
المرأة التى قرر لها القاضى  
النفقة على زوجها وأذن لها  
بالاقتراض عليه والاتفاق  
فانها تقرر وتحميل على  
الزوج فلزمه الحوالة

### ﴿كتاب أدب القاضى﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
فى يده شئ يجبره القاضى  
على بيعه لا يجزىه غير البيع  
قال ابن العزوق قد نظم هذا  
السؤال الشيخ بدر الدين  
الرضى فقال  
يا أيها الناس عن أشكالنا  
فوهوا  
فالعبد يحجز عن اظهار فوه  
قاض اذا رام شخص حبس  
سلعته

بالبيع يلزمه حقا تعدوه  
وليس يلزم غير البيع اخوتنا  
ها كم تصور هذا الحكم حلوه  
(فالجواب) ان هذا عبد  
لصغير كافى فى يد وليه والعبد  
أسلم فالقاضى يلزم الولي  
بيعه حتما وقد نظم الجواب  
ابن العزوق فقال  
الكشف يلى فى صدق  
الاشكال يحلوه  
والنظم أيضا على الانكار  
يحلوه

نحذجوا بان نظم لست أمدحه

والله يهدى سبيل الحق أرجوه

هذا ولي صغير كافر وله

عبد وذا العبد بالاسلام يعطوه  
ان رام ابقاه قاضي الشرع  
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس يعدوه  
فلت ولا خصوصية لهذه  
الصورة فالحكم كذلك في  
ذمها زوج أمته الكافرة من  
عبد الكافر فولدت منه  
وأسلم يجبر على بيعه وولده  
لانه مسلم باسلام أبيه وكذا  
لو تملك شقفا من عبد مسلم  
يجبر على بيعه وتقدم في  
كتاب البيع شي من هذا  
النوع ويمكن أن يراد في  
السؤال قيد آخر فيقال أي  
رجل مسلم في دار الاسلام  
يملك شيئا ويجبر على بيعه  
(ويجاب) بأنه المسلم الفاسق  
إذا اشترى عبدا أمره  
وكانت عادته اتباع المرد  
يجبر على بيعه دفعا للفساد  
كذا في المتن (مسئلة) ان  
قبل أي نفر يسمع القاضي  
البينة عليه مع اقراره  
(فالجواب) أنه وارث أقر  
على مورثه بدين فانه يسمع  
البينة عليه ويلزم الدين بقية  
الورثه وكذا المديون إذا أقر  
بوكالة انسان بقبض الدين  
يسمع القاضي البينة بالوكالة  
مع اقراره لثلاثين كرا الطالب  
الوكالة (مسئلة) ان قبل  
أي قاض شهد عنده ثلاثة  
شهود بحال ولا يقضى  
بشهادتهم للريبة فلما كان

واحدة ولو مات المكاتب و(ترك ولدا) كائنا (من حرة) أي معتقة (و) ترك (دينا)  
على الناس (فيه وفاء بمكاتبته فني الولد فقضى به) أي بأرش الجناية (على عاقلة الام  
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بعجز المكاتب) وفسخها قيد بالدين لان في العين لا يتأتى  
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال (وان اختصم مولى الام) مولى (الاب  
في ولاته) أي ولا ولد المكاتب (فقضى به) أي بالولاء (لمولى الام فهو) أي القضاء بما  
ذكر (قضاء بالعجز) والفسخ (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن  
لا تحصل له الصدقات (وعجز) العبد (طاب لسيده) لتبديل الملاء (ران جني عبد فكاتبه  
سيده جاهلا بها) أي بالجنائية (فحجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) الزوال  
المانع بالعجز ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للفداء (وكذا) أي دفع أو فدى  
(ان جني مكاتب ولم يقض به) أي بأرش الجنائية عليه (فحجز) عن الاداء (فان قضى به  
عليه في) حال (الكتابة فحجز) عن الاداء (فهو) أي قدر قيمته (دين) عليه لو الارش  
أكثر ولو أقل فأرش الجنائية دين (بيعه) المكاتب (فيه) أي في حق قدر قيمته الا أن  
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة ويؤدي) المكاتب (المال الى  
ورثته على نجومه وان حرره عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرر البعض  
لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه

### كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق ولو) امرأة وزميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه ولو كان  
العتق (بتدبير وكتابة واستيلا دون ملك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه  
(وشرط السائب لغو) حتى لو أعتق وشرط ان لا يولاه بينهم فالشرط باطل وله الولاء  
(ولو أعتق) لرجل أمة (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لاقول من نصف  
حول مدعتقت عتق حملها تبعاء (لا ينتقل ولا الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب  
(أبها) وكذا إذا ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر منها وبينهما  
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر  
فولاء لمولى الام) لتعذر تبعيته للاب لرقه (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد  
لا بعده (جر ولا ابنه الى مواليه) حر (عجمي) لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) ولولعربي  
(فولدت) منه ولدا (فولاه ولدها المواليا) لقوة وللاء العتاقة (وان كان له) أي للعجمي  
(ولاء الموالاة) وقيد بالعجمي لان وللاء الموالاة لا يكون في العرب (والمعتق مقدم) في  
الارث على الرديم (على ذوي الارحام) المعتق (مؤخر عن العصبية النسبية) لانه  
عصبية نسبية (فان مات المولى) بعد الاعتاق (ثم) مات (المعتق) بفتح التاء ولم يترك  
صاحب فرض ولا عصبية (فيرانه لا قرب عصبية المولى) الذكور فان ترك ابنا وأبنا  
فالمراث للابن دون الاب (وليس للنساء من الولاء) الا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن  
(أو) ولأه من (كاتبين أو كاتب من كاتبين أو دبرين أو دبرين أو جرو ولا معتقهن

في اليوم الثاني شهدتهم  
اثنان تقبل شهادتهما  
ويقضي بالمال (فالجواب)  
أن هذا قاض سمع أحد  
الشهود الثلاثة قبل القضاء  
يقول أسـتغفر الله كذبت  
ولا يدرى من هو منهم وقالوا  
كلنا على الشهادة فإنه  
لا يقضى بشهادتهم للريبة  
فلما شهد منهم اثنان في  
اليوم الثاني يقضى القاضي  
بالمال والكذب بحال به  
على الثالث (مسئلة) أن  
قيل أي قوم وجب عليهم  
عين شرعا فلم يحلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقي (فالجواب) أن  
هذا رجل اشترى دارا بابها  
في سكة نافذة وقد كان بابها  
في القديم في سكة غير نافذة  
فأراد أن يفتح بابا إلى تلك  
السكة فنعاه الجيران  
ومجدوا ذلك الباب ولائمة  
له فيجب تخليفهم فإن نسكوا  
قضى له بفتح الباب لأنه  
كلا قرار وان حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقي لأن فائدة التخليف  
التمكن من فتح الباب  
بالنسكول وقد امتنع ذلك  
لأن الحالف منعه نقله في  
العمادية عن فتاوى  
أبي الليث

كتاب الشهادات

(مسئلة) ان قيل أي شاهدين  
شهدا على شريك في شيء

أو معتق معتقهن فلو مات المعتق ولم يترك إلا ابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية  
و يوضع ماله في بيت المال و ذكر الزيلعي أن بنت المعتق تترك في زماننا الفساد بيت  
المال

فصل في ولاية الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل ووالاه على أن يرثه و)  
على أن (يعقل عنه) وقبل الآخر منه (أو) أسلم (على يد غيره ووالاه) أي الرجل على  
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أي ديته على  
الاعلى (وارثه له ان لم يكن له) أي للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين  
(وهو) أي مولى الموالاة (آخر ذوى الارحام) في استحقاق الميراث وان مات الاعلى  
فغيره لا قرب عصباء الاعلى كفا في ولاية العتاقة (وله) أي وللأسفل (أن يتقل عنه)  
أي عن المولى الاعلى (إلى غيره بمحض من الآخر ما لم يعقل) الاعلى (عنه) أو عن ولده  
وكذا للاعلى أن يبرأ عن ولائه عنه أو عن ولده وقيد بقوله ما لم يعقل لأنه اذا عقل  
الاعلى عن الأسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه إلى غيره (وليس للمعتق) بفتح  
التاء (أن يوالى أحد أولو والت امرأة فولدت تبعتها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها

(كتاب الاكراه)

(هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا والالا  
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب (وشروطه قدرة المكره) بكسر  
الراء (على تحقيق ما هدد) أي خوف (به سلطانا كان أو لصا) عندهما وبه يفتى (و)  
شرطه (خوف المكره) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وذابان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو  
أكره على بيع) ماله (أو شراء) سلعة (أو اقرار) ببيع لغير (أو اجارة) لداره مثلا (بقتل  
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد زوال الاكراه (بين أن يعضى البيع)  
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لا يكون اكراهها الا  
اذا كان ذا عز ومرتبة (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة  
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري وأعتقه نفذ ويلزمه القيمة يوم  
العتق ولو معسرا (للفساد) أي لاجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي  
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه (طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير  
مكره) بفتح الراء على القبض (والبائع مكره) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري  
(قيمه للبائع وللمكره) بفتح الراء أي للبائع المكره (أن يضمن المكره) بالكسر ان شاء  
ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير و) لحم ميتة  
ودم وشرب خمر بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له ذلك (وحل) الاقدام بل فرض ان  
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب بخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأثم بصبره) وكذا  
اذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات أثم في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على  
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام نعوذ بالله من ذلك (واتلاف مال

بينهما تجوز شهادتهما على  
أحدهما ولا تجوز على  
الآخر (فالجواب) أنهما  
نصرانيان شهدا على  
نصراني ومسلم بعق عبد  
بينهما (مسئلة) أي شهود  
عدول شهدوا بعق عبد ولا  
تقبل شهادتهم (فالجواب)  
أنهم شهدوا والعبد منكر  
من العدة (مسئلة) رجل له  
شهادة في محدود أنه لفلان  
فأخبره عدلان أن فلانا باعه  
من ذي البدله أن يشهد على  
ما علم ولا يلتفت إلى قوله  
وكذا الوشهاد أن الطالب  
أبرأ المطلوب لم يعتنع من  
الشهادة ما لم يسمعها أو  
يعايناه \* إذا قيل أي صورة  
إذا أخبرهما عدلان بأمر  
لا يسمعهما الشهادة بما علما  
وشهدا به (فالجواب) أنه  
إذا شهدا بالنسكاح وأخبرهما  
عدلان أن الزوج طلقها  
لا يسمعهما الشهادة بالزوجية  
فلو أخبرهما بذلك واحد  
فالشهادة جائرة (مسئلة)  
ان قيل أي شاهدين شهدا  
بحق ولا يعرفان المشهود  
عليه بالحق وتقبل شهادتهما  
(فالجواب) أنهما شاهدان  
شهدا على شهادة غيرهما  
ولا يعرفان المشهود عليه  
بالحق والقاضي يقول للمدعي  
أقم البينة أن المشهود عليه  
هو هذا (مسئلة) ان قيل  
أي شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو ذمى لا حربى (بقتل وقطع لا بغيرهما) كالضرب والحبس (يرخص) له اظهار  
كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايان واتلاف ماله ولا يأنثم (و) لكن (يثاب بالصبر) بان  
قتله ولم يظهر منه شيء (و) اذ لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المكره) بكسر  
الراء (و) لو اكره (على قتل غيره) وهو محقون الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان  
قتله أنثم) ولو مباح الدم لا يكون اكرها وياثم بالترك ولو اكره على قطع يد فلان بقتل  
وسعه ذلك (و) يقتص المكره بكسر الراء (فقط) دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنه ما  
(ولو) اكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو اكرهه على الاقرار  
بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المكره بالغتص على المكره بالكسر  
(بقيته) أي العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والافه المتعة  
وان وطئها لا يرجع بشيء (و) لو اكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه  
مطمئن بالايان (لم تبز وجته)

### ✽ كتاب الحجر ✽

(هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصعور ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل  
يعقل البيع والشراء أي لا ينفذ أماً تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلاً (وعبد بلا اذن  
ولي وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو  
يعقله) ويقصده (يجيزه المولى) أو الولي لوفيه مصلحة ان شاء (أو يفسخه فان أتلفوا  
شيئاً) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون) لأعمال ولا يجرد ولا  
بطلاق وعتاق (وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو أقر) العبد بمال على  
نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بحد أو قود لزمه في الحال لا) أي لا يحجر حر مكاف (بسفه)  
هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما  
يحجر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا  
وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أي تصرف غير الرشيد (قبله) أي قبل الاجل المذكور  
(و يدفع اليه ماله) وجوبا (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسداً) وقال لا يدفع  
حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في الآية هو كونه مصلحاً في ماله  
فقط ولو فاسقاً (وفسق) أي لا يحجر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب  
لا يهتم إلى التصرفات الراجعة ويغفل في التجارات (ودين وان طلب غرماً) أي  
الديون حبسه و (حبس ليبيع ماله في دينه فلو) كان (ماله ودينه دراهم م قضى)  
القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعاً (ولو) كان (دينه دراهم وله دنانير او بالعكس بيع)  
الدنانير في الاول والدرهم في الثاني (في دينه) استحساناً (ولم يبيع) القاضي (عرضه  
وعقاره) في دينه خلافاً لهما وبقوله ما يقتضى (وافلاس) أي ولا يحجر بافلاس خلافاً  
لهما (فان أفلس مبتاع) أي مشتري (عين) قبضه بالاذن ولم يؤد ثمنه (فبائع أسوة)  
أي مساو (للغرماء) في ثمنه فيبيع المتاع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص



لشخص مع أنه لا يعرف  
 المشهود له (فالجواب) أنه  
 رجل يعرف محدودا قد  
 اشتهر أنه لفـلانة امرأة  
 لا يعرفها ولا رآها له أن يشهد  
 بأنه لم يراها وإن كان  
 لا يعرفها وتقبل شهادته  
 ذكرها الخصاص في أدب  
 القاضى وقد ذكرتها  
 مبسوطة في شرح الوهبانية  
 (مسئلة) ان قيل أى شهود  
 هذول لا يؤدون ما شهدوا  
 به عند الحاكم الشرعى الذى  
 هو القاضى مع تحقهم ما  
 يشهدوا به ويسعهم ذلك  
 ولا ياتون (فالجواب) فى  
 صورتين الاولى أن العدل  
 اذا علم أن الحاكم يحكم  
 بخلاف معتقده فالاولى له  
 أن يتأخر عن الاداء عنده  
 الثانية العدل الذى يعلم أن  
 القاضى لا يقبله يسعه  
 التأخر عن الاداء ستر  
 لعرضه من شرح الوهبانية  
 (مسئلة) ان قيل أى غلامين  
 شهدا على بائعهما بقبض  
 ثمنهما فقبلت شهادتهما  
 (فالجواب) أنهما غلامان  
 اعتقهما المشتري عقب  
 الشراء فشهدا على البائع  
 باستيفاء الثمن (مسئلة)  
 ان قيل أى شاهد من عدلين  
 شهدا على رجل أنه اعتق  
 عبده ولا تقبل شهادتهما  
 مع أنه ليس ابنا لهما ولا أبا  
 ولا قريبا (فالجواب) أنهما

(فصل فى بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والازال) اذا وطئ (رالا) أى وان لم  
 يوجد شئ من ذلك (حتى يتم ثمانى عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحيض  
 والاحتلام والحبل والا) أى وان لم يوجد شئ من ذلك (حتى يتم سبع عشرة سنة) ولم  
 يذكر الازال صريحا لانه قل ما يوجد منها (ويبقى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)  
 لقصر أعمار أهل زماننا (وأدنى المدة فى حقها اثنتا عشرة سنة وفى حقها تسع سنين) هو  
 المختار (فان راعها) أى بأن بلغها هذا السن (وقالا) قد (بلغنا صدقا) ان لم يكذبهما  
 الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة  
 أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالاجماع أما قبل ذلك فلا

### (كتاب المأذون)

(الاذن) شرعا (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن  
 لعبده يوما أو شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه (ولا يتخصص) بنوع فاذا أذن فى  
 نوع عم اذنه الانواع كلها (ويثبت بالسكوت اذا رأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير  
 مأذونا فى غير ذلك التصرف الذى رآه ولا فيه وفى ذلك التصرف لا ينفذ (فان أذن)  
 المولى اذنا صريحا (عاما) لعبده (لابشراء شئ بعينه) كالطعام والكسوة (بييع  
 ويشترى) ما بداله من الاعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافا لهما عليه دين  
 أولا (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لنفسه (ويرهن ويستأجر ويضارب)  
 ويشارك شركة عنان (ويؤجر) ولو (نفسه ويقرب دين) ولو مديونا لى لغير زوج  
 وولد والد يسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما ولو أقر بعين صح ان لم  
 يكن مديونا (وغصب ووديعة) بان يقرانه غصب شيئا من فلان أو ان هذا الشئ وديعة  
 لفلان (ولا يتزوج) الا باذن ولا يتسرى مطلقا (ولا يزوج غلوكة) عبدا أو أمة (ولا  
 يكتب) الا أن يجيزه المولى ولادى عليه ولا ية القبض للمولى (ولا يعتق) ولو عمل  
 الا أن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق  
 (ويهدى طعاما يسيرا) كالرغيف ونحوه (ويضيء من يطعمه ويحط من الثمن  
 بعيب) قدر ما يحط التجار (ودينسه) الذى وجب عليه بتجارة كبيع وشراء أو بما هو  
 فى معناها كغرم وديعة وغصب (متعلق برقبته) حتى (يباع به ان لم يفده سيده) بأمر  
 القاضى فان فداء لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيباع كسبه (وقسم ثمنه) بين الغرماء  
 بالحصص ومابقى طوالب به بعد عتقه وينحجر بنحجره (أى بنحجر المولى ان علم به) العبد  
 و (أكثر أهل سوقه) ان كان الاذن شائعا أما اذا لم يعلم بالاذن الا العبد وحده كفى فى  
 حجره علمه فقط وينحجر (ضمننا بوث سيده وجنونه ولحقه) بدار الحرب وكذا يجنون  
 المأذون ولحقوه (مرتدا) وان لم يعلم به أحد (و) بنحجر (بالأباق) وان لم يعلم به أحد  
 وان عاد يعود الاذن فى الصحيح (والاستيلاء) بأن ولدت من المولى فادعاء كان حجرا  
 (لا) بنحجر (بالتدبير وذهنهم) ما فيهما ففقط (للغرماء) لو عليهم ادين محيط

رجلان باع عبدا من شخص وقبضه ثم اتفقا لا شهدا عليه أنه أعتقه لا تقبل شهادتهما لأنهما يريان أنفسهما عن العهدة (مسئلة) ان قيل أي مسلمين شهدا شهادة وشهد نصرانيان بضدها فقبلت شهادة النصرانيين دون المسلمين (فالجواب) أن هذا رجل مات فشهدا بنان له مسلمان أن اباهما مات نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما فانه تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام من العدة (مسئلة) ان قيل أي شاهد متصف بالفسق تقبل شهادته مع ثبوت هذا الوصف له (فالجواب) أنه الرجل الوجيه ذو المروءة يجب قبول شهادته وان كان فاسقا في قول أبي يوسف رحمه الله ذكره في البرازية ووجهه ظاهر والله أعلم

### كتاب الوكالة

(مسئلة) ان قيل أي رجل وكل رجلا أن يشتري له عبدا بألف ودفع اليه الألف فلزمته ألف أخرى للوكيل ولم يحصل على العبد (فالجواب) أن هذا الرجل لما دفع الألف إلى الوكيل وضعها في منزله واشترى العبد وقبضه فلما انصرف إلى منزله يطلب الدراهم

(وان أقرب بعد حجره بما في يده) انه أمانة لغیره أو غصب منه أو أقرب دين على نفسه (صح) فيقضى بما في يده وقال لا يصح (ولم يلائم سيده ما في يده لو أحاط دينه بما له ورقبته فبطل تحريره) أي المولى (عبدا من كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم قيمته للغرماء لوموسرا (وان لم يحط) الدين بما له ورقبته (صح) التحريرات اتفاقا (ولم يصح بيعه) شيئا (من سيده لا بعث القيمة) فلو بأقل لم يصح (وان باع سيده منه بعث قيمته أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم) المولى المبيع إلى المأذون المديون (قبل قبضه) ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أي للمولى (حبس المبيع بالثمن) أي بسبب الثمن هذا اذا كان المأذون مديونا والالم يجز بينهما بيع ولو باع المولى منه بأكثر أمر بمحط الزائد أو فسخ العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أي اعتاق المولى عبده المديون (و) لكن (ضمن) المولى (قيمة لغرمائه) اذا كانت مثل الدين أو أقل وان كان الدين أقل ضمنه لا غير وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر فهما مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطولب) العبد (بما بقي) من الديون (بعد عتقه) وصح تدبيره ولا يفحجر ويخير الغرماء كعتقه (فان باعه) أي المديون بمحيط (سيده) وغيبه المشتري ضمن الغرماء (البائع قيمته) لتعديه (فان رد) العبد (عليه) أي على البائع (بعيب رجع) المولى (بقيمته) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء في العبد أو) ضمن الغرماء (مشتريه أو أجازوا المبيع وأخذوا الثمن) لا قيمة العبد (وان باعه سيده وأعلم) المشتري (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا غرماء رد المبيع) اذا باع بشمن لا يفي ديونهم وكان الدين حالا والمبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ ولو المانع (فان غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخم لم) لوموسرا دينه خلا فالأبي يوسف ولو مقر الخضم وان غاب المشتري فالبائع ليس بخم اجماعا حتى يحضر المشتري (ومن قدم مصرار قال أنا عبد زيد) مأذون في التجارة (فاشترى وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن اذنه وحجره كان مأذونا استحياسا (و) لكن (لا يباع) لدينه اذ لم ينف كسبه حتى يحضر سيده فان حضر وأقر باذنه (وأثبتته الغريم بالبيعة) بيع في الدين (والالا) يباع ويطلب اليه بعد العتق (وان أذن للصبي أو المعتوه الذي يعقل البيع والشراء) وله وهو أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالي أو القاضي أو وصيه أما الأم أو وصيه فلا يصح اذنهما وكذا أمير البلدة (فهو) أي كل واحد منهما (في الشراء والبيع كالعبد المأذون) في كل أحكامه

### كتاب الغصب

(هو) شرعا (إزالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة) في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه لا خفية فلا يتحقق في مئة وحر وخمر مسلم ومال حر بي وعقار ووديعة ومزقة فلا استخدام لعبد الغير (وحمل) أي تحميل (الدابة غصب لا الجلوس على البساط

أخرى **فالجواب** أنه البيع الذي وقع عقده بشمن مؤجل إلى سنة ثم إن البائع حبس العين المبيعة سنة فإن الأجل يكون للسنة المستقبلية ذكره في العمدة والمسئلة خلافية وهذا مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وقالوا الأجل من يوم العقد **مسئلة** أن قيل أي مبيع اختلف المتبايعان في ثمنه وحلف كل منهما فيلزم البيع **فالجواب** أن المبيع عبد اختلفا في ثمنه وحلف كل منهما ما يعتق العبد لا يعتق ويلزم البيع أما لزوم البيع فلأن البائع قد أقر أن المشتري حنت وعتق العبد فلا يمكن نقضه وأما المشتري فلأنه ينكر شرط العتق وأقر بالشمن عليه مقدار ما أقربيه من العدة **مسئلة** أن قيل أي رجل باع من آخر عبدا فأكل العبد رغيفا للمشتري فسقط عنه الثمن **فالجواب** أن هذا رجل باع عبدا برغيف بعينه فأكل العبد الرغيف قبل أن يقبضه المشتري فإن البائع يكون مستوفيا للثمن **مسئلة** أن قيل رجل قال لا خربعت منك هذا العبد بهذا الخنزير فقال اشترى بوضع البيع **فالجواب** أن المشار

(ف) إذا (حمل عليه ما يحمل الناس) على مثله عادة (فنفق) أي هلك في الطريق (لم يضمن وان بلغ مكة فله المسمى) استحسانا (وان تشاحا) أي اختصها إلى القاضي (قبل الزرع) في الأولى (و) قبل (الحمل) في الثانية (نقضت الاجارة دفعا للفساد)

### باب ضمان الاجير

(الاجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمتاع في يده) أمانة (غير مضمون بالهلاك) سواء هلك بأمر يمكنه التحرز عنه كالسرقة والغصب أولا كالحريق الغالب ونحوه وعليه الفتوى وقالوا ان هلك بأمر يمكن التحرز عنه ضمن واختار الملة آخرون الفتوى بالصلح على النصف (وما) أي المتاع الذي (تلف بعمله كتحريق الثوب من دقه) وفساده من قصره أو تشميسه (وزلق الجمل وانقطاع الجمل الذي يشد به) المكاري (الجمل وغرق السفينة من مده مضمون) في الجميع (ولا يضمن به) أي بغرق السفينة دية (بني آدم) وكذا من يسقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده (وان انكسردن في الطريق) ولو بفعل الجمل عمدا خير المالك ان شاء (ضمن الجمل قيمته في مكان حمله ولا أجر له أو) ضمنه قيمته (في موضع الانكسار) له (أجره بحسابه) ان شاء (ولا يضمن حجام أو براغ) أي ييطار (أو فصاد لم يتعد) أي لم يتجاوز (الموضع المعتاد) فان جاوز المعتاد ضمن الزيادة كلها اذا هلك المجني عليه وان هلك ضمن نصف دية النفس (و) الاجير (الخاص) من (يستحق الاجر بتسليم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا) بدرهم (للخدمة أو لرعي الغنم) هذا اذا تمكن من العمل فلوا امتنع من عذر فلا أجر له (ولا يضمن) الاجير الخاص (ما تلف في يده أو) تلف (بعمله) كتحريق الثوب من دقه الا اذا تعمد الا تلف كما لضمان على ظئر في صبي ضاع في يدها أو سرق ما عليه من الحلى (وصح ترديد الاجر بترديد العمل في الثوب نوعا) كان خطته فالرسيا فبدرهم أو روميا فبدرهمين (وزمانا في) الشرط (الاول) صح (في الدكان والبيت) كاجر تكت هذا الدكان أو البيت على أنك ان سكنته عطارا فبدرهم أو حداد فبدرهمين (و) صح في (الدابة مسافة) كاجر تكت الدابة إلى مكة بدرهم وان جازتها إلى المدينة فبدرهمين (و) صح في الدابة (حلا) كان حملتها أربب شعير فبدرهم أو رب فبدرهمين (ولا يسافر بعبد استأجره للخدمة بلا شرط) فان سافر به فذلك ضمن ولا أجر عليه وان سلم (ولا يأخذ المستأجر من عبد محجور) أو صبي محجور (أجرادفعه لعمله) استحسانا (ولا يضمن غاصب العبد ما أكل من أجره) الذي أجر العبد نفسه به كالأجر الغاصب وأكل أجره (ولو وجد به أخذه) لبقائه ملكه كسروق بعد القطع (وصح قبض العبد أجره) لو أجر نفسه لانه العاقد (ولو أجر عبده هذين الشهرين شهرين شهرين بأربعة وشهرا بخمسة صح) العقد (و) الشهر (الاول) يكون (بأربعة) والثاني بخمسة (ولو اختلفا في اباق العبد ومرضه) وجرى ماء الرحا (حكم الحال) فيكون القول قول من شهد له الحال مع عينه (والقول لرب الثوب في

اليه المسمى خنزير اشاة  
 فيجوز البيع ولا ينظر الى  
 تسميته لانه مسمى حراما  
 وأشار الى حلال والجواز  
 قول أبي يوسف رحمه الله أما  
 على قياس مسائل الاصل  
 لا يجوز لانه يختلف الجنس  
 من العدة **مسئلة** رجل  
 قال لاخر بعث منك هذا  
 الثوب بعشرة دراهم على  
 أن تعطيني كل يوم درهما  
 وكل يومين درهمين فكيف  
 يجب عليه اعطاء الثمن  
 (فالجواب) أنه يجب عليه  
 أن يعطيه الثمن في ستة أيام  
 في اليوم الاول درهما وفي  
 اليوم الثاني ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الثالث درهما وفي  
 اليوم الرابع ثلاثة دراهم  
 وفي اليوم الخامس درهما  
 وفي اليوم السادس درهما  
 وهذا ان اليوم الثاني من  
 كل يوم ومن كل يومين أيضا  
 فيعطيه فيه ثلاثة دراهم  
 واليوم الرابع كذلك **مسئلة**  
 رجل قال لاخر مسلم جلس  
 في مكان يبيع فيه ويشترى  
 أشياء مباحة البيع والشراء  
 وهي خالصة ملكه لا  
 ينبغي لاحد أن يشتري  
 منه شيئا **فالجواب** أنه  
 رجل جلس على الطريق  
 وفي جلوسه ضرر قال أبو  
 قاسم الصغار لا ينبغي أن  
 يشتري منه لانه أعانه على  
 الاتيم والعدوان **مسئلة**

القميص والقباء والجرمة والصفرة) لان الاذن مستفاد من جهته فكان أعلم بكيفيته  
 (و) القول لرب الثوب في (الاجر وعدمه) بأن قال رب الثوب عملته لي بغير أجر وقال  
 الصانع بأجر فالقول لرب الثوب لانه منكر وقال أبو يوسف ان كان الصانع معاملا له  
 بأن كان بينهما أخذ وعطاء فله الاجر والا فلا وقال محمد ان كان الصانع معروفا بهذه  
 الصنعة بأجر فالقول له وبه يفتي

### باب فسخ الاجارة

(وتفسخ) بالقضاء أو الرضا (بالعيب و) المراد به عيب يفوت النفع مثل (خراب الدار  
 وانقطاع ماء الضيعة و) ماء (الرحا) أو يخل به كمرض العبد وقرحة الدابة فان لم يخل به  
 أو أزاله المؤجر أو انتفع بالعين سقط خياره والالسبب (و) تفسخ بلا حاجة الى  
 الفسخ (بوت أحد المتعاقدين ان عقدها لنفسه وان عقدها لغيره لا) تفسخ بموته  
 (كالوكيل) والاب (والوصي والمتولى في الوقف وتفسخ بخيار الشرط والرؤية و)  
 قسح (بالعذر) وهو عجز العاقد (عن المضي في موجهه لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق  
 به) أي بالعقدان بقي (كن استأجر رجلا ليقطع ضرره فسكن الوجع أو) استأجر  
 طبيا (ليطبخ له طعام الوليمة فاختلفت زوجته) (منه) أو ماتت (أو) استأجر (حائوتا  
 ليتجرفيه فأفلس أو آجره) أي الحائوت مثلا (ولزمه دين) سواء كان ثابتا (ببيان) من  
 الناس (أو ببيان) أي ببينة (أو باقرار) من المؤجر (ولا مال له) سواء (أو استأجر دابة  
 للسفر فبداله منه) أي ظهر له منه (رأى لا للمكاري) أي ان بدلا للمكاري رأى منه فانه  
 ليس بعذر على رواية الاصل وروى الكرخي أنه عذر **مسائل متفرقة** ولو أحرق  
 حصان أرض) أي ما بقي فيها من أصول القصب (مستأجرة أو مستعارة) ومثلها أرض  
 بيت المال المعدة لمخيط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحصائد (فاحترق  
 شيء) من الزرع ونحوه (في أرض غيره لم يضر من) هذا ان لم تضرب الرياح فلو  
 مضطربة ضمن كالموسقى أرضه سقيلا لا تختمله فتعدي الماء الى أرض جاره فأفسدها  
 (وان أقعد خياط أو صباغ في حائوته من يطرح عليه العمل بالنصف ضم) استحسانا  
 اتحد العمل أولا نكياط مع قصار لانه شركة الصنائع (وان استأجر جملا ليحمل عليه  
 محملا) وهو الهودج الكبير (وراكبين الى مكة صم وله الحمل المعتاد) وفي القياس  
 لا يجوز (ورؤيته) أي الحمل (أحب و) ان استأجره (لمقدار زاد فأكل منه) في  
 الطريق (ردعوضه) أي عوض ما أكل من زاد ونحوه (وتصح الاجارة وفسخها  
 والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايصاء والوصية والقضاء والامارة  
 والطلاق والعتق والوقف) حال كون كل واحد مما ذكر (مضافا) الى الزمان المستقبل  
 كأجر تلك أوقاف مختل رأس الشهر صم بالاجماع (لا) يصح مضافا للاستقبال كل  
 ما كان عليه كالحال مثل (البيع واجازته) بأن باع فضولى عبدا رجلا فقال المالك أجزت  
 غدا (وفسخه والقسمة والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصالح عن مال) ولو عن  
 دم العمد يصح (وابراه الدين)



### كتاب المكاتب

(الكتابة تحرير المملوك) مطلقا سواء كان قنأ أو أم ولد أو مدبرا (يدافى الحال ورقبة في المال) عند أداء المال فلو (كاتب مملوكه ولو صغيرا يعقل) البيع والشراء فلو لم يعقل لم يجز (بمال حال) أي نقد كله (أو مؤجل) كله (أو منجم) أي مقسط على أشهر معلومة (وقبل) المملوك (صح) وصار مكاتبا (وكذا ان قال) لعبد (جعلت عليك ألفا تؤديه نجوما أول النجم كذا) كأول المحرم مثلا (وآخره كذا إذا أدته فأنت حر والى) أي وان لم تؤده (ذ) أنت (قن صح) العدة استحسنانا (فيخرج) المكاتب بعد الكتابة (من يده) أي المولى حتى لا يبقى له عليه ولا على كسبه سبيل فلا يمنع من السفر وان شرط عليه أن لا يخرج من البلد (دون مملكته) وفرع عليه بقوله (وغرم) المولى العقر (ان وطئ مكاتبته) لحرمتها عليه (أو جنى) المولى (عليها) فانه يغرم ارشها (أو) جنى (على ولدها أو أئلف ماله أو ان كاتبه) المسلم (على خمر أو خنزير أو قيمته أو) على شيء (عين لغيره أو) على (مائة أيرد سيده وصيفا) أي على أن يرد المولى عبدا صغيرا بغير عينه (فسد) عقد الكتابة في هذه المسائل (فان أدى الحجر) في الأولى (عتق و) إذا عتق بأداء الحجر (سعى في قيمته) أي قيمة نفسه (ولم ينقص عن المسمى) أي ان كانت قيمة نفسه أنقص من المسمى سعى في المسمى لا في قيمة نفسه (وزيد عليه) أي اذا كانت قيمة نفسه أكثر من المسمى سعى في قيمة نفسه بالغة ما بلغت (وصح) عقد الكتابة (على حيوان غيره ووصوف) بأن بين الجنس فقط دون النوع والصفة وينصرف الى الرسط ويجبر على قبول قيمته (أو كاتب كافر عبده الكافر على) مقدار (خمر) معلوم أيضا (وأي أسلم) من المولى والعبد (له) أي للمولى (قيمة الحجر وعتق بقبضها) وان أدى الحجر عتق أيضا

### باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله وما لا يجوز

(للمكاتب البيع) بفن المثل وبالحداثة لغير السيد والنقد والنسيئة (والشراء والسفر وان شرط) المولى عليه (أن لا يخرج من المصر) للمكاتب (تزوج أمته) من حر أو من عبد غيره لا من عبد نفسه (وكتابة عبده والولاء له ان أدى) الثاني (بعد عتقه والى) بأن أداء قبله أو أد يامعا (ف) الولاء (اسيده لا) أي لا يجوز له (التزوج بلا إذن) مولاه وكذا التسرى ولو بالاذن والمأذون والمدبر كذلك (و) لا (الهبة) ولو بعوض (و) لا (التصدق الا بيسير) منه (و) لا (التكفيل) بنفس أو مال (و) لا (الاقراض) (و) لا (اعتاق عبده ولو) كان (بمال و) لا (بيع نفسه) منه (و) لا (تزوج عبده) ولو من أمته لنقصه بالمهر والنفقة (والاب والوصي) والقاضي وأمينه (في) حق (رقيق الصغير) في باب التصرف (كالمكاتب) فيما ذكر (ولا يملك) مأذون (ومضارب وشريك) ولو مفاوضة (شيئا منه) أي من المذکور لا اختصاص تصرفهم بالتجارة (ولو اشترى) المكاتب (أباه أو ابنه) مكاتب عليه أي دخل في كتابته تبعا (ولو اشترى أخاه ونحوه) وهو كل محرم

ان قيل أي أرض لا يملك مالكا بيعها لغير شريكه فيها ولو باعها من شريكه في حصة البيع نظر **فالجواب** أنها السكة التي ليست بنافذة فان أصحابها لا يملكون بيعها على احدى الرايتين ولا يملكون قسمتها وقدمت في كتاب القسمة ذكرها ابن وهبان وقال ولو باعها بعض الشركاء لبعض هل يجوز أو لا يجوز فيه نظر ولم أقف على الجواب (مسئلة) ان قيل أي لفظة واحدة موضوعة وضعا حقيقيا لمعنيين متناقضين من التصدقات فأحد المعنيين اخراج الشيء عن ملكه والثاني ادخاله فيه **فالجواب** أنه البيع بلفظ شري فانها تستعمل بمعنى اشترى تارة وهو واضح وبمعنى باع أخرى ومنه قوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليه السلام وشروه بفن بخس أي باعوه ويتميز أحدهما عن الآخر بقرينة الحال تارة بأن يكون أحدهما بائعا أو وكيله والآخر ليس كذلك وبالبينة أخرى كماله وكل المالك في البيع شخصين مستقلين فيقول أحد الوكيلين لصاحبه اشترى منك هذا منك فقول الآخر شريتك منك هذا منك أو نعم فيجتمعا

يكون الاول قد اوجب  
البيع وأن يكون اوجب  
الشراء فبمثل عن مراده  
ويستل الثاني أيضا ليعتبر  
من له الملك هكذا ذكر هذه  
المسئلة الاسنوي في الغارز  
والذي أحفظه في كلام  
مشايخنا أن لفظة البيع  
تستعمل في المعنيين  
المتناقضين وهما الادخال  
والاخراج والله أعلم

### ✽ كتاب الكفالة ✽

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كفل رجلا بأمره وأدى  
المال الذي كفله من ماله  
وليس له أخذ الذي أمره  
بالكفالة بالمال الذي قام به  
عنه ولا يستحق عليه رجوعا  
(فالجواب) أن هذا عبد  
كفل سيده بأمره ثم أدى  
عنه الكفالة بعد العتق  
فإن الكفالة صحيحة لا يرجع  
لأنهم لم تقع موجبة شيئا على  
المولى والمعتبر وقت الكفالة  
ولم يكن فيه ما يستوجب  
شيئا على مولاة وقال زفره  
الرجوع وقد استوفينا  
الكلام عليها في شرح  
الوهبانية

### ✽ كتاب الحوالة ✽

(مسئلة) ان قيل أي حوالة  
تصح بدون رضا المحيل  
(فالجواب) ان هذا يتصور  
في تقبل رجل بدين على  
رجل بطريق الحوالة من  
غير علم المدين ولكن لا

منه غير الولاد (لا) يدخل في كتابته فيجوز له أن يبيعه وقال يدخل (ولو اشترى أم ولده  
معه) أي مع ولده منها (لم يجز بيعها) ولم تدخل في كتابته حتى لا تعتق بعته  
ويدخل ولدها في الكتابة ولو لم يكن معها الولد يجوز بيعها خلافا لهما (وان ولد  
له) أي للمكاتب (من أمته ولد) فادعاء (تكتاب عليه) وكان كسبه له  
لأنه كسب كسبه (وان زوج) المكاتب (أمته من عبده في كتابتها فولدت دخل)  
الولد (في كتابتها وكسبه لها) وكذا قيمته لو قتل (مكاتب أو مأذون نكح باذن) من  
مولاه (حرة) كائنه حريتها (برزعهما فولدت) منه (فاستحققت فولدها عبد) فلا يأخذه  
بالقيمة خلافا لمحمد (وان وطئ) المكاتب أو المأذون (أمة) ملكها (بشراء صحيح) بغير  
اذن مولاه (فاستحققت أو بشراء فاسد فردت) إلى بائعها (فالعقر) أي المهر (في  
المكاتبنة) أي في المكسوب في الكتابة (ولو) وطئ المكاتب أو المأذون أمة  
(بنكاح) بغير اذن فاستحققت (أخذه) أي بالعقر (مذعق) أي بعد عتقه لعدم  
دخوله فيها

✽ فصل ✽ واذا ولدت مكاتبنة من سيدها ضمت على كتابتها أو عجزت (نفسها) وهي  
أم ولده (ويثبت نسبه بلا تصديقها لأنها ملكه رقبة) (وان كاتب أم ولده أو مدبره صح)  
حتى لو أدى بدل الكتابة قبل موت المولى عتقا بالكتابة (وعتقت) أم ولده (بجنا بعتوه  
وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) في (كل البدل بعتوه) أي المولى (فقيرا) لا مال  
له غير عبده (وان دبر مكاتبه صح فان عجز) نفسه (بقي مدبرا والا) بأن مضى على  
الكتابة (سعى في ثلثي قيمته) ان شاء (أو ثلثي البدل بعتوه) أي المولى (معسرا) لا مال  
له وان مات موسرا بحيث يخرج المدبر من الثلث عتق بالتدبير وسقط عنه بدل الكتابة  
(وان أعتق) المولى (مكاتبه عتق) ويسقط عنه (البدل وان كاتبه على ألف مؤجل  
فصالحه على نصف مال صح) والقياس أن لا يصح (مات مريض) قد (كاتب عبده  
على ألفين) مؤجلا (إلى سنة وقيمته ألف) درهم ولا مال له غيره (ولم تجز الورثة)  
التأجيل (أدى) العبد (ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا) أدى (الباقى إلى  
أجله أو رد رقيقا وان كاتبه على ألف) مؤجلا (إلى سنة وقيمته ألفان) ومات ولا مال له  
غيره (ولم يجز وأدى) العبد (ثلثي القيمة حالا) وسقط عنه الباقي (أو رد رقيقا) اتفاقا  
(حر كاتب عن عبد بألف) بأن قال اولا كاتب عبدك فلانا على ألف على اني ان أدبته  
إليك فهو حر فكاتبه المولى على هذا (وأدى) الحر عنه (عتق) العبد بحكم الشرط وكذا  
لو لم يقل ان أدبت فادى يعتق استحسانا (فان قبل العبد) حين سمع كلامه قبل أدائه  
(فهو مكاتب) وان قال لا أقبله ثم أدى القائل الألف لم يعتق (وان كاتب) العبد  
(الحاضر والغائب) بأن قال العبد كاتبني على ألف درهم عن نفسي وعن فلان الغائب  
فكاتبهما على هذا (وقبل الحاضر صح) العقد استحسانا في الحاضر أصالة والغائب  
تبعاً (وأيهما أدى عتقا) ويجبر المولى على القبول (ولا يرجع) المولى (على صاحبه)  
بشيء لعدم التزامه (ولا يؤخذ) العبد (الغائب بشيء) من البدل (وقبوله) أي الغائب

الكتابة (لغو) كرده اياها (وان كاتب الامه عن نفسها وعن ابنين صغيرين لها صمغ) العقد (واى ادى) بدل الكتابة (لم يرجع) على صاحبه بشئ ويجبر المولى على القبول ويعتقون

### ﴿باب كتابة العبد المشترك﴾

(عبد لهما اذن أحدهما صاحبه ان يكتب حظه) أى حظ المأذون (بألف و) أن (يقبض بدل الكتابة فكاتب) نصيبه بألف (وقبض بعضه فحجز فالمقبوض للقابض) وان ادى ألفا اعتق حظه ولا يضمن لشريكه ولكن يسعى العبد في نصيب الشريك الذى لم يكتب (أمة بينهما كاتباهما فوطئها أحدهما فولدت) ولدا (فادعاء) الواطئ صحت دعوته ويثبت النسب منه (ثم) اذا (وطئ) تلك الأمة الشريك (الآخر فولدت) ولدا (فادعاء) الآخر صحت دعوته أيضا ويثبت النسب (ف) اذا (عجزت فهي أم ولد للأول وضمن) الأول (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها وضمن شريكه) الآخر (عقرها وقيمتها لولدوهما وبنيه وأى) من المستولين (دفع العقر الى المكاتبة صمغ) فلا يطالب ثانيا قبل العجز واذا عجزت ترد الى المولى (وان دبر) الأمة الشريك (الثانى ولم يطأها عجزت بطل التدبير) اتفاقا (وهى أم ولد للأول وضمن) المستولد (لشريكه نصف قيمتها ونصف عقره والولد للأول) وان دبرها الأول صمغ في حظه وعندهما صمغ فى الكل ويضمن نصيب الشريك موسرا كان أو معسرا (وان كاتباهما فخررها أحدهما) حال كونه (موسرا فحجزت ضمن) المحرر (لشريكه نصف قيمتها ورجع به) أى بما ادى (عليها) وعندهما لا يرجع (عبد لهما دبره أحدهما ثم حرره الآخر) حال كونه (موسرا) كان (للدبر أن يضمن المعتق نصف قيمته) مدبرا وان شاء أعتق وان شاء استسعى (وان حرره أحدهما ثم دبره الآخر لا يضمن) المدبر (المعتق) ولكنه ان شاء أعتق وان شاء استسعى

### ﴿باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى﴾

(مكاتب عجز عن) أداء (نجم) أى قسط من بدل الكتابة (و) قد كان (له مال سيصل) اليه (لم يعجزه) الحالك (الى ثلاثة أيام والا عجزه) الحالك (فى الحال) (وفسخها) بطلب مولاه (أو) فسخها (سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما فى يده لسيده) لانه كسب عبده (وان مات) المكاتب (وله مال لم تفسخ) الكتابة (وتؤدى كتابته) أى بدلها (من ماله وحكم بعته فى آخر حياته) والباقى لورثته وتعتق أولاده الذين ولدوا من أمته أو اشتراهم فى حال الكتابة (وان) مات المكاتب (وترك ولدا ولدا فى كتابته لا وفاء) أى لم يترك مالا ينفى ببذل الكتابة (سعى) الولد كإبيه فى كتابته (على نجومه فان ادى حكم بعته) أى الولد (وعتق أبيه قبل موته ولو) مات (وترك ولدا مشترى) فقط (عجل) الولد (البذل حالا أو رد) الى حاله (رقيقا) وسقوا بينهما (فان اشترى) المكاتب (ابنه فان وترك وفاء ورثه ابنه) لموته حرا عن ابن حرا (وكذا) يرثه ابنه (لو كان هو وابنه مكاتبين كتابة

رجوعه عليه وهى فى مسائل الزادات (مسئلة) ان قيل أى حوالة تصح بدون رضا المحتمل عليه (فالجواب) أنها حوالة المرأة التى قرر لها القاضى النفقة على زوجها وأذن لها بالاقتراض عليه والاتفاق فانها تقرر وتحميل على الزوج فلم يزمه الحوالة

### ﴿كتاب أدب القاضى﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل فى يد شئ يجبره القاضى على بيعه لا يجزىه غير البيع قال ابن العزوق قد نظم هذا السؤال الشيخ بدر الدين الرضى فقال يا أيها الناس عن أشكالنا فوهوا فالعبد يعجز عن اظهار فوه قاض اذا رام شخص حبس سلته

بالبيع يلزمه حقا تعدوه وليس يلزم غير البيع اخوتنا ها كم تصور هذا الحكم حلوه (فالجواب) ان هذا عبد لصغير كافى فى يد وليه والعبد أسلم فالقاضى يلزم الولي ببيعه حتما وقد نظم الجواب ابن العزوق فقال الكشف يلقى صدق الاشكال يحلوه والنظم أيضا على الانكار يحلوه

نحذ جوابا بنظم لست أمدحه والله يهدى سبيل الحق أرجوه

عبد وذا العبد بالاسلام يعطوه  
ان دام ابقاء قاضي الشرع  
يلزمه

بالبيع والحكم فيه ليس بعده  
قلت ولا خصوصية لهذه  
الصورة فالحكم كذلك في  
ذي زوج أمته الكافرة من  
عبد الكافر فولدت منه  
وأسلم بحبره على بيعه وولده  
لانه مسلم بالاسلام أبيه وكذا  
لو عملك شقفا من عبد مسلم  
يحبره على بيعه وتقدم في  
كتاب البيع شي من هذا  
النوع ويمكن أن يراد في  
السؤال قيد آخر فيقال أي  
رجل مسلم في دار الاسلام  
يملك شيئا ويحبره على بيعه  
(ويجاب) بأنه المسلم الفاسق  
إذا اشترى عبدا أمره  
وكانت عادته اتباع المرد  
يحبره على بيعه دفعا للفساد  
كذا في المتني (مسئلة) ان  
قبل أي نفر يسمع القاضي  
البيعة عليه مع اقراره  
(فالجواب) أنه وارث أقر  
على مورثه دين فانه يسمع  
البيعة عليه ويلزم الدين بقية  
الورثه وكذا المدين اذا أقر  
بوكالة انسان بقبض الدين  
يسمع القاضي البيعة بوكالة  
مع اقراره لتلاين كرا طالب  
الوكالة (مسئلة) ان قيل  
أي شخص شهد عنده ثلاثة  
شهود على ولا يفتي  
بشهاده لثلاثة

واحد قولوا) مات المكاتب و(ترك ولدا) كائنا (من حرة) أي معتقة (و) ترك (دينا)  
على الناس (فيه وفاء بمكاتبته فني الولد فقتضى به) أي بأرث الجناية (على عاقلة الام  
لم يكن ذلك) القضاء (قضاء بعجز المكاتب) وفسخها قيد بالدين لأن في العين لا يتأى  
القضاء بالالحاق بالام اذ يمكن الوفاء في الحال (وان اختصم موالى الام و) موالى (الاب  
في ولاته) أي ولا موالد المكاتب (فقتضى به) أي بالولاء (لوالى الام فهو) أي القضاء بما  
ذكر (قضاء بالعجز) والفسخ (وما أدى المكاتب) الى مولاه (من الصدقات) والمولى عن  
لا تحصل له الصدقات (وعجز) العبد (طاب لسيده) لتبديل الملاء (ران جنى عبد فمكاتبه  
سيده جاهلا بها) أي بالجنائية (فحجز) فان شاء المولى (دفع) العبد (أو فدى) كزوال  
المانع بالعجز ولو كان عالما بها عند الكتابة يصير مختارا للفداء (وكذا) أي دفع أو فدى  
(ان جنى مكاتب ولم يقض به) أي بأرث الجنائية عليه (فحجز) عن الاداء (فان قضى به  
عليه في) حال (الكتابة فحجز) عن الاداء (فهو) أي قدر قيمته (دين) عليه لو الارش  
أكثر ولو أقل فارش الجنائية دين (بيعه) المكاتب (فيه) أي في حق قدر قيمته الا أن  
يقضى المولى عنه (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة ويؤدي) المكاتب (المال الى  
ورثته على نجومه وان حرره عتق مجانا) والقياس أن لا يعتق (وان حرره البعض  
لم ينفذ عتقه) لانه لم يملكه

### كتاب الولاء

(الولاء لمن أعتق ولو) امرأة وزميا أو ميتا حتى تنفذ وصاياه وتقضى ديونه منه ولو كان  
العتق (بتدبير وكتابة واستيلا دونه لك قريب) بان ملك ذارحم محرم منه يعتق عليه  
(وشرط السائبه لغو) حتى لو أعتق وشرط ان لا يولاه بينهم فالشرط باطل وله الولاء  
(ولو أعتق) لرجل أمة (حامل من زوجها القن) لرجل آخر فولدت لاقل من نصف  
حول مذعتقت عتق حملها تبعار (لا ينتقل ولؤه الحمل عن مولى الام) الى مولى الاب  
(أبها) وكذا اذا ولدت ولدين أحدهما لاقل من ستة أشهر والآخر لا أكثر منها وبينهما  
أقل من نصف حول لكونهما قوامين (فان ولدت بعد عتقها لا أكثر من ستة أشهر  
فولاء لمولى الام) لتعذر تبعيته للاب لوقه (فان عتق العبد) وهو الاب قبل موت الولد  
لا بعد (جر ولؤه ابنة الى مواليه) حر (عجمي) لم يعتقه أحد (تزوج معتقة) ولولعربي  
(فولدت) منه ولدا (فولاه ولدها الموالىها) لقوة ولؤه العتاقة (وان كان له) أي للعجمي  
(ولاه الموالاة) وقيد بالعجمي لان ولؤه الموالاة لا يكون في العرب (والمعتق مقدم) في  
الارث على الرديم مقدم (على نوى الارحام و) المعتق (مؤخر عن العصبة النسبية) لانه  
عصبة نسبية (فان مات المولى) بعد الاعتاق (ثم) مات (المعتق) بفتح التاء ولم يترك  
صاحب فرض ولا عصبة (فيرانه لا قرب عصبة المولى) الا كورفان ترك ابنا واما  
فالمرات للابن دون الاب (وليس للنساء من الولاء) الا ما اعتقن أو أعتقن من أعتقن  
(أو) ولؤه من (كاتبين أو كاتبين أو دبرين أو دبرين أو جرو ولا معتقن



في اليوم الثاني شهدتهم

اثنان تقبل شهادتهم ما  
ويقضي بالمال (فالجواب)  
أن هذا قاض سمع أحد  
الشهود الثلاثة قبل القضاء  
يقول أسـتغفر الله كذبت  
ولا يدري من هو منهم وقالوا  
كلنا على الشهادة فانه  
لا يقضي بشهادتهم للريبة  
فلم يشهد منهم اثنان في  
اليوم الثاني يقضي القاضي  
بالمال والكذب بحال به  
على الثالث (مسئلة) ان  
قبل أي قوم وجب عليهم  
عين شرعا فلما حلف واحد

منهم سقطت اليمين عن  
الباقي (فالجواب) أن  
هذا رجل اشترى دارا بابها  
في سكة نافذة وقد كان بابها  
في القديم في سكة غير نافذة  
فأراد أن يفتح بابا إلى تلك  
السكة فنعاه الجيران  
ومجدوا ذلك الباب ولا يئنه  
له فيجب تحليفهم فان نسكوا  
قضى له بفتح الباب لانه  
كالاقرار وان حلف واحد  
منهم سقطت اليمين عن  
الباقي لان فائدة التحليف  
التمكن من فتح الباب  
بالنسكول وقد امتنع ذلك  
لان الحالف منعه نقله في  
العمادية عن فتاوى  
أبي الليث

كتاب الشهادات

(مسئلة) ان قيل أي شاهدين  
شهدا على شيء يكن في شيء

أو معتق معتقه فلومات المعتق ولم يترك الابنة المعتق فلا شيء لها في ظاهر الرواية  
و يوضع ماله في بيت المال وذ كرا الزيلعي أن بنت المعتق تترك في زماننا الفساد بيت  
المال

فصل في ولاية الموالاة (أسلم رجل) مكاف (على يد رجل ووالاه على أن يرثه و)  
على أن (يعقل عنه) وقبل الآخ منه (أو) أسلم (على يد غيره ووالاه) أي الرجل على  
ما بيننا (صح) العقد والشرط كونه عجيما لا مسلما (وعقله على موالاه) أي ديته على  
الاعلى (وارثه له ان لم يكن له) أي للأسفل (وارث) وكذا الوشرط الارث من الجانبين  
(وهو) أي مولى الموالاة (أخزوى الارحام) في استحقاق الميراث وان مات الاعلى  
فثرائه لا قرب عصباء الاعلى كما في ولاية العتاقة (وله) أي وللأسفل (أن يتقل عنه)  
أي عن المولى الاعلى (إلى غيره بمحض من الآخر ما لم يعقل) الاعلى (عنه) أو عن ولده  
وكذا للاعلى أن يبرأ عن ولايته عنه أو عن ولده وقيده بقوله ما لم يعقل لانه اذا عقل  
الاعلى عن الأسفل لم يكن للأسفل أن يتحول بولائه إلى غيره (وليس للمعتق) بفتح  
التاء (أن يوالى أحدا ولو والى امرأة فولدت تبعها) الولد (فيه) وقال لا يتبعها

### كتاب الاكراه

(هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا) ثم يفسد به اختياره ان كان ملجئا والوا  
لا يفسد ولا تزول به أهلية المكره ولا يسقط عنه الخطاب (وشروطه قدرة المكره) بكسر  
الراء (على تحقيق ما هدد) أي خوف (به سلطانا كان أو لصا) عندهما وبه يفتى (و)  
شرطه (خوف المكره) بفتح الراء (وقوع ما هدد به) وذابان يغلب على ظنه أنه يفعله (فلو  
أكره على بيع) ماله (أو شراء) سلعة (أو اقرار) بمال للغير (أو اجارة) لداره مثلا (بقتل  
أو ضرب شديد أو حبس مديد) ففعل (خير) بعد زوال الاكراه (بين أن يعصى البيع)  
ونحوه (أو يفسخه) ولو أكره بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب سوط لا يكون اكراها الا  
اذا كان ذا عز ومروءة (ويثبت به) أي بكل واحد من البيع ونحوه (الملك) لعين أو منفعة  
(عند القبض) فلو كان المبيع عبدا فقبضه المشتري وأعتقه نفذ ويلزمه القيمة يوم  
العتق ولو معسرا (للفساد) أي لاجل فساد تمكن في العقد بسبب فقد شرط التراضي  
(وقبض الثمن كالتسليم) حال كونه (طائعا وان هلك المبيع في يد المشتري وهو غير  
مكره) بفتح الراء على القبض (والبائع مكره) بالفتح على التسليم (ضمن) المشتري  
(قيمه للبائع ولا مكره) بفتح الراء أي للبائع المكره (أن يضمن المكره) بالكسر ان شاء  
ثم يرجع المكره على المشتري بالقيمة (و) لو أكره (على أكل لحم خنزير و) لحم (ميتة  
ودم وشرب خمر بحبس أو ضرب أو قيد لم يحل له) ذلك (وحل) الاقدام بل فرض ان  
أكره (بقتل وقطع) أو ضرب يخاف منه التلف على نفسه أو عضوه (وأن يمس بصره) وكذا  
اذا أصابته مخمصة فلم يتناول من الميتة حتى مات ثم في ظاهر الرواية (ولو) أكره (على  
الكفر) بالله أو سب النبي عليه الصلاة والسلام نعوذ بالله من ذلك (واتلاف مال

بينهما تجوز شهادتهما على  
أحدهما ولا تجوز على  
الآخر (فالجواب) أنهما  
نصرانيان شهدا على  
نصراني ومسلم بعق عبد  
بينهما (مسئلة) أي شهود  
عدول شهدوا بعق عبد ولا  
تقبل شهادتهم (فالجواب)  
أنهم شهدوا والعبد منكر  
من العدة (مسئلة) رجل له  
شهادة في محدود أنه لفلان  
فأخبره عدلان أن فلانا باعه  
من ذي اليد أنه يشهد على  
ما علم ولا يلتفت إلى قوله  
وكذا الوشهاد أن الطالب  
أبرأ المطلوب لم يمتنع من  
الشهادة ما لم يسامعاه أو  
يعايناه \* إذا قيل أي صورة  
إذا أخبرهما عدلان بأمر  
لا يسعهما الشهادة بما علما  
وشهدا به (فالجواب) أنه  
إذا شهدا بالنكاح وأخبرهما  
عدلان أن الزوج طلقها  
لا يسعهما الشهادة بالزوجية  
فلو أخبرهما بذلك واحد  
فالشهادة جائزة (مسئلة)  
ان قيل أي شاهدين شهدا  
بحق ولا يعرفان المشهود  
عليه بالحق وتقبل شهادتهما  
(فالجواب) أنهما شاهدان  
شهدا على شهادة غيرهما  
ولا يعرفان المشهود عليه  
بالحق والقاضي يقول للمدعي  
أقم البينة أن المشهود عليه  
هو هذا (مسئلة) ان قيل  
أي شاهد تقبل شهادته

مسلم) أو ذمى لا حربى (بقتل وقطع لا بغيرهما) كالضرب والحبس (يرخص) له اظهار  
كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمن واتلاف ماله ولا يأنثم (و) لكن (يثاب بالصبر) بان  
قتله ولم يظهر منه شيء (و) اذ لم يصبر وأتلف المال (للمالك أن يضمن المكره) بكسر  
الراء (و) لو اكره (على قتل غيره) وهو محقون الدم (بقتل لا يرخص) له الاقدام (فان  
قتله أنثم) ولو مباح الدم لا يكون اكرها و يأنثم بالترك ولو اكره على قطع يد فلان بقتل  
وسعه ذلك (ويقتص المكره) بكسر الراء (فقط) دون القاتل ونفاه أبو يوسف عنه - ما  
(ولو) اكره (على اعتاق وطلاق ففعل وقع) العتق والطلاق ولو اكرهه على الاقرار  
بالطلاق فأقر لا يصح اقراره (و) لكن (يرجع) المكره بالغتخ على المكره بالكسر  
(بقيته) أي العبد ولو معسرا (ونصف مهرها ان لم يطأها) لو المهر مسمى والاقبة المتعة  
وان وطئها لا يرجع بشيء (و) لو اكره (على الردة) والعياذ بالله تعالى فأظهرها وقلبه  
مطمئن بالايمن (لم تبز وجته)

### ✽ كتاب الحجر ✽

(هو منع عن التصرف قولا لا فعلا بصعور ورق وجنون فلا يصح تصرف صبي) عاقل  
يعقل البيع والشراء أي لا ينفذ أمانات تصرف غير العاقل فلا يجوز أصلا (وعبد بلا اذن  
ولى وسيد ولا تصرف المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم) بان باع أو اشترى (وهو  
يعقله) ويقصده (يحيزه المولى) أو الولي لوفيه مصلحة ان شاء (أو يفسخه فان أتلفوا  
شيئا) من نفس أو مال (ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي والمجنون) لا بعمال ولا بجدولا  
بطلاق وعتاق (وينفذ اقرار العبد في حقه لا في) (حق سيده فلو أقر) العبد بعمال على  
نفسه (لزمه بعد الحرية ولو أقر بجد أو قود لزمه في الحال لا) أي لا يحجر حر مكاف (بسفه)  
هو تبذير المال وتضييعه على خلاف مقتضى الشرع والعقل ولو في الخير وعندهما  
يحجر على الحر بالسفه (وان بلغ) الصبي (غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ خمسا  
وعشرين سنة ونفذ تصرفه) أي تصرف غير الرشيد (قبله) أي قبل الاجل المذكور  
(و يدفع اليه ماله) وجوبا (ان بلغ المدة) المذكورة حال كونه (مفسدا) وقال لا يدفع  
حتى يؤنس رشده ولا يجوز تصرفه فيه والرشد المذكور في الآية هو كونه مصلحا في ماله  
فقط ولو فاسقا (وفسق) أي لا يحجر بفسق (وغفلة) وهو أن يكون سليم القلب  
لا يتهدى إلى التصرفات الرابحة ويغيب في التجارات (ودين وان طلب غرماؤه) أي  
الديون حبسه و (حبس ليبيع ماله في دينه فلو) كان (ماله ودينه دراهم م قضى)  
القاضي بأخذه (بلا أمره) اجماعا (ولو) كان (دينه دراهم وله دنانير او بالعكس بيع)  
الدنانير في الاول والدرهم في الثانى (في دينه) استحسنانا (ولم يبيع) القاضي (عرضه  
وعقاره) في دينه خلافا لهما وبقوله ما يقتضى (وافلاس) أي ولا يحجر بافلاس خلافا  
لهما (فان أفلس مبتاع) أي مشترى (عين) قبضه بالاذن ولم يؤد ثمنه (فبائعه أسوة)  
أي مساو (للغرماء) في ثمنه فيبيع المتاع ويقسم ثمنه بينهم بالحصص

لشخص مع أنه لا يعرف  
المشهود له (فالجواب) أنه  
رجل يعرف محدودا قد  
اشتهر أنه لفلاتة امرأة  
لا يعرفها ولا رآه أنه لا يشهد  
بأنه ملكها وإن كان  
لا يعرفها وتقبل شهادته  
ذكرها الخصاص في أدب  
القاضي وقد ذكرتها  
مبسوطة في شرح الوهبانية  
(مسئلة) ان قيل أي شهود  
هذول لا يؤدون ما شهدوا  
به عند الحاكم الشرعي الذي  
هو القاضي مع تحققتهم ما  
يشهدوا به ويسعهم ذلك  
ولا يأمون (فالجواب) في  
صورتين الأولى أن العدل  
إذا علم أن الحاكم يحكم  
بخلاف معتقده فالأولى له  
أن يتأخر عن الأداء عنده  
الثانية العدل الذي يعلم أن  
القاضي لا يقبله يسعه  
التأخر عن الأداء ستر  
لعرضه من شرح الوهبانية  
(مسئلة) ان قيل أي غلامين  
شهدا على بانهما بقبض  
ثمنهما فقبلت شهادتهما  
(فالجواب) أنهما غلامان  
أعتقتهما المشتري عقب  
الشراء فشهدا على البائع  
باستيفاء الثمن (مسئلة)  
ان قيل أي شاهد من عدلين  
شهدا على رجل أنه أعتق  
عبده ولا تقبل شهادتهما  
مع أنه ليس ابنهما ولا أبا  
ولا قريبا (فالجواب) أنهما

(فصل في بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال والازال) اذا وطئ (رالا) أي وان لم  
يوجد شيء من ذلك (حتى يتم ثمانى عشرة سنة) عند الامام (و) بلوغ (الجارية بالحيض  
والاحتلام والحبلى والا) أي وان لم يوجد شيء من ذلك (حتى يتم سبع عشرة سنة) ولم  
يذكر الازال صريحا لانه قل ما يوجد منها (ويقتى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة)  
لقصرا عمار أهل زماننا (وأدنى المدة في حق اثنتا عشرة سنة وفي حقها تسع سنين) هو  
المختار (فان راعها) أي بأن بلغها هذا السن (وقالا) قد (بلغنا صدقا) ان لم يكذبهما  
الظاهر (وأحكامهما أحكام البالغين) فلو أقر الغلام بالبلوغ وهو ابن اثنتا عشرة سنة  
أو أقرت الجارية به بعد تسع يقبل قولهما بالاجماع أما قبل ذلك فلا

### (كتاب المأذون)

(الاذن) شرعا (فك الحجر) الثابت بالرق أو بالصبا (واسقاط الحق فلا يتوقت) فلو أذن  
لعبد يوم أو شهرا صار مأذونا مطلقا حتى يحجر عليه (ولا يتخصص) بنوع فاذا أذن في  
نوع عم اذنه الانواع كلها (ويثبت بالسكوت اذا رأى عبده يبيع ويشترى) فانه يصير  
مأذونا في غير ذلك التصرف الذي رآه مولا فيه وفي ذلك التصرف لا ينفذ (فان أذن)  
المولى اذنا صريحا (عاما) لعبد (لأشراء شيء بعينه) كالطعام والكسوة (بييع  
ويشترى) ما بداله من الاعيان بغبن يسير وكذا بالغبن الفاحش خلافا لهما عليه دين  
أولا (ويؤكل) المأذون (بهما ويرهن) شيئا لنفسه (ويرهن ويسـتأجر ويضارب)  
ويشارك شركة عنان (ويؤجر) ولو (نفسه ويقرب دين) ولو مديونا لـكن لغير زوج  
وولد والد يسيد فان اقراره لهم بالدين باطل عنده خلافا لهما ولو أقر بعين صح ان لم  
يكن مديونا (وغصب ووديعة) بان يقرانه غصب شيئا من فلان أو ان هذا الشيء وديعة  
لفلان (ولا يتزوج) الا باذن ولا يتسرى مطلقا (ولا يزوجه) عبدا أو أمة (ولا  
يكتب) الا أن يجيزه المولى ولادين عليه ولا يـتـقبض للمولى (ولا يعتق) ولو بمال  
الا أن يجيزه المولى ولم يكن عليه دين (ولا يقرض ولا يهب) ولو بعوض ولا يتصدق  
(ويهدى طعاما يسيرا) كالزبيب ونحوه (ويضيـف من يطعمه ويحط من الثمن  
بعيب) قدر ما يحط التجار (ودينه) الذي وجب عليه بتجارة كبيع وشراء أو بما هو  
في معناها كفرم وديعة وغصب (متعلق برقبته) حتى (يباع به ان لم يفده سيده) بأمر  
القاضي فان فداه لا يتعلق بالرقبة بل بالكسب فيباع كسبه (وقسم ثمنه) بين الغرماء  
(بالخصص وما بقى طوالبه بعد عتقه) ويحجر بحجره (أي يحجر المولى) ان علم به العبد  
(أو أكثر أهل سوقه) ان كان الاذن شائعا أما اذا لم يعلم بالاذن الا العبد وحده كفى في  
حجره علمه فقط ويحجر (ضمناء موت سيده وجنونه ولحقه) بدار الحرب وكذا يجنون  
المأذون ولحقه (مرتدا) وان لم يعلم به أحد (و) يحجر (بالأباق) وان لم يعلم به أحد  
وان عاد يعود الاذن في الصحيح (والاستيلاء) بأن ولدت من المولى فادعاء كان حجرا  
(لا) تحجر (بالتدبير وضمنه) ما قيمتهما فقط (للغرماء) لو علموا من محبط

رجلان باع عبدا من شخص وقبضه ثم انهما شهدا عليه أنه أعتقه لا تقبل شهداهما لان ما يريان أنفسهما عن العهدة (مسئلة) ان قيل أي مسلمين شهدا شهادة وشهد نصرانيان بضدها فقبلت شهادة النصرانيين دون المسلمين (فالجواب) أن هذا رجل مان فشهدا بنان له مسلمان أن اباهما مات نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما فانه تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام من العدة (مسئلة) ان قيل أي شاهد متصف بالفسق تقبل شهادته مع ثبوت هذا الوصف له (فالجواب) أنه الرجل الوجيه ذوال مروءة يجب قبول شهادته وان كان فاسقا في قول أبي يوسف رحمه الله ذكره في البرازية ووجهه ظاهر والله أعلم

### كتاب الوكالة

(مسئلة) ان قيل أي رجل وكل رجلا أن يشتري له عبدا بألف ودفعت اليه الألف فلزمته ألف أخرى للوكيل ولم يحصل على العبد (فالجواب) أن هذا الرجل لما دفع الألف إلى الوكيل وضعها في منزله واشترى العبد وقبضه فلما انصرف إلى منزله يطلب الدراهم

(وان أقرب بعد حججه بما في يده) انه أمانة لغيره أو غصب منه أو أقرب دين على نفسه (صح) فيقضى بما في يده وقال لا يصح (ولم يملك سيده ما في يده لو أحاط دينه بماله ورقبته فبطل تحريره) أي المولى (عبدا من كسبه) وقال لا يملكه فيعتق ويغرم قيمته للغرماء لو موسرا (وان لم يحط) الدين بماله ورقبته (صح) التحريم اتفاقا (ولم يصح بيعه) شيئا (من سيده الا بمثل القيمة) فلو بأقل لم يصح (وان باع سيده منه بمثل قيمته أو أقل صح ويبطل الثمن لو سلم) المولى المبيع إلى المأذون المديون (قبل قبضه) ولو كان الثمن عرضا لا يبطل (وله) أي للمولى (حبس المبيع بالثمن) أي بسبب الثمن هذا اذا كان المأذون مديونا والا لم يجز بينهما بيع ولو باع المولى منه باكثر أمر يحط الزائد أو فسخ العقد لحق الغرماء (وصح اعتاقه) أي اعتاق المولى عبده المديون (و) لكن (ضمن) المولى (قيمة لغرمائه) اذا كانت مثل الدين أو أقل وان كان الدين أقل ضمنه لا غير وان شاؤا اتبعوا العبد بكل ديونهم و باتباع أحدهما لا يبرأ الآخر فهما مثل الكفيل مع المكفول عنه (وطولب) العبد (بما بقي) من الديون (بعد عتقه) وصح تدبيره ولا ينحجر ويخير الغرماء كعتقه (فان باعه) أي المديون بمحيط (سيده) وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته (لتعديه) (فان رد) العبد (عليه) أي على البائع (بعب رجيم) المولى (بقيته) على الغرماء (و) يكون (حق الغرماء في العبد أو) ضمن الغرماء (مشتريه أو أجازوا المبيع وأخذوا الثمن) لاقية العبد (وان باعه سيده وأعلم) المشتري (بالدين) يسقط خيار المشتري لا الغرماء (فلا لغرماء رد المبيع) اذا باع بشمن لا يفي بديونهم وكان الدين حالا والمبيع بغير طلب الغرماء والا فالبيع نافذ لزوال المانع (فان غاب البائع) وقد قبضه المشتري (فالمشتري ليس بخصم لهم) لو منكر ا دينه خلا فلا يبي يوسف ولو مقر الخصم وان غاب المشتري فالبائع ليس بخصم اجماعا حتى يحضر المشتري (ومن قدم صرا قال أنا عبد زيد) مأذون في التجارة (فاشترى وباع) فهو مأذون وحينئذ (لزمه كل شيء من التجارة) وكذا لو اشترى وباع ساكتا عن لادنه وحججه كان مأذونا استحصانا (و) لكن (لا يباع) لدينه اذ لم يف كسبه (حتى يحضر سيده فان حضر وأقر باذنه) وأثبتته الغريم باليمين (بيعه) في الدين (والالا) يباع ويطالب به بعد العتق (وان أذن للصبي أو المعتوه الذي يعقل البيع والشراء وليه وهو أبوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم الوالي أو القاضي أو وصيه أما الام أو وصيهها فلا يصح اذ هما وكذا أمير البلدة (فهو) أي كل واحد منهما (في الشراء والبيع كالعبد المأذون في كل أحكامه)

### كتاب الغصب

(هو) شرعا (ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطله) في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير اذن مالكه لا خفية فلا يتحقق في مئة وحر وخرمسلم ومال حربي وعقار ووديعة ومعلقة فلا استخدام لعبد الغير (وحمل) أي تحميل (الدابة غصب لا الجلوس على البساط)



وجدتها قد سرقت ومات

العبد في منزله فلا وكيل أن يرجع على الموكل بألف أخرى والالف التي كانت عنده أمانة والعبد ملك أمانة أيضا من العدة (مسئلة) ان قيل أي رجل وكل رجل لا يشتري له شيئا بعينه فاشترى الوكيل ابتداء بنفسه لنفسه ولا يقع البيع للموكل مع أنه لم يخالف صريح عبارته في مقدار الثمن ولا في جنسه (فالجواب) أن هذا الوكيل لم يسم له الموكل ثمنها فاشترى الوكيل بخنطة في الذمة أو بعينها يكون مشتريا لنفسه لأن العرف انهم يشترون الاشياء بالدرهم والدنانير لا بغيرهما فالوكالات تتقيد بالعرف والعادة (مسئلة) ان قيل أي وكيل لا يملك عزله ولومات الوكيل بنفسه أومات الموكل وليست هذه الوكالة دورية ولوفى عتاق ولا طلاق (فالجواب) أن هذا يتصور في الرهن الموضوع على يد عدل أو يد المرتهن اذا وكلهما أو أحدهما أو غيرهما ببيع الرهن وشرطت الوكالة بالبيع في عقد الرهن فان الوكيل لا ينزل بعزله ولا بعوت المرتهن ولا بعوت الوكيل عند أبي يوسف بل تنتقل الوكالة الى وصيه ذكره ابن هبان (مسئلة) ان قيل

ويجب على الغاصب (رد عينه) أي المغمصوب الى المالك ان كان قائما (في مكان غصبه) أو (رد مثله ان هلك) عند الغاصب ولو بفعل غيره (وهو مثلي) كالمكيل والموزون (وان انصرم) أي انقطع (المثلي) عن أيدي الناس وان كان يوجد في البيوت (فقيمه يوم الخصومة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الاقطاع ورجحا (وما لا مثل له) كالعدديات المتفاوتة كالثياب والدواب والبطيخ والرمان تحت (قيمه يوم غصبه) اجماعا (فان ادعى) الغاصب (هلا كه حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لا يظهر ثم) اذا لم يظهره (قضى عليه ببذله) أي المثل أو القيمة ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك وبرهنا فبرهان الغاصب أولى (والغصب) انما يتحقق (فيما ينقل فان غصب) أي أخذ (عقارا وهلك في يده) بأن صار بحرا أو صحرا أو نحوهما (لم يضمنه) خلافا لمحمد وبقوله يفتي في الوقف ذكره العيني (وما نقص بسكناه) وعمله بأن كان عمله الحداة أو القصارة (وزراعته ضمن النقصان كما يضمن اتفاقا (في النقل) اذا انتقصت قيمته (وان استغله) فنقصه الاستغلال (تصدق بالغلة) خلافا لابي يوسف (كما لو تصرف في المغمصوب والوديعة) والمستعار بأن باعه (وربح) فيه فانه يتصدق بالربح (وملك) المغمصوب (بلا حل انتفاع قبل أداء الضمان) وقبل الإبراء وتضمن المالك أو الحاكم القيمة وبعد وجود واحد منهما يحل (بشيء وطبخ) بأن غصب شاة وذبحها وشواها أو طبخها (وطحن وزرع) بأن غصب خنطة وطحنها أو زرعها (واتخاذ سيف أو ناهل غير الحجرين) أي الذهب والفضة فلو ضرب الحجرين دراهم أو دنانير أو ناهل لم يملكه وهو مال له مجانا (وبناء على ساحة) اذا كانت قيمة البناء أكثر منها (ولو ذبح شاة) ونحوها مما يؤكل بغير إذن مالكيها (أو خرق ثوبا) مغمصوبا خرقا (فاحشا) يبطل عامة منفعته (ضمن) للمالك (القيمة) وسلم المغمصوب اليه) أي الى الغاصب (أو ضمن النقصان) وأخذ المالك وكذا الحكم لو قطع يدها أو قطع طرف دابة غير مأكولة (وفي الخرق اليسير ضمن نقصانه) وأخذ المالك الثوب والصحيح ان الخرق الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة (ولو غرس أو بنى في أرض الغير قلعا وردت) الأرض الى مالكيها ان طلب (وان نقصت الأرض بالقلع ضمن) مالك الأرض (له) أي الغاصب (البناء والغرس) أي قيمتهما ان شاء حال كون كل منهما (مقلوعا ويكون) كلاهما (له) أي يضمن قيمة بناء أو شجر يؤمر بقلعه (وان) غصب ثوبا ثم (صبغه أو) سويقا ثم (ات السويقي بضمن) أي بلبه به وخلطه (ضمنه) المالك (قيمة ثوب أبيض ومثل السويقي أو أخذهما) المالك (وغرم ما زاد الصبغ والسمين)

(فصل) اذا (غيب) الغاصب (المغمصوب وضمن) للمالك (قيمه) ملكه (وكذا يملك بأداء الضمان أو بحكم القاضي عليه بالضمه ان (و) لو اختلفا في قيمته ولا بينة لهما كان (القول في القيمة للغاصب مع عينه) لانه منكر للزيادة (والبينه للمالك) لو أقامها لانه مثبتة للزيادة (فان ظهر) المغمصوب (وقيمه أكثر) مما ادعى الغاصب (وقد ضمنه

أي رجل مسلم يجوز تركه  
الذي يبيع الخمر ويصع  
منه (فالجواب) أنه مسلم  
أوصاه ذمي ومات وفي ملكه  
خمر يصع تركه كسلبه الذي  
يبيع الخمر في هذه الصورة  
بالإجماع لأنه إنما يוכל  
بحكم النيابة عن الذي لا  
يحكم ملكه في الخمر وذلك  
جائز من وسيط المحيط  
(مسئلة) إن قيل أي شيء  
لوفعله الإنسان جاز ولو وكل  
بفعله وكيل واحد لم يجز  
ولو وكل به وكيلين جاز  
(فالجواب) أنه لا يباع  
مال أحد الابنين من الآخر  
جاز ولو وكل به وكيل واحد  
لم يجز ولو وكل وكيلين  
بذلك جاز نقلها في العمادية  
عن العدة

### ﴿كتاب الأقرار﴾

(مسئلة) إن قيل أي رجل  
أقر ولم يلزمه المال حتى  
يكرر الأقرار (فالجواب)  
أنه المقر بالزنا لا يجب عليه  
مهر الزنية حتى يكرر الأقرار  
بالزنا وقد يراد في السؤال  
في الصورة السابقة ويجاب  
بأنه شخص أقر لشخص  
بألف درهم فقال المقر له  
ليس لي عليك شيء فإنه يبرأ  
ولا يستحق المقر له شيئا  
حتى يكرر الأقرار ويصدق  
المقر له بعد التكرار ولنا  
جواب آخر على غير ظاهر  
الرواية وهو أن التكرار

بقول المالك أو بينة) أقامها المالك (أو نكول الغاصب) عن اليمين (فهو) أي  
المغصوب (للاغاصب ولا خيار للمالك) في أن يرد القيمة ويأخذ المغصوب (وإن ضمنه  
بيمين الغاصب فالمالك يضي الضمان أو يأخذ المغصوب ويرد العوض) وإن ظهر  
وقيمة مثل ما ضمن الغاصب أو أقل يتخير المالك أيضا في الأصح (وإن باع المغصوب  
فضم منه المالك نفذ بيعه وإن حرره ثم ضمنه لا) يعتق (وزوائد المغصوب أمانة) في يد  
الغاصب متصلة كانت كالسمن والجمال أو منفصلة كولد المغصوبة واللابن وثمرة  
البستان (فتضمن بالتعدي) من الغاصب (أو بالمنع بعد طلب المالك) وبغيرهما  
لا تضمن لأنها أمانة (وما نقصت) الجارية (بالولادة) في يد الغاصب (مضمون) لكن  
(يجز) النقصان (بولدها) أي بقيمته أو بغرته إن وفي به والافسقط بحسابه ولو ماتت  
وبالولد وفاء كفي وهو الصحيح (ولو زنى) الغاصب أو غيره (بمغصوبة فردت) حاملا  
(فماتت بالولادة ضمن) الغاصب (قيمتها) يوم علق (ولا يضمن الحرة) لأنها لا تضمن  
بالغصب (و) لا يضمن (منافع الغصب) أي المغصوب سواء استوفاه أو عطلها إلا إذا  
كان وقفا أو مال يتم أو معد الاستغلال ويجب أجر المثل وبه يفتى الأفي الأخيرة إذا  
سكن بتأويل ملك أو عقد (و) لا يضمن (خمر المسلم أو خنزيره) بالأتلاف (ضمن) المسلم  
بأتلافهما (لو كانا ذمي) وإن غصب من مسلم خمر الخلل (بمال القيمة له) كتشميس (أو جلد  
ميتة فدبغ) بماله قيمة كالقرظ والعفص (فلما ملك أخذهما) وردهما زاد الدباغ (وللغاصب  
حبسه حتى يستوفي حقه) (وإن أتلغهما ضمن الخلل فقط) دون الجلد ولو هلك في يده  
لا يضمن بالاجتماع ولو خللها بذى قيمة كالخل ملكه ولا شيء عليه ولو دبغ الجلد بمالا  
قيمة له كتراب أخذه المالك مجانا (ومن كسر معزفا) وهو آلة اللهو بخلاف طبل غزو  
ودف عرس ونحوه (أو أراق سكر) وهو النبي من ماء الرطب (أو منصف) وهو ما ذهب  
نصفه بالطبع لمسلم (ضمن) قيمة السكر والنصف لأمثلها وقيمة المعزف خشباً منحوتا  
صالحا لغير اللهو (وصح بيع هذه الأشياء) وعنددهما لا تضمن ولا يصح بيعها (ومن  
غصب أم ولد أو مدبرة فماتت) في يده (ضمن قيمة المدبرة لا) قيمة (أم الولد) وقالوا يضمنهما  
لتقومهما

### ﴿كتاب الشفعة﴾

(هي) شرعا (تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه) أي بعثله لومثلياً ولا بقيمته  
(وتجب للخليط في نفس المبيع) بأن يكون المبيع مشتركا بين رجلين فباع أحدهما  
من أجنبي (ثم) إن لم يكن أو سلم تجب (للخليط في حق المبيع) كالشرب والطريق إن  
كان كل منهما (خاصا) كشراب نهر صغير لا تجري فيه السفن وطريق لا ينفذ (ثم  
للجار الملاصق) وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة وبابه في سكة أخرى (وواضع  
الجدوع على الحائط والشريك في خشبة) كائنة (على الحائط) من غير أن يملك كل  
منهما شيئا من الحائط (جار) من الحائط لا شريك فلا يستحقهما مع الشريك (على)

أى تجب على (عدد الرؤس) دون مقادير الاملاك (بالبيع وتستقر بالشهاد) في  
مجلسه أى طلب الموائمة فلا تبطل بعده (وتلك بالاختصاص أو بقضاء القاضى)  
ويثبت ملك الشفيع بمجرد الحكم قبل الاخذ

### باب طلب الشفعة والخصومة فيها

(فان علم الشفيع بالبيع أشهد في مجلسه) أى مجلس علمه (على الطلب) وان امتد  
المجلس كالخبرة هو الاصح كما في الدرر خلافا لما في جواهر الفتاوى انه على الفور وعليه  
الفتوى (ثم) أشهد (على البائع لو) العقار (في يده أو على المشتري) وان لم يكن ذا يد  
(أو عند العقار ثم لا تسقط) الشفعة بعد الطلبيين (بالتأخير) أى بتأخير طلب الخصومة  
مطلقا وبه يفتى وقيل يفتى بقول محمد وزفران آخره شهرا بلا عذر بطلت فان طلب  
الشفيع الشفعة (عند القاضى سأل) القاضى (المدعى عليه) وهو المشتري عن مال ملكه  
الشفيع لما يشفع به (فان أقرب ملك ما يشفع به أو نكل) عن اليمين على العلم (أو برهن  
الشفيع) على أنهم املكه (سأله) أى القاضى المشتري (عن الشراء) فان أقربه أو نكل  
أو برهن (الشفيع) على الشراء (قضى) القاضى (بها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن  
وقت الدعوى بل) يلزمه احضاره (بعد القضاء) بالشفعة والمشتري حبس الدار لقبض  
ثمنه فلو قيل للشفيع بعد القضاء أد الثمن فأخر لم تبطل شفيعته (وخاصم) الشفيع  
بطلب الشفعة المشتري مطلقا (البائع لو) العقار (في يده) لكن (لا يسمع) القاضى  
(البينة) عليه (حتى يحضر المشتري) لانه المالك (في يده) القاضى (البيع بمشاهدة)  
أى بحضوره ولو سلم للمشتري لا يشترط حضور البائع ويقضى بالشفعة (والعهدة) أى  
ضمان الثمن عند الاستحقاق (على البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم)  
الدار (الى الموكل) فان سلم اليه فالموكل هو الخصم (والشفيع خيار الرؤية والعيب  
وان شرط المشتري البراءة منه) أى من كل واحد منهما (وان اختلف الشفيع  
والمشتري في مقدار (الثمن) والدار مقبوضة والثمن منقود) فالقول للمشتري (بيمينه  
لانه منكر) وان برهنا للشفيع (لان بينته) يلزمه (وان ادعى المشتري ثمننا وادعى بانه  
أقل منه ولم يقبض) البائع (الثمن اخذها) أى الدار الشفيع (بما قال البائع) من  
الثمن (وان قبض اخذها بما قال المشتري) ولو عكسا فبعد قبضه القول للمشتري وقبله  
يتحالفان وأى نكل يعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع وياخذ الشفيع بما قال  
البائع (وحط البعض يظهر في حق الشفيع) فياخذ بالباقي (لاحظ الكل و) لا  
(الزيادة) فياخذ بكل المسمى (وان اشترى دارا بعرض أو بعقاراً اخذها الشفيع  
بقيمتها) أى العرض أو العقار (و) اخذها (بمثله) أى الثمن (لو) كان (مثلها)  
وبحال لو مؤجلا أو) يطلب الشفعة في الحال و (يصبر حتى يضى الاجل فياخذها و)  
اخذها (بمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان الشفيع ذميا) وكان الثمن خمر أو خنزيرا  
(و) اخذها (بقيمتها) لو كان الشفيع (مسلم) وطريق معرفة قيمة الخمر والخنزير

شرط في الاقرار بالديون  
قياسا على الشهادة في  
الزنا (مسئلة) ان قيل أى  
رجل قال لفلان على كذا  
كذا دينار ماذا يلزمه  
(فالجواب) انه يلزمه أحد  
عشر دينارا لان هذا عبارة  
عن عدد من وما بعد العشرة  
ينصب للتفسير وهو أدنى  
ما يذكر ويفسر من العدة  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
قال لفلان على كذا وكذا  
دينارا ماذا يلزمه (فالجواب)  
انه يلزمه أحد وعشرون  
دينارا لان هذا أقل عدد من  
يعطف أحدهما على الآخر  
كذا في العدة

### كتاب الصلح

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
صلح آخر على أن يترك  
حقه في شيء معين على مال  
معلوم فيسقط حق المصلح  
ولا يلزم المصلح المال الذى  
صلح به ويجبر على رده لو  
أخذه (فالجواب) ان هذا  
شفيع صالحه المشتري على  
ترك حقه في الشفعة يسقط  
حقه ولا يلزمه المال ويجبر  
على رده لو أخذه وجوابه  
آخر وهو الخبرة اذا قال لها  
الزوج اختارني بالالف  
فاختارت صح ولا شئ لها  
من الالف وكذا الحكم في  
العين ويجاب أيضا بالصلح  
عن اسقاط الكفاة بالنفس  
بعوض على احدى

كتاب المضاربة

(مسئلة) ان قيل أى مضارب أنفق في طعام عبدا اشتراه للمضاربة ويكون فارما لا نفاق متبرعا به (فالجواب) انه مضارب في ألف اشترى عبدا بألفين ألف للمضاربة وألف من عنده يكون متطوعا في الاتفاق لانه لم يبق في يده شئ من رأس المال الا أن يرجع الامر الى القاضي فيأذن بالنفقة فانه ثمة يرجع والله أعلم

كتاب الهبة

(مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لابنه الصغير أو الكبير أو لزوجته هبة وجاز له الرجوع فيها (فالجواب) ان هذا رجل ابنه وزوجته عماله لا جنسي وهبة مملوك هبة لسيد (مسئلة) ان قيل أى رجل وهب لآخراة ووطئها الموهوب له فلم مات الواهب ردت الهبة ووجب العقر (فالجواب) انه هبة مريض مات في مرضه ذلك وعليه دين مستغرق (مسئلة) ان قيل أى شئ اذا وهبه انسان لآخر وقبل وجب على الموهوب له أن يدفع ثمنه الى الواهب (فالجواب) ان هذا المسلم فيه اذا وهبه رب السلم للمسلم اليه وقبل فعليه

بالرجوع الى ذمى أسلم أو فاسق تاب ولو اختلف فيه فالقول للمشتري (و) أخذها الشفيع (بالثمن وقيمة البناء) قيمة (الغرس) مستحق القلع (لو بنى المشتري أو غرس أو كاف) الشفيع (المشتري قلعهما) وعند ابن يوسف ان شاء أخذ بالثمن وقيمة البناء والغرس أو ترك (وان قلعهما) أى البناء والغرس (الشفيع فاستحق رجوع) الشفيع (بالثمن فقط) أى لا بقيمة البناء والغرس (و) أخذها الشفيع (بكل الثمن ان خربت الدار أو جف الشجر) بلا فعل (و) يأخذ الشفيع (بحصة العرصة) من الثمن ان قسم على قيمة الارض وقيمة البناء وقت العقد ان شاء (ان نقض المشتري البناء) أو نقضه أجنبي (والنقض له) أى البناء المنقوض للمشتري (و) أخذها (بشمرها ان ابتاع أرضا ونخلًا وغرا) استحسانا لاتصاله (أو ثمر) بعد الشراء (في يده) فان قطعه المشتري ثم جاء الشفيع لا يأخذ الثمر في الفصلين (وان جده) أى قطعه (المشتري) في الفصل الاول (سقط) عن الشفيع (حصته من الثمن) وان جده في الفصل الثاني يأخذ الارض والنخل بكل الثمن

باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب

(انما يجب الشفعة) قصدا (في عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر وتثبت في غير العقار تبعا كالشجر والثمر (لا) يجب (في عرض وفلاك وبناء ونخل يبيعا بلا عرصة ودار جعلت مهرا أو أجرة أو بدل خلع أو بدل (صلح عن دم عمد أو عوض عتق) وكذا لا يجب في دار ورثت أو تصدق بها (أو وهبت بلا عوض مشروط) وان قبول ببعضها مال لان معنى البيع تابع وأوجبها في حصة المال (أو دار) بيعت بخيار للمائع (فان أسقط الخيار وجبت ان طلب عند سقوط الخيار في الصحيح ولو كان الخيار للمشتري يجب في الحال (أو بيعت) الدار يبيعا (فاسدا ما لم يسقط حق الفسخ) فان سقط حق فسخه (بالبناء) أى بناء المشتري فيها أو بيعه اياها وجبت الشفعة (أو قسمت بين الشركاء) فلا شفعة لجارهم (أو سلمت شفعة ثم ردت بخيار رؤية أو) بخيار (شرط أو) بخيار (عيب بقضاء) راجع للعيب فقط (وتجب لو ردت بلا قضاء أو تقايلا) بعد القبض لانه قبله فسخ من الاصل

باب ما تبطل به الشفعة

(وتبطل بترك طلب الموائبة) فور او قيل أن لا يطلب في مجلس أخير فيه بالبيع وتقدم ترجيحه أو ترك طلب التقرير بأن لم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار (و) تبطل (بالصلح من الشفعة على عوض وعليه رده) وتبطل بتسليمها بعد البيع لا قبله (و) تبطل (بعوت الشفيع لا المشتري) تبطل (بييع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة) علم بالشراء أو لا فلومات أو باع بعد القضاء بها لا تبطل (ولا شفعة ان باع أصيلا كان أو وكيلًا) أو بيع له (وهو الموكل) (أو ضمن الدرك) أى الاستحقاق (عن البائع ومن ابتاع أو ابتيع له فله الشفعة) أى يجب الشفعة للمشتري مطلقا سواء



أن يرد رأس المال إليه  
لأنه بمنزلة الاقالة ولو قال  
أبرأتك عن نصف المسلم فيه  
وجب عليه رد نصف رأس  
المال لأن السلم نوع بيع  
وفي البيع إذا اشترى شيئا  
ثم قال المشتري للبائع قبل  
القبض وهبت لك نصفه  
وقبل البائع يكون اقالة في  
النصف بنصف الثمن

### ﴿ كتاب الاجارة ﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
استأجر غيره لعمل معين بأجر  
معين فلما تم العمل لزمه ثلث  
الاجر (فالجواب) أن هذا  
رجل استأجر ثلاثة نفر لم  
يكونوا شركاء على عمل  
فقبلوا ثم ان واحدا منهم عمل  
الكل فله ثلث الاجر ولا  
شيء للآخرين لأنهم لم  
يكونوا شركاء وكان لكل  
واحد ثلث العمل بثلث الاجر  
فاذا عمل الكل كان متطوعا  
في الثلث فلا يستحق أجرا  
(مسئلة) رجل له قدر نحاس  
أراد أن يذوآجرها وتكون  
مضمونة على المستأجر كيف  
يصنع (فالجواب) أنه يبيع  
نصفها منه بقيمة الكل ويذوآجر  
النصف منه (مسئلة)  
استأجر دابة على أن يركب  
سبع فرامخ بسبعة دراهم  
على أن يعطيه على رأس كل  
فرمخ حقه ومع المستأجر  
ثلاثة دراهم وزن أحدهما  
دراهم والثاني درهمان

اشترى اصالة أو وكالة (وان قيل للشفيع انها بيعت بألف فسلم) الشفعة (ثم علم انها  
بيعت بأقل) منه (أو) بيعت (ببر أو شعير قيمته ألف أو أكثر فله الشفعة) بخلاف ما  
إذا علم انها بيعت بعبد قيمته ألف أو أكثر حيث يصح التسليم كما إذا علم انها بيعت  
بأكثر من ألف (ولو بان انها بيعت بدنانير قيمتها ألف) أو أكثر (فلا شفعة) وان  
كان أقل فهو على شفيعته (وان قيل له ان المشتري فلان فسلم فبان انه غيره فله الشفعة)  
ولو علم ان المشتري هو مع غيره فله أن يأخذ نصيب غيره (وان باعها الأذراعا) أو شبرا  
عرضا أو عام الطول (في جانب الشفيع فلا شفعة له وان ابتاع) منها (سهما بثمن)  
أى بثمن الكل الأدرهما (ثم ابتاع بقيتها بدرهم فالشفعة للجاري في السهم الاول) بما  
اشترى (فقط) أى دون السهام الباقية (وان ابتاعها بثمن ثم دفع) للبائع (ثوبا) عوضا  
(عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب ولا تكره الحيلة لاسقاط الشفعة والركاة) عند أبي  
يوسف وعند محمد تكره ويقتى بقول أبي يوسف في الشفعة وبقول محمد في الركاة  
(وأخذ) الشفيع (حظ البعض بتعدد المشتري) أى إذا اشترى خمسة مثلا دارا من  
رجل فللشفيع أن يأخذ نصيب أحدهم ويترك الباقي أو يأخذ الكل (لا يتعدد  
البائع) أى ان اشترى رجل من خمسة أخذ الشفيع كلها أو تركها وليس له أن  
يأخذ البعض دون البعض (وان اشترى نصف دار غير مقسوم أخذ الشفيع حظ  
المشتري) أى النصف (بقسمته) أى بقسمة المشتري مع البائع في أى جانب كان ان  
شاء أو ترك وليس له نقض القسمة بخلاف ما إذا كان مقسوما ولم يكن بهذا دار  
الشفيع فلا شفعة فيه (وللعبد) المأذون المديون (الأخذ بالشفعة من سيده كعكسه)  
أى إذا باع العبد المديون فلم يولد الشفعة بخلاف ما إذا لم يكن عليه دين مستغرق  
والعبد بائع فانه لا شفعة للمولى أما لو اشترى فلم يولد الشفعة (وصح تسليم الشفعة من  
الأب والوصى) حتى لو اشترى رجل دارا وشفيعها صبي فسلم أبوه أو الوصى صح وليس  
للصبي أن يأخذها إذا بلغ (و) صح تسليم الشفعة من (الوكيل) في مجلس القاضي  
لا في غير

### ﴿ كتاب القسمة ﴾

(هى جمع نصيب شائع في) نصيب (معين و) هى (تشتمل على الافراز) أى التمييز  
(والمبادلة وهو) أى الافراز (الظاهر في المثل) كالمكيلات والموزونات (فيأخذ)  
احد الشريكين (حظه) حال غيبة صاحبه (وهى) أى المبادلة الظاهرة (في غيره) أى  
غير المثل كالحيوانات والعروض (فلا يأخذ) أحدهما نصيبه عند غيبة صاحبه  
(ويجبر) الشريك على القسمة (في متحد الجنس عند طلب أحد الشركاء) القسمة (لا)  
يجبر (في غيره) أى غير متحد الجنس (ونذب) للقاضى (نصب قائم) رزقه من بيت  
المال (ليقسم بلا أجر والا) أى وان لم ينصب قائما رزقه منه (فينصب قائم يقسم)  
بأجر على المتقاسمين (بعدد الرؤس) أى رؤس الجميع وعندهما على قدر الانصاف

(ويجب)

والثالث أربعة كيف

يصنع (فالجواب) أنه يركب  
فرسخا ويعطيه درهما  
وزنه درهم ثم يركب فرسخا  
آخر فاذا تم له فرسخان استرد  
الدرهم الاول ويعطيه  
ما وزنه درهما ثم يركب  
فاذا تم له ثلاثة فراسخ  
أعطاه أيضا ما وزنه  
درهم ثم يركب فاذا تم له  
أربعة فراسخ استرد الدرهم  
الذين وزنه ما ثلثة دراهم  
وأعطاه ما وزنه أربعة  
دراهم ثم يركب فاذا تم له  
خمسة فراسخ أعطاه درهما  
آخر ثم يركب فاذا تم له ستة  
فراسخ أعطاه الدرهم الذي  
وزنه درهما واسترد الذي  
وزنه درهم ثم يركب فاذا تم  
له سبعة فراسخ أعطاه  
الدرهم الذي استرده (مسئلة)  
رجل استأجر دارا سنين  
معلومة ويخاف أن يغدر  
به الآخر فيقر بدين قاذح  
قبل مضي المدة فتتفسخ  
الاجارة كيف يصنع  
(فالجواب) أنه يجعل لكل  
سنة أجرا قليلا ويجعل  
للسنة الأخيرة بقية الاجرة  
وهو معظمها (مسئلة)  
عكس السابق لو خاف  
رب الدار أن يزيد المستأجر  
فتبطل الاجارة كيف  
يصنع (فالجواب) أنه بعكس  
ما تقدم فيجعل معظم الاجرة  
للسنة الاولى وشيئا يسيرا

(ويجب ان يكون) القاسم (عدلا أميناعالما بالقسمة ولا يتعين قاسم واحد) لثلاث  
يتحكم بالزيادة (ولا يشترك القسام) خوف تواطئهم (ولا يقسم العقار بين الورثة  
باقرارهم) انه ميراث لهم من فلان (حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة) وقالوا يقسم  
باعترا فهم (و) يقسم (في المنقول) والعقار المشتري (ودعوى الملك بولهم) دون  
البينة و (لورهناء العقار في أيديهم لم يقسم حتى يبرهنوا أنه لهما ولو) حضر وارثان  
(برهنوا على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب أوصي قسم)  
الدار (ونصب وكيل) يقبض نصيب الغائب (أو وصي يقبض نصيبه) أي الصبي  
ولا بد من اصل البينة على الميراث عنده أيضا خلافا لهما (ولو كانوا) أي الشركاء  
مشتريين (وأقاموا البينة على الشراء) وغاب أحدهم أو كان العقار في يد الوارث  
الغائب (أو الطفل (أو حضر وارث واحد) وبرهن على الموت وعدد الورثة والدار في  
يده ومعهم وارث غائب أوصي (لم يقسم) في المسائل الثلاث (وقسم) المال المشترك  
(بطلب أحدهم لو انتفع كل) منهم (بنصيبه) بعد القسمة (وان تضرر الكل لم يقسم  
الابرضاهم وان انتفع البعض وتضرر البعض لقلة حظه قسم بطلب ذي الكثير فقط)  
أي لا بطلب صاحب القليل في الاصح (ويقسم) القاضى (العروض) حال كونها (من  
جنس واحد) جبرا (ولا يقسم الجنسيتين) بعضهما في بعض لوقوعهما معاوضة لا تعميلا  
فيعتمد التراضي دون الجبر (و) لا (الجواهر) سواء اختلف الجنس أولا كالأرا كانت  
أوصغارا (والرقيق) وعندهما يقسم (و) لا (الحمام والبئر والرحا) وكل ما لا ينتفع به  
بعد القسمة (الابرضاهم) راجع للمسائل الست (دور مشتركة أودار وضيعة أودار  
وحاوت قسم كل) منها (على حدة) مطلقا ولو متلازمة في محلتين أو مصرين وقالوا ان  
كان الكل في مصر واحد فالرأى فيه للقاضى (ويصور القاسم ما يقسمه) على قرطاس  
ليرفعه للقاضى (ويعدله) أي يسويه على سهام القسمة (ويذكره) ليعرف قدره  
(ويقوم البناء ويفرز) أي يميز (كل نصيب بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول  
والثاني والثالث) وهم جرا (ويكتب أسماءهم ويقرع) لتطيب القلوب (فن خرج  
اسمه أولا فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم الثاني) إلى أن ينتهي إلى الاول  
(ولا يدخل في القسمة) لعقار أو منقول (الدراهم الابرضاهم فان قسم) بينهم (ولا حدهم  
مسيل) ما (أو طريق في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف) المسيل أو الطريق  
(عنه) أي عن ملك الآخر (ان أمكن والافسحت القسمة) اجماعا واستوفيت (سفل  
له) أي فوقه (علو) مشتركان (وسفل مجرد) مشترك والعلو آخر (وعلو مجرد)  
مشترك والسفل آخر (قوم كل) ذلك (على حدة وقسم بالقيمة) عند محمد وبه يفتى  
(وتقبل شهادة القاسمين) وان قسم ما بأجر في الاصح (ان اختلفوا) بأن أحد كربع  
الشركاء بعد القسمة استيفاء نصيبه فشهادا بالانستيفاء ولو شهد القاسم الواحد لا تقبل  
بالاجماع (ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شيئا في يد صاحبه) والحال انه (قد أقر)  
المدعى (بالاستيفاء لم يصدق الابنية) أو اقرار الحميم أو نكوله (وان قال استوفيت)

في باقي المدة **مسئلة**  
لو خاف كل واحد من الاجير  
والمستأجر ما ذكرنا كيف  
يصنعان **فالجواب** ان  
يجعل للسنة الاولى شيئا  
كثيرا من الاجرة والسنة  
الاخرة مثله كذا في وسيط  
المحيط

### كتاب العارية والوديعة

(مسئلة ان قيل أى شئ  
استعاره رجل فطلبه المعير  
لم يكن له أخذه **وكان**  
للمستعير منعه منه **فالجواب**  
انه فرس استعاره انسان  
ليغزو عليه فلقبه المعير في  
دار الشرك في موضع لا  
يوجد المركب بالشراء ولا  
بالكراه فليس له ان يسترده  
ولكن يتركه بأجرة المثل  
وكذلك زق الدهن والسفينة  
اذا اراد استردادهما في  
المفازة وفي لجة البحر وكذلك  
في الجارية اذا استعارها  
لترضع ولده وقد ألفها الصبي  
بحيث لا يصبر عنها لان  
المعروف عرفا كالمشروط  
شرطا من العدة وكذا حكم  
المستعار ليرهنه المستعير  
وقد يراد في السؤال نفى  
هذه الصورة كلها ويجاب  
بأنه أرض أجرها المالك  
من شخص ثم أعارها منه  
فان الاعارة تكون فسحا  
للاجارة فاذا زرعه المستعير  
لا يملك المعير أن يسترجعها  
منه لما فيه من الضرر عليه

حقى (و) لكن (أخذت) أنت منى (بعضه) وأنت كشريريكه (صدق خمه بحلفه) أى  
بيمينه (وان لم يقرب بالاستيفاء وادعى ان ذا) أى ما في يد صاحبه (حظه) أى نصيبه (ولم  
يسلم) نصيبى (الى وكذبه شريكه) فى ذلك (تحالفا وفسخت القسمة ولو ظهر غبن فاحش  
فى القسمة) بان كان ما يدعى من الغلط لا يدخل تحت تقويم المقومين (تفسخ) القسمة  
سواء كانت بالقضاء او بالرضا (ولو استحق) بعد القسمة (بعض شائع من حظه)  
كنصف ما فى يده (رجع بقسطه فى حظ شريكه ولا تفسخ القسمة) وقال أبو يوسف  
تنقض وان استحق بعض معين لا تفسخ اجماعا ولو استحق بعض شائع فى الكل  
تفسخ اتفاقا (ولو تهايا فى سكنى دار) واحدة يسكن هذا بعضا وذا بعضا أو هذا شهرا  
وذا شهرا (أو دارين) يسكن كل واحد دارا (أو خدمة عبدا وعبدين أو غلة دار أو  
دارين صح) التهايا فى الوجوه الستة استحسانا اتفاقا (و) لو تهايا (فى غلة عبدا أو  
عبدين أو بغل أو بغلين أو ركوب بغل أو بغلين أو ثمرة شجرة أو ابن غنم لا) يصح فى  
المسائل الثمان

### كتاب المزارعة

(هى عقد على الزرع ببعض الخارج ونصح) عندهما وبه يفتى ولا تصح عند الامام  
(بشرط صلاحية الارض للزراعة وأهلية العاقدين وبيان المدة) التى يتمكن فيها من  
من الزراعة فتفسد بما لا يتمكن فيها منها وبما لا يعيش اليها احدهما غالبا (و) بيان  
(رب البذر وجنسه) لا قدره لعلمه باعلام الارض (و) بيان حظ (الآخر) بشرط  
(التخلية بين الارض والعامل و) بشرط (الشركة فى الخارج) من الارض عند حصوله  
(و) بشرط (ان تكون الارض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر أو تكون الارض  
لواحد والباقي) وهو البذر والعمل والبقر (لآخر أو يكون العمل لواحد والباقي) وهو  
الارض والبذر والبقر (لآخر فان كانت الارض والبقر لواحد والبذر والعامل لآخر  
أو كان البذر لاحدهما والباقي) وهو الارض والعمل والبقر (لآخر أو كان البذر والبقر  
لواحد والباقي) وهو الارض والعامل (لآخر) أو كان البقر لاحدهما والباقي لآخر  
فسدت فى ظاهر الرأية (أو شرط لاحدهما قفرا تاما أو شرط لاحدهما) ما على  
الماذيات (جمع ما ذيان وهو أصغر من النهر) (والسواقي أو) بشرط (ان يرفع رب  
البذر بذره أو ان يرفع الحراج) الموظف لخراج المقامعة (والباقي بينهما فسدت) فى هذه  
المسائل (واذا فسدت فىكون الحراج لرب البذر وللآخر أجرة مثل عمله أو أرضه  
(و) لكن (لم يزد) الاجر (على ما شرط) وعند محمد يجب أجر المثل بالغاما بالغ (فان صحت  
المزارعة) فالحراج على الشرط فان لم يخرج شئ فى الصحبة (فلا شئ للعامل) بخلاف  
ما اذا فسدت المزارعة ولم يخرج الارض شيئا فانه يجب أجر المثل فى الذمة (ومن أبى) من  
العاقدين (عن المضى) على ما التزم من العمل (أجبر) على العمل الا اذا كان عذرا تفسخ  
به الاجارة أو يكون المزارع سارقا يخاف على الزرع منه (الارب البذر) فانه لا يجبر

مسئلة ان قيل أى رجل استعار دابة فان هلكت حالة الاستعمال أو بعده لم يضمن وان هلكت قبل الاستعمال وجب عليه الضمان (فالجواب) ان هذا رجل غصب دابة انسان ثم استعارها منه فالم يستعملها بعد الاستعارة فيده يد غصب كذا فى الحياوى القدسي قلت وانه مشكل لما تقرر ان القبضين اذا تجانسنا ب أحدهما عن الآخر يعنى اذا كانا مضمونين واذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه أقوى القبضين فينوب عن الاضعف قبض المضمون بغيره ينوب عن قبض غير المضمون ولا ينوب عن قبض المضمون بعينه أو بقيمته فينمذ قبض المغصوب مضمون بعينه وهو أقوى من قبض العارية فينوب عنه فيلزم عليه أن يتنفي الضمان قبل الاستعمال وبعده فى حالته فيتنبه له والله أعلم مسئلة ان قيل أى مودع هلكت عنده الوديعة فمكان له ان يرجع على المودع بقيمتها (فالجواب) أن هذا الرجل أودع عنده آخر شيأ مغصوبا فهلك عند المودع واختار المالك تضمين المودع فانه يرجع على المودع الذى

اذا أبى (وتبطل) المزارعة (بموت أحدهما) أى أحد العاقدين لانها جارة واذا احتاج الى بيع الارض وفسخ المزارعة لديون كثيرة لحقته جاز (فان مضت المدة لك فعل المزارع أجره مثل أرضه حتى يدرك) ويحصد (ونفقة الزرع عليهما) هما كاجرا الحصاد وهو قطع الزرع (والرفاع) وهو رفعه الى الجرن (والدياس) وهو أن يوطأ الزرع بقوائم الدواب (والتذرية فان شرطاه) (فسدت) المزارعة

### كتاب المساقاة

دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما وهى كالزراعة حكما وطائفة يمكن هنا يخرج بيان البذر ونحوه (وتصح) المساقاة (فى الشجر طاب) والمراد بها جميع البقول (وأصول الباذنجان) فان دفع بخلافه ثمرة كانت (الثمرة تزيد بالعمل صحت وان انتهت) الثمرة (لا) تصح فانه اذا دفع الزرع وهو بقل جاز وان استحصد وادرك لم يجز (واذا فسدت) للعامل أجر مثله (أى مثل عمله ولم يزد على ما شرط له من الثمر) وتبطل نemat العامل والخارج بسرة تقوم ورثته عليه ان شاؤا حتى يدرك وان رضوان مات رب الارض يقوم العامل كما كان وان كره ورثة رب ماتا فالخيار فى ذلك لورثة العامل (وتفسخ بالعدرك كالزراعة بان يكون رقا) يخاف على الثمر أو الغصن منه (أو مريضا لا يقدر على العمل) دفعا

### كتاب الذبايح

ذبيحة وهى اسم لما يذبح والذبح الاختيارى (قطع الاوداج) وهى عروق ذبح والاضطرارى قطع أى عضو كان من البدن (وحل ذبيحة مسلم وكاتبى) أو ذميا الا اذا سمع منه عند الذبح ذكر المسيح (و) حل ذبيحة (صبي) يعقل ببحر و يقدر (وامرأة واخرس واقلف لا) أى لا تحل ذبيحة (مجوسى ووثنى ذبيحة) (محرم) صيدا ولو ذبحه فى الحل وكذا ما ذبح فى الحرم ولو كان الذابح ترك التسمية عمدا وحل (لو) كان الترك (ناسيا) والمسلم والكاتبى فى تركه (وكره أن يذكر مع اسم الله غيره) كان يقول بسم الله محمد رسول الله ولو واسم فلان حرمت (وان يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان) أو منى بعد الذبح فلا بأس به (وان قال) هذا القول (قبل التسمية والاضجاع راحة) (والذبح) يكون (بين الحلق واللبة) وهو المنحر من الصدر (والذبح) وبحرى الطعام والماء (والحلقوم) كله وسطه وأعلى وأسفله (والودجان) لحم (وقطع الثلاث) منها (كاف) اذ لاكثر حكم الكل وهل يكفى قطع منها خلاف (ولو) كان الذبح (بظفر وقرن وعظم وسن متزوع) ولكن



هو الغاصب بالقيمة (مسئلة)

ان قيل أي مودع لم يغير  
المال الذي استودعه بل  
امتثل فيه أمر المودع  
وفعل به ما أمره بفعله  
ويخسر الوديعة (فالجواب)  
ان هذا رجل أودعه شخص  
مالاً وأمره ان يدفعه بعد  
موته الى شخص مما من  
ورثته فامتثل ذلك بعد  
موته فانه يضمن والله أعلم  
مسئلة ان قيل أي  
رجل ادعى وديعة على آخر  
وصدقه المدعي عليه على ذلك  
ومن يحتاج الى تصديقه ومع  
ذلك يأخذها القاضي  
ويدفعها الى غيره (فالجواب)  
ان هذا رجل مات وترك  
ألف درهم وابنا قال الابن  
هذه وديعة كانت عند أبي  
فلان وجاه فلان يدعي  
ذلك وصدقه غرماء الميت في  
ذلك فان القاضي يقضي  
للغرماء بالألف عن الميت  
قضاء ولا يجعلها للمدعي  
الوديعة لان اقرار الابن  
بالوديعة وتصديق الغرماء  
لم يصح أما الاول فلان احاطة  
الدين بالتركة تمنع ملك  
الورثة فكان اقرار الوارث  
بملك الغير لم يصح وأما اقرار  
الغرماء فلان القاضي لا  
يصدقهم على الميت أن  
يتركه مرتهنا بدينه لكن  
القاضي لو قضى بهاديون  
الغرماء يرجع المدعي

بكره (وايطة) أي قشر قصب (ومرو) وهي حجر رقيق أبيض كالسكين يذبح بها  
(وما أنهر) أي أسأل (الدم الاسناو ظفر اقاثنين) غير منزوعين (ونذب حد الشفرة)  
قبل الاضجاع وكره بعده (وكره النخع) وهو ان يبلغ بالسكين النخاع وهو خيط أبيض  
في جوف عظم الرقبة (و) كره (قطع الرأس والذبح من القفا) اذا بقيت حية حتى  
قطع أكثر العروق والالم تحل لموتها بلا ذكاة (وذبح صيدا ستانس) فلا يحل بذكاة  
الاضطرار (وجرح نعم تو حش أو تردي) أي سقط (في بئر) ووقع العجز عن ذكاة  
الاختيار (وسن نحر الابل وذبح البقر والغنم وكره عكسه) أي ذبح الابل ونحر البقر  
والغنم (و) لكن (حل) والنحر قطع العروق من أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع  
العروق من أعلى العنق تحت اللحية (ولم يتذك جنين بذكاة أمه) مطلقا وقالا اذا  
تم خلقه أكل والا لا

فصل فيما يحل وما لا يحل (لا يؤكل ذوناب) يصيد بنا به نخرج نحو البعير  
(ومحلب) يصيد بمخلبه أي ظفره نخرج نحو الحمامة (من السبع) كالأسد والذئب  
(والطير) كالصقر والعقاب وكل ما لا دم له كالزنبور ونحوه لا يؤكل الا السمك  
والجراد (وحل غراب الزرع) وهو ما لا يأكل الجيف أصلا (لا الأبقع الذي يأكل  
الجيف) وهو الذي فيه سواد وبياض ولا بأس بأكل العفقى في الأصح (و) لا  
(الضبع والضب) والثعلب (و) لا (الزنبور والسحفات) بريّة أو بحرية  
(والحشرات) وهي صغار دواب الارض (و) لا (الجراد اهلية) والوحشي يؤكل (و) لا  
(البغل) الذي أمه حمارة وان كانت أمه بقرة يؤكل بالاجماع (و) لا (الحيل) وعندهما  
تحل وعليه الفتوى (وحل الارنب وذبح ما لا يؤكل لحمه يطهر لحمه) وقيل لا وهو أصح  
ما يفتى به (وجلده الا آدمي والخنزير) كما مر (ولا يؤكل مائ) أي مائ المولود  
والمعاش أما يرى المولود مائ المعاش كبعض الطيور فانه يؤكل ولو متولدا في ماء نجس  
(الا السمك) ولو مجروحاً حال كونه (غير طاف) على وجه الماء وهو الذي مات حتف  
أنفه وكانت بطنه من فوق فلو ظهره من فوق أكل (وحل) السمك (بلاذكاة) كالجراد  
(ولو ذبح شاة) مريضة (فتحركت أو خرج الدم حل والا لا) تحل (ان لم يدر) الذابح  
(حياته) عند الذبح (وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم)

### كتاب الاضحية

(تجب على حرم لم يقيم) بمصر أو قرية فلا تجب على عبد وكافر ومساقر (موسر) يسار  
الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على الظاهر بخلاف الفطرة وان كان للطفل مال فحى  
عنه من ماله وصححه في الهداية وقيل لا وهو أصح ما يفتى به واهب (شاة) أي تجب شاة  
(أو سبع بدنة فجر يوم النحر) وهو العاشر من ذي الحجة (الى آخر أيامه) وهي ثلاثة  
أفضلها أولها (ولا يذبح مصري قبل الصلاة وذبح غيره) قبلها ثم المعتبر مكان الاضحية  
لا مكان المذبح (ويصحى بالجماه) أي التي لا قرن لها وكذا مكسورة القرن والجرباء

فياخذها منهم باقرارهم انها  
له ذكرك ذلك الصدر الشهيد  
في أدب القاضي قال واذا  
عرف الجواب في الوديعة  
فكذلك في الاجارة والمضاربة  
والعارية والرهن قال وهذه  
من عجيب المسائل ولم تعرف  
الامن قبل صاحب الكتاب  
يعني الخصاص رحمه الله  
تعالى (مسئلة) ان قيل أي  
رجلين أو دعار جلا ألقا  
ادعى أحدهما استهلاكها  
وقال الآخر لم أدر أمرها  
(فالجواب) يسقط حق  
المدعى الاستهلاك على  
الابن لانه أبرأ الاب فيها  
حيث زعم انه مات وتركها  
قائمة بعينها فاستهلكها ابنه  
ولا يصدق على الابن وأما  
الآخر فله خمس مائة درهم في  
مال الاب لا يشركه فيها  
صاحبه

لومعينة ولم يتلف جلد ها (والحمى والثولاه) وهي المجنونة لومعينة تعتلق (لا بالعجاء  
والعوراء والجفاء) أي المهزولة (والعرجاء) أي التي لا تمشي الى المذبح (ومقطوع  
أكثر الاذن والذنب والعين) أي ذاهب أكثر ضوء العين (أو) أكثر (الالية) لان  
لاكثر - كم الكل بقاء وذاها بافيك في بقاء الاكثر وعليه الفتوى (والافحية من الابل  
والبقرة والغنم) فيكره ذبح الديك والدجاجة تشبها بالمفحى (وجازالثنى من الكل) وهو  
من الضأن والمعز ما طعن في السنة الثانية ومن البقر والجاموس ما طعن في الثالثة  
ومن الابل ما طعن في السادسة (و) جاز (الجذع من الضأن) وهو الذي أتى عليه  
أكثر الحول عند الأكثر (وان) اشترى سبعة بدنة ليضحوها بها ثم (مات أحد السبعة  
قبل النحر وقالت الورثة) وهم كبار (اذبحوها عنه وعنهكم) فذبحوها (صح)  
استحسنانا ولو ذبحوها بغير اذن الورثة لا تجزئهم - ولو كان أحد الشركاء صبيًا ومفحى  
عنه أبوه جاز (وان كان شريك الستة) وفي بعض النسخ شريك السبعة أي أحد  
السبعة (نصرانيا أو مریدا اللهم لم يجز عن واحد منهم ويا كل) المفحى (من لحم الافحية  
ويؤكل) بضم الياء وكسر الكاف (غنيا وفقيرا ويذبح ونذبح أن لا ينقص الصدقة  
من الثلث) ونذبح ترك التصديق لذي عيال توسعة عليهم (ويتصدق بجلدها أو يعمل  
منه نحو جراب وغربال) وقربة ونحوه ولا يعطى أجر الجزار من الافحية وان تصدق  
عليه جاز (ونذبح أن يذبح بيده ان علم) المفحى (ذلك) والا فلا فضل أن يشهد بها  
(وكره ذبح الكتابي) وأما ذبح الجوسي فيحرمها (ولو غلطوا وذبح كل أضحية صاحبه  
صح) عنهما (ولا يضمنان) استحسنانا

### كتاب الكراهية

(المكروه) تحريما (الى الحرام أقرب) عندهما (ونص محمدان كل مكروه حرام) وأما  
المكروه تنزيها فالحل أقرب اتفاقا

(فصل في الاكل والشرب) وغيرهما اعلم ان الاكل والشرب لدفع الهلاك فرض  
ولو من ميتة أو مال الغير وان ضمنه (وكره) تحريما (لبن الاتان) الاهلية ولجها وبول  
الابل (و) كره (الأسكل) والشرب والادهان والتطيب من اناه ذهب وفضة  
والا كتحال عيلاهما والا كل بلعقتهم ما ونحو ذلك أمالوا أدخل يده وأخذته ثم استعمله  
لا يكره وكذا لو قتل الطعام من آتية الذهب والفضة الى موضع آخر ثم أكله وقوله  
(للرجل والمرأة) راجع للجميع (لا) يكره (من رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل  
الشرب) للرجل والمرأة (من اناه) خشب ونحوه (مفضض) والكوب على سرج  
مفضض) وكذا المفضض من اللجام والركاب وكذا ما ضرب بذهب أو فضة أو جعل في  
نصل سيف أو سكين أو مقبضهما ولم يضع يده عليه (والجلوس على كرمي مفضض  
و) لكن (يتقى) أي يجتنب (موضع الفضة) بضم قيل ويدو جلوس على سرج ونحوه  
(ويقبل قول السكاكر) ولو محجوسا في الحل والحرم (الحاصلين في ضمن المعاملات

### كتاب المكاتب

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
كاتب عبده ونقضه الاجانب  
(فالجواب) انه كاتب عبدا  
عليه دين فنقض الغرماء  
الكتابية (مسئلة) ان قيل  
أي رجل كاتب عبده أو  
دبره ثم باعه بدون عجز وصح  
البيع (فالجواب) ان هذا  
رجل كاتب عبده حرييا  
في دار الحرب ثم أخرجه الى  
دار الاسلام جازله أن يبيعه  
لان الذي فعله في دار الحرب  
باطل وجواب آخر وهو

أن يقال ان المدبر لحق بدار  
الحرب مرتد ان سعيده  
أمره فليكه وباعه وضع  
البيع والله أعلم

### كتاب المأذون

(مسئلة) ان قيل أى عبد  
رأه سيده يبيع ويشترى  
وأقره على ذلك ولم يمنعه ولا  
يكون مأذونا من ذلك  
(فالجواب) انه عبد القاضى  
اذا رآه سيده يبيع ويشترى  
لا يكون ذلك اذا والله أعلم

### كتاب الغصب

(مسئلة) ان قيل رجل  
استهلك شيئا فلزمه ضمان  
شئين (فالجواب) ان هذا  
رجل استهلك مصراعاً من  
مصراهي باب أو نعلان من  
اثنين فانه يضمن مصراعين  
ونعلين (مسئلة) ان قيل  
أى رجل غصب شيئاً فرد  
على المغصوب منه كما أخذه  
ولا يبرأ من الضمان  
(فالجواب) انه غصب من  
صبي لا يعقل الاخذ والرد  
ثم رد عليه فانه لا يبرأ  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
غصب من آخر شيئاً فكان  
للمغصوب منه أن يضمن  
آخر أجنياً من الغاصب  
ليس بينه وبينه كفالة ولا  
نوع منها (فالجواب) ان  
هذا رجل غصب من انسان  
شيئاً ثم ان رجلاً آخر أجنياً  
أتلف العين المغصوبة فاختر  
المغصوب منه تضمين

حتى لو قال اشترى اللحم من كتابي حل أكله ولو قال اشترى به من مجوسى حرم  
(و) يقبل قول (المملوك) ولو أننى (والصبي في الهدية و) فى (الاذن) فى التجارة سواء  
أخبر بأهده المولى غيره أو نفسه (و) يقبل قول (الفاسق) ولو أننى أو رقيقاً أو كافراً  
(فى المعاملات) وهى ما يكون فيما بين العباد كالأول ونحوها (لا فى الديانات)  
وهى ما يكون بين العبد والرب كالأخبار بحل الطعام وحرمة وطهارة الماء ونجاسته  
(ومن دعى الى وليمة وثمة) أى هناك (لعب وغناه) حدثاً بعد حضوره فى ذلك المكان  
لا على المائدة (يقعدوياً كل) ولو كان عليها يخرج ويعرض ان كان مقتدى به ولم  
يقدر على المنع

فصل فى اللبس وغيره (حرم للرجل) أى عليه (لا للمرأة لبس الحرير) والديباج ولو  
بجائز أو فى الحرب وعن الامام انه انما يحرم اذا مس الجلد قال فى القنية وهى رخصة  
عظيمة فيما عمت به البلوى (الا قدر أربعة أصابع) من أصابع عمر رضى الله عنه  
وذلك قدر شبر والنسوج بذهب يحل اذا كان مقدار أربعة أصابع والا لا (وحل توسده  
وافتراشه) أى جعله وسادة وفراشاً خلافاً لهما (و) حل (لبس ماسداه حرير ولحمته  
خزاً وقطن) فى الحرب وغيره (وعكسه حل فى الحرب فقط) أى لا فى غيره (ولا يتحلى  
الرجل بالذهب والفضة الا بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة) والسنة أن  
يكون الخاتم قدر مثقال فادونه (والافضل لغير السلطان و) لغير (القاضى ترك  
التختم) ويلحق بالسلطان الامير حموى (وحرم التختم بالجحر) يشبأ وغيره وقال  
السرخسى لا بأس باليشب كالعقيق وهو الاصح (والحديد والصفير) والرصاص  
والقزدير سواء تختم به رجل أو امرأة (والذهب) والعبرة بالحلقة لا بالفص (وحل مسهار  
الذهب) وهو (الذى يجعل فى حجر الفص) أى ثقبه (و) حل (شد السن بالفضة) اذا  
تحرك (لا بالذهب) وقال محمد لا بأس بالذهب أيضاً (وكره لباس ذهب وحرير صيبا  
لا) تكبره (الخرقة لوضوه أو مخاط) أو عرق أو الحاجة ولوللتكبر تكبره (و) لا (الزخم)  
وهو خيط يعقد على الاصابع لتذكرا لشيء والحاصل ان ما فعل تكبراً كره وما فعل  
لحاجة لا

فصل فى النظر والمس وغيرهما (لا ينظر الى غير وجه الحرة) الاجنبية (وكفيها)  
قيل وقدميها وقيل وذراعيها اذا أجرت نفسها للخبز هذا اذا أمن شهوته والاحرم ويحرم  
مس هذه الاعضاء (ولا ينظر من اشتبه الى وجهها الا الحاكم والشاهد) اذا أراد  
الحكم والشهادة عليها لا لتحمل فى الاصح وكذا امر يدنسها ولو عن شهوة بنية  
السنة لا قضاء الشهوة (وينظر الطبيب الى موضع مرضها) فقط وكذا انظر قابلة  
وختان يكون بقدر الضرورة فقط (وينظر الرجل الى) كل بدن (الرجل الا العورة)  
وهى ما بين مرتة حتى يجاوز ركبته والسرة ليست بعورة والركبة عورة وما يباح  
النظر اليه من الرجل يباح مسه (و) تنظر (المرأة) المسلمة (للمرأة والرجل كالرجل  
للرجل) أى كنظر الرجل للرجل فلا تنظر المرأة الى ما بين سرة المرأة ان أمنت الشهوة

المثلف (مسئلة) ان قيل أى  
مودع هلكت عنده الوديعة  
من غير تفريط منه ولا تعد  
ويتقرر عليه الضمان للمالك  
الوديعة (فالجواب) انه  
مودع الغاصب اذا هلك  
عنده المقصوب فللمالك أن  
يضمنه ويرجع هو على  
الغاصب (مسئلة) ان قيل  
أى رجل غصب حيوانا  
واتلفه يضمنه وشيا آخر  
معه والحال انه لم يحصل فيه  
زيادة متصلة ولا منفصلة  
(فالجواب) انه رجل غصب  
عجلا واتلفه حتى يبس لبن  
أمه ضمن العجل وما نقص  
من البقرة والله أعلم

### كتاب الشفعة

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
اشترى دارا وسلم له الشفع  
شفعتها ولا يسقط حقه من  
الشفعة (فالجواب) ان هذا  
المشتري كان مشتريا لغيره  
بالوكالة وهو انما رضى  
بالتسليم له لا للوكل فهو  
باق على شفעתه (مسئلة)  
ان قيل أى رجل اشترى  
دارا فثبتت الشفعة في ثلثها  
فقط (فالجواب) انه اشترى  
من ثلاثة واحد بعد واحد  
فللجار ان يأخذ الثلث الاول  
دون الثلثين لانه لما اشترى  
كان شريكا فلا شفعة فيهما  
من العدة (مسئلة) أى رجل  
يدهى رقبة الدار المبيعة  
ويخاف لو ادعى الرقبة تبطل

والالا والذمية كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلمة (وينظر الرجل الى  
فرج أمته و) فرج (زوجته) وسائر بدنهما وكذا تنظر المرأة والامة الى زوجها  
ومولاها (و) ينظر الرجل الى (وجه محرمه ورأسها وصدرها وساقيها وعصديها) ينظر  
الى ظهرها وبطنها ونحوها ويس (من محرمه) (ما حل النظر اليه) وانما يباح النظر  
والمس اذا أمن الشهوة على نفسه وعليها ويحل له الخلوة والسفر بهن (وأمة غيره  
كمحرمه وله مس ذلك) الموضع الذي يحل النظر اليه (ان أراد الشراء وان اشتبهى)  
والمدبرة وأم الولد كالامة (ولا تعرض الامة اذا بلغت) حد الشهوة ومنه يعلم حكم البالغة  
بالاولى (في ازار واحد) والمراد به ما يستمر بين السرة والركبة (والخصي والمحبوب)  
جف ماؤه أولا في الاصح (والخنث كالعجل) في النظر الى الاجنبية (وعبدها  
كالاجنبي) فلا ينظر الا الى وجهها وكفيها لكن يدخل عليها بلا اذنها اجماعا  
ولا يسافر بها اجماعا (ويعزل) الواطى ماؤه (عن أمته بلا اذنها) ان شاء (وعن  
زوجته) الحرة (بأذنها) ان شاء ولو كان تحتها أمة لغيره فلا اذن الى مولاها وقالوا لا اليها  
(فصل في الاستبراء وغيره) استبراء الجارية طلب براءة رحمها من الحمل (من ملك  
أمة) أى استمتع أمة بشراء أو هبة أو نحو ذلك فخرج شراء الزوجة (حرم عليه وطؤها  
ولمسها والنظر الى فرجها بشهوة حتى تستبرا) سواء تيقن بفراغ رحمها بان يكون  
مالكها امرأة أو صبيبا أو تكون الجارية بكرا أو نحوها أو لم يتيقن ثم الاستبراء في الحامل  
بوضع الحمل وفي ذوات الحيض بحيضة وفي من لا تحيض لصغر ونحوه بشهر ولا يكتفى  
بالحيضة التي اشترى فيها في اثنتا عشر يوما لا بالتى حاضتها بعد الشراء ونحوه قبل القبض ولا  
بالولادة الحاصلة بعده قبل القبض وجوز أبو يوسف الحيلة لاسقاطها ومنعه محمد (له  
أمتان أختان) المراد انهما لا يجتمعان نسكا كانتا أختين أم لا (قبلهما) المولى  
أولسهما (بشهوة) أو وطئهما فلو قبل احدهما حل له وطئها دون الاخرى (حرم)  
عليه (وطء واحدة منهما) لا على التعيين (ودواعيه) أى الوطء كالمس والقبلة (حتى  
يحرم فرج الاخرى بذلك أو نسكاح) صحيح حتى لو زوج احدهما نسكا فاسدا لا يباح  
له وطء الاخرى الا أن يدخل بها الزوج (أو عتق) أو كتابة لارهن أو اجارة أو تدبير  
(وكره تقبيل الرجل فم الرجل ويده وشيئا منه مطلقا وكذا تقبيل المرأة المرأة) وهذا الوعد  
شهوة اما على وجه البر فحائز عند الكل ورخص البعض تقبيل يد العالم والمتورع  
على سبيل البركة (و) كره (معانقته في ازار واحد) وقال أبو يوسف لا بأس بالتقبيل  
والمعانقة في ازار واحد (ولو كان عليه قبص) أو جبة (جاز) بلا كراهة (كالمصافحة)  
وفي القنية السنة في المصافحة أن تكون بكتا يديه

(فصل في البيع \* كره بيع العذرة) الخالصة وهي ربيع الآدمي (لا) يكره بيع  
(السرقيين) وهو الزبل والروث ولو كانت العذرة مختلطة بتراب أو رماد غالب عليها  
يجوز بيعها والانتفاع بها في الصحيح (و) يجوز (له شراء أمة) يز يد قال بكر وكافى زيد  
بيعهما اذا كان البائع ثقة فان كان غير ثقة أو كبر رأيه انه صادق فكذلك والا لا



تبطل دعواه في الرقبة كيف يصنع (فالجواب) انه يقول ان هذه داري وأنا ادعي رقبتها فان لم تصل الى فاناعلى شفعتي لان الجملة كلام واحد كذا في العدة (مسئلة) در جل اراد ان يشتري سهما من مائة سهم بثمان كثير والباقي بثمان قليل لدفع الشفعة وهو يخاف ان لا يبيع الباقي بثمان قليل كيف يصنع (فالجواب) انه يشتري السهم الواحد بخيار ثلاثة أيام

### كتاب العسقة

(مسئلة) ان قيل جماعة مشتركون في ملك يمكن قسمته ولا يملك أحد منهم قسمته لا جبرا ولا اختيارا على أن لو اتفقوا على ذلك وقسموه لا يقبل منهم (فالجواب) ان هذا الملك المشترك فيه سكة غير نافذة ذكر في نوادر ابن رستم عن أبي حنيفة رضي الله عنه انه ليس لهم ان يقسموها وان أجمعوا على ذلك لان الطريق الاعظم اذا كثرت فيه الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام

### كتاب الاضحية والصيد والذبايح

(مسئلة) ان قيل ما الحكم في أربعة اشتر وأربعة

وهذا الوالبائع حرافلو عبدا أو أمة لم يحل الشراء قبل السؤال مطلقا (و) كره (الدين) المسلم (أخذ) بدل دينه من ثمن (خرباعها مسلم) اذا علم به (لا) أي لا يكره أخذ دينه من ثمن خرباعها (كافرو) كره (احتسار قوت الأدمي وقوت ال) في بلد يضر باهله) فان لم يضر لم يكره ومثله تلقى الجلب (لا) يكره احتسار (غلة ضيعته وما جلبه من) بلد (آخر) خلا فالأبي يوسف وعن محمدان كان يجلب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسع السلطان) لا في الغلا ولا في الرخص (الأن) يتحكم (يتعدى) ويتجاوز (أرباب الطعام عن القيمة تعديا فاحدا) فيسعر بمشورة أهل الرأي (وجاز يبيع العصير من خمار) وكره عند بعض العلماء (و) جاز (أجارة بيت ليتخذ بيت نار أو بيعة) وهي معبد النصارى (أو كنيسة) وهي معبد اليهود (أو يباع فيه خمر بالسواد) من المصر راجع للأربعة الأخيرة وقال لا ينبغي أن يؤجره لشيء من ذلك ثم قالوا هذا في سواد الكوفة أما في سواد بلادنا فلا يمكن فيها كمالا يكون في الامصار مطلقا وهو الصحيح (و) جاز (حمل خمر لذي باجر) ويطيب له أجره وعندهما يكره (و) جاز (بيع بناء بيوت مكة) بالاجماع (و) جاز يبيع (أرضها) عندهما وبه يفتى (و) جاز (تعشير المصحف) وهو أن يجعل على كل عشر آيات علامة (ونقطه) أي اظهار اعرابه لان به يحصل الرفق جدا خصوصا للأحجم فيستحسن (و) جاز (تحليته) بعماء الذهب والفضة واللازور ودونحوها (وجاز دخول ذمي مسجدا) سواء كان حراما أو غيره (و) جاز (عيادته) أي عيادة المسلم الذي ولا بأس بعيادة الفاسق (و) جاز (خصاء البهائم) دون الآدميين ولا بأس بكى الأغنام واخصائهم واخصاء الهرة ولا بأس بكى الصبيان اذا كان لدا (و) جاز (انزاع الحمر على الخيل وقبول هدية العبد التاجر واجابة دعوته واستعارة دابته) استحسننا (وكره كسوته) أي تمليك العبد التاجر (الثوب) (و) كره (هديته النقيدين) كره (استخدام الحمصي) ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرير لوسنه خمسة عشر (و) كره (الدعاء) بأن يقول أسألك (بمعد العزمين عرشك) ولو بتقديم العين وعن أبي يوسف لا بأس به والاحوط الامتناع (و) بأن يقول (بحق فلان) وبحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت والمشعر الحرام لانه لاحق للخلق على الخالق (و) كره (اللعب بالنرد والشطرنج) وأباح أبو يوسف الشطرنج وهذا اذا لم يداوم ولم يقامر ولم يخل بواجب والاحرام بالاجماع (و) كره (كل هو) (و) كره (جعل الراية) وهو طوق حديد له سهار عظيم (في عنق العبد) يمنعه الا باق وفي زماننا لا بأس به لغلبة الا باق وهو المختار (وحل قيده) أي العبد (و) حل (الحقبة) بمباح للرجل والمرأة للتداوى من مرض أو هزال فاحش ولا تجوز بحرم كالنحر ونحوها الا لضرورة (و) حل (رزق القاضي من بيت المال) بقدر ما يكفيه وأهله ولو غنيا في الاصح لو حلالا لجمع بحق بلا شرط والالم يحل (و) حل (سفر الامة وأم الولد) والمكاتبة (بلا محرم) قالوا هذا في زمانهم أما في زماننا فلا وعليه الفتوى (و) حل (شراء ما لا بد له من غيره وبيعه) أي يبيع ما لا بد له من غيره (للم والام

اغنام للاضحية لونها

وجنسيتهما وحليتهما واحدة

وحبسوها في بيت فلما

أصبحوا وجدوا واحدة منها

ميتة (فالجواب) انها تباع

هذه الاغنام ثم يضم ثمن

هذه الميتة الى اثمنها

ويشترى أربعة اغنام ثم

يوكل كل واحد منهم صاحبة

ببيع واحدة منها حتى انه

ان كانت شاته فقد ذبحها

وان كانت شاة صاحبه فقد

ذبحها بامرء حتى تجوز

الاضحية من حيرة الفقهاء

وفي هذا نظر من جهة ضم

ثمن الميتة لكن رأيت في

العدة أن يباع الثلاث

ويشترى بثمنها أربع ثم

يوكل كل صاحبه بالذبح

وهذا مستقيم حسن والله

أعلم (مسئلة) ان قيل أي

رجال ملكوا ثلاث شياه

للذبح بعينها فصار بعضها

لمت المال ووجب التصديق

بالباقى (فالجواب) ان هؤلاء

ثلاثة اشتروا ثلاث شياه

ثم اختصموا وقالوا ان هاتين

الشاتين ليستا لنا وادعى

كل واحد الشاة الثالثة قال

الشيخ الامام محمد بن الفضل

تصرف الشاتان الى بيت المال

والثالثة تباع ويتصدق

بثمنها كذا في الظهيرية

(مسئلة) ان قيل أي موثر

يجب عليه شاة واحدة في

الاضحية وأي معسر يجب

والملتقطو) كان الصغير (في حجرهم) أي في كفهم والالا (وتوجره أمة فقط) أي دون  
العم والملتقط سواء كان في حجرها أولا

### كتاب احياء الموات

(هي أرض تعذر زرعها لانقطاع الماء عنها أو لغلبته عليها) ونحو ذلك مما يمنع الزراعة  
(غير مملوكة) لم أؤذى فلو مملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مال كها فهي لقطة  
يتصرف فيها الامام ولو ظهر مال كها ترد اليه ويضمن نقصانها ان نقصت بالزرع (بعيدة  
من العامر) بحيث اذ وقف انسان من أقصى العامر فصاح لم يسمع الصوت منه وهو  
المختار (ومن احياء) أي جعله صالحا للزراعة (بإذن الامام ملكه) وبغير إذنه لا  
ملكه وقال لا يملكه ولو لمحي ذميا شرط الاذن اتفاقا ولو مستأمن لم يملكه اتفاقا (وان  
حجر) الارض أي منع غيره منها بوضع علامة من حجر وغيره (لا) يملكه لملكه هو أولى  
بها فلا تؤخذ منه الى ثلاث سنين فاذا لم يعمرها أخذها الامام منه ودفعها الى غيره (ولا  
يجوز احياء ما قرب من العامر) فيترك مرعى لاهل القرية ومطرحا لخصائدهم (ومن  
حفر بئر في) أرض (موات) بإذن الامام عنده ومطلقا عندها (فله حريمها أربعون  
ذراعا من كل جانب) منه سواء كان للعطن وهي التي ينزع الماء منها باليد أو للناضح  
وهي التي ينزع الماء منها بالبعير (وحريم العين خمسمائة) ذراعا من كل جانب وهو  
الاصح والذراع ست قبضات وقيل ان التقدير في البئر والعين بما ذكر في أرضهم  
لصلايتها وفي أراضيها تراذلها وتها (فن حفر في حريمها منع منه) فان حفر فلاول ردمه  
أو تضمينه (وللقناة) هي مجرى الماء تحت الارض (حريم بقدر ما يصلحه) لالقاء الطين  
ونحوه ولو ظهر الماء فكالعين (وما عدل عنه الفرات) أي ماؤه (ولم يحتمل عوده اليه  
فهو موات) اذا لم يكن حريم العامر (وان احتسمل) عوده اليه (لا) يكون مواتا (ولا  
حريم للنهر) الذي في ملك الغير الا بمرهان وقال له مسنة لمشيه والقاء طينه وهو أرفق  
(مسائل الشرب) بالكسر (هو نصيب الماء) ليسقى المزارع والدواب (الانهار العظام  
كدجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة (وجيحون) نهر خوارزم (وسيحون) نهر  
الترك والنيل نهر مصر (غير مملوكة) لاحد (و) يجوز (لكل أن يسقى أرضه) ودوابه  
بماثله (و) أن (يتوضأ به ويشربه وينصب الرحي عليه) أي اذا كان في أرضه ولو في  
أرض غيره لم يجز (ويكرى) أي يشق (منها نهر الى أرضه) ليسقيها (ان لم يضر  
بالعامرة) وان أضر بهم لم يجز (وفي الانهار المملوكة والآبار) المملوكة (والحياض)  
المملوكة يجوز (لكل شربه وسقى دابته لأرضه وان خيف تخريب النهر) المملوك  
(لكثرة البقور يمنع) منه (و) الماء (المحرز في الكوز والجلب) بضم الجيم وهو الصهر يجر  
وفي بعض النسخ بالحاء المهملة وهي الحابية ونحوها (لا ينتفع به) ولو قليلا (الا بإذن  
صاحبه وكرى) أي حفر (نهر غير مملوك) واصلاح مسناته يكون (من بيت المال)  
على السلطان ان احتاج اليه (فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كريبه) الا أنه يخرج

له من كان يطيقه ويجعل مؤنته على الاغنياء الذين لا يطيقون بأنفسهم كما في تجهيز الجيوش (وكرى ما) أى نهر (هو ملوك) يكون (على أهله) دون بيت المال (ويجبر الآبى) أى الممتنع منهم (على كرىه) سواء كان خاصاً أو عاماً (ومؤنة كرى النهر المشترك) يكون (عليهم من أعلاه فان جاوز) الكرى (أرض رجل برى) وبه يفتى وقالوا عليهم من أوله الى آخره بالخصص (ولا كرى على أهل الشفعة) فى الأرض الملوكة وهم الذين يشربون بشفاهم ويسقون دوابهم (ويصح دعوى الشرب بغير أرض) استحساناً (نهر بين قوم) ولهم عليه أراض (اختصموا فى الشرب فهو بينهم على قدر أراضهم فى الصحح) وليس لاحد منهم أن يشق منه نهراً أو ينصب عليه رعى (الارضاهم الارضى وضع فى ملكه ولا يضر بنهر ولا بعماء) (أود اليه) وهى الناعورة (أو حسراً) أو قنطرة (أو يوسع فم النهر أو يقسم بالأيام وقد وقعت القسمة بالكوى) وهى مداخل الماء الى المزارع والجداول (أو يسوق شربه الى أرض له أخرى ليس لها فيه) أى النهر (شرب بلارضاهم) متعلق بالجميع ولهم نقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم (ويورث الشرب ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع ولا يوهب) ولا يؤثر ولا يتصدق به ولا يصلح بدل خلع وصلح عن دم عمد ومهر نكاح وان صحت هذه العقود (ولو ملأ أرض ماء فنزلت أرض جاره أو غرقت لم يضمن) وهذا اذا سقاها سقياً تحتمله أرضه عادة والا ضمن وعليه الفتوى

### ✽ كتاب الاشربة ✽

(الشراب ما يسكر والمحرم منها أربعة) الاول (الخمر وهى التى من ماء العنب اذا غلا) غلياناً كاملاً بأن صار أسفله أعلاه (واشتد) أى صار صالحاً للسكر (وقذف بالزبد) أى رعى الرغوة ولم يشترط اذقفه وهو الاظهر مواهب (وحرم قليلها وكثيرها) وحرمها العينها ويحرم من شرب منها ولو قليلاً وان لم يسكر ويحرم الانتفاع بها ولو لسقى دواب أو طين أو نظراً لتلهى ونحو ذلك ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ فيها (و) الثانى (الطلا وهو العصير) أى التى من ماء العنب (ان طبع حتى ذهب أقل من ثلثيه) وصار مسكراً ويسمى الباذق ومنه المنصف وهو الذى طبع حتى ذهب نصفه (و) الثالث (السكر) بفتح التين (وهو الذى من ماء الرطب) اذا صار مسكراً (و) الرابع (نقيع الزبيب وهو الذى من ماء الزبيب والسكر) أى الثلاثة الاخيرة (حرام اذا غلا واشتد) لكن (حرمته دون حرمة الخمر فلا يكفر مستحلها) ولكنه يضل (بخلاف الخمر) فانه يكفر مستحلها وجاز بيع غير الخمر منها ولا يجب الحد بشربها ما لم يسكر ونجاستها خفيفة فى رواية وغليظة فى أخرى وفى التنوير أن نجاسة الطلا كالخمر (والحلال منها أربعة) الاول (نبيذ القرو) نبيذ (الزبيب ان طبع) كل منهما على حدة (أدنى طمجة وان اشتد اذا شرب ما لم يسكر بالاهو) لا (طرب) وعند محمد حرام ولو بالاهو والطرب حرام بالاتفاق (و) الثانى (الحليطان) وهو أن يجمع بين ماء الترو ماء الزبيب ويطبخ

عليه شاتان (فالجواب) ان هذا الفقير اشترى شاة للاضحية ومرفت أو ضلت فاشترى بدلها ثم وجدها فى أيام النحر كان عليه ذبحها وهذا لان الرجوع على المعين بشرائه بنية الاضحية فتعينت كل واحدة منهما والموسر يجب عليه ابتداء بالتبرع لا بالشراء فلم يتعين به فيجزيه (مسئلة) ان قيل أى ذبيحة ذبحها مسلم عاقل وسمى ولا يحل أكلها (فالجواب) انه رجل لم يرد بالتسمية الذبيحة لا تحل كما اذا قال الله اكبر ولم يرد به افتتاح الصلاة لا يكون شارعاً فى الصلاة ولو كان مستقبلاً القبلة كامل الطهارة وقد مرت (مسئلة) ان قيل أى ظبي ذكاه شخص فى البر بسهم وسمى فما لم يصب مذبحه لا يحل أكله (فالجواب) انه ظبي تأنس ثم خرج الى البرية فما لم يصب السهم مذبحه لا يحل (مسئلة) ان قيل أى رجل ذبح شاة لانسان صحبة لعله بها ولا اشراف على موت بغير اذنه تعدى ولا يضمن شيئاً (فالجواب) انه رجل ذبح أضحية انسان فى يومها لا يضمن استحساناً وجازت عن الاضحية (ويجاب) أيضاً بانها شاة

قصاب كان قد شدد رجلها  
للذبح فذبحها انسان بغير  
اذنه لا يضمن

### ﴿ كتاب الكراهة ﴾

(مسئلة) ان قيل أى انا  
طاهر من غير التقدين ولا هو  
مغصوب ولا ملوك للغير لا  
يجوز استعماله (فالجواب)  
انه المتخذ من أجزاء آدمي  
من شعر أو من غيره وحرمة  
استعماله لكرامة آدمي  
لأنجاسته (مسئلة) ان قيل  
أى شئ نهى عنه في المساجد  
لاشتمال فعله على معنى  
يقتضى الاخلال بتعظيمها  
ويجوز فعله في المسجد  
الحرام (فالجواب) انه  
تعريف اللقطة (مسئلة)  
ان قيل أى حيوان مأكول  
ملكه انسان مسلم ما كان  
محميا وذبحه ذبحا صحيحا  
ولا يحمل له ولا لغيره اكله  
(فالجواب) انه الحلال من  
الحيوانات المأكولة اذا تغير  
لحمها بأكل النجاسة  
(مسئلة) ان قيل أى انا  
مباح الاستعمال طاهر  
بكره الوضوء منه (فالجواب)  
انه انا خص الانسان به  
نفسه بتوضأه دون غيره  
من البرازية (مسئلة) ان  
قيل أى مكان من المسجد  
يكره للمسلم الجلوس فيه  
(فالجواب) انه المكان الذى  
يعينه الانسان لنفسه فيه  
ذكره في البرازية (مسئلة)

ويترك الى أن يغلى ويستدحبل بلاهو (و) الثالث (نينذ العسل والتين والبر والشعير  
والذرة طبع أولاً) اذا كان من غير لحو وطرب في ظاهر الزاوية وفي التنوير وشرحه  
وحرم محمد الاشرية المتخذة من العسل والتين ونحوهما مطلقا قليلا وكثيرا وبه يفتي  
(و) الرابع (المثلث العنبي) وهو حلال اذا غلا واشتد وسكن من الغليان وهو الذى  
ذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه وعند محمد قليله وكثيره حرام (وحل الانتباز) أى اتخاذ  
النينذ (في الدباء) وهى القرع (والحنتم) وهى جرار حمر وقيل خضر (والمزفت) المظلى  
بالزفت (والنقير) الخشبة المنقورة وما ورد من النهى نسخ (و) حل (خل الخمر سواء  
خلت) بالقاء شئ فيها (أو تخللت) بنفسها (وكره شرب دردى الخمر والامتشاط به)  
والانتفاع به (و) لكن (لا يحد شاربه بلاسكر) ويحرم أكل البنج والخشيشة  
والاقبيون لكن دون حرمة الخمر ولا يحد من أكل شيأ منها وان سكر بل يعزر

### ﴿ كتاب الصيد ﴾

(هو الاصطياد ويحل بالكلب المعلم والفهد) ونحوه (والبازي وسائر الجوارح المعلمة)  
كالشاهين والباشق والصقرا والخزير لنجاسة عينه (ولا بد من التعليم) فيها (وذا بترك  
الاكل ثلاثاً) من المرات (في الكلب) ونحوه (و) ذا (بالرجوع) والاجابة (اذا دعوته في  
البازي) ونحوه (و) لا بد (من التسمية عند الارسال) ولو تقديراً كفى النامى (و) لا  
بد (من الجرح فى أى موضع كان) من الصيد على الظاهر وبه يفتي (فان) أرسله  
بعد التسمية فاخذه وجرحه ثم مات (أو أكل منه البازي اكل) الباقي والقياس أن لا  
يؤكل (وان أكل) منه (الكلب أو الفهد لا) يؤكل الباقي ولو شرب الكلب من دم  
الصيد اكل (وان أدركه) المرسل (حيا) بحياة فوق حياة المذبوح (ذكاه) وجوبا  
(وان لم يذكه حتى مات) سواء تمكن من ذبحه أولا (أو خنقه الكلب ولم يجرحه) سواء  
كسر منه عضواً لا (أو شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكره الله  
عليه) حال كونه (عمداً حرم) في المسائل الخمس ولورد الصيد عليه الكلب الثانى ولم  
يجرح معه ومات بجرح الاول كره (كله) تنزيهاً وقيل تحريماً ولورد الصيد على الكلب  
مجوسى حتى اخذه فلا بأس بأكله (وان أرسل مسلم كلبه فزجره) أى اغراه (بمجوسى  
بالصياح) عليه (فانزجر) أى زاد طلبه بزجره (حل) الصيد (ولو أرسله مجوسى  
فزجره مسلم فأنزجر حرم وان لم يرسله أحد) ولكن انبعث الكلب على أثر الصيد بغير  
لرسال (فزجره مسلم فأنزجر) فاخذ الصيد (حل) والقياس أن لا يحل وكذا جميع  
الاحكام في البازي الا أنه وضع المسائل في الكلب لانه محل الاشتباه (وان دعى ومضى  
ركه حيا ذكاه وان لم يذكه) حتى مات (حرم وان وقع سهم بصيد  
سهم أى تكلف الطير ان معه عيشة (وغاب) عن النظر (وهو فى  
حل) استحساناً (وان قعد عن طلبه ثم أصابه) الرامى (ميتالاً) يحل  
فى ماء أو على سطح أو على (جبل) أو على حجر أو شجر أو حائط (ثم



تردى) أى سقط (منه الى الارض حرم وان وقع على الارض ابتداء) أو على الجبل  
 فاستقر عليه (حل) أى كله اذا لم يكن شئ من ذلك محمدا فان كان محمدا فاصابه وجرحه  
 لم يحل ولو الظير ما ثيا فوقه في الماء فان انغمس فيه حرم والا حل (وما قتله المعراض  
 بعرضه) وهو سهم بلا ريش يجري عرضا غالبا (أو) قتله (البندقة) وهى طينة مدورة  
 (حرم) وان قتله المعراض بمحده يؤكل (وان رمى صيدا فقطع عضوا) منه ومات (أكل  
 الصيد لا العضو) هذا اذا بان شيئا يبقى المبان منه حيا بدونه كاليد والرجل والفخذ وثلاثة  
 عمالى القوائم والاقل من نصف الرأس (وان قطعه اثلاثا) قد كان (الا كثر مما يلى  
 العجز) أو قطع رأسه أو نصفها أو أكثر منه (أكل كله وحرم صيد الجومى والثني  
 والمرتد) والمحرم بخلاف السكابي (وان رمى صيدا) وأصابه (فلم ينخنه) أى لم يضعفه الرمي  
 (فرماه آخر فقتله فهو للثاني وحل) الصيد (وان انخنه) واضعفه (فللاول) لكن (حرم)  
 الصيد هذا اذا كان الرمي الاول بحال ينجم منه الصيد والا فان بقي فيه قدر حياة المذبوح  
 يحل وان كان الرمي الاول بحيث لا يعيش منه الصيد لكن فيه أكثر من حياة المذبوح  
 حل عند أبي يوسف خلافا للحمدة (وضعن الثاني للاول قيمته) كلها وقت اتلافه (غير  
 ما نقصته جراحته وحل اصطيا دما يؤكل لجهه وما لا يؤكل) لجهه لمنفعة جلده أو شعره أو  
 ريشه أو لدفع شره وكله مشروع لا مطلق النص

### ✽ كتاب الرهن ✽

(هو) شرعا (حبس شئ بحق يمكن استيفاءه) أى ذلك الحق (منه) أى من الشئ  
 المرهون (كالدين) حتى لا يصح الرهن الا بدين واجب ظاهرا وباطنا أو ظاهرا فقط  
 كمن عبده وخدمه أو خمل وجد خراسوا كان الدين حقيقة كما ذكرنا أو حكما  
 كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة (وينعقد) الرهن (بإيجاب وقبول ويتم بقبضه)  
 حال كونه (محورا) مقسوما فلا يجوز رهن المشاع (مفرقا) عن ملك الراهن فلا يجوز  
 رهن دار فيها متاع الراهن (عمرا) أى لم يكن الرهن متصلا بغيره اتصال خلقة كما لو رهن  
 الثمر على رأس الشجر دون الشجر أو عارضا كرهن الخنطة في الجوالق دون الجوالق  
 (والتخلية) بين الرهن والمرتهن (فيه) أى في الرهن (وفي البيع قبض) في ظاهر الرواية  
 وعن أبي يوسف انه لا يثبت في المنقول الا بالنقل (و) يجوز (له) أى للراهن (أن يرجع  
 عن الرهن ما لم يقبضه) المرتهن (وهو) أى المرهون (مضمون) بعد القبض (بأقل من  
 قيمته) يوم القبض (ومن الدين فله هلك) المرهون (وقيمة مثل دينه) أى دين المرتهن  
 (صار) المرتهن (مستوفيا دينه) حكما (وان كانت) قيمة الرهن (أكثر من دينه) فالفضل  
 أمانة (فلا يضمنها) (وبقدر الدين صار مستوفيا دينه) حكما (وان كانت أقل) من دينه  
 (صار مستوفيا بقدره ورجع المرتهن) على الراهن (بالفضل) فالورهن ثوبا قيمته عشرة  
 بعشرة فهلك عند المرتهن سقط دينه ولو قيمته خمسة يرجع على الراهن بخمسة ولو  
 خمسة عشر فالفضل أمانة (وله) أى للمرتهن (أن يطالب الراهن) أى وقت شاء (بدينه)

حوض كبير ليس فيه  
 ما يضر بالإنسان لا يحل  
 لأحد شربه مع انه  
 ليس مسبلا للوضوء ولا  
 مخصوصا بأحد دون أحد  
 (فالجواب) ما رأيت بخط  
 العلماء عن الحارثى صبي ملأ  
 الكوز من الحوض ثم  
 أفرغه فيه لا يحل لأحد أن  
 يشرب منه وعزاه لأحكام  
 الصغار (مسئلة) ان قيل  
 أى رجل تناول قدح ماء  
 فلما شرب نصفه حرم عليه  
 النصف الباقي (فالجواب)  
 أنه رجل رفع في القدح  
 بعد شرب نصفه فتنجس  
 الباقي فحرم والله أعلم

### ✽ كتاب الضمان ✽

(مسئلة) ان قيل أى رجل  
 ترك كتابه بين عشرة فضاع  
 ووجب الضمان على واحد  
 منهم والحال أنه لا صنع له في  
 الضياع (فالجواب) انه لما  
 ترك كتابه بين عشرة ضمنوا  
 أجمعين ثم لما قاموا واحدا  
 بعد واحد فتقرر الضمان  
 على آخرهم قياما لانه تعين  
 للحفظ (مسئلة) رجل دفع  
 الى رجل عشرة دراهم وقال  
 خمسة لك هبة وخمسة ودیعة  
 عندك فاستهلك الخمسة  
 وهلك الباقي فإذا  
 يضمن (فالجواب) انه  
 يضمن سبعة ونصف درهم  
 لأن الخمسة التي هي هبة

فاسدة مضمونة ومن الخمسة  
الآخرى نصفها أمانة  
فيضمن منها درهم ونصفها  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
هدم دار انسان بغير اذنه  
أو جداره وهو مستقيم غير  
مخوف المدم ولا ضمان  
عليه (فالجواب) انه يدار  
أو جدار في محلة وقع فيها  
حريق فهو مدم الرجل دار  
انسان أو جداره لينقطع  
الحريق عن السكة باذن  
السلطان (مسئلة) ان  
قيل أي شيء أفسده رجلان  
فكان الضمان على الثاني  
دون الاول (فالجواب) ان  
هذا البريق فضة هشمة رجل  
ثم هشمة آخر برئ الاول  
وضمن الثاني وكذلك الخنطة  
اذا صاب عليها انسان ما ثم  
حاشا خرفص عليها ما زاد  
في نقصانها فالضمان على  
الثاني

### كتاب الجنایات

(مسئلة) ان قيل أي رجل  
جنى على انسان جنایة  
انعمت المجنى عليه وجب  
على الجاني نصف الدية وان  
عاش وجبت الدية كاملة  
وقال ابن العز أن شيخه  
الطرسوسی نظم هذه المسئلة  
من البحر الخفيف فقال  
ما جوابی یا معشر الاعیان  
وحماة المذهب النعمان  
هذه نكتة يسأل عنها  
أذكاء الشيوخ والشبان

ويحبسه به) لبقاء حقه بعد الرهن (و) اذا طلب المرتهن دينه (يؤمر المرتهن باحضار  
رهنه) (و) اذا حضره يؤمر (الراهن بأداء دينه أولا) ثم يؤمر المرتهن بتسليم الرهن هذا  
اذا كان الدين حالا والافيطالبه عند حلول الاجل (وان كان الرهن في يد المرتهن  
لا يمكنه) أي لا يجب على المرتهن أن يمكن الراهن (من البيع حتى يقضيه) أي  
الراهن المرتهن (الدين فاذا قضى) الراهن (سلم الرهن ولا ينتفع المرتهن بالرهن  
استخداما) في العبد (وسكنى) في الدار (ولبساً) في الثوب (وأجرة وإعارة) في العبد  
والدار والثوب والداية الا باذن الراهن (ويحفظه) المرتهن (بنفسه وزوجته وولده)  
الكبير (وخادمه) الحر الذي استأجره مسانحة أو مشاهرة لا مياومة (الذي في عياله)  
راجع للجميع (وضمن بحفظه بغيرهم) ضمن (بايداعه وتعديه قيمته) كلها فيسقط  
الدين بقدرها (وأجرة بيت حفظه) أي الرهن (و) أجرة (حافظه على المرتهن) في  
الروايات المشهورة (وأجرة راعيه) لو حيوانا (ونفقة الرهن والحراج) والعشر (على  
الراهن) فقط والاصل ان كل ما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبقيته فعلى الراهن  
وكل ما كان لحفظه فعلى المرتهن

### باب ما يجوز ارتهانه

أي أخذه رهنا (والارتهان به) أي أخذ الرهن بذلك الشيء (وما لا يجوز) منهما (لا يصح  
رهن المشاع) مطلقا مقارنا أو طارئا من شريكه أو غيره يقسم أولا لعدم كونه عيضا (و) لا  
رهن (الثمرة على النخل دونها) لا رهن (زرع الارض دونها) ولورهن الارض دون  
النخل أو رهن الارض دون الزرع أو النخل دون الثمر لم يجز أيضا (و) لا رهن (الحر  
والمدير والمكاتب وأم الولد ولا) يصح (بالامانة) كالودائع والعواري والمضاربات ومال  
الشركة (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر  
(و) لا بعين مضمونة بغيرها أي بغير مثل وقيمة مثل (المبيع) في يد البائع فانه مضمون  
بالثمن فاذا هلك ذهب بالثمن (وانما يصح) الرهن (بدين ولو) كان (موعودا) بأن رهن  
ليقرضه ألفا مثلا فاذا هلك هذا الرهن في يد المرتهن كان مضمونا عليه بما وعد من  
الدين اذا كان الدين مساويا لقيمته أو أقل أما اذا كان أكثر فهو مضمون بالقيمة  
(و) انما يصح (برأس مال السلم وثمان الصرف والمسلم فيه فان هلك) الرهن في مجلس  
العقد ثم السلم والصرف (و) صار المرتهن (مستوفيا) حكما وان افترقا قبل نقد وهلاك  
بطلا في الثالثة متى هلك الرهن صار المرتهن مستوفيا للسلم فيه (و) يجوز (للاب أن  
يرهن بدين عليه عبد الطفلة) والوصى كذلك وقال أبو يوسف لا يملك ذلك ثم اذا  
هلك ضمنا قدر الدين للصغير لا الفضل لانه أمانة (وصح رهن الحجرين) أي الذهب والفضة  
(والمكيل والموزون فان رهنبت) هذه الاشياء (بجنسها هلكت بمثلها من الدين) مطلقا  
(ولا عبارة بالجودة) ولورهن فضة وزنها عشرة بعشرة وهلكت فان كانت قيمته مثل  
وزنها سقط بالاتفاق وان كانت قيمته أقل من وزنها فكذا ذلك وعندهما يضمن

رجل قد هفا بغير اختيار  
منه فيما مضى من العدوان  
لجعلتم جزاء ذلك ان ما  
ت وان عاش ما هاشيان  
بل جعلتم ضعف الذي قدره  
بعد موت له بلا نكران  
لحياة له اذا عاش فيها  
فأعجبوا منه يا أولى الاتقان  
واذكر ووجهه حماكم الله  
يوم عرض الوري على النيران  
(فالجواب) أن هذا رجل  
ختن صبيا باذن أبيه فقطع  
حشفة الصبي فان مات  
الصبي وجب على الخاتن  
نصف الدية وان عاش  
فعلى الخاتن الدية كلها  
كذا في المحيط وقد نظمت  
الجواب فقلت

خذ جوابا يا أوحدا لعيان  
فاق نظما فلا تله العقيان  
خاتن قاطع لسكرة طفل  
خطا منه عند قصد الختان  
فاذامات بعد اذن أبيه  
حظ نصف الديات هذا الجاني  
واذا عاش ذاك كان عليه  
كلها كاملا بلا نقصان  
(مسئلة) ان قيل أى رجل  
فعل بانسان فعلا ان مات  
منه فعليه دية واحدة وان  
عاش فعليه أربع ديات  
(فالجواب) أن هذا رجل  
صب على رجل ما احرارا  
فذهب معه وبصره وشعره  
وعقله فعليه أربع ديات  
ان عاش ودية واحدة ان  
مات (مسئلة) ان قيل أى

المرتهن قيمته من خلاف جنسه (ومن باع عبدا على شرط (أن يرهن المشتري بالثمن  
شيأ بعينه) جاز استحسانا واذا باع على هذا الشرط (فامتنع) المشتري (لم يجبر) لكونه  
غير لازم (وللبائع فسخ البيع) لغوات الوصف المرغوب (الا أن يدفع المشتري الثمن)  
دفعاً (حالا أو) يدفع (قيمة الرهن رهنا وان) اشترى ثوبا بدرهم (قال) المشتري  
(للبائع أمسك هذا الثوب حتى أعطي مسك الثمن فهو) أى الثوب (رهن) وعند أبي  
يوسف يكون وديعة (ولورهن عبيد بالف لا يأخذ أحدهما بفضاه حصته) حتى  
يؤدى باقى الدين (كالبيع) أى كما اذا باع شيأ والمبيع فى يد البائع فنقد المشتري بعض  
الثمن وأراد أن يأخذ بعض المبيع لا يملك ذلك (ولورهن عينا) واحدة (عند رجلين  
بدين لكل منهما) (صح) وجميعها رهن عند كل منهما ولو غير شرى يكتفان تماميا فكل  
منهما فى نوبته كالعدل فى حق الآخر ولو كان الرهن عما يتجزأ فعلى كل حبس  
النصف فلو دفع لصاحبه كله ضمن خلافا لهما (والمضمون على كل) من المرتهين  
(حصته دينه فان قضى) الراهن (دين أحدهما فالكل رهن عند الآخر وبطل بينة كل  
منهما) أى من الرجلين (على رجل انه) أى كل واحد (رهنه) أى رهن هذا العبد مثلا  
(عنده وقبضه) لاستحالة كون كل رهنا لهذا وكل رهنا لذلك فى آن واحد ولا يمكن  
تنصيفه للزوم الشيوع فتها تارا (ولو مات رهنه و) قد كان (العبد فى أيديهما) أو لم يكن  
(فبرهن كل) منهما (على ما وصفنا) أى على ان الراهن رهن العبد وقبض المردعى العبد  
المرهون (كان فى يد كل واحد) منهما (نصف رهنا بحقه) استحسانا

### ﴿باب الرهن يوضع على يد عدل﴾

(وضعا) أى الراهن والمرتهن (الرهن على يد عدل صح ولا يأخذ أحدهما منه ولو هلك)  
فى يده (يهلك فى ضمان المرتهن) ولو دفع الى أحدهما ضمن لتعديده فلو تلف بعده أخذ  
منه قيمته وجعلها عنده أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا فى يده لئلا يصير قاضيا  
ومقتضيا (فان وكل) الراهن (المرتهن أو العدل أو غيره) يبيعه عند حلول الدين صح  
ولو وكل صغيرا لا يعقل فباعه بعد بلوغه لا يصح خلافا لهما (فان شرطت) الو كالة (فى  
عقد الرهن) فليس للراهن أن يعزله ولو عزله (لم ينزل بعزله و) لم ينزل (بعوت الراهن  
والمرتهن) اذا لم يكن المرتهن وكيلاً (والوكيل يبيعه) بعد موت الراهن (بغيبه ورثته  
وتبطل الو كالة) (بعوت الو كيل) ولا يقوم وارثه ولا وصيه مقامه (ولا يبيعه المرتهن أو  
الراهن الا برضا الآخر فان حل الاجل) وأبى الو كيل الذى فى يده الرهن أن يبيعه  
(و) قد غاب الراهن أجبر الو كيل على بيعه) سواء كانت الو كالة مشروطة فى العقد  
أولا (كالوكيل بالخصومة اذا) أبى عن الجواب و (غاب موكله أجبر عليها) بخلاف  
الوكيل بالبيع فانه لا يجبر اذا امتنع (وان باعه العدل وأوفى مرتنه ثمنه فاستحق  
الرهن وضمن) العدل (فالعقل) بالخيار ان شاء (يضمن الراهن قيمته أو المرتهن ثمنه)  
الذى أعطاه وتوضيحه بالاصل (وان مات الرهن عند المرتهن فاستحق وضمن الراهن

قيمه

رجل قطع أذن انسان  
فوجبت عليه خمسمائة  
دينار ولو قطع رأسه وجب  
عليه خمسون ديناراً قال ابن  
العزوق قد نظمتها في أبيات  
من بحر الكامل فقلت  
يا أيها الاعلام يا من قد حووا  
حسن البراعة مع كمال بيان  
ما قولكم في قاطع أذن امرئ  
وعليه فيه يا أولى الاتقان  
نصف الذي سموه بالدية اسمعوا  
وعليه نصف العشر يا أخواني  
في قتله حقا يقينا فأنعموا  
بجوابه مع صحة البرهان  
(فالجواب) أن هـ ذاصبي  
خرج رأسه عند الولادة  
فقطع رجل أذنه فان تمت  
ولادته وعاش وجب نصف  
الدية وهو خمسمائة دينار  
ولو قطع رأسه قبل خروج  
الباقى وجبت فيه الغرة  
وهي جارية أو غلام يساوي  
خمسين دينارا فان دية  
الجنين نصف عشر دية  
المولود وقد نظمت الجواب  
فقلت مرتجلا وقت الكتابة  
هالك الجواب مبين البرهان  
يا أوحدا العلماء في الاتقان  
ذا قاطع أذن الصبي ورأسه  
عند الولادة قد بدت لعيان  
ان عاش بعد ولادة فالنصف  
من  
دية تغرمه لهذا الجاني  
وعليه ان يلك قاطعا رأسه  
اذ ذاك غرة اسمعوا تبيان  
من عبدا وامة يساوي سيدي  
خمسين ديناراً من الاثمان

قيمته) بحكم التخيير (مان) الرهن (بالدين) وصح الايفاء (وان ضمن المرتهن)  
فأستحق (رجع على الراهن بالقيمة) التي ضمنها الضرر (وبدينه) لانتقاص قبضه

### باب التصرف في الرهن والجناية عليه وجنابته

أى الرهن (على غيره) (يوقف بيع الراهن) رهنه (على اجازة مرتته أو قضاة دينه)  
أى قضاة الراهن دين المرتهن فان وجد أحدهما نفذ وصار غنمه رهنه في صورة الاجارة  
وان لم يجز البيع وفسخ لا يفسخ بفسخه في الاصح واذ بقى موقوفا فالمشتري بالخيار ان  
شاء صبر الى فلك الرهن أو رفع الامر الى القاضي ليعف عن البيع (ونفذ عتقه) أى هتق  
الراهن العبد المرهون بلا اجازة المرتهن سواء كان موسرا أو معسرا (وطولب بدينه لو)  
كان (حالا) والراهن موسرا ولا يضمنه قيمته (ولو) كان (مؤجلا أخذ منه) أى من  
الراهن (قيمة العبد وجعلت رهنه مكانه) حتى يحل الدين ان كان موسرا (ولو) كان  
الراهن (معسرا سعى العبد) للمرتهن (في الاقل من قيمته ومن الدين) وقضى به الدين  
سواء كان حالا أو مؤجلا (ويرجع) العبد (به) أى بماسعى (على سيده) اذا أيسر  
(واتلاف الراهن) الرهن (كاعتاقه) فيما مر (وان أتلغه) أى الرهن (أجنبي) والمرتهن  
يضمنه قيمته (يوم هلك) فتسكون رهنه عنده (وخرج) الرهن (من ضمانه) أى المرتهن  
(باعارته من رهنه) ليستخرمه أو يعمل له عملا (فلو هلك) بعد الاعارة (في يد الراهن  
يملك مجانا) بغير عوض والمرتهن أن يسترده الى يده (ويرجوه) الى المرتهن (عاد ضمانه)  
اليه (ولو أعاره) أو أودعه (أحدهما أجنبيا باذن الآخر سقط الضمان ولكل) من  
الراهن والمرتهن (أن يرد رهنه) كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة أو الرهن من  
المرتهن أو من أجنبي اذا باعها أحدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود  
الا بعقد مبتدأ لانها عقود لازمة (وان استعار ثوبا للرهنه صح) الاستعارة والرهن بأى  
شيء كان وبأى مقدار شاء ولمن شاء وفي أى بلد شاء (ولو عين) المعبر (قدرا أو جنسا  
أو بلدا خالف) المستعير ما قيده به المعبر (ضمن المعبر المستعير) ان شاء وتم العقد بينه  
وبين المرتهن (أو) ضمن (المرتهن) ويرجع بما ضمن وبالدین على الراهن (وان وافق)  
المستعير المعبر (وهلك) الرهن (عند المرتهن صار مستوفيا) دينه لو قيمته مثل الدين  
أو أكثر ولو أقل صار مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن (ووجب مثله) أى  
مثل ما سقط من دين الراهن (للمعبر على المستعير ولو افتكه) أى خلس الرهن  
(المعبر) بغير رضا الراهن (لا يمنع المرتهن) عن دفع الرهن الى المعبر (اذا قضى) المعبر  
(دينه) ثم يرجع المعبر على الراهن بما أدى وان تساوى الدين القيمة وان كان الدين  
أزيد فالزائد تبرع (وجناية الراهن والمرتهن على الرهن) كلا أو بعضا (مضمونة)  
ويسقط من دين المرتهن بقدرها (وجنابته) أى الرهن (عليه ما وعلى مالها هدر) أى  
باطل اذا كانت الجناية غير موجبة للعصاص في النفس وان كانت موجبة للعصاص  
فعتبرت فيقتص منه (وان رهن عبدا يساوى ألفا بالف مؤجل فرجعت قيمته الى



هي عشر ما أوجبته من قبل ذا  
 في قطعه أذن من الأذان  
 (مسئلة) ان قيل أي  
 رجل جنى جنابة وضم إليها  
 أخرى فأثر ضم الجنابة  
 الأخرى إليها خفة على الجاني  
 (جوابها) ان هذا رجل قاطع  
 طريق قتل انسانا فإنه يقتل  
 حدا وليس للأولياء أن  
 يعفوا عنه ولو أخذ مع القتل  
 أقل من عشرة دراهم  
 لا يقطع فقد أثر ضم الجنابة  
 الأخرى خفة حيث قبل  
 عفو الأولياء كذا ذكره في  
 النهاية (مسئلة) ان قيل أي  
 جنس من أعضاء الانسان  
 يجب باتلافه دية وثلاثة  
 أخماس دية (جوابها) انها  
 الاسنان يجب بها ستة عشر  
 ألف درهم ذكره في  
 النهاية والمحيط (مسئلة)  
 أي عضوين يجب باتلافهما  
 مرة ديتان ومرة دية وحكومة  
 عدل (جوابها) انهما الذكر  
 والانثيان اذا قطع الذكر  
 ثم الخصيتين فعليه ديتان  
 واذا قطع الخصيتين ثم  
 الذكر ففي الخصيتين الدية  
 وفي الذكر حكومة عدل  
 (مسئلة) ان قيل أي رجل  
 قتل انسانا فلم يجب عليه  
 بقتله شيء ولو جنى عليه  
 فقطع عضوا من أعضائه  
 ضمن (فالجواب) أنه رجل  
 قتل مكانه أو قطع عضوا  
 من أعضائه فلا ضمان عليه

مائة) بسبب نقصان السعر أو نقصان العين (فقتله رجل) خطأ (وغرم مائة وحل  
 الاجل فالمرتهن يقبض) من القاتل (المائة قضاء من حقه ولا يرجع على الراهن بشيء)  
 من بقية الالف (ولو) رهن عبدا بالالف و (باعه بمائة بأمرة) أي أمر الراهن (قبض)  
 المرتهن (المائة قضاء من حقه ورجع) على الراهن (بتسعمائة وان قتله عبد قيمته  
 مائة) والمسئلة بمجالها (فدفع به أفتكه) الراهن وجوبا (بكل الدين) وهو الالف لقيام  
 الثاني مقام الاول وقال محمدان شاء أفتكه بكل دينه أو ترك على المرتهن دينه (وان  
 مات الراهن باع وصيه الرهن) باذن المرتهن (وقضى الدين) لقيامه مقامه (فان لم يكن  
 له وصي نصب له) وصي (وأمر) ذلك الوصي (ببيعه)

(فصل) في المتفرقات لو (رهن عصيرا قيمته عشرة بعشرة فتخمر ثم تخلل وهو  
 يساوي عشرة فهو رهن بعشرة) كما كان هذا اذا لم ينتقص شيء من كيله بالتخمر أما اذا  
 انتقص شيء من كيله بالتخمر سقط الدين بقدره (وان رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة فماتت  
 الشاة) (فدبغ) لمرتهن (جلدها وهو يساوي درهما فهو رهن بدرهم) فيفتكه الراهن  
 به ولا شيء عليه غيره (وغناه) أي زيادة (الرهن كالولد والتمر واللبن والصوف) والوبر  
 والارش ونحو ذلك يكون (للراهن وهو) أي النماء (رهن مع الاصل) فيحبسه حتى  
 يستوفي الدين (و) لكن لو هلك النماء (يملك مجانا) فلا يسقط شيء من الدين بهلاكه  
 (وان بقي) النماء (وهلك الاصل فلك) النماء (بحظه فيقسم الدين على قيمته) أي قيمة  
 النماء (يوم الفكاك) و (على) قيمة الاصل يوم القبض فيسقط من الدين حصة الاصل  
 وفك النماء بمحضته) كما لو كان الدين عشرة وقيمة الاصل يوم القبض عشرة وقيمة  
 النماء يوم الفك خمسة فثلثا العشرة حصة الاصل فتسقط وثلث العشرة حصة النماء  
 فيفك به (وتصح الزيادة في الرهن) وتعتبر قيمتها يوم القبض أيضا (لا) تصح الزيادة  
 (في الدين) بأن رهن عبدا بمائة وقيمته مائتان ثم أخذ من المرتهن مائة أخرى وجعل  
 العبد رهنا بمائتين فإنه لا يصير رهنا بالدين الحادث حتى اذا مات سقط الدين الاول  
 ويبقى الثاني بالرهن (وان رهن عبدا بالالف فدفع عبدا آخر رهنا مكان الاول وقيمة  
 كل) من العبد (الف فالاول رهن) كما كان (حتى يردده الى الراهن) فلو هلك قبل  
 الردي ضمن المرتهن (والمرتهن في) العبد (الآخر أمين حتى يجعله مكان الاول) فلو هلك  
 عنده قبل أن يرد الاول الى الراهن لا يضمن

### (كتاب الجنائيات في النفوس والاطراف)

القتل على خمسة أوجه عمد وشبهه عمد وخطأ وما جرى مجرى الخطأ والقتل بسبب  
 (موجب القتل عمد او هو ما تم مد ضرره بسلاح) كالسيف (ونحوه في تفريق الاجزاء  
 كالحمد من الحشب والحجر والليطة) وهي قشر القصب وكذا زجاج وبرة في مقتل  
 (والنار الاثم والقود عينا) فلا يصير مالا الا بالتراضي فيصع صلهما ولو بمثل الدية أو أكثر  
 (الا أن يعفى لا) أي ليس موجب القتل عمدا (الكفارة) موجب (شبهه) أي شبه

## ﴿كتاب الوصايا﴾

(مسئلة) ان قيل أى رجل أوصى لقريبه فجازت الوصية ولم تتوقف وأوصى لاجنبي فلم تجز وصيته له **﴿فالجواب﴾** ان هذا رجل أوصى لقريب له غير مستحق لميراثه ولا لشيء منه فجازت الوصية ولم تتوقف على اجازة أحد من الورثة لانها بدون الثلث ولو أوصى الى أجنبي ولكن الاجنبي كان قتل الموصى بعد ذلك من الحاوى **﴿مسئلة﴾** ان قيل أى رجل وصيته لابنه وأبيه ويستحقان ما أوصى به لهما من غير اجازة **﴿فالجواب﴾** ان هذا رجل من أهل الحرب مستأمن أوصى لابيه المسلم وابنه الذي منه أيضا **﴿مسئلة﴾** ان قيل أى رجل أوصى لزيد بقدر مائة من ثلث ماله فان كان الموصى له ذامال دفعناه له جميع الموصى له به وان كان فقيرا منعه ذلك وقدر أيت ابن فرحون ذكرا هذا في الديباج المذهب معزوا الى عبد الواحد بن المنبر ابن أخي ناصر الدين الملقب بعز القضاة من نظمه وهو

قتل العمد (وهو أن يتعمد ضربه بغير ما ذكر) أى بما لا يفرق الاجزاء ولو بمجر وخشب كبيرين عنده خلافا لهما (الاثم والكفارة) في الصحيح (ودية مغلظة على العاقلة) في ثلاث سنين (لا القود) أى القصاص (و) موجب القتل (الخطا وهو أن يرمى شخصاً ظنه صيدا أو شخصاً حريياً فاذا هو مسلم أو غرضاً) أى هدفاً أو صيدا (فأصاب) السهم (أدماً) فقتله أو رمى غرضاً فمجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصدر جلاً فأصاب غيره (و) موجب قتل (ما جرى مجراه) أى مجرى الخطا (كأنم انقلب على رجل فقتله الكفارة) أى موجبها الكفارة لاثم القتل ولكن لا يعرى عن الاثم بترك المبالغة (والدية على العاقلة) في ثلاث سنين (و) موجب القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير ملكه (راجع لهما) (الدية على العاقلة) اذا تلف به آدمي (لا الكفارة) هذا اذا كان البئر على عمر الناس والافلا دية عليه (والكل يوجب حرمان الارث) لو الجاني مكلفاً (الاهذا) أى القتل بسبب لعدم قتله (وشبه العمدة في) حق (النفس عمد في ما سواها) من الاطراف حتى لو ضرب بخشبة على مفصل يد انسان فأبانتها اقتص منه

## ﴿باب ما يوجب القود وما لا يوجبه﴾

(يجب القصاص بقتل كل محقون) أى محفوظ (الدم على التأييد عمداً) وهو المسلم والذي لا المسلم وأمن والحربي بشرط كون القاتل مكافواً وانتفاه شبهة الولاد أو المالك (ويقتل الحر بالحر) (بالعبد) يقتل (المسلم بالذي ولا يقتل) أى المسلم والذي (بالمستأمن) ويقتل المسلم بثلثه قديساً لا استحساناً (و) يقتل (الرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن وبناقص الاطراف وبالمجنون) لوجود المساواة بين هؤلاء في العصمة (و) يقتل (الولد بالوالد ولا يقتل الرجل بالولد والام والجد والجدة) وان علياً من أى جهة كانا (كالب) لانهم أسباب احيائه فلا يكون سبب افنائهم (ولا) يقتل الرجل (بعبد ومدره ومكاتبه) ولو قتل العبد مولاه عمد لا رواية فيه وقال أبو جعفر يقتل (و) لا (بعبد ولده) ولو قتل عبد أبيه قتل به حموى (و) لا (بعبد ملك بعضه وان ورث الولد) قصاصاً على أبيه (أى أصله) (سقط) بأن قتل أب امرأته مثلاً ولا وارث له غير هاتم ماتت المرأة فان ابنتها منه يرث القصاص الواجب على أبيه ويسقط لما ذكرنا (وانما يقتص) أى لا يستوفي القصاص الا (بالسيف) ونحوه من السلاح وان قتله بغيره وان استوفى بغيره لا يضمن شيئاً لكنه يعزر (مكاتب قتل عمد أو ترك وفاءه ووارثه سيده فقط أو لم يترك وفاءه وله وارث حر) غير سيده أولاً (يقتص) المولى لتعينه وفي الاولى خلاف محمد (وان ترك وفاءه ووارثاً) حراً غير المولى (لا) يقتص وان اجتمعا (وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يجتمع الراهن والمرتهن) فان اجتمعا كان للرهن أن يستوفي القصاص وقيل لا يثبت القصاص وان اجتمعا (ولا بى المعتوه القود والصلح) على قدر الدية أو أكثر منه وان وقع بأقل منه لم يجز

بارعا

وفي العلم أفنى عمره في اشتغاله  
عن المرميوصي قاصدا وجهه به  
لن يدبما سماء من ثلث ماله  
فان يكن الموصي له مقولا  
دفعنا له الموصي به بكاله  
وان كان ذاققرو قل وفاقه  
حرمناه ذاك لظالم فارت لخاله  
أبحرم ذو فقرو يعطاه ذو غني  
لعمرك ما رزق الفتى باحتياله  
فلا تعتمد الا على الله وحده  
ولا تستند الا لعز جلاله

### ﴿كتاب الفرائض﴾

اعلم ان الالغاز والاحاجي  
في الفرائض كثيرة جدا  
لو اردنا استيفاءها لجاءت  
مثل مجموع كتابنا هذا  
ولكن ذكرنا هنا منها طرفا  
لطيفا حسنا نظريفا لئلا  
يخلو كتابنا هذا منها والا  
فالفرائض علم مستقل برأسه  
ولذا لم يذ كر صاحب الهداية  
كتاب الفرائض فيها  
(مسئلة) ان سئل عن أول  
ميراث قسم في الاسلام  
(فالجواب) انه ميراث سعد  
ابن الربيع كذا في المحيط  
﴿مسئلة﴾ ان قيل أي  
رجل صحيح قال لريض  
أوص فقال بم أوصي انما  
يرثني عمتك وخالتك  
وجدتك وأختك وزوجتك  
وقد نظم هذه المسئلة بعضهم  
أتيت مريضاً أعود بنم  
وقد خامر القلب منه سقاما

ويجب كمال الدية (لا العفو بقتل وليمه) أي ولي المعتوه أو قطع يده (والقاضي كالأب)  
في الصحيح (والوصي يصالح) عن القتل (فقط) بقدر الدية وله القود في الاطراف  
استحسانا (والصبي كالمعتوه) فيما ذكر (و) من قتل وله أولياء صغار وكبار كان (للكبار  
القود قبل كبار الصغار) خلافا لهما (وان قتله بجر) وهو الذي يعمل به في الطين  
(يقتص ان أصابه الحديد) بحد مطلقا عندهم جرحه أولا وكذا لو أصابه ظهره وجرحه  
(والا) يصبه حده بل قتله بظهره ولم يجرحه (لا) يقتص (كالخنق والتغريق) فانه  
لا يجب القصاص فيهما خلافا لما وفي المجتبى لو اعتاد الخنق قتل سياسة ولا تقبل  
توبته لو بعد مسكه كالساحر (ومن جرح رجلا عمدا فصار ذافراش ومات يقتص) الا  
اذا وجد ما يقطع به كخز الرقبة والبرص منه (وان مات بفعل نفسه) وبفعل (زيد وأسد  
وحية ضمن زيد ثلث الدية) في ماله ان كان القتل عمدا والافعل عاقلة (ومن شهر) أي  
سل (على المسلمين سيفاً) أو سكيناً (وجب قتله) في الحال ان لم يمكن دفعه الا به (ولا  
شيئ) على قاتله (بقتله) بخلاف الجمل الصائل (ومن شهر على رجل سلاحا لا  
أونهارا في مصر أو غيره أو شهر عليه عصا) سواء كانت صغيرة أو كبيرة (ليلا في مصر  
أونهارا في غيره فقتله المشهور عليه) عمدا (فلا شيء عليه) هذا اذا لم يدل الحال على  
المرح واللعب كما في الزيلعي ولا يعتبر احتمال الجدواظهار المرح ولودل الحال على الجد  
جاز قتله دفعا (وان شهر عليه عصا نهارا في مصر فقتله المشهور عليه) عمدا (قتل به)  
خلافا لهما (وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب الدية) في  
ماله (وعلى هذا) الحكم (الصبي) اذا شهر على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا تجب  
الدية خلافا لابي يوسف (و) كذا (الدابة) اذا صالت على رجل فقتلها يجب عليه  
الضمان (ولو ضرب به الشاهر فانصرف) وترك الضرب وكف عنه على وجه لا يريد  
ضربه ثانيا (فقتله الآخر) وهو المشهور عليه (قتل القاتل) لانه بالانصراف عادت  
عمته (ومن دخل عليه غيره ليلا فأحرج السرقة) من بيته أو قصد أخذ ماله وان لم  
يخرجه (فأتبعه) رب البيت (فقتله فلا شيء عليه) اذا كان لا يتمكن من الاسترداد الا  
بالقتل وان تمكن بدونه وقتله قتل به

### ﴿باب القصاص فيما دون النفس﴾

(يقتص بقطع اليد من المفصل) ولو القطع من نصف ساعدا وساق أو من قصبة أنف  
لم يقتص (وان كانت يد القاطع أكبر) من يد المقتوع لانتفاء المنفعة (وكذا الرجل  
ومارن الأنف والاذن و) كذا (العين ان) ضربت و (ذهب ضوؤها وهي قائمة) غير  
منخسفة فيجعل على وجهه قطن رطب وتقابل عينه بمرآة تحماه فيذهب ضوؤها (ولو  
قلعها) أي نزع العين (لا) يقتص لتعذر المماثلة (والسن) يقتص به (وان تفاوت) طولها  
وكبر افتقاع ان قلعت وقيل تبرد الى موضع أصل السن ويسقط ما سواه به يفتى مجتبى  
ولا يؤخذ الا على بالاسفل ولا الاسفل بالا على وتؤخذ الثانية بالثنية والناب بالثاني

فقلت له أوص بما قدرتك

فقال لا قد كفت الملا ما  
ففي عمتيك وفي خالتك  
وفي جدتيك تركت السواما  
وأختاك حقه ما ثابت  
وزوجاك يحزن منه التماما  
أولئك يا ابن أبي خالد  
مراتب عشر جوين السهاما  
والجواب **ب** ان هذا رجل  
صحيح متزوج بجدي مريض  
أم أمه وأم أبيه والمريض  
متزوج بجدي الصحيح أم  
أمه وأم أبيه فولدت كل  
واحدة من جدتي الصحيح  
من المريض بنتين فالتين  
من جدة الصحيح أم أمه  
خالتهما واللتان من أم أبيه  
عمتهما وقد كان أبو المريض  
متزوجا أم الصحيح فولدت له  
بنتين فهما اختا الصحيح  
لامه والمريض لا يبيها فإذا  
مات المريض فلا مراة له  
الثلثان وهما جدتا الصحيح  
ولبناته الثلثان وهما عمتهما  
الصحيح وخالتهما ولجديته  
السدس وهما امرأتا الصحيح  
ولا ختته لا يبيها مابق وهما  
اختا الصحيح لامه والمسئلة  
تصح من ثمانية وأربعين  
وقد أجبت عن النظم بنظم  
مثله فقلت

أرى زوجتا ابن أبي خالد  
هما جدتان أصاب السقاما  
وزوجا الوليد هما جدتان  
لذلك أيضا وليس احراما  
وكل أتت يا أخى بابنتين

(وكل شجة تتحقق فيها المماثلة) يقتص بها (ولا قصاص في عظم) غير السن على القول  
بأنه عظم (و) لا في (طرفي رجل وامرأة) لتفاوتهما شرعا (ولا) في طرفي (حر وعبد)  
سواء قطع الحريد العبد أو بالعكس (و) لا في طرفي (عبد من وطرف المسلم والكافر  
سنيان) فيجوزي القصاص بينهما في الاطراف (و) لا في (قطع يدين نصف الساعد و)  
لا في (جائفة بري منها) قيده لانه اذا مات منها يقتص (و) لا في (لسان وذكر) مطلقا  
وعن أبي يوسف أنهم اذا قطعوا من أصلهما ما يقتص (الا أن يقطع الحشفة) فيقتص  
ولو بعضها أو بعض الذكرا فلا قصاص (وخير) المجنى عليه (بين القود و) أخذ  
(الارض ان كان القاطع أشل أو ناقص الاصابع أو كان رأس الشاج أكبر) من رأس  
المشجوع وعلى هذا في السن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب  
والقاطع معينا بتخير المجنى عليه

**فصل وان صولح** عن دم عمد (على مال) ولو قليلا (وجب حالا) عند الاطلاق  
(وسقط القود وينصف) بل الصلح (ان أمر الحار القاتل وسيد) العبد (القاتل رجلا  
بالصلح عن دمهما) العمد الذي اشتر كافيته (على ألف ففعل) الأمور ذلك فيكون  
الألف على الحر والمولى نصفين (فان صالح أحد الاولياء حظه) أي نصيبه (على عوض  
أو عفا) سقط القصاص (فلن يبق) من الاولياء (حظه من الدية) في ثلاث سنين على  
القاتل وهو الصحيح وقيل على العاقلة (ويقتل الجمع بالفرد) اذا جرح كل واحد جرحا  
مهلكا ولا (و) يقتل (الفرد بالجمع اكثفاء) ولا شيء لهم من المال (فان حضر واحد  
من اولياء المقتولين) قتل (الفرد له) وسقط حق البقية (من الاولياء) كوت القاتل  
لغوات المحل (ولا يقطع يدين بريد) رجل واحد (و) لكن (ضمانا ديتها وان قطع)  
رجل (واحد يعني رجلين) فحضر (فلهما ما قطع عينه ونصف الدية) يقسمانه نصفين  
سواء قطعهما معا أو على التعاقب (فان حضر واحد) منهما (وقطع يده فللا آخر عليه)  
أي على الجاني (نصف الدية) ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا أحداهما قبل استيفاء  
الدية فللا آخر القود (وان أقر عبد) مأذون أولا (بقتل عمد يقتص به) ولو أقرب بالخطأ  
لم يجز اقراره (وان رخص جلا عمدا فنفذ السهم منه الى آخر) فساتا (يقتص للاول) لانه  
عمد (واللثاني الدية) على عاقلة لانه خطأ

**فصل** في الفعلين (ومن قطع يدين رجل ثم قتله أخذ بالامرين) أي بالقطع والقتل  
(ولو) كانا (عمدين أو) كانا (خطأين أو) كانا (مختلفين تخلل بينهما مائة أو لا) فيؤخذ  
بالامرين في الكل بلا تداخل (الا في خطأين لم يتخلل بينهما مائة) فانهم ما يتداخلان  
(فتجب دية واحدة) وان تخلل بره لم يتداخل كما علم (كن ضربه مائة سوط فبرئ من  
تسعين) ولم يمتد أثر الجراحة (ومات من عشرة) فان الواجب دية واحدة (وان عفا  
العمد) فمات منه ضمن القاطع الدية (في ماله خلا فالحما) ولو عفا  
ثمنه أو عفا (عن الجنابة لا) يضمن الدية أيضا وحينئذ (فالحطأ)  
أي ثلث ماله فان خرج من الثلث فيها والأفعلى العاقلة ثلثا الدية



لهذا السقيم كفت الملا  
 هماعتان لذلك الصحيح  
 كذا الخالتان يحزن السهاما  
 واختان كانا لهذا المريض  
 من أم الصحيح وكل أقاما  
 ومات الوليد فبرائه  
 حوين لعمرى منه التماما  
 \*مسئلة\* ان قيل أى  
 رجل مات وترك بنين  
 وبنات اقتسموا تركته  
 بالسوية الذكر كالأنثى  
 فلم يكن لواحد منهم م أخذ  
 شئ مما قبضه الاناث  
 \*فالجواب\* ما فى النهاية  
 حاز يالى فواند صدر الاسلام  
 طاهر بن محمود مريض له  
 بنون وبنات قال لهم  
 اقتسموا تركتي بينكم  
 بالسوية وقبض كل واحد  
 منهم نصيبه ثم أراد واحد  
 منهم انه ينقض القسمة هل  
 له ذلك قال ليس له ذلك لان  
 قول المريض لو رثته  
 اقتسموا تركتي بينكم  
 بالسوية ايضاً منه لبيانه  
 ببعض ماله والقسمة من  
 البنين بالسوية اجازة لتلك  
 الوصية فنفذت فلا يكون  
 لواحد منهم بعد ذلك نقضها  
 \*مسئلة\* ان قيل أى أخ  
 وأخت وأمه وأبوهم  
 رجل وكان نصيب كل  
 واحد الثلث قال ابن العز  
 وقد نظم هذه المسئلة بعضهم  
 فقال  
 وأخت قامت ارباً أخاها  
 وأمهما فكانوا بالسوية

(والعمد) يعتبر (من كل المال) فلا يرض من العاقلة شيئاً وكذا اذا عفا عن الشجة ثم  
 سرى الى النفس (وان قطعت امرأة يدر جل عمداً) أو خطأ (فتزوجها) مقطوع اليد  
 (على يده ثم مات) بالسراية (فلها مهر مثلها والدية فى مالها) وتقع المقاصة بين المهر والدية  
 ان تساويا والاترادا الفضل (وعلى عاقلتها) أى عاقلة المرأة (لو) كان (خطأ) ولا  
 يتقاصان لان الدية على العاقلة فى الخطأ بخلاف العمدة فان الدية عليها والمهر على  
 الزوج (وان تزوجها على اليد وما يحدث منها أو على الجناية مات منه فلها مهر مثلها  
 ولا شئ لو رثته عليها) كان القطع (عمداً) لرضاء بالسقوط (ولو) كان (خطأ) رفع عن  
 العاقلة مهر مثلها ولهم ثلث ماترك) وثلث ما زاد على مهر المثل يكون (وصية) للعاقلة فلن  
 خرج من الثلث سقط والاسقط ثلث المال فقط (ولو قطع يده فاقتص له مات) المقطوع  
 (الاول قتل) الثانى (به) لسرايته وعن أبي يوسف أنه لا يقتص (وان قطع) ولى القتل  
 (يد القاتل) العامد (و) بعد ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية اليد) لانه استوفى  
 غير حقه لكان لا يقتص للشبهة وقال لا شئ عليه

### باب الشهادة فى القتل

(ولا يقيد) ابن (حاضر بمجته اذا أخوه غاب عن خصومته) ولكن قبلت البينة  
 وحبس القاتل (فان بعد) الغائب عن الغيبة (لا بد من اعادته) أى اعادة الغائب البينة  
 (ليقتلا) القاتل وقال لا يعيد (ولو) كان القتل (خطأ أو) كان المدعى (دينياً) لا بينهما  
 على آخر (لا) يحتاج الى اعادة البينة بالاجماع (فان أثبت القاتل عفو الغائب لم يقد)  
 بعد حضور الغائب أيضاً (وكذا) الحكم (لو قتل عبداً) عمداً أو خطأ (وأحدهما  
 غائب وان شهد وليان بعفو ثلثهما لغت) شهادتهما وهو عفو عنهما (فان صدقهما  
 القاتل) فى العفودون المشهود عليه (فالدية) كلها (لهم أثلاثاً وان كذبهما) القاتل  
 والمشهود عليه (فلا شئ لهما ولا آخر ثلث الدية) وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم  
 القاتل ثلث الدية لكنه يصرف الى الشاهدين ولو صدقهما المشهود عليه والقاتل فلا شئ  
 للمشهود عليه ولهما ثلث الدية (ولو شهدا) أى الشاهدان (أنه ضربه) عمداً بشئ جارح  
 فلم يرزل صاحب فراش حتى مات يقتص) ولا يحتاج الشاهد أن يقول انه مات من  
 جراحته برازية (وان اختلف شاهد القتل فى الزمان) أى زمان القتل (أو) فى  
 (المكان) أى مكانه (أو فيما به القتل) أى فى الآلة كشهادة أحدهما بالقتل بالسيف  
 والآخر بالسكين (أو قال أحدهما قتله بالعصا وقال الآخر لم أدر بماذا قتل) أو شهد  
 أحدهما على معاينة القتل والآخر على اقرار القاتل به (بطلت) الشهادة فى الكل لان  
 القتل لا يتكرر ولو كانت الشهادتان باقراره جازت (وان شهدا أنه قتله وقال لم يهر  
 بماذا قتله نجب الدية) فى ماله فى ثلاث سنين استحساناً (وان أقرأ أن كلا) أى كل  
 واحد (منهما قتله وقال الولي قتلتما جميعاً قتلهما) عملاً باقرارهما (ولو كان مكان  
 الاقرار شهادة) والمسئلة بحالها (لغت) الشهادتان لان التكذيب تفسيق وفسق  
 الشاهد يبطل شهادته

﴿باب في اعتبار حالة القتل﴾

(المعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان دون الاصابة وحينئذ (فتجب الدية) في ماله وسقط القود للشبهة (بردة الرمي اليه قبل الوصول) وقال لا شيء عليه (لا) تجب دية المرتد الرمي اليه (باسلامه و) تجت (القيمة بعنته) بعد الرمي قبل الاصابة (ولا يضمن الرامي) الذي رمى المتضي عليه بالرحم (برجوع شاهد الرجم بعد الرمي) قبل الاصابة (وحل الصيد بردة الرامي) بعد الرمي (لا باسلامه) بعد الرمي (ووجب الجزاء) على محرم رمي الصيد (بجمله) بعد الرمي (لا) يجب الجزاء على الحلال (باحرامه) لما عرفت أن الاعتبار حالة الرمي

﴿كتاب الديات﴾

(دية شبه العمد مائة من الابل أرباعاً من بنت مخاض) و بنت لبون وحقه (الى جذعة) بادخال الغاية فيجب من كل خمس وعشرون في ثلاث سنين وهذه هي الدية المغلظة (ولا تغليظ الا في الابل و) دية (الخطأ مائة من الابل اخماساً من مخاض) عشرون (وبنت مخاض) عشرون (وبنت لبون) عشرون (وحقة) عشرون (وجذعة) عشرون (أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم) وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفاً شاة ومن الحلل مائتا حلة كل حلة ازار ورداء (وكفارتهم ما ذكر في النص) وهو تحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين (ولا يجوز الا طعام والجنين) أي تحريره (ويجوز الرضيع لو) كان (احد أبويه مسلماً ودية المرأة على النصف من دية الرجل في) حق (النفس و) في (مادونها) روى ذلك عن علي موقوفاً ومرفوعاً (ودية المسلم والذمي) والمستأمن (سواء)

﴿فصل﴾ فيما تجب فيه الدية (في النفس والانتف والمارن واللسان والذكر والحشفة والعقل والسمع والبصر والشم والذوق واللحمة ان لم تنبت وشعر الرأس و) في (العينين واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والاذنين والاثني عشر وندي المرأة) وحلمتيهما والاليتين اذا استأصلاهما (الدية) وكذا فرج المرأة من الجانبين وفي ندي الرجل تجب حكومة عدل وتجب في بعض اللسان اذا منع الكلام (وفي كل واحد من هذه الاشياء) دية وفي أشفار العينين الدية اذا لم تنبت فلو نبتت فلا شيء عليه (وفي) ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة (وفي كل أصبع من الرجلين عشرها وما فيها مفاصل ففي أحد عشر مائتة دية أصبع دية أصبع لو) كان (فيها مفاصلان) كالأبهام (وفي كل سن) من المرأة نصف دية سن الرجل (خمس من الابل أو خمسمائة درهم) وفيه دية كاملة (كيدشلت وعين ذهب ضوءها) بالضرب ج وهي عشرة (في الموضحة) التي توضع العظم أي تبينه (نصف شمة) التي تكسر العظم (عشرها في المنقلة) التي تنقله بعد الكسر

على نسب وتزويج صحيح  
ولن يبقى لغيرهم بقيه  
أحب ان كنت ذا نظر وفهم  
وكيف يكون هذا في البرية  
(فالجواب) ان هذا رجل  
زوج ابنة ابن ابنه من ابن  
ابن ابن له آخر فأولاده اوقد  
كان لها بنت من ابن ابن آخر  
له في درجتها ثم دفنوا ولم يبق  
الا هذه الثلاثة والابن  
الاسفل منهما بدرجة ثم مات  
هذا الرجل فلابنتي ابنه  
الثلاثان واحداً هما أم  
الآخرى وما بقي فالابن ابن  
ابن ابنه وهو ابن الكبيرة  
وأخوال الصغيرة من أمها وقد  
نظمت الجواب فقلت  
الا هالك الجواب عن القضية  
بالفاظ عذوبتها شهية  
هما اخوان من أم وكانت  
لهذا الميت أمهما بنيه  
لابن ابن وزوجها حفيداً  
يساويها فأولاده ارضيه  
وكانت قبل قد ولدت ميت  
يساويها بنياً واثني  
أنت للجد فالثلثان حقاً  
لبنتي ابنه ثم البقية  
لابن ابن الحفيد فكان هذا  
تراثاً أحرزوه بالسوية  
﴿مسئلة﴾ ان قيل رجل  
مات وترك من الورثة أخاه  
لابويه وزوجة لها أخ  
فأخذت الزوجة فرضها  
وأخذ أخوها الباقي ولم يبق  
لاخ الميت شيء وقد نظمها  
الحريري في مقاماته فقال

أيها العالم الفقيه الذي فا

قد كاه فقال له من شبه

أفتنا في قضية حاد عنها

كل قاض وحار كل فقيه

رجل مات عن أخ مسلم

حرق من أمه وأبيه

وله زوجة لها أيها الخبر

أخ خالص بلا تمويه

لخوت فرضها وحار أخوها

مات بقى بالارث دون أخيه

فاشغنا بالجواب عما سألنا

فهو نص لا خلف يو جد فيه

(فالجواب) ان هذا رجل

زوج ابنه بحماته أم زوجته

فالولدها ابنا ثم مات هو

فكان الابن أبا لزوجته

أييه من أمها ثم مات جده

فكان ميراثه لزوجته

وأخيها الذي هو ابن ابن

الميت وهو مقدم على الاخ

الشقيق وقد نظم الجواب

ناظم السؤال فقال

قل لمن بلغز المسائل اني

كاشف سرها الذي تخفيه

ان ذا الميت الذي قدم

الشرع أخا عرسه على ابن أبيه

رجل زوج ابنه عن رضاه

بحماته ولا غرو فيه

ثم مات ابنه وقد علقت

منه فخامت بابن يسر ذويه

فهو ابن ابنه بغير مراة

وأخوه عرسه بلا تمويه

وابن الابن الصريح أدنى

الى الجد وأولى بآرثه من أخيه

فلذا حين مات أوجب

للزوجة غن الثراث تستوفيه

(عشر ونصف عشر) من الدية (وفي الآمة) التي تصل الى أم الرأس محل الدية  
(والجائفة) التي تصل الى الجوف (ثلثها) وفي الآمة ثلثاها وفي الثلث دية وفي  
الاربعة دية وثلث (فان نفذت الجائفة فثلثاها) أي ثلثا الدية (وفي الحارصة) التي  
تحرص الجلد أي تحذشه ولا تخرج الدم (والدامعة) بالمهملة التي تظهر الدم ولا تسيله  
(والدامية) التي تسيل الدم (والباضة) التي تبضع الجلد أي تقطعه (والملاحمة) التي  
تأخذ في اللحم وتقطعه والسحق التي تصل الى السحق وهي جلد رقيقة بين اللحم  
وعظم الرأس (حكومة عدل) وهي أن يقوم المشجوج عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر  
التفاوت بين القيمتين من الدية هو حكومة العدل وبه يبقى ان كان كل منها خطأ (ولا  
قصاص في غير الموضحة) وقيل الصحيح وجوب القصاص فيما دون الموضحة أيضا  
وهو ظاهر الرواية (وفي أصابع اليد) الواحدة (نصف الدية ولو) قطعت (مع الكف  
(و) لو قطعت الاصابع (مع نصف الساعد) ففي الاصابع والكف (نصف الدية و) في  
الزيادة (حكومة) عدل (وفي قطع الكف) من المفصل (و) قد كان (فيها أصبع) واحدة  
(أو أصبعان عشرها) أي عشر دية اليد في الاصبع (أو خمسها) في الاصبعين (ولا شيء في  
الكف وفي الاصبع الزائدة) والسن الزائدة (و) في (عين الصبي وذكوره ولسانه) ان لم  
تعلم محنته (أي محنة كل واحد مما ذكر) (ينظر) في العين (وحركة) في الذكر (وكلام)  
في اللسان يجب (حكومة) عدل وكذا العنين حكمه وخلافه (ومن شج رجلا) شجعة موضحة  
(فذهب عقله أو شعر رأسه) دخل ارش الموضحة في الدية (أي في دية الذاهب منهما  
فتجب الدية فقط (وان ذهب سمعه أو بصره أو كلامه لا) يدخل الارش في الدية بل  
يجب ارش الموضحة مع الدية (وان شجبه موضحة) عمد اذ ذهب عيناه (فلا قود في شيء  
منهما وتجب الدية فيهما وقالوا في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (أو قطع أصبعه)  
عمد (فشلت) أصبع (أخرى أو) قطع (المفصل الاعلى) من الاصابع (فشل ما بقى)  
منها (أو) شل (كل اليد أو كسر نصف سنه) عمد (فأسود ما بقى) أو أصفر أو احمر أو  
اخضر (فلا قود) بالاجماع في الجميع (وان قلع سنه فنبت مكانها) سن (أخرى  
سقط الارش) وقالوا عليه الارش كاملا ان كان غير صبي (وان أقيد) أي اقتص منه  
(فنبت سن) الرجل (الاول تجب) عليه (الدية وان شج) رجلا (رجلا) فالتحم ولم يبق له  
أثر (ونبت الشعر) أو ضرب (رجلا) فخرج فبري وذهب أثره فلا ارش عند أبي حنيفة  
وعند أبي يوسف عليه ارش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه قدر ما تنفق في  
معالجته الى أن يبرأ (ولا قود يجرح حتى يبرأ) عندنا (وكل عمد سقط قوده بشبهة كقتل  
الاب ابنه عمد اذ دية في مال القاتل) في ثلاث سنين (وكذا) كل (ما وجب) من الارش  
(صلحا أو اعترافا) بقتل الخطأ (أو لم يكن نصف العشر) بأن كان أقل منه وكذا حكومة  
العدل تكون في مال الجاني (وعمد الصبي والمجنون) والمعتوه (خطأ) بخلاف السكران  
والمغمى عليه (وديته) أي دية العمد (على عاقلة) اذا بلغت خمس مائة فان كانت  
أقل ففي أم والهما (ولا تكفير فيه) أي في قتلها ما عدا (ولا حرمان) من الارث

وحوى ابن ابنة الذي هو  
 في الاصل أخوها من أمها باقية  
 وتخلي الاخ الشقيق من الارث  
 وقتلنا بكفيل ان تبكيه  
 هالك مني الفتيا التي يحتذيها  
 كل قاض يقضى وكل فقيه  
 بمسئلة ان قيل أى أب لا  
 يرث من ابنة الا النصف  
 والحال انه لا وارث له سواء  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 ادعى هو أو آخر نكاح امرأة  
 وهي ميتة وبرهننا عليه  
 يحكم بها بينهما وقد كانت  
 جاءت بابن فهو ابنها  
 وبرهان منه ميراث أب  
 واحد فاذا مات هذا الابن  
 ولم يخلف وارثا سوى واحد  
 منهما فانه لا يرث منه الا  
 النصف وأصل المسئلة من  
 فتاوى قاضي خان (مسئلة)  
 ان قيل أى زوج لا يرث  
 من زوجته الا الربع  
 والحال انه لا ولدها وان  
 كان لها ولد لا يرث الا الثمن  
 (فالجواب) انه زوج هذه  
 المرأة المقدمة في المسئلة  
 قبل هذه والله أعلم (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل مات أبوه  
 ولم يترك ولدا غيره ولا وارثا  
 آخر معه ولا يرث ابنة منه  
 شيئا والحال انهما مسلمان  
 حران في دار الاسلام وليس  
 أحدهما قاتلا للآخر  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 استأجر هو وعملوه ظنرا  
 لارضاع ولدهما ولا يعرف

فصل في الجنين (ضرب بطن امرأة) حرة (فألفت) المرأة (جنينا ميتا تجب غرة  
 نصف عشر الدية) أى دية الرجل ان كان ذكرا وان كان أنثى فعشر دية المرأة وكل  
 منهما خمسمائة درهم وهي على العاقلة في ثلاث سنين (فان ألقته حيا فقات فدية) كاملة  
 (وان ألقته ميتا فقات الام فدية) كاملة بالام (وغرة) بالجنين ولو ألفت ميتين فأكثر  
 تعددت الغرة كما في الذخيرة (وان ماتت) الام (فألفت) جنينا (ميتا فدية فقط) في الام  
 (وما يجب فيه) أى في الجنين من الغرة والدية (يورث عنه ولا يرث الضارب) منه (قلو  
 ضرب) بطن امرأة فألفت ابنه ميتا فعلى عاقلة الاب غرة ولا يرث (أبوه) منها  
 شيئا (وفي جنين الامه لو) كان (ذكرا) يجب (نصف عشر قيمته) أى الجنين (لو)  
 كان الجنين (حيا وعشر قيمته لو) كان (أنثى) في مال الضارب هذا اذا علم كونه ذكرا  
 أو أنثى والافلاشي فيه كملو ألقته بلأرأس (فان حرره) أى الجنين (سيده بعد ضربه)  
 أى ضرب بطن الامه (فألقته) حيا (فقات فعليه قيمته) حال كونه (حيا) ولا تجب  
 الدية وان مات بعد العتق (ولا كفارة في) اتلاف (الجنين) عندنا وجوب بابل ندبا هذا  
 اذا رقع ميتا وان خرج حيا ثم مات ففيه الكفارة (و) امرأة (ان) ضربت بطن نفسها  
 أو (شربت دواء لتطرحه) متعـمدة (أو عالجت فرجها حتى أسقطته ضمن عاقلتها  
 الغرة) في سنة واحدة ان ألقته ميتا وان ألقته حيا فقات فعلى عاقلتها الدية في ثلاث  
 سنين ان كان لها عاقلة والا ففى مالها وعليها الكفارة (ان فعلت بلا اذن زوجها فلو  
 باذنه فلا شيء وقيل الصحيح عدم اعتبار اذنه فلا تسقط الغرة عن عاقلة الام

### (باب ما يحدثه الرجل في الطريق)

(من أخرج الى طريق العامة كنيفا) أى مستراحا (أو ميزابا أو حرسنا) وهو البرج  
 وقيل بجري ما يركب في الحائط (أو دكانا فليسكل) من أهل الحصومة ولودميا (نزع)  
 وله منعه من وضعه ابتداء سواء كان فيه ضررا ولا هذا اذا بنى لنفسه بدون اذن الامام  
 فلو بنى للمسلمين كسجدا أو باذن الامام فليس لاحد ان ينزعه (وله) أى لصاحب  
 هذه الاشياء (التصرف) في الطريق النافذ (الا اذا أضر) بالمسلمين (وفي غيره) أى  
 غير النافذ (لا يتصرف) مطلقا أضر بهم أولا (الا باذنهم فان مات أحد) من الناس  
 (بسقوطها) عليه (فديته على عاقلته) أى عاقلة المخرج لتسببه (كما) ندى العاقلة  
 (لو حفر بئر في طريق أو وضع حجرا) أو ترابا أو طينا (فتلف به انسان) لانه متسبب  
 (ولو) ماتت (بهيمة فضماتها في ماله) أى مال المخرج (ومن جعل بالوعة في طريق)  
 عام (بامر سلطان أو في ملكه أو وضع خشبة فيها) أى الطريق (أو) وضع (قنطرة)  
 على نهر (بلا اذن الامام فتعسـد رجل المرور عليها) أى على الخشبة أو القنطرة  
 فسقط ومات (لم يضمن) الحافر أو الواضع اما اذا لم يتعمد بأن كان أعمى أو مريلا فانه  
 يضمن (ومن حمل شيئا) ومشى (في الطريق فسقط) الحمول (على انسان) ومات منه  
 (ضمن) الحامل الدية خلافا لهما (ولو كان) الحمول (رداء) قد لبسه فسقط (الرداء)



ولد المولى من ولده - لو كره  
 فهما حران ويسعى كل  
 واحد منهما في نصف قيمته  
 ولا يرثان شيئاً لان المال  
 لا يستحق بالشك كذا في  
 الواقعات وقد يراد في الغز  
 ولا يلزمهما سعاية ويجب  
 بان المستأجر ذمي ومسلم  
 ولا يعرف ولد الذمي من ولد  
 المسلم فهما مسلمان ولا  
 يرثان من أبويهما شيئاً  
 قال ابو الليث هـ - اذا ادم  
 يصطليحاً ما اذا اصطليحاً فيما  
 بينهما قلها أن يأخذ  
 الميراث لان الحق لا يعدوهما  
 وهذا الجواب في ولد المسلم  
 مع النصراني وبه يفتي  
 (مسئلة) ان قيل أي امرأة  
 مات أخوها وترك ستمائة  
 دينار فكان ارثها ديناراً  
 واحداً (الجواب) ما ذكره  
 ان امرأة أتت الى أبي  
 حنيفة النعمان رضى الله  
 عنه فقالت ان أخي مات  
 وترك ستمائة دينار فاعطوني  
 ديناراً واحداً فقال أبو  
 حنيفة رحمه الله تعالى من  
 قسم فريضتكم قالت داود  
 الطائي قال هو حقل أليس  
 قد ترك أخوك زوجة واما  
 وابنتين واثني عشر أختاً  
 وأنت قالت نعم فقال للزوجة  
 الثمن من الستمائة وذلك  
 خمسة وسبعون ديناراً وللأم  
 السدس وذلك مائة دينار  
 وللبنتين الثلثان وذلك

فعطى به انسان (لا) يضمن (مسجد لعشيرة) أي لقوم مخصوصين (فعلق رجل منهم  
 قنديلأ أو جعل فيه) أي المسجد (بوارى) وهي الحصير من القصب (أو) جعل فيه  
 (حصاة فعطب) أي هلك (به) أي بكل عماد كـ (رجل لم يضمن) كل من المعلق  
 والجاعل شيئاً (وان كان) الرجل (من غـ يرهم) أي غير عشيرة المسجد (ضمن)  
 وقال لا يضمن وبه يفتي (وان جلس فيه رجل منهم) أي من أهل المسجد (فعطب  
 به أحد) بان عثر به (ضمن ان كان في غير الصلاة وان كان فيها) يضمن وقال  
 لا يضمن بكل حال وهو الاظهر

فصل في الحائض المائل \* حائض مال الى طريق العامة ضمن ربه أي صاحبه ولو  
 حكماً كالواقف والتميم ولو حائض المسجد فتضمن من عاقلة الواقف (ماتلف به) أي  
 بسقوطه (من نفس أو مال ان طالب بنقصه مسلم أو ذمي) حر أو مكاتب وان لم يشهد ولا  
 يصح الطالب قبل الميل لعدم التعدي (ولم ينقصه) رب الحائض (في مدة يقدر على نقصه)  
 استحساناً ثم ماتلف به من النفوس فعلى العاقلة ومن الاموال فعليه (وان بناه مائلاً)  
 الى الطريق (ابتداءً ضمن ماتلف بسقوطه بلا طلب) من أحد (فان مال) حائض (الى  
 دار رجل فالطلب) مفوض (الى ربه) خاصة وان كان فيها سكان فلهم أن يطالبوه  
 (فان أجله) أي أجل رب الدار رب الحائض (أو أبراه) منها أو فعل ذلك سكانها (صح)  
 ولا ضمان عليه فيما تلف بها (بخلاف) ما اذا مال الى (الطريق) فأجله القاضي ومن  
 أشهد عليه حيث لا يصح (حائض) مشترك (بين خمسة أشهد على أحدهم فسقط على  
 رجل) فأت (ضمن) الذي أشهد عليه (خمس الدية) ويكون ذلك على عاقلة (دار بين  
 ثلاثة حفر أحدهم فيها بئراً أو بنى حائطاً) بغير إذن صاحبه (فعطب به رجل ضمن)  
 الحافر أو الباني (ثلاثي الدية) لانه متعد في الحصتين وعندهما عليه نصف الدية في  
 المسطتين

### باب جناية البهيمة والجناية عليها وغير ذلك

(ضمن الراكب) في طريق العامة (ما أوطأت دابته بيد رجل ورأس أو كدمت)  
 بغيرها (أو خبطت) بيدها (أو صدمت) بجسدها (لا) يضمن الراكب (ما نفعته برجل  
 وذنب الا اذا أوقفها) الراكب (في الطريق) فيضمن (وان أصابت بيدها أو رجلها  
 حصاة أو نواة أو آثار غباراً أو حجراً صغيراً ففقا عيننا) أو أثارها بأن شق حدة قنار أو  
 أقصد ثوباً (لم يضمن) لعدم امكان الاحتراز عنه (ولو) آثار حجراً (كبيراً ضمن فان  
 رأت أو باليت في طريق لم يضمن من من عطب به ان أوقفها لذلك وان أوقفها لغيره)  
 فعطب انسان برؤسها أو بولها (ضمن) لا مكانه والمرتد فيماد كركنا كالراكب (وما  
 ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وعلى الراكب الكفارة) فيماد أوطأته الدابة  
 بيدها أو رجلها (لا عليهما) أي السائق والقائد (ولو اصطدم فلان أو ماشيتان  
 فأتا ضمن عاقلة كل) منهما (دية الآخر) استحساناً هذا اذا كانا حرين فان كانا عبدتين

أربع مائة دينار وللاثنى عشر  
عشر أختا أربعة وعشرون  
دينارا وللاخت دينار  
واحد وتحكى هذه عن علي  
رضي الله عنه وتحكى عن  
شريح وعن عبد الله بن  
مروان وعن المأمون كل  
ذلك قد قيل وقد صورها  
قاضي القضاة عبد الله ابن  
الحسين الناصبي لجعل  
عوض الأخت بنت ابن  
وعوض الأخوة اثني عشر  
ابن ابن والله الموفق (مسئلة)  
ان قيل أي امرأة تزوجت  
ثلاثة أخوة واحد بعد واحد  
فورثت ثلث أموالهم  
(الجواب) ان هذه امرأة  
تزوجت الأخوة ولهم سبعة  
وعشرون دينارا للاول ثمانية  
والثاني دينار واحد وللثالث  
ثمانية عشر دينارا فمات  
الاول ورثت منه الربع  
وهو ديناران ورث  
الأخوان الباقي وهو ستة  
دينار لكل واحد منهما  
ثلاثة ثم تزوجها الثاني  
ومات عنها فلها الربع من  
ماله وهو دينار واحد  
والثلاثة الباقية لأخيه  
ثم تزوجها الثالث ومات  
عنها ومعه من أخيه الاول  
ثلاثة دينار ومن الثاني ثلاثة  
دينار وله من أصل ماله  
ثمانية عشر دينارا فصارت  
الجملة أربعة وعشرين فلها  
الربع وهو ستة دينار

يهدر الدم في العمد والخطأ (ولو ساق رجل (دابة فوق السرج) ونحوه كاللجام) على  
رجل فقتله ضمن) لتسببه (وان قاد) رجل (قطارا) من الابل (فوطى بعير) من القطار  
(انسانا ضمن عاقلة القائد الدية) الكاملة (فان كان معه مسائق فعليهما) الدية هـ ذالو  
السائق في جانب الابل فلو توسط طهارا أخذ بزمام واحد يضم من ماعطب بما هو خلفه  
ويضمنان ماتلف عيابين يديه (وان ربط) رجل (بعير على قطار) سائر والقائد لا يعلم  
به فوطى المربوط رجلا فقتله فعلى عاقلة القائد الدية و (رجع عاقلة القائد بدية ماتلف  
على عاقلة الرابط) ولو ربط والقطار واقف ضمنها عاقلة القائد بلا رجوع (ومن أرسل  
بهيمة) أي كلبا (و) قد (كان) المرسل (سائقها بأصابت) شيئا (في فورها ضمن وان  
أرسل طيرا) أي بازيا (أو كلبا ولم يكن) المرسل (سائقا) له (أو انفلتت) أي تسببت  
بغته (دابة فأصابت مالا أو آدميا ليلا أو نهارا لا) يضم من المرسل وصاحب الدابة وعن  
أبي يوسف وجوب الضمان في الكل (وفي فق) عـ ينشأ (تكون) (لقصاب) ضمن  
(النقصان) لربها (وفي) فق (عين بدنة الجزارو) فق (عين) (الحمار والفرس) والبغل  
يجب (ربع القيمة)

### باب جنابة المملوك والجنابة عليه

(جنابات المملوك) وان كثرت (لا توجب الادفعوا واحد الو) كان المملوك (محلاله)  
أي لا يدفع بان كان مملوكا ولا وقت الجنابات (والا) لا يوجب الا (قيمة واحدة) فاذا  
(جنى عبد خطأ) التقيد بالخطأ هنا التقيد في النفس لان بعد مدته يقتص واما فيما  
دونها فلا يفيد لاستواء خطئه وعمده فيما دونها (دفعه) مولاه ان شاء (بالجنابة  
فيملكه) واياها (أو) ان شاء (فداه بارشها) حال لكن الواجب الاصل هو الدفع على  
بمخلاف الحر (فان فداه فجنى) بعده (فهو كالأولى) في الحكم  
اكثر (دفعه بم) ما الى وليه ما (أو فداه بارشهما) لأن اعتقه  
بـ ضمن الاقل من قيمته و (الاقل) (من الارش ولو) اعتقه (عالمًا  
ط اجماعا) كبيعته أي كماله الارش ببيعته عالمها وكهنته  
(وكتعليق عتقه بقتل فلان ورديه وشجبه) بان قال لعبد ان  
وشججته فانت حر (ان فعل) العبد (ذلك عبد قطع يد حر هذا  
ان من) مراية قطع (السيد فالعبد صلح بالجنابة) لان عتقه دليل  
بحرره (وقد سري) (رد على سيده ويقاد) أو يعفى لبطلان الصلح  
مديون (جنابة) خطأ حره سيده بلا علم (بالجنابة يجب) (عليه)  
الدين وقيمة لولي الجنابة (اذا كانت القيمة أقل من الدين ومن  
كثير يجب الدين والارش وان اعتقه بعد العلم فعليه قيمة لمرب  
اية أمة (مأذونة مديونة ولدت) في حال الاذن من غير مولاه  
بن) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين فلو ولدت ثم لحقها الدين لم

ومنها من الاول ديناران  
ومن الثاني دينار فالجملة  
تسعة وذلك ثلاث ما كان  
لهم من المال (مسئلة) ان  
قيل أى امرأة تزوجت  
اخوة واحد ابعد واحد  
فورثت نصف ما لهم وقد  
نظمها بعضهم فقال وراثة  
بعلاو بعلاين بعده

و بعلا أناهم ذوالجناحين  
جعفر

فكان لها من قسمة المال نصفه  
كذلك يقضى الحاكم المتفكر  
وما جاوزت في مال بعلا سهامه  
اذا مات بعلا في الوراثة  
يزهر (فالجواب) ان أحد  
الاخوة كان له من المال  
ثمانية دنانير واثماني ستة  
دنانير واثمانيث ثلاثة دنانير  
والرابع دينار واحد فالجملة  
ثمانية عشر دينارا فللمات  
الاول كان لها الربع وهو  
ديناران والباقي للاخوة  
الثلاثة كل واحد ديناران  
ثم تزوجها الثاني وفي يده  
سنة دنانير والديناران  
الذان من تركه أخيه مات  
عنها فلها الربع وهو ديناران  
وما بقي فلاخويه لىكل  
واحد منهما ثلاثة دنانير ثم  
تزوجها الثالث ومات عنها  
وفي يده ثلاثة دنانير ومن  
ميراث أخيه الاول ديناران  
ومن ميراث أخيه الثاني  
ثلاثة دنانير فذلك ثمانية  
دنانير فلها من ذلك الربع

يتعلق حق الغرماء بالولد بخلاف اكسابها (وان جنت فولدت لم يدفع الولد) لولى الجنابة  
(عبد) لرجل (زعم رجل أن سيده حرره فقتل) العبد (وليه) أى لولى الزاعم (خطأ لا شيء)  
له) أى للزاعم لا على العبد ولا على العاقلة ولا على المولى فان قتله عمد ا يقتل العبد (قال  
معتق) بفقه التام (لرجل قتلت أخاك خطبوا ناعبدا وقال) الرجل قتلته (بعد العتق  
فالقول للعبد) بالاجماع ولا يؤخذ به وكذا لو قال لسيده بعد عتقه أخذت مائة أو  
قطعت يدك وأنا عبدك وقال لا بل بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع (وان قال لها  
قطعت يدك وأنت أمتي وقالت) الامة كان (بعد العتق فالقول لها) ويضمن المقر  
(وكذا كل ما أخذ) المولى (منها) من المال (الا لجماع والغلة) فالقول للمولى ولا يضمن  
شيئا بالاتفاق (عبد محجور) أوصى (أمر صبياحر ا يقتل رجل فقتله فديته على عاقلة  
الصبي) ويرجعون على العبد بعد العتق لا على الصبي الأمر أبدا (وكذا ان أمر) عبد  
محجور (عبد محجورا) دفع السيد القاتل أو فداه في الخطأ ورجع على الأمر بعد  
العتق بالاقول من الفداء وقيمته وكذا الحكم في العمد لو العبد القاتل صغيرا فلو كبيرا  
اقتص منه (عبد قتل رجلين) حرين (عمدا ولكل) منهما (وليان فعفا أحد ولبى كل  
منهما دفع سيده نصفه الى الآخرين) اللذين لم يعفوا (أو فداه) أى نصف العبد (بالدية)  
السكاملة فتكون بينهما نصفين (فان قتل) العبد (أحدهما عمدا) الرجل (الآخر خطأ  
فعفا أحد ولبى العمد فدى) المولى (بالدية لو لبى الخطا وبنصفها لا أحد ولبى العمد) الذى  
لم يعف ان شاء (أو دفعه اليهم) وقسم عولا عنده وأرباعا منازعة عندهما (أثلاما  
عبد هما قتل قريبهما) عمدا (فعفا أحد هما بطل السك) وقال لا بدع العاقى نصف نصيبه  
الى الآخر أو يفديه بربع الدية

فصل في المتفرقات (قتل عبد) قتلا (خطأ تجب قيمته) لكن (نقص عشرة  
لو كانت) قيمته (عشرة آلاف أو أكثر) منها فيقضى له بعشرة آلاف درهم الا عشرة  
درهم (وفي الامة) اذا زادت قيمته على الدية نقص (عشرة من خمسة آلاف) وفي  
رواية نقص خمسة وتكون حيث شذ على العاقلة في ثلاث سنين (وفي المغصوب) اذا  
هلك في يد الغاصب (تجب قيمته بالغلة ما بلغت) بالاجماع (وكل ما قدر من دية المحرق قدر  
من قيمته) لان القيمة في العبد كالدية في الحر (ففى) قطع (يده نصف قيمته) بالغلة  
ما بلغت في الصحيح وقيل لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة وجزم به في الملتقى (قطع يده  
عبد فحرره سيده) فسرى (فمات منه وله) أى العبد (ورثة غيره) أى غير السيد  
(لا يقتص) منه بالاجماع لا شتبا منه له الحق (والا) يكن له غدا السيد (اقتص منه)  
خلافا للمحمد (قال) لعبدین (أحد كحرف شهابین) المولى العتق  
(فلا شهما للسيد) لان البيان كالانشاء (فقار) رجل (عيني عب  
الى الفاقى) (وأخذ قيمته) ان شاء (أو أمسكه ولا يأخذ) منه  
النقصان (جنى مدبرا أو أم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة و  
مقامهما) (فان دفع القيمة بقضاء فبنى) المدبر أو أم الولد

وهو ديناران والباقي  
 لأكبيه الرابع وهو ستة  
 دنانير ثم تزوجت بأربع  
 ومات عنها وله من الأصل  
 دينار واحد ومن الآخر  
 الأول ديناران ومن أخيه  
 الثاني ثلاثة دنانير ومن  
 الثالث ستة دنانير فذلك  
 اثنا عشر دينارا فلها من  
 ذلك الربع وهو ثلاثة دنانير  
 وكان معها من الزوج الأول  
 ديناران ومن الثاني مثله  
 ومن الثالث مثله ومن  
 الرابع الثلاثة فذلك تسعة  
 دنانير وهي نصف أموالهم  
 وقد نظمت الجواب فقلت  
 الأول منهم كان يحوى ثمانية  
 وستا حوى الثاني وما ذاك يكثر  
 وثالثهم يحوى ثلاثا ورابع  
 له واحد فالنصف بالارث يحصر  
 إذا موتهم قد كان بعد نكاحها  
 ولا على ترتيبهم فتدبروا  
 ولو كانت تزوجت بخمسة  
 أخوة وورثت منهم نصف  
 مالهم (فالجواب) إن مالهم  
 ثمانية وأربعون دينارا  
 للأول ستة عشر وللثاني  
 ثلاثة عشر وللثالث تسعة  
 وللرابع ثلاثة وللخامس  
 سبعة فترزوجت بهم واجدا  
 بعدوا جسد فذلك يخرج  
 الحساب (مسئلة) إن قيل  
 أي امرأة أو ابنة أو ناعما لا بينهما  
 نصفين (فالجواب) إن هذا  
 رجل زوج ابنته من ابن  
 أخيه فولد بينهما ابن ثم مات

الأول) إذ ليس في جنايته كلها القيمة واحدة (ولو) دفع القيمة لولي الأول (بغير قضاء)  
 فالثاني بالخيار إن شاء (اتباع السيد) بحصته من القيمة (أو) اتبع (ولي الجناية) الأول  
 وقال لا شيء على المولى

### باب غصب العبد والمدر والصبي وأم الولد (والجناية في ذلك)

رجل (قطع يد عبده فغصب به رجل) فسرى (ومات منه ضمن) الغاصب (قيمه أقطع  
 وإن قطع) المولى (يده) وهو (في يد الغاصب فمات منه برئ) الغاصب له ميرورته متلفا  
 فيصير مستردا (غصب) عبد (محجور مثله فمات في يده ضمن) قيمته ولو كان يؤدي بعد  
 العتق (مدر جنى عند غاصبه) فرد (ثم) جنى (عند سيده) أخرى (ضمن) المولى  
 (قيمه لهما) أي لولي الجنايتين نصفين (و) لكن (رجع) المولى (بنصف قيمته على  
 الغاصب ودفع) المولى ما أخذه (إلى) ولي الجناية (الأول ثم رجع) المولى (به) أي بهذا  
 النصف المؤدى (على الغاصب) مرة أخرى (وبعكسه) بأن جنى عند مولاه ثم عند  
 غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لأن الجناية الأولى كانت في يد  
 مالكه (والقن) فيما ذكر (كالمدر غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وثمة) أي في  
 مسألة المدر يدفع (القيمة) كمدر (مدر جنى عند غاصبه فرد) على المولى (فغصبه)  
 ثانيا (لجنى) عنده تجب (على سيده قيمته لهما) أي لولي الجنايتين نصفين (ورجع)  
 المولى (بقيمه على الغاصب ودفع) المولى (نصفها) أي نصف قيمة المدر (إلى) ولي  
 الجناية (الأول ورجع بذلك النصف على الغاصب) مرة أخرى فلا يدفعه وأم الولد في  
 كلها كالمدر (غصب صبي حرا) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهاب به (فمات في يده  
 فجأة أو بجمي لم يضمن) وإن مات بصاعقة أو نهب حية فديته على عاقلة الغاصب  
 استحسانا والقياس أن لا يضمن في الوجهين وإن كان مكاتباً غيراً أو كان يعبر عن  
 نفسه لا يضمن (كصبي أودع عبداً فقتله) الصبي (وإن أودع) الصبي (طعاما)  
 بلا إذن وليه وليس مأذوناً له في التجارة (فأكله لم يضمن) لأنه سلطه عليه وقال أبو  
 يوسف يضمن

### باب القسامة

(قتيل وجد في محلة لم يدرفقائه) فلو علم كان هو الحاصم وسقطت القسامة (حلف  
 خمسون رجلا منهم يتخيرهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) أي بأن يحلف كل  
 منهم بالله ما قتل ولا علم له قاتلا (وإن حلفوا فعلى) عاقلة (أهل المحلة الدية) في ثلاث  
 سنين (ولا يحلف الولي) مطلقا سواء كان هناك لوث أو لا (وإن لم يتم العدد كره الحلف  
 عليهم ليمت خمسون) يميناً وإن تم العدد وأراد الولي تكراره لا يكره ومن نكل منهم  
 حبس حتى يحلف إن كانت الدعوى في قتل العمد ولو في الخطأ قضى بالدية على  
 عاقلتهم ولا يجسسون (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية في  
 ميت لا أثر به) لأنه ليس بقتيل (أو يسيل دم من انفه أو فمه) وكان نازلا من رأسه فلو



ابن الاخ الذي هو زوج  
البنات ثم مات الرجل ولا وارث  
له غير ابنته وابنها فلها  
النصف والباقي لابنها  
مسئلة (أي رجل مات  
وخلفهما وخالاه فورثه الخال  
دون الم قال ابن العزوق  
نظمتهافي بيتين على بحر  
الربل وهما

رجل مات وخلي خاله

وله عم تقى ورع

لم يرث شيئا ويحظى خاله

بجميع المال يامسقع

(فالجواب) ان أخوين لآب

تزوج أحدهما بجدة الآخر

ثم أمه لجاه منها ابن فأت

الذي تزوج بالجدة وترك

ابنه منها ثم مات الاخ الآخر

وتركهما وهذا ابن أخيه

الذي هو خاله فهو أولى من

الم لانه ابن أخيه من أبيه

وقد نظمت الجواب عنها

حال الكتابة فقلت

خالذا ابن أخ من جدة

أم أم الميت يامسقع

فهو بالارث حقيق دون من

هو عم عمه محتم

(مسئلة) ان قبل أي امرأة

مات زوجها فجاءت وقالت

أنا حامل فان ولدت ذكرا

كان لي الثمن وله الباقي وان

ولدت أنثى كان جميع المال

بيننا نصفين وان ولدت ميتا

كان جميع المال لي (فالجواب)

ان هذه امرأة اشترى

زوجها عبدا وأعتقه

من جوفه فقتل (أو من دبره) أود كره أو فرجها ثم خرج الدم من هذه المواضع معيد  
بما اذا وجد من غير ضرب (بخلاف) دم يسيل من (عينه وأذنه) ففيهما القسامة  
والدية (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقلته) دون أهل  
الحلة ولو اجتمع فيها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم عملا  
بيدهم وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل الحلة ولو (مرت دابة عليها  
قتيل) ولم يكن معها أحد (بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) القسامة والدية  
ان كانوا يسمعون صوته والا لا (وان وجد) القتييل (في دار انسان فعليه القسامة  
والدية على عاقلته) ان كان له عاقلة ولا فعليه (وهي) أي القسامة والدية (على أهل  
الخطاة) وهم الذين ملكهم الامام هذه البقعة بعد الفتح ولو بقي منهم واحد (دون  
السكان والمشتريين) وقال أبو يوسف الكل مشتركون (فان لم يبق واحد منهم)  
بأن باعوا كلهم (فعلى المشتريين) بالاجماع در (وان وجد) قتييل (في دار مشتركة  
على التفاوت فهي على) عدد (الرؤس) كالشفعة (وان بيعت) دار (ولم يقبض) حتى  
وجد فيها قتييل (فعلى عاقلة البائع) الدية (وفي الخيار على) عاقلة (ذو اليد) خلافا لهما  
(ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود أنها) أي الدار التي وجد فيها القتييل (لذي اليد  
(وان وجد قتييل (في الفلك) فالدية والقسامة (على من فيها من الركاب  
والملاحين) وهم النوتيون لانه في أيديهم كالدابة (وان وجد قتييل (في مسجد محلة)  
فالدية والقسامة (على أهلها) لان التدبير اليهم ولو المسجد للغرباء فعلى بانيه (وفي  
المسجد (الجامع والشارع) وهو الطريق العام (لأقسامة) فيه (والدية) تكون (على  
بيت المال) اذا كان بعيدا عن المحلات والافعلى أقرب المحلات اليه (ويمدرلو) وجد  
(في بركة) ليس بقربها عماره هذا اذا لم تكن مملوكة لاحد فلو مملوكة فالقسامة والدية  
على عاقلة المالك (أو) وجد في (وسط الفرات) يمر به الماء فهو هدر أيضا (ولو) كان  
القتيل (محتسبا بالشاطئ فعلى أقرب القرى) من ذلك المكان ولو كان نهرا صغيرا  
لقوم هروفين فالقسامة والدية عليهم هذا اذا كان الشط غير مملوك وان كان ملكا  
خاصا فملك لدار والافسكالحة (ودعوى الولي على واحد من غير أهل الحلة تسقط  
القسامة) والدية (عنهم وعلى معين منهم لا) يسقط وقيل يسقط (وان التقى قوم) من  
المسلمين (بالسيوف فأجلوا) أي تفرقوا (عن قتييل فعلى أهل الحلة) القسامة والدية لان  
حفظها عليهم (الا أن يدعى الولي على أولئك) أي الذين التقوا (أو على معين منهم) فلا  
يكون على أهل الحلة ولا على أولئك شيء حتى يبرهن (وان قال المستخلف) بفتح اللام

(قتله زيد حلف بالله ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد)

يرغم انه قتله (وبطل شهادة بعض أهل الحلة على قتل غير

قتل (واحد منهم) بعينه للثمة ولو وجد الحرق قتيلا في دار

زوجها فالقسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث

كتاب المعاقلة

وترز وجتبه ونحلت منه  
فان ولدت ذكرا كان لها  
فرضها وهو الثمن والباقي  
للابن وان ولدت أنثى أخذت  
الثمن بالزوجية وأخذت  
ما بقي بعد فرض البنت  
بالولاء وان وضعت ميتا  
أخذت الربع بالزوجية  
والباقي بالولاء (مسئلة)  
ان قيل أى امرأة ورثت  
من زوجها النصف وقد نظم  
هذه المسئلة بعضهم فقال  
ألا أيها القاضي المصيب  
قضاؤه

أعندك من علم فتخبروصفا  
لورثة من زوجها نصف ماله  
به نطق القرآن ما كذبت حرفا  
(فالجواب) ان هذا رجل  
خلف ابنا وبتنا وعبدا  
فأعتقا العبد وترز وجتبه  
البنت ثم مات فلها الربع  
بالزوجية والباقي بينها  
وبين أخيها بالتعصيب فلها  
أيضا الربع الذي هو ثلث  
الباقي وقد نظمت الجواب  
حالة الكتابة فقلت

ألا ان ذا عبد حواء وارثه  
عن الميت بنت وابنه فأعرف  
الوصفا

ومن بعد هذا اعتقا وزوجت  
به البنت ثم الموت صادفه حتفا  
فيراثها ربع بفرض وثلث ما  
تبقي بتعصيب فقد حوت  
النصفا

(مسئلة) رجل مات وترك  
ثلاث بنات ورثت احداهن

(هى جمع معقلة) بضم ا قاف (وهى الدية كل دية وجبت بنفس المعتل) خرج ما انقلب  
مالا بصلح أو شبهة كقتل الاب ابنه عمدا فديته فى ماله (على العاقلة) أى عاقلة القاتل  
(وهى) أى العاقلة (أهل الديوان) وهم العسكر (ان كان القاتل منهم يؤخذ من  
عطاياهم) أو من أرزاقهم والعطاء ما يفرض كل سنة لا بقدر الحاجة والرزق ما يفرض  
بقدر الحاجة مشاهرة أو مياومة (فى ثلاث سنين) من وقت القضاء لا من وقت القتل  
(فان خرجت العطايا فى أكثر من ثلاث سنين أو أقل) منها (أخذ) الواجب (منها)  
لحصول المقصود (وان لم يكن) القاتل (ديوانيا فعاقلته قبيلته) وأقاربه وكل من يتناصر  
هو به (تقسم) الدية (عليهم فى ثلاث سنين) أى عطيات (لا يؤخذ من كل فى كل سنة  
الادرهم أو درهم وثلث فلم يزد كل واحد) منهم (من كل الدية فى ثلاث سنين على أربعة)  
دراهم أو ثلاثة فى الصحيح (فان لم تتسع القبيلة لذلك ضم اليهم أقرب القبائل نسباً على  
ترتيب العصبات والقاتل كاحدهم) فيما يؤدى (وعاقلة المعتق) بفتح التاء (قبيلة  
مولاهو يعقل) أى يعطى الدية (عن مولى الموالاة مولاهو قبيلته ولا تعقل عاقلة جنسية  
العبد) (جنسية العمد) وان سقط قوده بشبهة أو قتله ابنه عمدا كمار (و لا) (ما لم  
صلحاً أو اعترافاً) ولا مادون نصف عشر الدية بل الدية فى مال الجاني (الا أن يصدقوه)  
أى العاقلة فتجب عليهم (وان جنى حر على عبد) بان قتله (خطأ فهو) أى بدل الجنسية  
(على عاقلته)

### ﴿كتاب الوصايا﴾

(الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت وهى) واجبة بالزكاة والكفارات وفدية  
الصيام والصلاة التى فرط فيها ومباحة لغنى ومكر وهمة لاهل فسوق و (مستحبة) فيما  
سوى ذلك (ولا تصح) أى لا تنفذ (بما زاد على الثلث) للاجنبي (ولا) تصح (لقاتله)  
مباشرة لا تسبياً (وارثه) بالفعل لا بالقوة حتى لو كان له أب وأخ فأرصى للاخ جاز  
وقوله (ان لم تجز الورثة) راجع للمسائل الثلاث وان أجاز وابتعد الموت وهم كبار عفا  
صح (ويوصى المسلم للذمى وبالعكس وقبولها) يكون (بعد موته وبطل ردها وقبولها فى  
حياته) حتى لو قال فى حياة الموصى لا أقبل ثم قبل بعد موته صح (يندب النقص من  
الثلث) عند غنى ورثته أو استغنائهم بحقوقهم ويندب تركها عند عدم أحدهما (وملك)  
الموصى له الوصية (بقبوله) بعدم موت الموصى قبضها أو لا وان ردها بطلت برده (الا أن  
يموت الموصى له بعدم موت الموصى قبل قبوله) فان المال الموصى به يكون لورثة الموصى  
له بلا قبول استحياسا (ولا تصح وصية المديون ان كان دينه محيطا) بماله الا أن يبرى  
الغرماء (و لا وصية) (الصبي) ولو فى وجوه الخير (و لا وصية) (المكاتب) وان ترك وفاء  
ثم الصبي والمكاتب اذا بلغ وعق وأجازا صح (وتصح الوصية للعمل وبه) بأن قال  
أوصيت بحمل جاريتى أودا بتي هذه لفلان وانما تصح فى صورتين (ان ولدت لأقل  
مدته) وهو ستة أشهر (من وقت الوصية ولا تصح الهبة له) أى للعمل (وان أوصى بأمة

ثلاثي المال والاخرى لم تترك شيئا كيف يكون ذلك (فالجواب) ان هذا رجل مملوك له ثلاث بنات فاشترته احداهن فعتقت ثم اكتسبت مالا ومات وترك الثلاث بنات واحداهن مملوكة والثنتان حرتان احداهن هي التي اشترته فلها الثلثان الثلث بالبنوة والثلث بالولاء والثلث الآخر للحره الاخرى ولا شيء للمملوكة (مسئلة) رجل مات وترك عشرين دينارا وعشرين درهما فورثت منه امرأته دينارا واحدا ودرهما كيف يكون ذلك وقد نظمها بعضهم في بيتين فقال ووراثته بعلا فكان نصيبها من المال دينار اعتيقا ودرهما وكان جميع المال عشرين درهما وعشرين دينارا على ذلك قسما (فالجواب) ان هذا رجل مات وترك اثنتين لا بويين واختين لام واربع نسوة فالاختين للابوين الثلثان وللأختين للام الثلث والنسوة الربع اصلها من اثني عشر وعالت الى خمسة عشر الا ان ثلاثة لا تنقسم على اربع نسوة فاخرب اربعة في خمسة عشر فتصير ستين فللنسوة ثلاثة ضرورية في اربعة فصارت اثني عشر لكل واحدة ثلاثة هي واحد من عشرين ستين بسطت

الاحملها صحت الوصية) فتكون الامة للموصي له. (والاستثناء) فيكون رجل ورث الموصي (وله) أي للموصي (الرجوع عن الوصية قولاً) بأن قال رجعت عن وصيتي (وفعل) بأن باع أو وهب أو قطع الثوب) الموصي به (أو ذبح الشاة) الموصي بها (والخود أي جود الوصية) (لا يكون رجوعاً) وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل يكون رجوعاً قال في السراجية وعليه الفتوى

### باب الوصية بثلاث المال ونحوه

(أوصى له بثلاث ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز الورثة) الوصيتين (فثلثه لهما) نصفان (وان أوصى) بثلاث ماله لزيدو (لا آخر بسدس ماله فالثلث بينهما أثلاثاً) اتفاقاً (وان أوصى لاحدهما بجميع ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز) الورثة (فثلثه بينهما نصفان) وقالوا أرباعاً ثلاثة للموصي له بالكل وسهم لآخر (و) أصله أنه (لا يضرب الموصي له بأكثر من الثلث) عند الامام (الافى المحابة) بأن باع مريض ما يساوي مائتين بمائة وأوصى لآخر بثلاث ماله (و) في (السعاية) بأن أعتق عبداً قيمته مثل نصف ماله وأوصى لآخر بثلاث ماله وفي (الدراهم المرسله) أي المطلقة عن كونها ثلثاً أو نصفاً أو نحوهما (و) لو أوصى (بنصيب ابنه بطل) هذا اذا كان له ابن (و) لو أوصى (بنصيب ابنه صح) له ابن أ لا (فان كان له ابنان فله) أي للموصي له (الثلث و) لو أوصى (بسهم أو جزء من ماله فالبيان) مفوض (الى الورثة) فيعطونه ما شاؤا (قال) رجل (سدس مالى لفلان) وصية (ثم قال له ثلث مالى) وأجازت الورثة (له ثلث ماله) ويدخل السدس فيه (وان قال سدس مالى لفلان ثم قال له سدس مالى له السدس وان أوصى بثلاث دراهمه أو بثلاث غنمه فهلك ثلثاه) وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله (له) كل (ما بقي) من الدراهم والغنم (ولو) كان الموصي به (رقيقاً أو ثيباً أو دوراً له ثلث ما بقي) من الرقيق أو الثياب أو الدور وقال له كل ما بقي من العبيد هذا اذا كانت الثياب متفاوتة فلو متحدت فكانت الدراهم والدور المختلفة كالثياب المختلفة (و) ان أوصى (بالف وله) أموال (عين) أي نقد (ودين) على الناس (فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه والا) يخرج (فثلث العين) يدفع له (وكما خرج شيء من الدين) دفع (له ثلثه حتى يستوفي الالف و) ان أوصى (بنلته لزيد وعمر ووهو) أي عمرو (ميت فلزيد كله) والاصل ان الميت أو المردوم لا يستحق شيئاً فلا يرأحم غيره (ولو قال) ثلث مالى (بين زيد وعمر ووهو ميت) (لزيد نصفه) لان كلمة بين توجب التنصيف (و) لو أوصى (بنلته له ولا مال له) أي للموصي (له) أي للموصي له (ثلث مملكه) الموه بثلثه لامهات أو اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين لهن ثلاث (وسهم للمساكين) وعند محمد يقسم أسباعاً للفقراء سهمان وثلاثة أسهم (و) ان أوصى (بنلته لزيد وللمساكين لزيد نصيباً أثلاثاً و) لو أوصى (بمائة لرجل وبمائة لآخر فقال لآخر

فكانت حصه كل زوجة

دينارا واحدا ودرهما  
واحدا وقد نظمت الجواب  
حين الكتابة فقلت

لقد مات ذاعنهن أربع نسوة  
واختين من أم واختين فافهما  
لهامن أب فالاصل في الارث  
عائل

بخمسة عشر ثم للكسر حتما  
لها الضرب حتى صار ستين  
عدها

فللزوجة الدينار تعطى  
ودرهما

فمن بسط ذى العشرين ستين  
حقها

ثلاث دينار فلم تبق ميهما  
(مسئلة) رجل أتى الى قوم  
يقسمون الميراث فقال  
لانهجوا بالقسمة فان لي  
امراة فائبة فان كانت حية  
ورثت هي ولم أرث أنا  
وان كانت ميتة ورثت  
فكيف يكون ذلك (فالجواب)  
ان هذه امرأة ماتت وترك  
أما واختين لاب وأما  
لاب وهو متزوج أخت  
الميتة لامها فللاختين لاب وأم  
الثلاث واللام السدس فان  
كانت الاخت لام حية فلها  
السدس الباقي وان كانت  
ميتة فالباقي للاخ لاب لانه  
عصبة (مسئلة) رجل مات  
 وترك ابن عم وأخا لاب  
فورثه ابن عمه دون أخيه  
لأبيه كيف يكون ذلك وقد  
نظمها ابن العزرجي رحمه الله

مائة) فيكون له ستة وستون وثلاثون درهم ولكل منهما كذلك (و) لو أوصى (بأربعة مائة  
له وبمائتين آخر فقال لا آخر شركتك معهم له نصف مال كل منهما) فيكون للاول  
مائتان وللثاني مائة وللثالث ثلثمائة (وان قال لورثته فلان على دين فصدقوه) فانه  
(يصدق) وجوبا (الى الثلث) استحسانا بخلاف قوله كل من ادعى على شيئا فأعطوه  
لانه خلاف الشرع (فان أوصى بوصايا) مع قوله لورثته فلان على دين فصدقوه (عزل  
الثلثين لأصحاب الوصايا والثلثان للورثة وقيل لكل) من أصحاب الوصايا والورثة  
(صدقوه فيما شئتم) فإذا صدقوه أخذ الدائن المصدق منهما (وما بقي من الثلث فللوصايا)  
وما بقي من الثلثين للورثة ويخلف كل على العلم ان ادعى الزيادة (و) لو أوصى (لأجنبي  
ورثته) أو قاله بشيء (له) أي لأجنبي (نصف الوصية وبطل وصيته للوارث) والقائل  
بخلاف ما إذا أقر بعين أو دين لوارثه ولا جني حيث لا ينع في حق الأجنبي أيضا (و) لو  
أوصى (بذياب متفارقة) جيد ووسط وردى (لثلاثة) بكل منهم ثوب (فضاء)  
منها (ثوب ولم يدري) هو (والوارث يقول لكل) منهم (هلك حنك بطلت) الوصية لجهالة  
المستحق كوصيته لأحد هذين الرجلين (الا أن) يتساخاوا (يسلموا ما بقي) منها فتعود  
صحة ويقسم بينهم (فلذي الجيد ثلثا ولذي الردى ثلثا) ولذي الوسط ثلث كل  
منهما لان التسوية بقدر الامكان (و) لو أوصى أحد الشريكين (ببيت عين) أي معين  
(في دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو للموصي له والا) يقع في حظه له (مثل ذرعه)  
فيما أصاب الموصي من الدار (والاقرار) ببيت معين من دار مشتركة (مثلها) أي مثل  
الوصية في الحكم المذكور (و) لو أوصى (بالف عين) أي معينة بأن كانت وديعة عند  
الموصي (من مال آخر فاجازب المال) الوصية (بعد موت الموصي ودفعه صح) يجوز  
(له المنع) أيضا (بعد الاجازة) لان اجازته تبرع فله ان يمنع من التسليم (وهو اقرار أحد  
الابنين بعد القسمة بوصية أبيه في ثلث نصيبه) استحسانا ولو أوصى (بأمة فولدت بعد  
موته) ولدا قبل القسمة (و) قد (خرج من ثلثه) أي ثلث ماله (فهماله) أي للموصي له  
(والا) يخرج (أخذ) الثلث (منهم منه) وقالا يؤخذ منهما على السواء هذا اذا ولدت  
قبل القسمة وقبل قبول الموصي له فلو بعد هما فهو للموصي له لانه غناه ملكه والكسب  
كالولد فيما ذكرناه (و) لو أوصى (لابنه الكافر أو الرقيق في مرضه فاسلم) الكافر  
(أو أعتق) الرقيق قبل موته (بطل كهيته واقاراره) أي كما تبطل هبة المريض لابنه  
الكافر أو الرقيق واقاراره اذا أسلم أو أعتق قبل موته (والمعد والمفلوج والاشل  
والمسلول ان تطاول ذلك) المرض (ولم يخف منه الموت) بأن استحسك وصار بحيث  
لا يزداد بعده (فهيبته) معتبرة (من كل المال والا) يتطاول وخيف منه الموت (فن  
الثلث) ومدة التطاول سنة

### باب العتق في المرض

أي مرض الموت (تحريره في مرضه ومحاباته وهيبته وصية) في حق الاعتبار من الثلث



تعالى في بيتين من البهر  
الخفيف وهما

رجل مات عن أخ وابن عم  
فتخلى أخوه من كل ماله  
وحوى نجل عمه الكل حقا  
كيف هذا خبر وناجعله  
(الجوابها) انهما اخوان  
ولا أحدهما ابن فاشترى  
جارية فجاءت بابن فادعياه  
وصارا ابنا لهما ثم اعتقا هذه  
الجارية وتزوج بها أبو  
الابن فولدت له ابنا آخر  
فمات الاخوان ثم مات الابن  
الذي ولدته بعد النكاح وترك  
أخا لاب وأم وهو ابن عمه أيضا  
وأخا لاب وهو الذي كان قبل  
شراء الجارية فصار ميراثه  
لابن عمه لانه أخو شقيقة  
دون أخيه لا يبه وقد نظمت  
الجواب عنها فقلت

انه من فتاة شرك أتاها  
مالها كل لا مريماله  
وادعاه كل وكأنا جميعا  
ولدى واحد حليف نواله  
أعتقاها وحازها بنكاح  
واحد منهم لفرط ابتهاله  
وله ابن من قبل ذامن سواها  
ولدت منه مبدعا في جماله  
ثم ماتوا ومات الابن الاخير  
عن أخ من أبيه قبل ارتحال  
وابن عم أخ له من أبيه  
ومن الام محرز كل ماله  
(مسئلة) ثلاثة اخوة لاب  
وأورث أحدهم اثني  
الجميع وقد نظمها بهضوم  
فقال

(وليس مع) العبد (ان اجيز) عتقه لان المنع لحق الورثة فيسقط بالا جازة (فان حابي  
خبر) وضاق الثلث عنهما (فهى) أى المحاباة (أحق وبعمسه) بأن حرر لحابي  
(استويا) وقال عتقه أولى فيهما (وان أوصى بأن يعتق عنه هذه المائة عبد فذلك منها  
درهم لا تنفذ) الوصية لان القرينة تتفاوت بتفاوت قيمة العبد (بخلاف الحج) وقال هما  
سواء (و) ان أوصى (بعتق عبده فمات) الموصى (لحفي) العبد (ودفع) العبد بالخباة  
(بطلت) الوصية (وان فدى) أى فداء الورثة (لا) تبطل (و) ان أوصى (بثلثه) أى  
ثلث ماله (لزيد وترك عبدا) فأترك كل من الوارث وزيد أن الميت اعتق هذا العبد  
(فادعاه يذ عتقه في صحته) لينفذ من كل المال وادعاه الوارث عتقه في مرضه لينفذ  
من الثلث ويقدم على زيد (فالتقول للوارث) مع يمينه (ولا شئ لزيد الا أن يفضل من  
ثلثه شئ) على قيمة العبد (أويبرهن) الموصى له (على دعواه) فيكون لزيد ثلث سائر  
أمواله (ولو ادعى رجل ديننا) على الميت (و) ادعى (العبد عتقا) في صحته ولا مال له غيره  
(نصفه) الموصى (سعى) العبد (في قيمته) وتدفع الى الغريم (وقالا يعتق لا يبيح  
في شئ) (و) لو أوصى (بمحقوق الله تعالى قدمت الفرائض) منها (وان آخرها) الموصى  
(كالحج والركاء والكفارات) ويبدأ بكفارة ثم ين ثم ظهر ثم افطار (وان تساوت)  
الحقوق (في القوة يبدى بما بدأ به) الموصى اذا ضاق الثلث وكذا ما ليس بواجب قدم منه  
ما قدم الموصى (و) وأوصى (بمحبة الاسلام أحجوا) أى بعثوا (عنه رجلا من بلده يحج)  
عنه (راكبا) لانه لا يلزمه الحج ماشيا (والا) تبلغ النفقة من بلده (فن حيث تبلغ)  
استحسنانا (ومن خرج من بلده حاجا فمات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه  
من بلده) راكبا قال من حيث مات استحسنانا (والحاج عن غيره مثله) أى مثل من  
خرج من بلده حاجا حكم وخلافا

### باب الوصية للأقارب وغيرهم

(جيرانه ملاصقوه) وقال من يسكن محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسنان  
(واصهاره كل ذى رحم محرم من امرأته) كأبائها وأعمامها وأخواتها وغيرهم  
بشرط موته وهى منك وحتة او معتدة من رجلى (واختانه زوج كل ذات رحم محرم  
منه) كالزواج ببناته وعماته وكذا كل ذى رحم من أزواجهن قيل هذا فى عرفهم وفى  
عرفنا الصهر أبوالمرأة وامها والاخت تزوج المحرم فقط وفى القهستانى وينبغى فى ديارنا  
أن يختص الصهر بأبى الزوجة والاخت تزوج البنت لانه المشهور (وأهله  
زوجته) وقال كل من فى عياله ونفقته غير عماليكه وقولهم استحسنان (وأهله  
بيته وجنسه اهل بيت ابيه) فلو أوصى لجنسه اولا اهل بيته اولا له يدخل فيه كل من  
ينسب اليه من قبل آبائه الى اقصى اب له فى الاسلام (وان أوصى لأقاربه اولادى  
قربته أولا رحامه اولانسابه فهى للأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه)  
و يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد فى ظاهر الزاوية (ولا يدخل الوالدان والولد والوارث

وكلهم الى خير فقير  
 افادتهم صروف الدهر ارثا  
 وكان اميتهم مال كثير  
 فحاز لا كبر ان الثلث منه  
 وباقي المال أحرزه الصغير  
 (جوابها) هذه امرأة كان  
 لها ثلاثة بنى عم أحدهم  
 زوجها فالمسئلة من ستة  
 أسهم للزوج النصف  
 والنصف ثلاثة أسهم  
 وتبقى ثلاثة أسهم بينهم أثلاثا  
 لكل واحد منهم واحد وقد  
 نظمت الجواب حال ان الكتابة  
 فقلت  
 منيد الارث كانت بنت عم  
 لسكرهم تزوجها الصغير  
 فحاز النصف من ست بفرض  
 وبالتعصيب سهمها يا أمير  
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين  
 لاب وأم؛ رث أحدهما  
 ثلاثة ارباع المال وورث  
 الآخر رבעه (فالجواب) ان  
 الميت امرأة هى ابنة عمهما  
 أحدهما زوجها كالسابقة  
 (مسئلة) ان قيل أى أخوين  
 لاب وورث أحدهما ثلث  
 المال والآخر ثلثيه (فالجواب)  
 ان المسئلة بحالهما أحدهما  
 أخوها لامها فلا زوج  
 النصف وللأخ السدس  
 والباقي بينهما (مسئلة)  
 ان قيل أى رجل مات عن  
 ثلاثة أخوة فورث أحدهم  
 سبعة اتساع المال والآخرون  
 تسعة (فالجواب) ان

و يكون للاثنين فصاعدا) ويستوى فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر  
 والانثى والمسلم والكافر (فان) وصى لأقاربه و (كان له عم) ان وخالان فهى لعميه  
 كالارث وقلا رباعا (ولو) له (عم) خالان له النصف ولهما النصف) وقالوا اثلاثا  
 ولوله عم واحد له نصفها وبرد النصف الى الورثة لعدم من يستحقه (ولو) له (عم  
 وعمه) أو خال وخالة (استويا) لاستواء قرابتهما ولو انعدم المحرم بطلت خلافا لهما (و)  
 أوصى (لولد فلان) فهى (لذكر والانثى على السواء) وان لم يكن لفلان الاولد واحد  
 كان الثلث كله له (و) ان أوصى (لورثة فلان) فهى بينهم (لذكر مثل حظ الانثيين)  
 وشرط صحة هذه الوصية موت الموصى لورثته أو لعقبه قبل موت الموصى فلاومات  
 الموصى قبل موته بطلت

### باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرن

(وتصح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معلومة وأبدا) ويكون محبوسا على ملك  
 الميت في حق المنفعة ككافى الوقف (فان خرج العبد من ثلثه سلم اليه) أى الى الموصى له  
 (أيخدمه والا) أى وان لم يخرج من الثلثين بان كان لا مال له غيره (خدم الورثة يومين  
 و) خدم (الموصى له يوما) حتى يستكمل ماء بين الموصى من الزمان (وبعونه) أى  
 الموصى له (يعود) العبد (الى ورثة الموصى ولومات) الموصى له (في حيات الموصى  
 بطلت) الوصية ولو أوصى بسكنى داره مدة معينة وخرجت من الثلثين يسكنها وحده  
 هذه المدة وان لم يخرج ولا مال له غيرها يسكن الموصى له ثلثا والورثة الثلثين حتى تتم  
 المدة (و) لو أوصى (بشربة بستانه) لزيد (فمات) لموصى (و) قد كان (فيه ثمرة) أى  
 للموصى له (هذه الثمرة) فقط (وان زاد أبدا له هذه وما يستقبل) ماء اش (كغلة بستانه)  
 فان له هذه وما يحدث ضم أبدا أولا وان لم يكن فيه ثمرة فهى كالثلة (و) لو أوصى لرجل  
 (بصوف غنمه وولدها ولبنهاله الموجود) منها (عند موته) سواء (قال أبدا أولا

### باب وصية الذمى

(ذمى جعل داره بيعة أو كنيسة) أو بيت ناز (في صحته) فمات فهى ميراث) فتقسم بين  
 ورثته (وان أوصى بذلك) أى بأن تبني داره بيعة أو كنيسة (لقوم مسلمين فهو) جائز  
 (من الثلث) ويجعل تملك (و) ان أوصى (بداره) ان تبني (كنيسة) أو بيعة في القرى  
 فلو في المصر لم تجز تفاقا (لقوم غير مسلمين صحت) الوصية عنده لا عندهما (كوصية  
 حربى مستأمن) لا وراث له هنا (بكل ماله اسلم اودمى) فانها صحيحة

### باب الوصى

وما يملكه (أوصى الى رجل) أى جعل له وصيا (قبل عنده) (مع و) ان (رد) الوصاية  
 (عنده) أى بعلمه (يرتد والا لا) يصح الرد بغيبته فان سكنت الموصى اليه فمات الموصى  
 فله الرد والقبول (وبيعه تركته) بعده موته (كقبوله) أى الوصاية في حياة الموصى (وان

للسبعة اتساع مع ذلك ابن  
عم فالمسئلة تسع من تسعة  
لهم ثلثها ثلاثة لكل واحد  
تسع وهذه فريضتهم ويأخذ  
ابن ام الباقي وهو ستة  
أسهم بالتعصيب ومعه تسع  
فيستكمل سبعة اتساع  
(مسئلة) ان قيل أي رجل  
مات عن أربع نسوة قورثت  
احداهن ربع المال  
ونصف ثمن وورثت  
الاخرى نصف المال ونصف  
ثمن وورثت الثالثة والرابعة  
ثمن المال (فالجواب) ان  
هذا رجل تزوج بابنة خال  
لاب وابنة خاله لامه وابنة  
عمه لاب وابن عمه لام ثم  
مات ولم يترك رارثا سواهن  
فان للنسوة الربع فرضهن  
ولابنة الخال لاب ثلث ما بقي  
ولابنة العم لاب النصف  
أصلها من أربعة وتسع من  
سبعة عشر أربعة أسهم لهن  
ولابنة الخال لاب ثلث  
ما بقي وهو أربعة تبقى  
ثمانية وهي لابنة العم لاب  
فصار لابنة الخال لام وابنة  
العم لام سهمان من ستة  
عشر هي ثمن المال لكل  
واحدة سهم وصار لابنة  
الخال لاب خمسة أسهم من  
سبعة عشر هي نصف المال  
ونصف الثمن (مسئلة) ان  
قيل أي امرأة أتت الى قوم  
يتسمون ميراثا فقالت

مات الوصي ولم يرد في حياته (فقال) الوصي اليه (لا أقبل ثم قبل صم ان لم يخرج  
قاض مذ قال لا أقبل فان أخرجه لا يصح قبوله بعد ذلك (و) لو أوصى (الى عبد) غيره  
(وكافر وفاسق) وصى (بذل) أي بدهم القاضي (بغيرهم) اتساعا للنظر (و) لو أوصى  
(الى عبده وورثته) كلهم (صغار صم) الا يصابه (والالا) وقالا لا يصح مطلقا (ومن عجز  
عن القيام بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضي (غيره اليه) رعاية لحق الوصي  
والورثة (و بطل فعل أحد الوصيين) ولو كان ايصاؤه لكل منهما على الافراد في  
الاصح (في غير التجهيز وشراء الكفن وحاجة الصغار والانتهاج) أي قبول المحبة لهم  
(وردد يعة عين) رد المصوب والمشتري شراء فاسدا وحفظ الاموال (وقضاة دين  
وتنفيد وصية معينة وعق عبد عين) وبيع ما يتسارع اليه الفساد وجمع الاموال  
الضائعة (والخصومة في حقوق الميت) وقسمة كيلي أو وزني وأداء دين بجنس حقه  
وقال أبو يوسف ينفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الافراد  
والاجتماع اتبع اتفاقا (ووصى الوصي) سواء أوصى اليه في ماله أو في مال موصيه  
(وصى في التركة) عندنا (وتصح قسمته) نائبا (عن الورثة) سواء كانوا صغارا  
أو كبارا غيبا (مع الوصي له) ولا رجوع للورثة على الوصي ان ضاع قسطهم معه (ولو  
عكس) الوصي بأن قسم التركة مع الورثة عن الوصي له الغائب أو الحاضر بلا اذنه  
(لا) يصح (فلوقاسم) الوصي (الورثة وأخذ نصيب الوصي له فضاع) معه (رجع)  
الوصي له (ثلث ما بقي) من التركة لوقاسم في يد الورثة ولو قسم بأمر القاضي جاز ولا  
رجوع (وان أوصى الميت بحجة فقامم الوصي (الورثة) وأخذ ما للجمع (فهلك ما في  
يده) للجمع (أو دفع) المال (الى من يجمع عنه) أي عن الوصي (فضاع) المال (في يده) جمع  
عن الميت بثلث ما بقي (خلافهما) (وهو قسمة القاضي) مع الورثة عن الوصي له  
(وأخذه حظ الوصي له ان غاب) حتى لو هلك عند القاضي أو أمينه فلا شيء له (و) صم  
(بيع الوصي عبدا من التركة بغيبة الغرماء وضمن الوصي) الثمن (ان باع عبدا  
أوصى) الوصي (ببيعه وتصدق بثلثه) بين الفقهاء مثلا (ان استحق العبد) الوصي به  
وأخذ (بعد هلاك ثمنه عنده) أي عند الوصي لانه العاقد والعهد عليه (و) لكن  
(يرجع) الوصي (في) جميع (تركة الميت) وقال محمد في الثلث (و) يرجع (في مال  
الطفل ان باع) الوصي (عبده واستحق) وأخذ المشتري الثمن (وهلك الثمن في يده)  
أي الوصي (وهو) أي الطفل يرجع (على الورثة) بما ضمن الوصي (في حصته)  
لان تقاض الفسحة باستحقاق ما أصابه (وصح احتياله بماله) أي بمال الطفل (لو) كان  
الاحتياال (خيرا له) وهو أن يكون الثاني أقدر من الاول وان كان سواه لم يجز (و) صم  
(بيعه وشراؤه) من أجنبي (بما يتغابن) الناس في مثله ولا يصح بما لا يتغابن الناس  
(و) صم (بيعه على الكبير) الغائب (في غير العاقد) وجاز بيعه عقار صغير من  
أجنبي بضعف قيمته أو لثقة الصغير أو دين الميت وبه يفتي (ولا يتجر) الوصي (في  
ماله) أي اليتيم لنفسه و جازا وانجر لليتيم (ووصى الاب أحق بحال الطفل من الجد

لا تجعلوا بالقسمة فاني حبل  
 فان وضعت غلاما لم أرث  
 لا أنا ولا هو وان ولدت  
 جارية ورثت أنا وهي  
 (فالجواب) ان هذه امرأة  
 ماتت وخلفت أبوين وبتنا  
 وزوجا و بنت ابن ابن حامل  
 من ابن ابن فاذا جاءت ببن  
 عالت المسئلة الى ثلاثة عشر  
 وهما عصبية وله يبق لها  
 شيء وان كانت بنتهما  
 صاحبة تافرض لانهما من  
 بنات الابن فتستحقان السدس  
 فتعول الفريضة الى خمسة  
 عشر وجـ وب آخر وهو  
 رجل تزوج بامه انسان  
 فلما حملت قال سيد هان  
 كان حملك بنتا فانت حرة  
 فمات الزوج قبل أن تضع  
 فانها ان ولدت بنتا علمنا  
 انها حرة وابنتها فلها الثمن  
 ولا بنتها النصف وما بقي  
 فللعصبة وان ولدت ذكرا  
 فهي والا بن باقيا على  
 رة وهما ذكرا (مسئلة) رجل  
 مات خلفت امرأة فقالت  
 لا تجعلوا بالقسمة فاني حامل  
 فان ولدت غلاما ورثت  
 أنا وهو وان ولدت جارية لم  
 أرث أنا ولا هي بعكس  
 السابقة كيف يكون ذلك  
 (فالجواب) ان هذا رجل  
 زوج بنت أبيه من ابن ابنة  
 ثم مات ابن الابن وبنت الابن  
 حامل من ابن الابن ثم مات  
 الرجل عن بنتين وهذه

فان لم يوص الاب الى أحد (فالجد كالأب)  
 (فصل في الشهادة) لو (شهد الوصيان أن الميت أوصى الى زيد معه) مالغت هذه  
 الشهادة (الا أن يدعي زيد) فتم قبل استحقاقنا (وكذا) أو شهد (الابن) أن أباهما  
 أوصى الى زيد لغت الا أن يدعي زيد (وكذا الوشهد) أي الوصيان (لو ارث صغير بمال)  
 فشهداهما باطلة (أو لكبير بمال الميت) وصحت شهادتهما بغير مال الميت وقال لا تقبل  
 في الوجهين (ولو شهد رجلان رجلين على ميت بدين ألف وشهد الآخران) وهما  
 المنهود لهما (للاولين) وهما الشاهدان الاولان (بمثله) تقبل شهادة الفريقين (وان  
 كانت شهادة كل فريق) للآخر (بوصية ألف لا) تقبل وقال أبو يوسف لا تقبل  
 في الدين أيضا

### كتاب الخنثى

(هو من له فرج وذكور) أو فقد همار فان بال من الذكور غلام وان بال من الفرج فأنثى  
 وان بال منهما فالجسم للذكر (للاسبق) خروجها (وان استوى يا فشكل ولا عبرة بالكثرة) خلافا  
 لهما هذا قبل البلوغ (فان بلغ وخرجت له لحية أو وصل الى النساء) أو احتلم كما يجتمه لم  
 الرجال وكان له ثدي مستو (فرجل وان ظهر له ثدي) كثندي المرأة (أولبن أو حاض  
 أو حبل أو أمكن وطؤه) في الفرج (فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلا) أو تعارضت  
 العلامات (نشكل) لعدم المربع (فيقف) في الصلاة (بين صف الرجال والنساء) اذا  
 بلغ حد الشهوة (يبتاع له أمة تحتنه) من ماله لتكون أمته أو مثله (فان لم يكن له مال فن  
 بيت المال) تشتري (ثم تباع وله) في الميراث (أقل النصيبين) أي أسوأ الحالين وعليه  
 الفتوى وقالوا نصف النصيبين (فلومات أبوه وترك) معه (أبنائه سهمان وللخنثى سهم)  
 وهو نصيب البنت (مسائل شتى) أي متفرقة (أيامه الاخرى) وكاتبته كالبيان  
 باللسان (بخلاف معتقل اللسان) الا اذا علمت اشارته وامتدت عقلته وبه يفتى (في  
 وصية ونكاح وطلاق وبيع وشراء وقود) وغيرها من الاحكام (لا في حد) عليه ولانه  
 لانها تدرك بالشبهات (غنى مذبوحة وميتة فان كانت المذبوحة أكثر تحرى وأكل والا)  
 بأن كانت الميتة أكثر أو استوى (لا) يتحرى لو في حالة الاختيار بأن يجرد ذكوة والا  
 تحرى وأكل مطلقا (الف نوب نجس رطب) نجس بماء نجاسته عرضية فخرج ماله  
 نجس بعين النجاسة كالبول (في نوب طاهر يابس فظهرت رطوبته على نوب طاهر  
 لكن لا يسيل) النجس (أو عصر لا يتنجس) وهو العصعج (رأس شاة متلطيخ بالدم  
 أحرق) الرأس (وزال عنه الدم فاتخذ منه مرقعة جاز) استعملها (والحرق كالغسل)  
 لانه من المطهرات (سلطان جعل الخراج لب الأرض جاز وان جعل) له (العشر  
 لا) يجوز بالاتفاق لانه زكاة (ولو) عجز أصحاب الخراج عن زراعة الأرض و (دفع)  
 السلطان (الأراضي الملوكة الى قوم) بالاجرة (ليعطوا الخراج) من أجزائها المستحقة  
 (جاز) فان فضل شيء من أجزائها دفعه مالا كعارة للحقن فان لم يجد الامام من



الحامل فان ولدت غلاما

تصير عصبة به فترث هي وابنها وان ولدت ابنة لا ترث هي ولا بنتها (مسئلة) امرأة أتت الى قوم يقسمون الميراث فقالت لا تهملوا بالقسمة فاني حبيلى فان ولدت غلاما لا يرت وان ولدت جارية ترث كيف يكون ذلك وقد نظم هذه المسئلة بعضهم فقال

اسمع فريضة ذى لب تعاقها  
عبد لي علم من ذا يعرف الجدلا  
ما اهل بيت جميعا مات مورثه  
فاصحوا قسمون المال والحللا  
فقلت امر آت من غيرهم لهم  
انى سامعكم اعجوبة مثلا  
فى البطن منكم جنين دام  
رشدكم

فاحرزوا المال حتى تعرفوا  
الحملا  
فان اذ ذكر لم يعط خردلة  
وان الابنة حازت وقد فضلا  
فالثلث حق سواء ليس  
ينكره

من كان يعرف قول الله اذ نزل  
(فالجواب) ان هذه امرأة  
ماتت وخلفت زوجا واما  
واختين لام وهذه المرأة تزوجة  
الى الميتة مات قبل الميتة  
بقليل وهي حامل فالجنين  
ان كان ابنا فهو واخ لا ب  
وانه عصبة ولا بقر له شيء  
وان كانت بنتا فهي أخت  
لاب فلها النصف أصل  
المسئلة من ستة وعالت الى

يستأجرها بابعائها - ادرك (واو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صم وواو) نوى (عن) قضاء (رمضانين) قضاء (الصلاة صم وان لم ينو) الاصل (اول صلاة أو آخر صلاة عليه)  
هذا قول البعض والاصح اشتراط التعيين فى الصلاة وفى رمضانين (ابتلع) صائم (براق  
غيره كفراو) كان الغير (صديقه والا) يكن صديقه (لا) يكفر (قتل بعض الحاج) فى  
طريق مكة (عذر) للباس (فى ترك الحج) منعها زوجها عن الدخول عليها وهو يمكن  
معها فى بيتهم انشور (حكاو) كان المنع الى منزله فلان شوز (ولو سكن فى بيت الغصب  
فامتنعت منه لا) تكون ناشزة (قالت لا أسكن مع أمك) أو أم ولدك (وأريد بيتا على  
حدة ليس لها ذلك) لانه لا بد له من يخدمه (قال لعبد يامالكى أو) قال لامته أنا عبدك  
لا يعنى (لانه ليس بصريح) وقد ترك الكلام هنا على المسائل الفارسية التى صرح  
بها فى المتن تبعاً للزبلى لعدم الحاجة اليها (العقار المتنازع فيه لا يخرج من يد ذى اليد  
مالم يبرهن المدعى) على وفق دعواه بخلاف المنقول (عقار لا فى ولاية القاضى لا يصح  
قضاؤه فيه) وقيل يصح ويكتب حكمه الى قاضى تلك الناحية حتى يامر بالتسليم وهو  
الصحيح (اذا قضى القاضى فى حادثة بيينة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك  
أو وقعت فى تلبس الشهود أو بطلت - كمنى ونحو ذلك لا يعتبر) قول القاضى فى كل  
ذلك لتعلق حق الغيرة وهو المدعى (والقضاء ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة  
مستقيمة) الا فى ثلاث لو بعه أو بخلاف مذهبه أو ظهر خطؤه (خبأ قوم ما ثم سأل رجلا  
عن شئ فأقر به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم) عليه بذلك  
الاقرار (وان سمعوا كلامه ولم يرونه ولا تجوز شهادتهم لان التهمة تشبه النعمة) باع  
عقارا) أو حيوانا أو ثوباً أو بعض أقر به حاضر يعلم البيع ثم ادعى (البعض انه ملكه  
لا تسمع) دعواه ويجعل سكوته كالإفصاح (وهبت مهرها زوجها فماتت فطالب  
ورثها مهرها منه) أى من الزوج (وقالوا) أى الورثة (كانت الهبة فى مرض موتها  
وقال الزوج (بل فى الصحة فالقول له) وقيل القول للورثة وبه جزم فى التنوير ولو  
(أقر دين أو غيره ثم قال كنت كاذبا فيما أقرت) به وطالب به المقر له (حلف المقر له على  
ان المقر ما كان كاذبا فيما أقر ولست ببطل فيما ادعاه عليه) عند أب يوسف وعليه  
افتوى وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له (والاقرار ليس بسبب للملك) فلو أقر  
بمال المقر له يعلم انه كاذب لا يحل له أخذه ديانة الا أن يسلمه بطيب نفس فيكون ملكا  
مبتدأ (قال لاخر وكتك يبيع هذا فسكت) عن الرد والقبول (صار وكيلا وكلها  
بطلاقها الا لك عزلها) لانه عين من جهته (وكتك بكذا على انى متى عزلتك فانت  
وكيلى) وأرد عزله (يقول فى عزلة عزلتك ثم عزلتك ولو قال) وكتك بكذا على انى  
(كلماء عزلتك فانت وكيلى يقول) فى عزله (رجعت عن الوكالة المعاقبة وعزلتك عن  
الوكالة المذنة) الحاصلة من لفظ كلامه فيمنع من عزل (قبض بدل الصلح) فى المجلس (ثم را  
ان كان دينابدين) بأن صالح على دراهم عن دنابر وعن شئ آخر فى الذمة (والا) يكن  
دينابدين بأن كان عقاراً بعقاراً أو عقاراً بدين (لا) ينترط القبض فيه (ادعى رجل على

تسعة (مسائل الانسان

\* مسألة) رجل عمه ابن خاله وابنه خاله وقد نظمها بعضهم في بيت واحد فقال

عمه نجل خال وابن خال خاله  
كيف بالله ذا كراخه برونه  
بمحاله

(فالجواب) ان هذا رجل له ابنة وابن من امرأتين فزوج ابنته من رجل وتزوج ابنته بأم زوجها أخته فولدت لابنت غلام وللابن غلام ثم ذهب ابن ابنته فتزوج بأم أم ابنته فأولدها ابنا فالموصوف بهذه الصفة التي في الشعر هو ابن ابنته (مسألة) رجل هو خال خاله وعم ابن خالته وخاله أيضا كيف يكون ذلك وقد نظم هذه المسألة بعضهم في بيتين وهذه عبد العزيز الاصطخري في بيت آخر فقال

متى أثبأ كن خالا لخالي  
وعمال ابن خالته وخالا  
ولادة مسلم بن حنيف

أبي آباؤه إلا الحلالا  
(جوابها) ان هذين رجلان زيد وعمر ومثلا وعمرا بنتان ولزيد ابنة وابن لابنته فتزوج زيد وابن ابنته بنتي عمر وكل واحد واحد منهن وتزوج عمرو بابنته زيد فولدت لمثل واحد منهن فولد فالفائل الشعر هو ابن عمر وويبان ذلك أن ابن عمر وولد من ابنة

صبي دارا فصالحه أبوه على مال الصبي فان كان للمدعي بيعة جازان كان الصالح (بمثل القيمة أو أكثر) من قيمة الدار (عما يتغابن) الناس (فيه وان لم يكن له بيعة أو كانت البيعة) غير عادلة لا يجوز ولو صالح على مال نفسه جازة طلاقا قال المدعي (لا بيعة لي فبرهن ولو بعد حلف خمينه) أو قال الشاهد (لا شهادة لي فشد يدي تقبل) لا يمكن التوفيق بالنسيان ثم التذكر (للامام الذي ولاه الخليفة) أي جامله واليا (أن يقطع) أي يعطى (انسانا) حصة (من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة) لان الامام ولاية ذلك فكذلك انائبه (ومن صدره السلطان ولم يعين ببيع ماله) فلو عينه فذكره الا أن يأخذ الثمن طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صح) البيع (خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى وهبت مهرها لم تصح) الهبة (ان قدر على الضرب) لانها مكرهه (وان أكرهها على الخلع) وخالعت (وقع الطلاق) لان طلاق المكر واقع (و) لكن (لا يسقط المال) اذ الرضا شرط فيه (ولو أحوالت) بمهرها (انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح) الهبة (اتخذ رجل بثرا في ملكه أو بالوعة فتزمنها حائط جاره وطلب) الجار (تحويله ليجب عليه) ومفاده أنه يؤمر بالرفق دفعا للاذى (فان سقط الحائط منه لم يضمن) الحائط قيمة الحائط ولو (عمر) الزوج (دار زوجته بماله) باذنهم اذ فالعمارة لها والنفقة دين عليها (لحمه أمرها) ولو (عمرها) لنفسه بلا اذنها (فله) العمارة ويكون غاصبا للعروة فيؤمر بالتفريق بطليها (و) لو عمرها (لها بلا اذنها) فالعمارة لها وهو متطوع في النفقة فلا رجوع له (واو أخذ) رجل (غيره) فتزعه انسان من يده لم يضمن (لانه تسبب) في يده مال انسان فله السلطان ادفع الى هذا المال (الا) أي وان لم تدفعه الى (أقطع يدك أو أضربك خمسين فدفع لم يضمن) الدافع لانه مكره (وضع منجلا) وهو ما يحصد به الزرع (في الصحراء) يصيد به حمار وحش وسهوى عليه فجاء في اليوم الثاني) أو من ساعته (ووجد الحمار مجروحاً ميتاً لم يؤكل) لان الشرط أن يذبحه انسان أو يجرحه والافهوك بالنطيحة (كره) تحريمها على الأوجه (من الشاة الحيا) أي الفرج (والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر) للآثر الوارد في كراهة ذلك يجوز (للقاضي أن يقرض مال الغائب و) مال (الطفل واللقطة) بشروط تقدمت في القضاء بخلاف الأب والوصي والمثقف الا اذا أنشدها حتى ساغ تصدقه فأقرضه أو لى زيلعي (صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه محتونا) الحال أنه (لا تقطع جلدة ذكركه) لا بتشديد ترك (ختانه) (كشيخ أسلم و) قد (قال أهل البصرة) أي الخبرة (لا يطبق) الشيخ (الختان) فانه يترك والختان سنة وهو من شعتر الاسلام فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حوربوا (ووقته) أي ابتداء وقت الختان (سبع سنين) وأقصاه اثنتا عشرة سنة رقب العبرة بطاقتة وهو الاشبه (والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائرة) هذا اذا لم تبلغ غاية لا يتحملها الفرس والابل (وحرم شرط العمل من الجانبين) الا اذا دخل ثالثا (لا من أحد الجانبين) استحيانا (ولا يصلى على غير الانبياء

واللائكة) عاينهم الصلاة والسلام (الابطريق التبييم) ويستحب الترضي للصحابين  
والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وكذا يجوز عكسه  
على الرابع (والاعطاء باسم النير وز والمهرجان لا يجوز) وان قصد تعظيمه بكفر (ولا  
باس بلبس القلانس) من الذكر باس دون الحرير والذهب والفضة (وتدب لبس  
السواد) سواء كان جبة أو عمامة (و) تدب (ارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط  
الظهر) وقيل لموضع الجلوس وقيل شبر (و) يجوز (للشباب العالم أن يتقدم على الشيخ  
الجاهل) ولو قرشياً لانه أفضل منه (و) ينبغي (لحافظ القرآن أن يتختم في كل أربعين  
يوماً) لان المقصود فهمه معانيه واعتبار ما فيه لا مجرد التلاوة

### كتاب الفرائض

هي جمع فريضة وهي السهم المقدر نحو النصف والثلث (يبدأ من تركه الميت) الحالية  
عن تعلق حق الغير بعينها كالرهن والعبد الجاني (بتجهيزه) وتكفيته بغير تبذير ولا  
تقتير ككفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته (ثم) بقضاء (دينه) الذي له مطالب  
من جهة العباد ويقدم دين الصحة على دين المرض اذا جهل سببه والا فهما سواء وأما  
دين الله فان أوصى به وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا (ثم) بتنفيذ (وصيته) ولو  
مطلقة على الصحيح من ثلث ما بقى بعد تجهيزه وديونه (ثم يقسم) الباقي من المال بين  
ورثته أي الذين ثبت ارثهم بالكتاب أو السنة والاجماع ويستحق الارث برحم  
ونكاح صحيح وولاء (وهم) أي الورثة ثلاثة أصناف الاول (ذو فرض أي ذو سهم  
مقدر) وهم اثنا عشر عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنان  
من السبب وهما الزوجان (فللاب) ثلاث أحوال الفرض المطلق وهو (السدس مع  
الولاء أو ولد الابن) والتعصيب المطلق عند عدمهما والفرض والتعصيب مع البنت أو  
بنت الابن (والجد كالأب ان لم يتخلل في نسبه) إلى الميت (أم) كأب الميت وان  
دخل في نسبه أم كأب أم الأب فمأسد من ذوى الارحام ثم الجد الصحيح كالأب عند  
عدمه (الافى ردها) أي رد الام (الى ثلث ما بقى) في القراوين وهما زوج وأبوان أو  
زوجة وأبوان فان الأب يردهما من ثلث الكل الى ثلث الباقي فيهما ولو كان بدله جسد  
كان لهما الثلث كاملاً (و) في (حجب أم الأب) فان الأب يحجبها دون الجد (فيحجب) الجد  
(الاخوة) والاخوات كلها وعليه الفتوى وقال للجد مع الاخوة لا يورث أولاب خير  
الامر من المقاسمة أو ثلث الكل هذا اذا لم يكن معهم ذو فرض فان كان فلا جد خير  
الامور الثلاثة بعد فرض ذوى السهم المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس الكل (واللام)  
ثلاثة أحوال (الثلث) مع عدم الولد أو ولد الابن وان سفل والعهد من الاخوة  
والاخوات (ومع الولد أو ولد الابن) وان سفل (أو الاثنين من الاخوة والاخوات  
من أي جهة كانوا) (لا أولادهم) أي أولاد الاخوة والاخوات (السدس مع الأب  
وأحد الزوجين ثلث الباقي بعد فرض أحدهما) أي الزوجين والباقي للأب

زيد وابن زيد ولد من ابنة  
عمر وقصار كل واحد منهما  
خال الآخر وابن عمر وأيضاً  
أخو ابن ابنة زيد من الام  
وأخو ابنة عمر من الأب  
فلذلك هو خاله وعمه واذا  
كان ابن عمر وخال ابن زيد  
فتكون اخته خالته (مسئلة)  
ان قيل أي غلامين كل  
منهما عم الآخر (جوابها)  
أنهما امرأتان لكل واحدة  
منهما اولاد تزوج أم الآخر  
لخات بولد وكل واحد من  
الولدين يقول للآخر هي  
(مسئلة) ان قيل أي غلامين  
أحدهما عم الآخر وخاله  
(فالجواب) أن هذا رجل  
زوج اخته لايه من أخيه  
فولد بينهما ولد فان ذلك  
الولد يقول الرجل عمي خالي  
ومن جهة أخرى رجل تزوج  
امرأة وابنة ابنتها وولد  
لكل واحد منهما ولد فولد  
الأب عم ولد الابن وخاله ومن  
جهة أخرى رجل تزوج  
هذا بنت هذا وهذا بأم ذلك  
وولد لكل منهما ولد فان  
البنت يقول لابن الام عمي  
خالي (مسئلة) ان قيل أي  
غلامين هذا عم هذا وهذا  
خال هذا (فالجواب) ان  
هذا رجل تزوج امرأة  
وأبوه ابنته اقول لكل واحد  
منهما ولد فان الأب عم ابن  
الابن وابن الابن خال ابن  
الأب (مسئلة) ان قيل أي

غلامين من واحد منهما ابن ~~الآخر~~ (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما أخت الآخر  
 (مسئلة) ان قيل أي غلامين أحدهما خال الآخر والآخر عم أمه (فالجواب) أن هذين من رجلين تزوج أحدهما  
 بنت الآخر والآخر تزوج ابنة ابنه (مسئلة) ان قيل أي غلامين أحدهما عم الآخر والآخر عم أبيه (فالجواب)  
 انهما من رجلين تزوج أحدهما أم الآخر والآخر تزوج أم أمه (مسئلة) ان قيل أي غلامين كل واحد منهما عم أبي  
 الآخر (فالجواب) انهما من رجلين تزوج كل واحد منهما جدة الآخر أم أبيه (مسئلة) ان قيل أي امرأتين وجدت  
 مع رجل فأنكر عليها فقالت لا تنكروا علي فان أم أمي ولدت أمه وأبوها ابن عمه أخت خاله بنت أخت خالتي (فالجواب)  
 انهما أخته (مسئلة) ان قيل أي ميت ترك خال ابن عمته لا خال له غيره وعمه ابن خاله لا عم له غيرها (فالجواب) انه  
 خلف أباه وأمهم وعمه ابن خاله لا عم له غيرها (مسئلة) امرأتان دخل عليهما رجلان قالتا امرحبا يا بنينا وابننا زوجينا  
 وزوجينا (فالجواب) ان كل واحدة منهما تزوجة بابن الاخرى (مسئلة) امرأتان وجدت مع رجل فأنكر عليها فقالت  
 لا تنكروا علي فان أم أمي ولدت أم أبيه وأبوها ابن

٢٢٥

هذا منها (فالجواب) انها  
 جدته أم أمه (مسئلة) ان  
 قيل أي رجل مسلم له  
 ابنان وهما عماء (فالجواب)  
 ان هذا رجل مجوسي تزوج  
 امرأة مجوسية وهي أم أبيه  
 فولدت منه ابنين فهما اخوا  
 أبيه من الام ثم أسلموا جميعا  
 من الحيرة (مسئلة) رجل  
 دق بابا فخرج اليه صبي  
 فقال الرجل مرحبا يا بني  
 وابن امرأتى قل لا يسك  
 وهو أبي ان تزوج أمك  
 بالباب وذلك من غير رضاع  
 ولا نجس كيف يكون

الجمهور (وللجدات وان كثرت السدس) لاب كن أو لام فيشتر كن فيه اذا كن صحبجات  
 متحاذيات في الدرجة (ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها الى الميت) وهي الجدة الصحيحة  
 كأم أم الأب بخلاف الفاسدة فانها من ذوى الارحام (وذات جهتين) أي قرابتين  
 كأم أم الام وهي أيضا أم الأب (كذات جهة) واحدة كأم أم الأب فيقسم السدس  
 بينهما عند أبي يوسف أنصافا باعتبار الابدان وعند محمد ثلاثا باعتبار الجهات  
 (و) الجدة (البعدي) من أي جهة كانت (تجب بالقربى) من أي جهة كانت وارثة  
 كانت القربى أو محبوبة (و) يسقط (الكل بالام) اذا كانت وارثة وعليه الاجماع  
 ويسقط الابويات أيضا بالاب اذا كان وارثا وكذا بالجد الا أم الأب فانها ترث مع الجد  
 (وللزوج) حالتان (النصف) عند عدم الولد أو ولد الابن وان سفل (ومع الولد أو ولد  
 الابن وان سفل الربع وللزوجة) فأكثر حالتان (الربع) عند عدم الولد وولد الابن  
 وان سفل (ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الثمن وللبنات) الصلبية الواحدة (النصف  
 وللاكثر الثلثان وعصيتها الابن وله مثل حظها) أي لكل بنت سهم ولكل ابن سهمان  
 (وولد الابن كولد عند عدمه) أي عدم الولد حتى يكون بنو الابن عصبة كالبنين  
 وبنات الابن كالبنيات (ويجب) ولد الابن (بالابن) يجب حرمان (ومع البنات)

٢٩ كثر البيان ذلك (فالجواب) ان هذا رجل تزوج أم صاحب هذه الدار وتزوج هو  
 امرأة هذا بعد أن طلقها فأولادها ابنا وهو الذي يخاطب الرجل وكان صاحب الدار قد ادعى ان الرجل ابنه وقد صدقه  
 الرجل وليس له أب معروف فثبت نسبه منه (مسئلة) نظمها ابن العلاف في أبيات وهي  
 الاقل لابن أم حمزة أمي \* أنا ابن أخ لا ختل غيري وهي فلوزوجت أختك من أخ لي \* فأولادها غلاما كان هي  
 وصار أخ لذلك العم \* وصار العم خال دمي ولحمي فن أنا منك أو من أنت مني \* ابن ان كنت ذاعلم وفهم  
 (فالجواب) ان هذا رجل يخاطب خال أخيه زوج أخاه من جدته أم أبيه فولدت له ولدا فهو عمه وللرجل أخ لام آخر  
 فهو عم هذا العم وزوج هذا الرجل أخت أخيه من أمه لابنه فولدت له ولدا فأخوه من أمه الذي هو عمه هو خال ولده  
 فلذلك قال خال دمي ولحمي (مسئلة) مريض قال اذا مت اعطوا ولدي الكبير دينار وخمس الباقي وابني الثاني دينارين  
 وخمس الباقي والثالث ثلاثة دنائير وخمس الباقي والرابع الباقي كله فكان لكل ما يستحقه بالارث كيف يكون  
 ذلك (فالجواب) أن التركة ستة عشر ديناراً للكبير دينار وخمس الباقي ثلاثة فاجملة أربعة دنائير وللثاني ديناران  
 وخمس الباقي ديناران فاجملة أربعة دنائير والثالث ثلاثة دنائير وخمس الباقي دينار فاجملة أربعة دنائير والرابع



الباقى وهو أربعة أيضا **مسئلة** مريض قال اذا مات اعطوا ولدى الواحد دينار وسدس الباقي والثانى دينارين وسدس الباقي والثالث ثلاثة دنانير وسدس الباقي والرابع أربعة دنانير وسدس الباقي والخامس الباقي فكان ذلك على قدر ميراثهم كيف يكون ذلك **فالجواب** أن التركة خمسة وعشرون دينارا للاول دينار وسدس الباقي وهو أربعة فالجملة خمسة دنانير وللثانى ديناران وسدس الباقي وهو ثلاثة فالجملة خمسة أيضا وللثالث ثلاثة دنانير وسدس الباقي وهو اثنان فالجملة خمسة أيضا وللرابع أربعة دنانير وسدس الباقي وهو دينار فالجملة خمسة أيضا وللخامس الباقي كله وهو خمسة دنانير **مسئلة** ان قيل أى ابن هو وأبوه مسلمان ومات أبوه محتف أنفه ولا يرث منه شيئا **فالجواب** أن هذه امرأة أرضعت صبيين أحدهما مسلم والآخر كافر فاشتبه عليهما ما أحلما وعلى الوالدين بحيث أنهم لا يعرفون المسلم من الكافر فهما مسلمان ولا يرثان من أبويهما شيئا لأن الكفر والاسلام اذا اجتمعا كانت للغة للاسلام لكن لا يرث بالشك والاحتمال من الحيرة **مسئلة** ان قيل أى امرأة تزوجت برجل ثم ماتت فميراثها زوجها الاول دون هذا الثانى **فالجواب** أن هذه امرأة قال لها زوجها قبل الدخول

٢٢٦

زوجها الاول دون هذا الثانى

ان حضت فانت طالق فقالت حضت واستقبلها دم ثم تزوجت بزواج آخر من ساعتها لماتت فان الاول يرثها دون الثانى لانه عسى ينقطع الدم قبل الثلاث من العدة **مسئلة** ان قيل أى ولدين حرين مسلمين ذكرين أو أنثيين وأماهما حرتان مسلمتان ماتت أماهما فلم يرثا منهما شيئا **فالجواب** أنهم اولاد امرأتين ولدتهما فى بيت مظلم وادعتا واحدا منهما ونفنا الآخر فالذى ادعياه

ان حضت فانت طالق فقالت حضت واستقبلها دم ثم تزوجت بزواج آخر من ساعتها لماتت فان الاول يرثها دون الثانى لانه عسى ينقطع الدم قبل الثلاث من العدة **مسئلة** ان قيل أى ولدين حرين مسلمين ذكرين أو أنثيين وأماهما حرتان مسلمتان ماتت أماهما فلم يرثا منهما شيئا **فالجواب** أنهم اولاد امرأتين ولدتهما فى بيت مظلم وادعتا واحدا منهما ونفنا الآخر فالذى ادعياه

بينهما وهما حران ولا يرثان من أميهما كذا فى العدة **مسئلة** ان قيل أى رجل ولد مات وترك أربعة أولاد اثنين مسلمين واثنين نصرانيين والكل فى دار الاسلام ولا يرثه هؤلاء ولا هؤلاء **فالجواب** أن المسلمين شهدوا أنه مات نصرانيا والنصرانيين شهدوا أنه مات مسلما فتقبل شهادة النصرانيين ولا يرثوه لأن كل طائفة شهدت أنه مات على غير ملتها من العدة **مسئلة** ان قيل أى أخ وأخته ورثا ميتا فكانت للأخت الثمن وللأخ سبعة أثمان **فالجواب** أن هذا رجل تزوج بأمة أمه فولدت غلاما ثم مات الابن الذى تزوج بأمة أمه فولدت سبعة مات الابن عن زوجته وهى أخت ابن ابنه لأمه وعن أخيها وهو ابن ابنه فكان للأخت الثمن بالزوجة والسبعة أثمان لأخيها لأنه ابن ابن **مسئلة** ان قيل أى رجل وابنه ورثا ميتا فكان الميراث بينهما نصفين **فالجواب** أن هذه امرأة تزوجت بابن عمها ثم ماتت عن زوجها وعمها الذى هو أبو زوجها **مسئلة** ان قيل أى رجل ورثه سبعة أخوة وأخت لهم والمال بينهم بالسوية **فالجواب** أن هذا رجل تزوج امرأة وتزوج ابنه بأمة فولدت له سبعة بنين ثم مات الابن ثم مات الابن فترك سبعة بنى ابن وأختهم وهى زوجته فللزوجة الثمن والباقي لهم بالسوية لكل واحد ثمن **مسئلة** ان قيل أى أخوين لابن وأمهم ورثا أحدهما مال الميت ولم يرث الآخر شيئا **فالجواب** أن الميت كان

ولد

ان قيل أى رجل

مات وترك أربعة أولاد اثنين مسلمين واثنين نصرانيين والكل فى دار الاسلام ولا يرثه هؤلاء ولا هؤلاء **فالجواب** أن المسلمين شهدوا أنه مات نصرانيا والنصرانيين شهدوا أنه مات مسلما فتقبل شهادة النصرانيين ولا يرثوه لأن كل طائفة شهدت أنه مات على غير ملتها من العدة **مسئلة** ان قيل أى أخ وأخته ورثا ميتا فكانت للأخت الثمن وللأخ سبعة أثمان **فالجواب** أن هذا رجل تزوج بأمة أمه فولدت غلاما ثم مات الابن الذى تزوج بأمة أمه فولدت سبعة مات الابن عن زوجته وهى أخت ابن ابنه لأمه وعن أخيها وهو ابن ابنه فكان للأخت الثمن بالزوجة والسبعة أثمان لأخيها لأنه ابن ابن **مسئلة** ان قيل أى رجل وابنه ورثا ميتا فكان الميراث بينهما نصفين **فالجواب** أن هذه امرأة تزوجت بابن عمها ثم ماتت عن زوجها وعمها الذى هو أبو زوجها **مسئلة** ان قيل أى رجل ورثه سبعة أخوة وأخت لهم والمال بينهم بالسوية **فالجواب** أن هذا رجل تزوج امرأة وتزوج ابنه بأمة فولدت له سبعة بنين ثم مات الابن ثم مات الابن فترك سبعة بنى ابن وأختهم وهى زوجته فللزوجة الثمن والباقي لهم بالسوية لكل واحد ثمن **مسئلة** ان قيل أى أخوين لابن وأمهم ورثا أحدهما مال الميت ولم يرث الآخر شيئا **فالجواب** أن الميت كان

ابن أحدهما (مسئلة) ان قيل أى امرأة أتت الى قوم يقسمون الميراث فقالت لا تجهلوا بالقسمة فأنى حبلى ان ولدت غلاما ورث وان ولدت جارية لم ترث (فالجواب) أن هذا رجل مات عن ابنتين وسرية أخيه حبلى فللايتين الثلثان فان ولدت الجارية غلاما يكون ابن أخيه ويكون عصبة فيكون أولى من العم وان كانت بنتا فهي من ذوى الأرحام فلا ترث والباقي للعم (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت للمقسمين للارث ان ولدت غلاما لم يرث وان ولدت ابنة لم ترث وان ولدت جارية لم يرث (فالجواب) أن هذا رجل مات وترك أمًا وأختًا لأب وأمًا وأختًا لأب وجدًا وسرية أب حبلى والأب ميت فيخرج على قول زيد ان ولدت ابنا أو بنتا لم يرث واحد منهم شيئا فان ولدت ابنا فإنه يكون للام السدس والباقي بين الجد والأخت لأب وأم والأخ للأب للذ كرمثل حظ الانثيين أصل الفريضة من ستة للام السدس والباقي بينهم على خمسة للجد والأخ سهمان وللأخت سهم ثم يرد الأخ من الأب ما أصابه الى الأخت ليتم حقها وهو النصف فيخرج بغير شيء وان ولدت جارية فالباقي على أربعة أسهم للجد سهمان ولكل أخت سهم وحق الأخت لأب وأم في ثلاثة أسهم وهو نصف المال ووصل اليها سهم وترد الأخت لأب

٢٢٧

الأخت لأب وأم وتخرج بغير شيء فان ولدت غلاما وجارية يكون للام السدس والباقي بينهم للذ كرمثل حظ الانثيين على ستة أسهم لكل أخت سهم وللجد سهمان وللأخ لأب سهمان ثم الأخ لأب والأخت لأب يردان الى الأخت لأب وأم تمام حقها وهو النصف ثلاثة أسهم ونصف وفي يدها سهم فردان عليها سهمين ونصفا يبقى نصف سهم هو بينهما للذ كرمثل حظ الانثيين

ولد الام فقط) أى دون الأخوة لأبوين أو لأب (و) النصف الثانى (عصبة أى من أخذ الكل) أى كل المال (إذا انفردوا) أخذ (الباقى مع ذى سهم) والعصبة نوعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة أقسام عصبة بنفسه وهو الذى عرفه فى المتن وعصبة بغيره وعصبة مع غيره (والأحق) من العصبات (الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم أب الأب وان علا ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأب) فيقدم ذو القربتين على ذى قرابة واحدة (ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام الجد على الترتيب) المذكور ويعتبر بين هؤلاء الاصناف من الأعمام قرب الدرجة فهم الميت مقدم على عم أبيه ثم يعتبر قوة القرابة فهم الميت لأب وأم أولى من عمه لأب وكذا الحال فى عم أبيه وعم جده وهكذا الحكم فى فروع هذه الاصناف (ثم المعتقد ثم عصبتيه) بنفسه (على الترتيب) المذكور (واللاتى فرضهن النصف والثلثان) وهن أربع البنات وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب فصاعدا (يصرن عصبة باخوتهن لا غير) وتسمى هذه العصبات عصبة بالغير وأما العصبة مع غيره فكل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كالأخت لأبوين أو لأب مع البنت أو بنت الابن (ومن يدلى) أى يتقرب الى الميت (بغيره محجب به) كابن الابن فإنه يحجب به (سوى ولد الام) أى الأخوة

فورثا فى هذه الحالة (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ابن عم ورث منه عشرة آلاف درهم فلو كان ابنا ورث ألفين (فالجواب) أن هذا رجل مات عن ثلاثين ألف درهم وثمانية وعشرين بنتا وابن عم فالثلثان وهو عشرون ألفا للبنات والباقي وهو عشرة آلاف لابن العم ولو كان ابنا يقامه من فنصيبه ألفان كذا فى العدة (مسئلة) ان قيل أى امرأة قالت لقوم يقسمون ميراثا لا تجهلوا فأنى حامل ان ولدت ذكر أقل الثمن وله الباقي وان ولدت أنثى فالمال بينى وبينها سواء وان أسقطت ميتا فالمال كله لى (فالجواب) أنها امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فماتت وهى حامل منه (مسئلة) ان قيل أى امرأة وزوجها ورثا من ميت ثلاثة أرباع المال وامرأة أخرى وزوجها ورثا منه الربع الباقي (فالجواب) أن هذا رجل مات عن أخت لأم وأختى لأب وابنى عم أحدهما أخ لأم والذى هو أخ لأم زوج الأخت للأب والآخر زوج الأخت للام فلاخت النصف والأخ والأخت للام الثلث والباقي بين ابنى العم (مسئلة) ان قيل أى رجل وابنته ورثا مالا نصفين (فالجواب) أنها امرأة ماتت عن زوج هو ابن عم وابنته منها فكان له النصف بالفرض والتعصيب (مسئلة) ان قيل أى أم ترث السدس والحال أنه ليس لولدها ولولا ولدا ولان من الاخوة والاخوات (فالجواب) أنها أم ماتت بنتها عن زوج وأبوين فانها ترث ثلث الباقي وهو السدس (مسئلة) ان

ان قيل أى أم يكون فرضها ربع المال (فالجواب) أنها أم مات ابنها عن زوجة وأبوين فأنها ترث ثلث الباقي وهو ربع المال **مسئلة** ان قيل أى رجل مقتول ورث من قاتله (فالجواب) أنه رجل جرحه انسان عن يتصور بينهما التوارث ثم مات الجراح قبل موت المجر وح ذكراه الاسنوى **مسئلة** ان قيل أى رجل مات وترك خمسة عشر ولدا ذكورا فخص خمسة منهم نصف ماله وخص خمسة ثلثه وخص خمسة سدسه وقد رأيت من منظوما ولا أعرف الناظم وهو

أنا علم الفرائض ما تقول \* أعندك لى لمسئلة دليل \* قضى رجل من الأحرار نجبا وكان له اذ مال جليل \* بنوه الوارثون ذكور خمس وعشرين بينهم دخيل \* فتم خمسة بالنصف خصوصا من المال الخلف يانبيل \* وثلث المال خمس ورثوه \* وباقي المال للباقي يؤول \* (فالجواب) أن هذا رجل له زوجتان وله من كل واحدة منهما خمسة أولاد ذكور وله خمسة أخرى من غيرهما ولا حدى الزوجتين عليه دين بقدر ثلث التركة وللأخرى بقدر سدسها ثم ان الرجل وزوجتيه ماتوا تحت هدم جميعا ولم يعلم السابق فلا ولاد الزوجة التى لها الثلث الثلث من أمهم ٢٢٨ وثلث ما بقى لأبيهم وهو السدس انضم الى الثلث فصارت نصفاً

ولا ولاد الزوجة التى لها السدس السدس من أمهم وسدس ما بقى لأبيهم وهو السدس انضم الى السدس فصارت ثلثا وللأولاد من غيرهما ثلث ما بقى لأبيهم وهو السدس والله أعلم وقد نظمت الجواب حال الكتابة فقلت مستعينا بالله

جوابك خذ منى يانبيل  
بنظم يشفى منه العليل  
لهذا الميت خمس من بنيه  
من احدى زوجتين لها عيل  
ومن أخرى لخمس ثم خمس  
لغيرهما اذا أصل أصيل

والاخوات للام فانهم يدلون بها ومع هذا يرثون معها العدم استهقا فها كل التركة (والمحبوب) بالشخص يجب حرمان (بموجب) بالاتفاق (كالاخوين أو الاختين) فصاعدا من أى جهة كانا لا يرثان مع الابو (بموجب) الام من الثلث الى السدس مع (الاب لا) يجب (المحروم) بالوصف كالمحروم (بالرق) حتى لا يرث العبد من الحر ولا الحر منه (والقتل مباشرة) لا تسببا بأن حفر بئر فى الطريق فقتل به مورثه (واختلاف الدين) حتى لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر منه (أو) اختلاف (الدار) فيما بين الكفار عندنا حقيقة كحرب وذمى أو حكما كاستأمن وذمى وكحربين من دارين مختلفين (والكافر يرث بالنسب) كالبنوة (والسبب) كالزوجة اذا كانت غير محرم له (كالمسلم ويرث الكافر بالسيبين) أى اذا اجتمع فيه قرابتان لو تفرقتا فى شخصين ورث بهما فان الكافر يرث بهما (كالمسلم) أى كما يرث المسلم بالسبيين (ولو يجب أحدهما) أى أحد السبيين أى احدى القرابتين الأخرى (فبالحاجب) أى يرث به (لا ينسكح محرم) بأن تزوج محبوسى بنته فانها ترث منه بالبنية لا بالزوجة (ويرث ولد الزنا) ولد (اللعان بجهة الام) أى من جهة الام وقرابتها (فقط) فلا يرث من الاب وقرابته ولا يرث الاب ولا قرابته منه وانما يكون ميراثه للام وأولادها وقرابتها

(ووقف

لمات وزوجته تحت هدم \* ولم يعلم على سبق دليل

لذى دين عليه قدر ثلث \* من المال الخلف يا خليل وللأخرى بقدر السدس فيه \* فكان فهما فديت ما أقول فكان الارث نصف المال حقا \* وباقيه لذى دين يؤول فيحوى ثلثه للدين خمس \* وسدسا بالوراثة لا يحول ويحوى سدسه بالدين خمس \* وسدس الارث ما فيه علول ويبقى السدس للباقيين ارثا \* ويصدر بنا الملك الجليل (ان قيل) أى امرأة جاءت ومعها خمسة فقالت ان قرابته الى قدماء وأن ميراثه لى ولا بنتى ولا بنى ولا مى وأختى أسداسا لكل مناسدسه قرأت بخط والذى شيخ الاسلام أبى الفضل محب الدين ابن الشحنة الحنفى رحمه الله رحمة واسعة ما لفظه لما قدمت القاهرة المحروسة قدمت فى الرابعة فى سنة ست وأربعين وثمانمائة أنشدنى بعض علمائنا بيتى شعر لسيدي الوالد تغمده الله برحمته من لفظه وكتب لى بخطه ما صورته سأل العلامة محب الدين بن الشحنة الحنفى الحلبي فى سنة ثلاثة عشر وثمانمائة الجماعة العلماء المصريين الشيخ جلال الدين البلقينى وغيره تغمده الله برحمته عن قوله

ما القول فى امرأة مع خمسة ورثوا قرابة فعدت يا أيها الناس لابنتى ولذى المال أجمعه برابنى وأمى وأختى وهو أسداس

فلم يجبه أحد منهم ثم بعد مدة طويلة أجاب الشيخ زين الدين ابو فجي هـ هذا الجواب زيد وطى جدته أم أمه وطى شبهة فأولدها بنتين ثم تكع احدهما عمر وابن عم زيد لأب فأولدها ابناً ثم وطى زيد هذه المنكوحة وطى شبهة فأولدها بنتين ثم ان عمر اقتل زيد امدا فحاصل ما ترك زيد من الورثة جدته وأربع بنات وابن ابن عمه لأب والمرأة القائلة وهي زوجة عمر ووابنها ابن ابن عم الميت وأمه هي الجدة أم الام الموطأة وأختها وبناتها فهن أربع بنات للميت وصديق أنهم ورثوا المال أسداساً لان البنات الثلثين وهن أربع وللجدة السدس وللعاصب ما بقى وهو السدس فنظم هذا الجواب قاضى القضاء الشهاب ابن حجر فقال **بنتان من أم أم شبهة وأتى \* احدهما الأب وطأ فيه الباس** أتت بنتين منه ثم من عصب \* **بأن فأت أب فال مال أسداس** ومع ذلك في عاشر رجب الفرد من السنة المذكورة بالقاهرة المحروسة قال والذى رحمه الله تعالى أقول والبيتان اللذان نظمهما شيخنا ابن حجر لا يفيان بالمقصود والله أعلم ثم اتى وقفت على خط ابن حجر وقد أنشد بيتي الوالد وقال فأجبت أم وأختان منها ارثهن غداً ثلثا وسدسا سوا من غير الباس وبأولاد وورثت أم الرضاع كذا أخت وابن فهذا الارت أسداس ٢٢٩ قال ثم نظمته في صورة أخرى

لا جعل قوله قرابة فاذكر  
البنتين الاولين ثم قال وزكر  
للشارح أنه حلهم ما في  
منامحة ونظم الجواب عنهم  
قال ابن حجر ولا يحضرني  
الآن قال والذى رحمه الله  
وأقول ان هذين البيتين مع  
ما فيهما من الاقوال لا يفيان  
بالمقصود بل يقصران عن  
الاولين والله أعلم والذى  
عندي أن الشيخ أغما نظم  
ما فيه الباس ولكنه عند  
الكتابة سبق قلبه فقال  
من غير الباس والله أعلم  
قلت وقد نظم الجواب شيخنا

(ووقف للعمل حظ ابن) واحد أو بنت واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لانه الغالب (ويرث) الحمل (ان خرج أكثر فأت لا) يرث ان خرج (أقله) فأت ثم ان خرج مستقيماً فالعصب صدره وان خرج منه كوساقا لمعتبر ممرته وكذا اذا تحرك شيء من أعضائه (ولا توارث بين الغرقى والحرقى الا اذا علم ترتيب الموتى) بل مال كل منهم لورثته الاحياء فو غرق زوجان أو احترقا وترك كل منهما أخافا لها لاخيمها وماله لآخيه (و) الصنف الثالث (ذو رحم وهو قريب ليس بذى سهم ولا عصبه ولا يرث مع ذى سهم ولا عصبه سوى أحد الزوجين لعدم الرده عليهما) فيأخذ المنفرد بجميع المال بالقرابة (وترتيبهم كترتيب العصبات والترجيح بقرب الدرجة) كبنت البنت أولى من بنت بنت البنت ومن بنت بنت الابن (ثم) ان استووا في الدرجة يكون الترجيح (بكون الاصل وارثا) فولد الوارث أولى سواء كان ولد عصبه أو ولد صاحب فرض (وعند اختلاف جهة القرابة) مع الاستواء في الدرجة (فلقرابة الأب ضعف قرابة الام) كاب أم أب الأب وأب أم الأم فالثلثان للجد من جهة الأب والثلث للجد من جهة الأم (وان اتفق الاصول) في صفة الذكورة والانوثة (فالقسمة على الابدان) أى ابدان الفروع اتفاقا (والا) أى وان اختلفت صفة الاصول (فالعدد منهم) أى من الفروع

شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله على وجه آخر فقال بنتان من أم جد شبهة وأتى \* من حافدا الجد الاولى أيها الناس بابنتين وبابن عاصب فتوفى \* الواطئون قال الجد أسداس وهذا ان البيتان أحسن الاجوبة وأولاهما وأما ما أجاب به شيخ الاسلام الجدر رحمه الله نفسه فهو قوله منامحة أم وأختان منها وابن عم أب \* قدمات والمال لم يدركه أمساس ثم ابنتين وابن واحد ولدوا \* من احدى الاختين فالمرات أسداس وصورته أن هذا رجل مات عن أمه وأختين لأب وابن عم أبيه فلم تقسم التركة ثم ان ابن العم تزوج احدى الاختين فأولدها بنتين وطلقةها وتزوجت بابن عم له فأولدها ابنا ومات زوجها الثاني ثم الاول الذى منه البيتان فيخص الام من التركة الاولى السدس والاختين الثلث لكل واحدة منهما السدس والباقي لابن العم فلما مات قبل قسمة التركة عن بتيه كان لهما الثلثان من تركته وهى ثلث أصل المال فكان لكل واحدة منهما سدس والباقي وهو ثلث تركته وسدس أصل المال لابن العم الذى هو من احدى الاختين فكان لكل واحد سدس المال والله الموفق (مسئلة) ان قيل أى ميت ترك أربعاً من الورثة فكان لأحداهم ثلث المال وللثاني ثلث الباقي وللثالث ثلث ما بقى وللرابع ما بقى وهى المسئلة الا كدرية وقد نظمها بعضهم فقال ما فرض أربعة توزع بينهم \* مرات منهم بفرض واقع فلو احدث ثلث الجسم وثلث ما \* بقى لثانيهم بمحكم حامه



والثالث من بعد ذلك الاى يبقى وما يبقى نصيب الرابع (فالجواب) انهم امرأتان من زوج وأم وأخت وجد فالزوج  
النصف والام الثلث والجد السدس والاخت النصف فمع من سبعة وعشرين للزوج تسعة هي ثلث الجميع واللام ست  
هي ثلث الباقي والاخت أربعة هي ثلث ما بقى والباقي ثمانية للجد (مسائل حسابية) ملحقة بالفرائض (مسئلة) رجل  
اتجر ثلاثة أيام ورجع كل مرة مثل رأس ماله وتصدق كل يوم دينار ولم يبق له في اليوم الثالث شيء كم كان رأس ماله  
(فالجواب) انه كان احدى وعشرين) فبراطا فصار في اليوم الاول دينارا وثمانية عشر فبراطا فاعطى دينارا بقى ثمانية  
عشر فبراطا وصار في اليوم الثاني دينارا واثني عشر فبراطا فاعطى دينارا بقى اثنا عشر فبراطا فاعطى دينارا بقى اثنى عشر  
الثالث مثله فتصدق به فلم يبق شيء (مسئلة) اذا اعطى عشرين درهما الرجل ليكرى له عشرين دابة كل حمل بدرهمين  
وكل بغل بدرهم وكل حمار بنصف درهم كيف يكرى (فالجواب) انه يكرى عشرة حمير بخمسة وخمسة بغال بخمسة  
وخمسة جمال بعشرة (مسئلة) رجلان مع أحدهما رغيفان ومع الثاني ثلاثة أرغفة فقعدا با كلان لهما رجل ثالث  
دراهم وقال اقتسماهما على قدر ما أكلت من خبز كما  
وأكل معهما وأعطاهما خمسة

٢٣٠

(والوصف من بطن مختلف) عند محمد وعليه الفتوى وعند أبي يوسف يعتبران  
الفروع ويقسم المال بينهما على السواء ان كان الكل ذكورا أو اناثا وان كانوا  
مختلفين فلذلك كرمثل حظ الاثنين (والفروض) المقدرة في كتاب الله تعالى ستة  
(نصف وربع وثلثان وثلث وسدس) هذا جنس آخر (ومخارجها)  
أى مخارج هذه الفروض (اثنان للنصف وأربعة وثمانية وثلاثة وستة لربعها) أى  
لربع والثلث والثلثان والثلث والسدس هذا عند عدم اختلاط الجنس بالجنس  
الآخر (واثنا عشر وأربعة وعشرون بالاختلاط) أى ان اختلط الربع بكل الثاني  
أو ببعضه فهو من اثني عشر وان اختلط الثلث من بكل الثاني أو ببعضه فهو من أربعة  
وعشرين (وتعول) أى الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون (بزيادة فستة)  
تعول (الى عشرة وثمانين) فتعول لسبعة كزوج وشقيقتين وثمانية كهم وأم  
ولسعة كهم وأخ لام ولعشرة كهم وأخ أخ لام (واثنا عشر) تعول (الى سبعة عشر  
وترا) لاشعة فتعول لثلاثة عشر كزوج وشقيقتين وأم ولخمس عشر كهم وأخ لام  
ولسبعة عشر كهم وأخ أخ لام (وأربعة وعشرون) تعول (الى سبعة وعشرين)  
فقط كزوج وبنتين وأبوين والحاصل أن مجموع المخارج سبعة منها أربعة لا تعول

كيف يقسمان الدراهم  
(فالجواب) ان يأخذ صاحب  
الرغيفين درهما وصاحب  
الثلاثة أربعة لانه أكل من  
صاحب الثلاثة رغيفا وثلث  
رغيف ومن صاحب  
الرغيفين ثلث رغيف ويحكي  
ان عليا رضى الله عنه  
وقعت هذه المسئلة في أيامه  
فترافعا اليه وقد قال صاحب  
الرغيفين لى درهما ونصف  
وللدريمان ونصف لانه  
شارك بينهما في الخمسة  
والشركة تقتضى المساواة  
فقال صاحب الثلاثة بل لى

وثلاثة

ثلاثة دراهم ولك درهما أخذ من عدد الارغفة فقال على رضى الله عنه ارض

عما أعطاك صاحبك والافليس لك فى القضاء ذلك فقال لا ارضى الا بما فى القضاء فقال ليس لك الا درهم واحد  
قلت وقد ذكر هذه المسئلة فى قسمة العدة وقال فى التصوير انهم أكلوا جميعا مستوين وقال فى الجواب لصاحب  
الرغيفين درهما وللآخر ثلاثة دراهم لان كل واحد منهم أكل رغيفا وثلثي رغيف ثلثان من ذلك من نصيب  
صاحب الرغيفين وربع تام من نصيب الآخر فاجعل كل ثلث سهمهما فيكون كل واحد أكل سهمين من نصيب  
صاحب الرغيفين وثلاثة أسهم من نصيب الآخر فذلك خمسة أسهم فيجعل البدل بينهما كذلك انتهى والحاصل ان  
الجواب الاول مبنيا على ان صاحب الرغيفين جعل آكلان خمسة أسهم من رغيفيه فبقي له حق سهم واحد وثلث  
رغيف ثمنه درهم واحد ومبنى الجواب الثاني على جعل الاكل شائع في الخمسة فيكون كل واحد أكل من كل من  
الاثنين والثلاثة حصصا متساوية فالثالث أكل من صاحب الرغيفين سهمين ذله حصصهما عليه درهمان من الخمسة  
لكن يتوجه هنا ان يقال ان صاحب الثلاثة يقول لصاحب الرغيفين لى عندك سهم فانى أكلت من خبزك سهمين  
أأكلت من خبزك ثلاثة أسهم بقى لى سهم حصته درهم الا أن يقال الكلام فى قسمة الخمسة لافى دعوى الرجلين فيما

بينهم من الخبز والله أعلم ثم انى رأيت في العدة في كتاب الشهادات ما يشهد للحكم السابق فانه قال رجلان لاحدهما خمسة أرغفة وللآخر ثلاثة أرغفة فجاء ثالث وأكل معهم ما ثم دفع اليهما ثمانية دراهم وقال هذه لكم على قدر ما أكلت من طعامكم فدفعت صاحب الخمسة ثلاثة دراهم الى صاحب الثلاثة الارغفة فأبى وقال لا أرضى بذلك فاختمنا الى على رضى الله عنه فقال هذا خير لك من الحكم فقال فاحكم فقال على رضى الله عنه لك درهم والسبعة لصاحبك فقال له لم قال لان الثمانية بين الثلاثة فيجعل كل رغيف على ثلاثة فتصير أربعة وعشرين سهما فحصلت تسعة أسهم وحصة صاحب خمسة عشر وأربعة وعشرون بين ثلاثة يكون لكل واحد ثمانية فبان ان صاحب الخمسة أكل ثمانية أسهم يبقى له سبعة أسهم أكلها الاجنبى وأنت أكلت ثمانية أسهم وأكل سهم واحد من سهامك الاجنبى انتهى (مسئلة) رجل له ثلاثة بنين أعطى الكبير منهم خمسين أترجة وأعطى الاوسط ثلاثين أترجة وأعطى الاصغر عشر ترجات وقال لهم بيعوا واحدا وليأتين كل واحد منكم بعشرة دراهم من الذى أعطيته فأتوا بمثل ما قال كيف كان بيعهم (فالجواب) أنهم باعوا على سعر كل سبع أترجات بدرهم وما فضل كل واحدة ٢٣١ بدرهم وما فضل كل واحدة

بثلاثة دراهم فأما الكبير فباع تسعة وأربعين بسبعة دراهم وفضل واحدة باعها بثلاثة دراهم صارت عشرة وأما الاوسط فباع ثمانية وعشرين بأربعة دراهم وفضل ثنتان فباعهما بستة دراهم صارت عشرة وأما الصغير فباع سبعة بدرهم وفضل ثلاثة باعهن بتسعة دراهم صارت عشرة (مسئلة) رجلان معهما طرف فيه ثمانية أرطال وليس معهما الا طرفان أحدهما يسع ثلاثة والاخر خمسة

وثلاثة تعول بالاستقرار ثم ان انقسمت المسئلة بلا كسر فلا يحتاج الى ضرب كأبوين وأبنين أصلهما من ستة وتقسيم على السكل (وان انكسر حظ فريق) أى نصيب طائفة من الورثة (ضرب وفق العدد) وهو الرأس (في الفريضة) أى فى أصل المسئلة (ان وافق) كأبوين وعشر بنات أصلهما من ستة وتصح من ثلاثين وعولها ان كانت عائلة كزوج وأبوين وست بنات أصلهما من اثني عشر وتعول الى خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين (والا) أى وان لم يكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة (فالعدد) أى عدد رؤس من انكسر عليهم يضرب (في الفريضة) كزوج وخمس أخوات لأبوين أو لأب أصلهما من ستة وتعول الى سبعة وتصح من خمسة وثلاثين (فالمبلغ) المضروب (مخرج) المسئلة في الصورتين (وان تعدد الكسر وعائل) أعداد الرؤس (ضرب واحد) من الأعداد فى أصل المسئلة كست بنات وثلاث جدات وثلاثة أعمام أصلهما من ستة وتصح من ثمانية عشر (وان تداخل) بعض الأعداد فى البعض (فالاكثر) أى يضرب أكثر الأعداد فى أصل المسئلة كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمأ أصلهما من اثني عشر وتصح من مائة وأربعة وأربعين (وان توافق) أى وافق بعض أعداد الرؤس بعضا كاربعة زوجات وثمانى

أرطال وأراد اقسمة الزيت بينهم نصفين كيف يقسمانه (فالجواب) ان يالأوعاء الذى يسع ثلاثة أرطال ويسكبه فى الوعاء الذى يسع خمسة أرطال ثم يعلو مرة ثانية ويسكبه فوق تلك الثلاثة الاول يفضل معه فى الوعاء الصغير رطل ثم يسكب الخمسة فى الطرف الكبير ثم يسكب الرطل الذى فى الوعاء الصغير فى الوعاء الاوسط ثم يعلو الوعاء الصغير ويسكبه فوقه فقد تم اسكل واحد أربعة أرطال وهى النصف (مسئلة) ان قيل أى رجل مات وترك ثلاثة بنين وترك خمس عشرة خاوية خمس منها مملوءة بخلا وخمس الى نصفها وخمس خالية وأراد اقسمتها من غير أن يحولوها من مكانها كيف الوجه فى ذلك (فالجواب) أن يأخذ أحد البنين خابيتين مملوءتين وخابيتين خاليتين وخاوية الى نصفها والثانى كذلك فيبقى خمس خواب احداها مملوءة والثانية خالية والثالثة الى نصفها هى نصيب الثالث من العدة (مسئلة) ان قيل رجل قسم بين أصحابه مالا فاعطى الاول درهما والثانى درهماين والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا الى آخرهم يعطى كل انسان أزيد من الآخر درهما ثم قدم وأخذ المال منهم كله ثم قسمه بينهم فحصل لكل انسان منهم عشرون درهما فكم الدراهم وكم الرجال (فالجواب) ان الدراهم كانت سبعة مائة وثمانين درهما وان الرجال كانوا تسعة وثلاثين رجلا وهذا ليس من المشكلات ولكنى تبعته فى ذكرها من تقدمنى (مسئلة) ان قيل جماعة دخلوا

بسمنا نأقطع واحدتهم زمانة والآخريتين والثالث ثلاثة والرابع أربعة وهكذا إلى آخرهم يزيد كل إنسان منهم على الآخر زمانة ثم لما خرجوا جوهرا الرمان واقتسموا بالسوية شخص كل واحد منهم عشرة فكم الرمان وكم الرجال (الجواب) إن الرمان مائة وتسعون والرجال تسعة عشر وهذه من غط التي قبلها (مسئلة) إن قيل رجل وضع في مكان ما لا يدخل آخر ووضع عليه مثله وأخذ عشرة فدخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة ثم دخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة ثم دخل آخر ووضع على الباقي مثله وأخذ عشرة فلم يسبق من المال شيء فكم أصل المال وكم وضع عليه كل واحد منهم (الجواب) إن الواضع الأول وضع ثمانية دراهم ونصف درهم وربع درهم ووضع الثاني عليه مثله فصارا لمجموع سبعة عشر درهما ونصف درهم فلما أخذ عشرة صار الباقي سبعة ونصف فوضع عليه الثالث مثله فصارا لمجموع خمسة عشر فلما أخذ منه عشرة بقي خمسة فوضع الرابع عليه مثله صار عشرة أخذته وذهب فلم يسبق من المال شيء (مسائل شتى) (مسئلة) أي رجل قال ولدت في شهر رمضان عند أبي حنيفة وفي سؤال عند أبي يوسف قال

٢٢٢

عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة أعمام (فالوفق) أي يضرب وفق أحدا الأعداد في جميع الثاني ثم ما بلغ في وفق الثالث إن وافق المبلغ الثالث والاف المبلغ في الثالث ثم الرابع كذلك ثم المبلغ في أصل المسئلة وهو هنا أربعة وعشرون تبلغ أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فنها تسمع (والا) أي وإن لم يتماثل ولم يتداخل ولم يتوافق إن باينت الأعداد بعضها بعضا (فالعدد) يضرب كله (في جميع العدد الثاني ثم ما بلغ في) جميع (الثالث ثم ما بلغ في) جميع (الرابع ثم المبلغ في الفريضة) كزوجتين وست جدات وعشرين بنتا وسبعة أعمام أصلها من أربعة وعشرين وتسمع من خمسة آلاف وأربعين (و) يضرب في (عولها) إن كانت عائلة كزوج وتسع جدات وخمس أخوات لا يوين أولاب أصلها من ستة وتعمل إلى ثمانية وتسمع من ثلاثمائة وستين ثم شرع في مسائل الرد فقال (وما فضل) عن فرض ذوى الفروض ولا مستحق له (يرد على ذوى الفروض بقدر فرضهم الأعلى الزوجين) فلا يرد عليهما وقد منا أنه يرد عليهما في زماننا الفساد بيت المال ثم مسائل الرد أربعة أقسام لأنه إما أن يكون من يرد عليه جنسا واحدا أولا وكل منهما إما عند عدم من لا يرد عليه أو مع وجوده أشار إلى الأول بقوله (فإن كان من يرد عليه جنسا واحدا) عند عدم من لا يرد

الحنفي وقاه الله كل مرهوب وأتم عليه كل موهوب فله درهم ما أتى دره وذلك النظم الشريف من الجهر الخفيف رجل قال قد ولدت بشهر الصوم في قول أقدم الأعيان وبسؤال عند يعقوب فأنم بجواب وفقت للتيبان (الجواب) أنه رجل ولد في آخر يوم من رمضان وقد روى الهلال بالنهار وقبل الزوال فعند أبي حنيفة يكون ذلك اليوم من رمضان ولا يجعل لهم الإفطار وعند أبي يوسف ذلك اليوم من

سؤال وقد نظمت الجواب فقلت خذ جوابي مفصل التبيان عن سؤال يفوق نظم الجمان عليه كان ميلاد ذابا آخر يوم \* عديين الانام من رمضان وبه قدر أي الهلال نهرا \* قبل ظهر جماعة الأعيان عند يعقوب ذلك اليوم عيد \* وصيام في مذهب النعمان (قلت) ومحمد يعقوب في هذه المسئلة كما ذكره الامام أبو نصر القطان الغزنوي (مسئلة) إن قيل أي امرأة سئلت أ بكر أنت أم ثيب فقالت بكر عند أبي حنيفة ثيب عند أبي يوسف ومحمد والشافعي (الجواب) أنها امرأة زالت بكارتها بالفجور أو بحبيضة وتزوج كالا بكار ويكون سكوتها رضى وتدخل في الوصية لا بكار بني فلان وهي معروفة من التهذيب (مسئلة) إن قيل أي رجل قيل له من أين أنت فقال أنا بصري عند أبي حنيفة كوفي عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (الجواب) أنه ولد بالبصرة ونشأ بالكوفة وتوطن بها فأبو حنيفة يعتبر المولد وأبو يوسف ومحمد يعتبران المنشأ وعلى هذا ينبغي الخلاف في الوصية وفي الحنفية من حلف لا يتزوج من نساء أهل البصرة (مسئلة) إن قيل أي رجل قيل له كم سنك فقال أنا إن خمس وثلاثين سنة عند أبي حنيفة وابن ست وثلاثين سنة عند صاحبيه (الجواب) أن هذا رجل كانت ولادته في أثناء الشهر ولم يكن في أول الشهر فأبو حنيفة رضى الله عنه يعتبر بالحساب بالأيام يأخذ لكل شهر ثلاثين

يوما ولكل سنة ثلثمائة وستين يوما حتى يتم خمسا وثلاثين سنة وهما يعتبران الحساب بالاهلة فيكون بعض  
 الأشهر ثلاثين وبعضها تسعة وعشرين فيكون تمام ذلك ستا وثلاثين لأن كل شهر من شهور السنة بعد ست وثلاثين  
 سنة يعود الى حاله التي كان عليها في الابتداء قال ابن العزوق قد نظم هذه المسئلة شيخنا قاضي القضاة بلفظه الله ما يؤمله  
 من رضاه نظم من الدر اللقيط من البحر البسيط وهو يامن له نظري في الفقه فاق به وفي الخلاف وفي المفهوم والعسر  
 ما وجه قول الذي قد قال انه \* من عمره قدمضي خمس بلا نظر \* بعد الثلاثين في قول الامام  
 وفي قولهم ما زاد عاما يا اولي الفكر \* فهذه نكتة يا صاحبي حضرت \* فاسمع بتوجيهها يا اوحدا البشر  
 وقد استخبرت الله تعالى ونظمت الجواب حال الكتابة فقلت

هذا الجواب ونظمي غير معتبر \* ولا أرى انني في الناس ذو فكر \* هذا فتى قد در الرحمن مولده  
 اثنا عشر وهذا مدرك النظر \* فالتسعة من عمره لا نقص غيره \* عند الامام وقالوا النقص فيه حري  
 فالعام أخفى هلا ليا بتهولهما بل زاد عاما فعد بالفكر واعتبر ٢٣٣ \* وعنده فهو شمسي وقد وضحت

يا صاحبي نكتة كالشمس  
 والقمر

(مسئلة) امرأة ولدت فقال  
 لها زوجها أحيأ ولدت أم  
 ميتا فقالت حيا عند أبي  
 حنيفة ميتا عند مالك رحمه  
 الله (فالجواب) أنها ولدت  
 ولدا كان منه تحريك أو  
 قلب عين فعند أبي حنيفة  
 هذه الاشياء كلها تدل على  
 الحياة حتى يرث ويورث  
 وعند مالك رحمه الله لا يحكم  
 بحياته الا بالصباح (مسئلة)  
 امرأة قيل لها أ فارغة أنت  
 أم ذات زوج فقالت فارغة

عليه (فالمسئلة من) عدد (رؤسهم) ابتداء قطعاً للتطويل (كبتين أو أختين) أو  
 جدتين (والا) أي وان لم يكن من يرد عليه جنسا واحدا بأن كان جنسـين أو ثلاثة  
 لا أكثر بالاستقراء (فمن سهامهم) أي تؤخذ المسئلة من سهامهم (فمن اثنين لو) اجتمع  
 (سدسان) بكدة وأخت لام (و) من (ثلاثة لو) اجتمع (ثلث وسدس) بكدة وأختين  
 لام (و) من (أربعة لو) اجتمع (نصف وسدس) كبت وبنت ابن (و) من (خمس لو)  
 اجتمع (ثلثان وسدس) كبتين وأم (أو نصف وسدسان) كشقيقة وأخت لام  
 أو جدة (أو نصف وثلث) كشقيقة وأم وهذا هو النوع الثاني ثم شرع في الثالث  
 فقال (ولو) كان (مع) النوع (الاول) وهو ما اذا كانوا جنسا واحدا (من لا يرد عليه)  
 وهو أحد الزوجين (أعط فرضه) أي فرض من لا يرد عليه (من أقل مخارجه) أي  
 مخارج الفرض (ثم اقسام الباقي على) رؤس (من يرد عليه) فان استقام فيها  
 (كزوج وثلاث بنات) فهي من أربعة للزوج واحد يبقـي ثلاثة وهي تستقيم عليهن  
 فلا حاجة الى الضرب (وان لم يستقم فان وافق رؤسهم) الباقي كزوج وست بنات  
 (فأضرب وفق رؤسهم) وهو هنا اثنان (في مخرج فرض من لا يرد عليه) وهو هنا  
 أربعة تبلغ ثمانية فلزوج اثنان وللبنات ستة (والا) وافق بل باين (فأضرب كل

٣٠ كثر البيان عند أبي حنيفة ذات زوج عند الشافعي كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذه  
 امرأة قال لها زوجها أنت بائن أو حرام ونوى به الطلاق فانه يقع بائنا عند أبي حنيفة وينقطع النكاح بينهما  
 ورجعيا عند الشافعي (مسئلة) رجل قيل له خبرك ما دؤم فقال ما دؤم عندهما وعند الشافعي وغير ما دؤم  
 عند أبي حنيفة كيف يكون ذلك (فالجواب) أن هذا أكل مع الخبز مالا يصنع به كالحـم والخبز فالشافعي يجعله  
 ادا ما وكذا أبو يوسف ومحمد وأبو حنيفة لا يجعله ادا ما (مسئلة) رجل قيل له هل قرأت كتاب فلان فقال قرأته عند محمد  
 ولم أقرأه عند أبي يوسف كيف يكون ذلك (فالجواب) أنه نظري في الكتاب وفهمه ولم يحرك به لسانه فعند محمد قراءة  
 وأبو يوسف لا يعد الفهم قراءة (مسئلة) رجل قيل له هل قرأت كتاب فلان فقال قرأته عند محمد  
 ما ثم بذلك (فالجواب) أن التعزير هو التعظيم والنصرة وأقرأ أخاه أي أعاره ناقة يركب فقارها وأعري ولده أي  
 أعطاه ثم نخلة عاما وأصل ملوك النار الذي أجيد عجنه حتى قوى (مسئلة) رجل قيل صالح  
 فاسق وفاسق صالح (فالجواب) أن الصالح الفاسق رجل صالح شهد على رجل فاسق غير مشتهر بفسقه فيصير فاسقا  
 حتى لا تقبل شهادته لا شاعته الفاحشة والفاسق الصالح هو رجل يفسق في السر وهو باق على صلاحه



وشهادته مقبولة فصار هذا الصالح أسوأ حالا من هذا الفاسق من الحاوي (مسئلة) رجل معه شاة وذئب وحشيش  
 مر على نهر فيه مركب لا يسع الا اثنين وأراد قطع النهر في المركب المذكور ويخاف ان خد الشاة مع الذئب  
 ان يأكل الشاة أو الحشيش مع الشاة أن تأكله فما الحيلة في تعديتهم ولا يأكل بعضهم بعضا (فالجواب) أن يركب  
 الرجل ومعه الشاة فيقطع النهر ويضعها ويرجع ثم يأخذ الحشيش ويقطع النهر ويضعه ويرجع بالشاة فيضعها  
 ثم يأخذ الذئب ويقطع النهر ويضعه ويرجع ثم يأخذ الشاة ويقطع النهر وقد قطع النهر بالجميع ولم يأكل بعضهم  
 بعضا (مسئلة) ثلاث رجال معهم ثلاث نسوة لهم مر راع على نهر فيه مركب صغير لا يسع أكثر من اثنين وأرادوا  
 قطع النهر في المركب المذكور وكل منهم اذا ترك زوجته يخاف عليها من الآخر فالحيلة في تعديتهم وان لا يخلو  
 أحد منهم بزوجته غير وليس معها زوجها (فالجواب) أن يركب أحدهم وزوجته فيقطع النهر ثم يرجع الرجل  
 بالمركب ويترك زوجته ويقف مع الرجلين ثم يركب المرأتان ويقطعان النهر ثم ترجع إحدى النساء الى زوجها  
 ثم يركب الرجلان الآخران الى

٢٣٤

عدد رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وخمس بنات) فالخرج هنا أربعة  
 للزوج واحد يبقى ثلاثة قباين الخمسة فأضرب الأربعة في الخمسة تبلغ عشرين فيها  
 تعص (ولو مع) النوع (الثاني من لا يرد عليه) فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد  
 عليه على مسئلة من يرد عليه) فان استقام فيها (كزوجات وأربع جدات وست  
 أخوات لام) فخرج فرض من لا يرد عليه أربعة للزوجات واحد يبقى ثلاثة أسهم تستقيم  
 على سهم الجدات وسهمي الأخوات لكنه منكسر على آحاد كل فريق كما سيجي  
 (وان لم يستقم فأضرب سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه) فالبلغ  
 مخرج فرض الفريقين (كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات) فخرج من لا يرد  
 عليه ثمانية للزوجات الثمن واحد يبقى سبعة لا تستقيم على مسئلة من يرد عليه وهي  
 هنا خمسة لان الفرضين ثلثان وسدس فأضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين فهي  
 مخرج فروض الفريقين (ثم أضرب سهام من لا يرد عليه) وهو سهم الزوجات (في مسئلة  
 من يرد عليه) وهي خمسة يكن خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين (و) أضرب  
 (سهام) كل فريق (من يرد عليه) وهي أربع للبنات وسهم للجدات (في ما بقي) أي  
 في السبعة الباقية (من مخرج فرض من لا يرد عليه) يكن للبنات ثمانية وعشرون

الرجلان الآخران ويقطعان  
 النهر ثم ترجع المرأة بالمركب  
 الى المرأتين الباقيتين ثم  
 تركب امرأتان منهن  
 ويقطعان النهر الى زوجيهما  
 ثم يرجع زوج المرأة الباقية  
 أو إحدى النساء الى تلك  
 المرأة الباقية فتأتي بها وقد  
 قطعوا بها جميعهم النهر ولم  
 تنفرد امرأة بأجنبي دون  
 زوجها وهي أشكل من  
 التي قبلها وأعسر (مسئلة)  
 ذكرها ابن العزفي تهذيبه  
 فقال حكى أن رجلا قال  
 لابي حنيفة رضي الله عنه

ما تقول في رجل قال لامرأته لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وآكل الميتة والدم  
 وأصدق اليهود والنصارى وأبغض الحق وأهرب من وجه الله تعالى وأشرب الخمر وأشهد بما لم أر وأصلي بغير وضوء  
 ولا تيمم وأحب الفتنه وأترك الغسل من الجنابة وأقتل الناس فقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا صحابه ما تقولون  
 فيه قالوا هذا القائل كافر فتبسم أبو حنيفة وقال هو موثون ثم قال أما قوله لا أرجو الجنة ولا أخاف النار نوى انما  
 أرجو وأخاف خالفهما ما يقوله آكل الميتة والدم نوى السهل والجراذ والكبد والطحال ويقوله أصدق اليهود  
 والنصارى الذين قال الله تعالى في حقهم وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود  
 على شيء فصدقهما على ذلك ويقوله أبغض الحق أي الموت لانه حق لا بد منه ويقوله أشرب الخمر أي في حالة الاضطراب  
 ويقوله أحب الفتنه أي أحب المال والولد قال الله تعالى انما أموالكم وأولادكم فتنة ويقوله أشهد بما لم أر يشهد  
 بالله وملائكته وأنبيائه والقيامة والجنة والنار ويقوله وأترك الغسل من الجنابة أي عند عدم الماء ويقوله أقتل  
 الناس أي الكفار (قلت) وذكر هذا في الفتاوى الظهيرية وقال لكن في هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا  
 يوزا استعما لها وقد سئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة وانما أخاف

وأرجو الله تعالى فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط فإن الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى  
واتقوا النار التي أعدت للكافرين ولو قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف رد ذلك القول فإنه يكفر  
ومما ينسب لابي حنيفة رحمه الله قال لا يدخل النار الا مؤمن ومعناه اذا عاين النار آمن وأيقن أن ما جاءت به الرسل  
حق فهو لا يدخل النار الا وهو مؤمن لكن لا ينفعه ايمانه ذلك قال الله تعالى فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا  
(حكى) أن اعرابيادخل على أبي حنيفة المسجود فقال بواوأم بواوأم بواوأم فقال أبو حنيفة بواوأم فقال بارك الله فيك  
كجورك في لا ولا ثم روى فتصير أصحابه وسأله عن سؤال الاعرابي فقال قد سألتني عن التشهد بواوأم كتشهد ابن  
مسعود أو بواو كتشهد أبي موسى فقلت بواوأم فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة مباركة زيتونة لا شرقية  
ولا غربية (مسئلة) ان قيل امرأة ليست بمجنونة ولا مستحاضة أمرها زوجها بأن تصلي خلفت أن لا تصلي  
هذا الشهر ولا تصوم وتشرب الخمر وتأكل لحم الخنزير وترى ذلك حلالا وتسفل دم آدمي ولا قود عليها ولادية  
(فالجواب) أن هذه امرأة نفسها مسافرة واضطرت الى تناول لحم الخنزير وشرب الخمر

٢٣٥

وتقتل الكافر الحر بي من  
حيرة الفقهاء (مسئلة)  
رجل حلف أن هذه العز  
ولدت ولدين لا حين ولا  
ميتين ولا ذكرين ولا أنثيين  
ولا أبيضين ولا أسودين  
كيف يكون هذا (فالجواب)  
أن أحدهما حي والآخر  
ميت وأحدهما ذكر والآخر  
أنثى وأحدهما أسود  
والآخر أبيض كسذافي  
العدة (مسئلة) امرأة  
قالت لزوجهما بن مقدر  
مهرى فغضب وحلف ثم بها  
له أن يقر لها كيف يصنع

وللمعدات سبعة فاستقام فرض كل فريق (وان انكسر) على البعض (فصح)  
المسئلة بالاصول المذكورة (كأمر) ثم شرع في مسائل المناخنة فقال (وان مات  
البعض) من الورثة (قبل القسمة) أي قبل قسمة التركة (فصح مسئلة الميت الاول)  
على ورثته (وأعطى سهام كل وارث) من الصحيح (ثم صح مسئلة الميت الثاني) على  
ورثته (وانظر بين مافي يده) أي يد الميت الثاني (من الصحيح الاول وبين الصحيح  
الثاني ثلاثة أحوال) وهي التوافق والتباين والاستقامة (فان استقام مافي يده من  
الصحيح الاول على الصحيح الثاني فلا ضرب) حينئذ (وصحنا) أي المسئلان (من  
صحيح الميت الاول وان لم يستقم) فانظر (فان كان بينهما) أي بين مافي يده وبين  
الصحيح الثاني (موافقة فأضرب وفق الصحيح الثاني في كل الصحيح الاول وان كان  
بينهما) أي بين مافي يده وبين الصحيح الثاني (مباينة فأضرب كل الصحيح الثاني في  
الصحيح الاول فالمبلغ مخرج المسئلتين) وان مات ثالث أو رابع فاجعل المبلغ مقام  
صحيح الميت الاول واجعل صحيح الميت الثالث مقام صحيح الميت الثاني وهكذا ثم شرع  
في بيان تعيين نصيب كل واحد من المسئلتين فقال (واضرب سهام ورثة الميت الاول في  
الصحيح الثاني) أن كان بين مافي يد الميت الثاني وتصحيحه مباينة (أو في وفقه) ان كان

(فالجواب) أن تبسع المرأة شيئا من زوجها بأربع مائة ثم انها تعفوله عن المهر ويقر لها بأربع مائة (مسئلة) وان قيل  
رجلان اشترى شيئا باثني عشر ووضعه أحدهما في كفة فتقدم الآخر وأكل النصف وترك النصف لصاحبه فان وصل  
النصف الى صاحبه كان كل واحد منهما آكلًا نصيبه فلو سقط النصف من كفة فضاع فما الحكم (فالجواب) أنه ظهر  
أن الذي أكله الآخر نصفه على ملك صاحبه ونصفه على ملكه فيضمن ثلاثة دراهم هي حصة صاحبه من الثمن  
وحصته من الباقي أمانة عند صاحبه فلا يضمن شيئا لذلك (مسئلة) ان قيل أي رجل له أمة أتت بثلاثة أولاد  
في بطون مختلفة متواليه كان الاول عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه (فالجواب) أن هذا الرجل مولى الامة  
شهد عليه شاهد أنه أقر حين ولدت الاول أنه ابنه وشهد آخر حين ولدت الثاني أنه أقر أنه ابنه وشهد ثالث بالثالث  
فكان الأكبر عبدا والثاني ابن أم ولد والثالث ابنه لان الاول والاوسط تصادقا على أن الجارية صارت أم ولد  
بولادة الاوسط (مسئلة) ان قيل أي رجل ملك أتا مملوكا يحمي الاشبهة فيه فلما ولدت صار ولدا له البيت المال  
(فالجواب) أن هذا الرجل وافق رجلا آخر له أتان ففتر لا يضيفين عند شخص فوضعا الا تانين في مكان واحد فولدت  
كل واحدة من الا تانين لحماة احدهما ببغل والاخرى ببغش فادعى كل منهما البغل فهما شريكان في البغل

والجش لبیت المال و يمكن أن يبلغ عـلى وجه آخر فيقال أى رجل له أتان حامل لا  
فولدت بغير أنصار نصفه لسكالا خرقه راعنه و يجب أن تقدم المسئلة كما قيل أى امرأ  
وأننى رادعت كل واحدة منهما ٢٣٦  
الذ كر كيف يكون الحما

فأيهما كان أثقل فهو لبن  
الابن كذا في العدة (مسئلة)  
ان قيل أى امام عالم بالكتاب  
والسنة ووجوه الفقه  
وسائر العلوم من أهل الدين  
برى من كل خصلة ذميمة  
جامع لكل خصلة حميدة جاز  
ذبحه بلا ذنب كان منه ولا  
جناية (فالجواب) أن هذا  
رجل فيه أهلية القضاء  
فلسلطان أن يوليه القضاء  
فقد ذبحه بغير سكن فقد  
روى أبوداود من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه  
من جعل قاضيا فقد ذبح  
بغير سكن وليكن هذا آخر  
ما أوردناه في هذا الكتاب  
مع الاعتراف بعدم  
الاستيعاب لما يمكن جعله  
من هذا الباب \* واعلم أن  
ما عزوته من المسائل غالبا  
انما أريد به أصل الحكم  
لا سبكه في صورة لغز فان  
غالب ذاك من مخترعات  
فكرى الفار ونظري  
القاصر وأنا أسأل الواقف  
عليه بعين الانصاف أن  
يصلح ما فيه من الزلل  
ويصنع مما فيه من الخطأ  
والخلل وأن يدعو بالمغفرة

بينهما موافقة (و) اضرب (سهام ورثة الميت الثاني في نصيب الميت الثاني) ان كان بين  
ماتى يد الميت الثاني وتصحيحه مباينة (أو في وقفه) عند الموافقة (ويعرف حظ كل فريق  
من التصحيح بضرب ما) كان (لكل) فريق (من أصل المسئلة فيما ضربته في أصل  
المسئلة) أى يضرب نصيب كل فريق من المسئلة في مبلغ الرأس وهو المضروب في  
الفريضة فما بلغ فهو نصيب ذلك الفريق (و) يعرف (حظ كل فرد) من أفراد الفريق  
(بنسبة سهام كل فريق من أصل المسئلة الى عدد رؤسهم) أى رؤس ذلك الفريق حال  
كونه (مفردا ثم يعطى) كل واحد من آحاد الفريق (بمثل تلك النسبة من المضروب  
لكل فرد) من أفراد الفريق (وان أردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء فاضرب  
سهام كل وارث) أو غريم (من التصحيح في كل التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح) وهذا  
إذا لم يكن بين التركة والتصحيح ولا بين التركة ومجموع الديون موافقة وان كان بينهما  
موافقة فاضرب سهام كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفق التركة فما بلغ  
فاقسمه على وفق التصحيح أو على وفق مجموع الديون فخرج من القسمة فهو نصيب  
ذلك الوارث أو الدائن لانه يجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الديون  
بمنزلة التصحيح ثم شرع في التخرج فقال (ومن صالح من الورثة على شئ) معلوم  
فاطرح سهامه من التصحيح (فاجعل كان لم يكن واقسم ما بقى) من التركة  
(على سهام من بقى) منهم كزوج وام وعم فصالح الزوج على ما في ذمته  
من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي  
ثلاثة واقسم ما بقى من التركة بين الام والعم اثلاثا بقدر  
سهامهما سهما للام وسهم للعم والمحدثه الذى  
بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على  
سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله  
وصحبه وسلم والمحدثه  
رب العالمين آمين

وفاء الديون وخاتمة الخير عنه - وتجبرع كاس الذون فاني قليل الحظ مستضعف الرهط بأقله كثير الخطا فليتنق الله  
سائله والمحدثه أولا وآخرها باطنا وظاهرا والصلوات والسلام على من لا نبى بعده وعلى آله وأصحابه خيرة الله من خلقه  
وعلى التابعين لهم باحسان من يد الرضوان آمين

الحمد لله أودع الفقه خير علماء الدين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين  
 وعلى آله وأصحابه من تبع علم الهداية ومن تم بهم عمق نظام الإسلام في البسطة  
 والنهاية (وبعد) فقد بدأ ولاح تمام طبع كتاب كنز البيان في فقه مذهب الإمام  
 الأعظم أبي حنيفة النعمان بركة هموس حواشيه بكتاب الذخائر الأثرية في  
 ألباز الخفية بالمطبعة البهية العثمانية التي محل ادارتها حارة الفراخه  
 بخط باب الشعريه اداره مديرها ومنشيهامن لا يجاريه في الفضل  
 سابق من باغ أوج المعالي حضرة الشيخ عثمان عبدالرازق  
 في أواسط شعبان المعظم بإضافته الى خير العرب  
 والحجج الذي هو من سنة الف وثلثمائة وستة  
 من الهجرة النبويه على صاحبها أفضل  
 الصلاة وأزكى التحية وعلى آله  
 وأصحابه وأهل شريعته  
 ذوي القواعد  
 السنية  
 آمين  
 تم





﴿ فهرست شرح العلامة الطائي المسمى كنز البيان مختصر توفيق الرحمن  
على متن الكنز الامام النسفي في مذهب الامام الاعظم ﴾

صفحة	كتاب	صفحة
٣	كتاب الطهارة وفيه أربعة أبواب	١٢٢
١١	كتاب الصلاة وفيه أحد وعشرون باباً	١٣٥
	وفصلان	١٣٦
٣٢	كتاب الزكاة وفيه ثمانية أبواب وفصلان	١٤٠
٤٦	كتاب الصوم وفيه بابان وفصلان	١٤٥
٤٩	كتاب الحج وفيه عشرة أبواب وفصلان	١٤٦
٥٤	كتاب النكاح وفيه خمسة أبواب وثلاثة فصول	١٥٠
٦٣	كتاب الرضاع	١٥٦
٦٤	كتاب الطلاق وفيه خمسة عشر باباً وسبعة فصول	١٥٩
٨٤	كتاب الاعتاق وفيه خمسة أبواب	١٦١
٨٨	كتاب الايمان وفيه خمسة أبواب	١٦٤
٩٦	كتاب الحدود وفيه أربعة أبواب وفصل	١٦٥
١٠١	كتاب السرقة وفيه باب وفصل	١٦٦
١٠٤	كتاب السر وفيه ستة أبواب وفصلان	١٦٨
١١٢	كتاب اللقيط	١٧٤
١١٣	كتاب اللقطة	١٧٧
	كتاب الآبق	١٧٨
١١٤	كتاب المفقود	١٧٩
	كتاب الشراكة وفيه فصل	١٨٠
١١٦	كتاب الوقف وفيه فصل	١٨١
١١٧	كتاب البيوع وفيه عشرة أبواب وثلاثة فصول	١٨٣
	كتاب الصرف	١٨٦
١٣٠		١٨٨
		١٨٩
		كتاب الذبايح وفيه فصل

مجميعه	مجميعه
١٩٠ كتاب الاصحيه	٢٠٢ كتاب الجنائيات وفيه أربعة أبواب وفصلان
١٩١ كتاب الكراهية وفيه خمسة فصول	٢٠٧ كتاب الديان وفيه خمسة أبواب وخمسة فصول
١٩٥ كتاب احياء الموات	٢١٤ كتاب المعاملات
١٩٦ كتاب الاشربة	٢١٥ كتاب الوصايا وفيه ستة أبواب وفصل
١٩٧ كتاب الصيد	٢٢١ كتاب الخنزير وفيه مسائل شتى
١٩٨ كتاب الرهن وفيه ثلاثة أبواب وفصل	٢٢٤ كتاب الفرائض

﴿تم الفهرست﴾







Library of



Princeton University.

